كلية التجارة

مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية

فبراير سنة ١٩٥٥

العدد الأول — السنة الثالثة

الفهرست

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٥

مجلة الاقتصاد والتجارة

يصدرها أساتذة كلية التجارة بجامعة القاهرة

جميع المكاتبات تكون باسم السيد الأستاذ الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والتجارة

بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة

قسم العلوم القانونية والسياسية

١ – من مشكلات الشرق الأوسط "مشكلة فلسطين"	للدكتور أحمد عبد القادر الجمال
٢ – ميثاق سان سلفادور :	للدكتور بطرس بطرس غالى
٣ – الجزاءات المترتبة على عدم تقديم أسهم الضمان بواسطة أعضاء مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة	للدكتور فريد مشرقى – جامعة عين شمس

من مشكلات الشرق الأوسط :

مشكلة فلسطين

للدكتور أحمد عبد القادر الجمال

أستاذ السياسة بكلية التجارة — جامعة القاهرة

المبحث الأول

الصهيونيـــة

١ — مقدّمة عن بنى إسرائيل

وعن العقيدة اليهودية الخاصة بأرض الميعاد

تسمية اليهود ببنى إسرائيل أمر شائع ، وكلمة إسرائيلى أصبحت تطلق على كل من اعتنق الديانة الموسوية ، سواء كان من أصل آرى أو سامى الخ . . . وقد كان من نتائج هذه التسمية الشائعة أن استقر فى أذهان البعض أن بنى إسرائيل لم يكن لهم وجود قبل ظهور النبى موسى ، بينما مفهوم التسمية أنهم أبناء إسرائيل[1] .

وإسرائيل هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام ، ويقول البعض فى تفسير كلمة إسرائيل ، إنها كلمة عبرية تتكون من مقطعين ، الأول إسرا بمعنى عبد

(١) رغم ماورد فى القرآن الكريم من آيات كثيرة ذكر فيها الاسم الشائع « بنو إسرائيل » للدلالة على شعب إسرائيل ، فانه لم يرد اسم إسرائيل إلا مرة واحدة فى قوله تعالى : « كل الطعام كان حلا لبنى إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة » .

والثانى ئيل بمعنى الله ، فيكون معنى إسرائيل عبد الله ، ويقول بعض مفسرى القرآن الكريم إن يعقوبا سمى إسرائيل ، لأنه أسرى ذات ليلة حين هاجر إلى الله تعالى فسمى إسرائيل أى أسرى إلى الله .

فكأن نسب بنى إسرائيل يرجع إلى إبراهيم عليه السلام ، وسنوجز فيما يلى نشأة العقيدة اليهودية الخاصة بأرض الميعاد (فلسطين) .

نزحت قبيلة كنعان من شبه جزيرة العرب عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد ، واستوطنت فلسطين ، وقد كان الكنعانيون قوماً أشداء يعملون فى الزراعة والتجارة — أما القبائل العبرية (التى يرجع إليها أصل إبراهيم الملقب بأبى الأنبياء) فقد كانت تقيم فى جنوب العراق ، وظلت هناك إلى أن هاجر نفر قليل من آل إبراهيم وذويه وتحت لوائه حوالى عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد إلى بلاد الكلدانيين ، ثم إلى هضاب فلسطين حيث استقر بهم المقام بعض الوقت [1] .

لم يعترض الكنعانيون أصحاب البلاد على هذه الهجرة ، نظراً لقلة عدد المهاجرين واستصغاراً منهم لشأنهم ، كذلك لم يطل إبراهيم وقومه المقام فى هذه الهضاب بل ظلوا يتنقلون نحو الجنوب ، ولما أجدبت الأرض ونزل القحط والغلاء بالناس رحلوا إلى البلاد المصرية ، وكان ذلك فى عهد ملوك الرعاة (الهكسوس) .

وقد ورد فى التوراة ، أن فرعون مصر أهدى سارة ، زوجة إبراهيم ، جارية مصرية تسمى هاجر ، تزوجها إبراهيم لما لم ينجب أولاداً من زوجته سارة ، وقد بلغ به الكبر عتيا ، فرزق من هاجر بولده إسماعيل ، وشاء الله بعد ذلك أن يرزق من زوجه سارة بابنه إسحاق .

دفعت سارة زوجها إبراهيم على تغريب ولده إسماعيل وأمه هاجر ، ولعل الغيرة والرغبة فى أن يرث ابنها إسحاق أباه إبراهيم ، دون إسماعيل ،

---

(١) ولد إبراهيم بأرض بابل من بلاد العراق فى قرية « فدام آرام » .

كانت الدافع لذلك . وقد أوحى الله تعالى إلى إبراهيم أن يستجيب لرغبة سارة ، فأخذ هاجر وتركها والطفل إسماعيل بمكة ، ورجع إلى أرض كنعان (فلسطين) حيث أقام بعد هجرته من مصر .

أما إسحاق بن إبراهيم فقد تزوج وأنجب توأمين ، هما عيسو ويعقوب ، وكان خروجهما من بطن أمهما بهذا الترتيب ، وبذلك فقد يعقوب البركة التي ينالها الولد البكر . واختلف يعقوب يوما مع أخيه ، فتوعده هذا بالقتل ، ففر إلى خاله في قرية فدام أرام بالعراق ، مسقط رأس جده ابراهيم ، وكان يختبيء بالنهار ويسري في الليل ، ومن ثم سمى إسرائيل [1] .

أقام يعقوب عند خاله بأرض بابل بالعراق عشرين عاما ، عاد بعدها إلى فلسطين ، واشترى بأرشليم مزرعة ، وابتنى مذبحا سماه « بيت إيل » وهو بيت المقدس الذى جدده سليمان بعد ذلك .

وكان ليعقوب أو كما يسمى إسرائيل من الولد إثنا عشر ولداً ذكرا ، منهم شمعون ويهوذا ويوسف وبنيامين . وكانت محنة يوسف سببها حب أبيه له ، فتآمر أخوته عليه ، وألقوه في الجب . وتروى التوراة والقرآن قصة التقاطه وبيعه في مصر . . . الخ ، إلى أن أصبح أميناً على خزائن الدولة المصرية ، وكان ذلك حوالى عام ١٦٠٠ قبل الميلاد .

وفى خلال إقامة يوسف بن يعقوب بمصر ، اشتد الجدب وأحس أهل فلسطين الجوع ، وعلموا أن بمصر طعاما ، فأرسل يعقوب أولاده إلى مصر ، وتمكن يوسف من إبقاء أخيه بنيامين عنده ، وبعد أن تعرف عليه إخوته ، طلب منهم أن يأتوه بأبيه ، فشد يعقوب وآله رحالهم إلى مصر ، وأقاموا بجهة الصالحية .

ولما تولى عرش مصر ملك لا يعرف يوسف ولا فضله ، وخشى أن يكون

---

(١) دائرة المعارف الاسلامية — صحيفة ١١٣

بنى إسرائيل أعداء له ولبلاده ، بسبب كثرتهم وانطوائهم على أنفسهم ، وعدم اشتراكهم فى الاصلاحات العامة فى منطقة إقامتهم ، أمر بأن يقتل كل ذكر من أولادهم حتى لا يكثر عددهم .

وفى أثناء هذه المحنة التى مرت ببنى إسرائيل ولد موسى ، ولما خشيت أمه أن يقتله فرعون شأنه شأن الذكور من قومه ، صنعت له تابوتاً ووضعته فيه وألقته فى اليم ، فالتقطته زوجة فرعون ، واسترحمت زوجها فيه ، فتركه لها ونشأ فى بيت فرعون ، إلى أن فر من مصر إلى أرض مدين لقتله مصريا وخشيته على نفسه من بطش فرعون .

عاد موسى بأمر ربه إلى مصر لإخراج بنى إسرائيل من ذل العبودية ، وانطلق بقومه إلى فلسطين ، وقد قيل إنه كان بين ورود بنى إسرائيل إلى مصر وخروجهم منها على يد موسى حوالى ٤٣٠ سنة .

ذكرت الكتب السماوية ، قصة بنى إسرائيل هذه ، وأسهبت فى وصف ما اتصفوا به من خصال وطباع ، فقد لقى هؤلاء القوم من المصريين ألواناً متعددة من العذاب والذل والهوان ، ولما جاءهم منقذ منهم « النبى موسى » لقى الأمرين من تصرفاتهم ، فقد كانت الوثنية اللاصقة بقلوبهم تتغلب عليهم ، وتدفعهم إلى الشرك بالله ومخالفة أوامره ونواهيه . فقد طلبوا يوماً من موسى أن يتخذ لهم إلهاً ، كما لغيرهم من الأقوام آلهة ، وانتهزوا فرصة ذهاب موسى لميقات ربه ليحضر لهم الوصايا ، واتخذوا العجل إلهاً يعبدونه ، فلما قضى موسى أجل الصوم وكلمه ربه وأعطاه الألواح ، عاد إلى قومه ، فوجد القوم قد اتخذوا العجل إلها ، فغضب أشد الغضب ولامهم ، وأوحى الله اليه أن توبة بنى إسرائيل لا تتم إلا بقتلهم أنفسهم ، وقيل أنه قتل منهم فى هذا اليوم ثلاثة آلاف رجل .

أمر الله موسى أن يذهب ببنى إسرائيل إلى الأرض التى وعدهم أن تكون لهم

ميراثاً ، كما وعدهم الله أنه سيطرد من أمامهم الشعوب التي تقيم فى هذه الأرض [1] ، ولـكن بنى اسرائيل كانوا بما تتابع عليهم من ظلم الفراعنة وذل الحكام ، قد هان عليهم الهوان ، لذلك خارت قواهم وخشوا الدخول إلى تلك الأرض ليخرجوا منها الحثيين والـكنعانيين ، وتمثل لهم شبح الموت فى كل خطوة ، فلم يشاءوا الامتثال لأمر ربهم خشية قتال أهل تلك الأرض ، وعصوا موسى جبناً وضعفاً واستسلاماً [2] . فأوحى الله إلى موسى أن يدعهم يتيهون فى البيداء ويضربون فى مجاهلها ويخبطون فى نواحيها أربعين عاما ، حتى يفنى كبراؤهم ، ويهلك رؤساؤهم ، ويظهر بعدهم جيل عزيز الجانب ، منيع الساحة ، وحينئذ يعودون إلى الغزو ، ويركبون متن الجهاد .

وتروى التوراة باقى قصة عصيان بنى إسرائيل لموسى ، وتحريم الأرض عليهم ، حتى يقوم بأمر بنى إسرائيل يوشع بن نون من سبط يوسف ومعه بنو إسرائيل ، فيعبرون إلى الأرض التي وعدوا بها ، ويقال إن أول بلد ملـكوه هى مدينة أورشليم (بيت المقدس) .

أقام بنو إسرائيل حوالى ٣٥٦ سنة بعد موسى عليه السلام ، وليس فيهم ملك . بل يقيم لهم أمرهم قضاة منهم ، وكانوا فى تلك الأثناء عرضة لغزوات الأمم القريبة ، وكانت الأيام دولا بين الفريقين ، تارة يغلبهم اليهود وتارة يغلبون اليهود .

---

(١) حددت التوراة هذه الأرض الموروثة فى الآية التى تقول : ـ « فى ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام ميثاقا قائلا ، لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الـكبير نهر الفرات » . (الآية الثامنة عشر من الإصحاح الخامس عشر) .

(٢) وردت هذه القصة فى القرآن الـكريم فى قوله تعالى : « وإذ قال موسى لقومه ياقوم اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء ، وجعلـكم ملوكا ، وآتاكم مالم يؤت أحداً من العالمين. ياقوم ادخلوا الأرض المقدسة التى كتب الله لـكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين . قالوا ياموسى إن فيها قوما جبارين وإنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا داخلون . قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ، ادخلوا عليهم الباب ، فاذا دخلتموه فانـكم غالبون ، وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين . قالوا ياموسى إنا لن ندخلها أبدا ماداموا فيها ، فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون . قال رب إنى لا أملك إلا نفسى وأخى فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين » .

وفى أواسط المائة الرابعة ، دخل اليهود فى حرب مع الفلسطينيين ، بمكان أشدود بالقرب من غزة ، وقد أخذ بنو إسرائيل معهم تابوت العهد [1] ، وهو التابوت الذى يقال إن فيه التوراة (الشريعة الموسوية) وذلك ليستنصروا به ، فغلبهم الفلسطينيون وأخذوا منهم التابوت ، وكانت هزيمة بنى إسرائيل عظيمة .

وأول ملك لبنى إسرائيل هو طالوت (كما يسميه القرآن) ، وكان مما أخبر به نبى الله صموئيل ، بنى إسرائيل ، أن آية ملك طالوت عليهم ، أن يأتيهم التابوت الذى أخذ منهم ، وفعلا عاد التابوت إليهم بعد أن أفسد على الفلسطينيين حاصلاتهم وحياتهم .

تولى الملك بعد طالوت داود ، وفى أيام ملكه قام بحروب كثيرة ، انتصر فيها واتسع ملكه ، حتى صار من خليج العقبة إلى الفرات ، واستولى على بلاد الفلسطينيين ، وأخذ دمشق عاصمة ملك الآراميين ، كما انتصر على الأقوام الذين على الفرات ، ثم ملك شرق الأردن بعد أن حاربه بنو عمون .

خلف سليمان أباه داود على مملكته ، وكان لاتصالاته أثر فى انتشار الدين اليهودى ، ولعل اتصال ملكة سبأ بسليمان كان سبباً فى وجود الديانة الموسوية ببلاد اليمن .

استمر حكم سليمان بن داود أربعين عاما ، وما أن مات حتى انشقت مملكة اليهود إلى قسمين ، ولم تكن قد دامت لأكثر من سبعين عاما ، منها ثلاثين سنة فى حكم داود ، والباقى حكمها سليمان ، وقد كان أحد القسمين ، أحدهما فى الجنوب

---

(1) تابوت العهد عبارة عن صندوق صنعه أحد رجال موسى بأمره بناء على أمر الرب لموسى وذلك بعد خروج بنى إسرائيل من مصر ومكثهم فى سفح جبل سيناء ، وكان مصنوط من خشب السنط ومغشى من الداخل والخارج بصفائح من الذهب الخالص ، يحيط بأعلاه أكليل من ذهب وعليه غطاء من الذهب أيضاً ، ويقال إن موسى لما عاد من مخاطبة الله فى جبل الطور للمرة الثانية ، ومعه اللوحان الحجريان مكتوبين بخط الله ، أمره الله تعالى أن يصنع هذا التابوت ويغشيه بالذهب ، وبعد صنعه وضع موسى فيه لوحى العهد اللذين كتب الله عليهما بأصبعه ، وصاياه العشر ، وقسط المن الذى أنزله الله على بنى إسرائيل ، وعصا هارون ، ووضع بجانب التابوت كتاب التوراة . وهناك نبؤة تقرر أن اليهود لا يملكون فلسطين إلا إذا وجدوا هذا التابوت .

ويسمى مملكة يهوذا ، وشعبها من سبط يهوذا بن يعقوب « إسرائيل » ومقر الملك أورشليم ، وملوكه من ذرية داود وسليمان ، والقسم الثانى فى الشمال ويسمى مملكة إسرائيل ، وأول ملوكها يربعام بن ناباط وآخرهم عمري الذي اشترى جبل السامرة وبنى مدينة السامرة التى اتخذها مقراً لملكه .

استمرت الدولتان على هذا الانقسام حتى عام ٧٢١ قبل الميلاد ، حينما اكتسح الأشوريون مملكة إسرائيل بعد ٢٥٠ سنة من تاريخ حكمهم ، واختفى أهلها فى ذمة التاريخ ، إذ نفاهم سرجون الثانى ملك الأشوريين ، ولحقت الأمة اليهودية وقتئذ الذلة والمسكنة ، وكانت مملكة يهوذا حينئذ تحت حكم النبي السياسى أشعيا.

ولما تولى حكم الأشوريين ، سناشريب بن سرجون ، اشتبكت قواته مع القوات المصرية وحلفائها من ولاة سوريا وفلسطين ، ومنهم حزقيال ملك مملكة يهوذا ، وانتهت المعركة بهزيمة المصريين وأعقب الهزيمة حصار بيت المقدس ، وتخريب مملكة يهوذا . ولكن بينما كان ملك آشور يحاصر بيت المقدس فشا بين قواته وباء ذريع حصد منهم عدداً عظيما ، ووردت إليه أنباء وقوع اضطرابات فى بابل ، فترك بيت المقدس وأسرع إلى بابل ، وهنا تحققت نبوءة النبي أشعيا بنجاة بيت المقدس[1] .

وما أن تولى ملك مصر نيخاو بن بسامتيك الأول من الأسرة السادسة والعشرين عام ٦٠٩ قبل الميلاد ، حتى تطلع إلى استرداد الإمبراطورية المصرية بآسيا ، فزحف إلى فلسطين ، وبلغ مملكة يهوذا ، فجمع ملكهم « يوشيا » جيوشه وهجم على القوات المصرية ، وانتهت المعركة بهزيمة يوشيا وقبض نيخاو على يهوحاز ابن يوشيا الذى عينه اليهود ملكا عليهم بعد وفاة والده ، وولى مكانه الياقيم أحد أبناء يوشيا أيضاً وسماه يهو ياقيم ، ثم فرض عليه الجزية .

---

(١) علت بعد ذلك رواية مقدسة نبوءة أشعيا الخاصة بنجاة المدينة ، بأن النجاة كانت بمساعدة الرب — راجع مصر من أقدم العصور ، للدكتور حسن كمال ، ص ٣٧٢ وما بعدها .

٢ – الانتشار اليهودى

عنى النبى موسى عناية خاصة بحماية دين اليهودية الناشىء من الوثنية المحيطة به من كل جانب ، ولتجنيب اليهود الغواية حتى تتشبع نفوسهم بالدين الجديد ، أوصاهم باعتزال الوثنيين والابتعاد عنهم . وقد خالف اليهود هذه الوصايا عقب زوال ملك داود فى القرن الحادى عشر قبل الميلاد . فوقع ما توعدهم به الله عز وجل[1] ، واجتاح جيش الملك الأشورى « نبوخذنصر » فلسطين سنة ٥٨٦ ق.م وساق اليهود أمامه أسرى إلى بابل وغيرها من البلاد[2] .

ظل اليهود فى هجرتهم هذه مدة تزيد على القرن ، عمد زعماؤهم فى أثنائها إلى وضع وتنظيم خطة سياسية تهدف إلى حمل اليهود إلى الرجوع الى فلسطين لاستعادة عرش ملكهم داود . ولبلوغ هدفهم هذا استغلوا وصايا النبى موسى الخاصة بكراهية الوثنيين ، فنشروها طبقا لأغراضهم السياسية الجديدة ، ووضعوا طائفة كبيرة من التعاليم والفتاوى فرضوا على أتباعهم السير بموجبها ، وتوعدوا المخالف بالعقاب الرهيب . هـذه التعاليم ذات هدف سياسى بحت وأقحمت على الكتاب المسمى « التلمود » حتى يؤمن اليهود بأنها جاءت تفسيراً لوصايا النبى موسى .

واتت اليهود الفرصة يوم تزوج ملك الفرس قورس[3] جارية يهودية تدعى استير ، سطت على مشاعره ، وبما استطاعت أن تناله منه من مال ومراسيم ، أعمل قومها السيف والنار فى البلاد التى آوتهم ، ثم رحلوا إلى فلسطين ، وأعادوا بناء أورشليم فى السنة السادسة من حكم الملك دارا . ولم تمض حقبة أخرى

---

(١) جاء فى التوراة « إنى أمسح أورشليم كما يمسح الصحن وأسلمهم إلى أيدى أعدائهم » سفر الملوك ٢١ — ١٣ / ١٥

(٢) تاريخ الاسرائيليين ، السيد شاهين مكاريوس .

(٣) الصهيونية ، لكنورى ص ١٦٥

من الزمن حتى وصلت إلى الامبراطورية الرومانية أخبار دسائس اليهود وحوادثهم فجردت عليهم جيشاً أعادهم إلى صوابهم ، وهدم القيصر أدريانوس ما كانوا قد بنوه من معابد وغيرها ، فتشتت اليهود فى بقاع الأرض وذهبوا إلى سوريا واليمن وجهات أخرى من بلدان البحر الأبيض المتوسط كاليونان وإيطاليا .

تعاقبت الأجيال ونشأت دول ودالت دول ، وغزت أمم أمماً أخرى واستوعب بعضها بعضاً ، وتكونت منها شعوب جديدة وممالك مستحدثة ، وتغير وجه الأرض سياسياً واجتماعياً .

أما اليهود فظلوا كما هم ، قابعين فى أحيائهم الخاصة أينما حطوا رحالهم ، محافظين على ما جبلوا عليه من طباع ، وما انفردوا به من خصال [1] .

ويروى لنا التاريخ أن اليهود قد تعرضوا لمحن كثيرة ، فقد قتل الرومان منهم فى عهد نيرون آلافا عديدة جزاء ما ارتكبوه فى حق أهالى جزيرة كريت ، كما قام فى فارس الملوك فيروز وقباذ وأنوشروان فى القرن الخامس والسادس باضطهاد اليهود ، وفى سنة ٥٨٩ م طردوا نهائياً من فارس ولم يبق منهم إلا فئة قليلة مازالت موجودة هناك إلى اليوم يتظاهرون بالإسلام ويضمرون اليهودية ، وإلى الآن يطلق الايرانيون على أفراد هذه الفئة اسم « جديد إسلام » ويعلم الايرانيون حق العلم أن هذه الفئة ستظل من خير العاملين لصالح اليهود وإن تظاهروا بالإسلام .

ويماثل هؤلاء فى تركيا طائفة « الدونمه » وهم أيضاً من اليهود الذين انتحلوا الاسلام ، وتظاهروا باعتناقه وتغلغلوا فى وظائف الدولة العثمانية ، وتمكن فريق منهم أن يبلغ أعلى المناصب فى العصر الحديث . فكان منهم الوزراء والنواب والصحفيين والأساتذة .

أما فى انجلترا وفرنسا فقد ظلت جماعة الـ (Marnes) يهوداً بقلوبهم واستغلوا مناصبهم ونفوذهم لخدمة إخوانهم .

---

(١) Etat Juif et Monde Arabe P. 135.

تمتع اليهود فى بريطانيا بقسط وافر من الحرية والمعاملة الطيبة فى مبدأ الأمر ، ولكن سرعان ما لجأوا إلى سياستهم التقليدية ، فضج الشعب البريطانى منهم واضطر الملك « ادوارد » إلى مصادرة أملاكهم عام ١٠٤١ ميلادية . وفى يوم تتويج الملك « ريتشارد » قلب الأسد عام ١١٣٩ ميلادية قام الشعب البريطانى بقتل اليهود ومصادرة أموالهم . وقد هاجر اليهود يومئذ من بريطانيا ، ولم يعودوا إليها إلا فى عهد « كرمويل » الذى كان من كبار الماسونيين[1] .

دخل اليهود فرنسا ، ولكن الشعب الفرنسى وجد بعد فترة وجيزة من استقرارهم بالبلاد ، أن ثروة بلاده فى أيديهم ونصف مدينة باريس مستودعا لعروضهم وتجاراتهم ، كما رأى أن جميع أملاكه أصبحت مرهونة لدى الطبقة المرابية منهم فاضطر الملك فيليب تحت تأثير صراخ الشعب وعويله أن يطرد اليهود من فرنسا ، وأن يصادر أملاكهم ويلغى الديون بأجمعها . وقد تم طرد اليهود نهائياً من فرنسا فى سنة ١٣٩٤ على يد الملك شارل — وظل الفرنسيين محافظين على كرههم لليهود طوال السنين ، والدليل على ذلك ما حدث عام ١٨٩٤ أثناء نظر قضية « دريفوس » الشهيرة ، فقد كانت الجماهير الفرنسية المتجمعة حول أسوار المعتقل تهتف عالياً « الموت للخائن . . . نريد رأس دريفوس . . . يسقط يهوذا الخائن » .

كذلك دخل اليهود أسبانيا وتمتعوا بحرياتهم تامة غير منقوصة ، غير أنهم سرعان ما استولوا على مرافق البلاد ، فاذا بالشعب الأسبانى يعمل على طردهم من بلاده . وقد بلغ عدد الذين طردوا من أسبانيا عام ١٦٤٢ ميلادية ما يقرب من ٤٠٠ ألف يهودى ، تسربوا إلى مختلف أنحاء الدولة العثمانية والمغرب الأقصى فاستقبلهم المسلمون بالترحاب .

---

(١) كانت الماسونية من أكبر الوسائل التى استغلها اليهود فى كافة أنحاء العالم لتحقيق أهدافهم .

وقد كان مصير اليهود الذين استقروا فى ألمانيا وسويسرا ورومانيا والصرب واليونان وبلغاريا وهولاندة وروسيا مصير زملائهم الذين استوطنوا بريطانيا وفرنسا وأسبانيا مما اضطرهم إلى ترك هذه الدول والانكماش فى عزلة تامة فى أحياء خاصة بهم ، وحمل علامة مميزة لهم [1] .

ظل اليهود فى الدول التى حلوا بها فى جميع أطراف الأرض على عالمهم ، تجمعهم من ناحية الرابطة الدينية ، ومن ناحية أخرى ما لاقوه من كره الطبقات لهم وحقد المجتمعات عليهم . ولم يلق اليهود الراحة والترحاب والمساواة إلا فى بقاع الاسلام ، حيث تصفوا النفوس ويسود التسامح ، وحيث تحث المثل الاسلامية على التآخى والعدل — وقد اعترف كبار كتاب اليهود أنفسهم بذلك ، فقد قال أحدهم « كانت أسبانيا فى القرون الوسطى ملجأ سعيداً لليهود إذ كان ملوك العرب يحكمون ثلاثة أرباع مساحتها . . . ولكن هذا العهد لم يدم طويلا إذ ما أن ابتدأ القواد والأمراء المسيحيون فى غزو البلاد وإقصاء ملوك العرب عنها حتى ابتدأ اضطهاد اليهود » .

ولقد اتخذ العرب من اليهود وزراء ومستشارين وندماء ، وأصبح منهم النواب والتجار ، وكفلت لهم الحرية والمساواة فى جميع مرافق الحياة .

تحسنت حال اليهود بمرور الزمن وتغير الأحوال ، فأصبحوا من أصحاب النفوذ فى دول أوربا الغربية والوسطى ، فاستحوذ بيت روتشلد اليهودى الذى نشأ فى فرانكفورت على السلطة فى ميادين المال الدولية ، كما يعزو بعض قادة الفكر الحوادث التى قامت فى فرنسا عقب الثورة إلى اليهود ونشاطهم ، كذلك اهتم نابليون بالمسألة اليهودية ، فأنشأ المجلس اليهودى الأعلى المستدروت (Hestedrote) كما تمتع اليهود فى كل من إيطاليا وألمانيا عقب التوحيد بكافة الحقوق شأنهم فى ذلك شأن باقى المواطنين [2] .

---

(١) الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين ، الدكتور العمرى ١٢ — ٢٦

(٢) Etat Juif et Monde Arabe P. 133

٣ – الرابطة بين اليهود

رغم الاضطهادات المتوالية والمحن المختلفة التى أصابت اليهود ، لم يختف هؤلاء من الوجود ، وإن كان عددهم قد هبط منذ بدأ اضطهادهم من أربعة ملايين نسمة إلى مليون ونصف نسمة عام ١٧٠٠ ميلادية .

تجنس اليهود فى البلاد التى قصدوا إليها بجنسيتها ، وتكلموا بلغتها [١] ، حتى ضاعت معالمهم الذاتية ، فأصبحوا فى مصاف غيرهم من المواطنين على قدم المساواة ، وخاصة حينما انتشر دينهم فى آفاق جديدة واعتنقه أناس من مختلف الأجناس فى كافة أنحاء المعمورة .

وإذا كان التعصب الدينى قد دفع سكان القارة الأوربية إلى مجانبة اليهود ، فقد ساعد على انتشار هذا التعصب ما تعوده اليهود من عزلة اجتماعية والانفراد بأحياء خاصة بهم ، وعدم اختلاطهم بالمسيحيين من أبناء وطنهم ، حتى ادعى البعض أن اليهود لم يتغيروا عما كانوا عليه منذ أربعين قرناً .

ولكنه من الخطأ أن نربط بين اليهود المنتشرين اليوم فى جميع أنحاء العالم وبين بنى إسرائيل ... فيهود اليوم ليسوا جميعاً من نسل بنى إسرائيل ، إذ أن يهود أوروبا من أصل أوربى صميم اعتنقوا الدين اليهودى على أيدى مبشرين من اليهود ابتداء من القرن الثالث قبل الميلاد . ولو كان اليهود جميعاً من سلالة بنى إسرائيل كما يزعم البعض لتشابهوا طبقاً لقوانين الوراثة . ولكن الذى نشاهده أن من بينهم الشقر ذوى العيون الزرقاء والشعر الأصفر ممن يقطنون أوروبا ، كما من بينهم السمر ذوى الشعر المجعد ممن يقيمون على هضبة الحبشة ، كما يقيم السود بجنوب الهند والصفر ببلاد الصين ، فليس مما يقبله عقل أن يكون هؤلاء جميعاً من سلالة واحدة.

لقد أثبت اليهود فى ألمانيا النازية بوثائق وأدلة دامغة أنهم آريون من أصل جرمانى صميم ، ولو كان فى شكلهم أو مظهرهم ما يدل على أنهم عنصر دخيل لما صعب

على النازيين أن يهتدوا إلى هذه الحقيقة ، بل الذى حدث أنهم سجلوا أسماءهم على أنهم آريون لم تجر فى عروقهم قطرة من أى دم آخر .

لا شك أن هذا التباين الواضح والاختلاف الظاهر ظهوراً عظيما بين فئات اليهود فى مختلف أنحاء الأرض ، لا يجعلنا نتصور أن اليهود يمثلون جنساً نقياً لم يدخله عنصر غريب منذ نزل فلسطين ثم نزح عنها إلى بلاد أخرى ، وأنه لم يسمح للدم الأجنبى أن يختلط بدمهم النقى (كما يزعمون) ، أو أن ديانتهم خاصة بهم ولم يحاولوا نشرها بين غيرهم من الناس .

لقد انتشر الدين اليهودى فى جهات مختلفة من الجزيرة العربية وفى مصر وفى اليمن ، كما انتشر أيضاً عن طريق التبشير فى شبه جزيرة البلقان . ومن الأدلة على ذلك أن الكتاب القدماء (من يونانيين ورومان) يشهدون بقوة النشاط التبشيرى الذى قام به اليهود[1] بين الوثنيين الذين وجدهم المبشرون اليهود أرضاً خصبة لنشر دينهم ، كما انتشرت اليهودية بين المسيحيين أنفسهم عن طريق الزواج .

كذلك ثبت أنه طوال العشرة قرون السابقة على ظهور الدين المسيحى عمل مبشرى اليهود بجد ونشاط على نشر دينهم بين شعوب وأمم لا تمت إلى بنى إسرائيل بصلة ، ولم يكن الدعاة أنفسهم دائماً من أصل فلسطينى ، بل كثيراً ما كانوا ممن اعتنقوا الدين اليهودى وتحمسوا له وعملوا على نشره .

من ذلك يتضح أن الدين اليهودى سبق له الانتشار فى جهات عديدة قبل قيام الدولة الرومانية ، وأن الظروف والأحداث قد أتاحت لهم فسحة طويلة من الزمن لكى يتزايدوا ويتكاثروا .

لذلك وجب علينا أن نفرق بين الاسرائيليين من سكان فلسطين ، وبين اليهود الذين اعتنقوا الدين اليهودى ولم يكونوا فى يوم من الأيام من سلالة سكان فلسطين . فلقد خلق انتشار الدين اليهودى أجيالا وطوائف من اليهود لا تمت إلى بنى إسرائيل

(١) الصهيونية فى نظر العلم ، للدكتور محمد عوض محمد ، ص ١٢٧

بصلة سوى صلة العقيدة، وبعبارة أخرى فإن انتشار اليهودية قد قضى على بنى إسرائيل كسلالة نقية، إذ أنهم بانتشارهم بين مختلف الأجناس لم يكونوا سوى قطرة فى بحر من شعوب وسلالات لا تربطها بالاسرائيليين رابطة جنسية أو سلالية، فهم فى شمال أفريقية لا يختلفون عن العرب والبربر، وفى ألمانيا يشبهون الألمان شبهاً واضحاً ولا يختلفون عنهم الخ ... وهكذا فى كل دولة نجد بين أفرادها يهوداً.

ورغم ذلك فإن اليهود يؤلفون فيما بينهم جماعة شديدة التماسك، وإن كانت العناصر التى تتألف منها هذه الجماعة متنوعة تنوعاً عظيماً ! . فاليهود ينقسمون إلى طوائف رئيسية ثلاث هى الآتى بيانها :

الطائفة الأولى : طائفة سفروم، وهم هؤلاء الذين انتشروا فى أقطار الشرق العربى والمغرب وأسبانيا — وفى هذه الأقطار لم يلق اليهود أى نوع من أنواع الاضطهاد، لذلك مزجوا ثقافتهم بالثقافة العربية وعاشوا بين المسلمين فى هدوء لا يشوبه اضطراب أو اضطهاد سوى ما قد تتعرض له البلاد عامة فى أيام المحن والأزمات. ولم يكد الحكم الإسلامى يزول من شبه جزيرة إيبريا حتى أدرك اليهود الفرق الهائل بين حكم المسلمين وحكم الذين خلفوهم حتى اضطروا إلى الهجرة، ففتحت لهم الدولة العثمانية أبوابها ونزل أكثرهم ببلاد البلقان والأناضول والتجأ فريق منهم إلى الشام — وما زال يهود البلقان إلى الآن ينسبون أنفسهم إلى العرب أو البربر [1].

الطائفة الثانية : اليهود القوقازيون أو الخزر، وربما كان هؤلاء مجرد شعبة من الطائفة الأولى، إذ أنهم يقطنون بلاد القوقاز، ولعل هذا هو الطريق الذى انتقل به الدين اليهودى إلى الهند والصين [2].

الطائفة الثالثة : الأشكنازم، ويرجع وجودهم فى أوروبا وفى حوض الرين

---

(١) الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين : الدكتور العمرى .

(٢) الصهيونية فى نظر العلم : محمد عوض محمد، ص ١٥٢

الشمالى بالذات إلى ما قبل ميلاد المسيح بقرنين أو ثلاثة قرون ، وقد تفرعت هذه الطائفة إلى مجموعات ، فنهم من استوطن بولانده ومنهم من أقام بروسيا الخ . . . ورغم ما لاقاه هؤلاء من الاضطهاد فقد تكاثروا حتى أربى عددهم على تسعة أعشار يهود العالم .

٤ — العنصرية اليهودية وجهود زعماء اليهود فى بثها

نشأت العنصرية منذ فجر التاريخ ، وكثيراً ما توسل بها الزعماء والغزاة والقادة لتحقيق مآرب وأهداف لا تتفق وعصرنا الحاضر ، وقد أصبحت العنصرية فى العصور الحديثة سبباً مباشراً لأعظم ما ابتليت به الإنسانية من ظلم ولأشد ما عانته من فتنة . فقد كانت هذه العنصرية سبباً فى انفجار بركان الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ، كما قاست ألمانيا كثيراً من العنصرية الغاشمة ، هذه العنصرية التى تفتقت عن التشدق بفكرة « ألمانيا فوق الجميع » وكانت نتيجتها حربا عالمية ضروس ، أتت على ألمانيا وحلفاءها ، وعلى فكرة العنصرية ذاتها .

ولعل ما أثير من وقت قريب فى جنوب أفريقية بخصوص العنصرية ، وما لاقاه الهنود والسود وكيف ناصرت الأمم المتحدة هذه الفئات المهضومة الحقوق ، يبين لنا بوضوح شرور العنصرية ومضارها — هذه العنصرية التى ابتليت بها بعض الجماعات لا نجد لها أثراً فى الشرق العربى طوال تاريخه الحافل بأدلة التسامح والعطف والتعاون بين جميع الفئات والأجناس والطوائف والأديان . وقد اعترف كتاب اليهود أنفسهم بهذا الأمر مراراً فى كتاباتهم .

وإذا كانت فكرة العنصرية قد أدت إلى عواقب وخيمة كما سبق ورأينا ، فإن أشد أنواع العنصرية عتواً هى العنصرية اليهودية ، التى ينشد الساسة الصهيونيون تكريسها بين اليهود كمبدأ دولى فى القرن العشرين ، مستغلين فى ذلك ما اتصف به اليهود من بغض لغيرهم ، ومن ترفع عن مخالطة غير اليهود ،

وتحفظهم بعنصريتهم الواضحة ، وبتقاليدهم الموروثة . وقد عمل زعماء اليهود سراً على إذكاء هذه العنصرية وهذه التقاليد فى نفوس أجيالهم المتعاقبة ، وطبعها بطابع لم تقو على تغييره التقلبات السياسية والثورات الاجتماعية على مر العصور .

يقول بعض الكتاب فى ذلك « إن روما سحقت الدولة اليهودية ، ولكنها لم تنل من العنصرية اليهودية ، إذ أن جميع الدول التى قهرتها روما قد زالت واندثرت ، كما زالت واندثرت الامبراطورية الرومانية نفسها — أما اليهود والعنصرية اليهودية فخالدان على أنقاض الذين توهموا الانتصار عليهما » .

ومن أسباب العنصرية اليهودية المتطرفة ، العقيدة الدينية المتأصلة فى نفس كل يهودى ، واليهودى يستمد هذه الروح التعصبية ، وهذه النفسية المتعالية من آيات التوراة التى جعلت اليهود يعتقدون أنهم « شعب الله المختار » .

ومن أسبابها أيضاً تعاليم التلمود وهى عبارة عن مجموعة كبيرة من المعتقدات والآمال وقصص وتقاليد وقواعد دينية بجانب مجموعة من الوصايا المختلفة المتباينة توصى اليهود باتباع خلق معين عندما يتعامل اليهود بعضهم مع بعض ، وتوصيهم بقواعد أخرى تتبع فى معاملاتهم مع « الجوييم » أى الغرباء .

وقد حشرت فى هذا الكتاب وأعنى « التلمود » الارشادات والفتاوى التى وضعها الحاخامون والزعماء أيام أسر بنى إسرائيل فى بابل وغيرها وينقسم قسمين :

الأول : يسمى المشناه ، وهو مجموعة تقاليد زعماء اليهود السماعية وما أصدروه من فتاوى وأحكام قضائية .

والثانى : الجمارا ، وهو مجموعة تعليقات وتفسيرات علماء اليهود لتلك التقاليد والفتاوى لخدمة حركة اليهود السياسية .

وقد فرضت هذه الفتاوى والتعاليم على اليهود الطاعة العمياء ، منذرة مخالفيها بأقسى العقوبات [1] .

٥ — مقدمات الصهيونية

الهاسكالا

مرت الصهيونية بأدوار شتى ، ولبست لكل حال لبوسها ، وانتحلت لنفسها كثيراً من الأسماء ، كما اصطنعت عديداً من الوسائل ، فكان من وسائلها القلم واللسان والجاسوسية والتوازن الدولى والهجرة وأخيراً السلاح . وكان من أسمائها الصهيونية الروحية ، والصهيونية الثقافية ، والوطن القومى ، والكومنولث اليهودى وأخيراً إسرائيل .

ولم تفصح الصهيونية عن نواياها الحقيقية ووسائلها فى بادئ الأمر بل أخذت تصهر العنصرية الدينية مع العنصرية السياسية طوال القرن التاسع عشر حتى تبلورت فى النهاية « عقيدتها السياسية » .

وعقيدة كهذه يجب البدأ بمقدماتها حتى يمكن تتبعها ، فنعود إلى تعاليم التلمود الذى سبق أن ذكرنا أن فقهاء اليهود وضعوا أحكامه فى القرون الأولى ، فنقرر أنها حقيقة ذات مغزى ، فاليهودى الذى يرحل عن فلسطين لا يستطيع إكراه زوجته على مرافقته ، وعلى النقيض من ذلك إذا انتوى الإقامة فى أرض الميعاد وأبت زوجته أن توافيه إليها كان له أن يطلب الطلاق ، كما أن الديانة

(١) دلل الكاتب الروسى « ديستويفيسكى » فى مذكراته سنة ١٨٧٧ على وجود العقيدة التى يؤمن بها كل يهودى على وجه الأرض بأن اقتبس من التلمود هذا القول :

أيها اليهودى .. اعتزل باقى الأمم وابق على شخصيتك بينها واعلم أنك أنت الوحيد عند الله ، آمن بالنصر على العالم أجمع ، وآمن بأن كل شىء سيخضع لك .. فاستغل .. وعش .. وانظر .. وانتظر » .

وهناك الكثير من أمثال هذه « الآيات » فى التلمود ، والكثير من الأقوال فى كتابات اليهود ترمى جميعها إلى بث عقيدة واضحة فى أذهان اليهود وتثبيتها فى نفوسهم حتى أصبحت من أهم القواعد والدعائم التى يتصف بها معظم اليهود فى آفاق الأرض .

اليهودية التى تحرم التعامل والتعاقد بعد ظهر يوم السبت تستثنى من أحكامها التفاوض لشراء مسكن فى فلسطين .

وأدب الدين اليهودى يحوى من التعاليم ما يرفع فلسطين إلى مكان التقديس ، فقد جعل السير فيها يغفر الذنوب ، وثواب العيش بها يعادل ثواب طاعة الله فى كل ما أوصى به موسى .

ومعظم اليهود يحفظون التلمود عن ظهر قلب ، فيذكرهم هذا بالأرض التى كان يفلحها أجدادهم ، والمعبد الذى كان يشهد صلواتهم وأدعيتهم .

تأصلت هذه العقيدة طوال القرون السبعة عشر التى تلت انهيار مملكة يهوذا . وكانت ترسخ جذورها فى نفوس اليهود موجات الاضطهاد التى كانت تجتاحهم والتى بلغت الذروة فى القرون الأخيرة حين ساءت أحوالهم وتعقبتهم سياط الحكام أينما حلوا ، ورغم ذلك فقد ظل اليهود على إيمانهم العميق بأن المسيح سيأتى ذات يوم ويحررهم من العذاب وينشر السلام على الأرض . لذلك كانت دعوة التلمود وأدب الدين اليهودى المقدمة الأولى للصهيونية [1] .

والمقدمة الثانية خليط من العنصر الدينى والسياسى اتخذت مظاهر فردية ولم تكن تنظمها خطط محكمة أو تشد أزرها دعاية منظمة فانتهت إلى الفشل . منها المشروع الذى وضعه دافيد روبينى خلال القرن السادس عشر ، والذى يقضى بدعوة زعماء اليهود إلى غزو فلسطين وانتزاع أراضيها من أيدى الغاصبين الغزاة بمساعدة أقطاب اليهود فى أوربا ، مستهدفين تأسيس دولة يهودية فى الأراضى الفلسطينية ، فأثار الذعر فى النفوس ومات فى المهد . والمشروع الذى عرضه التاجر الدانماركى « أوليجر باولى » على ملكى انجلترا وفرنسا فأعرضا عنه .

ثم جاءت حركة « الهاسكالا » أو التنوير التى انبعثت فى شرق أوربا ومهدت الطريق لظهور الصهيونية السياسة فى الميدان الدولى .

---

(١) من مذكرة السيد أحمد الشقيرى عام ١٩٥١ عن قضية فلسطين .

وحركة الهاسكالا تشبه حركة الفلسفة الفكرية فى غرب أوربا ، فكما استخدم البراجوازيون فى غرب أوربا حركة الفلسفة الفكرية كسلاح فى كفاحهم ضد الاقطاع والرأسمالية ، كذلك بعث البراجوازيون اليهود فى شرق أوربا حركة الهاسكالا لرعاية مصالحهم والابقاء على أنفسهم كطبقة لها كيانها الخاص .

فعندما بدأت الأوساط الاجتماعية تستيقظ فى وسط وغرب أوربا ، وتبدو فى الأفق الحركات الثورية الشعبية وتهب موجة العداء للسامية ، فكرت الطبقة البراجوازية اليهودية فى مصالحها ، وتلمست الخلاص من مصيرها المحتوم وهو انتهاؤها كطبقة ذات مصالح معينة ، فهداها تفكيرها إلى إخراج حركة الهاسكالا بواسطة عملائها وبنت قيامها على دعامتين حيويتين : أولاهما الولاء المطلق لرجال الكنيسة والحكم القائم ، وتنمية العلاقات بهم وثانيهما العداء السافر للحركات الشعبية الثورية ، وكان الغرض من ذلك ضم رجال الحكم والكنيسة إلى جانب الحركة فلايحاربونها ، والارتقاء بالمستوى الثقافى والاجتماعى للجموع اليهودية حتى تصبح أهلا للتمتع بالحقوق التى كانت ترجو أن يمنحها إياها الحكام من أمثال اسكندر الثانى قيصر روسيا . فتزدهر مصالحهم ويقوى نفوذهم ، كما كانت تهدف إلى إبعاد طبقة العمال اليهود عن الاندماج فى الحركات الشعبية الثورية التى بدأت تستهويهم ، وبذلك يزداد سلطانهم بين الطبقة الحاكمة كأعوان لهم فى المحافظة على النظام القائم ويحتفظون بمصالحهم ، لأن طريق الثورة الشعبية وإن كان الطريق السليم لحل مشاكل العمال اليهود إلا أن فيه أيضاً القضاء عليهم كطبقة برجوازية .

وكان من أهداف الهاسكالا توجيه اليهود نحو الاستنارة بالثقافة الأوربية ، واحتقار لغة اليديش "Yiddish" لغة السوقة ، وأحياء اللغة العبرية وترجمة أمهات الكتب العالمية اليها ، واجتثاث عقلية وعادات الجيتو "Getto" من نفوسهم ونشر الكتب والنشرات الدورية التى تدعو إلى ذلك .

فظهر الفيلسوف موسى مندلسون فى ألمانيا ونشر تعاليمه بين طائفة

من تلاميذه ، ومنها أن خلاص اليهود رهن باندماجهم فى وسط جيرانهم المسيحيين ، والأخذ بعاداتهم واعتناق ثقافتهم .

ثم جاء دعاة الاصلاح أمثال صامويل هولديم وأزهام جيجر ، فنادوا بضرورة العدول عن الاعتقاد بأن المسيح سيأتى ذات يوم لخلاص بنى إسرائيل وحذفوا من الصلوات والتراتيل مايدعو لهذه العقيدة .

ولما لم تتمكن حركة الهاسكالا من حل مشكلة العداء للسامية وإدماج اليهود بالأوساط التى يعيشون بينها ، وقامت مذبحة كيشنيف المروعة فى روسيا عام ١٨٨٢ ، وتلتها موجة اضطهاد وتنكيل باليهود وقوانين جديدة تزيد من إرهاقهم ، ماتت حركة الهاسكالا وانهارت الآمال التى علقت عليها . كما تلاشى التفاؤل بالمستقبل الذى أشاعته فتحول البرجوازيون اليهود وأبواقهم من الدعوة الثقافية الروحية وبعثوا حركة أخرى سياسية هى « الصهيونية » للتعبير عن ارتقائهم كرأسماليين صغار ، وعن نضج المجتمعات اليهودية السياسى فى شرق أوربا[1] .

٦ — أغراض الصهيونية ووسائلها

قامت الصهيونية وترعرعت فى شرق أوربا فى القرن التاسع عشر ، واتخذت مبدأى حركة الهاسكالا الرئيسيين وهما : الولاء المطلق لرجال الحكم والكنيسة والعداء للحركات الشعبية الثورية مبدأين لها . وحصرت غرضها فى مشروع الدولة اليهودية الذى يرمى إلى جمع الشعب اليهودى وإحياء لغته وتاريخه وإسكانه فى وطن ملائم ، وإنشاء دولة على النظم العصرية . وجعلت وسائلها لتحقيق ذلك ، نشر الدعوة بأن اليهود أمة واحدة مستمرة منذ آلاف السنين ولاينقصها إلا أرض الوطن ، كما أشاعت روح التشاؤم من المستقبل فى أى وسط اجتماعى خارج

(١) راجع Israel in Orisismby Magil 1950.

فلسطين ، واستمرت الصهيونية فى خطوات الهاسكالا التى اتخذتها لإحياء اللغة العبرية ، وترجمة أمهات الكتب .

وجدت حركة الصهيونية السياسية تأييداً وتشجيعاً عظيمين من جانب كبار الماليين اليهود فى دول الغرب الذين رأوا فيها فرصة كبيرة لزيادة أرباحهم باستغلالهم الطبقات الشعبية المنتمية إلى يهود شرق أوربا أو غربها ، ورغم أن بعض اليهود الغربيين خشوا مغبة الدعوة لإقامة دولة يهودية إذ قد تفقدهم هذه الدعوة المميزات التى حصلوا عليها فى الدول التى يقيمون بها ، كما قد تتأثر مصالحهم المالية من جراء ذلك ، إلا أن معارضتهم لم تكن من القوة حتى تعترض قيام الحركة .

تعاونت الطبقة البرجوازية اليهودية مع كبار الماليين اليهود فى السير قدما بالصهيونية كحركة سياسية تدر عليهم الربح الوفير ، الأولون يصدرون العمال اليهود من شرق أوربا بترغيبهم بكل الوسائل فى الهجرة إلى فلسطين ، والآخرون يصدرون رأس المال إلى أرض الميعاد .

وقد كانت الدعامة الأولى التى استندت اليها الصهيونية فى نشر مبادئها بين اليهود وجذبهم إلى اعتناقها كعقيدة ، هى استغلال العقيدة الدينية التى تدعو إلى العودة إلى أرض الميعاد والتى تأصلت فى النفوس منذ أن وضع التلمود . والدعامة الثانية هى استغلال صيحة اليأس التى كانت تنبعث من الشعب اليهودى كلما مسته موجة اضطهاد وتنكيل فيضرع إلى الله أن ينقذه من البلاء الذى أصابه يبعث المسيح من جديد لإنقاذه والعودة به إلى أرض الميعاد حيث كان له يوماً وطن يرعاه . فأوحت الصهيونية إلى الكتاب والشعراء بفكرتها فانبروا يمجدون الهجرة إلى فلسطين ، ويشيعون روح اليأس من الاستقرار أو الحياة خارجها ، أو من اختفاء العداء العالمى للسامية ، ويثيرون الحمية فى النفوس ، والتمسك بالقومية اليهودية ، مستغلين كل حادث يقع لليهود مادة يعتمدون عليها فى تثبيت العقيدة الصهيونية الخاصة باقامة دولة يهودية .

فنشر ليو بينسكر كتابا لخص فيه الحياة اليهودية المهينة [1] ، وقال إن العالم يحتقر اليهود لأنهم ليسوا بأمة حية ، ولأنهم أجانب فى كل بلد يعيشون فيه [2] ، لذلك فان تحريرهم مدنياً وسياسياً لايبرر رفع شأنهم بين سائر الشعوب . والعلاج الناجع لهذا الداء المستعصى هو إيجاد جنسية يهودية لشعب يعيش فى أرض الوطن. ثم اقترح أن تجتمع الهيئات المختلفة حول مائدة وتقرر شراء بعض الأراضى الفلسطينية عن طريق إغراء أصحابها بما تدفعه من أثمان مرتفعة ، ثم تخصص إمدادات لشراء الأراضى التى يستعمرها المهاجرون الفقراء . كان هذا هو مشروع ليو بينسكر فى خطوطه العريضة وكان الأمل فى تنفيذه معلقاً على تأييد الحكومات الأوربية فى عهده ، وهو وإن لم يؤت ثماره فى ذلك الحين فانه يعتبر الخطوة الأولى فى سبيل تحقيق مشروع الوطن القومى اليهودى .

فسر ليو بينسكر العداء للسامية على أنها قانون من قوانين الحياة ، فقال الجيدوفبيا "Judeophobia" هى خليط من روح الشر مميزة بأنها ليست خاصة بأجناس معينة ولكنها عامة فى كل الشعوب ، وهى كظاهرة طبيعية موروثة ، منذ آلاف السنين لا علاج لها . والخلاصة الهامة هى أننا يجب أن نترك الكفاح ضد هذه الموجات العدائية ، كما نفعل مع أى حالة قصور عقلى موروث .

ونجد هرتزل الصحفى يرد العداء للسامية الى ظاهرة اجتماعية فقال « من بادىء الأمر فهمت عدم جدوى أو فائدة المجهودات فى محاربة العداء للسامية » .

لم تقف الدعاية الصهيونية عند حد الدعوة الى الهجرة ، وإشاعة اليأس من المستقبل ، بل ادعت أن اليهود أمة واحدة مستمرة منذ آلاف السنين ، رغم

(١) مما قاله ليوبينسكر فى كتابه « هل نحن حقاً أمة تعيش بين الأمم ؟ أين صوت اليهود فى مجمع الدول ؟ هل لنا رأى فى مشاكلنا ؟ .. إن وطننا بلد أجنبى لاعيش لنا فيه ووحدتنا تشريد وتضامننا مع سائر الشعوب عداء سافر لكل ما هو يهودى وسلاحنا ذلة ومسكنة ووسيلة الدفاع عن أنفسنا الفرار ، أما مستقبلنا فسر فى باطن الغيب .. فيا له من دور وضيع يقوم به اليهود على مسرح الحياة » .

(٢) خلد لورد بيرون تشردينى فى أغانيه العبرية ، كما مجدت جورج اليوت فكرة استيطان اليهود أرض الميعاد فى قصه دانيل ديروندا المعروفه .

تشردهم فى جميع أنحاء العالم ، ولاينقصها الا أرض الميعاد . وهذا قول ينقصه الدليل[1] .

كل ما هنالك أن هناك عوامل حاسمة أقامت المعابر بين اليهود المبعثرين فى أنحاء العالم على نطاق واسع خلال السنين التى تلت تشردهم من فلسطين . ومن أهم هذه العوامل الاضطهاد والتفرقة فى المعاملة بينهم وبين الآخرين ، أضف إلى ذلك تأثير الدين اليهودى الغالب على الحياة اليهودية حتى فى العالم الرأسمالى ، وكذلك الثقافة اليهودية التى جعلت ملايين اليهود يتكلمون أو يفهمون اليديشى مع أنها لم تكن فى أى وقت لغة الشعب اليهودى ، كل هذه العوامل أدت إلى قيام رابطة قوية بين يهود العالم .

وبالرغم من تعدد هذه الروابط وإيهام اليهود غيرهم بمتانتها ، فإنه من الميسور إدراك غلبة الضعف عليها ، فلا ترقى إلى الدرجة التى تجعل اليهود أمة أو قومية واحدة .

والقومية طبقاً للرأى الغالب عبارة عن مجتمع ثابت راق له لغته وثقافته وأرضه وحياته الاقتصادية وتكوينه الروحى .

---

(١) مما يثبت أن هذه الدعاية كانت من وحى الصهيونية ، أنه حتى بعد أن مضت خمسون عاما على قول هرتزل ، جاء الدكتور وايزمان رئيس منظمة الصهيونية العالمية وقرر فى عام ١٩٤٦ أمام لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية لمشكلة فلسطين الآتى « أعتقد أن من أسباب العداء الرئيسية للسامية استمرار بقاء اليهود على قيد الحياة ، إذ يبدو أننا نحمل فى أعقابنا إثارة العداء للسامية أينما ذهبنا ، وأن نمو العداء للسامية وشدته يتناسب طرديا مع عدد اليهود وكثافتهم فى البلد الذى يوجدون فيه » .

وفى رأينا أن الواقع يكذب ما ذهب إليه وايزمان ، فقد كان يهود ألمانيا لما تولى هتلر الحكم حوالى نصف مليون شخص ، أى أقل من ١ ٪ من سكان ألمانيا وقتئذ ، ورغم قلة عددهم كان العداء للسامية على أشده ، بسبب العوامل الاجتماعية والسياسية .

وإذا كانت هذه حال يهود ألمانيا ، فقد كان الحال على عكس ذلك تماما فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ يبلغ عدد يهود الولايات المتحدة حوالى أربعة ملايين ونصف مليون يهودى ، أى حوالى ٤ ٪ من تعداد سكان هذه الدولة ، ومع ذلك لم يتعرض اليهود هناك لأية متاعب . كذلك يعيش فى أنحاء جمهوريات الاتحاد السوفيتى حوالى أربعة ملايين يهودى أحراراً من أى عداء للسامية .

ومن ذلك يتضح بجلاء خطأ الرأى الذى ذهب إليه وايزمان .

والقومية ليست طبقة تاريخية فحسب ، بل القومية ظاهرة حديثة ، والعبرانيون القدامى مع ولائهم لملتهم لم يكونوا قومية واحدة ، ففي عهد الإغريق وفي الرومان وفي العصور الوسطى كان الرجل مواطناً بالنسبة للمدينة أو الاقطاعية التي يقيم بها، وليس بالنسبة إلى البلد كله . وحتى الاقطاعيات المختلفة في بلد ما لم تكن تربطها قومية واحدة .

فهل يمكن القول بعد ذلك أن الشعب اليهودي كان أيام قيام الصهيونية أمة واحدة ؟

حقيقة لم يكن لليهود وطن مشترك ، ولا لغة أو حياة اقتصادية واحدة ، ولكن منذ نصف قرن من الزمان أيقظت الدعاية الصهيونية — التي أثارت آلام اليهود — الرغبة بين عدد كبير منهم ، وخاصة يهود شرق أوربا، ليكونوا أمة لها أرض خاصة بها ، غير أن الهجرة الضخمة إلى أمريكا وانجلترا والأرجنتين وغيرها من البلاد الأخرى ، تشير إلى أنه مهما كانت الرغبة الروحية ، فإن الظروف المادية الاجتماعية والاقتصادية كانت تتغلب عليها وتبعثر اليهود برغبتهم بين أمم أخرى . لذلك يصعب القول إن اليهود كانوا يوم قيام الصهيونية أمة واحدة .

٧ — نشاط الصهيونية

مؤتمر بال عام ١٨٩٧ :

منذ فجر القرن التاسع عشر نشطت جمهرة من الساسة والكتاب في العالم يطالبون عن الصهيونية ، وقامت هيئات متعددة بجمع المال لتحقيق غاياتها .

وأول من جعل لليهود قضية قومية وأماني وطنية في التاريخ الحديث هو الكاتب النمسوي « تيودور هرتزل Theodor Herzl » الذي نشر كتابه عن الدولة اليهودية « Judenstaat » عام ١٨٩٦ . فقد كان هذا الكتاب فاتحة عهد جديد للصهيونية ، إذ أصبحت الأماني القومية اليهودية بعد إذاعتها ونشرها موضوعاً مدروساً ، بعد أن كانت مجرد أماني وخواطر تهفو إليها نفوس اليهود ،

وتهتف لها قلوبهم دون ألسنتهم . وقد أثار ذلك الكتاب من الحماسة والاهتمام عند اليهود ما شجعهم على عقد أول مؤتمر عام لهم فى مدينة بال بسويسرا فى ٢٩ أغسطس من عام ١٨٩٧ — و٢٩ أغسطس هذا هو نفس اليوم الذى شتت فيه اليهود من فلسطين نهائياً ، وحرق فيه معبدهم فى بيت المقدس عام ٧٠ ميلادية .

حدد المؤتمرون الهدف التى ترمى اليها الحركة الصهيونية ، وهو السعى لإيجاد وطن قومى لليهود فى فلسطين [1] ، على أن يكون ذلك بموجب إجراءات يؤيدها القانون ، كما بين المؤتمر الوسائل التى تتخذ لتحقيق ذلك وهى الآتى بيانها :

١ — تنمية حركة الاستعمار اليهودى فى فلسطين بإيفاد عمال للزراعة والصناعة اليها .

٢ — تنظيم العناصر اليهودية ، وتوثيق الروابط بينها بإنشاء المؤسسات المحلية والدولية وفقا للقوانين المرعية فى الدول المختلفة .

٣ — تقوية وتنمية الوعى القومى اليهودى .

٤ — اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على موافقة الحكومات لتحقيق أغراض الصهيونية .

وقد أبدى كثير من أعضاء المؤتمر رغبتهم فى أن ينص على إنشاء دولة يهودية ، ولكن الزعيم الصهيونى ماكس لورد اقترح صيغة خاصة للوطن القومى ، توفيقاً للآراء المختلفة ، واعتقاداً منه أن ذلك أدعى إلى عدم إثارة العالم العربى ، وقد ناشد هرتزل المؤتمرين أن يتجنبوا الخلاف على الصيغة إذ أن الدولة اليهودية ،

---

(١) قدم هرتزل للمؤتمر بما يأتى :

" We are here to lay the foundation stone of the house Which is to shetter the jewish nation. The world has always been badly informed about us. The feeling of unity among us, which the world so often and so bitterly throws up to us was in process of dissolution when the tide of anti—Semitism rose about us. Anti—Semitism has given us strength again. Zionism is the return of the jews to judaism even before their return to the jewish land. The Zionists seek to awaken the jewish people everywhere to self help. We must create here and now an organ, a permanent organ, which the jewish people has lacked till now ".

والوطن القومى هما فى الواقع أمر واحد . وفى هذا المؤتمر وضع شعار العلم اليهودى ، والنشيد القومى لليهود ، وتأسست الهيئات الصهيونية العالمية . ومن أهم هذه الهيئات اللجنة التنفيذية الصهيونية العالمية ، التى تكونت لها لجان محلية فى جميع أنحاء العالم . وأصبح لليهود شركات عالمية ، منها الشركة اليهودية الاستعمارية برأس مال قدره مليونان من الجنيهات ، ومنها تفرعت الوكالة اليهودية لأهلية لشراء الأراضى فى فلسطين .

ومما يجدر ذكره أن حق الانضمام إلى المنظمة الصهيونية أعطى لكل يهودى تزيد سنه على ثمانية عشر عاماً ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، على أن يعمل على تحقيق الوسائل التى أشار إليها المؤتمر ، وأن يقوم بدفع اشتراك سنوى قدره شيكيل واحد (أى نصف دولار) : ولتمثيل اليهود فى المؤتمر الصهيونى قسم يهود العالم إلى مناطق إقليمية . وكل دافعى ١٥٠٠ شيكيل لهم الحق فى إيفاد مندوب واحد ، واستثنى من ذلك يهود فلسطين إذ اكتفى بأن يمثل مندوب واحد دافعى ٧٥٠ شيكيل ، وذلك بالنسبة لحالتهم الاجتماعية . وفى الفترة بين انعقاد المؤتمر والمؤتمر الذى يليه يدير شئون المنظمة الصهيونية العالمية جمعية عامة مكونة من سبعين عضواً أطلق عليها اسم اللجنة التنفيذية .

توفى هرتزل فى ٣ يوليو عام ١٩٠٤ واستطاع « حايم وايزمان » أن ينفرد بزعامة الحركة الصهيونية فى ذلك الوقت . والدكتور وايزمان روسى الأصل ولد فى روسيا البيضاء ولكنه قرر أن يستوطن بريطانيا نهائياً فى عام ١٩٠٤ للعمل فى قضية الصهيونية مع الزعيم الصهيونى الكبير « آحاد حام » . وبذلك تركزت جهود الصهيونيين فى غرب أوربا عموماً، وفى بريطانيا على وجه الخصوص.

الوطن القومى اليهودى :

فضل « هرتزل » كغيره من زعماء الصهيونية أن تقوم دولة اليهود فى فلسطين لأن قيامها هناك دون أى بقعة أخرى من الأرض لا يعد انتصاراً سياسياً

للصهيونيين فحسب ، بل يعد أعظم فوز قومى وعاطفى لهم . وقد حاول اليهود فى مبدأ الأمر أن يجدوا هذا الوطن فى ممتلكات الامبراطورية العثمانية فى عهد السلطان عبد الحميد عام ١٩٠١ ولكنهم باءوا بالفشل ، لأن السلطان كان مشبعاً بفكرة الجامعة الإسلامية ، كما كان بعيد النظر وملماً باتجاهات السياسة الأوربية ، ثم بذلت المحاولات لإيجاد هذا الوطن فى الممتلكات البريطانية ، مثل قبرص واستراليا ، ولكن هذه المحاولات فشلت أيضاً . كما فشلت المحاولات التى بذلت لايجاد هذا الوطن فى العريش وشبه جزيرة سينا ، لقلة المياه فى هاتين المنطقتين . وقد فكر بعض اليهود من غير الصهيونيين إيجاد هذا الوطن فى برقه أو فى العراق أو فى كندا غير أن محاولاتهم لم تؤد إلى نتيجة ما .

أراد « هرتزل » بعد محاولاته الكثيرة لايجاد الوطن القومى فى فلسطين ، أن يقنع قومه بصعوبة مطالبهم ، ودعاهم إلى اكتساب الوقت وإقامة هذا الوطن فوراً فى أى مكان مؤقتاً ، حتى إذا اتيحت لهم الفرصة لتحويل مطامعهم نحو فلسطين كان ذلك أيسر سبيلا . وقد صادفت هذه الفكرة قبولا لدى الكثير من اليهود ، تفادياً من خلق أزمة دولية قد تكلفهم مالا طاقة لهم به ، وكان يهود انجلترا وعلى رأسهم « زانجويل » أكثرهم تأييداً لرأى هرتزل ، فسعى لدى الحكومة البريطانية لتحديد بقعة من امبراطوريتها المترامية الأطراف ، ليشرع اليهود فى إقامة دولتهم عليها .

غير أن المساومات بين بريطانيا والصهيونيين عام ١٩٠٣ باءت بالفشل ، رغم أن « جوزيف شمبرلين » وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت قطع لليهود عهداً بانشاء وطن قومى لهم فى أوغندا بشرق أفريقية ، إذ أن غلاة الصهيونيين المتطرفين لم يقبلوا هذا العرض ، فأعلن الكثير منهم أنه لا قيمة لوطن قومى لليهود خارج فلسطين ، وأن دولة اليهود الحقيقية لن تتجدد إلا حيث نشأت ، وقد ساعد على ذلك رجال الدين اليهود الوافدين من روسيا وبولونيا ، فقد أعمت بصائرهم الذكريات الدينية ، فضربوا صفحاً عن جميع الاعتبارات السياسية

والاقتصادية ، وأرادوا أن يحققوا شيئاً واحداً فقط ، هو أن يعيدوا من جديد مملكة داود وسليمان ، وأن يعيدوا مجد إسرائيل فوق أرض إسرائيل .

رفضت فكرة إيجاد الوطن القومي خارج فلسطين نهائياً فى المؤتمر الصهيونى الذى عقد عام ١٩٠٥ ، ولم يأت عام ١٩٠٦ إلا وكان « حايم وايزمان » « وآحاد حام » قد أزالا كل أثر لمشروع الوطن القومى فى أوغندا أو غيرها ، وحولا آمال اليهود نحو فلسطين دون سواها .

موقف الدول الكبرى من الصهيونية :

كانت دول أوربا كلها وبالأخص فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى تحاول أن تجذب اليهود اليها للاستفادة من قواهم المادية والمعنوية ولترجيح مصالحها الخاصة لا فى فلسطين فحسب ، بل فى الشرق الأوسط عامة ، وخاصة أن الاستعداد للحرب كان على قدم وساق . وسنوضح فيما يلى فى نبذة إجمالية علاقة الدول الكبرى بالحركة الصهيونية قبل قيام الحرب :

بريطانيا :

تبنت بريطانيا الحركة الصهيونية وأيدتها تأييداً كبيراً واتخذها زعماء الصهيونية مركزاً لنشاطهم العالمى ، وكان الدكتور « حايم وايزمان » « وناحوم » « وهربوت صمويل » يضعون خططهم ويؤيدهم من رجال السياسية البريطانية روبرت سيسل ، وبلفور ، ولويد جورج .

إزاء هذا الانسجام زادت الصلة بين الانجليز والصهيونيين ، وأصبحت الحركة الصهيونية فى دائرة السياسة البريطانية العامة .

تمكن الصهيونيين من إقناع الانجليز بأن قيام دولة لهم فى فلسطين ، سيعود على الامبراطورية البريطابية بفائدة كبيرة ، وأنهم يستطيعون أن ينقلوا مليون

يهودى الى فلسطين ليكونوا تحت تصرف بريطانيا لحماية المواقع الاستراتيجية فى الشرق الأوسط عموما وفى قناة السويس خصوصاً .

بدأت بريطانيا مساعدة الصهيونيين قبل قيام الحرب بمدة كبيرة ، فقد كتب « كرومويل » مؤيداً ضرورة إسكان اليهود فلسطين ، وشايعه فى ذلك عدد كبير من ساسة بريطانيا . كما ناصر هذه الفكرة « دزرائيلى » قبل أن يصبح رئيساً للوزارة البريطانية ، وكانت الكاتبة البريطانية « جورج أليوت » تبسط هذه الآراء على صفحات الجرائد بصفة مستمرة .

وفى عام ١٨٢٦ التمس «موسى مونتيفيور» من « ابراهيم باشا » حاكم فلسطين يومئذ ، الإذن بإنشاء مستعمرات يهودية ، لها ادارة خاصة . وفى عام ١٨٤٦ رفع « الكولونيل جولر » الى ملكة بريطانيا كتابا طلب فيه إنشاء مستعمرات يهودية فى فلسطين ، كوسيلة لتهدئة الاضطرابات التى كانت تسود سوريا .

وفى عام ١٨٥٢ دعا الكاتب الانجليزى « هولزروف » إلى إنشاء دولة يهودية فى فلسطين لتأمين طريق الهند . يضاف إلى ذلك أن عددا من أثرياء الانجليز عملوا على إنشاء مستعمرات يهودية فى فلسطين بالقرب من يافا ومنهم «موسى مونتيفيور» الذى أنشأ أول مستعمرة يهودية فى فلسطين عام ١٨٥٥ ، وكان « البارون أدمون روتشلد » يغذيها بأمواله وإرشاداته . كما أنشأت فى القدس قبل ذلك عام ١٨٣٨ قنصلية بريطانية تهدف إلى حماية اليهود . لم يصطبغ تحالف الصهيونيين مع انجلترا بالصبغة العملية إلا بانقسام العالم قبل الحرب العالمية الأولى إلى قسمين ، قام بتحضيد كل منهما فريق من الصهيونيين ، فكان هناك فريق يؤيد ألمانيا ويرى فى هذا التأييد خدمة للقضية الصهيونية ، وفريق آخر بزعامة حاييم وايزمان ، يرى أن خدمة القضية الصهيونية لن يتأتى إلا بوضع الحركة الصهيونية تحت زعامة بريطانيا خاصة والحلفاء بصفة عامة . ومن جانب آخر اعتقد « لويد جورج واللورد بلفور » أن فى تأييد الحركة الصهيونية كسبا للحلفاء وللانجليز معاً .

وكان « حايم وايزمان » هو المحرك الأول للنشاط الصهيوني في انجلترا ، وقد دفع للانجليز ثمن قيام الدولة اليهودية وذلك بتقديمه اكتشافا علمياً خاصاً بالمفجرات ذات الأثر الفعال في تسيير مجرى الأعمال الحربية ، إذ كان أستاذا للكيمياء في « جامعة مانشستر » .

الولايات المتحدة

رأت بريطانيا عام ١٩١٧ أن التحالف مع الصهيونيين يكسب الحلفاء مساعدة يهود أمريكا ، واستقر في أذهان الساسة البريطانيين إن الطريقة الوحيدة بل الطريقة المثلى لحمل رئيس الولايات المتحدة على دخول الحرب هي التفاهم مع صهيوني الولايات المتحدة . هذا القول يدل دلالة واضحة على مدى نفوذ الصهيونيين في الولايات المتحدة ، فقد كان لكثير من زعماء الصهيونية — أمثال القاضي « لويس برانديس » عضو المحكمة العليا — تأثيراً كبيرا على الرئيس « ولسن » وقد كان لهذا التأثير أثره ، فأعلنت الولايات المتحدة تأييدها لمطالب الصهيونيين .

باقي دول المعسكر الغربي

في الوقت الذي كان فيه الصهيونيون يساومون انجلترا وأمريكا ، كانوا يساومون الدول الكبرى الأخرى مثل فرنسا وروسيا وإيطاليا ويعملون على الحصول على تأييد حكومات هذه الدول . وكان من الصعب أن ينتزع الصهيونيون تأييد حكومة فرنسا ، إذ كانت تعنى نفسها بالإشراف على حماية الأماكن المقدسة . ولم تكن الحالة في موسكو أو في روما تختلف عنها في باريس ، فقد كانت موسكو عاصمة العالم المسيحي الشرقي (الأرثوذكس) بينما كانت روما عاصمة العالم المسيحي (الكاثوليكي) ، وكلاهما تدعي حق الأولوية في حماية الأماكن المقدسة في فلسطين مهد « المسيح » وتطمع في بسط نفوذها على بلاد الشرق الأوسط باسم هذه الحماية . ولكن اليهود تمكنوا من مساومة فرنسا فأعلن

المسيو « بيغون » في أواخر عام ١٩١٦ عن طريق سفارة واشنطن ، أن فرنسا بالاشتراك مع حليفتها بريطانيا مستعدة لحماية المصالح اليهودية في فلسطين عقب كتب الحرب فوراً .

دول المعسكر الشرقي :

كانت ألمانيا تتزعم المعسكر الشرقي ونظراً لما يتمتع به الصهيونيون هناك من نفوذ دبلوماسي عظيم (لدرجة أن الهيئة الصهيونية في ألمانيا كانت تتولى مفاوضات الصلح في أواخر عام ١٩١٧ وقد كلفت بذلك رسمياً) فقد اتصل زعماء الصهيونية بألمانيا بوصفها حليفة لتركيا التي كانت فلسطين تابعة لها لإقناعها بانشاء دولة يهودية ، تكون قاعدة سياسية وتجارية وعنابة جبل طارق للأتراك .

يبدو لنا من استعراض موقف الدول الكبرى بالنسبة للحركة الصهيونية ، أن الصهيونيين كانوا يساومون المعسكرين الشرقي والغربي ، ففي الوقت الذي خدعوا فيه انجلترا والحلفاء بأهمية وجود قنطرة يهودية في الشرق الأوسط تخدم مصالح الانجليز ، خدعوا ألمانيا وتركيا بأهمية وجود هذه القنطرة نفسها لخدمة مصالح تركيا ، حتى إذا كتب النصر لمعسكر من هذين المعسكرين كانت لهم الغنيمة في تحقيق حلمهم وخيالهم في إنشاء الوطن القومي في فلسطين .

٨ — ميثاق الصهيونية

أو تصريح بلفور

في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ أرسل وزير الخارجية البريطانية « بلفور » إلى اللورد « روتشلد » الكتاب الآتي :

« لي مزيد السرور أن أزف إليكم باسم حكومة صاحب الجلالة الوعد التالي . . إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين التأييد إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي وستستخدم أفضل وسائلها وأقصى جهودها لتسهيل تحقيق هذه المهمة ،

ومن المفهوم أنه لن تتخذ أية إجراءات من شأنها الإضرار بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية المقيمة فى فلسطين ، أو الحقوق والنظم السياسية التى يتمتع بها اليهود فى أى بلد يعيشون فيه ، وأكون شاكرا لو تفضلتم باعلان هذا التصريح إلى الاتحاد الصهيونى ».

كان هذا الوعد هو ميثاق الصهيونية كما تمناه « هرتزل » فى المؤتمر الصهيونى الأول إذ قال : « إننا لا نريد أن نتسلل خفية كالمهربين . نريد أن نشعر بأننا سائرون إلى وطننا ومقيمون فى أرضنا ومنازلنا » .

بهذه الوثيقة حقق « بلفور » آمال الصهيونية ، وفتح صفحة جديدة فى تاريخ الشرق الأوسط ، وأحدث تغييراً فى خريطة العالم كما قال المستر « لويد جورج » وسوف نسرد فيما يلى النشاط الصهيونى الذى أثمر هذا الميثاق :

فى أوائل عام ١٩١٥ كتب «هربرت صموئيل» مذكرة عن «مستقبل فلسطين» أعطى صوراً منها إلى أعضاء الحكومة البريطانية ، وعرض مشروعا لتأسيس دولة يهودية فى فلسطين تحت إشراف بريطانيا ، يأوى إليها ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود المنتشرين فى أوروبا . استهوت الفكرة الوزير البريطانى « إدوار غراى » ووعد بتأييدها ، كما رأى « لويد جورج » أن المشروع الصهيونى جدير بالاهتمام . وفى نفس العام أصدرت المنظمة الصهيونية بيانا رسميا عن آرائها فى مستقبل الحكم فى فلسطين ، تمهيداً لوضع هذه البلاد تحت سلطان انجلترا وفرنسا .

وعلى أثر هذا البيان عقدت اجتماعات شبه رسمية بين زعماء الصهيونية فى انجلترا ورجال الحكومة البريطانية ، وفى أحد الاجتماعات التى عقدت فى أوائل عام ١٩١٧ تقرر الاتصال بيهود الولايات المتحدة وإبلاغهم عزم الحكومة البريطانية مساعدة الصهيونيين وطلب بلفور من زعماء الصهيونيين الاتصال بالحكومتين الفرنسية والايطالية لحملهما على تأييد المطالب الصهيونية . وفعلا تمكن «سوكولوف»

من الحصول على موافقة فرنسا ، ثم موافقة البابا والسلطات الايطالية بعد إعطاء البابا الضمان الكافى على مصير الأماكن المقدسة . وفى نفس العام ألقى الدكتور « وايزمان » محاضرة شرح فيها أهداف الصهيونية فقال : « إن الكثيرين من أصدقائنا ينتظرون أن تشاد الدولة اليهودية فى الحال ، ولكن المطلعين على بواطن الأمور يعلمون أن تنفيذ مثل هذا المشروع متعذر فى الوقت الحاضر ، إن هدفنا لا يزال « الدولة اليهودية » ولكن بلوغ هذا الهدف لا يأتى دفعة واحدة ، بل يجرى على مراحل متعددة . وأولى هذه المراحل أن توضع فلسطين تحت حماية دولة صديقة كبريطانيا مثلا ، تسهل لنا الهجرة والسكنى ، وتمكننا من إعداد الجهاز الادارى اللازم لتحقيق أهدافنا ، ويمكننى أن أصرح بأن الحكومة البريطانية موافقة على هذه الخطة ومستعدة لتسهيل تنفيذها » .

وفى ربيع عام ١٩١٧ شعر زعماء الصهيونية أن الجو أصبح مناسبا لاتخاذ إجراء سياسى علنى فتوجه « روتشلد ووايزمان » إلى وزارة الخارجية البريطانية وطلبا من « بلفور » أن تعلن الحكومة تأييدها لوجهة النظر الصهيونية ، وذلك باصدار تصريح رسمى . واقترح عليهما الوزير أن تعد المنظمة الصهيونية مشروعا بصيغة هذا التصريح لدراسته . فتألفت لجنة سياسية صهيونية كان بين أعضائها مشاهير الكتاب والسياسيين الصهيونيين ، باشرت العمل فوراً بالاتصال مع زعماء الصهيونيين فى أمريكا ، وبعد مشاورات طويلة قدموا مشروعا لوزارة الخارجية . وقد عارض يهود أمريكا هذا المشروع عدة مرات ، بسبب تعبير خاص جاء فى مشروع التصريح وهو « تعتبر فلسطين بأجمعها وطنا قوميا يهوديا وتطلق إليها الهجرة ويصرح لليهود بامتلاك الأراضى فيها » . . . وسبب هذه المعارضة أن يهود أمريكا لم يكن من رأيهم قيام جنسية يهودية تربط يهود العالم على اختلاف جنسياتهم إذ أنهم يعتبرون اليهودية ديناً كسائر الأديان ، وأظهروا خوفهم من إطلاق الهجرة ومن خلق جنسية يهودية ، إذ قد يؤدى ذلك إلى تمسك الدول بهجرة جميع اليهود إلى فلسطين رغم إرادتهم ، ومطالبتهم بالتجنس بالجنسية اليهودية .

الأسباب الحقيقية لإصدار وعد « بلفور » :

ترجع هذه الأسباب إلى ما يأتى :

١ — حاجة انجلترا الى مساعدة الصهيونيين لكسب الحرب ، فقد كانت كفة المعسكر الشرقى راجحة فى مختلف ميادين القتال عام ١٩١٦ ، وكان موقف الحلفاء حرجا للغاية ولم يبق لهم أمل فى النصر إلا بدخول أمريكا الحرب ، وقد أدرك الحلفاء أن إحدى الوسائل الفعالة التى تساعد على دخول أمريكا الحرب هى اكتساب اليهود والحصول على مساعدتهم للاستفادة من نفوذهم السياسى .

٢ — رغبة بريطانيا فى الاستيلاء على فلسطين ، وتدعيم مركزها السياسى والاستعمارى فى الشرق الأوسط .

نقد وعد بلفور :

أولا : أعلنت الحكومة البريطانية هذا الوعد أثناء أزمة الحرب ، وبدون تحديد كاف لما يتضمنه من الالتزامات ، وخاصة إزاء مطالب العرب التى سبق وعدهم بتحقيقها ، الأمر الذى تعذر معه على بريطانيا أن تفى بوعود الطرفين . وإذا كان لهذا الوعد قيمته لصدوره من مصدر رسمى هو وزير الخارجية البريطانية، غير أن تنفيذه ترتب عليه خرق صريح لالتزام آخر قطعته بريطانيا على نفسها قبل أمير مكة الشريف حسين.

ثانياً : مهما قيل فى دعوى الشعب اليهودى ، فهناك حقيقة ناهضة بذاتها ، لا يعوزها الدليل ، وهى أن فلسطين وطن العرب منذ ثلاثة عشر قرنا على أدنى حساب ، وذلك وحده ينكر على بريطانيا أن تعطى وعلى الصهيونية أن تأخذ ، ويجعل الوعد كله « عدوانا فى عدوان » .

ثالثاً : وصف تصريح بلفور الشعب العربى بفلسطين بأنه طوائف ، وذلك أمر يخالف الواقع. فالشعب العربى فى فلسطين عام ١٩١٧ ، ولثلاثة عشر قرناً قبل ذلك، شعب عربى فى مجموعه ، شأنه شأن أى شعب فى البلاد العربية الأخرى التى نالت استقلالها

وحريتها . وحقه فى وطنه كحق أى شعب من الشعوب التى انطوت فى عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة . . ووعد بلفور ، وإن كان الوثيقة الأولى للعدوان الصهيونى ، فهو فى الواقع لم يكن وليد ساعته ، وإنما كان صدى لسياسة استعمارية مدروسة جاءت الحرب العالمية الأولى فرصة لتحقيقها ، وقد أشار « وايزمان » فى خطبة ألقاها أمام المؤتمر الصهيونى عام ١٩٢١ إلى أن المستر (بلفور) كان قد وافق على إنشاء الوطن القومى اليهودى منذ زمن طويل ، وأن الحرب العالمية كانت فرصة لإصدار هذا التصريح .

وأبعد من هذا ، فان « تيدور هرتزل » كما سبق وذكرنا كان قد انتهى فى المؤتمر الصهيونى الأول المنعقد فى « بال » سنة ١٨٩٧ إلى وضع برنامج يستهدف إلى إنشاء وطن قومى لليهود ، واستبدل لفظة الدولة اليهودية « بالوطن القومى » تجنباً لإثارة العالمين العربى والإسلامى ، بعد أن أيقن أن الخلافة العثمانية تنظر بعين الكراهية لهذا المشروع .

على أن نظرة تحليلية كفيلة بأن تظهر لنا طبيعة هذا الوعد ، فهو لا يعدو أن يكون قراراً سياسيا فى شأن إقليمى لا يملك الذى أصدره قانوناً حق إصداره أو تنفيذه .

المبحث الثانى
فلسطين فى ظل نظام الانتداب

مقدمة :

ظلت تبعية فلسطين للامبراطورية العثمانية نحواً من أربعمائة عام ، فلم تستيقظ فى أثنائها فتن ولا شبت فيها حروب ، إذ أخلد الجميع إلى الانزواء تحت حكم رجعى مستبد ، وما أن قامت الحرب العالمية الأولى ونادى المنادى يدعو العرب إلى الثورة على الترك ، حتى انحاز أهل فلسطين إلى الثوار آملين من وراء هذه الثورة تحقيق مطمعهم فى الاستقلال على يد الحلفاء نصير العرب الجديد .

غير أن هذا الحليف الجديد (بريطانيا) صدم العرب بما أطلق عليه « وعد بلفور » وهو الوعد الخاص بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين كما سبق وذكرناه .

١ — كيف طبق نظام الانتداب على فلسطين

انبثق مؤتمر الصلح فى « فرساى » عن ميثاق عصبة الأمم الذى ابتدع نظما جديدة ، منها نظام الانتداب .

فقد نصت المادة ٢٢ من هذا الميثاق على الانتداب كوسيلة « لتدريب الشعوب التى خرجت من سيادة الدول المغلوبة على الحكم الذاتى . . . » وقد جاء هذا النظام بديلا من سياسة « الاستعمار » « والضم » تلك السياسة التى كانت تسير وفقها الدول قبل الحرب العالمية الأولى .

الانتداب من الناحية النظرية :

لنظام الانتداب من الناحية النظرية مزايا لا تنكر ، فبعد ما كانت الشعوب « تستعمر » محا نظام الانتداب كلمة « الاستعمار » — من الناحية النظرية — وإن ظلت طبيعته من الناحية العملية باقيه . ففى البلاد الناهضة التى كانت تتمتع برقى ظاهر فى حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أصبحت الدول المستعمرة تعمل فى البلاد المنتدبة لادارتها باسم العصبة ، وتسأل أمام لجنة دائمة فى العصبة عن أعمالها فى تلك البلاد ، ولو نظرنا إلى نصوص صك الانتداب على فلسطين — بادىء ذى بدىء — لتبين لنا أن هناك مزايا وشروطاً لو روعيت لحققت الأهداف والمثل العليا التى أملها « ولسون » وسائر المفكرين من ورائه ، غير أن الدول المنتدبة أخذت بالشكل دون الجوهر ، ولم تر فى الانتداب إلا عنواناً جديداً لنظام الاستعمار العتيق ، مما دفع البعض إلى القول بأن الانتداب « غطاء سياسى مرن للعملة الاستعمارية القديمة » .

إذا فحصنا صك الانتداب على فلسطين لتبين لنا أن بريطانيا لم تراع ما نص عليه في المادة الثانية والعشرين من الميثاق التي تنص على « أنه في حالة الشعوب الراقية التي كانت تحت حكم الأتراك والتي وصل رقيها إلى درجة تدعو إلى الاعتراف مؤقتاً باستقلالها ، تقتصر مسئولية الدولة المنتدبة على تقديم المشورة والمساعدة ، حتى تستطيع تلك الشعوب النهوض بنفسها والوقوف على قدميها » . كما لم تراع بريطانيا ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة عينها من الاعتراف « بحق الجماعات التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية بكيانها كأمم مستقلة تحتاج أن تمد بالمعونة والمشورة الادارية من قبل دولة متمدنة ، ويكون لرغائب هذه الجماعات الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة » .

لقد كان الواجب يقضي بعد جلاء الأتراك عن البلاد باعلان استقلال البلاد ، ثم استفتاء أهلها في أي الحكومات تنتدب لمساعدتهم ، وكان على الحلفاء أن يتركوا للعرب الاتفاق مع اليهود على شروط الهجرة إلى بلادهم والاقامة بها ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل ، بل الذي حصل أن الحلفاء حين عرفوا إصرار الرئيس « ولسون » على تكوين لجنة دولية لاستطلاع آراء العرب لم يسعهم سوى الموافقة في الظاهر ، ولكنهم أهملوا تعيين ممثليهم ، لذلك اقتصر الأمر على إيفاد المندوبين الأميركيين ، (لجنة كنج وكراين) ، وطافت اللجنة بسوريا وفلسطين محاولة التحقق من الرغبات ، ثم وضعت اللجنة تقريرا مفصلا أوضحت فيه رغبة السكان في الاستقلال ، ومعارضة الوطن القومي لليهود أشد المعارضة ، واختيار أمريكا دولة منتدبة إذا كان لا مندوحة من تطبيق نظام الانتداب . واقترحت اللجنة — فيما اقترحت — تكوين اتحاد من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن ، بزعامة الأمير فيصل كملك دستوري ، وأن تدعى الولايات المتحدة لانتداب مؤقت على الدولة الجديدة .

أما فرنسا فقد نحتها اللجنة عن الانتداب في هذه المنطقة ، مؤكدة أن تحرياتها بين طبقات الشعب أقنعتها بذلك .

ومما هو جدير بالذكر أن اللجنة حذرت الدول من فتح باب الهجرة على مصراعيه للصهيونيين ، كما فرقت بين ما تمنحه حقاً للصهيونيين فى الوطن القومى ، وبين ادعاءاتهم بشأن إنشاء دولة صهيونية ، وقالت إن مثل هذه الأمور لا يمكن تحقيقها دون أن تتعرض حقوق العناصر غير اليهودية لأشد الأخطار سواء من الوجهة الدينية أو المدنية .

كما قررت اللجنة أنه قد ثبت من التحريات التى أجرتها مع الزعماء الصهيونيين ، أنهم إنما يهدفون إلى نزع ملكية الأراضى التى بأيدى غير اليهود بكافة الطرق ، وإن تسعة أعشار سكان فلسطين يرفضون فكرة الوطن القومى اليهودى رفضاً تاماً ، ويؤيدهم فى موقفهم جميع شعوب الشرق الأوسط العربية ، فإذا قام المشروع ضد رغبة هذه الشعوب وإرادتها فعلى الحلفاء أن يستعدوا لتنفيذه بأسنة الحراب .

ونسارع إلى القول بأن هذا التقرير قد أهمل ، كما أهمل غيره من المقترحات والمبادىء التى نادى بها « ولسن » من العالم الجديد — وإذا كان هذا التقرير قد أهمل، فإن تقريراً آخر لصالح الصهيونية لم يهمل، فقد تقدمت الجمعية الصهيونية — وقد كانت ترى نفسها صاحبة الشأن فى فلسطين — إلى مجلس الحلفاء الأعلى فى ٣ فبراير سنة ١٩١٩ بمذكرة تلح باختيار بريطانيا العظمى دولة منتدبة . . . لأن ذلك يتفق ورغبة يهود العالم .

وفعلا تقرر فى مؤتمر سان ريمو [1] منح بريطانيا العظمى الانتداب على فلسطين كما طلبت الجمعية الصهيونية . كذلك صدرت وثيقة الانتداب متوجة « بوعد بلفور » حتى يكون له من الحرمة والقداسة ما للمعاهدة الدولية ، وكان هذا الأمر عدواناً جديداً على الشعب العربى بفلسطين ، وعدواناً صريحاً أيضاً على حق الشعب العربى فى الأقطار العربية المجاورة باعتبار فلسطين جزءاً عربياً صميما من الوطن العربى كله .

---

(١) كان هذا المؤتمر مشكلا من مندوبين عن كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا .

وهكذا سقطت الوديعة المقدسة في خنق المدنية ، وانهار المبدأ الأساسي الذي نادى به ولسون وهو « حق الأمم في تقرير مصيرها » . وقد كان هذا الإجراء من جانب العصبة خرقاً لميثاق عصبة الأمم إذ تنص المادة الثانية والعشرين منه على حق الشعوب في اختيار الدول التي تكلف بالانتداب عليها . كما أن روح الميثاق والوعود التي طالما اطمأن إليها العرب في أثناء الحرب ، ومنها الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، قد أغفل إغفالا تاماً ، فالعرب وهم أصحاب الشأن أولا وأخيراً لم يستشاروا في تصريح بلفور ولا في اختيار الدولة المنتدبة .

وإذا كانت الحكومة الانكليزية تستند في تبرير انتدابها إلى نتيجة الاستفتاء الذي قام به المندوبان الأمريكيان ، إذ أنهما اقترحا انتداب انجلترا إذا انسحبت الولايات المتحدة ، فقد بقي أن العرب لم يستشاروا فيما يختص بتصريح بلفور ، ولا في كيفية تنفيذه ، وأن ما قام به الصهيونيون وحكومة الانتداب من إدماج التصريح في صك الانتداب سيظل عالقاً بأذهان العرب ما بقيت إسرائيل قائمة .

وكان طبيعياً أن يقع اختيار الجمعية الصهيونية على بريطانيا كدولة منتدبة عن قصد وتصميم ، فبريطانيا هي التي أصدرت تصريح بلفور ، وأخذت على نفسها أن تبذل أقصى الجهد لتسهيل « إنشاء الوطن القومي اليهودي » .

٢ — السياسة البريطانية في فلسطين أثناء الانتداب

استهلت وثيقة الانتداب التي تقع في ثمان وعشرين مادة الإشارة إلى وعد بلفور ، والصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين ، والأسباب التي تبعث على إنشاء الوطن القومي ، ولقد كان النفوذ الصهيوني أثره في السياسات الدولية ونجح في تتويج وثيقة الانتداب بتصريح بلفور فقد جاء في ديباجة الوثيقة ما يلي .

« وحيث إن دول الحلفاء الكبرى وافقت على أن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن تنفيذ التصريح الذى صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا فى ٢ نوفبر سنة ١٩١٧ للشعب اليهودى — مع البيان الجلى — بألا يفعل شىء يضر الحقوق الدينية والمدنية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة فى فلسطين ولا الحقوق أو المركز السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى .

« وحيث إن ذلك اعتراف بالصلة التاريخية التى تصل الشعب اليهودى بفلسطين، والبواعث التى تبعث على عادة إنشاء وطنهم القومى فى تلك البلاد ... » .

وقد عبر المؤتمر السورى المنعقد فى دمشق فى يونيو ١٩١٩ عن وجهة نظر العرب فيما يختص بالهجرة والوطن القومى لليهود ، وقد رأينا أيضاً ما انتهى إليه تقرير اللجنة التى أمر بتشكيلها الرئيس ولسن التى قررت أن الشعب العربى كله يرفض رفضاً باتاً مشروع إنشاء الوطن القومى اليهودى والهجرة ، كما أشارت اللجنة إلى ما يترتب على ذلك من أضرار حتمية بحقوق العرب الدينية والمدنية ، إذ أن وطناً مفتعلا مثل هذا سوف لا يقوم على الرغم من هذه الإرادة الاجتماعية إلا بأسنة الحراب. وقد صدقت تنبؤات اللجنة فيما يختص بثورة عرب فلسطين إذ أرجعتها إلى أمرين :

أولا — خيبة أمل العرب ، لعدم تنفيذ وعود الاستقلال التى قطعت لهم أثناء الحرب .

ثانياً — اعتقاد العرب بأن تصريح بلفور وإنشاء وطن قومى لليهود يترتب عليه استعباد العرب .

وفى سنة ١٩٣٦ ظهر عداء الشعب الفلسطينى لبريطانيا سافراً ، فى صورة ثورة شاملة علنية جامحة نظراً لاستيقاظ الوعى القومى ، ونمو الأفكار السياسية التى بعثت روح التطلع إلى نيل الحرية والاستقلال . والواقع أنه منذ

عام ١٩١٩ وحبل الأمن مضطرب فى فلسطين ، والأحداث فيها كانت تزداد تفاقماً يوما بعد يوم ، وبريطانيا مصرة الإصرار كله على تمسكها بتنفيذ ذلك التصريح .

ومما يجدر ذكره أن الوفد العربى الذى مثل الشعب الفلسطينى فى لندن سنة ١٩٢٢ رفض الاعتراف بشرعية الانتداب أو بحق البريطانيين فى تنفيذ وعد بلفور ، وطالب بالاستقلال ، ولكن الذى حدث أن طلب الوفد العربى قوبل بالرفض ، وصدر تصريح سياسى بريطانى عن فلسطين يبين بجلاء إصرار بريطانيا على تنفيذ خطتها فقد أدلى المستر تشرشل على الملأ بتصريح جاء فيه ما يأتى :

« يجب على اليهود أن يعرفوا أن وجود الوطن القومى فى فلسطين ينبىء عن حق لهم لاتسامح فيه » .

وأضاف إلى تصريحه ما يؤكد « الصفة الدولية » لتصريح بلفور حيث قال :

« لذلك كان من الضرورى أن ينال وجود الوطن القومى لليهود فى فلسطين ، ضمان الدول ، وأن يعترف به كحق قائم على صلات تاريخية خالدة » .

وتحليل هذا التصريح يدل على الأمرين الآتيين :

أولا — تصريح بلفور لايمكن الرجوع عنه أو التعديل فيه .

ثانياً — يعتبر اليهود أصحاب حق لا دخلاء على أهل فلسطين .

وهكذا لم تدخر بريطانيا وسعاً فى العمل على تنفيذ وعد بلفور ، وعبرت عن تصميمها هذا بتصريحات سياسية علنية بين آونة وأخرى .

لم تقتصر وثيقة الانتداب على إدماج وعد بلفور فى مقدمتها ، بل وضعت الضمانات اللازمة لتنفيذه فقد جاء فى المادة الثانية من وثيقة الانتداب ما يؤكد ذلك ، إذ عهدت إلى الدولة المنتدبة وضع البلاد فى أحوال سياسية واقتصادية وإدارية تضمن إنشاء الوطن اليهودى ، فقد نصت هذه المادة على مايأتى :

« تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن جعل البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومى اليهودى » .

ونصت المادة الرابعة على إنشاء وكالة يهودية تتعاون مع الدولة المنتدبة على إدارة البلاد في النواحي الاقتصادية والاجتماعية التي تتصل بتأسيس الوطن القومي لليهود فأصبحت الوكالة اليهودية « حكومة داخل حكومة » ، فقد جاء في المادة الرابعة من الوثيقة ما يأتي : « تعترف حكومة الانتداب بإحدى الوكالات اليهودية كهيئة عمومية يكون الغرض منها أن تنصح وتعاون الإدارة بفلسطين لانشاء الوطن القومي لليهود ، في الشئون الاقتصادية والاجتماعية ومصالح السكان اليهود في فلسطين » وقد جاء في تقرير الأستاذ الشقيري الأمين المساعد لجامعة الدول العربية عن هذه الوكالة ما يلي :

« وليس يخفى أن إنشاء وكالة يهودية قد جاء عقب أن فشلت «اللجنة الصهيونية» برآسة « وايزمان » سنة ١٩١٨ في حكم البلاد ، وقد أريد بها أن تهيء الفرصة أمام الوكالة اليهودية لتصبح دولة يهودية بكل معنى الكلمة . وبمثل هذه الروح سارت الوكالة اليهودية سيرتها فأسست في داخلها دوائر الهجرة والاقتصاد والتعليم والمالية والصناعة والتجارة والدفاع وسائر شئون الوطن القومي . واستقلت منذ البدء بشؤون التعليم اليهودي ، وأقحمت عددا من رجالها في المراكز الرئيسية في حكومة فلسطين . وأكثر ما برزت فيه سيطرة الوكالة اليهودية ، شؤون الهجرة وشراء الأراضي ، فقد كانت كلمتها هي العليا ، وقد تأتى بذلك أن تصبح كلمتها لارجعة فيها ، إذ أضحت « حكومة » وأضحى ما تشتريه من الأراضي « وطنا » لها ، وأصبح ما تقذف به الهجرة إلى فلسطين « شعبا لها » وطبيعي أن يزداد سلطان هذه الوكالة لأمرين :

الأول : ازدياد عدد المهاجرين اليهود زيادة لا يقف في وجهها شيء .

الثاني : مد الحكومة الانكليزية لهذه الوكالة بأسباب النماء والاستواء ، حتى أن الأولى كانت تأخذ في التضاؤل والتقلص أمام نمو الثانية ، ولم يكن ليخفى على الملم بالشؤون السياسية أن حلول الوكالة محل الحكومة الانكليزية في الحكم أمر واقع لا محالة إن عاجلا أو آجلا » .

وهذا ما صرح به « ابن غوريون » يوم قال « يجب أن يكون سلوكنا في فلسطين كما لو كنا دولة حتى نصبح دولة » . وقد جاء في تقرير الأستاذ الدقيرى نقلا عن تقرير لجنة التحقيق الملكية ما يأتي « لامراء أن للوكالة اليهودية نفوذاً كبيراً على سير أعمال الحكومة في القدس ولندن » كما صرحت هذه اللجنة بعد ذلك بأن « هذه المؤسسة القوية الفعالة هي في حكم الواقع بمثابة حكومة تقف جنباً إلى جنب مع الحكومة المنتدبة » وقد وصفتها لجنة التحقيق الأنجلوأمريكية حين وصلت إلى فلسطين عام ١٩٤٦ بأنها « أقوى سلطة غير حكومية في فلسطين وفي الشرق الأوسط » وأبدت لذلك عظيم دهشتها .

هكذا كانت الوكالة اليهودية في تطورها ونمائها المطرد ، المنظمة السياسية ذات النفوذ المهيمن على سياسة الحكومة الانكليزية ، ثم أصبحت بعد ذلك « المقر السياسي لجيش وطني يهودي يشعر بأنه سيدعى للقتال في كل لحظة » .

هذه هي الهيئة اليهودية العامة التي أشار اليها صك الانتداب — ولم يقتصر صك الانتداب على إشراك هذه الوكالة في الحكم وعلى تعاونها مع الادارة الفلسطينية — بل جعل لهذه الوكالة (حق التشاور مع حكومة جلالة الملك في لندن رأساً بشأن الاجراءات التي تتخذ لتأمين تعاون جميع اليهود الذين يرغبون في إنشاء الوطن القومي لليهود) . وتدل الوقائع السياسية في فلسطين على أن الحكومة البريطانية لم تأل جهداً في تقبل ما تشير به هذه الوكالة ، حتى انقلب الوضع في السنين الأخيرة فلم تكن حكومة فلسطين تقوم بعمل دون الرجوع إلى الوكالة اليهودية .

والذي يعنينا هو الإشارة إلى تبنى صك الانتداب وعد بلفور ، ورسم الوسائل العملية لتحقيق أهدافه ، وعهد إلى دولة أمينة حريصة — وهي الدولة التي أصدرته — إنشاء الوطن القومي اليهودي ، وهو في حقيقته دولة يهودية .

أما عناية صك الانتداب بالهجرة اليهودية فأمر ملحوظ ، لا يعوزه بيان أو تحليل ، ونظرة إلى نصوص صك الانتداب ترينا أنها فرضت على الحكومة

المنتدبة « واجب تسهيل الهجرة اليهودية فى أحوال ملائمة » فقد نص فى الصك أن على حكومة فلسطين ، مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالى ، أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين فى أحوال مناسبة ، بالاتفاق مع الهيئة اليهودية المشار إليها فى المادة الرابعة لضمان استقرار اليهود فى الأراضى الزراعية والأراضى البور غير المطلوبة للأعمال العامة .

وعلى الرغم من تقارير اللجان المتعاقبة التى شكلت للتحقيق فى أسباب الثورات فى فلسطين ، والتى كانت جميعها تذكر أن السبب الأصيل لثورة العرب ، هو حنقهم على سياسة الحكومة بشأن قبول المهاجرين اليهود فى بلادهم ، وأن الأرض القابلة للاستثمار فى البلاد لا تكفى آلاف المهاجرين الذين تقبلهم الحكومة سنويا اللهم إلا إذا أجلى العرب عن البلاد ...أقول على الرغم من هذا كله فإن السياسة البريطانية فى فلسطين لم تنثن بصدد ما رسمته من هدف ، وهو بذل ما فى وسعها لإخراج الوطن القومى إلى حيز الوجود .

والواقع أن الغزوة الصهيونية كانت ذات شقين : الهجرة ، وشراء الأراضى — وإذا كان لنا أن نقارن بين ذراعى هذه الغزوة الصهيونية ، رأينا أن غزوة الهجرة كانت فى نجاحها أوفر حظاً من غزوة الأرض ، وذلك لسبب بسيط وهو أن عرب فلسطين قد حبسوا أنفسهم كثيراً عن بيع الأرض ، ولم يبع منهم إلا القليل بين غاصب أو هالك بسبب الجوع ، ويمكن القول إن جهود الصهيونيين لمائتى سنة مضت ، يعززها وعد بلفور وصك الانتداب ، وسائر أسباب الاضطراب والإغراء ، لم يستطع كل ذلك أن ينزع من أرض فلسطين أكثر من ٦ ٪ . أما فى ميدان الهجرة فلم يستطع العرب دفع هذه الغارة ، لأن الحدود والثغور والمخافر والمطارات والمواصلات كلها واقعة تحت سلطة الدولة المنتدبة مباشرة وبيدها التشريع ولها الحكم المطلق .

وقد كانت هذه الهجرة فريدة فى نوعها ومقدارها وأهدافها . فهى أول هجرة عرفها التاريخ تجرى على غير رأى أهل البلاد ، ولتشريد أهل البلاد .

أما فى مقدارها فقد بلغت نسبة غير مسبوقة فى تاريخ الهجرات البشرية، إذا أخذنا بعين الاعتبار مساحة فلسطين وعدد سكانها. فاليهود فى فلسطين قد تضاعفوا بالهجرة خلال ثلاثين سنة « ثلاثة عشر مرة على حين أن العرب قد تضاعفوا خلال هذه المدة مرتين عن طريق النمو الطبيعى ... »[1].

وقد سار إلى جانب هذه الهجرة الرسمية، موجة من هجرة أخرى غير رسمية قذفت إلى البلاد ألوفا من اليهود — وعلى الرغم مما نص عليه فى وثيقة الانتداب من أنه مفروض على الدولة المنتدبة أن تجعل الهجرة اليهودية منوطة بقدرة البلاد على الاستيعاب الاقتصادى، فإن الحكومة الانكليزية لم تنجح فى هذا السبيل. فقد خرجت هذه الهجرة عن نطاق القدرة الاقتصادية، فقاسمت العمال العرب أرزاقهم، بل وسدت عليهم منافذ العمل. ولقد كان الأمر يهون لو أن فلسطين بلاد بكر مستوردة، أعنى أنها فى حاجة إلى هجرة، وأهلها راضون وموافقون على هذه الهجرة.

وكان طبيعيا إذن أن تؤدى هذه الهجرة الطاغية إلى بطالة واسعة النطاق بين العرب، سواء فى ذلك الزارع والصانع، وقد بعثت البطالة بين العرب مشكلة خطيرة وواسعة الانتشار، إلى أن جاءت الحرب الثانية فابتلع المجهود الحربى البطالة بين العرب واليهود على السواء.

ورغم ما جاء فى تصريح المستر تشرشل سنة ١٩٢٢ رداً على طلب الوفد العربى الذى كان يمثل عرب فلسطين فى لندن[2] « إن الهجرة لن تزيد على طاقة البلاد الاقتصادية بعد الوقت الذى تستوعب فيه البلاد المهاجرين الجدد ». فإن هذا التصريح السياسى لم يقدر له التنفيذ من قبل الحكومة الانكليزية فى فلسطين.

وفى أكتوبر سنة ١٩٢٣ قدم دوق ديفونشاير اقتراحا بإنشاء وكالة عربية، يكون لها نفس الوضع الذى تشغله الوكالة اليهودية، فيكون لها الأثر فى تحديد

(١) انظر تقرير الشقيرى.
(٢) بريطانيا والدول العربية، ص ١٥.

الهجرة . غير أن هذا الاقتراح قد رفض على اعتبار أنه « لن يحقق أماني الشعب العربي » فقد كتب رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي إلى المندوب السامي في فلسطين ما يأتي :

« ليس هدف السكان العرب في فلسطين إنشاء وكالة عربية مقابلة للوكالة الصهيونية ، بل إن هدفهم الوحيد هو الاستقلال ، وإن العرب أصحاب البلاد لن يفكروا في قبول اقتراح يرمي إلى وضعهم على قدم المساواة مع الأجانب من اليهود[1] » . وفي سنة ١٩٢٩ أرسلت لجنة تحقيق عرفت باسم لجنة ولتز نسبة إلى رئيسها وولترشو وكان من أهم توصياتها :

أولا — أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحاً واضحاً بشأن هجرة اليهود ، وأن تعيد النظر في الأداة التي تراقب هذه الهجرة بقصد منع الهجرات اليهودية الضخمة كالتي حدثت في عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ ، ويجب أن يعطى للمصالح غير اليهودية رأي في المباحثات حول الهجرة .

ثانياً — فيما يختص بالهيئة الصهيونية ، على الحكومة أن تؤكد التصريح الذي أدلت به عام ١٩٢٢ ، والذي يتضمن أن مركز هذه الهيئة الخاص لا يؤهلها لأن تشارك على أي نحو في حكومة فلسطين ، وعلى الحكومة أيضاً أن تحدد بقدر الإمكان معنى المادة الرابعة من صك الانتداب على فلسطين[2] .

وقد كان رد الفعل اليهودي على شكل مطلب تقدم به وايزمان زعيمهم ، ويتلخص في السماح بمزيد من الهجرة . وكانت نتيجة ذلك أن عين السير جون هوب سمبسون في مايو سنة ١٩٣٠ للتحقيق في موضوع استعمار الأراضي والهجرة فقدم هذا تقريراً أهم ما جاء فيه ...

« لو قسمت كل الأراضي الممكن زراعتها على الفلاحين من العرب لما وجد

(١) بريطانيا والدول العربية ، ص ١٥

(٢) المادة الرابعة (يعترف بهيئة يهودية صالحة لتشير وتعاون في إدارة فلسطين في الشئون الاقتصادية والاجتماعية . .)

ما يكفى لأن تعيش كل أسرة عيشة طيبة . وأنه إلى أن يتم إصلاح الأراضى وتحسين وسائل الرى والصرف ، لا يوجد مكان ما لأى مهاجر جديد يضاف إلى الموجودين فعلا إذا أريد بقاء حياة الفلاح العربى فى مستواها الحالى . . . [1]
وقد أشار التقرير إلى أنه « من الخطأ تصور أن الحكومة تمتلك مساحات كبيرة من الأراضى الخالية التى تصلح لسكنى اليهود [2] » .

من هذه التقارير والتصريحات الرسمية يمكننا أن ندرك أن ما جاء بها عبارة عن محاولة ظاهرية لتهدئة الحال بعد كل ثورة أو اضطراب يقع فى فلسطين بين العرب واليهود . والواقع أن عداء العرب اتجه ناحية بريطانيا وأخذ ينصب على سياسة الدولة المنتدبة لمخالفتها لنصوص الانتداب وإهمالها كل تقرير أو تصريح يصدر فى صالح العرب . لا شك أن النفوذ الصهيونى كان له أكبر الأثر فى هذه الحالة ، وليس أدل على ذلك من الخطاب الذى نشره (المستر رمزى ما كدونالد) رئيس الوزارة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٣١ يفسر به الكتاب الأبيض ، فقد جاء به أن الهيئة الوحيدة التى ثابرت على سياسة تحسين الأرض هى منظمات الاستعمار اليهودية .

لا حاجة إلى إثبات هذا الخطاب هنا لأنه يدور حول المعنى الذى ذكرنا ولهذا سماه العرب « بالخطاب الأسود » [3] .

والواقع أن كلمات المستر ما كدونالد هذه تخفى وراءها معان كثيرة منها :

أولا — ان اليهود باستلامهم الأراضى يحق لهم إدخال عدد كبير من اليهود المهاجرين .

ثانيا — ينبغى عند تقسيم الأراضى الفلسطينية إلى مناطق ، إعطاء اليهود أجود الأراضى الزراعية لأنهم أقدر على إصلاحها .

(١) بريطانيا والدول العربية .
(٢) بريطانيا والدول العربية .
(٣) قضية فلسطين ـــ محمد رفعت .

والحق أن اليهود لم يكونوا متساوين في وضعهم الاقتصادى مع العرب ، فقد تمتع اليهود بكل المزايا من المنظمات الاستعمارية اليهودية التي يستطيع أن يوفرها لهم رأس المال والعلم والتنظيم . ومن هنا يسوغ لنا القول بأن المقارنة تبطل من الأساس لأن الظروف التي كانت تحيط بكل من اليهود والعرب لم تكن متماثلة ، هذا إذا لم نقل إن الحكومة البريطانية كانت تعمل تنفيذاً لصك الانتداب على وضع فلسطين فى ظروف اقتصادية وسياسية تساعد على إنشاء الوطن القومى اليهودى .

ليس من شك في أن تصميم الحكومة الانكليزية على خلق الوطن القومى اليهودى ، هو الذى أوقعها فى التناقض فى تصريحاتها السياسية المتتابعة على مر السنين . فقد أوضحت في الكتاب الأبيض الذى أصدرته عام ١٩٣٩ « أن حكومة صاحب الجلالة بعد السماح في السنوات الخمس القادمة بما لا يزيد على ٧٥٠٠٠ من المهاجرين اليهود ، لن تسمح لنفسها ، كما أنها ليست خاضعة لأى تعهد يلزمها ، بتيسير تقدم الوطن القومى لليهود عن طريق الهجرة أكثر من الحد الذى وصل إليه دون مراعاة لرغبات السكان العرب » .

كان هذا فى عام ١٩٣٩ ، أى قبيل الحرب العالمية الثانية ، حين كانت بريطانيا تحاول خطب ود العرب ورعاية المصالح اليهودية فى الوقت نفسه ، ولكننا لانلبث أن نرى بعد ذلك تصريحا سياسيا للمستر (بيفن) أدلى به فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ فبعد أن ذكر أن نسبة الهجرة لن تتغير إلى أن تجتمع اللجنة الانكليزية الأمريكية ، قرر « أن هجرة اليهود سوف تستمر بنسبة ١٥٠٠ مهاجر شهريا » وهكذا بطل بالفعل مفعول الشرط الوارد ذكره فى الكتاب الأبيض الآنف الذكر .

ولا تعليل لهذا التناقض إلا ما ذكرناه سابقا من أن الحكومة الانكليزية وضعت نصب عينها تحقيق أمانى اليهود ، وخاصة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ورأت اشتراك اليهود الفعلى فى مجهودها الحربى ، فرأت الفرصة سانحة لإعلان سياستها صراحة .

الهجرة غير الشرعية :

كانت الهجرة غير الشرعية أشد بلاء على فلسطين من الهجرة الشرعية ، فالأولى كانت تزداد ضغطاً مع الزمن بسبب ما تراه من تغافل الحكومة الانجليزية ، وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ازداد تدفقها بسبب الفارين من بلاد أوربا التى احتلها النازيون .

لم يكتف اليهود بذلك بل قاموا بتنظيم الهجرة غير الشرعية حتى امتلأت البلاد بمعسكرات اللاجئين والمعتقلين ، مما اضطر الحكومة الانكليزية إلى أن تعلن أنها صممت على أن تخرج من فلسطين جميع المهاجرين غير الشرعيين وأنها ستنقلهم إلى قبرص أو إلى أى مكان آخر ، وقد أوضح الإعلان البريطانى أن عدداً كبيراً من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يأتون من شرق أوربا وليس من ألمانيا ولا النمسا ، وحدثت اتصالات رسمية مع حكومات تشكوسلوفاكيا وإيطاليا وفرنسا وبولنده ورومانيا والاتحاد السوفيتى لمحاولة وقف هذه الهجرة ، وكنتيجة لذلك أقفلت الحدود (البولندية — التشيكية) ردحا من الزمن ، وأوقف مؤقتاً اليهود الذين كانوا يعبرونها بمعدل ثلاثة آلاف مهاجر يومياً ، وفى الوقت نفسه أعيد المهاجرون غير الشرعيين الذين دخلوا مياه فلسطين الإقليمية بالسفن إلى قبرص حيث امتلأت بهم معسكرات الاعتقال ، ورغم ذلك فإن تيار الهجرة غير الشرعية لم يقف . وفى ١٣ نوفمبر ١٩٤٦ أعلن أنهم سيدخلون فى حصة (١٫٥٠٠) مهاجر فى كل شهر .

أسهبنا القول فيما يختص بالهجرة ، لأنها فى الواقع وردت فى صك الانتداب باعتبارها موضوعا رئيسياً ، كما أنها من جهة أخرى كان لها تأثيراً كبيراً على سياسة الدولة المنتدبة على فلسطين .

٣ – موقف العرب من السياسة البريطانية فى فلسطين

حاول المندوب السامى السير (آرثر وشهوب) أن يقيم بفلسطين أشكالا مختلفة من الحكم الذاتى القائم على نظام المجالس البلدية ، ولكن العرب قرروا أن يرفضوا التعاون مع اليهود فى كل ميدان ، فاستقالوا من وظائفهم الرسمية وبدأوا يكونون أحزاباً سياسية خاصة بهم . وفى أكتوبر سنة ١٩٣٣ قام العرب بإضراب عام ، ووصفه السير (وليم موريسون) — نتيجة تحقيق أجراه — بأن هذا التظاهر من العرب بالعداء ليس موجهاً ضد اليهود فقط ، ولكنه ضد الحكومة الإنكليزية لعطفها على اليهود وقال « إنه تحول ظاهر فى سياسة العرب ».

ومن سوء طالع العرب فى ذلك الوقت أنهم كانوا كلما ألفوا هيئة داخلية منظمة تسهر على مصالحهم كانت الحكومة تخلق لها الأسباب التى كانت تعتبر فى نظرها غير شرعية ، كأن تدعى بأنها تعكر صفو الأمن وتعمل على بث روح الفوضى والانتقاض على الحكم القائم ، فسرعان ما يصدر الأمر الإدارى بحلها واعتقال رجالها ، لذلك كان العرب والحالة هذه يعملون فرادى .

ومن سوء طالع العرب أيضاً فى فلسطين أنه لم تكن ثمة حكومات عربية مستقلة ترعى شؤونهم وتسند ظهورهم ، فكانوا بعيدين عن إخوانهم العرب فى البلاد الأخرى ، كما كانوا حيارى مأخوذين مشدوهين مما كان يجرى قبل بضع سنين على مرأى ومسمع منهم ، فقد رأوا قبلا كيف هاجم الفرنسيون الملك فيصل وطاردوه هو وأتباعه حتى أجلوه عن سوريا ولم يرعوا فى ذلك ذمة ولا عهداً مما سبق أن عاهدوا عليه العرب منذ كان فيصل يقود جموعهم لنصرة قضية الحلفاء فى الشرق .

ورأوا الانجليز يدخلون العراق ويحكمونه حكما عسكريا . ورأوا مصر تثور وتكافح فى سبيل استقلالها ، والانجليز مسيطرين عليها . وأدهى من ذلك وأمر أنه لم تكن هناك حكومة عربية مستقلة واحدة تشد أزر العرب فى فلسطين

اللهم إلا حكومة الحجاز، وقد خرجت منهوكة القوى من حروبها ومنازعاتها الداخلية بين الأسرتين المتزعمتين فى شبه الجزيرة — الأسرة الهاشمية والأسرة السعودية.

لذلك كله أسقط فى يد العرب الفلسطينيين ولم يسعهم إلا أن يتربصوا بعدوهم الدوائر مترقبين الفرصة للانتقام من الذين خانوا مواثيقهم.

وسلسلة الاضطرابات التى كان يقوم بها العرب فى فلسطين منذ عام ١٩١٩ إلى ١٩٣٦، والتى كانت تشتد سنة بعد سنة، والتى ذهب ضحيتها صفوة شباب العرب هناك ذهبت هباء، فقد استطاعت حكومة الانتداب بما لها من بأس وقوة أن تقمع الثورات العربية وتؤكد النظام فى البلاد، وبدلا من وقف الصهيونية عند حدها — تهدئة لثورات العرب وهياج الرأى العام — أخذت الحكومة المنتدبة تفتح أبواب الهجرة من جديد على أثر ثورة النازية فى ألمانيا، فأخذ اللاجئون اليهود ينزحون آلافاً مؤلفة إلى فلسطين، فارين من الاضطهاد النازى، فجاؤا بأسرهم (إلى أرض الميعاد) فدخل بعضهم عن طريق الهجرة المشروعة وانسل كثيرون إلى داخل البلاد خلسة من القانون وفى غفلة منه أو تغافل من القائمين على تنفيذه.

لذلك لم يكن غريباً أن يقوم العرب فى فلسطين بثورتهم الكبرى فى سنة ١٩٣٦، بعد أن أحسوا أن الصهيونيين يريدون أن يقتلعوا العرب من ديارهم أو أن يواصلوا هجرتهم المشروعة وغير المشروعة حتى يصلوا إلى الكثرة العددية فى البلاد.

استمرت الثورة، وقد رفضت اللجنة العربية العليا إنهاء الاضراب العام حتى توقف هجرة اليهود على اعتبار أن هذا الإضراب العام تعبير تلقائى عن الشعور القومى، ولكن الحكومة — بدلا من إيقاف الهجرة — منحت ترخيصاً بإدخال ٤٫٥٠٠[1] مهاجر للشهور الستة التالية زيادة على الحصة العادية.

(١) بريطانيا والدول العربية ص ١٤٦

حاولت الحكومة تلافى الأثر السيء الذى أحدثه هذا القرار على الرأى العام العربى ، فأعلنت فى اليوم نفسه أن الحكومة ستعين (لجنة ملكية) بعد أن يعاد النظام إلى نصابه «لفحص أسباب القلق والشكوى التى يبديها العرب واليهود[1]».

قدم العرب مذكرة على أثر هذا القرار ، إلى المندوب السامى يذكرون فيها « أن اليأس قد تملكهم بسبب استسلام الحكومة للضغط الصهيونى ، وأنه لم يعد لهم كبير ثقة فى الوعود والمواثيق الرسمية[2] » .

كانت السلطات البريطانية تأمل أن ينتهى الإضراب بعد هذا القرار ، أو أن يكون مؤقتاً ، ولكن الأمن لم يستتب وعلى الرغم من تعزيز الحاميات العسكرية فإن السلطات قد أيقنت أنها غير كافية لصد الهجمات المتفرقة من العرب على الطرق والمواصلات الحديدية والمستعمرات اليهودية ، وفى الوقت نفسه كان بعض ساسة العرب فى البلاد الأخرى يحاولون التوسط دون نجاح ، ولم تناد اللجنة العربية العليا بوقف الإضراب حتى ١١ أكتوبر بعد أن وصلتها نداءات من حكام العراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن وسوريا ومصر ، وبعد وصول قوات وافرة إلى فلسطين .

لجنة بيل :

فى سنة ١٩٣٦ اكفهر الجو الدولى على أثر هجوم إيطاليا على الحبشة وتحديها لبريطانيا ومن ورائها عصبة الأمم ، وأيقن الجميع عدم جدوى ميثاق العصبة وإنه لم يعد كافياً لتأمين الشعوب على حرياتها واستقلالها ، وأن الواجب الوطنى يحتم على الشعوب أن تعتمد على نفسها ، وتأخذ الأهبة للدفاع عن حرياتها . فقامت تركيا تعلن عزمها على تحصين المضايق وتسليحها ، وقامت مصر تطالب انجلترا أن تعقد معها معاهدة تصون استقلالها .

---

(١) بريطانيا والدول العربية ص ١٤٦

(٢) بريطانيا والدول العربية .

وقام العرب فى فلسطين متحدين يذودون عن حقوقهم ، وقد أحسن الزعماء قيادة الحركة [1] ، فواصل العرب كفاحهم بعزم وقوة ، وكان من أروع مظاهر ثورتهم إضرابهم العام ستة أشهر ، وقيام عصابات من بينهم للكر والفر يقودها قواد العرب القدامى المدربون ، وقد اتخذوا قواعدهم فى مكامن الجبال والوهاد ، وظلوا يواصلون غزواتهم غير آبهين بجيوش العدو ودباباته وطائراته .

وكان من أثر هذه الثورة الكبرى أن تنبه الانجليز آخر الأمر إلى أن للعرب حقوقا سلبت ، وأيقنت بريطانيا وطلائع الحرب على الأبواب أن صداقة العرب فى الشرق ستكون خير درع تتقى به هجمات الفاشية والنازية فى تلك الأرجاء ، فعقدت مع مصر معاهدة سنة ١٩٣٦ وأخذت تتحبب إلى العراق .

لذلك بدأت الحكومة الانجليزية تنظر إلى المستقبل بعين الحذر فسارعت فى سنة ١٩٣٦ بتأليف لجنة « بيل » لبحث الحالة فى فلسطين والتقدم بمقترحاتها . فقررت الهيئة العربية مقاطعتها ، ولكن الملك غازى والملك ابن السعود أقنعا الهيئة بضرورة عرض قضية العرب على اللجنة الانجليزية .

وانتهت اللجنة بوضع تقرير ، وفيما يلى أهم ما جاء فيه :

أولا — أن الأسباب الخفية التى أدت إلى اضطرابات ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٦ هى رغبة العرب فى الاستقلال وتخوفهم من قيام الوطن القومى لليهود .

ثانياً — تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق ، دولة عربية ، وأخرى يهودية ، وشقة محايدة تشمل البقاع المقدسة وتستمر الدولة صاحبة الانتداب فى إدارتها .

ثالثاً — أن العرب فى فلسطين ليسوا أقل استعداداً أو استحقاقا للحرية والاستقلال من إخوانهم العرب فى البلاد الأخرى .

رابعاً — أن العرب يأخذون على حكومة الانتداب تحيزها للصهيونية ،

---

(١) قضية فلسطين — محمد رفعت .

وأنها أغفلت ما نصت عليه وثيقة الانتداب فى المادة الثالثة من التشجيع على إقامة الحكم الذاتى فى البلاد فلم تخط خطوة واحدة فى سبيل ذلك خشية إغضاب الصهيونيين الذين لا يريدون أن يظلوا أقلية فى البلاد .

خامساً — بينما تغفل بريطانيا تنفيذ البنود التى تخدم مصالح فلسطين والعرب، تعنى تنفيذ ما أصر اليهود على النص عليه فى وثيقة الانتداب[1] .

نقد التقرير :

١ — للمرة الأولى اعترف بتضارب الوعود المعطاة لكل من العرب واليهود .

٢ — على الرغم من اضطلاع اللجنة بمهمتها بكفاية وهمة جديرتين بالتنويه ، ولكنها مع الأسف اخطأت فى قراراتها النهائية إذ جعلت للصهيونيين حقا مساويا للعرب لحولت الوطن القومى إلى دولة سياسية لها كيانها الخاص ، وقسمت البلاد التى لا تزيد مساحتها على (١٠٤٢٩) ميلا مربعا والتى يبلغ عدد سكانها ١,٤٠٠,٠٠٠ نسمة إلى الأقسام الثلاثة السابق ذكرها .

وفى نفس الوقت الذى نشر فيه تقرير اللجنة الملكية أصدرت حكومة صاحب الجلالة تصريحا سياسيا ذكرت فيه أنها توافق على ما أوصت به اللجنة من مقترحات ، وأنها ستقدم مشروعا للتقسيم ، وأن عمليات بيع الأرض ستوقف كاجراء « موقت » وجاء فى آخر التقرير الحكومى أن حكومة صاحب الجلالة : « بتأييدها لحل مشكلة فلسطين عن طريق التقسيم ، متأثرة كثيرا بالمزايا التى يوفرها — أى التقسيم — لكل من العرب واليهود ، فان العرب سيحصلون على استقلالهم القومى ، وبهذا يمكن لهم أن يتعاونوا على قدم المساواة مع العرب فى البلاد المجاورة فى سبيل وحدة العرب وتقدمهم ، وسيتخلصون نهائيا من كل خوف من تسلط اليهود ، ومن القلق الذى عبروا عنه بخصوص وقوع بقاعهم ،

---

(١) بريطانيا والدول العربية .

المقدسة فى قبضة اليهود ، وسوف تتلقى الدولة العربية المعونة الاقتصادية بشكل جدى من جانب كل من حكومة صاحب الجلالة والدولة اليهودية . ومن ناحية أخرى سيتضمن التقسيم إنشاء الوطن القومى لليهود ويخلصه من أى احتمال لخضوعه فى المستقبل للحكم العربى ، وسيحول الوطن القومى لليهود إلى دولة يهودية لها مطلق الإشراف على الهجرة ، ويحصل مواطنوه على وضع مشابه للوضع الذى يتمتع به المواطنون فى البلاد الأخرى ، وسيتخلص اليهود من « حياة الأقلية » التى يحيونها ، وبهذا يتحقق الهدف الأول للصهيونية ، وطبقا للمعاهدات المقترحة سوف تضمن بدقة حقوق الأقليات فى كل من الدولتين ، وبعد ذلك سيحل محل الخوف والشك شعور بالثقة والأمن ، وسيحصل كل من الشعبين — على حد تعبير اللجنة — على « منحة السلام الجديرة بالتقدير »[1] .

أصر عرب فلسطين على رفض التقسيم احتجاجا على ما جاء فى نصوصه من إقامة الدولة اليهودية ومن مساواتهم باليهود ، واحتجاجا على استمرار الهجرة الدافقة ، واشتد الاضطراب ، وعلى الرغم من أن الحكومة الانكليزية كانت تؤيد فكرة التقسيم إلا أنه لما عرض التقسيم على مجلس العموم قرر المجلس عرض الاقتراح على لجنة الانتدابات بعصبة الأمم وقد أقرت اللجنة هذا المشروع مبدئياً مؤيدة بقاء الانتداب على الدولتين وإرجاء استقلالهما مؤقتاً وطلبت إلى الحكومة الانكليزية عرض البيانات اللازمة والخاصة بتنفيذ فكرة التقسيم .

لجنة وودهد :

ألفت الحكومة البريطانية لجنة فنية برئاسة « وود هد » وقررت هذه اللجنة « أن الاقتراحات التى جاءت بتقرير بيل غير عملية ، وأنه من المستحيل من الناحية العملية تقسيم فلسطين دون أن تكون هناك أقلية عربية فى الدولة اليهودية وأقلية يهودية فى الدولة العربية ، وأنه بغض النظر عن الاعتبارات السياسية

---

(١) بريطانيا والدول العربية .

فإن الصعوبات الاقتصادية والمالية الناجمة عن مثل هذا التقسيم لن يمكن التغلب عليها . كما ظهر أنه من المستحيل — على حد تعبير اللجنة — إنشاء دولة عربية خالصة ... »[1] .

هذه الصعاب التى وجدتها لجنة « وود هد » حملتها كما حملت الحكومة الانكليزية على العدول عن فكرة التقسيم .

اعادة بحث الحكومة الانكليزية لفكرة التقسيم :

أعادت الحكومة الانكليزية بحث فكرة التقسيم ولكن العرب أصروا على رفض التقسيم بأى حال . مدفوعين بأمور جوهرية منها :

أولا — أن اليهود لن يقفوا عند الحدود التى توضع لهم .

ثانياً — أن الدولة التى تحكمها هيئة عالمية (الصهيونية العالمية) لا بد أن تتسع وتنمو مع الزمن ، ومع توالى الهجرة وتدفق رؤوس الأموال من يهود العالم بأجمعه لا بد أن تصبح مصدر خطر ، لا على الدولة العربية الشريكة فحسب ، بل على الدول العربية المجاورة وغير المتاخمة ، كما أن خطر الدولة الصهيونية لن يقتصر على الناحية الحربية بل يشمل النواحى الاقتصادية والثقافية .

ثالثاً — أن لبريطانيا ولروسيا مطامع تصبو إلى تحقيقها فى الشرق الأوسط ، فإذا قامت دولة اليهود فى الشرق الأوسط وقفت كنشاز وسط بنيان الدول العربية ، ولا يلبث الروس أو غيرهم من الدول الكبرى أن يتخذوا منها رأساً للرمح الذى يفتحون به الميدان الجديد[2] ...

موقف الانجليز من قرار لجنة التقسيم واصرار العرب على رفضه :

سلمت الحكومة الانكليزية فى التصريح السياسى الذى صحب صدور التقرير « بأن هذا البحث الأخير أثبت أن الصعاب الادارية والسياسية والاقتصادية

---

(١) بريطانيا والبلاد العربية .

(٢) قضية فلسطين — محمد رفعت .

تحول دون إنشاء دولة عربية وأخرى يهودية في فلسطين وأن هذا الحل غير عملي »[1].

مؤتمر لندن (عام ١٩٣٩) :

أخذ الجو الدولي يتلبد بالغيوم ودنت طلائع الحرب ، فقررت الحكومة الانكليزية أن تدعو إلى مؤتمر يعقد في لندن ، يدعى إليه كل من العرب واليهود على انفراد ، ومتى وصل الفريقان إلى حل ترتضيه الحكومة الانكليزية ويرتضونه، اجتمعوا جميعاً في مؤتمر واحد للاتفاق النهائي . والأمر الجدير بالتنويه أن دعوة الحكومة الانكليزية الدول العربية لحضور المؤتمر حين ذاك كان أول اعتراف منها بفكرة « الجامعة العربية » التي لاحت في الأفق السياسي الدولي وقتئذ . ولا غرابة في ذلك فقد كان جهاد عرب فلسطين واستبسالهم في الدفاع عن بلادهم أول حافز لاجتماع الشعوب العربية والاسلامية في مؤتمرات عامة غير حكومية . وقد انعقدت هذه المؤتمرات في فترات مختلفة في القدس والقاهرة وبلودان وكانت البشير الشعبي الأول لقيام هذه الجامعة »[2].

وقد لبى الدعوة ممثلو الدول العربية الآتية : « مصر ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، وشرق الأردن ، واليمن » .

أما عرب فلسطين فكانوا في وضع شاذ ، إذ كان زعماؤهم في المنفى مشردين خارج بلادهم ، فعارض العرب في حضور المؤتمر مالم يمثلهم فيه رئيسهم أمين الحسيني . وقد استجابت الحكومة الانكليزية لمطلبهم هذا ، واجتمع المؤتمر عدة اجتماعات ، غير أن وجهات النظر اختلفت ، وأخيراً تقدمت الحكومة الإنكليزية بمقترحات معينة كقاعدة للحل ، غير أن المقترحات الإنكليزية رفضت بالإجماع ، فسارعت انكلترا إلى فض المؤتمر ، وأرادت أن تضع الفريقين أمام

(١) بريطانيا والبلاد العربية .
(٢) قضية فلسطين — محمد رفعت .

الأمر الواقع قبل نشوب الحرب ، فأصدرت فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ كتابا أبيض نال موافقة البرلمان الانكليزى ، ولعل أهم ما فى هذا الكتاب هو الآتى :

أولا — ليس من خطة الحكومة الانجليزية تكوين دولة يهودية .

ثانياً — نفت الدعوى التى استمدها العرب من خطاب مكماهون .

ثالثاً — أن الهدف الذى تعمل له بريطانيا هو تكوين حكومة مستقلة لفلسطين من « العرب واليهود » .

رابعاً — يكون إنشاء هذه الحكومة فى مدى عشر سنين وعلى أساس معاهدة تعقد مع بريطانيا ، وتصان بها مصالح البلدين من الوجهتين الاستراتيجية والتجارية .

خامساً — قرر الكتاب الأبيض أن يسمح بدخول (٧٥٠٠٠) مهاجر يهودى .

سادساً — بعد خمس سنوات من استقرار الأمن فى البلاد تجتمع لجنة تمثل مندوبى الشعب الفلسطينى والحكومة الانكليزية لوضع الدستور اللازم للبلاد إلا إذا حصل ما يدعو إلى تأخير اعلان استقلال البلاد .

وجهة النظر العربية فى الكتاب الأبيض :

لا شك أن فى الكتاب الأبيض ما يعتبر اتجاهاً جديداً فى سياسة انكلترا ، وهى سياسة لجأت إليها مدفوعة بعامل الحذر والترقب من جهة ، وعامل الشك والريبة فى مستقبل الحالة الدولية من جهة أخرى . ومهما يكن من أمر فإن الدول العربية توقفت عن إقرار سياسة الكتاب الأبيض لما فيه من غموض ، ولم ترض عن شرط السنين العشر ، لأن هذه المدة تتيح لليهود أن يزيدوا عدد مهاجريهم إلى فلسطين سراً وعلانية ، وبذلك يزداد تمثيلهم متى قام النظام النيابى فى البلاد . كذلك اعترض العرب أشد الاعتراض على التحفظ الخاص بالاستقلال فى حالة إذا جد فى الأمر ما يدعو الحكومة إلى تأخير إعلان

استقلال البلاد ، وقد كان هذا التحفظ من أهم أسباب امتناع العرب عن إقرار سياسة الكتاب الأبيض [1] .

مجمل القول ان العرب استقبلوا الكتاب الأبيض بكثير من التوجس ، أما اليهود فقد رفضوه رفضاً باتاً ، لأنه عاد بهم خطوات إلى الوراء كما أنه حال دون تنفيذ الفكرة التى نبتت فى أذهان اليهود منذ الانتداب « فكرة الدولة اليهودية فى فلسطين » .

موقف الولايات المتحدة ازاء فلسطين :

لم تمض بضع أسابيع على ظهور الكتاب الأبيض حتى اندلعت نيران الحرب ، وكان الرأى العام الأمريكى يميل إلى العطف على الحركة الصهيونية بتأثير النفوذ اليهودى هناك وخاصة فى نيويورك .

ففى ٣٠ يونيه اتخذ الكونجرس الأمريكى قراراً يعضد تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين .

وفى أثناء الحرب حدث ضغط على الكونجرس يرمى إلى تمكين اليهود المشردين من الهجرة إلى فلسطين ، ولذلك أصدر الكونجرس فى يناير سنة ١٩٤٤ قراراً [2] مزدوجا يقضى بتشجيع الهجرة غير المحدودة ، وتأسيس دولة يهودية فى فلسطين .

وتبع ذلك قراراً آخر فى مصلحة الصهيونيين صدر فى ٢٧ يناير سنة ١٩٤٥ وقد جاء فى هذا القرار ما يأتى :

« لهذا قرر مجلس ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية ، أن الولايات المتحدة لن تتوانى عن بذل مساعيها الودية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بفتح أبواب

---

(١) قضية فلسطين — محمد رفعت .

(٢) بريطانيا والدول العربية .

فلسطين لليهود دون أى قيد أو شرط ، وأن يمنحوا الفرصة كاملة لاستعمار الأرض [1] حتى يتكون من فلسطين « كومنولث » يهودى « حر ديمقراطى » .

ولما أعلن المستر ترومان رئيس الولايات المتحدة رغبته إلى الحكومة البريطانية فى الترخيص بهجرة (١٠٠٠٠٠) مائة ألف يهودى إلى فلسطين تفريجا لأزمة اليهود المشردين فى أوربا من جهة واستمالة للرأى العام الأمريكى من جهة أخرى رأت حكومة العمال الإنجليزية التى تولت الحكم عقب انتهاء الحرب فى صيف سنة ١٩٤٥ أن الفرصة قد سنحت لإعلان سياستها فى مشكلة فلسطين . وفى هذه المرة لم يترك الأمر لوزارة المستعمرات البريطانية بل تولته وزارة الخارجية ، وكان هذا التحول طبيعيا بعد أن أصبحت مشكلة فلسطين عالمية ، وبعد أن ارتبطت الحكومة الانكليزية فى الكتاب الأبيض باستشارة الدول العربية فى موضوع الاستقلال .

لذلك أعلن المستر (بيفن) وزير الخارجية البريطانية أن التصريح بإيواء عدد كبير من اليهود فى فلسطين لا يكفى لمعالجة مشكلة إيواء يهود العالم ، ولذلك وجهت الحكومة الانكليزية الدعوة إلى الولايات المتحدة للتعاون معها فى تكوين لجنة مشتركة لبحث الحالة فى فلسطين [2] .

اللجنة الانكليزية الامريكية :

فى مايو سنة ١٩٤٦ صدر تقرير اللجنة الانكليزية الأمريكية بعد تحقيقات وزيارات قامت بها اللجنة فى أوروبا وبلاد الشرق الأوسط ، وكما هى العادة أهمل التقرير ولم يعمل بما جاء فيه .

وأهم ما يلاحظ على هذا التقرير أنه خذل الصهيونيين فيما يختص بانشاء دولة يهودية ، كما أنه لم يقر إقامة دولة عربية ، وقرر أيضا أن فلسطين لا تستطيع

---

(١) بريطانيا والبلاد العربية ص ١٥٩

(٢) نفس المرجع .

وحدها أن تحل مشكلة هجرة اليهود ، وأوصى بأن توضع فلسطين تحت الوصاية بدل الانتداب .

كما أيد رئيس اللجنة نظرية الصهيونيين الخاصة بحرية الهجرة وحرية امتلاك الأراضي .

هذا وقد صرحت اللجنة أنه «يجب [1] ألا يسيطر العرب على اليهود ولا اليهود على العرب ، وأن فلسطين لن تكون للعرب ولا لليهود ، ولكن للعالم أجمع ، اليهود والمسيحيين والمسلمين ، وأن تتولى الوصاية عليها هيئة الأمم المتحدة . وإلى أن تتم إجراءات الوصاية تقوم الدولة المنتدبة بحكم البلاد وعليها أن تصرح فوراً لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين دون أن تلزم نفسها باستشارة العرب [2] وأن تلغى قانون سنة ١٩٤٠ الذى يحدد ملكية اليهود للأراضى» .

الجامعة العربية واللجنة الانجلوأمريكية :

أرسلت الجامعة العربية مذكرة إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية ذكر بها أن الجامعة العربية لا يسعها الإعتراف بشرعية اللجنة الانجليزية الأمريكية ، كما اتهمت بعض الأعضاء بمحاباتهم للصهيونين . ولكن الجامعة العربية إظهاراً لروح المسالمة تعاونت معها ولم تقاطعها ، ولكنها لم تتردد فى إيضاح أن قضية فلسطين ليست نتيجة اضطهاد النازيين لليهود ، بل هى نتيجة مباشرة للسياسة البريطانية التي اتبعت منذ إعلان وعد بلفور . ودعت المذكرة بريطانيا للدخول فى المفاوضات مع الدول العربية بأسرع ما يمكن قبل الانعقاد التالى للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وأعلنت احتجاجها على أعمال اليهود الارهابيين كما أظهرت التفرقة فى المعاملة بين العرب واليهود وكيف كانت انكلترا تأخذ العرب بالقسوة بين سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ بينما ترخى للارهابيين اليهود

(١) الدول العربية وبريطانيا .
(٢) قضية فلسطين — محمد رفعت .

العنان وتغض الطرف عن تصرفاتهم ، وطالبت كذلك بإيقاف الهجرة اليهودية حالا وترحيل الذين دخلوا البلاد بطرق غير مشروعة إلى خارج البلاد وبإنشاء حكومة عربية مؤقتة لفلسطين .

كذلك أبدت الدول العربية رغبتها فى التفاوض مع الحكومة البريطانية لحل مشكلة فلسطين على أسس ميثاق الأمم المتحدة وحقوق العرب الطبيعية فى البلاد [1] .

اجتمع وزراء خارجية الدول العربية بالاسكندرية فى أغسطس سنة ١٩٤٦ لبحث الموقف والنظر فى احتمال إعادة النظر فى تقرير اللجنة الانجليزية الأمريكية . وقبلوا إحدى توصيات اللجنة وهى أن فلسطين فى مجموعها لا يمكن أن تصبح صهيونية أو عربية بحتة كما رأوا عقد مؤتمر فى لندن. وفعلا اجتمع المؤتمر لبحث القضية الفلسطينية فى سبتمبر من نفس العام غير أنه لم ينجح لصعوبة تقريب وجهات النظر المختلفة ، ولم تمثل فى المؤتمر اللجنة التنفيذية العربية العليا والوكالة اليهودية ، وأعلنت مقترحات العرب التى قدمت للمؤتمر فى ٣ اكتوبر وهى الآتى بيانها [2] :

١ — أن تؤسس حكومة مؤقتة لفلسطين مكونة من سبعة من العرب وثلاثة من اليهود توكل إليهم المهام التشريعية والتنفيذية للدولة .

٢ — أن تعد العدة لإقامة جمعية دستورية من ستين عضوا فى مدة وجيزة ، وأن يوضع دستور شامل لفلسطين تقدمه الحكومة للجمعية المذكورة ، وعلى المندوب السامى أن يباشر تنفيذ هذه المقترحات وأن يوجه الحكومة والجمعية لوضع الدستور والتصويت عليه .

٣ — النص فى مبادىء الدستور على جعل فلسطين دولة موحدة ، وألا تمنح جنسية البلاد لشخص ما إلا بعد مضى عشر سنوات على إقامته بها .

(١) علاقات اقتصادية دولية — الدكتور العمرى .
(٢) علاقات اقتصادية دولية — الدكتور العمرى .

٤ — احترام حقوق المواطن وأماكن العبادة .

٥ — تحريم الهجرة اليهودية مؤقتاً .

ولقد كان لمستر بيفن وزير خارجية انكلترا رأى فى المقترحات ، وفى جهود الدول العربية ونشاط الجامعة العربية . ويمكن تلخيص رأيه هذا فى كلمة قالها فى حزب العمال وهى « هذه القضية جزء من مشكلة الشرق الأوسط ولا يمكن التفاوض والتعاون مع عرب فلسطين وحدهم [1] » .

وهو يعنى بذلك ضرورة جمع عرب فلسطين وسائر الدول العربية والصهيونيين والدول التى يهمها استقرار السلام فى الشرق الأوسط حول مائدة واحدة للتفاهم ووضع أسس قويمة لضمان حقوق العرب مع تأييد الأمر الواقع وإقرار إقامة دولة إسرائيل هناك وهو ما يعد فى حكم المستحيل .

هذا وقد وضح (بيفن) على نحو ما أشار إليه ، أن التوفيق بين وجهات النظر اليهودية والعربية أمر غير ممكن ، فقد كان العرب يرغبون فى دولة مستقلة ، فى حين كانت الوكالة اليهودية تطالب بهجرة غير محدودة حتى يصبح لليهود أغلبية عددية تمكنهم من إنشاء دولة يهودية مستقلة . وقد أظهرت المناقشات أن ليس ثمة أمل فى حل هذه المشكلة عن طريق المفاوضة ، وأن الحكومة البريطانية لا تملك سلطة تقديم البلاد لأى فريق من الفريقين المتنافسين ولا سلطة تقسيمها فيما بينهما ، ولم يبق إلا أن تعرض المشكلة للتحكيم أمام هيئة الأمم المتحدة .

٤ — مشكلة فلسطين فى هيئة الأمم المتحدة
وموقف الدول منها

اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جلسة خاصة لبحث مسألة فلسطين ، وقررت تعيين لجنة خاصة للتحقيق . وقد ألفت اللجنة من مندوبى الدول الآتية

---

(١) بريطانيا والدول العربية ص ٢٣٨

برئاسة المندوب السويدى القاضى ساندستروم (السويد — كندا — استراليا — الهند — بيرو — هولنده — إيران — تشيكوسلوفاكيا — يوغوسلافيا — جواتيمالا — أروجواى [1]) .

وقد حاولت الحكومات العربية المشتركة فى هيئة الأمم المتحدة أن تحمل الجمعية العامة على الموافقة على إلغاء الانتداب على فلسطين ، أو أن يكون استقلال فلسطين من الأسس التى تقوم عليها أبحاث اللجنة ، غير أنها لم تفز بطائل وفضلت الكثرة أن تكون اللجنة حرة وغير مقيدة باتجاهات معينة .

وضعت اللجنة بعد طوافها فى ربوع فلسطين تقريراً أوصت به الأغلبية ، مؤداه تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية ، وقسم ثالث يشمل مدينة القدس ، على أن تستقل كل من الدولتين بعد سنتين ، وأن تدير المملكة المتحدة شؤون فلسطين أثناء فترة الانتقال .

وفى اليوم التالى لصدور التقرير صرحت الهيئة العربية العليا رفض فكرة التقسيم رفضاً تاماً .

موقف انجلترا النهائى من قضية فلسطين :

وضح وزير المستعمرات البريطانى أن حكومة المملكة المتحدة وقد وجدت أن الانتداب على فلسطين قد أصبح متعذراً ، وأنه إذا لم يحل محله نظام يقبله كل من العرب واليهود ، فإن حكومته ستشرع فى الانسحاب المبكر من فلسطين .

وبعد ذلك صرح السير الكسندر كادوجان ممثل بريطانيا لدى هيئة الأمم المتحدة بأن حكومته تعتزم إخلاء فلسطين قبل أول أغسطس سنة ١٩٤٨

موقف الاتحاد السوفيتى من قضية فلسطين :

كان المتوقع أن يكون الاتحاد السوفيتى إلى جانب العرب ويستنكر الحركة الصهيونية ، ولكن حين تكلم (جروميكو) مندوب الاتحاد السوفيتى فوجىء

(١) بريطانيا والدول العربية .

العالم بموقفه ، وكان قوامه المودة والعطف على الصهيونية ، ولكنه فى الوقت نفسه لم يشأ أن يعلن عداءه للعرب فاكتفى بأن قال « إن من الظلم أن تنكر على اليهود حقهم فى تحقيق أمانيهم » واغتنم الاتحاد السوفيتى الفرصة لمهاجمة سياسة الانتداب الانجليزية ، وقال إنها سياسة فاشلة .

النفوذ الصهيونى فى كل من انجلترا وأمريكا :

رسم الصهيونيون خطتهم للاستيلاء على فلسطين فقسموها إلى مرحلتين :

١ — إجلاء بريطانيا عن فلسطين .

٢ — إجلاء العرب عنها بعد ذلك .

ولم يبدأو المرحلة الثانية إلا بعد أن أتموا المرحلة الأولى ، مع إدراكهم التام بأن العرب هم فى الحقيقة العدو الأول .

العوامل التى أدت الى زيادة النفوذ الصهيونى :

كشفت الحرب العالمية الثانية عن قوة ركاب الولايات المتحدة الأمريكية فى الميدان الدولى .

ولعل الصهيونيين كانوا يتوقعون ذلك ، فأعدوا للأمر عدته ، وفى أمريكا ستة ملايين من اليهود لهم نفوذ واسع وسلطان كبير .

وفى الولايات المتحدة يتمتع الرئيس الأعلى للدولة بسلطة واسعة توشك أن تكون ديكتاتورية وعلى الأخص فى الشؤون الخارجية . وقد وجد يهود أمريكا أن الرئيس ترومان لا يرد لهم مطلباً ويشكل سياسته بالنسبة لمشكلة فلسطين طبقاً لما يمليه عليه دعاتهم .

هذا وكان البريطانيون بعد الحرب فى أزمة مالية شديدة ، والتمسوا من أمريكا قرضاً يقرب من أربعة مليارات من الدولارات ، فنحوا القرض وقيل إنه كان من شروطه أن تكون سياستهم متجهة إلى تحقيق رغبات الصهيونيين ، واشتد الضغط

على البريطانيين حتى اضطروا إلى إعلان عزمهم على الجلاء عن فلسطين فى منتصف شهر مايو سنة ١٩٤٨ . وبذلك تم للصهيونيين غرضهم الأول ، ولم يبق إلا الغرض الثانى وهو إخراج العرب من فلسطين .

اعلان قيام دولة اسرائيل :

فى يوم ١٤ مايو عام ١٩٤٨ انسحب الانجليز من فلسطين ، وأعلن استقلال دولة إسرائيل فى الكلمات الآتية :

"Accordingly, we the members of the National Council, representing the jewish people in Palastine and the Zionist movement of the world, met together in Solemn Assembly to day, the day of the termination of the British Mandate for Palastine, and virtue of the natural and historic right of the jewish people and of the resolution of the General Assembly of the United Nations, hereby proclaim the establishment of the jewish in Palastine to be called Israel".

كما أعلن أن دولة إسرائيل تفتح أبوابها لهجرة اليهود من جميع أنحاء العالم ، وأن هذه الدولة ستقوم دعائمها على الحرية والعدل والسلام ، وأنها سوف تحقق المساواة الاجتماعية والسياسية لجميع رعاياها دون تمييز بين جنس أو دين ، كما أنها سوف تضمن الحرية الكاملة للعبادات المختلفة والثقافة والتعليم وأنها ستؤمن الأماكن المقدسة ، وستسير على مبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة . وقد اعترفت الأمم المتحدة بهذه الدولة بقبولها ضمن أعضائها فى ١١ مايو سنة ١٩٤٩ كما تتالت اعترافات الدول بها . فقد اعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية وأعقب ذلك اعتراف كافة دول أوربا الغربية ، وأرسلت الجمعية الوطنية بفرنسا تحية الإخاء إلى إسرائيل ، وأخطر «مولوتوف» وزير خارجية إسرائيل أن الاتحاد السوفييتى قرر الاعتراف رسمياً بدولة إسرائيل وحكومتها .

موقف الدول العربية ازاء الخطة الصهيونية :

كان واجب الدول العربية أن تبادر برسم خطتها عند ما أعلنت بريطانيا عزمها على الجلاء عن فلسطين ، غير أنه من بواعث الأسف أن كثيراً من العرب لم ينظروا نظرة جدية إلى وعد بريطانيا بالجلاء .

ومهما يكن من أمر ، فإن الدول العربية لم تبدأ استعدادها لحرب فلسطين إلا عشية جلاء الانكليز عنها ، أما الصهيونيين فقد استعدوا لذلك استعداداً طويلا ، فألفوا جيشهم الرسمي الرئيسي « هجانا » وجيش الصاعقة « أرجون » وبلغت قواتهم مجتمعة قرابة مائة ألف جندي وجاءتهم الامدادات من مختلف الجهات.

لذا لا نعجب أن تنتهي الجولة الأولى بما يدمى لها قلب كل عربي ، وطبيعي أن تكون هذه هي النتيجة ، فقد كان التضامن والتعاون مفقوداً بالمرة في الحرب الهزيلة التي أقدمت عليها الحكومات العربية ، وبلغ التفكك والانحلال ذروته الأليمة المحزنة في ظروف معارك النقب وضم فلسطين ومفاوضات الهدنة المنفردة ، واستمر التضامن مفقوداً في جميع ما له صلة بهذه القضية [1] .

وقد استغل هذا الانحلال البادي ، اليهود وأعداء العرب أوسع استغلال ، فعمدوا إلى بث بذور الشقاق والكراهية بين الشعوب العربية ، كما ملأ دعاتهم العالم ضجيجاً بقولهم إنهم هزموا الدول العربية السبع ، واشتط بهم الزهو إلى حد أنهم أخذوا يفعلون بفلسطين وأهلها الأفاعيل ، وأخذوا يعتدون على الدول العربية بمختلف الصور والأساليب .

والواقع أن السياسة المرتجلة كانت السبب الأول في كل ما حدث .

هذا والمتتبع لتاريخ الصهيونية يتضح له أنها لن تقف عند حد ، فان التوراة أشارت إلى وطن يمتد من الفرات والنيل ، وهيهات أن تقعد الصهيونية عن السعي لتحقيق هذا الهدف .

---

(١) مشاكل العالم العربي — للاستاذ محمد عزت دروزة .

ولا شك أن العالم العربى لا يزال مهدداً بكارثة [1] فان الاستعمار الصهيونى لايهدف إلى مجرد التسلط على السكان بل يرمى إلى طردهم واغتصاب بلادهم ، وكثيراً ما نرى فى كتابات الصهيونيين وأتباعهم ، أن العرب أصلهم من الصحراء ، فيجب أن يعودوا إلى الصحراء ، وهو قول لايفتأون عن ترديده .

فجدير بالعرب أن يدركوا حقيقة خطر الاستعمار الصهيونى على كيانهم ، وأن هذا الخطر أشد هولا فى المستقبل مما كان عليه فى الماضى .

المبحث الثالث

إسرائيل فى محيط الشرق الأوسط

١ - أهمية موقع إسرائيل

بالنسبة للشرق الأوسط والقارة الإفريقية

أسباب أهمية موقع اسرائيل من الناحية الاستراتيجية :

تغيرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أساليب السياسة العالمية ، كما تطور الفكر الاستراتيجى ، وكان من نتائج ذلك زيادة الاهتمام العالمى بالشرق الأوسط ومشكلاته .

بل ان الأمر تعدى مجرد الاهتمام بهذه المنطقة الحيوية ، وبلغ مرتبة الصراع فالكتلتان الشرقية والغربية تتصارعان اليوم من أجله على الشرق الأوسط .

فاستمرار حالة القلق الداخلى بين دول هذه المنطقة من أهداف الكتلة الشرقية لكى يكون ذلك سبباً لتكوين تربة صالحة لنشر المبادىء الشيوعية ، كما تساعد هذه الحالة القلقة فى حالة نشوب حرب عالمية جديدة على تقدم الجيوش

---

(١) الاستعمار والمذاهب الاستعمارية — الدكتور محمد عوض محمد ، صحيفة ١٣٣

السوفيتية فى هذه المنطقة ، أما الولايات المتحدة زعيمة الكتلة الغربية فتريد استقرارا وهدوءا ، كما تحاول ربط دول المنطقة فى حلف دفاعى يساعد على تكوين حلقة من حلقات الحصر الذى تضربه حول الاتحاد السوفيتى .

ولموقع إسرائيل باعتبارها إحدى دول الشرق الأوسط أهمية استراتيجية كبرى للأسباب الآتية :

١ — تقع إسرائيل على رأس الطرق الموصلة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ، كما أنها طريق الغزو البرى للقارة الأفريقية .

٢ — تحتل إسرائيل مركزاً استراتيجياً ممتازاً بالنسبة لدول الشرق الأوسط التى تحاول الولايات المتحدة ربط دوله فى حلف دفاعى تنفيذاً لسياسة الحصر الأمريكية .

٣ — تحتل إسرائيل مركزاً هاماً يمكن منه السيطرة على الشريان العالمى للمواصلات ، وأعنى بذلك قناة السويس .

٤ — يمكن من مطارات إسرائيل الجوية السيطرة على شرق البحر الأبيض المتوسط وخصوصاً على المضايق التركية .

أهمية موقع اسرائيل الاستراتيجى بالنسبة للقارة الافريقية :

تعتبر إسرائيل امتداداً للأراضى الشمالية للقارة الأفريقية ، وتقع فى طريق المهاجم من أسيا إلى أفريقيا وبالعكس . وقد اتضحت خلال الحرب العالمية الأخيرة أهمية شمال أفريقية كعمق استراتيجى لدول جنوب أوربا ، أو بمعنى أعم أهميته كعمق استراتيجى لدول حلف الأطلنطى . ومما تجدر ملاحظته أن غرب أوربا قد أصبح أضيق من أن يتسع لحروب ميكانيكية على نمط المعارك التى دارت

وحاها فى الاتحاد السوفيتى خلال الحرب العالمية الثانية لذلك تحاول الولايات المتحدة جاهدة استكمال قواعدها الحربية فى شمال أفريقيا والاتفاق مع إسرائيل على استخدام قواعدها الجوية والبحرية فى حالة قيام حرب جديدة .

وأهمية الدفاع عن قلب أفريقيا فى أى حرب قادمة أصبح من الأمور الهامة ، لذلك ارتدت القاعدة الاستراتيجية البريطانية إلى وسط أفريقية لتكون فى مأمن من القنابل والصواريخ وحتى يمكن الدفاع عن الخامات ومصادر الانتاج فى الكنغو وروديسيا وأوغندا وجنوب أفريقيه ، كما أنه من قلب أفريقيه يسهل الاتصال بالهند واستراليا والولايات المتحدة عن طريق محيطات واسعة بعيدة عن نشاط العدو الجوى . ويقدر العسكريون أن خط « دكار — جيبوتى » هو الخط الذى سيتوقف عنده اندفاع الجيوش السوفيتية ، حيث سينقلب الحلفاء إلى الهجوم فى طريقهم إلى الأطراف الجنوبية للاتحاد السوفيتى .

صلاحية اسرائيل كقاعدة حربية :

مما تجدر ملاحظته أن وجود إسرائيل ضمن مجموعة الدول التى خلف الجبهة الأمامية (تركيا — إيران) يجعلها صالحة كعضو فى أى حلف دفاعى ، سواء أكان حلفاً للشرق الأوسط أو حلفاً للبحر الأبيض أوحلفاً عربيا أو طورانيا ، أو أى محور من المحاور التى تقام للدفاع عن الشرق الأوسط ضد الغزو السوفيتى . كذلك تصلح إسرائيل كقاعدة للعمليات الحربية فى ميادين الشرق الأوسط وشمال أفريقية وجنوب أوربا ، فميناء حيفا يعتبر ميناءاً حربياً كاملا ، كما يمكن توسيع ميناء إيلات ليكون ميناءاً حربياً على البحر الأحمر . وعلاوة على ذلك تتمتع إسرائيل بأيد عاملة على درجة كبيرة من الكفاية ، ونظراً لبعد إسرائيل عن جبهة القتال الأمامية المتوقعة ، لذلك فالقواعد الجوية التى تنشأ بها تكون آمنة إلى حد ما .

إسرائيل تستفيد عسكريا واقتصاديا من موقعها :

تحاول إسرائيل أن تستفيد من موقعها الاستراتيجي [1] ، فالملاحظ فى محيط العلاقات الدولية أن هناك انسجاما وتعاوناً بين إسرائيل وبريطانيا ، وتحاول بريطانيا جس نبض إسرائيل فيما يختص بانضمامها إلى دول الكومنولث أو لتكون قاعدة للقوات البريطانية [2] .

والفوائد التى يمكن أن تعود على إسرائيل من ذلك هى الآتى بيانها :

١ — انضمامها إلى دول الكومنولث يضمن بقاءها ويسهل إجراء الصلح مع الدول العربية المجاورة .

---

(١) لازالت فكرة إنشاء قناة العقبة تساور بعض المناصرين من اليهود رغم ضخامة تكاليفها ووعورة المنطقة التى تمر بها ، وتتجدد هذه الفكرة كلما اشتد الحصار الاقتصادى الذى تضربه الدول العربية على إسرائيل ومنع المواد الاستراتيجية عنها وخاصة البترول .

وقد تقدم لورد هور بليشا (من أساطين اليهود الانجليز ووزير الحربية البريطانية سابقا) باقتراح إلى مجلس اللوردات فى ١٦ مارس ١٩٥٤ بشأن إنشاء قناة تصل خليج العقبة بالبحر الأبيض وإنشاء خط أنابيب للبترول من العقبة حتى معامل التكرير بحيفا ، وإذا تم هذا المشروع فستقاسم إسرائيل مصر أهميتها من ناحية المواصلات البحرية العالمية ، غير أن هذا المشروع يعتبر خياليا حتى الآن للأسباب الآتية .

(ا) أن مصر التى تمكنت من منع مرور المواد الاستراتيجية إلى إسرائيل عن طريق قناة السويس رغم اعتراضات الدول الكبرى ، تسيطر أيضاً على مدخل خليج العقبة حيث ينبغى للسفن أن تمر فى مياه مصر الاقليمية بين جزيرة تيران وشاطىء سيناء ، وعلى ذلك فستسيطر مصر على المواد الاستراتيجية الذاهبة لاسرائيل من العقبة .

(ب) أن القناة المقترح إنشاؤها ستنتهى عند غزة على البحر الأبيض المتوسط وهى فى أيد مصرية ، وإذا عدل المشروع لتوصيلها إلى ميناء حيفا فسيطول المشروع كثيراً .

(ج) سيكون طول القناة الجديدة ثلاثة أضعاف طول قناة السويس فيزيد الزمن الذى تجتازها فيه السفن بما يعادل ٣٠ ساعة مما يضعف قيمتها الاقتصادية .

(د) ضخامة تكاليف المشروع ووعورة المنطقة التى ستمر بها القناة يجعل المشروع عسير التنفيذ .

(٢) صرح النائب العمالى البريطانى إدوارد ماليليو فى أبريل ١٩٥٤ أثناء زيارته لاسرائيل أنه تباحث مع موسى شاريت فى المقترحات الخاصة بانشاء قاعدة للجيش البريطانى فى القسم الجنوبى من صحراء النقب وأن شاريت أخبره أن (الحكومة الاسرائيلية ستنظر بعين الاعتبار إلى أية مقترحات خاصة بانشاء مثل هذه القاعدة إذا تقدمت بريطانيا بذلك رسمياً).

٢ — حمايتها من هجوم الدول العربية لوجود قاعدة بريطانية فى أرضها .

٣ — كسب اقتصادي كبير [١] .

٤ — أي اتساع للقاعدة البريطانية خارج حدود إسرائيل يمهد لتوسيع أراضي هذه الدولة بالتبعية .

٥ — لاتخشى إسرائيل تدخل بريطانيا فى سياستها لأن الجهاز الحكومى فى إسرائيل قوي ولا يسمح بمثل هذا التدخل ، كما أن القوات البريطانية ستكون منعزلة فى جزء بعيد عن باقى أجزاء الدولة .

٦ — تعمير منطقة النقب وإنشاء الطرق وأنابيب المياه وإمكان هجرة اليهود إلى المناطق الجنوبية للعمل فى خدمة القوات البريطانية .

٧ — توسيع ميناء إيلات ليخدم الأغراض الحربية ، وبذلك يكون لإسرائيل ميناء كبيرة على البحر الأحمر .

٨ — تسليح الجيش الإسرائيلى بأحدث الأسلحة البريطانية للمحافظة على الأمن الداخلي فى القاعدة والدفاع المحلى عنها .

وتلوح إسرائيل للدول الغربية من حين لآخر برغبتها فى الانضمام إلى الكتلة الغربية ووضع أرضها كقاعدة حربية تحت تصرفهم ، إلا أنها كما سنرى تتجنب الزج بنفسها فى المتاعب ، وتوى الوقوف بين المعسكرين الشرق والغربى لأبعد حد ممكن ، حتى تستنفد كل مايمكن أن تأخذه من الولايات المتحدة من مساعدات مالية طوال هذه الفترة ، ثم تبدأ فى إملاء شروطها فى سبيل انضمامها إلى الكتلة الغربية ومساهمتها فى المجهود الحربى الغربى بطلب دفع الثمن المناسب . وقد يكون الثمن مد الطرق العسكرية والاستراتيجية وتسليح الجيش وإنشاء المصانع وتوسيع الموانى وإقامة المستشفيات وإعداد الدفاع الطبى وخاصة ضد أخطار الحرب وكل ما تعجز إسرائيل عن تنفيذه إذا اعتمدت على ميزانيتها الخاصة .

(١) سيكون دخل إسرائيل من إنفاق القوات العسكرية إذا أنشأت بها قاعدة بريطانية حوالى ٣٠ مليون جنيه سنويا .

٢ – نظام الحكم فى إسرائيل

أحكام عامة :

كانت الوكالة الصهيونية فى عهد الانتداب تعمل كهيئة تشريعية للمجتمع الصهيونى ، وكان المجلس الأهلى الصهيونى « فادليومى » وهو هيئة صغيرة مشتقة من الوكالة الصهيونية يعمل كسلطة تنفيذية ، وكان من اختصاصه الشئون الدينية والاجتماعية والصحية ومسائل الدفاع والتعليم ، أما مسائل الهجرة والاستعمار الزراعى والصناعى فكانت من اختصاص الوكالات المختلفة التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية . وقد كان لهذه المنظمة رئاسة فى مدينة القدس .

وإسرائيل دولة ديمقراطية فى ظاهرها ، وإن كانت هذه الديمقراطية لم تمنعها من السيطرة على الحياة الاقتصادية لتدعيم أداة الحرب ، كما لم تمنعها من التدخل فى الحريات العامة لإعداد المواطنين للقتال .

واللغة العبرية هى لغة إسرائيل الرسمية ، وتنص المادة الخامسة من الدستور الاسرائيلى على ذلك بقولها « اللغة الرسمية لإسرائيل هى اللغة العبرية ، وتعطى تسهيلات للناطقين باللغة العربية لاستعمال لغتهم شفويا أو تحريريا فى الهيئة التشريعية ، وأمام السلطة القضائية والسلطة التنفيذية . وتنص المادة الثالثة من الدستور على « أن دولة إسرائيل وطن الشعب اليهودي القومى » وتقبل كل يهودى يرغب الإقامة فى أراضيها ، وتنظم قبوله قوانين خاصة يصدرها البرلمان حسب الظروف . ويتكون البرلمان الإسرائيلى من مجلس واحد فقط ، ويعين الوزراء من بين أعضاء البرلمان ، ومجلس الوزراء مسئول أمام البرلمان . وتنص المادة ٢٩ من الدستور الاسرائيلى على انتخاب أعضاء البرلمان بالاقتراع السرى المباشر ، وينتخب نائب واحد لكل ١٠٠٠٠ فرد ، ومدة العضوية فى البرلمان أربع سنوات والترشيح للبرلمان من حق كل مواطن يزيد سنه على خمس وعشرين سنة . ويجتمع البرلمان مرتين فى السنة ، ويدعى إلى دور انعقاد غير عادى إذا

طلب رئيس الجمهورية ذلك بناء على مشورة مجلس الوزراء أو بناء على طلب ثلث أعضاء البرلمان . وينتخب البرلمان رئيس الجمهورية بطريق الاقتراع السرى لمدة خمس سنوات ، ويجوز إعادة انتخابه لفترة أخرى ، وإذا لم يتمكن المرشح من الحصول على الأغلبية فى الاقتراعين الأول والثانى ينتخب من يحصل على أكثر الأصوات فى الاقتراع الثالث .

ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء بعد استشارة الأحزاب السياسية ، ويرشح رئيس الوزراء أعضاء الوزارة ويعينهم رئيس الجمهورية بناء على هذا الترشيح .

ولرئيس الجمهورية حق حل مجلس النواب فى حالة استقالة الوزارة ، أو إذا لم تحصل الوزارة على الأغلبية اللازمة .

الأحزاب السياسية فى اسرائيل :

فى إسرائيل حوالى خمسة عشر حزبا سياسيا . وفيما يلى نبذة عن الأحزاب ذات النفوذ :

١ — حزب عمال أرض اسرائيل (الماباى) Mapai :

حصل هذا الحزب على ستة وأربعين مقعدا فى البرلمان الإسرائيلى وشعاره « إقامة اليهود فى فلسطين كعمال أحرار يعملون فى الزراعة والصناعة ، ونشر الثقافة العبرية ، والعمل على إلغاء نظام الطبقات والنظم الاجتماعية غير العادلة ، وتأميم الصناعات والانتاج ، وانشاء كومنولث عمالى مبنى على أساس الحرية والمساواة »[1].

---

(١) من بين أعضاء هذا الحزب عدد كبير من زعماء الصهيونية أمثال « دافيد بن غوريون » رئيس وزراء إسرائيل وموسى شاريت وزير الخارجية . وهو أقدم الأحزاب التى نادت بفكرة الوطن القومى اليهودى .

٢ — حزب العمال المتحد (المابام) Mapam :

يلى هذا الحزب الماباى فى الأهمية ، وقد حصل على تسعة عشر مقعدا فى البرلمان . ويعتبر أنصاره بريطانيا العدو الأول لإسرائيل ، وأن الولايات المتحدة قد تأثرت بالسياسة البريطانية نظرا لمصالحها الخاصة بآبار البترول فى الدول العربية . لذلك ينادى أنصاره بضرورة الاعتماد على الاتحاد السوفيتى ، والديمقراطيات الشعبية فى شرق أوربا لمساعدة دولة إسرائيل . ومع ذلك لا يمكن الجزم بأن هذا الحزب شيوعى [1] .

٣ — حزب الكتلة الدينية المتحدة :

ثالث أحزاب إسرائيل فى الأهمية ، وقد حصل على ستة عشر مقعدا فى البرلمان . وأعضاء الحزب يعتقدون أن العودة إلى صهيون تتم بمعجزة ربانية على يد المسيح . وقد تكون هذا الحزب من اندماج أربعة أحزاب منها حزب تضامن إسرائيل (وهم اليهود الأرثوذكس الذين عارضوا فكرة الصهيونية) ولا يختلف برنامج هذا الحزب عن برنامج حزب الماباى فى سياسته الخارجية ، ويشبه برنامجه برنامج الحزب الديموقراطى المسيحى فى كل من إيطاليا وفرنسا .

٤ — حزب الحرية (هيروت) :

حل هذا الحزب محل التشكيل العسكرى الذى كان يطلق عليه « الأرجون زفاى ليومى » وقد حصل أنصاره على أربعة عشر مقعداً فى البرلمان ، ومن برامجه تكوين دولة يهودية تضم جميع أجزاء فلسطين الغربية وشرق الأردن .

٥ — حزب الصهيونية العامة :

حصل هذا الحزب على سبعة مقاعد فى البرلمان ، ورغم ذلك فهو أقوى

(١) من أعضاء هذا الحزب « جاليلى » قائد البالماخ سابقاً والكثير من أعضاء الوكالة الصهيونية والوزراء .

الأحزاب الصهيونية نفوذاً فى البلدان الأخرى لا سيما فى الولايات المتحدة وأعضاؤه من أقطاب الأمريكيين الذين لهم نفوذ كبير فى العالم [1] .

وقد لعب هذا الحزب دوراً كبيراً فى جمع التبرعات والاعانات لإسرائيل ، وينادى أنصاره بجمع شمل يهود العالم وتقوية عناصر القومية اليهودية ومنع الانقسامات الداخلية والخارجية بين اليهود .

٦ — الحزب الشيوعى :

حصل هذا الحزب على أربعة مقاعد فى البرلمان وبرنامجه الشيوعى .

* * *

فى ١٤ فبراير عام ١٩٤٩ اجتمع أول برلمان إسرائيلى "Kneset" فى بيت المقدس . وقد اختيرت بيت المقدس لأسباب دينية ، إذ يعتقد اليهود أن هذه المدينة هى عاصمة الدولة اليهودية القديمة .

وفى ١٧ فبراير من نفس العام انتخب « الدكتور حايم وايزمان » رئيساً لجمهورية إسرائيل ، وبمجرد انتخابه استدعى « دافيد بن غوريون » وكلفه تشكيل أول وزارة اسرائيلية ، وقد شكلت هذه الوزارة من سبعة أعضاء من حزب الماباى ، وثلاثة من حزب الكتلة الدينية وعضوين من باقى الأحزاب والهيئات اليهودية . وحصلت الوزارة على أربعة وسبعين صوتاً فى البرلمان بالرغم من وقوف حزب المابام وحزب الصهيونية العام فى جانب المعارضة ، ورفضهم الاشتراك فى الحكم رغم دعوتهم إلى ذلك .

---

(١) رئيس هذا الحزب الحالى « دانيال فرسسن » ومن أعضائه « رابى أبا هاليل سلفر » وعمانويل نيوفان ، ولويس ليبسكى ، ورابى إسرائيل جولد شتين » والقاضى « موريس رزتنبرج » .

٣ – الأهداف الصهيونية بعد قيام إسرائيل

مقدمة :

بقيام دولة إسرائيل حققت الحركة الصهيونية هدفاً من أهدافها الاستعمارية ، ولكنها لم تحقق جميع الأهداف التى تسعى إليها . وما قيام إسرائيل إلا جولة ستتلوها جولات أخرى ، ويبدو ذلك من تصريحات زعمائهم (١) .

لم يقتصر الأمر على تصريحات الزعماء ، بل إن نيات الصهيونيين مدونة بوثائقهم الجغرافية ، فخريطة مملكتى إسرائيل ويهوذا القديمتين منقوشة داخل منشآتهم ومؤسساتهم ومعلقة على حوائط القاعات والأندية والمدارس والمعاهد والجامعات . وتشمل هذه الخريطة جميع أراضى فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ومصر . كما كتب على واجهة البرلمان اليهودى فى تل أبيب العبارة التالية « من الفرات إلى النيل هذا هو وطنكم يابنى إسرائيل » . هذه العبارة يرددها اليهود فى إسرائيل فى المناسبات الهامة ، وفى أعيادهم القومية كنشيد قومى لهذه الدولة التى يعتقد سكانها أن الرب قد وعدهم بالعودة إلى ديارهم ،

---

(١) جاء فى خطاب « لابن غوريون » عام ١٩٤٩ ما يلى :

« نحن لم نحرر من بلادنا غير قسم واحد فقط ، أما الأقسام الأخرى فسيكون مصيرها مصير القسم الذى تسيطر عليه قواتنا الباسلة الآن — إن الدسائس والمؤامرت ماتزال تحاك هنا وهناك ضدنا ، واستقلالنا وحريتنا وإمكانيات الهجرة والاستعمار وتقرير المصير فى دولتنا الكبرى مرهون بقوة جيشنا ، إن هذا الجيش لم ينته بعد من أداء رسالته ومازلنا ننتظر يوما بعد يوم ذلك الوقت الذى يتم فيه إنقاذ أراضى الآباء والأجداد . إن مستقبلنا ومستقبل الشعب الاسرائيلى بأسره سيكون اعتماده الأول على انتصاراتنا العسكرية فى الحروب القادمة . سنجعل الحرب حرفة يهودية حتى يتم تحرير بلادنا بأجمها ، وسنقاتل مالاح لناظرنا خطر يمنعنا من تحرير تلك البلاد . أجل سنحقق رؤيا أنبياء إسرائيل ، وأما السيف الذى أعددناه لغمده فانه لم يعد إلا مؤقتاً . وسنستله حينما تهدد حريتنا فى بلادنا . وحينما تتحقق رؤيا أنبياء التوراة فالشعب اليهودى بأسره سيعود إلى الاستيطان فى أراضى الآباء والأجداد الممتدة من الفرات شرقا حتى النيل غربا » .

كما جاء فى خطاب الدكتور التمان أحد زعماء اليهود فى ٢٩ يوليو سنه ١٩٥١ مايأتى :

« إن جمع الشمل معناه حشد خمسة ملايين يهودى على الأقل فى دولة إسرائيل خلال السنوات العشرة القادمة ، وهذا شىء لايمكن إتمامه فى حدود إسرائيل الحالية ، ولذلك فان ذلك يتطلب سياسة خارجية ترمى إلى تحرير جميع أرض إسرائيل » .

وأن إسرائيل وما حولها هى أرض الميعاد التى أورثها الله لأنبيائهم ويرثونها هم من بعدهم . وترى الصهيونية أن أهدافها لايمكن بلوغها إلا بعد تحقيق مطلبين هما :

١ — جمع شتات اليهود من جميع أجزاء العالم للاستيطان فى إسرائيل .

٢ — عقد صلح مع العرب حتى تضمن إسرائيل بقاءها .

وسنتكلم فيما يلى على هذين المطلبين بشىء من الايضاح :

هجرة اليهود الى اسرائيل :

تقوم الصهيونية الآن بضغط عالمى كبير لإقناع باقى يهود العالم باستيطان إسرائيل ، حتى يتوفر لها العامل البشرى الذى به يمكن تنفيذ الأطماع الصهيونية [1] .

ومما تجدر ملاحظته أن إسرائيل تواجه الآن أشد أزمة صادفتها فى تاريخها القصير ، إنها أزمة قد تعصف بالتجربة الصهيونية كلها . وليس سبب الأزمة مقاطعة إسرائيل اقتصادياً أو عزلتها سياسياً أو تعرضها لحرب جديدة وإنما سببها مسألة الهجرة ، إن حركة الهجرة كانت بمثابة الدم الذى يحيى إسرائيل وقد توقفت منذ عامين ، بل بدأت فى العام الماضى حركة عكسية هى الهجرة من إسرائيل ، وأخذت هذه الحركة الجديدة تشتد وتتفاقم . لقد نضب كل معين

(١) يتجلى اهتمام اسرائيل بهذا الموضوع فى رسالة « بن غوريون » التى ألقاها فى اجتماع اللجنة الصهيونية فى القدس فى يناير ١٩٥٤ وهذه الرسالة وجم لها الزعماء الصهيونيون فانطلقت ألسنتهم بعبارات لم يصدر مثلها قبل ذلك من منبر الهيئة التى تمثل الحركة الصهيونيه فى العالم . وكانت رسالة « بن غوريون » سؤالا وجيزاً طرحه على اللجنة للمناقشة ولم يشترك فيها لأنه استقل الطائرة على الأثر إلى مستعمرة النجف . وهذا السؤال هو « هل يجوز بعد قيام دولة إسرائيل أن يبقى للحركة الصهيونية وجود وقد تخلت عن واجباتها حيال الهجرة ؟ وإذا جاز لها أن توجد فما الفرق بين الصهيونية بغير هجرة وبين ما يبديه اليهود فى جميع أنحاء العالم من مظاهر العطف على إسرائيل ؟ وما هى مثل الصهيونية وأهدافها بغير هجرة ، وأى فارق بين الصهيونى وأى يهودى عادى يقدم معونته لاسرائيل ؟ » .

للهجرة ، وأثبت اليهود الشرقيون أنهم لايصلحون كمستعمرين ، كما أن إسرائيل لاترتاح كثيراً لهم إذ زاد وجودهم من حالة الفوضى فى البلاد ، أما يهود شرق أوربا فممنوعون من الهجرة ، كذلك نضب مستودع أوربا الغربية من اليهود ، والمستودع الوحيد الذى ما زال باقياً ويستطيع إنقاذ إسرائيل من الانهيار هو الشعب اليهودى الأمريكى ، فاذا استطاعت إسرائيل اجتذاب خمسة أو عشرة آلاف أسرة يهودية من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا الجنوبية ، فان ذلك يحل فوراً جميع مشكلاتها الاقتصادية والمالية ، بل مشكلاتها السياسية والنفسية أيضا .

الصلح مع العرب :

تحاول إسرائيل جاهدة عقد صلح مع العرب ، فالصلح يساعد على فتح أسواق البلاد العربية أمام إسرائيل لتصريف منتجاتها واستعمار هذه الدول اقتصادياً تمهيداً لتحقيق باقى المطامع ، وتتجلى هذه الرغبة فى المحاولات اليائسة التى تقوم بها إسرائيل فى المحافل الدولية ، والضغط على أعضاء هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحقيق الصلح ، كما تظهر هذه الرغبة واضحة فى المؤتمرات التى يعقدها زعماء الصهيونية فى العالم [1] .

---

(١) فى ٤ فبراير عام ١٩٥٤ عقد الاتحاد الفرنسى الصهيونى مؤتمراً حضره أكثر من ٦٠٠ مندوب من مختلف الاتحادات الصهيونية فى بريطانيا وبلجيكا وسويسرا وشمال أفريقيا وحضر هذا المؤتمر « جوزيف سبرينتزك » رئيس البرلمان الاسرائيلى كما حضره « جاكوب تسور » سفير إسرائيل فى باريس و « ناحوم جولدمان » رئيس اللجنه التنفيذية للوكالة الصهيونيه ، وقد علقت فى صدر المؤتمر صورة « هرتزل » مؤسس الحركة الصهيونية ثم تعاقب الخطباء ولوحظ أن « ناحوم جولدمان » كان أقلهم تفاؤلا إذ قال : إنه من الوهم أن نظن أن دولة إسرائيل هدف فى حد ذاته وأنه قد أمكن الوصول إلى هذا الهدف ، وأشار « جولدمان » إلى ضرورة قيام صلح بين إسرائيل وجاراتها العربية ثم أردف قائلا « إذا كان هدف الصهيونية بالأمس هو توحيد القبائل اليهودية وتكوين شعب يهودى منها فواجبنا اليوم أن نجعل من هذا الشعب أمة تكفى نفسها بنفسها ولكن مالم تحل هذه المشاكل فلا سبيل لكفالة بقاء ما قمنا به من عمل » واعترف المؤتمر باستحالة بقاء إسرائيل بدون عقد صلح مع العرب .

أما الوسيلة لتحقيق الصلح مع العرب فقد اختلفت بشأنها الآراء ، فبينما يرى فريق شن حرب على الدول العربية وإجبارها على التسليم بمطالب إسرائيل ، يرى فريق آخر اتباع وسائل أخرى غير الحرب للوصول إلى الصلح المنشود وتعديل الحدود بما يتفق ومصلحة إسرائيل . وسنوضح فيما يلي وجهات النظر المختلفة :

(ا) الرأى الذى ينادى بالحرب :

تنادى بهذا الرأى الهيئات العسكرية والجماعات الارهابية فى إسرائيل [1] وهذا الفريق يرى أن السعى وراء الصلح مع العرب سراب خادع وتعلق بالأوهام ، فلن يحدث الصلح على الأقل فى الجيل الذى عاصر قيام إسرائيل ، وعلى ذلك فالحرب هى الوسيلة السريعة لتحقيق سلامة إسرائيل . ولما كانت الحرب لا مفر منها فى رأى هذا الفريق ، فمن الأفضل أن تحارب إسرائيل فى جبهه تختارها ووقت تحدده بنفسها وبمعرفتها بدلا من أن تجبرها الدول العربية على الدخول فيما بعد فى حرب دفاعاً عن نفسها ، وقد تكون وقتئذ كفة العرب هى الراجحة .

ويستفيد هذا الفريق من تصريحات كبار المسئولين العرب للتأثير على الرأى العام [2] . وتعتقد الغالبية العظمى من سكان إسرائيل أنه فى فترة تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات سيكون فى استطاعة جيش إسرائيل قهر جيوش الدول

---

(١) يتزعم هذا الفريق مناحم بيجن زعيم حزب " حيروت " الذى يضم الجماعات الارهابيه الاسرائيليه كجماعة أرجون زفاى ليومى وجماعة شترن ، وهو ينادى دائما بضم الأردن والبلدان المجاورة لاسرائيل حتى تكون للدولة الحدود الأصلية لأرض يعقوب .

(٢) استفادوا مثلا من تصريح الملك سعود فى ديسمبر ١٩٥٣ للصحفيين الأردنيين الذى قال فيه « إن السبيل الوحيد الذى يتحتم على الدول العربية أن تسلكه حيال إسرائيل هو أن تستأصلها كما يستأصل السرطان ، ولماذا لا نضحى بعشرة ملايين عربى للقتال فى سبيل القضاء عليها » وقد تلى ذلك تصريح من موشى ديان رئيس هيئه أركان حرب الجيش الاسرائيلى لجريدة النيويورك تايمس جاء به « إن الحرب بين إسرائيل والعرب غير مستبعدة وإن إسرائيل مضطرة إلى تنفيذ بعض المشروعات الحربية الوقائية لمنع حرب شاملة أخرى بينها وبين العرب . وهذه المشروعات الوقائية لا تعنى أكثر من حرب وقائية تشنها إسرائيل وتكون محلية أى فى جبهه واحدة فى الوقت الواحد » .

العربية مجتمعة فى جميع الجهات ، ولكن رجال الجيش لا يوافقون على ذلك تماما للأسباب الآتية :

١ — التساوى فى التسلح :

يحصل العرب على أسلحة حديثة من جميع الأنواع ومن كافة البلاد وأهمها انجلترا وأمريكا عن طريق الشراء أو نظير خدمات معينة ، كما تحصل إسرائيل على الأسلحة الحديثة بنفس الوسائل ، وقد يتفوق الجيش الإسرائيلى فى تسليحه قليلا على الجيوش العربية ولكن هذا وحده غير كاف .

٢ — التفوق العددى غير متوفر :

تعداد الدول العربية التى ستدخل الحرب ضد إسرائيل يبلغ ٧٠ مليون فرد ، فى حين أن القوى البشرية فى إسرائيل تبلغ مليون ونصف . ولو فرض أن معظم يهود العالم البالغ عددهم حوالى خمسة عشر مليون شخص سيهاجرون إلى إسرائيل (وهذا مستبعد فى بحر العشر سنوات القادمة) فان للدول العربية رغم ذلك التفوق العددى ، وهذا التفوق لو أحسن استخدامه لقضى على كيان إسرائيل وآمالها .

٣ — الخطر من ازدياد قوة مصر :

قيادة مصر لدول الجامعة العربية ومحاولتها تزعم دول الشرق الأوسط يفزع إسرائيل ، ويعتقد العسكريون هناك مقارنات بين مجهودهم الحربى وبين مجهود مصر . ونظرة إلى ما سيكون عليه تعداد سكان مصر بعد خمس وعشرين سنة وما ستصل إليه ميزانيتها [1] يدل دلالة واضحة على مدى الصعوبات التى ينتظر أن تواجهها إسرائيل لتنفيذ مطامعها وتعديل حدودها .

(١) قفزت الميزانية المصرية من ٣٠ مليون جنيه إلى ٢٠٠ مليون فى ربع قرن ، وبفضل التطور الصناعى وتنظيم الضرائب ينتظر أن يقفز الرقم إلى ٣٠٠ مليون جنيه ، ولمثل هذا الرقم الضخم أهمية كبرى فى الشرق الأوسط نظراً لانخفاض الأسعار والأجور عما هى عليه فى بريطانيا أو الولايات المتحدة ، وتعادل القيمة الشرائية لهذا المبلغ ما يقرب من ٦٠٠ مليون جنيه فى هاتين الدولتين ، وهو مبلغ ضخم .

ورغم وضوح هذه الحقائق فإن الفريق الذى ينادى بالحرب يرى أنه كانت ولا تزال أمام إسرائيل فرصاً ذهبية يجب استغلالها ، ومن ذلك الفرصة التى سنحت أيام مقتل الملك عبد الله ملك شرق الأردن ، كذلك سنحت فرصة أخرى يوم عزلت منطقة غزة نتيجة لإلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية وسيطرة القوات البريطانية على كوبرى الفردان الذى يعتبر الشريان الوحيد للقوات المصرية المرابطة فى الجبهة الفلسطينية ، كما أن فترة الأزمات الداخلية فى مصر وسوريا فى المدة من فبراير إلى أبريل سنة ١٩٥٤ كانت فرصة لإسرائيل لمحاولة تحقيق أطماعها ، وفعلا قام أفراد هذا الفريق وقتئذ بمظاهرات فى تل أبيب وطالبوا الحكومة بشن حرب على الدول العربية (١) .

(ب) الرأى الذى ينادى بتحقيق المطامع الصهيونية عن طريق الصلح مع العرب :

يرى هذا الفريق أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق المطامع الصهيونية هى الصلح مع العرب وهناك طريقان لتحقيق ذلك :

١ — الوصول إلى صلح عن طريق إحداث ثورات داخلية فى بلدان الدول العربية ، وتأليب الشعوب على الحكام وبذل المعونة الكاملة للثائرين ، على أن تنتهى هذه الثورات بحركات تحريرية تتزعمها إسرائيل . ووسيلة إسرائيل لإشعال هذه الثورات تقوم على تجنيد طابور خامس قوى فى الدول العربية ، واستخدام الأحزاب التى من مصلحتها إجراء انقلابات داخلية ، والاستعانة بالعناصر الهدامة والدعاية بين الطبقات الكادحة ومنحهم كافة وسائل الثورة ضد الحاكمين . وينادى باتباع هذا الطريق الفريق الشيوعى من أبناء إسرائيل ، ومن رأيهم أنه فى الإمكان إقامة جهاز شرقى موحد مستقل عن النفوذ الأجنبى يعمل على رفع مستوى الطبقات الكادحة وتكتيل موارد البلاد جميعاً لصالح سكانها تحت قيادة

---

(١) توجه فعلا وقتئذ بن جوريون زعيم إسرائيل السياسى من النقب إلى تل أبيب لاستطلاع الرأى ووضع القرارات اللازمة .

حركة التحرير العبرية ، ومن رأى هذا الفريق أن التعاون الوثيق بين المنظمات الشيوعية فى إسرائيل (سواء العربية منها أو العبرية) وبين المنظمات الشيوعية فى مصر والأردن سيؤدى فى النهاية إلى قيادة شيوعية إسرائيلية . ويمكن لإسرائيل فى سبيل تحقيق هذا الغرض أن تدفع أفراد الجالية العربية بها للاتصال بإخوانهم العرب من اللاجئين وبث الفكرة بينهم ، كما أن كثيراً من الشباب العبرى يمكنه العودة إلى موطنه الأصلى فى الشرق العربى ويقدم لإسرائيل خدمات كتلك التي قام بها لورنس وسبيرز لانجلترا ، ولا سيما أن اليهودى يجيد الجاسوسية . وإذا كان توجيه الحركات التحريرية فى البلاد العربية ضد الاستعمار الغربى وقواعده الحربية ، سيكون صداه قطع المساعدات المالية عن إسرائيل فإنه يجب على إسرائيل تحمل الضنك أثناء هذه الفترة فى سبيل تحقيق أحلامها حيث تترعم بعد نجاح هذه الحركات كتلة الدول العربية — هذه هى أهداف هذا الفريق من أبناء إسرائيل ، وإنا نعتقد جادين أن أهدافهم وأحلامهم بعيدة المنال ، وأنه خير لهم أن يبتعدوا بفتنهم هذه عن الشرق الأوسط ودوله .

٢ — الصلح عن طريق المحادثات :

يؤيد هذا الطريق أغلب رجال السياسة فى إسرائيل ، ويرون ضرورة السعى بالوسائل السلمية لتحويل الهدنة القائمة بينهم وبين الدول العربية إلى سلم دائم حتى يمكن تحقيق الغرضين الآتيين :

١ — توطيد اقتصاديات إسرائيل لزيادة قدرتها على استيعاب المهاجرين .

٢ — التدرج فى السيطرة الاقتصادية على المنطقة العربية .

فاستمداد إسرائيل الصناعى يفوق احتياجاتها ، ولا يمكنها أن تعيش على مواردها وإنتاجها فى الوقت الذى ترى فيه الدول العربية متخمة بالمواد الخام والحاصلات الزراعية التى تحتاج اليها لتشغيل جهازها الصناعى .

ويؤمن بهذا الطريق أقطاب السياسة الإسرائيلية [1] ، كما تؤيده دول المعسكر

(١) مثل بن جوريون ، وموسى شاريت ، والدكتور ناحوم جولدمان وهو الزعيم الصهيونى الذى حصل على التعويضات الألمانيه لإسرائيل .

الغربي وعلى الأخص الولايات المتحدة وبريطانيا ، لأنه يخفف أوضاع الحكم الراهنة فى الدول العربية ، كذلك يؤمن القائمون على شؤون الحكم فى إسرائيل أن النصر فى حرب عاجلة غير مؤكد فى الوقت الحاضر ، فالقوى الحربية تكاد تكون متكافأة بين العرب واليهود ، أما الروح المعنوية العالية لشعب بنى إسرائيل فيقابلها ، رغم عدم الاستقرار الداخلى فى بعض الدول العربية ، تماسك أمام الخطر الصهيونى ، فالعربى سواء أكان من طبقة المتعلمين أو العمال أو أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة أو الطبقات الكادحة يعتقد أن الصهيونية تهدده فى أرضه ، لذلك يندفع باحساسه الداخلى للدفاع عن كيانه ضد الخطر المرتقب . هذا هو الدافع الحقيقى الذى دخلت من أجله مصر الحرب فى فلسطين عام ١٩٤٨ دون أن تكون لها أية أطماع إقليمية ، غير أن الإسرائيلين جميعاً متفقين على أن السعى لعقد صلح مع العرب لن يكون عن طريق الرغبة المتبادلة ، وأن الوسيلة الوحيدة اليه هى استخدام وسائل الضغط واتباع سياسة « الكلمات اللينة والأعمال الحازمة » وذلك أمر يستدعى وجود قوات إسرائيلية كبيرة تقنع المفاوض العربى بأن الصلح أكثر نفعاً للعرب من الحرب . ويحاول كبار الساسة الإسرائيلين الاستعانة ببريطانيا لإقناع العراق والأردن بعقد صلح منفرد مع إسرائيل ، والسعى لدى أمريكا لإقناع سوريا ومصر بمفاوضة إسرائيل من أجل إيجاد تسوية كاملة .

غير أن المشاهد أن الاتجاهات الأخيرة للدول الكبرى أضعفت الأمل فى إمكان الضغط على العرب ، فقد استخدم الاتحاد السوفيتى حق الفيتو فى مارس ١٩٥٤ فى مجلس الأمن ضد القرار النيوزيلندى الخاص بلوم مصر ، مما شجع على الاستمرار فى الحصار الاقتصادى ، كذلك هددت أمريكا بقطع المعونة الأمريكية عن إسرائيل إذا استمرت فى تحويل مجرى الأردن مما قوى موقف الدول العربية [1] .

(1) يؤيد هذا الاتجاه تصريح رئيس وزراء مصر فى ١٩ / ٤ / ١٩٥٤ من أنه لا تستطيع قوة فى الوجود إرغام العرب على التعاون مع إسرائيل .

أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحاول القيام بأعمال إيجابية إلى الآن للضغط على العرب ، وذلك رغم ما أعلنه الرئيس إيزنهاور عام ١٩٥٢ قبل توليه الحكم « بأن الولايات المتحدة ستبذل جهدها لإقامة السلام بين إسرائيل والدول العربية ، وستعاون على توطيد دعائم الحالة الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المنطقة» . بل المشاهد أن اتجاهات الولايات المتحدة المؤقتة تميل ناحية تسليح العرب وحل مشكلاتهم مع الدول الغربية دون إصرار منها على عقد صلح مع إسرائيل .

الآن وقد بينا المطلبين الذين ترمى إسرائيل لتحقيقهما بغية الوصول إلى الهدف المرجو ، فما هو إذن هدف إسرائيل ؟

يتمثل هذا الهدف فى شعار البرلمان الإسرائيلى وهو « حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل » لذلك تعمل إسرائيل جاهدة لتكوين دولة عظيمة تشمل رقعة الشرق الأوسط بأكمله . ولما كان لا يمكن لإسرائيل تحقيق أهدافها إلا إذا كانت دولة قوية ، ولذلك أصبحت القوة هى الفكرة المسيطرة على كل ما فى دولة إسرائيل .

من ذلك كله يتضح الآتى :

١ — إن إسرائيل دولة ذات أهداف واضحة أجمعت عليها سائر الأحزاب والقوى الفعالة بها ، وهى الوصول إلى حدودها التاريخية وإسكان ما لا يقل عن عشرة ملايين يهودى فى هذه الدولة .

٢ — أنها دولة ذات فكرة واضحة عن الوسائل المؤدية فى اعتقادها إلى الوصول إلى أهدافها ، ومن هذه الوسائل الغزو العسكرى .

٣ — أنها قد عبأت وتعبىء جميع إمكانياتها بما فيها الإمكانيات الاقتصادية لإيجاد الجهاز العسكرى الذى تعتبره قادراً على الاندفاع وقت الحاجة لتحقيق الأهداف.

* * *

إذا كان هناك من الساسة والقادة من يرى الاستهانة بالخطر الصهيونى ملتمساً

لذلك شتى الأسباب والعلل، ومنها أن موارد إسرائيل محدودة، فإننا نود التذكير أن موارد إسرائيل ليست موارد إسرائيل فقط بل هى موارد الصهيونية العالمية بأجمعها، وهذه موارد لا شك عظيمة القيمة من جميع النواحى.

إن وراء كل خطوة من خطوات الصهيونية فكراً عميقاً وهدفاً بعيداً، وإذا كان هناك من يقول بأن عامل الزمن ضد إسرائيل، فليذكر القائل بذلك، أن إسرائيل تعلم هذا الأمر وتعمل وتكد ليكون عامل الزمن معها، والله أعلم بالنتائج.

٤ — علاقات إسرائيل الدولية

لما قامت إسرائيل عام ١٩٤٨ أعلن زعماؤها أن سياسة إسرائيل الخارجية لن تسير فى ركاب إحدى الكتلتين التى انقسم إليهما العالم، وأن كل ما يصدر من مبادىء ونظم عن أية دولة كبرى سوف ينظر إليه من زاوية فائدته لإسرائيل وحدها.

أما دوافع هذه السياسة فترجع إلى سببين:

١ — إن الفضل فى وجود إسرائيل يرجع إلى تأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وأكثر من ذلك أنه لولا تلك المعونة البارزة من كليهما لما كان فى ميسور مجلس الأمن أن يصدر قراره إلى الدول العربية مجتمعة بوقف القتال.

٢ — رغبة إسرائيل فى استمرار الاتصال بينها وبين اليهود المنتشرين فى أنحاء العالم، ومن بينهم اليهود الذين يعيشون خلف الستار الحديدى.

كما أن الارتماء فى أحضان كتلة يحرمها من الاتصال بيهود الكتلة الأخرى كما يحرمها من مساعدتهم ويعرضهم لتعسف الحكومات التى يخضعون لها.

المعوقات الاسرائيلية السوفيتية :

لم تستمر العلاقات الطيبة بين إسرائيل والاتحاد السوفيتى إلا شهوراً قلائل ، إذ أنه بعد ظهور نتائج البرلمان اليهودى (الكنيست) بفترة قصيرة أصبح حزب الماباى صاحب السلطة الفعلية ، ولما كان هذا الحزب يميل للدول الغربية ، لذلك بدأت صحافة الاتحاد السوفيتى تهاجم إسرائيل وتصفها بأنها مستعمرة أمريكية تستخدم فيها أمريكا رؤوس أموالها لتحويل مرافقها وموانيها ومطاراتها إلى قواعد حربية أمريكية — بريطانية . ووصفت رئيس الوزراء وقتئذ (بن جوريون) ووزير خارجيته (موسى شاريت) بأنهما صنيعة الأمريكان ، كما ظهر جلياً أن اتجاه إسرائيل نحو أمريكا لم تقابله موسكو بعين الرضى ، وطبقت عليه المثل الشيوعى القائل « من ليس معنا فهو علينا » وكان من جراء ذلك إخفاق إسرائيل فى تخفيف عداء الاتحاد السوفيتى للصهيونية ، ووضح لإسرائيل أن تأييد الاتحاد السوفيتى السابق لها ما كان إلا لتطهير فلسطين من الاستعمار البريطانى .

موقف الاتحاد السوفيتى من رغبة اسرائيل الانضمام الى المنظمات الدفاعية الامريكية :

زادت قسوة نقد وهجوم الصحافة السوفيتية على إسرائيل لما اتجهت هذه نحو الولايات المتحدة ، كما ازداد نشاط العناصر الشيوعية فى إسرائيل وانتقدوا سياسة حكومتهم بحجة أنها جعلت من البلاد وكالة أمريكية فى الشرق الأوسط . وقد تضاعف عداء السوفيت وزاد نشاط العناصر الشيوعية بها لما جاهرت إسرائيل برغبتها فى الانضمام لأى منظمة دفاعية عن الشرق الأوسط . والسبب فى رغبة اسرائيل هذه يرجع الى أن اشتراك العرب فى أى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط سيؤدى حتما الى الاخلال بتوازن القوى بينها وبينهم حيث ستزود الدول العربية بالسلاح والعتاد الحديث بينما تحرم هى منه . هذه الرغبة العلنية التى أبدتها إسرائيل اعتبرها الاتحاد السوفيتى تحالفاً عدائياً ضد الكتلة الشرقية .

لذلك اشتد الجفاء بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل حيث ضيقت الحكومة السوفيتية على اليهود المقيمين فى أنحاء البلاد المطالبة بالهجرة إلى إسرائيل ، أو حتى إنشاء علاقات روحية معها ، واعتبرت أن مجرد طلب الهجرة يعتبر خيانة عظمى ، وبدأت الحكومة السوفيتية سلسلة من أعمال التطهير فقامت بتصفية أعمال المؤسسات اليهودية من ثقافية ومسرحية وصحافية رغم لونها الشيوعى المحض ، ووضعت مشاهير اليهود فى المعتقلات والسجون ، وراقبت الهيئة الدبلوماسية الاسرائيلية فى موسكو ، ونفت أسر يهودية كثيرة من مقاطعات أوكرانيا وبسارانيا ولتوانيا إلى صحراء سيبيريا بحجة أن ولاءهم لاسرائيل زاد كثيراً عن ولائهم للاتحاد السوفيتى .

وبلغ الجفاء ذروته عندما حصل الاعتداء الإرهابى على المفوضية السوفيتية فى تل أبيب ، وقد أدى ذلك الأمر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

وقد كان من المتوقع نمو الجفاء بين الدولتين أكثر وأكثر ، غير أن الظروف تبدلت بعض الشىء :

والسبب فى ذلك أن الحرب الباردة خفت حدتها بعد وفاة ستالين ، وكان من بين الخطوات الأولى التى عنيت بها حكومة الاتحاد السوفيتى إعادة توثيق العلاقات مع إسرائيل لكى تنحاز إلى جانبها وخصوصاً بعدما ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالغرب ، وعرضت على إسرائيل ألا تنضم إلى أى حلف يكون الغرض من قيامه عداءاً صريحاً للاتحاد السوفيتى . ورأت اسرائيل بدورها أن فى مقدورها أن تبرم مثل هذا التعهد طالما أن مواد أى حلف دفاعى عن الشرق الأوسط لن تكون إلا مواد دفاعية محضة ، وبذلك أمكن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

تغلغل الشيوعية فى اسرائيل :

يوجد فى اسرائيل عدداً كبيراً من الشيوعيين ويحتل هؤلاء مراكز حساسة

فى الدولة والشركات الصناعية والتجارية ، فهناك حوالى مائة وخمسون ألف ناخب وناخبة فى الحزب الشيوعى وحزب العمال المتحد (الماپام)[1] .

وأهداف الشيوعيون هناك كما هو معلوم إقامة صداقة بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل ، وعدم السماح للدول الغربية بانشاء أية قواعد عسكرية فى إسرائيل ، وتحويل نفقات المجهود الحربى إلى الانشاء والتعمير . ويستند التيار الشيوعى على تمنيد من السكفايات العسكرية يكفى لقلب نظام الحكم فى حالة اقتراب القوات السوفيتية ويجاهر الشيوعيون هناك بأنهم سيقاومون بالسلاح أى أعمال عدوانية تقوم بها إسرائيل ضد الاتحاد السوفيتى . وقد قاموا فعلا بمظاهرات عدائية أثناء زيارة المستر فوستر دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة لاسرائيل عام ١٩٥٣ ، وقد لفت ذلك الأمر نظر وزير خارجية أمريكا إلى نفوذ الشيوعيين وقوة تأثيرهم على الرأى العام فى إسرائيل .

العلاقات الاسرائيلية الأمريكية

كانت إسرائيل منذ نشأتها فى حاجة إلى عون خارجى ، لذلك كان لابد لها من الارتماء فى أحضان الولايات المتحدة . وتعتبر المساعدات التى قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل لا مثيل لها فى تاريخ العلاقات الدولية ، فقد تسلمت إسرائيل حوالى ١٣٥ مليون دولار من بنك الاستيراد الأمريكى ، وتلا ذلك هبة من الحكومة الأمريكية ذاتها ، ووصل إسرائيل فى أعوام ثلاثة مبلغ ١٣٨ مليون دولار بموجب اتفاقيات المساعدة الفنية والاقتصادية ، ومن المحتمل أن تكون الاعانات التى تلقتها عام ١٩٥٤ فى حدود خمسين مليون دولار . وفوق ذلك توصلت الجمعيات اليهودية الأمريكية إلى جمع معونة سنوية تتراوح بين ٦٠ إلى ٨٠ مليون دولار ، كما ساهمت فى شراء ما قيمته ١٠٠ مليون دولار من سندات اسرائيل . فحالة العداء الذى استحكم بين اسرائيل والاتحاد السوفيتى

---

(١) لا يمكن الجزم بأن حزب الماپام حزب شيوعى .

والأموال التي تمنحها لها الولايات المتحدة كان لها أثرها الواضح في تحول سياسة اسرائيل الخارجية نحو الولايات المتحدة .

ورغم ذلك لم تتمكن الولايات المتحدة حتى الآن من السيطرة على اسرائيل سيطرة تامة ، فاسرائيل تتخذ موقف المعارضة في كثير من الحالات ، ومثل ذلك يوم رغبت الولايات المتحدة القيام بمحاولة لإرضاء العرب وذلك بإجبار اسرائيل على قبول عودة اللاجئين العرب أو دفع تعويضات عن ممتلكاتهم ، فوقفت اسرائيل من هذه الطلبات موقف المقاومة ، كذلك وقفت موقف المعارضة في بعض الشئون الدولية وكان ذلك يوم اعترفت بالصين الشيوعية .

وتعتبر اسرائيل أن العون المالي الذي تتلقاه من الولايات المتحدة إنما يأتي من قوة نفوذ يهود الولايات المتحدة وسيطرتهم على الحكومة خصوصاً أثناء تولي الرئيس ترومان رئاسة الجمهورية .

وقد صرح ساسة اسرائيل الرسميين أن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي لن يؤثر على اتجاهاتهم نحو الغرب ، وقد رحب الرأي العام الاسرائيلي بهذه الخطوة ، لأنها ستفتح لإسرائيل المجال للمناورات الدبلوماسية بين الشرق والغرب . كذلك يدفع الرأي العام هناك الحكومة إلى ضرورة القيام بمحاولة لإقناع الولايات المتحدة بأن سياسة إرضاء البلاد العربية على حساب اسرائيل لاتحقق الأمن والسلام في الشرق الأوسط ، وأن الطريق الصحيح هو تمكين اسرائيل من بسط سيطرتها على ما حولها من البلدان العربية ، وأن إنشاء أي حلف دفاعي يجب أن يستند على دول قوية متقدمة كالحلف العسكري الذي اقترح تكوينه بين تركيا واسرائيل عام ١٩٥١

رغبة الولايات المتحدة حفظ التوازن في علاقاتها مع العرب واسرائيل :

تغيرت حكومة ترومان التي لعبت دوراً هاماً في خلق اسرائيل ودعم كيانها المادي وحلت محلها حكومة من الحزب الجمهوري رأت أن تثبيت

أقدام إسرائيل فى الشرق الأوسط على حساب الدول العربية ينفرها من أمريكا ، فأعلن وزير الخارجية الجمهورى « فوستردالاس » أن العرب قوة لا يستهان بها فى الشرق الأوسط ، ويجب أن تجتهد أمريكا لكسب صداقة العرب والاحتفاظ بتوازن علاقاتها مع مختلف دول الشرق الأوسط فلا ترجح كفة اسرائيل . كما تبين للولايات المتحدة أن تتبع سياسة التدرج فى إنشاء حلف يربط بين دول الشرق الأوسط وبين الولايات المتحدة ، كما أعلنت ابداء استعدادها لتسليح الدول العربية للدفاع عن كيانها وأمنها .

مخاوف اسرائيل من تحول السياسة الامريكية :

اتضح لاسرائيل أن التحول فى السياسة الأمريكية يؤثر عليها من حيث :

١ — الحد من العون المالى لاسرائيل فى الوقت الذى لايزال فيه كيانها الاقتصادى ضعيفاً ، يؤثر على برامج التعمير الذى تنفذها ، وتضطرها إلى تخفيض نفقاتها الحربية مما يقلل كفاءتها ومجهودها للمحافظة على كيانها بالقوات المسلحة وتحقيق أطماعها .

٢ — ازدياد الضغط الأمريكى قد يكره اسرائيل على الاتفاق مع الدول العربية على شروط ليست فى صالح اسرائيل ، وذلك ضماناً لاستقرار الأمن فى ربوع الشرق الأوسط .

٣ — ازدياد الخطر الناتج من برنامج الشحن والتصدير الأمريكى المعد لدول الشرق الأوسط ، والذى بموجبه تنال الدول العربية أسلحة أكثر مما قدر لإسرائيل ، وقد لا تستعملها هذه الدول فى الدفاع عن المنطقة ضد الاعتداء الشيوعى فقط ، بل قد تبدأ بها جولة ثانية لتقضى على إسرائيل ، أو على الأقل تقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق أطماعها الإقليمية .

وقد بنت الولايات المتحدة سياستها هذه على أن إسرائيل مرغمة على الالتصاق بالمعسكر الغربى نتيجة نفور الاتحاد السوفيتى منها كما أنه من المهم توثيق روابط

الصداقة مع الدول العربية حتى يكون الشرق الأوسط كله في قبضة الولايات المتحدة .

خوف اسرائيل من حلف تركيا — الباكستان ١٩٥٤ :

تشعر إسرائيل بقلق كبير نتيجة توقيع ميثاق صداقة ومعونة متبادلة بين تركيا والباكستان وتتلخص مخاوفها فيما يأتي :

١ — سيكون هذا الميثاق مفتوحا فى وجه دول الشرق الأوسط العربية — مع إغلاقه فى وجه إسرائيل — وقد يؤدى ذلك إلى تعزيز علاقة تركيا ثانية بالدول العربية وابتعادها عن إسرائيل مما سيؤدى إلى غلق أسواق تركيا التى تعتبر المنفذ الوحيد للتجارة الإسرائيلية فى الشرق الأوسط .

٢ — تخشى إسرائيل أن يكون من نتائج ارتباط تركيا بالعراق عن طريق ضمها إلى هذا الميثاق أو ارتباطها بميثاق آخر معها ألا تمانع تركيا فى تحقيق مشروع سوريا الكبرى الذى يترتب عليه قيام دولة عربية كبيرة على حدود إسرائيل تقف فى سبيل تنفيذ أطماعها .

٣ — فى حالة انضمام العراق إلى الميثاق أو أى حلف عربى أو تركى آخر يمكنها الحصول على عون عسكرى واقتصادى كبير قد يستعمل ضد إسرائيل فى المستقبل .

تأثير المعونة العسكرية الأمريكية للعراق على اسرائيل :

اتضح لإسرائيل أن أمريكا متجهة إلى الدول العربية ، ومن دلائل ذلك تسليح الجيش العراقى بأحدث الأسلحة الأمريكية فى الوقت الذى لا تبالى فيه أمريكا بتصريح موشى شاريت رئيس وزراء إسرائيل فى ١٨ / ٢ / ٥٤ وهو « إن إسرائيل على استعداد للاشتراك فى نظام إقليمى دفاعى » وتصريحه فى ١٩ / ٢ / ٥٤ « إن إسرائيل فى حاجة إلى العون الأجنبى لا سيما الأسلحة الحديثة لتأمين سلامتها » .

ومن الملاحظ أن تسليح العراق قد يكون خطوة أولى لتسليح بعض الدول العربية وتسوية مشاكلها مع الكتلة الغربية وضمها إلى أحلاف عسكرية . ولما كان تسليح بعض الدول العربية بالأسلحة الحديثة يخل بميزان القوى العسكرية في هذه المنطقة ويفقد إسرائيل قيمة جيشها كسلاح دبلوماسي لتحقيق أطماعها بين الدول العربية ، لذلك تنظر إسرائيل بعين الريبة والحذر إلى هذه الخطوة .

تأثير جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس على اسرائيل :

حاولت إسرائيل عرقلة اتفاق الجلاء أكثر من مرة ، فقد حاولت إقناع بريطانيا أن الجلاء سيقضى على هيبتها في آسيا وأفريقيا ويزيد من هيبة مصر ، ويثبت الحكم الحالى فيها .

وترى إسرائيل أن انسحاب بريطانيا من قاعدة قناة السويس يجعل من وثيقة التصريح الثلاثى الذى يضمن حدود إسرائيل حبراً على ورق ولا وزن له ، هذا التصريح الذي أعلنته كل من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا فى مايو ١٩٥١ ويقرر عزم هذه الدول على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع أي خرق للحدود أو لخطوط الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل .

كذلك ترى إسرائيل أن الجلاء ينهى مشاكل العرب مع الغرب ، تلك المشاكل التى ترغب إسرائيل فى بقائها دائما حتى تتمكن بواسطتها من تحقيق أطماعها الأقليمية وتعديل حدودها والوصول إلى صلح مع العرب .

وبرغم العراقيل التي وضعتها إسرائيل فقد نجح اتفاق الجلاء وأصبح شوكة فى جانب إسرائيل .

الضمان الجماعي وأثره في اسرائيل :

ترى إسرائيل أن إنهاء المشاكل بين العرب والغرب قد يجعل ميثاق الضمان الجماعى للدول العربية عاملا فعالا فى إقليم الشرق الأوسط ، فالولايات المتحدة

تعتقد أن قدرة العرب حقيقية لما لديهم من القوة البشرية والمواد الخام ، وستعمل على تقويتهم ومدهم بالأسلحة ، وبذلك سيصبح الضمان الجماعى إذا نفذته الدول العربية بإخلاص حجر عثرة فى سبيل تحقيق أطماع إسرائيل ، ولن تسنح الفرصة لإسرائيل فيما بعد للضغط عسكريا أو سياسياً على دولة من الدول العربية للوصول إلى صلح منفرد معها يحقق مصالحها كما فعلت مع الأردن فى نهاية عام ١٩٥٣ . فقد أكثرت إسرائيل وقتئذ من الاعتداء على حدود الأردن وإيهامها باحتمال هجوم القوات الاسرائيلية على أراضيها ، وفى الوقت نفسه عملت على تشكيك الساسة هناك فى الضمان الجماعى وضعفه من الناحية التنفيذية لأن الدول العربية مشغولة بقمع الاضطرابات فى الجبهات الداخلية ولن يمكنها الهجوم على أهداف حيوية فى إسرائيل تؤثر فيها وتجبرها على تخفيف حدة الهجوم على الأردن ، وأن كل مايمكن أن تقوم به هذه الدول هو اتخاذ مواقع دفاعية والقيام بمناوشات لا تؤثر على إسرئيل ولا تجبرها على إعادة توزيع قواتها استراتيجياً وسحب بعض قواتها من جبهة الأردن . وفى هذه الحالة لن يستطيع الجيش الأردنى مع الحرس الوطنى المشكل حديثاً من الصمود أمام الهجوم المركز الذى تقوم به القوات الإسرائيلية .

ولكن هذا الضغط العسكرى والسياسى والتشكيك فى الضمان الجماعى لم ينجح ، فقد أعلن رئيس وزراء مصر فى ١٩/٤/١٩٥٤ « أن مصر والدول العربية سترد أى اعتداء يقع من جانب إسرائيل بالقوة متعاونه فى ذلك طبقاً لميثاق الضمان الجماعى » .

وقد صدق هذا القول إلى أن كان الحلف التركى العراقى الأخير وموقف الدول العربية منه .

٥ – وضع إسرائيل الاقتصادى

مشكلة السكان :

لم تتجاوز مساحة فلسطين فى عهد الانتداب البريطانى عشرة آلاف ميل مربع وقد أعطى مشروع التقسيم الذى أقرته هيئة الأمم المتحدة عام سنة ١٩٤٧ أكثر من نصف المساحة إلى أقل من نصف السكان الذين كانوا يملكون أقل من عشر الأرض وهم يهود فلسطين وقتئذ . وتملك إسرائيل اليوم أكثر من المساحة التى أقرها مشروع التقسيم نتيجة للحرب والهدنة الأخيرة بين الدول العربية وإسرائيل . وتبلغ مساحة اسرائيل فى الوقت الحاضر حوالى ١٧ ألف كيلو متر مربع بزيادة قدرها ٢٥٠٠ كيلو متر مربع تقريبا على المساحة التى حددها لها مشروع التقسيم ، وتكون منطقة النقب نصف تلك المساحة ، وهى منطقة صحراوية أثبتت الدراسات العلمية عدم صلاحيتها للاستثمار الزراعى المنتج .

وتعانى اسرائيل منذ نشأتها مشكلة ازدياد السكان ، فسكان اسرائيل تزايدوا منذ نشأتها زيادة تحمل فى أعقابها متاعب كثيرة وبالأخص فى السنوات ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١

ويبين الجدول الآتى الزيادة فى عدد سكان اسرائيل منذ قيام اسرائيل الى نهاية عام ١٩٥٣

تاريخ الاحصاء	اجمالى عدد السكان	اليهود	غير اليهود
٣١/١٢/٤٩	٢٫١٧٤٫٠٠٠	١٫٠١٤٫٠٠٠	١٦٠٫٠٠٠
٣١/١٢/٥٠	١٫٣٧٠٫٠٠٠	١٫٢٠٣٫٠٠٠	١٦٧٫٠٠٠
٣١/١٢/٥١	١٫٥٧٧٫٠٠٠	١٫٤٠٤٫٠٠٠	١٧٣٫٠٠٠
٣١/١٢/٥٢	١٫٦٢٩٫٠٠٠	١٫٤٥٠٫٠٠٠	١٧٩٫٠٠٠
٣١/١٢/٥٣	١٫٦٦٧٫٠٠٠	١٫٤٨١٫٠٠٠	١٨٦٫٠٠٠

وقد كانت الزيادة الكبيرة فى عدد السكان نتيجة للهجرة كما يتضح من الجدول الآتى :

	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
المهاجرون	٢٣٥,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	١٧٦,٠٠٠	١١,٠٠٠	٣,٠٠٠
الزيادة الطبيعية (لليهود)	٢٠,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
إجمالى الزيادة	٢٥٥,٠٠٠	١٨٩,٠٠٠	٢٠١,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٣٨,٠٠٠

ولاينتظر أى زيادة غيرطبيعية فى السنوات القليلة القادمة نظراً لحالة إسرائيل الاقتصادية ، وتعتبر الفترة التى تمر بها إسرائيل الآن فترة استجمام قصرت فيها الهجرة على ذوى الحرف والأثرياء ، وإذا لم يحدث انتعاش كبير فى حالة إسرائيل الاقتصادية فلن يتعدى تعدادها حتى عام ١٩٥٥ مليونى نسمة — وهى قوة بشرية يرى البعض أنها عاجزة عن تحمل أعباء المجهود الحربى لدولة كإسرائيل لها أطماعها الكبيرة وظروفها الاقتصادية والسياسية الخاصة ، ولكننا لا نقر هذا الرأى ونعتقد أن هذه الظاهرة لم تفت على إسرائيل .

والواقع أن تدفق المهاجرين الجدد على هذه الدولة الصغيرة خلق لها مشاكل مردها طبيعة البلاد وعجزها عن احتمال هذه النسبة الكثيفة من السكان ، ففلسطين ليست صغيرة فحسب وإنما فقيرة من حيث الموارد المختلفة ، ونظراً لارتفاع نسبة الهجرة كما سبق وذكرنا وخصوصاً فى السنوات الأولى التى أعقبت قيام إسرائيل تعاظمت النفقات مما كان له أثره السىء فى حياة إسرائيل الاقتصادية .

حقاً تملك إسرائيل معظم الأراضى الخصبة فى فلسطين ، ولكن نصفها مازال صحراوياً للآن ، والأيدى العاملة الجديدة تنقصها الخبرة والبراعة . كما أن مشاريع صحراء النقب تحتاج إلى مقادير كبيرة من المياه التى لايمكن توفيرها بسهولة ، وتعتبر مغامرة غير مأمونة العاقبة .

وإذا كانت مشكلة زيادة السكان التى تواجهها إسرائيل مشكلة لها خطورتها، فإن الأكثر خطراً من ذلك هو أن هؤلاء السكان يمثلون عقليات مختلفة وثقافات متباينة لا مجال للتوفيق بينها، وإن على إسرائيل أن تجد العمل الملائم لهؤلاء السكان، وبالأخص أولئك المهاجرين الذين وفدوا عليها من معسكرات الاعتقال الأوربية وهم فى حالة سيئة من الناحيتين الأخلاقية والصحية، فقد كان هؤلاء يتوقعون أرضاً طيبة تدر عليهم الخيرات فإذا بهم لايجدون المأوى والعمل.

طابع اسرائيل الاقتصادى :

يصطبغ الاقتصاد الإسرائيلى بصبغة خاصة نظراً للعوامل المتباينة الآتى ذكرها التى تؤثر فيه :

١ — منذ قيام دولة إسرائيل لايزال الاقتصاد الإسرائيلى خاضعاً للاحتياجات الحربية فى جميع نواحيه، وتبتلع هذه الاحتياجات جزءاً كبيراً من الدخل الوطنى بما فى ذلك القروض الأجنبية والجبايات.

٢ — الاقتصاد الإسرائيلى ما زال قائماً على استيراد رؤوس الأموال من الخارج لسد حاجات السكان وتكاليف الهجرة.

٣ — يعانى الاقتصاد الإسرائيلى تضخما نقدياً يرافقه ارتفاع فاحش فى الأسعار وتكاليف المعيشة بالرغم من شدة المراقبة.

ليس من شأن هذه العوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادى العاجل فى إسرائيل، ورغم ذلك فإنها لم تقم للآن وزناً لهذا الاستقرار، بل وضعته فى المرتبة الثانية. والسبب فى ذلك أن الهدف المفضل على الاستقرار الاقتصادى هو التوسع، وهو شرط سابق لتحقيق الاستقرار نفسه، وتعتقد إسرائيل أن فى استطاعتها اجتياز مرحلة القلق الاقتصادى بتحميل الصهيونية العالمية والدول الصديقة أعباء الهجرة الصهيونية ونفقات استيعابها فى إسرائيل وتقييد الاستيراد والاستهلاك بقيود حازمة لتوفير أكبر قسط من دخلها الوطنى

التصنيع والاستعداد العسكرى ، كما أنها تشجع وتساعد على قيام وتوسيع الصناعات الخاصة بالتصدير وتشجيع استثمار رؤس الأموال الأجنبية فى البلاد بإعفائها من الضرائب لعدد معين من السنوات ، وقد عمدت إسرائيل أخيراً إلى تقييد الهجرة بشكل يجعلها تتناسب مع الطاقة الاقتصادية للبلاد بقصرها على العناصر المنتجة ، غير أن الوضع الاقتصادى فى إسرائيل سيظل مرتبكا ما دام النمو الاقتصادى عاجزاً عن مجاراة زيادة السكان ومطالبهم الطبيعية .

لذلك يقدر البعض الانهيار الاقتصادى القريب لإسرائيل ويبنى هؤلاء رأيهم على الحجج الآتية :

١ — ضيق رقعة دولة إسرائيل وحاجتها إلى المواد الأولية .

٢ — اعتماد إسرائيل على الهبات والقروض المختلفة .

٣ — الخلل الفادح فى ميزان إسرائيل التجارى .

وسنعالج هذه الأمور بشىء من التفصيل فيما يلى :

١ — ضيق رقعة اسرائيل وحاجتها الى المواد الأولية :

نشأت إسرائيل وقامت دولتها على رقعة صغيرة من الأرض ، ورغم ذلك فإنها تستقبل المزيد من المهاجرين ، فإذا كانت إسرائيل لا تتسع لمن فيها وتفتح أبواب الهجرة لغيرهم فما ذلك إلا أنها تتوقع أن يصبح فيها متسع للجميع . ومن الأمور المعروفة أن الحرب الفلسطينية قد عادت على الصهيونيين بمغانم مادية لا تقدر ، ففى قفزة واحدة استولت على أملاك العرب تبلغ قيمتها أضعاف ما وظفوه ، تلك الأملاك التى تمثل جهد وعرق ودماء أجيال من أبناء الشعب العربى . ولما كانت إسرائيل محتاجة إلى أرض تستوعب الزيادة المرتقبة فإنها تعرف أن لفقرها وضيقها علاجا واحداً هو التوسع .

٢ — اعتماد اسرائيل على الهبات والقروض :

إن ما يدفعه اليهود لإسرائيل ليس صدقة ... وإنما هو خطط مرسومة ، فالصهيونية العالمية تبنى وطن الصهيونية بأموال الصهيونية العالميـة . حقاً إن الهبات اليهودية لإسرائيل فى تناقص مستمر ، ولـكن ما وصلت إليه هذه الهبات من أرقام ما زال يعتبر ضخما بالنسبة لما يدخل أى قطر عربى من الأموال الأجنبية باستثناء بلاد البترول . فالصهيونية العالمية التى وضعت منذ نيف وخمسين سنة برنامج بناء الدولة اليهودية ما زالت تتعهده وتسخو عليه بالملايين حتى يستقيم عود هذه الدولة .

هذه الملايين من الدولارات وهذه القروض التى تعقدها إسرائيل لا تستهلك فى الترف والمجون ، بل لقد فرضت إسرائيل على سكانها التقشف وراحت تقيم بهذه الملايين المشروعات والصناعات ومن بينها صناعات التسلح ، كما أن هذه القروض لا تحمل فى طياتها خطراً سياسياً لدولة إسرائيل بل بالعكس تأتيها بمنافع عديدة .

٣ — خلل ميزان اسرائيل التجارى :

تعانى إسرائيل منذ تأسيسها خللا فادحاً فى ميزانها التجارى ، وهو خلل يتسع سنة بعد أخرى . والواقع أن مجموع واردات إسرائيل كبيراً جداً ، فى حين أن مجموع صادراتها لا يتجاوز نسبة ضئيلة من مجموع الواردات . فقد بلغت قيمة واردات إسرائيل عام ١٩٥٩ ما قيمته ١٢٢ مليوناً من الليرات الإسرائيلية ، وبلغ مجموع صادراتها حوالى ١٧ مليون ليرة فقط . ولم تنفق إسرائيل فى عام ١٩٥٤ من مجموع وارداتها سوى ٢٨ ٪ فقط على الإستهلاك ، أما بقية الواردات فقد استغلت إما فى تشغيل الصناعة أو لزيادة الطاقة الإنتاجية .

أما صادرات إسرائيل الصناعية فهى ثمرة بعض الصناعات المحلية الصغيرة ،

وقد سلكت الصناعات الصهيونية طريق الصناعة النازية من قبل أى :
(١) طريق الإنتاج لغير الاستهلاك. (٢) طريق الإنتاج للأغراض العسكرية.
فإذا كانت إسرائيل تشكو خللا فى ميزانها التجارى ، فمن أسباب ذلك أن لديها هدفاً أهم من موازنة تجارتها وهو الاستعداد للحرب .

السياسة الاقتصادية لحكومة اسرائيل :

نهجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فى سياستها الاقتصادية على الأسس التالية :

١ — الاعتماد على الإنتاج الزراعى والصناعى فى إسرائيل لسد حاجات السكان .

٢ — التقشف فى الاستهلاك العام ، وتقييد الاستيراد لتخفيض ما يدفع من النقد الأجنبى .

٣ — توسيع الانتاج المعد للتصدير للحصول على أكبر كمية من النقد الأجنبى أو على تبادل تجارى يخفف من دفعات النقد الأجنبى للخارج .

٤ — استثناء شؤون الدفاع والجيش من كافة هذه القيود .

٥ — الاعتماد ما أمكن على الدخل الوطنى والموارد الخاصة ، والاقلال من القروض الأجنبية .

٦ — مساهمة الحكومة فى رؤوس الأموال المستثمرة فى الانتاج الزراعى والصناعى .

وقد أعلنت حكومة إسرائيل فى بياناتها المختلفة أنه لم يطرأ أى تغيير على وجهة نظرها بوجوب الاحتفاظ وعدم إضعاف الجهود الخاصة بشؤون الدفاع ، واستيعاب الهجرة رغم الأعباء الملقاة على عاتق الدولة والسكان معاً .

وضرورة الاعتماد بقدر الامكان على ثمرات الانتاج المحلى والتقليل من الاستيراد وزيادة التصدير [1] .

وتسير حكومة إسرائيل حالياً فى تنظيم اقتصادياتها على الإعتماد على مواردها الداخلية تدريجياً ، وهذا لا يتأتى إلا بسياسة خاصة قوامها التقشف والانتاج للتصدير والعناية بتوسع هذا الانتاج وتنميته . وقد بدأت حكومة إسرائيل بتنفيذ هذه السياسة فى جميع مرافق الحياة ويظهر ذلك من اشتراكها العملى والمساهمة فى المرافق الصناعية والزراعية ونواحى الانتاج . وهكذا نرى أنها افتتحت عهداً جديداً فى اقتصاديات إسرائيل بالتدخل المباشر النشيط فى الانتاج وهى تأمل من ذلك زيادة اعتماد إسرائيل على مواردها الخاصة .

تجارة اسرائيل الخارجية :

بلغ متوسط صادرات فلسطين السنوية فى الفترة مابين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٤٠ مقدار ٣٠٠ ألف طن من السلع المختلفة . ولما استولى الصهيونيون على الجزء الأكبر من فلسطين هبطت الصادرات إلى ١٦٧ ألف طن عام ١٩٥٠ ثم إلى ١٥٨،٥ ألف طن عام ١٩٥١ ثم إلى ١٤٨ ألف طن عام ١٩٥٢

---

(١) عقب بن غوريون رئيس الحكومة على هذه البيانات بخطبه أذاعها على الشعب الإسرائيلى شرح فيها السياسه الاقتصادية لحكومته بقوله :

« إن الانتاج الزراعى والصناعى عندنا فى تقدم مستمر ، ولكن ماتزال تواجهنا حالات من الحرمان الطويل الأمد إن حاجاتنا أكثر من قدرتنا ، واستهلاكنا أكثر من إنتاجنا . والسبب المباشر فى ذلك هو حاجات الدفاع والهجرة اليهودية وهما فى طليعة الأمور التى تنال اهتمامنا وتكلفنا الانفاق أكثر من دخلنا ، فالدفاع ناحية كلها إنفاق ولا دخل منها ، كما أن جميع المواد اللازمة لايواء المهاجرين من الخارج ، وهذا هو سبب اختلال توازننا المالى . إن وارداتنا تسعة أضعاف صادراتنا ولهذا فنحن نواجه حالة عسيرة قاسية ولا نكاد نجد النقد الأجنبى اللازم لتغطية الفرق بين صادراتنا ووارداتنا ، ومع ذلك فنحن مضطرون لمواصلة الشراء من الخارج بكميات كافية . إننا لم نفقد الأمل بالتغلب على هذه الصعوبات ، ولكن هذا الأمر يتطلب وقتاً ولا يتم فى أشهر معدودة » .

وبلغت قيمة واردات إسرائيل ٣٤٣ مليون دولار عام ١٩٥١ وقيمة صادراتها ٤٧ مليون دولار مقابل ٢٨٧ مليون دولار و ٣٧ مليون دولار عام ١٩٥٠ و ٣٢١ مليون دولار و ٤٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ . وأهم واردات إسرائيل العدد والآلات ثم الخامات والمواد الأولية ، ثم الغلال والدقيق ثم النفط ومنتجاته .

ورغم محاولة تصنيع إسرائيل وتنويع محصولاتها الزراعية فلا يزال عماد صادراتها الزراعية الموالح (محصول فلسطين التقليدى) .

موارد اسرائيل المالية :

تقوم موارد إسرائيل المالية الرئيسية على ثلاثة أركان هى :

١ — الجبايات والتبرعات الصهيونية .

٢ — القروض والمنح الأجنبية .

٣ — الدخل الوطنى .

وسنبحث فيما يلى بإيجاز هذه الموارد .

(أولا) الجبايات والتبرعات اليهودية :

تنفرد إسرائيل بباب دخل رئيسى لا مثيل له فى اقتصاديات الشعوب الأخرى وهو الجبايات والتبرعات اليهودية التى تستعين بها على تنظيم توازنها المالى وشئونها الاقتصادية . والمؤسسات اليهودية التى تقوم بالجبايات وجمع التبرعات كثيرة متنوعة الأهداف ومنتشرة فى كافة أنحاء العالم ، إلا أن أقواها يوجد فى الولايات المتحدة وقد اتفقت المؤسسات الصهيونية التى تعمل فى جمع الأموال للأهداف الصهيونية على تنظيم شؤون الجباية وتوحيدها تحت اسم « الجباية الموحدة » وتوزيع الدخل بنسب معينة على مختلف الأهداف الصهيونية .

وقد بلغ نصيب إسرائيل من أموال الجبايات حوالى مائتى مليون دولار

عام ١٩٤٨ — ١٩٤٩ عندما اشتد حماس المتبرعين اليهود لإنشاء الدولة اليهودية — ثم هبط هذا الرقم إلى اثنين وتسعين مليوناً من الدولارات عام ١٩٤٩ / ١٩٥٠ ولم تتجاوز التبرعات فى الأعوام ١٩٥٠ / ١٩٥١ و ١٩٥١ / ١٩٥٢ ستون مليوناً من الدولارات ، ونتيجة لهذا التناقص فى رقم الجبايات والاعانات عمد القائمون على شؤون إسرائيل إلى طرق أبواب القروض والمنح الدولية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

(ثانياً) القروض والمنح الاجنبية :

اضطرت الحكومة اليهودية عند تأسيسها إلى الاستعانة بالأموال الداخلية لتغطية نفقات الحرب . فأصدرت سندات محلية بلغت حتى صيف ١٩٤٩ حوالى ٢٨ مليون ليرة . وكانت المصارف المحلية مكلفة بموجب أنظمة الدفاع باستثمار ٩ ٪ من ودائعها فى هذه القروض المحلية . وأهم هذه القروض :

١ — القرض الوطنى . ٣ — قرض الحرب .

٢ — القرض الشعبى . ٤ — قرض الدولار .

وقد استعانت حكومة إسرائيل بأرصدة الجمهور الموجودة فى البنوك لتغطية هذه القروض ، وقد كانت حريصة على استغلال موارد الجبايات والتبرعات من الخارج فى سد حاجاتها من الأسواق الخارجية بالنقد الأجنبى .

وفى يناير سنة ١٩٤٩ طلبت إسرائيل من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى أن يفتح لها اعتمادات فى الأسواق الأمريكية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار ، وقد وافق البنك المذكور على أن يقدم إلى إسرائيل اعتمادات بمبلغ ٨٠ مليون دولار تستطيع أن تشترى بها من الأسواق الأمريكية تحت رقابة البنك لوازم مشروعاتها الزراعية والانشائية بفائدة ٣٫٥ ٪ تدفع كل ستة أشهر على أن يسدد القرض خلال ١٥ سنة . وفى يناير سنة ١٩٥١ تم الاتفاق بين إسرائيل وبنك الاستيراد والتصدير الأمريكى على قرض جديد يبلغ ٣٥ مليون دولار بنفس شروط القرض

الأول — كما استطاعت المؤسسات القومية اليهودية خلال سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ أن تعقد قروضاً على شكل اعتمادات مصرفية قصيرة الأجل مع دول البلاد الواطئة وفرنسا وفنلندا لاستيراد حاصلات ولوازم زراعية .

وفى أوائل سنة ١٩٥٠ شعر القائمون على شئون إسرائيل بحرج الحالة الاقتصادية والتناقص المستمر لموارد الجباية والتبرعات وعجز هذه الموارد عن حمل أعباء نفقات التموين العام ونفقات الجيش وحاجات الهجرة ، فعقد زعماء الجمعية الصهيونية والمؤسسات اليهودية مؤتمرا فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بوشنطن بحضور ممثلين عن حكومة إسرائيل اتخذ فيه قراراً بتأييد مشروع « قرض سندات الدين الإسرائيلى » وهو يهدف إلى جمع ١٠٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث المنتهية فى عام ١٩٥٤ ، ومطالبة حكومة الولايات المتحدة بتأييد إسرائيل ماليا واقتصاديا . وقد طرحت سندات هذا القرض فى الأسواق ، وبلغ الاكتتاب فيه حتى نهاية عام ١٩٥١ حوالى ٥٠ مليونا من الدولارات فقط ، وقد دعى ذلك الأمر الحكومة الاسرائيلية إلى التقدم بمذكرة فى ٢٤/٣/١٩٥١ إلى الولايات المتحدة بطلب منحة قدرها ١٥٠ مليون دولار . وقد أعلن فى أواخر عام ١٩٥١ أن الحكومة الأمريكية وافقت على تقديم مبلغ ٦٥ مليون دولار لمساعدة إسرائيل اقتصاديا على استيعاب المهاجرين . وتدرس الحكومة الاسرائيلية الآن موضوع طلب منحة جديدة من الحكومة الأمريكية قدرها ٢٠٠ مليون دولار .

وفى سنة ١٩٤٩ سافرت بعثة يهودية حكومية إلى لندن لبحث شئون الأرصدة الاسترلينية واستئناف العلاقات التجارية مع بريطانيا — وقدرت الأرصدة الاسترلينية لاسرائيل فى بريطانيا وقتئذ بمبلغ ٣٥ مليون جنيه استرلينى . وقد نجحت البعثة فى مهمتها ، وتم الاتفاق على تحرير هذه الأرصدة تدريجيا خلال ثلاث سنوات ، وقد استهلكت اسرائيل هذه الأرصدة فى شراء البضائع والعتاد والوقود بموجب اتفاقيات كانت تجدد كل عام . ومن هنا نرى

مدى استجابة أمريكا وبريطانيا إلى نداء إسرائيل بتقديم المساعدات المالية لها عن طريق المنح من أمريكا وتحرير أرصدة الاسترليني من بريطانيا .

(ثالثاً) الدخل الوطني :

قدر هذا الدخل سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٣٣٤ مليون ليرة إسرائيلية ، كما قدر الدخل القومي عام ١٩٤٩ بمبلغ ٢١٥ مليون ليرة إسرائيلية .

من ذلك يتضح أن الدخل الوطني قد زاد ١١٩ مليون ليرة فى سنة ١٩٥٠ عن مثيله فى سنة ١٩٤٩ . فاذا أخذنا بعين الاعتبار حالة التضخم المتزايد فى إسرائيل خلال سنة ١٩٥٠ وارتفاع الأسعار فيها بشكل فاحش ، وامتداد هذا التضخم إلى السنوات التالية ، نجد أن هذه الزيادة فى الدخل الوطنى زيادة اسمية لا واقعية ، وأن مستوى المعيشة فى سنة ١٩٥٠ قد هبط عن مثيله فى سنة ١٩٤٩ بل وأكثر من ذلك يقول وزير المالية اليهودى إن هذا المستوى قد هبط سنة ١٩٥١ بمعدل ٢٢ ٪ عما كان عليه سنة ١٩٤٧ .

وأبواب الدخل الوطنى التى تسجلها المصادر الوطنية اليهودية المختلفة هى : الزراعة والصناعة والتجارة والأبنية وأعمال السمسرة والنقل والمواصلات والمهن الحرة والوظائف وعدة خدمات أخرى .

الميزان التجارى وميزان المدفوعات :

السمة الأساسية فى الاقتصاد الاسرائيلى هى العجز الهائل فى ميزان مدفوعات البلاد عجزاً مرده عجز الميزان التجارى بصفة خاصة ، فزيادة الواردات لا تقابلها زيادة مماثلة فى الصادرات ، وذلك أمر ينبىء بفشل السياسة الاقتصادية الصهيونية فشلا ذريعاً . فلقد بلغ العجز فى الميزان التجارى بالجنيه الاسرائيلى فى الأعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ : ١و٧٧ مليون و ٤و٨٩ مليون و ٩و١٠٥ مليون جنيه على التوالى . ولم تستطع الاعانات ولا المنح والقروض سد هذا العجز . وقد ترتب

على ذلك عجز ميزان المدفوعات عجزا بلغ ٢١ مليون جنيه و ٤٠٫٧ مليون جنيه ٤٠٫٨ مليون جنيه و ٤٠٫٨ مليون جنيه فى السنوات ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ على التوالى .

ولقد رأت الحكومة وجوب حشد رؤوس الأموال من الخارج لسد تلك الثغرة الواسعة فى ميزان الواردات والصادرات ، تلك الثغرة التى نشأت تبعاً لعوامل ليس من السهل التغلب عليها والتخلص منها وهى :

١ — حاجات الدفاع ومستلزماته الكثيرة .

٢ — نفقات تأسيس الدولة .

٣ — استيعاب مئات الألوف من المهاجرين الفقراء ، مما لا مثيل له فى أى بلد من بلاد العالم .

ولما كانت إسرائيل لا تستطيع الاعتماد فى سد هذه الثغرة على وسائلها وأموالها المحلية ولا عن طريق الاعانات والمنح الأجنبية ، لذلك اضطرت الحكومة إلى إجبار السكان على اتباع سياسة التقشف والاكتتاب فى قروضها المختلفة . وقد فرضت أخيراً قرضا بلغ قدره ٤٥ مليون جنيه على أصحاب الأملاك كما خفضت اعتمادات الدفاع بنحو ثلاثة ملايين جنيه . وقد طاف رئيس حكومة إسرائيل بأنحاء الولايات المتحدة لجمع مايمكن جمعه من التبرعات ولحث اليهود على الاكتتاب فى سندات القروض الإسرائيلية . وقد حاولت الحكومة الحصول على مزيد من اعانات الحكومة الأمريكية وقروض بنك التصدير والاستيراد ، ومع ذلك فقد ظلت تلك الثغرة قائمة ينبع منها ذلك التضخم الذى تعانيه إسرائيل .

ولقد اغتبطت إسرائيل كثيراً لحصولها على مبلغ ٨٢٠ مليون دولار مقسطة على إثنى عشرة سنة من المانيا الغربية كتعويضات .

٦ — أثر المقاطعة والحصار الاقتصادى على إسرائيل

كان لقيام إسرائيل رغم مشيئة العرب رد فعل اتخذ مظهرين هما :

١ — نوع من المجهود المشترك بين سائر الدول العربية .

٢ — اتجاه الدول العربية بنسب متفاوتة إلى زيادة مجهودها الدفاعى .

ولا يعنينا من المجهود المشترك ما تم قبل كارثة فلسطين أو أثناءها ، وإنما الذى يعنينا ما يجرى تطبيقه الآن ويتمثل فى أمرين اثنين :

الأول : المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل .

الثانى : ميثاق الضمان الجماعى .

وكلاهما سلاح مهم فى النضال العربى ضد اليهود وقيام دولة إسرائيل . فالضمان الجماعى يتمثل فى معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لإكمال حلقات التعاون بين دول الجامعة العربية . وقد تضمن هذا الضمان الجماعى تعهد الدول العربية بأن تتعاون على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية ، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية منها والصناعية ، وتنظيم نشاطها الاقتصادى بوجه عام . أما المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل فذات أغراض ونتائج مفيدة وعديدة .

أغراض المقاطعة الاقتصادية :

تتلخص أغراض المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل فيما يأتى :

١ — إضعاف الاقتصاد الصهيونى إذ أنها تحد من أسواقه ، وتمنع عنه المصدر الطبيعى لكثير من المواد الأولية والغذائية ، فتضطره بذلك إلى التصدير إلى الأسواق البعيدة بدلا من القريبة ، وتحمله ما يسببه النقل من زيادة النفقات ، كما تضطره إلى الحصول على مواده الأولية والغذائية أيضا من أسواق بعيدة ، فلما يصدر إليها شيئا فيزداد الضغط على ماليه من النقد النادر وتزيد تكاليف

هذه المواد فتؤدى هذه الزيادة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وتكاليف الانتاج . غير أن إسرائيل والصهيونية من ورائها تعمل جاهدة على فتح الأسواق وتأمين أفضل الوسائل للحصول على حاجاتها من الخارج لمواجهة ما تحدثه المقاطعة العربية من ارتباك باقتصادياتها .

٢ — الحد من التغلغل الاقتصادى فى البلاد العربية ، وذلك حتى لايصبح هذا التغلغل الاقتصادى وسيلة للتغلغل السياسى .

٣ — تأمين حياة الاقتصاد العربى من المجهود الصناعى الاسرائيلى وهو مجهود لاتهمه مجرد الاعتبارات الاقتصادية بل مستعد لأن يتحمل خسائر مادية واسعة فى بادئ الأمر لامكان إغراق الأسواق العربية والاستيلاء الدائم عليها .

هذه النتائج تجعل من الضرورى المضى فى المقاطعة بل وإحكام هذه المقاطعة حتى تصبح ذات أثر فعال ، ومما تجدر ملاحظته أن المقاطعة لن تؤدى وحدها بحال من الأحوال إلى انهيار إسرائيل التى تحاول أن تسد عجزها من الموارد التى تجمعها من الصهيونية ، وفى رأينا أن أثر المقاطعة فى حماية الاقتصاد العربى لن تبلغ أهدافها إلا متى أصبح للاقتصاد العربى قوة ذاتية قادرة على الصمود أمام أى منافسة خارجية .

اتفاقية التعويضات الالمانية الاسرائيلية وأثرها فى المقاطعة الاقتصادية :

لما كانت اتفاقية التعويضات الألمانية الاسرائيلية من العوامل التى أثرت على الوضع الاقتصاى لاسرائيل ومكنته من الصمود لفترة غير قصيرة أمام المقاطعة العربية ومدت اسرائيل بعناصر من القوة لاتخفى على أحد ، لذلك كان من الضرورى استعراض هذه الاتفاقية.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها سنة ١٩٤٥ وانهارت ألمانيا عسكريا وسياسياً ، احتل الحلفاء جميع أراضيها وقسموها إلى مناطق احتلال ،

ومن ثم غدت جميع السلطات منوطة بالحلفاء وظهر أثر ذلك فى إرغام المانيا على توقيع الاتفاقية المذكورة .

والسبب الظاهر لتوقيع هذه الاتفاقية تضمنته مقدمة الاتفاقية التى نصت على الآتى « نظرا لما ارتكبه الحكم الاشتراكى الغاشم من جرائم لا يمكن وصفها ضد الشعب اليهودى ولما أعلنته حكومة المانيا الاتحادية أمام البرلمان فى ٢٧/٩/١٩٥١ عن إرادتها فى حدود مقدرة المانيا لتعويض ما نتج عن هذه الأعمال من أضرار مادية ، ولما كانت دولة اسرائيل قد تحملت عبئا ثقيلا نتج من إيواء عدد كبير من اللاجئين اليهود من المانيا والمناطق الأخرى التى كانت تحت سيطرتها والذين طردوا دون أن تكون لديهم أى وسيلة للعيش ، وأصبح لها بناء على ذلك حق مطالبة الجمهورية الاتحادية الألمانية بتعويض اجمالى عن نفقات انضمامهم اليها . . . »

هذا السبب واضح عدم جديته وصحته ، فالضحايا لم يكونوا رعايا لاسرائيل التى لم تكن ظهرت فى الوجود كما أنها ليست وريثة لمن توفى منهم . ولكنه على كل حال السبب الظاهر الذى أدى الى توقيع هذه الاتفاقية .

أما الأسباب الحقيقية والمستترة فعديدة أهمها :

١ — نفوذ الحلفاء كان على أشده فى الفترة التى سبقت ابرام الاتفاقية مما أتاح لحكومة الدكتور أديناور التغلب على المعارضة تغلبا تاما وإبرام الاتفاقية فى ١٠/٩/١٩٥٢

٢ — اتضح للدكتور أديناور أن هذا الاتفاق يعود عليه بالمنفعة الدبلوماسية الشخصية ، لذلك اتفق مع اليهودية العالمية على أن يساعدوه بالدعاية له فى الخارج والداخل . وقد ظهر ذلك فى الانتخابات وما وضعته الحكومة الامريكية تحت تصرفه للدعاية من أموال بلغ مقدارها حوالى ٥٥ مليون دولار .

٣ — رأت أمريكا أنه لا يمكن لإسرائيل أن تقف على قدميها إلا بالمساعدات

المالية حتى يمكنها أن تستوعب أكبر عدد من يهود العالم فأمدتها بإعانات مالية وعسكرية وخشيت التمادى فى هذه الاعانات لسببين :

(أولا) أن تثير كثرة هذه المساعدات دافعى الضرائب من الشعب الأمريكى .

(ثانياً) أن تثير ضخامة المساعدات ثائرة الدول العربية فأوعزت لاسرائيل بمطالبة المانيا بتعويضات عما لحق يهود المانيا من أضرار .

٤ — خشيت انجلترا وأمريكا من التقارب الذى حصل بين الدول العربية والشعب الألمانى بعد الحرب ، فأرادتا أن تضعا حداً لهذا التقارب ، ولم تجدا وسيلة لتحقيق هذا الغرض إلا بالايعاز لليهود للمطالبة بتعويضات من المانيا والضغط على هذه الأخيرة لقبول الاتفاقية .

بيانات عن الاتفاقية :

تقضى الاتفاقية بأن تدفع المانيا إلى إسرائيل مبلغ ٣٤٥٠ مليون مارك المانى يوضع تحت تصرف الوفد اليهودى فى بنك « دويتشار لاندير » المركزى أو فى أى بنك مركزى آخر يحل محله .

ويدفع المبلغ المتفق عليه على أقساط سنوية ، فى السنة المالية المنتهية فى ٣١/٣/١٩٥٣ دفع مبلغ ٢٠٠ مليون مارك ، وفى السنة التى تليها دفع ٢٠٠ مليون مارك ، وفى السنوات التسع التالية تكون الأقساط بمعدل ٣١٠ مليون مارك فى كل سنة ، وفى السنة الثانية عشر ٢٦٠ مليون مارك مع ملاحظة الآتى :

١ — إذا حدث فى أول يناير سنة ١٩٥٤ أن وجدت المانيا نفسها عاجزة عن دفع الأقساط بمعدل ٣١٠ مليون مارك فلها الحق أن تبلغ الحكومة الإسرائيلية بتخفيض مبلغ الأقساط السنوية على أن لا يقل المبلغ المخفض عن ٢٥٠ مليون مارك .

٢ — فى حالة عجز الاقتصاديات الألمانية تستطيع المانيا أن تتوقف عن دفع الأقساط ، فإذا لم توافق إسرائيل على ذلك يرفع الأمر للتحكيم .

٣ — لألمانيا أن تحصل على قروض خاصة لكى تدفع التعويضات لإسرائيل قبل موعدها ويدفع فوراً كل مبلغ القرض بالنقد الأجنبى .

٤ — إذا حصلت المانيا على قرض غير خاص بدفع التعويضات أو غير مخصص لهدف معين ، فإن المانيا تدفع من أصل هذا القرض مبلغاً مناسباً لإسرائيل ويعتبر تسديداً للاقساط الأخيرة .

٥ — يحق لألمانيا أن تدفع لإسرائيل نقداً أجنبياً دون أن تكلفها أن تشترى به بضائع ويخصم هذا المبلغ من أقساط السنوات الأخيرة .

٦ — دفعت المانيا إلى إسرائيل فى السنتين الأوليتين من أصل المبلغ المستحق مبلغ ٩٥ مليون مارك فى كل سنة نقداً بالجنيهات الاسترلينية ثمناً لوقود بريطانى يسلم لإسرائيل ، وقد دفعت المانيا المبلغ عن السنة الأولى فوراً عقب توقيع الاتفاقية مباشرة وذلك من حساب قسط السنة الأولى . أما بقية القسط ويبلغ ١٢٥ مليون مارك فقد رصد لمشتريات خمسة أنواع من البضائع ، هى المعادن ومنتجات صناعة الفولاذ ومنتجات الصناعات الكيماوية والصناعات الأخرى والمنتجات الزراعية بما فى ذلك نفقات النقل والتأمين والإدارة .

كيفية توجيه المقاطعة من أجل عرقلة تنفيذ الاتفاقية :

صرح الكثير من رجال الصناعة والاقتصاد والتجارة فى المانيا أن أمر عرقلة هذه الاتفاقية مرهون بيد العرب . فلو أنهم نفذوا التهديد بمقاطعة ألمانيا لمدة وجيزة لأمكن لهؤلاء الاقتصاديين إرغام الحكومة على التلكؤ فى تنفيذ الاتفاقية ، وليس لدى إسرائيل فى هذه الحالة إلا الالتجاء إلى التحكيم ، الأمر الذى يتيح لهم فرصة للمراوغة والتسويف . وإذا تعذر على الحكومات العربية الاقدام على مقاطعة المانيا مقاطعة اقتصادية شاملة فانه فى الامكان مقاطعة الشركات الألمانية الضالعة فى التعامل مع اسرائيل على الأقل كما تفعل المكاتب الاقليمية للمقاطعة مع جميع الشركات الأجنبية التى لها علاقة بتدعيم الاقتصاد الاسرائيلى .

ومما يجدر ذكره أن التعويضات الألمانية لاسرائيل قد خففت كثيراً من الأزمة التي كانت ولا تزال تعانيها إسرائيل وأثرت تأثيراً جوهرياً على أغراض المقاطعة.

لذلك رؤى أن تقوم الدول العربية بما يأتي :

١ — أن تقوم الحكومات العربية بالاتصال ديلوماسياً بالحكومة الألمانية وإفهامها أن اتفاقية التعويضات الألمانية الاسرائيلية ساعدت على التقليل من الآثار الناتجة من مقاطعة الدول العربية اقتصادياً لاسرائيل ، وأنه لا يسعها السكوت على كل ما يساعد إسرائيل على إنماء إنتاجها الصناعى والعسكرى عن طريق المواد الخام والآلات التى أبيح لاسرائيل استيرادها . وتأمل الدول العربية من حكومة ألمانيا أن تعمل على تغيير القائمة الحالية واستبعاد المواد التى تساعد على الانتاج الحربى ومراقبة تسرب البضائع التى ستحصل عليها إسرائيل بموجب اتفاقية التعويضات إلى الأسواق العربية بغية الحصول على ثمنها لشراء ما تراه مفيداً لانماء إنتاجها ، وذلك بالتنبيه على الشركات التى ستحصل منها إسرائيل على البضائع المنصوص عنها فى القائمة بوضع علامات دقيقة عليها تفيد بأن هذه البضائع خاصة بإسرائيل .

٢ — عدم استيراد بضائع المانية بصورة غير مباشرة حتى لايكون ذلك وسيلة لتهريب بضائع لحساب إسرائيل ومصادرة كل بضاعة تخالف ذلك حتى يثبت المستورد عكس ذلك .

٣ — إجبار المستوردين من ألمانيا على الحصول على شهادات من السلطات الحكومية المختصة والغرف التجارية أو اتحادات الصناعات بألمانيا تثبت أن البضائع المصدرة للبلدان العربية هى لحساب المصانع ، على أن تعتمد هذه الشهادة من إحدى القنصليات العربية بألمانيا .

٤ — تضمين الإتفاقيات التجارية التى تعقدها الدول العربية مع المانيا نصاً يحرم على الأخيرة إعادة تصدير البضائع العربية المباعة إليها إلى إسرائيل سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر .

م — تكليف مصالح الجمارك في البلاد العربية التدقيق في فحص البضائع الواردة من الخارج حتى إذا ثبت أن بضائع المانية وردت عن طريق غير المانيا فإن ذلك يكون قرينة على أن إسرائيل صدرتها إلى دولة أخرى لتصريفها لحسابها فى الأسواق العربية . وفى هذه الحالة لا تسلم هذه البضائع للمستورد إلا إذا دحض هذه القرينة .

مستقبل اسرائيل الاقتصادى :

يتجاوز عدد سكان إسرائيل فى الوقت الحاضر المليون ونصف المليون نسمة محصورين فى رقعة من الأرض بين البحر والصحراء، وتسعى إسرائيل سعياً حثيثاً لزيادة رقعة الأرض المزرعة ونشر الصناعات فى ربوعها بغية زيادة الطاقة الانتاجية زيادة تتيح لسكانها العيش فى مستوى معيشة على النسق الأوربى واستيعاب المزيد من المهاجرين .

ويتبين من التقديرات الرسمية أن استيعاب مائتى ألف مهاجر يتطلب إنفاق مائتى مليون جنيه سنويا للإنفاق منها على توفير السكن والعمل والخدمات الضرورية . وقد تبين أن عدداً ضئيلا من المهاجرين فى مكنته الاندماج السريع فى الحياة الاقتصادية للبلاد وتتطلب البقية المرور بفترة طويلة من التدريب الخاص تؤهلهم للاشتغال بالزراعة أو الصناعة والمساهمة بالتالى فى الإنتاج القومى . ولما كان معظم المهاجرين من الفقراء فإن الأمر يقضى ضرورة الحصول على ألف مليون جنيه على شكل قروض وهبات واستثمارات لاستيعاب المليون مهاجر الذين يرغب أقطاب إسرائيل فى استيعابهم .

ويستحيل على إسرائيل إقامة صناعة ثقيلة لانعدام الحديد والفحم والنفط من أراضيها ، ومن ثم ينحصر نشاطها الصناعى فى الصناعات الخفيفة والمتوسطة لإنتاج السلع الاستهلاكية . ويتوقف مستقبل إسرائيل الاقتصادى ونجاحه على عامل فرد لا سبيل إلى غيره ، وهو فتح أسواق البلاد العربية أمام صناعاتها

وتصريف منتجاتها فهي السوق الطبيعية الوحيدة أمامها ، ويتوقف هذا بدوره على عاملين :

أولا — أن تنتج إسرائيل إنتاجا يستطيع منافسة إنتاج الدول المنافسة لها من حيث السعر والنوع .

ثانياً — الصلح مع البلاد العربية .

ميثاق سان سلفادور

للدكتور بطرس بطرس غالى

أستاذ القانون الدولى والعلاقات الدولية المساعد

المبحث الأول

المحاولات السابقة لميثاق سان سلفادور

إقامة اتحاد بين جمهوريات أمريكا الوسطى ليس فكرة جديدة ، لكنها تمتد إلى ماض بعيد ، فمنذ تخلصت ولايات جواتيمالا من الاستعمار الأسبانى سنة ١٨٢١ ، وانقسمت بعد ذلك إلى خمس دول مستقلة وهى : هندوراس ، وجواتيمالا ، وسلفادور ، ونيكاراجوا ، وكوستاريكا [1] ، لم تهدأ هذه الدول من الجهاد فى سبيل تكوين اتحاد قوى العرى لا يسهل انفصامه .

(١) تقدر مساحة جمهوريات أمريكا الوسطى بحوالى ٥٧٦٠٠٠ كيلو متر مربع ، وعدد سكانها بحوالى ثمانية ملايين نسمة ، ومساحة جمهورياتها غير متناسبة ، وكثافة السكان فيها أيضاً شديدة الاختلاف وبالرجوع إلى آخر نشرات الأمم المتحدة نجد البيانات التالية .

الجمهورية	المساحة	عدد السكان	نسبة العنصر الأبيض
كوستاريكا . . .	٥٠,٠٠٠ ك/م	٧٧١,٠٠٠	٧٧ ٪
جواتيمالا . . .	١١٠,٠٠٠ ك/م	٣,٥٧٥,٠٠٠	١ ٪
هدوراس . . .	١٥٤,٠٠٠ ك/م	١,٢٢٠,٠٠٠	١ ٪
نيكاراجوا . . .	١٢٨,٠٠٠ ك/م	١,١٠٨,٠٠٠	١٦ ٪
سلفادور . . .	٣٤,٠٠٠ ك/م	١,٩٩٧,٠٠٠	٨ ٪

ويستخلص من هذا الاحصاء أن سلفادور وجواتيمالا لها المكانة الأولى من حيث عدد السكان ونسبة كثافتهم ، إلا أن هاتين الدولتين ليس فيهما إلا نسبة ضئيلة من البيض وهم أحفاد المستعمرين من الأسبان بخلاف كوستاريكا التى أكثر سكانها من البيض ، وربما يكون هذا هو السبب فى أنها —

ويطول بنا الشرح لو أردنا ذكر جميع المحاولات التي بذلت في سبيل تكوين هذه الوحدة لذلك نكتفي بذكر أهمها :

١ — المحاولات الأولى :

تزعمت جواتيمالا أول محاولة تولدت عنها جمهورية الأقاليم المتحدة لأمريكا الوسطى في يوليه سنة ١٨٢٣ ، غير أنه منذ سنة ١٨٣٨ اشتدت المنازعات بين حزب الأحرار والمحافظين فأدى ذلك إلى خروج الجمهوريات من الاتحاد واحدة بعد الأخرى فلم يسع جواتيمالا إلا أن تعترف بالأمر الواقع وتعلن إلغاء الاتحاد سنة ١٨٤٧

ويرى كثيرون أن هذا الفشل يرجع إلى أن حكومة الاتحاد اجتمعت في صعيد واحد مع الحكومة المحلية في جواتيمالا فنتج عن ذلك تضارب بين الحكومتين وقام خلاف بين باروندبا رئيس دولة جواتيمالا والجنرال آراك رئيس الاتحاد فكان ذلك سبب الفشل . ولو قامت حكومة الاتحاد في مدينة بعيدة عن الخضوع للسلطة المحلية لكان ذلك أدعى لبقاء الاتحاد وتقويته .

وقامت محاولتان أخريتان أولاهما في نوفمبر سنة ١٨٤٩ والثانية في فبراير سنة ١٨٥٣ لإيجاد اتحاد يقف في وجه التدخل البريطاني .

وفي سنتي ١٨٥٦ و ١٨٥٧ اتحدت هذه الشعوب مرة أخرى ، وذلك لمكافحة القرصان وليم ولكر الذي سلط عصاباته على نيكاراجوا .

إلا أن هذه المحاولات وغيرها كانت مؤقتة وانتهت بانتهاء السبب الذي قامت من أجله .

= تتمتع بنظام سياسي أقل اضطرابا وأكثر ديمقراطية من غيرها من جمهوريات أمريكا الوسطى . هذه الفارقات وغيرها توضح إلى حد ما مقدار مايقوم من صعوبات في وجه أي تفاهم أو اتحاد بين هذه الجمهوريات . وفي دائرة المعارف البريطانية معلومات وافية عن هذه الجمهوريات من حيث جغرافيتها واقتصادياتها ونظمها السياسية والاجتماعية والثقافية ؛ انظر .Encyclopaedia Britannica
Vol. 5 p. 125 et s.—Vol. 6 p. 497 et s.—Vol 10 p. 945 et s.—Vol. 11 p. 711 et s.—Vol. 16 p. 411 et s.

وفى سنة ١٨٨٥ شعر الجنرال جوستو روفينو باريوس بالحاجة إلى دعم قوة أمريكا الوسطى باتحاد دولها المتفككة فاستعان بجيشه على تكوين هذا الاتحاد غير أنه توفى فى إحدى المعارك وماتت المحاولة بموته .

وفى سنة ١٨٨٩ تكونت جمهورية أمريكا الوسطى بمعاهدة عقدت فى ١٢ أكتوبر من هذه السنة ، وتقضى هذه المعاهدة أن تسند السلطة التنفيذية لرؤساء الدول الخمس بالتناوب ويساعدهم فى ذلك جمعية مكونة من خمسة عشر عضواً ، ومجلس مكون من خمسة متداولين ، ولكن هذا المشروع لم يظهر فى حيز التنفيذ .

تلك هى بعض المحاولات التى بذلت فى سبيل وحدة أمريكا الوسطى ، التى كانت لا تهدأ من المنازعات ، ولم نذكر المحاولات الصغيرة التى كانت تتم وينقضها انقسام جمهورية أو أكثر . ولكن هناك محاولة جديرة بالتسجيل والدرس وهى المحاولة التى قامت سنة ١٩٠٧ .

٢ — معاهدات واشنطون :

فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٧ اجتمع ممثلو الدول الخمس فى واشنطون برعاية الولايات المتحدة والمكسيك ، ورأس الاجتماع مستر اليوروت وزير خارجية الولايات المتحدة : وفى ٢٠ ديسمبر انتهت أعمال المؤتمر بعد أربع عشرة جلسة ، وأنتج ثمانية اتفاقات تعتبر أول محاولة جدية لنشر السلام ، ولتصفية الجو من المنازعات الدائمة التى كانت تضعف قوة هذه البلاد .

وتعرف تلك المعاهدات باسم (معاهدات واشنطون) ومنها معاهدة عامة للسلام والصداقة ، وبروتوكول إضافى لها ، ثم معاهدة خاصة بإنشاء محكمة عليا لأمريكا الوسطى ، ثم اتفاق خاص بإنشاء مكتب دبلوماسى لأمريكا الوسطى ، واتفاق بعقد مؤتمرات سنوية ، واتفاقية خاصة بتسليم المجرمين السياسيين .

٣ — المعاهدة العامة للسلام والصداقة :

تتضمن هذه المعاهدة النقط الآتية :

١ — فض جميع المنازعات التى تقع بين أطراف المعاهدة عن طريق المحكمة العليا لأمريكا الوسطى (المادة الأولى من المعاهدة) .

٢ — اعتبار دستور كل جمهورية مضمونا من الجمهوريات الأخرى فلا يجوز لجمهورية منها أن تغير فى نصوص دستورها ، أو أن توقفه ، أو تلغيه ، وإلا اعتبر ذلك خطراً على السلام يبيح تدخل الجمهوريات الأخرى (المادة ٢).

٣ — الموقع الجغرافى لاقليم الهندوراس يجعل جميع المنازعات تتم عن طريقه ، لذلك ضمنت المعاهدة حياده التام حفظا للسلام . وطريق ذلك ألا تتدخل هذه الجمهورية فى أى منازعة تقع بين جيرانها ، ولا تشترك فيها . ويتعهد هؤلاء الجيران باحترام حيادها (المادة ٣) .

٤ — إنشاء معاهد عليا مشتركة بين الجمهوريات الخمس منها : مدرسة زراعة تطبيقية فى جمهورية سلفادور . ومدرسة للمناجم والميكانيكا فى هندوراس ، ومدرسة للفنون والصنائع فى نيكاراجوا ، وغير ذلك (المادة ٤) .

٥ — المساواة التامة فى الحقوق المدنية بين المواطنين والنازحين من جمهورية إلى أخرى (المادة ٦) .

٦ — الاعتراف بالشهادات العليا فى مختلف الجمهوريات دون تكليف حامليها بأى امتحان معادلة ، وتمكينهم من ممارسة المهنة التى تبيحها هذه الشهادات فى أى جمهورية دون إذن من السلطات المحلية (المادة ٧) .

٧ — تتمتع سفن كل جمهورية فى موانىء الجمهوريات الأخرى بنفس الحقوق والاعفاءات والامتيازات التى تتمتع بها السفن المحلية (المادة ٩) .

٨ — الممثلون السياسيون والقناصل يدافعون عن أبناء الجمهوريات الخمس وعن أموالهم ومصالحهم دون تمييز (المادة ١١) .

٩ — العقود والوثائق الرسمية التى تبرم فى إحدى الجمهوريات تعتبر نافذة فى الجمهوريات الأخرى بدون حاجة الى براءة تنفيذ من السلطات المحلية (المواد ١٤ ، ١٥).

وكان المتفق عليه أن تدوم هذه المعاهدة عشر سنوات من تاريخ إيداع التصديقات وتتجدد بعد ذلك إلا إذا انسحبت منها جمهورية أو أكثر بعد إعلان سابق بمدة سنة .

وبموجب بروتوكول أضافى تعهدت حكومات الدول الخمس إلا تعترف بأى حكومة جديدة تصل الى الحكم عن طريق ثورة داخلية أو انقلاب ما دام الشعب لم يعترف بها بموجب انتخابات حرة فى ظل الأوضاع الدستورية القائمة . وتعهدت أيضا ألا تتدخل إذا وقعت حرب أهلية فى داخل إحدى الجمهوريات .

وفى هذا البروتوكول توصية للجمهوريات بأن تدخل على دساتيرها مادة جديدة — إن لم تكن موجودة — وهى ألا يعاد انتخاب أى رئيس جمهورية انتهت مدته ، وذلك للاحتياط من قيام النظم الدكتاتوريات التى تنجم أحيانا من إعادة انتخاب رئيس الجمهورية .

ذلك أهم ما اشتملت عليه المعاهدة العامة للسلام والصداقة المبرمة فى واشنطون فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وقد وقعتها الولايات المتحدة ، والمكسيك مع الجمهوريات الخمس .

٤ — المحكمة العليا لأمريكا الوسطى :

قامت هذه المحكمة على أثر اتفاقية خاصة بين الجمهوريات الخمس وفيما يلى موجز لنظمها واختصاصها :

(ا) تكوين المحكمة :

تعتبر محكمة دائمة (المادة الأولى) ومقرها مدينة كارتاجو فى كوستاريكا (المادة الخامسة) ولها أن تنتقل الى أى بلد آخر فى أمريكا الوسطى إذا اقتضى الأمر حفظا لأمنها ، وضمانا لممارسة اختصاصاتها .

وتتكون المحكمة من خمسة قضاة تعينهم السلطة التشريعية ، على أن يكون من كل جمهورية قاض (المادة السادسة) وتدوم ولاية القاضى خمس سنوات قابلة للتجديد (المادة الثامنة) ويتمتع هؤلاء القضاة بحصانة شخصية فى دولهم الخاصة ، وبامتيازات الممثلين السياسيين فى باقى الجمهوريات (المادة العاشرة) :

(ب) إختصاصاتها :

١ — النظر فى دعاوى المواطنين ضد حكوماتهم ، أو ضد حكومات الجهات الأخرى ولايجوز ذلك إلا إذا كان هؤلاء المواطنون قد استنفدوا جميع درجات القضاء الوطنى دون أن يفلحوا فى الحصول على حقهم .

٢ — الفصل فى جميع المشاكل والمنازعات التى تقوم بين حكومات الجمهوريات الخمس مهما يكن نوعها أو سببها .

٣ — الفصل فيما يقع من خلاف بين إحدى حكومات أمريكا الوسطى والدول الأجنبية إذا قبلت تلك الدول الأجنبية اختصاص هذه المحكمة .

٤ — الفصل فى المنازعات التى قد تقع بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية فى داخل كل جمهورية .

(ج) إجراءاتها :

ترفع الدعاوى إلى المحكمة وفقاً للإجراءات التى تضمنتها اللائحة الداخلية للمحكمة فيقدم المدعى بطلب كتابى يشتمل على بيان دقيق لموضوع القضية ، والحجج القانونية التى يستند اليها ، وتتولى المحكمة إعلان المدعى عليه ليرد كتابة على هذه الدعوى فى مدة ستين يوما . فاذا لم يتقدم برده فى هذه المدة جاز للمحكمة أن تمنحه فرصة أخرى لا تتجاوز عشرين يوما . فاذا مضت ولم يتقدم برده صدر الحكم غيابياً .

وإذا تقدم المدعى عليه برده فى الوقت المناسب صدر الحكم بالفصل فى الدعوى فى مدة لاتتجاوز ثلاثين يوما .

وللمحكمة أن تقرر التدابير المؤقتة التى تتخذ لحفظ حقوق أطراف الدعوى إلى أن يصدر الحكم النهائى .

وتفصل المحكمة فى المنازعات التى ترفع اليها وفقاً لقواعد القانون الدولى العام إذا كانت المشكلة قانونية . أما فى المنازعات المادية فتحكم وفقاً لمبادىء العدل والإنصاف دون تقيد بقانون لأن هذه المحكمة تمثل الضمير القومى لأمريكا الوسطى .

لم يقدر لهذه المحكمة النجاح ، بل ثبت فشلها وحلت فى ١٧ مايو سنة ١٩١٨ بعد أن رفضت نيكاراجوا تنفيذ أحكامها التى أصدرتها عليها .

ولما كانت هذه التجربة هى الأولى من نوعها فى العالم لمحكمة دولية ذات تحكيم إلزامى ، لذلك اهتم شراح القانون الدولى بدراسة مواطن الضعف فيها ، وتنحصر ملاحظاتهم فيما يلى :

١ — اختصاصها أوسع مما يجب فهى لا تفرق بين المنازعات القانونية والسياسية ، بل تجعلهما خاضعين لإجراءات واحدة مع اختلاف طبيعتهما .

٢ — كانت تحدد اختصاصها لنفسها فتقبل ما تشاء من القضايا التى ترفع أمامها أو ترفضه دون اعتماد على قانون واضح يحدد مواضع القبول والرفض ، بل أباحت لنفسها أن تتدخل فى بعض المنازعات التى لم ترفع أمامها .

٣ — ليس فى قانونها عقوبات لمن يتخلف عن تنفيذ أحكامها ، وإن كان من المفروض أن أطراف النزاع ينفذون الأحكام رغبة فى الابقاء عليها لأنهم تعاقدوا على قيامها .

وهنالك مآخذ أخرى ، ولكن هذه هى أبرز مواطن الضعف التى رؤى أنها كانت سبب فشلها ، وإن عد السبب المباشر لفشلها هو رفض نيكاراجوا تنفيذ أحكامها ، وقد وقفت الولايات المتحدة وراء نيكاراجوا فى هذا الرفض لذلك يمكن اعتبارها العامل الحقيقى فى الفشل .

٥ — المكتب الدبلوماسى :

كانت جواتيمالا مقراً له منذ تأسيسه ، ويتكون من خمسة مندوبين عن كل دولة مندوب واحد تستمر عضويته خمس سنوات . ورياسة المكتب بالتناوب بين هؤلاء المندوبين فيتولاها كل منهم مدة سنة .

والغرض من إنشائه أن يكون أداة اتحاد بين الحكومات الخمس فيما يأتى :

المساهمة فى إعادة تنظيم الوطن القومى لأمريكا الوسطى .

توحيد التعليم الشعبى للمساعدة على تكوين طابع خاص لأمريكا الوسطى .

تشجيع الزراعة والصناعة .

توحيد التشريعات المدنية والتجارية والجنائية .

توحيد نظم المقاييس والمكاييل والموازين .

الاتصال بالمكتب الدولى للاتحاد الأمريكى الموجود فى واشنطن .

ولكن هذا المكتب لم يؤد رسالته للأسباب التالية :

١ — العلاقات القائمة بين هذا المكتب وبين الحكومات الخمس لم تحددها اتفاقية سنة ١٩٠٧ بدقة .

٢ — إذا غاب أحد المندوبين لا يحل أحد محله ، ولهذا كان غياب أحد المندوبين يعطل تقارير المكتب ، إذ لا يجوز البت فيها إلا باجماع الآراء .

٣ — لم يجد المكتب معاونة صادقة من الحكومات ذات الشأن ، فكانت غالباً لا ترد على استفساراته ولا تنفذ اقتراحاته .

٤ — لم يكن بين المكتب والمؤتمرات الأمريكية علاقات واضحة أو منظمة .

٦ — مؤتمرات أمريكا الوسطى :

كانت تنعقد سنوياً فى أول يناير من كل سنة فى إحدى مدن أمريكا الوسطى . وتتولى مناقشة أعمال المكتب الديبلوماسى وتوجيهه وتزويده بالمعلومات الجديدة .

وقد عقد أول مؤتمر فى مدينة تيجو سيجالبا عاصمة الهندوراس من أول يناير سنة ١٩٠٩ الى الحادى والعشرين منه وتلته المؤتمرات الأخرى فى عواصم باقى الجمهوريات .

* * *

تلك هى المؤسسات التى وضعتها اتفاقات سنة ١٩٠٧ كى تمهد لقيام اتحاد أمريكا الوسطى ولم تستطع إحدى هذه المؤسسات أن تحقق رسالتها . غير أن المحكمة العليا أثبتت لأمريكا الوسطى وللعالم قبل فشلها أن وجود محكمة تفصل بين الدول كما تفصل المحاكم العادية بين الأفراد ليس مجرد خيال يقوم بأذهان الفقهاء ولكنه أمر يمكن أن يكون حقيقة واقعة . ولا نغالى إذا قلنا إنها كانت النواة الأولى لقيام المحكمة الدولية الموجودة الآن .

ولا بد قبل الختام من الاشارة الى محاولتين أخيرتين قامت بهما تلك الجمهوريات فى سبيل الاتحاد :

٧ — **محاولتا سنة ١٩٢١ ، سنة ١٩٢٢ :**

قامت أول محاولة فى سبيل اتحاد تلك الجمهوريات فى يناير سنة ١٩٢١ وكانت ترمى إلى تكوين وحدة قومية لأمريكا الوسطى ، فتكونت جمعية تأسيسية فى عاصمة هندوراس ، ووضعت دستورا يتضمن ما يأتى :

تعتبر كل جمهورية من الجمهوريات الخمس عضوا فى الاتحاد مع الاحتفاظ باستقلالها فى الشئون الداخلية .

يدير الاتحاد ثلاث سلطات هى : السلطة التنفيذية ، وتتمثل فى مجلس اتحاد مكون من مندوبين عن كل جمهورية . والسلطة التشريعية ، وتتكون من مجلسين : أحدهما مكون من خمسة عشر عضواً لكل جمهورية ثلاثة أعضاء . والمجلس الآخر مكون من مندوبين عن كل جمهورية بحيث يمثل المندوب مائة الف من السكان . ثم السلطة القضائية ، وتتمثل فى المحكمة العليا .

وقد صدق على هذا الدستور فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ، ثم أبلغ نصه إلى سكرتيرية عصبة الأمم قبل توقيعه بأربعة أشهر .

ولم يقدر لهذا المشروع أن يبرز إلى عالم الوجود بسبب خلافات قامت بين أعضاء الاتحاد .

أما المحاولة الثانية فقد بدىء بها من نوفبر سنة ١٩٢٢ إلى فبراير سنة ١٩٢٣ بإيعاز من المستر هيوز وزير خارجية الولايات المتحدة . وأسفرت هذه المحاولة عن توقيع خمس عشرة معاهدة وبروتوكول وتم التصديق على بعضها . ومع ذلك ظل اتحاد أمريكا حلم بعيد المنال .

وظل الأمر كذلك إلى أن أعيد تنظيم الاتحاد الأمريكي ، وقيام هيئة الأمم المتحدة ، إذ اضطرت دول أمريكا الوسطى أن تتحد ليكون صوتها قويا مسموعا أمام هاتين المؤسستين ، واتخذت مسلكا جديدا فى سعيها الى الاتحاد استمدته من ميثاق بوجوتا وميثاق سان فرنسسكو . إذ نص فى ميثاق بوجوتا على إمكان إنشاء منظمة إقليمية داخل المنظمة الأقليمية الأمريكية . (المادة الثالثة منه تقول « يمكن لكل وحدة سياسية جديدة ناتجة من اتحاد عدة دول أعضاء فى المنظمة أن تنتمى إلى تلك المنظمة ») .

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد خصص باباً بأكمله للمنظمات الأقليمية (الفصل الثامن من الميثاق) .

وإزاء هذا التشجيع المستمد من الأمم المتحدة ، والاتحاد الأمريكي عملت جمهوريات أمريكا الوسطى على إعادة الاتحاد بشكل جديد فى ظل القواعد الاقليمية الدولية الحديثة .

المبحث الثانى

ميثاق سان سلفادور

فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ تقابل ممثلو الجمهوريات الخمس فى مدينة سان سلفادور، وبعد مداولة دامت ستة أيام أقروا ميثاق اتحاد أمريكا الوسطى، وتم التصديق عليه من الجمهوريات الخمس، وأصبح نافذاً فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥١، وكان من المصادفة أن التصديق عليه تم بعد التصديق على ميثاق بوجوتا بيوم واحد.

ويتكون ميثاق سلفادور من ديباجة، واثنتين وعشرين مادة. وسنعالج بحث هذا الميثاق من حيث الأهداف والمبادىء ووسائل تحقيقهما، ومن حيث الهيئات العاملة فيه، وحرية الانضمام اليه:

١ — أهداف الميثاق ومبادئه:

الغرض من ميثاق سان سلفادور كما جاء فى الديباجة هو إعادة إنشاء الوحدة القديمة بعد أن فشلت كل المحاولات التى بذلت فى إحياء وحدة أمريكا الوسطى، مع بقاء كل دولة محتفظة باستقلالها.

وذكرت الديباجة أن القانون الدولى العام الحديث يقدم حلولا ملائمة لبلوغ هذا الهدف عن طريق المنظمات الاقليمية.

فكأن الغرض من إنشاء هذه المنظمة هو إيجاد وحدة اقليمية تصون مصالح تلك الدول ولا تمس استقلالها الداخلى.

أما المبادىء التى تأخذ بها لتصل الى تحقيق هذا الهدف السامى فهى ايمانها بمبادىء هيئة الأمم المتحدة ومبادىء الاتحاد الأمريكى (والمادة الثانية من هذا الميثاق تقول: « جمهوريات أمريكا الوسطى باعتبارها أعضاء فى الأمم المتحدة، وفى الاتحاد الأمريكى تعلن أنها بإنشاء هذه المنظمة تؤكد إيمانها بمبادىء ميثاق

الأمم المتحدة ، ومبادىء ميثاق الاتحاد الأمريكى ، وتقرر إخلاصها فى انضمامها الى هاتين المنظمتين » .

وتضيف المادة الثامنة عشرة من هذا الميثاق الى ذلك أن « تطبيق هذا الميثاق لا يصح أن يفسر بما يتعارض مع حقوق الجمهوريات والتزاماتها بصفتها أعضاء فى منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الاتحاد الأمريكى » .

من هذا يتضح أن مبادىء منظمة اتحاد أمريكا الوسطى هى نفس مبادىء هيئة الأمم ، ومبادىء الاتحاد الأمريكى » . (أنظر الديباجة والمادة الأولى والثانية من ميثاق سان فرنسسكو ، والديباجة والفصل الأول والثانى والثالث من ميثاق بوجوتا) .

إلا أننا نلاحظ أن ثلاثة مبادىء نص عليها فى ميثاق سان سلفادور مع أنها واردة فى الميثاقين السالفى الذكر . وهذه المبادىء الثلاثة هى :

١ — مبدأ المساواة القانونية بين الدول .

٢ — مبدأ الاحترام المتبادل .

٣ — مبدأ عدم التدخل .

وهذا تكرار مقصود لجعل هذه المبادىء ذات شأن خاص بسبب كثرة عدوان بعض هذه الجمهوريات على بعض ولتدخل بعضها فى شؤون البعض الآخر ، ولعدم تبادلها الاحترام ، وكثيراً ماأدى ذلك كله إلى تصادم ومنازعات كان من شأنها إفساد الاتحاد كلما قامت محاولة فى سبيل إنشائه .

٢ — وسائل تحقيق الأهداف .

ورد ذكر هذه الوسائل فى المادة الأولى من ميثاق سان سلفادور . وفى مقدمتها تكوين منظمة إقليمية تضم الدول الأعضاء ، ثم التشاور فى إنشاء تعاون أخوى بينها ، ثم اتخاذ الوسائل اللازمة لفض جميع مايقع بينها من منازعات

بالطرق السلمية ، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان المساعدة المتبادلة والعمل على تنمية النشاط الاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي . ولها فوق ذلك أن تستغل عضويتها في الاتحاد الأمريكي ، وفي الأمم المتحدة فيما يحقق أهداف اتحاد أمريكا الوسطى وقد أنشئت هيئات داخل الاتحاد الأمريكي لتطبيق هذه الوسائل ، وإبرازها الى عالم الوجود .

٣ — الهيئات العاملة في الاتحاد الامريكي :

يتكون اتحاد أمريكا الوسطى من عدة هيئات توجه اتحاد نشاط العمل فيه وهي:

هيئة تتكون من رؤساء الجمهوريات :

واجتماعهم محتمل ، وزمان الاجتماع ومكانه غير محدودين ولكنه متروك لتقديرهم ، وللظروف .

وتلك الهيئة الجديدة في نوعها تعتبر الهيئة العليا في الاتحاد (المادة الخامسة) وهي التي تشرف على السياسة العليا للجمهوريات ، ولها أن تغير مجرى الحياة السياسية ، إذا اقتضى الأمر ، مادام ذلك يؤدي إلى تكوين الاتحاد القوي الذي راود شعوب هذه البلاد منذ أكثر من قرن كامل .

هيئة مجلس وزراء الخارجية :

يجتمع بناء على دعوة من حكومة جمهورية جواتيمالا في خلال العام اللاحق لتاريخ العمل بهذا الميثاق ، ثم يعقد بعد ذلك بصفة اعتيادية مرة في كل سنتين (المادة السابعة) ويكون مقر هذا المجلس بالتناوب بين مختلف الجمهوريات (المادة الثامنة) وقبل كل اجتماع يعقد مجلس تحضيري من الممثلين الدبلوماسيين لدى الدولة التي سيعقد بينها الاجتماع ، وتعاونه حكومة هذه الدولة في إعداد الترتيبات اللازمة لهذا الاجتماع (المادة ١٧) .

وإلى جانب هذه الاجتماعات العادية يمكن انعقاد المجلس في جلسة غير اعتيادية

بناء على طلب ثلاث دول على الأقل (المادة السابعة) وتتخذ قرارات المجلس فى المسائل الموضوعية بالاجماع (المادة التاسعة) بينما تتخذ فى مسائل الاجراءات بالأغلبية .

هيئة تتكون من وزراء الاختصاص :

وهى هيئة يحتمل اجتماعها كلما طلبت دولة عضو ووافق الأعضاء الآخرون ويجتمعون فى شكل مجلس فنى بالنسبة للمسألة التى تعرضها تلك الدولة ، ويكون أعضاء هذا المجلس هم الوزراء الذين تدخل فى دائرة اختصاصهم تلك المسألة ، فيجتمع وزراء المعارف إن كانت المسألة ثقافية ، ويجتمع وزراء المالية إذا كانت المسألة اقتصادية وهكذا (المادة العاشرة) .

المجلس الاقتصادى :

نص عليه فى المادة الرابعة عشرة إذ تقول :

« يحدد مجلس وزراء الخارجية اختصاصات المجلس الاقتصادى ، وترفع اليه تقارير عن أعمال هذا المجلس ، وتعرض عليه أيضاً الاقتراحات والتوصيات التى يتخذها » .

وفى الاجتماع التمهيدى لمجلس وزراء الخارجية اتخذ قرار خاص بوضع أسس المجلس الاقتصادى فقرر الوزراء أنه على المجلس الاقتصادى أن يجتمع فى ظرف ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا الميثاق (ميثاق سان سلفادور) وأن تكون الدعوة عن طريق وزارة خارجية سان سلفادور اذا لم تكن سكرتارية اتحاد أمريكا الوسطى قد تأسست .

أما اختصاصات المجلس الاقتصادى فهى دراسة المشاكل الاقتصادية لأمريكا الوسطى ، وتقديم اقتراحات بها الى مجلس وزراء الخارجية ، وعليه أن يضع لائحته الداخلية ، ويحدد اختصاصاته ويضع ميزانيته الخاصة التى ستدمج فى الميزانية العامة لاتحاد أمريكا الوسطى .

مكتب أمريكا الوسطى أو السكرتارية العامة :

يتكون هذا المكتب من طائفة من الموظفين يختارون من الدول الأعضاء وفقاً للتوزيع العادل وعلى رأسهم أمين عام يختاره مجلس وزراء الخارجية لمدة أربع سنوات لا تتجدد .

أما اختصاصات هذا المكتب فهى تولى السكرتارية العامة لمجلس وزراء الخارجية كلما انعقد ، كما يتولى سكرتارية كل مجلس للوزراء الآخرين . وعليه تنسيق العمل بين مختلف الهيئات وإعداد الوثائق اللازمة ، وإرسال الدعوات ، وغير ذلك من الأعمال الادارية التى لابد منها لانتظام سير العمل فى كل منظمة دولية .

٤ — الاتحاد الأمريكى وجمهورية الاتحاد :

لم نتعرض فى هذا البحث لجمهورية بنما [1] لأسباب منها أن موقعها الجغرافى يجعلها من دول أمريكا الوسطى ، كما أنها فى الوقت نفسه من دول أمريكا الجنوبية ، وذلك لأنها نقطة تقابل بينهما ، ولأن هذه الجمهورية ذات تاريخ سياسى خاص إذ كانت جزءا من جمهورية جرانادا الجديدة التى تعرف الآن باسم كولومبيا ، وكان إقليمها مختارا لشق قناة بين المحيطين . وعلى أساس هذا الاختيار دخلت حكومة الولايات المتحدة فى مفاوضات مع حكومة بوجوتا أسفرت عن إبرام معاهدة (هاى هيرن) فى ٢٢ يناير سنة ١٩٠٣ وقد نالت الولايات المتحدة بموجبها عدة امتيازات لتستطيع القيام بشق القناة .

وصدّق مجلس شيوخ الولايات المتحدة على هذه المعاهدة فى مارس من نفس السنة ، ولكن مجلس شيوخ كولومبيا رفضها ولم يعبأ بأصوات الاحتجاج الصادرة من سكان منطقة بنما ، لذلك ثاروا وأعلنوا انفصال إقليمهم عن كولومبيا واستقلالهم به ، فنشأت دولة بنما التى أسرعت الولايات المتحدة إلى الاعتراف بها

---

(١) مساحتها ٧٤٠٠٠ ك . م . وسكانها ٦٣٢ الف نسمة .

فى ١٣ نوفبر من هذه السنة . وفى ١٨ نوفبر أبرمت معاهدة جديدة تقرر فيها حق الولايات المتحدة فى شق القناة .

ومن هذا الحين انعزلت تلك الدولة الجديدة عن جيرانها ، وصارت تنازعها كلومبيا جنوبا وكوستاريكا شمالا فى حدودها . إلا أن رعاية الولايات المتحدة كفلت لها الوجود رغم معارضة هؤلاء الجيران .

هذا الوضع الخاص لدولة بنما لم يحل دون رغبة جمهوريات أمريكا الوسطى فى الاحتفاظ لها بمكان خاص فى اتحادهم الجديد ، فجاء فى المادة رقم ١ من ميثاق سان سلفادور « يعتبر هذا الميثاق مفتوحا بالنسبة لجمهورية بنما ، فلها أن تنضم اليه حين تشاء ، فتصبح عضوا فى منظمة دول أمريكا الوسطى » وجاء القرار رقم ٥ من الاجتماع التمهيدى لوزراء الخارجية يتضمن تأييداً ومجاملة لشعب بنما فى شخص رئيس الجمهورية .

نستنتج من كل ذلك أن حرية الالتحاق لميثاق سان سلفادور قاصر على جمهورية بنما وحدها ، فاذا انضمت صار الميثاق اتفاقية مقفلة لا يجوز لدولة أن تنضم اليها .

٥ — الاجتماع التمهيدى لوزراء خارجية أمريكا الوسطى :

فى الاجتماع الذى دام انعقاده من ٨ الى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، والذى تم فيه وضع ميثاق سان سلفادور اتخذت فيه إلى جانب هذا عدة قرارات داخلة فى نطاق نشاط المنظمة الأمريكية الجديدة .

وفى مقدمة هذه القرارات اعتبار هذا الاجتماع التأسيسى بمثابة اجتماع لوزراء خارجية جمهوريات أمريكا الوسطى أيضا . ومن أهم ما اتخذ من قرارات وتوصيات فى هذا الاجتماع التمهيدى :

(القرار رقم ٢) الخاص بتأييد سكان الهندوراس البريطانية فى أمانيهم القومية .

ويستند هذا التأييد إلى القرار رقم ٢٢ من قرارات المؤتمر الأمريكى الدولى التاسع وهو الذى ينص على أنه « من الأمانى العادلة للجمهوريات الأمريكية إزالة الأوضاع الاستعمارية » .

تلك الأمانى هى أن تستقل الهندوراس البريطانية وتتخلص من الاستعمار لتصير جمهورية جديدة ، أو تندمج فى جمهورية الهندوراس باعتبارها جزءا منها .

(القرار رقم ٤) خاص بانشاء علم موحد لاتحاد دول أمريكا الوسطى ، ويكون ذا لون أزرق ، وفى وسطه دائرة بيضاء ترسم عليها الطرة التقليدية لأمريكا الوسطى ، وتحاط بالكلمات الآتية (منظمة دول أمريكا الوسطى) وتوصية جميع الجمهوريات أن ترفع هذا العلم إلى جانب العلم القومى فى الأعياد والمناسبات .

(قرار رقم ٦) خاص بتوصية الدول الأعضاء باصدار طابع بريد تذكارى بمناسبة توقيع ميثاق سان سلفادور ، وأن يتكون من صور أعلام الجمهوريات مجتمعة .

(قرار رقم ٧) يوصى بتبادل المدرسين والطلاب والجوائز العلمية بين مختلف الجمهوريات الأعضاء ليكون الجيل الجديد ذا طابع قومى مشترك .

(قرار رقم ٩) خاص بتنظيم الصحافة والاذاعة عن طريق مؤتمر يجتمع على التوالى فى مختلف الجمهوريات .

يضاف إلى ذلك كثيرا من القرارات والتوصيات منها مكافحة أمراض الحيوان وحماية الطفولة ، ومساعدة المجلس الأعلى لجامعات أمريكا الوسطى ، وإنشاء مكتب للاعلان والصحافة وغيرها .

ذلك أهم ما قد اتخذ فى هذا الاجتماع الذى يعتبر أول اجتماع لوزراء خارجية أمريكا الوسطى .

المبحث الثالث

مستقبل اتحاد أمريكا الوسطى

كلما حاول شعب أمريكا الوسطى أن يعالج مشاكله العديدة ، ومنازعاته الكثيرة الناتجة عن الوطنية المتطرفة بقيام اتحاد بين دولة تذكر الناس سوابق هذه المحاولة فيتساءلون عن مدى دوام هذا الاتحاد الجديد ، وعن مقدار أثره فى تقوية تضامن هذه الجمهوريات ، وعن مبلغ قوته فى الحد من تيارات القومية المتطرفة .

وقد أوضح جورج ولميون وزير الولايات المتحدة المفوض لدى جمهوريات أمريكا الوسطى عام ١٨٧٠ أن تحقيق هذا الاتحاد تعترضه ثمان عقبات ، هى :

ذكرى المعارك الدموية التى دارت بين جمهوريات هذا الاتحاد — ما يثيره ديون اتحاد عام ١٨٣٨ من خلافات — تباين التقاليد المحلية — التنافس على الزعامة داخل الاتحاد — عدم الانسجام بين السكان — حاجة البلاد الى قادة أقوياء — صعوبة الاتصال بين هذه الجمهوريات — سياسة كوستاريكا الانعزالية التقليدية .

ونسى هذا الدبلوماسى الأمريكى أو تناسى عائقاً ناسعاً لعله العائق الرئيسى الذى يقف فى وجه الاتحاد ، وهو التدخل المستمر من جانب الولايات المتحدة ، وحين نصل الى فهم هذا العائق ندرك حقيقة مشكلة هذا الاتحاد .

إن الولايات المتحدة تنظر الى هذا الاتحاد بغير العين التى تنظر بها اليه جمهوريات أمريكا الوسطى .

فالولايات المتحدة بوجه عام لاتعارض فى قيام هذا الاتحاد ما دام تحت إشرافها ورعايتها ولا يعمل ضدها وفى ذلك تحقيق لمصالح تبتغيها ، فالسلام الداخلى فى هذه المنطقة أضمن لمصالحها الاقتصادية والعسكرية ، ويكون من السهل عليها

أن توجه تأثيرها الى جهة واحدة بدلا من أن تخاطب خمس حكومات ، ثم إن قيام هذا الاتحاد يشد من أزر الاتحاد الأمريكي .

ولكن وجهة نظر جمهوريات أمريكا الوسطى تؤمن بالاتحاد على اعتبار أنه وسيلة إلى جمع قواتها للتخلص من نفوذ الولايات المتحدة .

فمن هذا يبدو أن السبب الرئيسي في فشل كل محاولة قامت لتكتل هذه الأجزاء المنفصلة هو اختلاف وجهات النظر بين الولايات المتحدة ، وأمريكا الوسطى في فهم الهدف الحقيقي من قيام هذا الاتحاد .

ولعل اشتراك الولايات مع جمهوريات أمريكا الوسطى في منظمتي الأمم المتحدة والاتحاد الأمريكي ، وارتباطهما بالتزامات واحدة ، وتمتعهما بامتيازات متشابهة ، وتعاونهما في الوصول إلى أهداف مشتركة وتضامنهما في مواجهة المشاكل الدولية ، يقرب وجهات النظر الى الهدف الحقيقي من قيام اتحاد أمريكا الوسطى .

وحينئذ يمكن التفاؤل بنجاح تلك المحاولة التي قامت أخيراً لإعادة وحدة أمريكا الوسطى التي طالما كانت أكبر أمل يراود أحلام المصلحين والسياسيين من أبناء هذه البلاد منذ أكثر من قرن [1]

---

(١) بعد أن درسنا هذا الاتحاد ، وألممنا بتاريخه المضطرب ، وكشفنا عن العقبات التي تعترض سبيله لا يفوتنا أن توجه النظر إلى التشابه الكبير بين مشكلة الشرق الأوسط ومشكلة أمريكا الوسطى فهنا دول منفصلة عن اصل واحد تحاول جمع شملها للتخلص من النفوذ البريطاني ، وهناك دول تحاول جمع الشمل للتخلص من نفوذ الولايات المتحدة .

وهنا قناة السويس ، وهناك قناة بنما .

وهنا مصر ، وهناك المكسيك ، ولكل منهما في منطقته دور خاص .

ويستطيع الباحث أن يجد غير ذلك من أوجه الشبه ، ولا يتسع المجال في هذا البحث لهذه المقارنة ، فحسبنا أن نشير اليها لما تتضمنه من عبر ودروس .

ميثاق سان سلفادور :

إن حكومات كوستاريكا ، وسلفادور ، وجواتيمالا ، وهندوراس ، ونيكاراجو المشبعة بمبادىء أمريكا الوسطى النبيلة ، والراغبة فى ازدهار التقارب الأخوى بين جمهوريات أمريكا الوسطى والواثقة بصدق تعبيرها عن شعور كل شعب منها .

ومراعاة لأن تظل جمهوريات أمريكا الوسطى متماسكة بروابط لا تنفصم من صالحها المشترك وهى أعضاء انفصلت عن أمة واحدة .

ولصالح ازدهار مؤسساتها ، ولايجاد حل مشترك لمشاكلها يتحتم تنظيم تعاون ودى للجميع .

ولأنه لابد من إلغاء الحواجز الصناعية التى تفرق بين شعوب أمريكا الوسطى ، ومن الوصول الى رغبة مشتركة لحل المشاكل ، والدفاع عن المصالح العامة عن طريق عمل مشترك منظم .

ولأنه قد فشلت كل المحاولات التى بذلت فى سبيل إحياء وحدة دول أمريكا الوسطى مع بقاء كل منها محتفظة باستقلالها .

ولأن القانون الدولى الحديث يقدم حلولا ملائمة لبلوغ هذا الهدف عن طريق المنظمات الأقليمية .

فلهذا كله :

قررت الحكومات السالفة الذكر ، إنشاء منظمة دول أمريكا الوسطى رغبة فى تنسيق جهودها ، ووافق وزراء خارجيتها بمقتضى تفويضاتهم على ما يأتى :

المادة الأولى : إن كوستاريكا وسلفادور وجواتيمالا وهندوراس ونيكاراجوا تكون منظمة دول أمريكا الوسطى [1] وذلك لتدعيم الروابط التى تجمع بينها ، وللتشاور فى إنشاء تعاون أخوى فى هذا الجزء من القارة ، والعمل على الابقاء عليه ، ولتجنب أى خلاف ، ولضمان حل كل نزاع قد يقع بينهما حلا سلمياً ،

(1) يرمز إلى تلك المنظمة بالحرف الأول من كل كلمة منها فى اللغة الأسبانية فتسمى (أوديكا) (O.D.E.C.A.)

ولضمان المساعدة المتبادلة، وللبحث عن حلول مشتركة للمسائل العامة، ولتنمية النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى ظل تعاون صادق .

المادة الثانية : جمهوريات أمريكا الوسطى باعتبارها أعضاء فى الأمم المتحدة، وفى الاتحاد الأمريكى تعلن أنها بإنشاء هذه المنظمة تؤكد إيمانها بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة، ومبادىء ميثاق الاتحاد الأمريكى وتقرر إخلاصها فى انضمامها إلى هاتين المنظمتين .

المادة الثالثة : إن منظمة دول أمريكا الوسطى قائمة على المبادىء التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق الاتحاد الأمريكى وأخصها المساواة القانونية بين الدول ، وتبادل الاحترام ، ومبدأ عدم التدخل .

المادة الرابعة : تتكون منظمة دول أمريكا الوسطى من الهيئات الآتية :

١ — اجتماع رؤساء الجمهوريات الاحتمالى .

٢ — مجلس وزراء الخارجية .

٣ — الاجتماع الاحتمالى لوزراء آخرين (تجمعهم صفة واحدة) .

٤ — مكتب أمريكا الوسطى .

٥ — المجلس الاقتصادى .

المادة الخامسة : يكون اجتماع رؤساء الجمهوريات الخمس لأمريكا الوسطى هو الهيئة العليا .

المادة السادسة : الهيئة العاملة فى المنظمة هى مجلس وزراء الخارجية . ولكل وزير أن يصطحب مستشارين ومندوبين احتياطيين ، وليس لهم أن يحلوا محل الوزير أثناء انعقاد الجلسة إلا إذا كانوا من جنسية وطنه الأصلية .

ويجوز فى حال تعذر حضور الوزير أن يمثله فى الاجتماع مندوب خاص .

المادة السابعة : لمجلس وزراء الخارجية دورة عادية كل سنتين ، ويجوز أن ينعقد فى دورة غير عادية إذا طلب ذلك ثلاثة منهم على الأقل لضرورة ما .

المادة الثامنة : ينعقد المجلس على التوالى فى الدول الآتية :
جواتيمالا — نيكاراجوا — سلفادور — هندوراس — كوستاريكا — وتحدد حكومة كل جمهورية المدينة التى ينعقد فيها المجلس .

المادة التاسعة : لكل جمهورية صوت واحد فى المجلس ، وتؤخذ القرارات فى المسائل الموضوعية بالإجماع ، وإذا حصل شك فى كون المسألة موضوعية أو إجرائية يفصل فى ذلك بإجماع الآراء .

المادة العاشرة : يمكن دعوة مجلس يتكون من وزراء غير وزراء الخارجية بدعوة من إحدى الحكومات التى تعترضها مسألة تهم كل أمريكا الوسطى ، وتكون جديرة بالبحث المشترك .

المادة الحادية عشرة : يمثل مكتب أمريكا الوسطى السكرتيرية العامة للمنظمة ، وله الاختصاصات الآتية :

(ا) السكرتارية العامة لمجلس وزراء الخارجية ، ومجلس الوزراء الآخرين .

(ب) تنسيق العمل بين مختلف الهيئات ومعاونتها فى مهمتها .

(ج) إعداد الوثائق اللازمة وتوزيعها .

ويكون المقر الدائم للمكتب عاصمة جمهورية سلفادور .

المادة الثانية عشرة : يرأس المكتب أمين عام يختاره رئيس مجلس الوزراء الخارجية لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد .

ويتولى الأمين العام اختيار الموظفين وفقاً لمبدأ التوزيع العادل بين الدول .

المادة الثالثة عشرة : تدفع كل دولة من الدول الأعضاء حصة متناسبة مع ميزانيتها وتتمشى مع قواعد التوزيع التى تضعها لجنة خاصة ، ويوافق عليها مجلس وزراء الخارجية .

المادة الرابعة عشرة : يحدد مجلس وزراء الخارجية اختصاصات المجلس

الاقتصادى . وترفع اليه تقارير عن أعمال هذا المجلس ، وتعرض عليه أيضا الاقتراحات والتوصيات التى يتخذها المجلس الاقتصادى .

ويشكل هذا المجلس من مندوبين تعينهم الحكومات ، ويجتمع مرة فى السنة على الأقل ، فى مكان وزمان يحددهما المجلس .

المادة الخامسة عشرة : يجوز لمجلس وزراء الخارجية أن ينشىء معاهد ومجالس ، وهيئات ، ولجانا لدراسة مختلف المسائل .

ويحدد مقرها وفقا لقاعدة التوزيع الجغرافى ، ووفقا للضرورة التى دعت إلى إنشائها .

المادة السادسة عشرة : تقدم هذه المؤسسات تقارير مفصله عن سير العمل فيها الى مجلس وزراء الخارجية ، كما ترفع اليه القرارات والمشروعات التى تراها ضرورية . وعليها أيضا أن تقدم تقريرا عن كل عمل يوكل اليها ، وأن تبذل المعاونة الفنية لمجلس الوزراء الخاصة .

المادة السابعة عشرة : قبل كل اجتماع لمجلس وزراء الخارجية ينعقد مجلس تحضيرى مكون من ممثلين ديبلوماسيين من مختلف الجمهوريات لدى الدولة التى سيعقد فيها الاجتماع ، ويحضره مندوب عن وزارة خارجية الدولة التى يعقد فيها هذا الاجتماع .

ويتولى هذا المجلس بالاشتراك مع الحكومة المذكورة إعداد ما يلزم لهذا الاجتماع .

المادة الثامنة عشرة : تطبيق هذا الميثاق لا يؤثر فى تنفيذ نصوص دستور كل جمهورية ولا يصح أن يفسر بما يتعارض مع حقوق والتزامات الجمهوريات بصفتها أعضاء فى منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الاتحاد الأمريكى ، ولا بما يتعارض مع المعاهدات والاتفاقات السابقة .

المادة التاسعة عشرة : تصدق جمهوريات أمريكا الوسطى على هذا الميثاق فى أقرب وقت ممكن وفقاً للاجراءات الدستورية لكل منها .

ويسجل هذا الميثاق في الأمانة العامة للأمم المتحدة تنفيذاً للمادة ١٠٢ من الميثاق .

المادة العشرون : يودع أصل هذا الميثاق في وزارة خارجية سلفادور وتسلم صورة منه طبق الأصل لكل وزير من وزراء خارجية جمهوريات أمريكا الوسطى .

كما تودع وثائق التصديق أيضاً في وزارة خارجية سلفادور ، على أن تخطر وزارات خارجية باقي الجمهوريات بإيداع وثيقة كل منها .

المادة الحادية والعشرون : يعمل بهذا الميثاق من يوم إيداع وثائق تصديق كل من جمهوريات كوستاريكا ، وسلفادور ، وجواتيمالا ، وهندوراس ، ونيكاراجوا .

المادة الثانية والعشرون : يطلق على هذا الاتفاق الخاص بمنظمة دول أمريكا الوسطى « اسم ميثاق سان سلفادور » .

نصوص مؤقتة

١ — يعتبر هذا الميثاق مفتوحا بالنسبة لجمهورية بنما ، فلها أن تنضم إليه حين تشاء فتصبح عضواً في منظمة دول أمريكا الوسطى .

٢ — تقوم حكومة جمهورية جواتيمالا بالدعوة إلى أول اجتماع عادى لمجلس وزراء الخارجية في خلال السنة التالية لتاريخ العمل بهذا الميثاق .

بناء عليه :

وقع وزراء خارجية جمهوريات أمريكا الوسطى هذه الوثيقة بمدينة سان سلفادور في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥١

عن كوستاريكا : ماريو إخاندى
عن سلفادور : روبرتو كانيسا
عن جواتيمالا : مانويل جالسن
عن هندوراس : ادجاردو فالازويلا
عن نيكاراجوا : أوسكار سافيلا ساكاسا

مراجع هذا البحث

Anderson Luis—The Peace Conference of Central America. The American Journal ef International Law. Volume II, 1908, p. 144 et s.

Brown Scott James. — The Central American Peace Conference of 1907. The American Journal of International Law. Volumc II, 1908, p. 121 et s.

Brown Scott James. — The closing of the Central American Court of Justice. — The American Journal of International Law. Volume XII. 1918, p. 380 et s.

Buell Raymond Leslie. — Union or disunion in Central America ? Foreign Affairs. April 1933, Vol II, No 3, p. 478 et s.

Convention, Protocols and Declarations signed at the Conference on Central American Affairs. — Washington D.C, February 7, 1923.—The American Journal of International Law. Volume XVII, 1923. pp. 70 to 132.

Dana G. Munro. — The Five Republics of Central America. — New York. Oxford University Press, 1918. (Intéressante bibliographe, pp. 321 à 326).

Documentation Française (La). — Notes Documentaires et études 12 mars 1952, no. 1586 — L'Union centre-américaine et la Charte de San Salvador (14 octobre 1951).

Eyma Jean. — La Cour de Justice Centre-Américaine. Paris 1928. Libraire moderne de Droit et de Jurisprudence.

Fenwick C.G. — The Organization of Central American States. The American Journal of International Law. Vol. 46, 1952, p. 509 et s.

First (The) *decision of the Central American Court.* — The American Journal... Vol. 3, 1909, p. 434 et s.

Finch Georges A. — The Treaty with Nicaragua Granting Canal and other Rights to the United States. — The American Journal... Vol. 10, 1916, p. 344 et s.

Mange François. — Le Contrôle des Etats-Unis sur le Canal de Panama. — L'Europe Nouvelle, no. 468. (28 janvier 1927) — suivide : Le Statut du Canal de Panama, p. 141 et s.

Movement (La) fédéraliste en Amérique Central. — L'Europe Nouvelle, no. 467 (22 janvier 1927), p. 104 et s.

Marvaud Angel. — Espoirs et Réalités d'une Fédération Centre-Américaine. Nations ou Fédéralisme. Présences. Ed. Plon. Paris 1946.

New (The) Pan Americanism. — Part III. Central American League of Nations. Published by the World Peace Foundation, Boston 1917.

Ray Fancis.—L'Union Centre-Américaine. Kevue Générale de Droit International Public. Volume 18, 1911, p. 69 et s.

Slevador Rodriguez Gonzalez.—The Neutrality of Honduras and the question of the Gulf of Fonseca. The American Journal .. Volume 10, 1916, p. 509 et s.

Scott-Mowrer P.—la politique des Etats-Unis en Amérique Centrale. L'Europe Nouvelle, no 467, p. 109 et s.

Tapley Bennett.—The Costa Rica-Nicaragua incident : effective international action in keeping the peace. The Department of State Bulletin, 5 juin 1949, XX, no. 518, p. 707 et s.

Textes des Traités et Conventions signés à la Conférence de la paix centre-américaine à Washington le 20 décembre 1907. Traité entre le Nicaragua et les Etats-Unis, signé le 5 août 1914 et ratifié le 22 juin 1916. Traités et Conventions signés à la Conférence de l'Amérique centrale le 7 février 1923 à Washington. L'Europe Nouvelle, op. c., no. 467, p. 118 et s.

Tully Evans Warren.—The projected inter-American Court of Justice as a part of the Inter-American Peace Machinery. Thèse Stanford University. August 1950, notamment, p. 21 à 67.

Wilhemine Williams Mary.—Anglo American Isthmian Diplomacy 1815-1915 Washington, American Historical Association.

الجزاءات المترتبة على عدم تقديم أسهم الضمان
بواسطة أعضاء مجلس الإدارة فى شركات المساهمة

للدكتور فريد مشرفى

مدرس القانون التجارى — كلية التجارة — جامعة عين شمس

عرض الموضوع :

١ — تقضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٤ فى فقرتها الأولى بأنه « يشترط فى عضو مجلس إدارة شركة المساهمة أن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة يوازى جزءاً من خمسين من رأس مال الشركة . ومع ذلك يجوز أن يكون العضو مالكا لعدد من الأسهم لا تقل قيمته وقت التعيين عن ألف جنيه . ويرجع فى ذلك إلى الأسعار التى يجرى التعامل عليها فى بورصة الأوراق المالية أو إلى قيمة السهم الإسمية إن لم تكن أسهم الشركة قد قيدت فى هذه البورصة » .

كما تقضى المادة ذاتها فى فقرتها الثالثة بأنه « يخصص القدر المتقدم ذكره من الأسهم التى يملكها عضو مجلس الإدارة أو التى تقدم من الأصيل الذى ينوب عنه لضمان إدارته ، ويجب إيداعها فى خلال شهر من تاريخ التعيين أحد البنوك المعتمدة من وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض . ويستمر إيداع هذه الأسهم مع عدم قابليتها للتداول إلى أن تنتهى مدة وكالة العضو ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها بأعماله .

وتقرر المادة ذاتها أيضاً فى فقرتها الأخيرة أنه إذا لم يقدم عضو مجلس الإدارة أسهم الضمان على الوجه المنصوص عليه فى هذه المادة بطلت عضويته .

وتقضي المادة ١٠٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بأنه فى غير إخلال بحق المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء يقع باطلا كل تصرف أو تعاقد أو تعامل . يصدر عن مجلس إدارة شركات المساهمة .... المشكلة على خلاف أحكام القانون ، وذلك دون إخلال بحقوق الغير حسنى النية . وفى حالة تعدد من يعزى إليهم سبب البطلان تكون مسئوليتهم عن التعويض بالتضامن فيما بينهم .

وتقضى المادة ١٠٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أنه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها فى القوانين الأخرى يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل عضو مجلس إدارة تخلف عن تقديم الأسهم التى تخصص لضمان إدارته على الوجه المقرر فى القانون فى مدى ستين يوما من تاريخ إبلاغه قرار التعيين .

يخلص من هذا العرض السريع لنصوص القانون أن الجزاءات المترتبة على التأخر فى تقديم أسهم الضمان عن الميعاد القانونى هى :

(أولا) بطلان العضوية بمجلس الإدارة .

(ثانياً) بطلان كل تصرف أو تعاقد أو تعامل يصدره مجلس الإدارة إذا كان من بين أعضائه من بطلت عضويته بسبب عدم تقديم أسهم الضمان لأنه فى هذه الحالة يكون المجلس مشكلا على خلاف أحكام القانون .

(ثالثاً) توقيع غرامة على العضو المتخلف لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد عن خمسمائة .

الميعاد القانونى وبدء سريانه :

٣ — أول ما يستوقف النظر عند مقارنة النصوص المتقدمة ببعضها اختلاف الميعاد الذى يضربه القانون لتقديم أسهم الضمان ، ففى المادة ٣٢٧ يجب

إيداعها « فى خلال شهر من تاريخ التعيين أحد البنوك المعتمدة من وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض » فى حين أنه طبقا للمادة ١٠٤/٣ لا توقع عقوبة الغرامة إلا إذا تخلف عضو مجلس الادارة عن تقديم الأسهم التى تخصص لضمان إدارته على الوجه المقرر فى القانون فى مدى ستين يوما من تاريخ إبلاغه قرار التعيين » .

وواضح أن الاختلاف بين النصين ليس فى مقدار الميعاد القانونى فحسب وإنما أيضا فى بدء سريانه . فبينما فى حالة بطلان العضوية يبدأ ميعاد الشهر من تاريخ التعيين ، لا يبدأ ميعاد الستين يوما فى حالة توقيع الغرامة إلا من تاريخ إبلاغ العضو قرار التعيين ، وفى معظم الأحوال يكون الابلاغ فى تاريخ لاحق للتعيين ذاته .

وقد يبدو أول وهلة أن هناك تعارضاً فى النصوص ، إذ كيف تبطل العضوية بمجرد التخلف عن تقديم أسهم الضمان فى خلال شهر فتزول عن العضو صفته بالنسبة للشركة ، وبالرغم من هذا يظل عضو مجلس الادارة مطالبا بعد ذلك بتقديم تلك الأسهم بحيث إذا انقضى ستون يوما دون تقديمها توقع عليه عقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة ؟

بيد أن هذا التعارض فى الظاهر فحسب ، إذ لا شك فى أنه إذا أبطلت العضوية فعلا بمجرد انقضاء شهر على تاريخ التعيين دون تقديم أسهم الضمان طبقاً لنص المادة ٢٧ ، وانقطعت بذلك صلة عضو مجلس الادارة بالشركة سقط عنه حتما واجب تقديم أسهم الضمان ، وامتنع بالتالى تطبيق المادة ١٠٤/٣ التى تتحدث عن الغرامة .

لكن المشرع قدر أنه رغم نصه فى المادة ٢٧ على بطلان العضوية من الجائز أن يستمر العضو فى مركزه بالشركة ويتهاون أعضاء مجلس الادارة فى إخراجه ، ففى هذه الحالة إذا استمر فى تخلفه عن تقديم أسهم الضمان وإيداعها حتى انقضت

١٤٥
(١٠)

ستون يوما من تاريخ إبلاغه قرار التعيين ، وأمعن فى مخالفته للقانون الى هذا الحد وجب توقيع عقوبة الغرامة عليه . ولا شك فى أن عضو مجلس الادارة يكون مستحقا لهذا الجزاء الجنائى المنصوص عنه فى المادة ١٠٤/٣ الى جانب الجزاء المدنى الذى تقرره المادة ٢٧ ، ما دام قد ترك ميعاد الثلاثين يوما ينقضى وترك ميعاد الستين يوما ينقضى دون أن يحرك ساكنا ممعناً بذلك فى مخالفته نصوص القانون .

ولا يفوتنا فى هذا المقام أن ننبه إلى أنه من الأفضل أن يكون بدء سريان الميعادين المتقدمى الذكر واحداً وهو تاريخ إبلاغ قرار التعيين لعضو مجلس الإدارة . أما الاختلاف القائم بين نصى المادتين ٢٧ و ١٠٤/٣ فى هذا الشأن فهو محل للنقد ، وفى اعتقادنا أنه لم يكن مقصوداً لذاته وإنما مرجعه سهو من المشرع ويمكن تداركه بطريق التشريع .

٣ — وتثير دراسة الجزاءات المترتبة على عدم تقديم عضو مجلس الإدارة أسهم الضمان بحثين قانونيين : الأول أثر تعذر حصول العضو على أسهم الشركة التى يديرها على بطلان عضويته . والثانى أثر تقديم أسهم الضمان بعد الميعاد القانونى على مختلف الجزاءات التى يرتبها القانون . وسنتكلم عن هذين البحثين تباعا .

البحث الأول

٤ — من الجائز أن يكلف عضو مجلس إدارة فى شركة معينه أحد سماسرة الأوراق المالية بشراء عدد من أسهم هذه الشركة ليقدمها ويودعها أحد البنوك ضمانا لإدارته ، ثم ينقضى شهر دون أن يوجد راغب فى بيع الأسهم المطلوبة فلا تعرض بالبورصة ويعجز بالتالى السمسار عن تنفيذ الأمر الصادر إليه من عضو مجلس الإدارة بالشراء . فهل يصلح هذا — فى حالة ثبوته — عذراً يحتج به عضو مجلس الإدارة ويبرر به تأخيره عن تقديم الأسهم فى ميعاد شهر من تاريخ تعيينه ؟

إن ظاهر النص يفيد أن البطلان الوارد بالمادة ٢٧ فقرة أخيرة حتمى لا يستطيع العضو دفعه بأى عذر ، وليس لمجلس الإدارة أن يتقصى الأسباب التى حالت بين العضو وبين تقديم الأسهم الضامنة لإدارته ، وإنما عليه أن يقنع بواقعة معينة نص عليها القانون وهى أن العضو « لم يقدم . . . أسهم الضمان على الوجه المنصوص عليه فى المادة » . ومتى تحقق من ثبوت هذه الواقعة وجب عليه أن يبادر إلى اتخاذ قرار بإبطال عضوية العضو المتخلف ودعوة الجمعية العمومية إلى انتخاب من يحل محله أو يقوم المجلس ذاته بانتخاب خلف له حسب ما يقضى به القانون النظامى للشركة .

بيد أن من يمعن النظر فى نص المادة ٢٧ يتضح له فى غير لبس أن البطلان المنصوص عنه إنما هو جزاء تقرره المادة على عدم تقديم أسهم الضمان ، والمستفاد من النص أيضاً أن عدم التقديم المشار إليه مقصود به أن يكون نتيجة لامتناع العضو ذاته وليد إرادته ، وبذلك يتجسم الخطأ والتقصير الذى يبرر توقيع الجزاء عليه . أما إذا كان عدم تقديم أسهم الضمان مرجعه سبب خارج عن إرادة العضو كعدم عرض الأسهم المطلوبة فى البورصة فلا محل لتطبيق الجزاء الذى تقرره المادة ٢٧ إذ لا خطأ ولا تقصير .

والسبب فى ذلك ليس لأن الحكمة من تقرير البطلان منعدمة فحسب ، وإنما أيضاً لأنه لا جدوى من تقريره إذ من المحتمل أن من ينتخب بدلا ممن تبطل عضويته قد يوجد فى نفس مركز سلفه ويتعذر عليه بدوره تقديم أسهم الضمان فى الميعاد القانونى . قبل أن تبطل عضويته للسبب ذاته ؟

ولا يعترض على هذا أن ما قدمناه هو تخصيص للنص بلا مخصص وأن معيار الخطأ والتقصير الذى تستلزمه فى العضو المتخلف لا سند له من القانون ، فضلا عن أنه من المحتمل أن يفتح السبيل إلى التحايل على نص القانون ومخالفته . لا محل لذلك للاعتراض لأنه لا يعقل أن الشارع يقرر بطلان العضوية بالنسبة

إلى عضو لا يمكن نسبة أى خطأ أو تقصير إليه ، فهذا عبث والشارع منزه عنه ويجب أن يفهم النص على ضوء حكمته .

وفى اعتقادنا أنه كان من الأنسب أن يوجب القانون إيداع أسهم الضمان فى الميعاد الذى يحدده ، فان تعذر ذلك وجب على العضو أن يودع مبلغ ألف جنيه فى الميعاد ذاته أحد البنوك المعتمدة ، مع تكليف البنك شراء أسهم الشركة المطلوبة بهذا المبلغ . وبذلك يرفع المشرع عن العضو الحرج ، ويسد السبيل على من يريد التحايل على أحكام القانون ، ويزيل فى الوقت نفسه اللبس الذى يؤدى ظاهر النص إلى الوقوع فيه .

يخلص مما تقدم أنه إذا لم يكن لعضو مجلس الادارة عذر فى التخلف عن تقديم أسهم الضمان فى ميعاد شهر من تاريخ تعيينه وجب على مجلس الادارة أن يبادر الى إبطال عضويته ، لكن رغم هذا فقد قدمنا أنه من الجائز أن يتوانى المجلس فى إصدار قراره ، فيظل العضو نتيجة لذلك متمتعا بعضويته فى المجلس يحضر جلساته ، ويشترك فى مداولاته ، ويكون له صوت معدود وذو أثر فيما يصدره من قرارات .

فاذا قام العضو بعد انقضاء ميعاد الشهر بايداع أسهم الضمان أحد البنوك المعتمدة من وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض ، فما أثر ذلك على الجزاءات التى يرتبها القانون ؟ إن هذا يصل بنا الى البحث الثانى فى الموضوع .

البحث الثانى

٥ — لا نزاع فى أن إيداع أسهم الضمان بعد فوات ستين يوما من تاريخ إبلاغ العضو قرار التعيين لا أثر له إطلاقا على عقوبة الغرامة المنصوص عنها فى المادة ١٠٤/٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، ذلك لأن هذه المادة تقضى بالغرامة على كل عضو مجلس ادارة تخلف عن تقديم الأسهم التى تخصص لضمان إدارته على الوجه المقرر فى القانون ، فاذا تحقق الفعل المتقدم وتوافرت أركانه القانونية بأن

ثبت أن التخلف كان وليد إرادة العضو بالمعنى الذى سبق بيانه فى البند المتقدم ، وتبين أنه كان مقصراً ومخطئا فى تخلفه ، وجبت مسئوليته ، وحقت عليه الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤/٣

ومن المقرر أن أى فعل لاحق لارتكاب الجريمة لا أثر له على قيامها واستحقاق العقوبة عنها ، لا فرق فى هذا بين أن يكون المتهم قد قدم الى المحاكمة فعلا وطلب توقيع العقوبة عليه أم لم يقدم بعد . وإذن فعضو مجلس الادارة الذى يقدم أسهم الضمان ويودعها أحد البنوك بعد ستين يوما من إبلاغه قرار التعيين يستهدف لعقوبة الغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة ، شأنه فى هذا شأن من لم يقدم تلك الأسهم على الاطلاق .

٦ — أما اذا انتقلنا الى جزاء بطلان العضوية المنصوص عنه فى المادة ٢٧ فان الأمر يحتاج الى تفصيل ، اذ لا شك فى أن البطلان الذى تقرره هذه المادة متصل بالنظام العام ولكل ذى مصلحة أن يطلبه ، ولا يستطيع مجلس الادارة أن يقرر إعفاء أى عضو فيه من تقديم أسهم الضمان .

يضاف الى هذا أن مجلس الادارة فى كل شركة مساهمة هو الهيئة المنوط بها تنفيذ القانون والامتثال لأحكامه فيما يتصل على الأقل بتشكيل المجلس ونشاطه أثناء قيام الشركة . فلكى يقرر المجلس بطلان عضوية أحد أعضائه يجب أن يتحقق أولا من تاريخ تعيينه وثانياً من أن أسهم الضمان لم تودع أحد البنوك خلال شهر من تاريخ التعيين طبقاً لنص المادة ٢٧ من القانون ، وهذا يثبت بعدم تقديم العضو شهادة من أحد البنوك المعتمدة تفيد الإيداع فى الميعاد القانونى ، وبغير ذلك لا يمكن البت فى بطلان العضوية .

وقدمنا أنه من الجائز أن يتوانى مجلس الإدارة فى إصدار قراره ببطلان العضوية ، فيقدم عضو مجلس الإدارة أسهم الضمان ووضعها أحد البنوك بعد ميعاد الشهر السالف الذكر ، فهل يقبل ذلك منه ، وهل يزول به ما يشوب عضويته من بطلان ؟

فى اعتقادنا أن نصوص القانون تسمح بذلك ، ومتى قدم العضو أسهم الضمان امتنع على مجلس الإدارة أن يقرر بطلان عضويته . ولا يقدح فى هذا النظر أن البطلان متعلق بالنظام العام لأن القانون إذ ينص فى المادة ١٠٤/٣ على توقيع عقوبة الغرامة على من لا يقدم من أعضاء مجلس الإدارة أسهم الضمان ويودعها أحد البنوك خلال ستين يوما من إبلاغه قرار التعيين إنما يفيد بذاته ويفترض إمكان الإيداع بعد ميعاد الشهر .

ولا يعقل أن يطالب العضو بتقديم أسهم الضمان وإيداعها بعد انقضاء شهر وقبل فوات ستين يوما ويعاقب على عدم إجراء ذلك إلا إذا كانت صلته بالشركة قائمة ولم تبطل عضويته بعد . وبغير هذا التفسير يتعذر التوفيق بين نص المادتين ٢٧ و ١٠٤/٣ من القانون .

وإذن فالمقصود بأن البطلان متعلق بالنظام العام أنه يتعين على مجلس الإدارة تقريره إذا ما طلب إليه ذلك بعد فوات ميعاد الشهر وقبل حصول الإيداع ما دامت واقعة التخلف ثابتة ، وهذا البطلان لا يسقط بالتقادم .

يبقى بعد هذا أن نتساءل إلى أى وقت يستطيع عضو مجلس الإدارة أن يودع أسهم الضمان أحد البنوك فيقبل منه ذلك ويزيل ما يشوب عضويته من بطلان ؟ فى اعتقادنا أنه يستطيع ذلك ما دام مجلس الإدارة لم يعرض عليه إبطال عضويته ولم يتخذ قراراً فيه ، وعلى أى حال فما لا شك فيه أن طلب توقيع الغرامة على العضو المتخلف طبقاً للمادة ١٠٤/٣ من شأنه أن يضع حداً لهذه الحالة ويجعل إيداع الأسهم بعد ذلك غير مجد ولا قيمة له كما قدمنا ، ويدفع مجلس الإدارة — إذا لم يكن قد اتخذ قراراً بإبطال العضوية — بالتوانى وإهمال تطبيق أحكام القانون .

والمحكمة إذ تقضى بتوقيع الغرامة على العضو إنما تقطع فى ثبوت واقعة التخلف عن إيداع أسهم الضمان فى الميعاد القانونى . وهذه ينبنى عليها بعد ثبوتها

بحكم من القضاء ببطلان العضوية حتما وبحكم القانون دون حاجة إلى صدور قرار من مجلس الإدارة .

ولسنا فى حاجة إلى إعادة القول بأنه إذا بادر مجلس الإدارة إلى إصدار قراره ببطلان عضوية من تخلف عن إيداع أسهم الضمان قبل انقضاء ستين يوما من تاريخ إبلاغه قرار التعيين فلا محل بعد ذلك لتوقيع عقوبة الغرامة عليه بعد أن انقطعت صلته بالشركة ولم يعد عضواً بمجلس إدارتها ، وبالتالى يسقط عنه الالتزام بإيداع أسهم لضمان إدارته لها وتنتفى الحكمة من الإيداع .

٧ — والمستفاد مما تقدم أنه رغم انقضاء ثلاثين يوما على تعيين عضو مجلس الإدارة ورغم عدم إيداع أسهم الضمان خلال هذه الفترة ورغم نص القانون على بطلان العضوية فى هذه الحالة ، من الجائز عملا أن يبقى العضو فى مركزه بمجلس الإدارة فترة من الزمن قبل أن يبادر إلى إيداع أسهم الضمان فتصح عضويته نهائياً ، أو يقرر المجلس بطلان عضويته جزاء له على تخلفه وتقضى المحكمة بتوقيع عقوبة الغرامة عليه طبقاً للمادة ١٠٤ / ٣ فتسقط عنه العضوية وتزول صفته نهائياً .

ففى هذه الفترة من الزمن التى كان مركز عضو مجلس الإدارة فى خلالها قلقاً وغير مستقر — أى فى الفترة ما بين انقضاء الثلاثين يوما وتاريخ تصحيح العضوية أو إبطالها نهائياً — ما حكم التصرفات والقرارات التى تصدر عن مجلس الإدارة ذاته باعتباره هيئة ؟

إن بقاء عضو يقضى القانون ببطلان عضويته بمجلس الإدارة يجعل تشكيل هذا المجلس مخالفاً للقانون ، وقد بينا أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يقضى فى المادة ١٠٢ ببطلان كل تصرف أو تعامل أو تعاقد . . . يصدر من مجالس إدارة شركات المساهمة المشكلة على خلاف أحكام القانون وذلك دون إخلال بحقوق الغير حسنى النية . فهل معنى ذلك أن تبطل جميع التصرفات التى صدرت

من مجلس الإدارة خلال الفترة الزمنية التي سبقت الإشارة إليها ، في اعتقادنا أنه يجب التفرقة بين الفروض الآتية :

(الأول) أن يكون عضو مجلس الإدارة قد بادر بإيداع أسهم الضمان قبل أن يصدر مجلس الإدارة قراراً بإبطال عضويته أو يطلب أحد من المحكمة المختصة توقيع عقوبة الغرامة المنصوص عنها في المادة ١٠٤/٣ عليه . وفي هذه الحالة قدمنا أن العضوية تصح نهائياً ، وتعتبر تبعاً لذلك جميع التصرفات الصادرة من مجلس الإدارة سواء كانت سابقة للإيداع أو لاحقة عليه ، صحيحة إذ لا محل للتفرقة بين الفترتين . يضاف إلى هذا أن شرط انطباق المادة ١٠٢ غير متوافر .

(الثاني) أن يكون قد صدر قرار من مجلس الإدارة بإبطال العضوية ، وفي هذه الحالة من رأينا أن يسرى مفعول القرار من تاريخ صدوره ، ولا يجوز إسناد البطلان إلى تاريخ سابق — كتاريخ انقضاء الشهر الذي نصت عليه المادة ٢٧ — لأن هذا يؤدى إلى القول بأن تشكيل المجلس كان معيباً في تلك الفترة السابقة وبأن التصرفات التي صدرت منه كانت باطلة طبقاً للمادة ١٠٢ من القانون .

وفي اعتقادنا أن الرأي الذي نقول به يتسق مع ضرورة استقرار المعاملات ويتمشى مع روح القانون الذي يقضي في المادة ١٠٢ صراحة بوجوب عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية .

وغنى عن البيان أنه بعد صدور قرار مجلس الإدارة ببطلان عضوية أحد أعضائه يمتنع على هذا الأخير حضور الجلسات أو الاشتراك في المداولات أو اتخاذ القرارات وإلا تعرضت تصرفات المجلس للبطلان طبقاً للمادة ١٠٢ التي سبقت الإشارة إليها .

(الثالث) أن يكون قد صدر حكم من المحكمة يقضى بتغريم العضو المتخلف عن إيداع أسهم الضمان طبقاً للمادة ١٠٤/٣ ، وفي هذه الحالة تبطل عضويته

بحكم القانون بعد ثبوت واقعة التخلف بحكم قضائى كما قدمنا . ومن رأينا أنه فى هذه الحالة أيضاً لا يجوز إسناد البطلان إلى تاريخ انقضاء ميعاد الستين يوما للاعتبارات ذاتها التى قدمناها ، وإنما تعتبر العضوية باطلة من تاريخ رفع الدعوى على العضو وطلب توقيع عقوبة الغرامة عليه . وتقع التصرفات التى تصدر من مجلس الإدارة فى الفترة بين رفع الدعوى وصدور الحكم تحت طائلة المادة ١٠٢ من القانون .

وخلاصة ما تقدم أن بطلان العضوية الذى تقضى به المادة ٢٧ مع أنه متعلق بالنظام العام إلا إنه لا يقع من تلقاء ذاته فيترتب عليه تحقق العيب فى تشكيل مجلس الإدارة وانطباق حكم المادة ١٠٢ عليه ، وإنما يتعين صدور قرار من مجلس الإدارة ببطلان العضوية أو حكم من المحكمة يقضى بتوقيع الغرامة على العضو المتخلف .

وقبل صدور ذلك القرار أو طلب الحكم بتوقيع الغرامة يستطيع عضو مجلس الإدارة أن يبادر إلى إيداع أسهم الضمان فيصحح البطلان الذى يشوب عضويته ، أما بعدها فهذا لا قيمة له ولا أثر ، وإذا ساهم العضو رغم صدور القرار أو الحكم فى أعمال المجلس انطبقت المادة ١٠٢ وسرى حكمها على ما يصدر من مجلس الإدارة من تصرفات .

قسم إدارة الأعمـال

تقويم الأسهم بسعر المساواة : الأستاذ محمد عبد الله مرزبان

تقويم الأسهم بسعر المساواة

للأستاذ محمد عبد الله مرزبان

مدرس إدارة الأعمال بكلية التجارة — جامعة القاهرة

تتمثل نتائج الأعمال التى يجريها المشروع ، وكذلك نتائج الحوادث التى تطرأ عليه ، فى حسابات الأرباح والخسائر ، والتى يرحل رصيدها — بعد تحديد مقدار التوزيع على المساهمين — إلى الميزانية العمومية فى شكل « فائض » Surplus . هذا الفائض هو عبارة عن القيمة التى تجعل رأس المال الإسمى ، مضافا إليه الديون والاحتياطيات ، معادلا لقيمة مجموع أصول المشروع . ولذلك فإن تغير قيمة هذا الفائض — زيادة ونقصانا — هو فى الواقع تغير فى قيمة رأس المال الفعلى ، وبالتالى تغير فى القيمة السوقية للسهم .

وإن كانت الظروف التى تسبب هذه التغيرات فى كيان رأس المال متعددة ومتنوعة ، فإنها قد تكون إما نتيجة النجاح المستمر وما يتجمع من أرباح ، أو تكون نتيجة الفشل المتكرر وما يتراكم من خسائر . وفى كلتا الحالتين يصبح رأس المال الفعلى غير متناسب مع رأس المال الإسمى مما قد يدعو إلى التفكير فى تعديل كيان رأس المال ، سواء بإصدار أسهم جديدة ، أو بإلغاء بعض أسهم قديمة ، أو بتعديل فى قيمتها الإسمية .

وتواجه الإدارة — عند بحث هذه المسائل — مشاكل مالية تتعلق بحقوق المساهمين الذين هم فى الواقع أصحاب هذا الفائض المحتجز من توزيع أرباح سابقة ،

والذين هم كذلك المسئولون عن تحمل مقدار العجز[1] المترتب عن خسائر سابقة. ويبدو هذا واضحاً فى حالة دخول مساهمين جدد، فلا يكون من العدالة إذن أن يستفيد المساهم الجديد من ذاك الفائض، أو أن يتحمل نصيباً من هذا العجز. لذلك فإن تعديل كيان رأس المال يتناول — فيما يتناول — تحديد مركز المساهم القديم قبل التعديل وبعده بحيث لا يحقق صاحب السهم القديم غنما على حساب صاحب السهم الجديد، وحتى لا يتحمل المساهم القديم غرما من دخول مساهم جديد. ومن ثم تواجه الإدارة — كما يواجه المساهم المستثمر — مشكلة تقويم الأسهم بسعر المساواه، وهو السعر « الواجب » الذى يحفظ التعادل بين قيمة السهم القديم وقيمة السهم الجديد.

مقتضى هذا، أن يُعطى المساهم القديم حق الأولوية Preemptive Right فى الاكتتاب عندما يتقرر إصدار جديد، خاصة إذا كان ثمن الاكتتاب فى السهم الجديد أقل من القيمة السوقية للسهم القديم. كذلك كثيراً ما تلجأ الشركة إلى توزيع ما تجمع من أرباح فى شكل أسهم Stock Dividends تعطى للمساهمين القدامى دون مقابل، وهى بذلك تقرب بين قيمة السهم الإسمية وقيمته السوقية. أما فى حالة وجود خسائر تجمعت فاستنفدت جزءاً ليس بالقليل من رأس المال وترتب على ذلك أن أصبحت القيمة السوقية للسهم أقل من قيمته الإسمية، وكانت الشركة فى حاجة إلى تمويل بعض أعمالها سواء عن طريق الاقتراض من البيوت المالية أو عن طريق زيادة رأس المال من سوق الاستثمار، فإنه يتحتم عليها — فى الغالب — أن تخفض رأس مالها بمقدار العجز حتى يظهر رأس المال بالقيمة الفعلية، ويكون ذلك إما بتجزئة الأسهم Stok Split، أو بإلغاء بعض منها، أو بتخفيض قيمتها الإسمية مع بقاء عددها ثابتاً.

وكثيراً ما يلجأ بعض الشركات إلى إصدار أسهم تختلف فى نوعها عن الأسهم القديمة، بل وتفضلها فى ترجيح مركز المساهم الجديد — كإصدار أسهم ممتازة

(1) العجز Dificit هو فائض سلبي.

مثلا — أو قد يلجأ إلى إصدار سندات ذات فائدة ثابتة، على أن يكون الإصدار الجديد قابلا للتحويل فيما بعد Convertible Securities إلى أسهم عادية. ولحماية المساهم القديم، فإنه يعطى حق أولوية الاكتتاب فى نوع الإصدار الجديد، وحينئذ تقوم مشكلة تحديد سعر المساواة للسهم أو للسند الجديد قبل التحويل إلى سهم عادى، وبعد هذا التحويل.

ونخلص من هذا إلى أن الحالات التى يتغير فيها كيان رأس المال ويتغير معه مركز المساهم هى:

١ — تجزئة الأسهم، وتوزيع أسهم أرباح.

٢ — منح حق أولوية الاكتتاب فى إصدار جديد.

٣ — إجراء عمليات المضاربة بقصد الموازنة أو التغطية.

٤ — إبقاء قيمة الاستثمار عن طريق البيع الجزئى لحقوق الاكتتاب وشراء أسهم جديدة بحصيلة البيع.

٥ — المعامل القياسى لتقويم الأسهم وحقوق الاكتتاب.

٦ — تقويم حق أولوية الاكتتاب فى إصدار قابل للتحويل.

وسنبين فيما يلى كيف يمكن الاستعانة بمعادلات رياضية بسيطة لتحديد سعر المساواة الذى يحقق التعادل بين قيمة السهم القديم وقيمة السهم الجديد، والذى يوضح كذلك مركز المساهم ومدى تأثره بنتيجة تعديل كيان رأس المال.

أولا — تجزئة الأسهم وتوزيع أسهم الأرباح:

القليل من المشاكل يترتب على تجزئة الأسهم إلى عدد أكبر. فإذا قررت الشركة التى يتكون رأسمالها من ٢٥٠٠٠ سهم مثلا تجزئة هذه الأسهم بحيث يصبح عددها الجديد ٥٠٠٠٠ سهم، فإن كل مساهم له أن يتسلم سهماً واحداً جديداً مقابل كل سهم قديم، أو أن يتسلم سهمين جديدين مقابل تسليمه للشركة

سهماً قديماً يلغى ، وتكون تجزئة الأسهم فى هذه الحالة بنسبة ٢ : ١ . وفيما عدا المشاكل المالية المتعلقة بتقسيم رأس المال والفائض والأرباح غير الموزعة فإن هذه التجزئة تكون بمثابة توزيع ربح قدره ١٠٠ ٪ من قيمة الأسهم ، ويكون سعر المساواة للسهم الجديد المصدر هو نصف سعر المساواة للسهم القديم الملغى .

ولا يترتب على تجزئة الأسهم أى تغيير فى قيمة الأصول المادية tangible assets كما أنها غالباً لا تسبب أى تغيير فى الأصول المعنوية intangible assets أو فى القوة الإيرادية Earning Power ولكنها مجرد تغير فى حصة السهم الواحد فى مجموع الملكية غير المباشرة فى هذه الأصول ، ومن ثم فإن القيمة النظرية للسهم يجب أن تجزأ بنسبة تجزئة الأسهم . غير أن مجرد إعلان تجزئة الأسهم قد يكون ذا أثر على أسعار السوق بالنسبة للأسهم الجديدة بعد التجزئة بما يجعلها تتنافى وقيمتها النظرية بالنسبة للأسعار قبل التجزئة . ولعل هذا الانحراف فى الأسعار راجع إلى تغيرات فى أحوال السوق ، أو إلى عدم شمول حساب القيمة النظرية جميع عناصر التقويم . على أنه يمكن القيام بعمليات مضاربة فى سوق الأوراق المالية بقصد موازنة هذه الانحرافات Arbitrage أو بقصد تغطيتها Hedging ، مما سنعالجه فى القسم الثالث من هذا البحث .

ولعلاج بعض المشاكل التى تتفرع عن هذا المثال البسيط نستعين بمعادلات رياضية تستخدم فى تقويم الأسهم ، وفى تحديد العلاقة التى تربطها على أساس سعر المساواة . فإذا فرضنا أن :

أ = قيمة السهم الواحد القديم ، على أن نميز بين :

أس = سعر السوق .

أم = سعر المساواة [بالنسبة إلى سعر السهم الجديد (ب) وإلى سعر حق الاكتتاب (ح)] .

سـ = قيمة السهم الواحد الجديد ، على أن نميز بين :

$سـ_{س}$ = سعر السوق .

$سـ_{م}$ = سعر المساواة [بالنسبة إلى سعر السهم القديم (أ) وإلى سعر حق الاكتتاب (حـ)] .

حـ = قيمة حق أولوية الاكتتاب فى الإصدار الجديد لكل سهم واحد قديم ، على أن نميز بين :

$حـ_{س}$ = سعر السوق .

$حـ_{م}$ = سعر المساواة . [بالنسبة إلى سعر السهم القديم (أ) وإلى سعر السهم الجديد (سـ)] .

ى = عدد الأسهم الجديدة التى يمكن أن يساهم فيها المساهم مقابل ملكيته لكل سهم واحد قديم [1] .

هـ = عدد الأسهم القديمة التى تخول مالكها بموجب حق أولوية الاكتتاب فى سهم واحد جديد .

و = الثمن الذى يدفعه المساهم فى السهم الجديد المشترى بموجب حق الاكتتاب .

ففى حالة تجزئة الأسهم بنسبة ٢ : ١ — كما رأينا فى المثال السابق — تصبح قيمة السهم الجديد نصف قيمة السهم القديم تطبيقاً للمعادلة :

$$سـ_{م} = \frac{أ_{س}}{ى}$$

(١) فى حالة توزيع أسهم أرباح معبراً عنها فى شكل نسبة مئوية إلى عدد الأسهم القديمة فان :

$ى = \frac{\text{قيمة أسهم الأرباح} + ١٠٠}{١٠٠}$ وهى تساوى فى المثال السابق :

$= \frac{١٠٠ + ١٠٠}{١٠٠} = ٢٠٠ ٪$ أى ٢ : ١

أى أن : $س_م = \frac{١}{ى} (ا_س)$

$= \frac{١}{٢} \; ا_س$

وكذلك نجد أن :

$ا_م = س_س . ى$

أى أن : $ا_م = ٢ \; س_س$

من ذلك نرى أن سعر المساواة يكون بتقويم السهم الجديد بنصف قيمة السهم القديم ، أو بتقويم السهم القديم بضعف قيمة السهم الجديد فى حالة تجزئة الأسهم بنسبة ٢ : ١

ولكن إذا حدث وتداولت الأسهم الجديدة بسعر يختلف عن سعر المساواة كأن تكون القيمة السوقية للسهم القديم ٤ جنيه مثلا ، وبعد التجزئة بنسبة ٢ : ١ ، تداولت الأسهم الجديدة فى السوق بسعر ٢٫٢٠٠ جنيه بدلا من ٢ جنيه أى بفرق قدره ٢٠٠ مليم بين سعر السوق وسعر المساواة ، فيرجع ذلك إلى أن سعر المساواة للسهم الجديد ($ب_م = ٢$ جنيه) قد حسب على أساس سعر السوق للسهم القديم ($ا_س = ٤$ جنيه) ، فى حين أن سعر المساواة للسهم القديم ($ا_م$) لو حسب على أساس سعر السوق للسهم الجديد ($س_س$) لكان ٤٫٤٠٠ جنيه أى بفرق قدره ٤٠٠ مليم عن سعر السوق ، كما يتضح من تطبيق المعادلتين :

$س_م = \frac{ا_س}{ى}$ ، $ا_م = س_س \; ى$

$ا_م = ٢٫٢٠٠ \times ٤$

$= ٤٫٤٠٠$ جنيه

ويمكن تطبيق هاتين المعادلتين كذلك فى الحالة العكسية التى ينقص فيها عدد الأسهم ، كما لو قررت الشركة تخفيض رأس المال إلى النصف بأن ألغت الأسهم

القديمة جميعها وأصدرت أسهما جديدة بحيث يتسلم المساهم سهماً واحداً جديداً مقابل تسليمه الشركة سهمين قديمين . فإذا كان سعر السوق للسهم القديم ٣٫٥٠٠ جنيه ، فإن سعر المساواة للسهم الجديد يصبح :

$$س_م = \frac{ا_س}{ى}$$

$$= \frac{٣٫٥٠٠}{٢}$$

$$= ١٫٧٥٠ \text{ جنيه}$$

ولكن إذا تداولت الأسهم الجديدة فى السوق بسعر يزيد أو ينقص عن سعر المساواة ، كأن يكون ٢ جنيه فى الحالة الأولى أو ١٫٥٠٠ جنيه فى الحالة الثانية ، فيرجع هذا إلى الفرق بين سعر السوق للسهم القديم وهو ٣٫٥٠٠ جنيه وبين سعر المساواة الذى يمكن حسابه كالآتى :

فى الحالة الأولى :

$$ا_م = س_س . ى$$

$$= ٢ \times ٢$$

$$= ٤ ج$$

وفى الحالة الثانية :

$$ا_م = س_س . ى$$

$$= ١٫٥٠٠ \times ٢$$

$$= ٣ \text{ جنيه}$$

ثانياً — حق أولوية الاكتتاب فى اصدار جديد :

عندما تقرر الشركة زيادة رأس مالها بإصدار أسهم جديدة ، أو إذا رأت الحصول على ماتحتاجه من أموال بإصدار سندات ، فإنها غالباً ماتعطى لمساهميها القدامى حق أولوية الاكتتاب Subscription Right فى الإصدار الجديد . ويجوز لكل مساهم

أن يستخدم هذا الحق الممنوح له إما بشراء الأسهم أو السندات الجديدة بقصد تملكها والاحتفاظ بهـا ، أو بقصد التصرف فيها بالبيع بعد شرائها ، كما أنه قد يتعاقد على بيعها مقدما فيشتريها لحساب المتعاقد معه .

وإذا حددت الشركة ثمن شراء أسهم أو سندات الإصدار الجديد وكان يقل عن سعره فى السوق ، فإن حق الاكتتاب هذا يصبح ذا قيمة يمكن احتسابها بقسمة الفرق بين سعر السوق (س) وسعر الشراء بموجب حق الاكتتاب (و) على عدد الأسهم القديمة ذات حق الاكتتاب التى تخول شراء سهم أو سند واحد من الاصدار الجديد (هـ) ، وتكون المعادلة إذن هى :

$$ح = \frac{س - و}{هـ}$$

وتكون قيمة حق الاكتتاب ممثلة لسعر المساواة Parity Price الذى بموجبه يتساوى ثمن شراء سهم أو سند جديد بالقيمة السوقية ، ومجموع ثمن شراء حق الاكتتاب وثمن شراء السهم أو السند الجديد بموجب هذا الحق . ومما هو ملاحظ أن القيمة السوقية لحق الاكتتاب تميل دائمـا إلى الاقتراب من سعر المساواة بفضل عمليات الموازنة التى تهدف إلى تحقيق ربح من فروق الأسعار ، أو بفضل عمليات التغطية التى تهدف إلى درء الخسارة المتوقعة من هذه الفروق .

فمثلا ، إذا أصدرت إحدى الشركات المساهمة سندات جديدة ، وأعطت لمساهميها الحاليين حق أولوية الاكتتاب فيها بسعر ١٠٠ جنيه للسند الواحد مقابل ملكية كل سهمين (اثنين) ، فى حين كانت القيمة السوقية للسند عند إصداره هى ١٠٥ جنيه ، فإن قيمة هذا الحق تحسب كالآتى :

$$ح = \frac{س - و}{هـ}$$

$$= \frac{١٠٥ - ١٠٠}{٢}$$

$$= ٢٫٥٠٠ \text{ جنيه}$$

كما أننا نجد فى المثال الأسبق والذى فيه جزأت الشركة أسهمها إلى سهمين جديدين لكل سهم واحد قديم ، فإن د = ٢ ، ه = ١ . أما إذا قررت الشركة تجزئة الأسهم إلى أربعة أسهم جديدة لكل سهم واحد قديم ، فإن د = ٤ ، ه = $\frac{١}{٣}$ حيث يصبح مالك $\frac{١}{٣}$ سهم قديم مالكا $\frac{١}{٣}$ ١ سهما بعد التجزئة (٤ أمثال) ويمكن توضيح العلاقة بين ه ، د فى المعادلتين الآتيتين :

$$\text{ه} = \frac{١}{\text{د} - ١}$$

$$\text{د} = \frac{\text{ه} + ١}{\text{ه}} \qquad ،$$

وبإحلال قيمة (د) فى المعادلة $\text{سم} = \frac{\text{اس}}{\text{د}}$

فإن : $$\text{سم} = \frac{\text{اس}}{\frac{\text{ه} + ١}{\text{ه}}}$$

$$= \frac{\text{اس} \cdot \text{ه}}{\text{ه} + ١}$$

وتبقى هذه العلاقة صحيحة كذلك فى حالة شراء الأسهم الجديدة بموجب حق أولوية الاكتتاب ، غير أن العنصر الجديد هنا هو الثمن الذى يدفع فى شراء السهم الجديد بموجب حق الاكتتاب ، فحامل (ه) من الأسهم القديمة يملك ما قيمته (ا ه) ، فإذا أضيف إلى ذلك ثمن شراء السهم الجديد (و) ، تصبح قيمة مجموع ملكيته (ا ه + و) مساوية لقيمة مايملكه من أسهم جديدة (ب ه + ب) ؛ أى أن :

$$\text{ب ه} + \text{ب} = \text{ا ه} + \text{و}$$

$$\text{ب} (\text{ه} + ١) = \text{ا ه} + \text{و}$$

أى أن : $$\text{ب} = \frac{\text{ا ه} + \text{و}}{\text{ه} + ١}$$

وتطبيقاً لهذه المعادلة نفرض أن إحدى الشركات أعطت لمساهميها حق أولوية الاكتتاب بشراء سهم واحد من إصدار جديد بسعر ٤ جنيه لكل سهمين اثنين من الأسهم القديمة التى تباع حالياً فى السوق بسعر ١٠جنيه ، فيكون سعر المساواة للسهم الجديد هو :

$$\text{س}_{\text{م}} = \frac{\text{ا}_{\text{س}}\ \text{هـ} + \text{و}}{\text{هـ} + ١}$$

$$= \frac{١٠ \times ٢ + ٤}{٢ + ١}$$

$$= ٨ \text{ جنيه}$$

إذ أن المساهم الذى كان يملك سهمين قيمتهما السوقية ٢٠ جنيه يصبح مالكا — بعد حصوله على سهم واحد إضافى بسعر ٤ جنيه — لثلاثة أسهم مجموع قيمتها ٢٤ جنيه ، مما يعطى السهم الواحد منها قيمة قدرها ٨ جنيه .

وبمقارنة المعادلتين :

$$\text{ب} = \frac{\text{ا هـ}}{\text{هـ} + ١}$$

$$\text{، ب} = \frac{\text{ا هـ} + \text{و}}{\text{هـ} + ١}$$

يتضح أنه يمكن تطبيق المعادلة الأخيرة ليس فقط فى حالة الاكتتاب فى أسهم جديدة ، ولكن أيضاً فى حالة تجزئة الأسهم ، إذ أنه فى حالة التجزئة يكون ثمن شراء السهم الجديد (و) = صفر ، وبذلك تعطى المعادلتان نتيجة واحدة .

وعندما يباع السهم القديم دون حق الاكتتاب ، فإن قيمة السهم القديم يجب أن تكون مساوية لقيمة السهم الجديد ، وبذلك تتغير القيمة النظرية من ($\text{ا}_{\text{م}}$) إلى ($\text{س}_{\text{م}}$) . وإذا كان حق الاكتتاب ذا قيمة ، أى كانت قيمته أكبر من صفر ، فإن ($\text{س}_{\text{م}}$) تكون أقل من ($\text{ا}_{\text{س}}$) . ولذلك فمن الناحية النظرية ، فإن المساهم لا يحقق ربحاً أو خسارة . ولكن نظراً لأن المساهم المالك لعدد

من الأسهم القديمة يتمتع بحقوق اكتتاب ذات قيمة ($\text{ح}_{\text{م}}$) ، فإنها يجب أن تساوى الفرق بين قيمة السهم القديم (ا) وقيمة السهم الجديد (ب) ، وتكون المعادلة :

$$\text{ا} = \text{ب} + \text{ح}$$

$$\text{أو} \quad \text{ح} = \text{ا} - \text{ب}$$

وعند عرض السهم القديم للبيع ، تصبح قيمته السوقية ($\text{ا}_{\text{س}}$) معلومة ، وعلى ذلك يمكن احتساب قيمة السهم الجديد ($\text{ب}_{\text{م}}$) باستخدام المعادلة السابقة :

$$\text{ب}_{\text{م}} = \frac{\text{ا}_{\text{س}}\,\text{هـ} + \text{و}}{\text{هـ} + ١}$$

وبإحلال قيمة ($\text{ب}_{\text{م}}$) هذه فى معادلة قيمة حق الاكتتاب نجد أن :

$$\text{ح}_{\text{م}} = \text{ا}_{\text{س}} - \text{ب}_{\text{م}}$$

$$= \text{ا}_{\text{س}} - \frac{\text{ا}_{\text{س}}\,\text{هـ} + \text{و}}{\text{هـ} + ١}$$

$$= \frac{\text{ا}_{\text{س}}(\text{هـ} + ١) - (\text{ا}_{\text{س}}\,\text{هـ} + \text{و})}{\text{هـ} + ١}$$

$$= \frac{\text{ا}_{\text{س}} - \text{و}}{\text{هـ} + ١}$$

أما إذا أريد احتساب قيمة السهم القديم ($\text{ا}_{\text{م}}$) من واقع أسعار السوق لحق الاكتتاب ($\text{ح}_{\text{س}}$) ، فيمكن تطبيق المعادلة الآتية :

$$\text{ا}_{\text{م}} = \text{ح}_{\text{س}}(\text{هـ} + ١) + \text{و}$$

مثال ذلك : إذا منحت إحدى الشركات مساهميها حق الاكتتاب فى سهم واحد جديد بسعر ٦ جنيه للسهم مقابل ملكية ثلاثة أسهم قديمة ، وإذا كانت

قيمة السهم القديم فى السوق ١٠ جنيه قبل منح حق الاكتتاب فى الإصدار الجديد ، فإن قيمة حق الاكتتاب فى هذه الحالة يمكن احتسابها من المعادلة كالآتى :

$$\text{ح}_{\text{م}} = \frac{\text{ا}_{\text{س}} - \text{و}}{\text{هـ} + ١}$$

$$= \frac{١٠ - ٦}{٣ + ١}$$

$$= ١ \text{ جنيه}$$

ولكن إذا بيعت حقوق الاكتتاب فى السوق بسعر ٩٠٠ مليم فقط ، فإن سعر المساواة للسهم يصبح :

$$\text{ا}_{\text{م}} = \text{ح}_{\text{س}} (\text{هـ} + ١) + \text{و}$$

$$= ٠٫٩٠٠ (٣ + ١) + ٦$$

$$= ٩٫٦٠٠ \text{ جنيه}$$

وبعد شراء الأسهم الجديدة وتداولها فى السوق تصبح قيمتها ($\text{ب}_{\text{س}}$) معلومة .

وحيث أن : $\text{ب} = \frac{\text{ا هـ} + \text{و}}{\text{هـ} + ١}$

$$\therefore \text{ا} = \frac{\text{ب} (\text{هـ} + ١) - \text{و}}{\text{هـ}}$$

$$= \frac{\text{ب هـ} + \text{ب} - \text{و}}{\text{هـ}}$$

وبإحلال قيمة (ا) فى المعادلة : $\text{ح} = \text{ا} - \text{ب}$

$$\therefore \text{ح} = \frac{\text{ب هـ} + \text{ب} - \text{و}}{\text{هـ}} - \text{ب}$$

$$= \frac{\text{ب هـ} + \text{ب} - \text{و} - \text{ب هـ}}{\text{هـ}}$$

$$= \frac{\text{ب} - \text{و}}{\text{هـ}}$$

فإذا تداولت الأسهم — فى الحالة السابقة — بقيمة سوقية قدرها ٩٫٣٠٠ جنيه تصبح قيمة حق الاكتتاب :

$$ح_م = \frac{س_س - هـ}{و}$$

$$= \frac{٩٫٣٠٠ - ٦}{٣}$$

$$= ١٫١٠٠ \text{ جنيه}$$

أما إذا أريد تحديد سعر المساواة للسهم على أساس قيمة حق الاكتتاب فيمكن تطبيق المعادلة :

$$س_م = ح_س هـ + و$$

فإذا قومت حقوق الاكتتاب فى السوق بسعر ١٫٢٠٠ جنيه فإن سعر المساواة للسهم تصبح :

$$س_م = ح_س هـ + و$$

$$= ١٫٢٠٠ \times ٣ + ٦$$

$$= ٩٫٦٠٠ \text{ جنيه}$$

ثالثاً — المضاربة للموازنة أو للتغطية :

بتطبيق المعادلات السابقة يمكن احتساب قيم (أ)، (ب)، (حـ) بسعر المساواة، ووضعها فى جدول يفيد المضاربين سواء أكانت المضاربة للموازنة Arbitrage أو للتغطية Hedging .

فإذا أعطت إحدى الشركات لمساهميها حق أولوية الاكتتاب لشراء سهم واحد جديد بسعر ٥ جنيه مقابل تملك كل سهم واحد قديم، فإن :

(و) = ٥ جنيه، هـ = ١

وتكون قيم (ا)، (ب)، (حـ) كالآتى :

(ا)	(ب)	(حـ)
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	—
٦,٠٠٠	٥,٥٠٠	٠,٥٠٠
٧,٠٠٠	٦,٠٠٠	١,٠٠٠
٨,٠٠٠	٦,٥٠٠	١,٥٠٠
٩,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢,٠٠٠
١٠,٠٠٠	٧,٥٠٠	٢,٥٠٠

فإذا قدرت القيمة السوقية للأسهم قبل منح حق الاكتتاب — أو بدون هذا الحق — بسعر ٨ جنيه للسهم، وقدر حق الاكتتاب وحده بسعر ٢,٥٠٠ جنيه فيمكن للمضارب بقصد الموازنة أن يشترى (هـ) من حقوق الاكتتاب بسعر ٢,٥٠٠ جنيه، وأن يبيع سهما واحداً من أسهمه بمبلغ ٨ جنيه، فيحقق بذلك ربحاً قدره ٥٠٠ مليم هو عبارة عن الفرق بين سعر بيع السهم القديم، وسعر شراء السهم الجديد وحق الاكتتاب معاً أى = [٨ — (٥ + ٢,٥٠٠)] .

غير أننا نجد أن إجراء عملية الموازنة غير ممكن فى الحالة العكسية، إذا كانت أسعار بيع الأسهم القديمة هى بواقع ٧ جنيه مثلا، إذ أنها تقل عن مجموع ثمن شراء حق الاكتتاب وثمن شراء السهم الجديد بموجب هذا الحق والتى تساوى ٢,٥٠٠ + ٥ = ٧,٥٠٠ جنيه، ففى هذه الحالة يجب أن تقوم المضاربة على أساس شراء سهم قديم وبيع حق الاكتتاب، فيبقى السهم بسعر يقل عن ثمن الشراء بالاكتتاب، وتحقق هذه العملية ربحاً قدره ٥٠٠ مليم، عبارة عن [٥ — (٧ — ٢,٥٠٠)] .

ولا تتحقق المضاربة إلا عن طريق شراء حق الاكتتاب ثم شراء سهم جديد بدلا من السهم المباع . وحيث أن القيمة السوقية للسهم المشترى غير معلومة، فمن

الواجب إجراء عملية تغطية لتجنب الخسارة المتوقعة . وإن كان المضارب للتغطية يتعرض لبعض المخاطر الغير متوفرة في حالة الموازنة ، إلا أن عملية التغطية قد يسفر عنها ربح نتيجة اقتراب أسعار السوق (اس ، سس) من أسعار المساواة (ام ، سم) ، وهذا الاقتراب تعجله عمليات التغطية الأولية ، إلا أنه يتوقف على تصرفات الآخرين الذين يضاربون بشراء الأسهم متوقعين أن يتم هذا الشراء بسعر أقل عن طريق إما شراء أسهم من السوق ، أو شراء حقوق اكتتاب تستخدم في شراء الأسهم . وليس شرطاً أن يعتمد المضارب على مشترين جدد للأسهم ، بل قد يجد من مالكي حقوق الاكتتاب من يرغب فعلا في إحراز أسهم إضافية ، ولكنهم يفاضلون بين بيع حقوق اكتتابهم وشراء أسهم بالقيمة السوقية ، وبين شراء الأسهم الجديدة بالأسعار المحددة في حق الاكتتاب .

وقد تجاهلنا في المثال السابق ماقد يترتب على تنفيذ هذه العمليات من مصروفات تداول الأسهم أو الحقوق ، كالعمولة والسمسرة والضرائب ، وما إليها . فاذا فرضنا أن مصروفات الشراء ومصروفات البيع لكل مجموعة من الأسهم (١٠٠ مثلا) هي كالآتي :

سعر السهم الواحد	مصروفات الشراء (١٠٠ سهم)	مصروفات البيع (١٠٠ سهم)
٢,٢٥٠	١,٨٤٠	٢,٦١٨
٢,٥٠٠	١,٩٠٢	٢,٦٨٠
٥,٠٠٠	٣,٥٣٠	٣,٣١٠
٧,٠٠٠	٣,٠٣٠	٣,٨١٤
٧,٢٥٠	٣,٠٩٠	٣,٨٧٨
٨,٠٠٠	٣,٢٨٠	٤,٠٦٦
١٠,٠٠٠	٣,٥٣٠	٤,٣٢٠

فمن الطبيعى ألا تغفل هذه المصروفات عند حساب نتائج عمليات المضاربة للموازنة أو للتغطية ، ولذلك وجب أن يضاف إلى المعادلة $\text{ح} = \frac{\text{س} - \text{و}}{\text{هـ}}$ الرمز (ط) للدلالة على هذه المصروفات .

ومادمنا نجد أن عمليات الموازنة تقوم على أساس حقوق الاكتتاب واستخدامها فى شراء أسهم جديدة للوفاء بما تعهد المضارب ببيعه من أسهم ، فإن مصروفات التنفيذ يجب أن تضاف على تكلفة الشراء بالاكتتاب ، وبذلك تصبح معادلة تقويم حق الاكتتاب بسعر المساواة فى حالة المضاربة للموازنة ($\text{ح}_{\text{م}1}$) كالآتى :

$$\text{ح}_{\text{م}1} = \frac{\text{س} - (\text{و} + \text{ط})}{\text{هـ}}$$

فمثلا ، إذا أعطت إحدى الشركات لمساهميها حق أولوية الاكتتاب فى سهم واحد من إصدار جديد بمبلغ ٥ جنيه مقابل تملك كل سهم واحد قديم ، وإذا كان السهم القديم يباع فى السوق دون حق الاكتتاب بمبلغ ٨ جنيه ، وكانت القيمة السوقية لحق الاكتتاب هى ٢٫٥٠٠ جنيه ، فإن سعر المساواة لحق الاكتتاب فى حالة الموازنة هى :

$$\text{ح}_{\text{م}} = \frac{٨ - \left[٥ + \left(\frac{١٫٩٠٢ + ٤٫٠٦٦}{١٠٠} \right) \right]}{١}$$

$$= ٨ - ٥٫٠٥٩٧$$

$$= ٢٫٩٤٠ \text{ جنيه}$$

وفى هذه الحالة يحقق المضارب للموازنة ربحاً صافياً — بعد المصروفات — قدره ٤٤٠ مليما عن كل حق اكتتاب يشتريه ، وليس ٥٠٠ مليما كما ينتج من المعادلة السابقة .

أما فى حالة التغطية فإن المضارب يشترى الأسهم ويبيع حقوق الاكتتاب

وحدها محتفظاً بملكية الأسهم ، ثم يغطى مركزه بواسطة شراء حقوق اكتتاب وبيع أسهم . وتضاف المصروفات على تكلفة شراء الأسهم . لذلك فإن معادلة تقويم حق الاكتتاب بسعر المساواة فى حالة التغطية (حم_{2}) هى :

$$\text{حم}_{2} = \frac{(\text{س} + \text{ط}) - \text{و}}{\text{هـ}}$$

فمثلا إذا أعطت الشركة لمساهميها حق الاكتتاب فى سهم واحد جديد بسعر ٥ جنيه مقابل تملك كل سهم واحد قديم سعره فى السوق ٧ جنيه ، كما يقدر سعر حق الاكتتاب وحده بمبلغ ٢٫٥٠٠ جنيه ، فإن سعر المساواة لحق الاكتتاب فى حالة التغطية يساوى .

$$\text{حم}_{2} = \frac{\text{٧} + \left(\frac{\text{٣٫٠٣٠} + \text{٢٫٦٨٠} + \text{١٫٨٤٠} + \text{٣٫٨٧٨}}{\text{١٠٠}}\right) - \text{٥}}{\text{١}}$$

$$= \text{٧٫١١٤} - \text{٥}$$

$$= \text{٢٫١١٤ جنيه}$$

وفى هذه الحالة يحقق المضارب ربحاً صافياً — بعد المصروفات — قدره ٣٨٦ مليما عن كل حق اكتتاب يبيعه . فإذا فرضنا أن سعر حق الاكتتاب فى السوق انخفض من ٢٫٥٠٠ جنيه إلى ٢٫٢٥٠ جنيه وأن سعر السهم ارتفع من ٧ إلى ٧٫٢٥٠ جنيه ، فهذا يحقق ربحاً قدره ٥٠٠ مليما ، وهذا ما كانت تظهره المعادلة السابقة مع إغفال المصروفات .

ومن معادلتى قيم (حم_{1}) ، (حم_{2}) يمكن وضع جدول يوضح أسعار المساواة لحقوق الاكتتاب منسوبة إلى قيمة السهم (س) كالآتى ، وقد حسبت المصروفات على أساس الأرقام الواردة فى الجدول السابق .

و = ٣ ج   هـ = ٧ ج

س	حم	حم١	حم٢
٥٫١٢٥	٠٫٣٠٣٦	٠٫٢٨٧٥	٠٫٣٢٥٠
٥٫١٥٠	٠٫٣٠٧١	٠٫٣٠٠٠	٠٫٣٢٥٠
٥٫١٧٥ ←	٠٫٣١٠٧ ←	٠٫٣٠٠٠ ←	٠٫٣٢٥٠ ←
٥٫٢٠٠	٠٫٣١٤٣	٠٫٣٠٠٠	٠٫٣٣٧٥
٥٫٢٢٥	٠٫٣١٧٩	٠٫٣٠٠٠	٠٫٣٣٧٥
٥٫٢٥٠	٠٫٣٢١٤	٠٫٣١٢٥	٠٫٣٣٧٥
٥٫٢٧٥	٠٫٣٢٥٠	٠٫٣١٢٥	٠٫٣٣٧٥

فلو فرضنا أن حق الاكتتاب يعطى المساهم أولوية شراء سهم واحد جديد بسعر ٣ جنيه مقابل تملك ٧ أسهم قديمة ، فيمكن الاستعانة بالجدول السابق لمعرفة أقل قيمة ممكنة (حم١) ، وأعلى قيمة ممكنة (حم٢). فاذا أمكن بيع السهم بسعر ٥٫١٧٥ جنيه فإن المضارب للموازنة يشترى حقوق الاكتتاب ويبيع الأسهم إذا عرضت الحقوق بسعر يقل عن ٣٠٠ مليم ، أو يمكنه أن يشترى الأسهم إذا ارتفع سعر حق الاكتتاب عن ٣٢٥ مليما .

ففى الحالة الأولى تكون تكلفة الشراء :

مليم جنيه		عدد		مليم جنيه	
٢٫١٠٠	ثمن	٧	حق اكتتاب ×	٠٫٣٠٠	
٣٫٠٠٠	ثمن	١	سهم ×	٣٫٠٠٠	
٥٫١٠٠	وهو أقل من مبلغ			٥٫١٧٥	سعر بيع السهم

وفى الحالة الثانية يكون ثمن الشراء :

جنيه	مليم	
٥	١٧٥	سعر شراء سهم واحد من السوق .
٢	٤٧٥	سعر بيع ٧ حقوق اكتتاب × ٣٢٥ مليما .
٢	٧٠٠	صافى ثمن الشراء وهو أقل من ٣ جنيه سعر شراء السهم بموجب حق الاكتتاب .

رابعاً — إبقاء قيمة الاستثمار عن طريق البيع الجزئى لحقوق الاكتتاب :

إن المساهم الذى يرغب فى الاحتفاظ بنسبة ما يملك فى صافى أصول الشركة وبنسبة ما يتمتع من سلطة الرقابة على إدارتها ، لابد وأن يستخدم بالكامل ما يمنح إليه من حق الاكتتاب فى كل إصدار جديد . غير أنه كثيراً ما يواجه المساهم صعوبة فى سبيل تحقيق ذلك بسبب عدم توفر المال اللازم لشراء الأسهم الجديدة التى من حقه أن يكتتب فيها . ولكن فى إمكانه أن يلجأ إلى بيع بعض حقوق الاكتتاب على أن يستخدم حصيلة البيع فى شراء أسهم من الإصدار الجديد ، وبذلك يبقى قيمة استثماره فى الشركة كاملا . وقد يقال إن نفس هذه النتيجة يمكن الوصول إليها إذا باع المساهم حقوق الاكتتاب جميعها ، ثم اشترى بحصيلة البيع ما تساويه من أسهم جديدة بسعر السوق . غير أن هذا الإجراء يتطلب مصروفات أكثر فضلا عن أنه قد يعرض المساهم لخسائر قد تحتاج إلى عملية تغطية .

وبمعادلة رياضية بسيطة يمكن تحديد عدد حقوق الاكتتاب التى يلزم بيعها ، وتحديد عدد الأسهم التى يمكن شراؤها بحصيلة هذا البيع . والنتيجة المرجوة هى تعادل حصيلة بيع بعض حقوق الاكتتاب وثمن شراء بعض أسهم جديدة بما يتبقى من حقوق اكتتاب . فإذا فرضنا أن :

ز = عدد الأسهم القديمة المملوكة للمساهم .

ع = عدد حقوق الاكتتاب التي يلزم بيعها لاستخدام حصيلتها في شراء أسهم جديدة بقدر المتبقي من حقوق الاكتتاب .

وعلى ذلك يكون عدد حقوق الاكتتاب المباعة (ع) مضروبا في قيمة حق الاكتتاب (ح) مساويا لثمن شراء الأسهم الجديدة الذي هو عبارة عن حاصل ضرب سعر شراء السهم الجديد (و) في عدد حقوق الاكتتاب المتبقية بعد البيع (ز — ع) مقسومة على عدد حقوق الاكتتاب التي تخول لصاحبها شراء سهم واحد جديد (هـ) . أي :

$$\text{ع ح} = \text{و} \times \frac{(\text{ز} - \text{ع})}{\text{هـ}}$$

$$\text{ح} = \frac{\text{و}(\text{ز} - \text{ع})}{\text{ع هـ}}$$

$$\text{وحيث أن } \text{ح}_{\text{م}} = \frac{\text{أس} - \text{و}}{\text{هـ} + 1}$$

$$\therefore \frac{\text{و}(\text{ز} - \text{ع})}{\text{ع هـ}} = \frac{\text{أس} - \text{و}}{\text{هـ} + 1}$$

ومن تحليل هذه المعادلة [1] يتضح أن :

$$\text{ع} = \frac{\text{ز و}(\text{هـ} + 1)}{\text{أس هـ} + \text{و}}$$

---

(1)

$$\frac{\text{و}(\text{ز} - \text{ع})}{\text{ع هـ}} = \frac{\text{أس} - \text{و}}{\text{هـ} + 1}$$

$$\frac{\text{ز} - \text{ع}}{\text{ع}} = \frac{\text{هـ}(\text{أ} - \text{و})}{\text{و}(\text{هـ} + 1)}$$

$$\frac{\text{ز}}{\text{ع}} = \frac{\text{هـ}(\text{أ} - \text{و})}{\text{و}(\text{هـ} + 1)} + 1$$

وعندما تكون القيمة السوقية لحق الاكتتاب (حس) معلومة ، فلا يكون من الضرورى إحلال قيمة (حم) فى المعادلة السابقة ، وتصبح المعادلة :

$$\text{ع}\ \text{ح}_{\text{س}} = \frac{\text{و}\,(\text{ز} - \text{ع})}{\text{هـ}}$$

$$\text{أو}\quad \text{هـ}\ \text{ح}_{\text{س}} = \frac{\text{و}\,(\text{ز} - \text{ع})}{\text{ع}}$$

$$\frac{\text{هـ}\ \text{ح}_{\text{س}}}{\text{و}} = \frac{\text{ز} - \text{ع}}{\text{ع}}$$

$$\frac{\text{هـ}\ \text{ح}_{\text{س}}}{\text{و}} + ١ = \frac{\text{ز}}{\text{ع}}$$

$$\therefore\ \text{ع} = \frac{\text{ز}}{\dfrac{\text{هـ}\ \text{ح}_{\text{س}} + \text{و}}{\text{و}}}$$

$$\text{ع} = \frac{\text{ز}\,\text{و}}{\text{هـ}\ \text{ح}_{\text{س}} + \text{و}} \qquad (٢)$$

=

$$\text{ع} = \frac{\text{ز}}{\dfrac{\text{هـ}\,(\text{ا} - \text{و})}{\text{و}\,(\text{هـ} + ١)} + ١}$$

$$\text{ع} = \frac{\text{ز}}{\dfrac{\text{هـ}\,(\text{ا} - \text{و}) + \text{و}\,(\text{هـ} + ١)}{\text{و}\,(\text{هـ} + ١)}}$$

$$= \frac{\text{ز}\,\text{و}\,(\text{هـ} + ١)}{\text{ا}\text{هـ} - \text{و}\text{هـ} + \text{و}\text{هـ} + \text{و}}$$

$$= \frac{\text{ز}\,\text{و}\,(\text{هـ} + ١)}{\text{ا}\text{هـ} + \text{و}}$$

وإذا علم سعر السوق للسهم الجديد ، ولم يكن سعر حق الاكتتاب معلوما بعد ، فيمكن الوصول إلى (ح) باحلال قيمة $\text{ا}_{\text{س}} = \frac{\text{سـ}(\text{هـ} + ١) - \text{و}}{\text{هـ}}$

فى المعادلة :

$$\text{ح} = \frac{\text{ز و}(\text{هـ} + ١)}{\text{ا}_{\text{س}}\,\text{هـ} + \text{و}}$$

وباحلال قيمة $\text{ا}_{\text{س}}$ على أساس سعر سـ

$$\therefore \quad \text{ح} = \frac{\text{ز و}(\text{هـ} + ١)}{\text{هـ}\left(\frac{\text{سـ}(\text{هـ} + ١) - \text{و}}{\text{هـ}}\right) + \text{و}}$$

$$= \frac{\text{ز و}(\text{هـ} + ١)}{\text{سـ}(\text{هـ} + ١) - \text{و} + \text{و}}$$

أى أن $\text{ح} = \frac{\text{ز و}}{\text{سـ}}$ (٣)

وحيث أن المساهم لا يتعامل فى الأسهم ذاتها ولكن فى حقوق الاكتتاب التى يجب أن تقدم بسعر السوق ($\text{ح}_{\text{س}}$) لذلك فإن استخدام المعادلتين الآتيتين محدود من الوجهة العملية ، وهما :

$$\text{ح}_{\text{م}} = \frac{\text{ز و}(\text{هـ} + ١)}{\text{ا}_{\text{س}}\,\text{هـ} + \text{و}}$$

$$، \quad \text{ح}_{\text{م}} = \frac{\text{ز و}}{\text{سـ}}$$

ويجب أن يقتصر استعمالهما فى المرحلة الإعدادية فقط ، على أن يكون القرار النهائى بموجب المعادلة :

$$\text{ح}_{\text{س}} = \frac{\text{ز و}}{\text{هـ}\,\text{ح}_{\text{س}} + \text{و}}$$

فإذا فرضنا مثلا أن إحدى الشركات أعطت الحق لمساهميها فى الاكتتاب فى سهم واحد جديد بسعر ٣ جنيه لكل سبعة أسهم قديمة ، وأن أحد المساهمين

يملك ٥١٠ من الأسهم ، وأن في استطاعته أن يبيع حقوق الاكتتاب بسعر ٣٠٠ مليم للواحد فإن :

$$ع = \frac{٥١٠ \times ٣}{٧ \times ٠٫٣٠٠) + ٣)}$$

$$= \frac{١٥٣٠}{٥٫١٠٠}$$

$$= ٣٠٠ \text{ سهم}$$

وعلى ذلك يمكن لهذا المساهم أن يبيع عدد ٣٠٠ حق اكتتاب بسعر ٣٠٠ مليم فتكون الحصيلة ٩٠ جنيها يستخدمها في شراء ٣٠ سهماجديداً بسعر ٣جنيه بمقتضى حقوق الاكتتاب المتبقية (٢١٠ ÷ ٧).

على أنه يحسن تعديل المعادلة بحيث تتضمن مصروفات بيع حقوق الاكتتاب. وحيث أن هذه المصروفات تقلل من حصيلة بيع الحقوق ، فإن المعادلة تصبح :

$$ع = \frac{ز\ و}{هـ\ (حس - ط) + و}$$

وبفرض أن متوسط مصروفات بيع حق الاكتتاب ١٥٫٤ مليم

$$\therefore\ ع = \frac{٥١٠ \times ٣}{٧\ (٠٫٣٠٠ - ٠٫٠١٥٤) + ٣}$$

$$= \frac{١٥٣٠}{٤٫٩٩٥}$$

$$= \text{حوالى ٣٠٧ من الأسهم}$$

فإذا باع المساهم ٣٠٧ من حقوق الاكتتاب فإنه يتسلم منها حوالى ٣٠٧ [٠٫٣٠٠ — ٠٫٠١٥٤] = ٨٧٫٣٧٢ جنيه ويتبقى له ٢٠٣ من الحقوق يمكنه أن يكتتب بها لشراء ٢٩ سهماً جديداً ($\frac{٢٠٣}{٧}$) بسعر ٣ جنيه ويكون ثمن شرائها مبلغ ٨٧ جنيه .

وكذلك يمكن حساب عدد الأسهم الجديدة التى يمكن شراؤها بطريقة مباشرة ، فاذا فرضنا أن عدد هذه الأسهم (ى) ، فهو يساوى مجموع عدد الأسهم التى تعطى مالكها حق الاكتتاب ($\frac{\text{ز}}{\text{هـ}}$) ناقصاً عدد الأسهم المباعة والتى كان يحق له استخدام حقوقها فى الاكتتاب . أى أن :

$$\text{ى} = \frac{\text{ز}}{\text{هـ}} - \frac{\text{ع}}{\text{هـ}}$$

$$= \frac{\text{ز} - \text{ع}}{\text{هـ}}$$

وحيث أن $\text{ع} = \frac{\text{ز و}}{\text{هـ} (\text{حس} - \text{ط}) + \text{و}}$

$$\therefore \quad \text{ى} = \frac{\text{ز} - \frac{\text{ز و}}{\text{هـ} (\text{حس} - \text{ط}) + \text{و}}}{\text{هـ}}$$

وبالتحليل[1] تكون المعادلة :

$$\text{ى} = \frac{\text{ز} (\text{حس} - \text{ط})}{\text{هـ} (\text{حس} - \text{ط}) + \text{و}}$$

---

(1)

$$\text{ى} = \frac{\text{ز} - \frac{\text{ز و}}{\text{هـ} (\text{حس} - \text{ط}) + \text{و}}}{\text{هـ}}$$

$$= \frac{\frac{\text{ز} [\text{هـ} (\text{حـ} - \text{ط}) + \text{و}] - \text{ز و}}{\text{هـ} (\text{حـ} - \text{ط}) + \text{و}}}{\text{هـ}}$$

$$= \frac{\text{ز} [\text{هـ} (\text{حـ} - \text{ط}) + \text{و}] - \text{ز و}}{\text{هـ} [\text{هـ} (\text{حـ} - \text{ط}) + \text{و}]} =$$

ففى المثال السابق :

$$\text{ى} = \frac{\text{٥١٠}\,(\text{٠٫٣٠٠} - \text{٠٫٠١٥٤})}{\text{٧}\,(\text{٠٫٣٠٠} - \text{٠٫٠١٥٤}) + \text{٣}}$$

$$= \frac{\text{٥١٠} \times \text{٠٫٢٨٤٦}}{\text{٧} \times \text{٠٫٢٨٤٦} + \text{٣}}$$

$$= \frac{\text{١٤٥٫١٤٦}}{\text{٤٫٩٩٢}}$$

= حوالى ٢٩ سهماً .

وفى هذه المرحلة إذا وجد المساهم أن هناك تفاوتا كبيراً بين سعر السوق وسعر المساواة ، فقد يجد من مصلحته — كما شرحنا فى حالات الموازنة والتغطية — أن يسلك طرقا أخرى . فإذا كان سعر حق الاكتتاب أقل من سعر المساواة فيمكنه أن يكتتب بجميع حقوقه على أن يحصل على المال الذى يحتاجه لشراء الأسهم الجديدة ببيع جزء من هذه الأسهم التى يشتريها . وحصيلة البيع هى صافى سعر البيع (س — ط) مضروبا فى عدد الأسهم المباعة ($\frac{\text{ع}}{\text{ھ}}$) أى تساوى

$$\frac{\text{ع}\,(\text{س} - \text{ط})}{\text{ھ}}$$

$$= \frac{\text{ز}\,[\text{ھ}\,(\text{ج} - \text{ط}) + \text{و} - \text{و}]}{\text{ھ}\,[\text{ھ}\,(\text{ج} - \text{ط}) + \text{و}]} =$$

$$= \frac{\text{ز}\,\text{ھ}\,(\text{ج} - \text{ط})}{\text{ھ}\,[\text{ھ}\,(\text{ج} - \text{ط}) + \text{و}]}$$

$$= \frac{\text{ز}\,(\text{ج} - \text{ط})}{\text{ھ}\,(\text{ج} - \text{ط}) + \text{و}}$$

وتتعادل حصيلة البيع هذه ، وتكلفة الاكتتاب $\frac{\text{ز}}{\text{هـ}}$ (و) أى أن :

$$\frac{\text{ع}}{\text{هـ}}(\text{س} - \text{ط}) = \frac{\text{ز}}{\text{هـ}}(\text{و})$$

$$\frac{\text{ع}(\text{س} - \text{ط})}{\text{هـ}} = \frac{\text{ز و}}{\text{هـ}}$$

$$\frac{\text{ع}}{\text{هـ}} = \frac{\text{ز و}}{\text{هـ}(\text{س} - \text{ط})}$$

أى أن عدد الأسهم التى يلزم بيعها ($\frac{\text{ع}}{\text{هـ}}$) فى حالة ملكية مساهم لعدد ٢٠٠ سهم مع حق الاكتتاب فى سهم جديد لكل سهمين قديمين ، مع العلم بأن سعر السهم الجديد فى السوق ٥,٢٥٠ جنيه وسعر شرائه ٤ جنيه ومصاريف بيع السهم ٢٥٠ مليما هو :

$$\frac{\text{ع}}{\text{هـ}} = \frac{\text{ز و}}{\text{هـ}(\text{س} - \text{ط})}$$

$$= \frac{٢٠٠ \times ٤}{٢\,(٥,٢٥٠ - ٠,٢٥٠)}$$

$$= ٨٠ \text{ سهماً}$$

ففى هذه الحالة نجد أن صافى ثمن بيع الأسهم بعد المصاريف هو ٤٠٠ جنيه (٨٠ × ٥ جنيه) تعادل قيمة اكتتاب جميع الأسهم $\frac{٢٠٠}{٢} \times ٤ = ٤٠٠$ جنيه .

وعلى العكس إذا وجد المساهم أن سعر حق الاكتتاب فى السوق يزيد عن سعر المساواة (بما فى ذلك مصاريف تنفيذ العمليات) فإن من مصلحته بيع حقوق الاكتتاب جميعها واستخدام حصيلتها (ز [حس − ط_1]) فى شراء عدد من الأسهم بسعر (س + ط_2) . ويكون :

$$\text{عدد الأسهم التى يمكن شراؤها} = \frac{\text{ز}(\text{حس} - \text{ط}_1)}{\text{س} + \text{ط}_2}$$

(١) ط_1 مصروفات البيع ط_2 مصروفات الشراء

فهى تساوى فى المثال السابق $= \dfrac{200\ [\,(5{,}250 - 4) - 0{,}250\,]}{5{,}250 + 0{,}250}$

$$= \frac{200}{5{,}500}$$

= حوالى ٣٦ سهماً

إذ أن ثمن صافى بيع حقوق الاكتتاب ٢٠٠ × (١٫٢٥٠ — ٠٫٢٥٠) = ٢٠٠ جنيه يعادل ثمن شراء ٣٦ سهماً × ٥٫٥٠٠ (بالمصاريف) = ١٩٨ جنيه .

ومتى حسب سعر المساواة أمكن الاستفادة بالفرق بينه وبين سعر السوق .

خامساً — المعامل القياسى لتقويم الأسهم وحقوق الاكتتاب :

عالجنا فى القسم السابق مشكلة تقويم الأسهم تحقيقاً لرغبة المساهم فى الاحتفاظ بقيمة استثماره كاملة فى الشركة عن طريق بيع بعض حقوق أولوية الاكتتاب ، واستخدام حصيلتها فى شراء أسهم الإصدار الجديد . ومن مشكلات التقويم كذلك ما يتعلق بحساب الرقم القياسى لتحويل قيمة الأسهم بدون حق أولوية الاكتتاب إلى قيمتها بعد منحها هذا الحق ، وبالعكس تحويل قيمة السهم الذى له حق الاكتتاب إلى قيمته دون هذا الحق . ولبلوغ هذا الرقم القياسى نفرض أن (ك) هى المعامل الذى يستخدم للتحويل .

وإذا اتخذنا عدد الأسهم القديمة كأساس ، فإن (ك) عبارة عن نسبة مجموع عدد الأسهم المملوكة بعد الاكتتاب فى الإصدار الجديد أى (ز + ى) إلى عدد الأسهم القديمة (ز) يكون المعامل القياسى :

$$ك = \frac{ز + ى}{ز}$$

وإذا أغفلنا — بقصد التبسيط — مصروفات تنفيذ العمليات (ط) يمكن

الاستعانة بالمعادلة التى وصلنا إليها فى القسم السابق والمتعلقة بتحديد عدد الأسهم الإضافية التى يمكن الاكتتاب فيها وهى :

$$\text{ى} = \frac{\text{ز س}}{\text{هـ س} + \text{و}}$$

وكذلك يمكن الاستعانة بالمعادلة $\text{حـ} = \frac{\text{ا} - \text{و}}{\text{هـ} + ١}$ (من القسم الثانى).

وبالإحلال نجد أن :

$$\text{ى} = \frac{\text{ز} \left(\frac{\text{ا} - \text{و}}{\text{هـ} + ١} \right)}{\text{هـ} \left(\frac{\text{ا} - \text{و}}{\text{هـ} + ١} \right) + \text{و}}$$

وبالتحليل يمكن استخلاص المعادلة [1] :

$$\text{ى} = \frac{\text{ز} (\text{ا} - \text{و})}{\text{اهـ} + \text{و}} \qquad (١)$$

$$\therefore \text{ز} + \text{ى} = \text{ز} + \frac{\text{ز} (\text{ا} - \text{و})}{\text{اهـ} + \text{و}}$$

$$= \frac{\text{ز} (\text{اهـ} + \text{و}) + \text{ز} (\text{ا} - \text{و})}{\text{اهـ} + \text{و}}$$

$$= \frac{\text{ز} (\text{اهـ} + \text{ا})}{\text{اهـ} + \text{و}}$$

$$\therefore \frac{\text{ز} + \text{ى}}{\text{ز}} = \frac{\text{ز} (\text{اهـ} + \text{ا})}{\text{ز} (\text{اهـ} + \text{و})}$$

أى أن $\text{ك} = \frac{\text{اهـ} + \text{ا}}{\text{اهـ} + \text{و}} \qquad (٢)$

---

(1)

$$\text{ى} = \frac{\text{ز} \left(\frac{\text{ا} - \text{و}}{\text{هـ} + ١} \right)}{\text{هـ} \left(\frac{\text{ا} - \text{و}}{\text{هـ} + ١} \right) + \text{و}} =$$

وحيث أن (ك) حسبت لتحويل قيمة السهم الجديد (س) دون حق الاكتتاب فمن المستحسن تحوير المعادلة على أساس سعر (س) كالآتى :

$$\text{ا} = \frac{\text{س}(\text{هـ} + ١) - \text{و}}{\text{هـ}}$$

وبإحلال قيمة ا فى المعادلة $\text{ك} = \frac{\text{ا هـ} + ١}{\text{ا هـ} + \text{و}}$

$$\therefore \text{ك} = \frac{\text{س}(\text{هـ} + ١) - \text{و}}{\text{هـ س}} \qquad (٣)$$

فمثلا : إذا كان السهم دون حق الاكتتاب يباع بسعر ١٧٫٥٠٠ جنيه ثم تقرر منح المساهم حق الاكتتاب فى سهم واحد جديد بمبلغ ١٠ جنيه مقابل تملك ٣ أسهم قديمة فإن :

$$\text{ك} = \frac{\text{س}(\text{هـ} + ١) - \text{و}}{\text{هـ س}}$$

$$=$$

$$= \frac{\frac{\text{ز}(\text{ا} - \text{و})}{\text{هـ} + ١}}{\frac{\text{هـ}(\text{ا} - ٠)}{\text{هـ} + ١} + \text{و}}$$

$$= \frac{\frac{\text{ز}(\text{ا} - \text{و})}{\text{هـ} + ١}}{\frac{\text{هـ}(\text{ا} - ٠) + \text{و}(\text{هـ} + ١)}{\text{هـ} + ١}}$$

$$= \frac{\text{ز}(\text{ا} - \text{و})}{\text{هـ}(\text{ا} - \text{و}) + \text{و}(\text{هـ} + ١)}$$

$$= \frac{\text{ز}(\text{ا} - \text{و})}{\text{اهـ} - \text{هـو} + \text{هـو} + \text{و}}$$

$$= \frac{\text{ز}(\text{ا} - \text{و})}{\text{اهـ} + \text{و}}$$

$$= \frac{\text{١٧,٥٠٠ (٣ + ١) − ١٠}}{\text{٣ × ١٧,٥٠٠}}$$

$$= \frac{\text{٦٠}}{\text{٥٢,٥٠٠}}$$

$$= \frac{\text{٨}}{\text{٧}}$$

∴ قيمة السهم صاحب حق الاكتتاب = ١٧,٥٠٠ × $\frac{\text{٨}}{\text{٧}}$

= ٢٠ جنيه

وعلى العكس إذا أريد احتساب المعامل القياسى على أساس نسبة عدد الأسهم القديمة إلى عدد الأسهم الجديدة المملوكة بعد الاكتتاب فإن :

$$\text{ك}_1 = \frac{\text{ز}}{\text{ز + ى}} \quad \text{بدلا من} \quad \frac{\text{ز + ى}}{\text{ز}}$$

$$\text{،} \quad \text{ك}_1 = \frac{\text{ا هـ + و}}{\text{ا هـ + ١}} \quad \text{»} \quad \text{»} \quad \frac{\text{ا هـ + ١}}{\text{ا هـ + و}}$$

مثال : فإذا كان السهم يباع متضمناً حق أولوية الاكتتاب فى الإصدار الجديد بمبلغ ٢٠ جنيه ، ويخول هذا الحق الاكتتاب بشراء سهم جديد بمبلغ ١٠ جنيه مقابل ملكية ثلاثة أسهم قديمة فإن :

$$\text{ك}_1 = \frac{\text{اس هـ + و}}{\text{اس هـ + ١}}$$

$$= \frac{\text{٢٠ × ٣ + ١٠}}{\text{٢٠ × ٣ + ٢٠}}$$

$$= \frac{\text{٧}}{\text{٨}}$$

∴ قيمة السهم دون حق الاكتتاب = $\frac{\text{٧}}{\text{٨}}$ × ٢٠

= ١٧,٥٠٠ جنيه

ويتضح من ذلك أن :

$$\text{ك}_{\text{س}} = \text{ا}_{\text{م}} = \frac{\text{س} (\text{هـ} + ١) - \text{و}}{\text{هـ}}$$

$$\text{،} \quad \text{ك}_{١}\ \text{ا}_{\text{س}} = \text{س}_{\text{م}} = \frac{\text{ا}_{\text{س}}\ \text{هـ} + \text{و}}{\text{هـ} + ١}$$

وبتطبيق هاتين المعادلتين فى المثال السابق يكون :

$$\text{ك}_{\text{س}} = \text{ا}_{\text{م}} = \frac{١٧٫٥٠٠ (٣ + ١) - ١٠}{٣}$$

$$= ٢٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{،} \quad \text{ك}_{١}\ \text{ا}_{\text{س}} = \text{س}_{\text{م}} = \frac{٢٠ \times ٣ + ١٠}{٣ + ١}$$

$$= ١٧٫٥٠٠ \text{ جنيه}$$

سادساً — **حق الاكتتاب فى أسهم أو سندات قابلة للتحويل :**

وقد يمنح المساهمون حق أولوية الاكتتاب فى أوراق مالية تختلف فى طبيعتها عن تلك التى يملكونها حالياً ، كأسهم امتياز أو سندات تكون قابلة للتحويل Convertible فيما بعد ، وباختيار حامليها — إلى أسهم جديدة من نفس النوع المملوك لهم الآن . فاذا كانت ميزة التحويل هذه قابلة للبيع ، وكانت الأوراق القابلة للتحويل لاتتمتع بقيمة تزيد عن تلك التى تضيفها إليها قيمة امتياز التحويل، فيمكن الاستعانة بالمعادلات التى شرحناها فى القسم الثانى من هذا البحث لنصل إلى معادلات جديدة توضح أسعار المساواة للأسهم صاحبة أولوية الاكتتاب ، وحقوق الاكتتاب ذاتها ، والأوراق القابلة للتحويل .

وفى سبيل تحقيق ذلك نستعين بالرموز الإضافية الآتية :

ل = عدد الأسهم القديمة التى تخول صاحبها حق استلام سهم (أو سند) جديد قابل للتحويل فيما بعد .

ن = عدد الأسهم الجديدة التى يتسلمها صاحب السهم أو السند عند التحويل .

ع = سعر شراء السهم أو السند القابل التحويل .

ف = السعر الذى يدفع فى السهم الجديد عند للتحويل .

ص = قيمة السهم أو السند القابل للتحويل .

نعلم أن : $\text{ح} = \dfrac{\text{ا} - \text{و}}{\text{هـ} + ١}$

وفى حالة الأسهم أو السندات القابلة للتحويل نحل $\left(\dfrac{\text{ل}}{\text{ن}}\right)$ محل هـ ، $\left(\dfrac{\text{ع}}{\text{ن}} + \text{ف}\right)$ محل (و) وبذلك تصبح قيمة حق أولوية الاكتتاب :

$$\text{ح} = \frac{\text{ا} - \left(\frac{\text{ع}}{\text{ن}} + \text{ف}\right)}{\frac{\text{ل}}{\text{ن}} + ١}$$

$$= \frac{\text{ا} - \frac{\text{ع} + \text{ف ن}}{\text{ن}}}{\frac{\text{ل} + \text{ن}}{\text{ن}}}$$

$$= \frac{\text{ن}\left(\text{ا} - \frac{\text{ع} + \text{ف ن}}{\text{ن}}\right)}{\text{ل} + \text{ن}}$$

$$= \frac{\text{ن ا} - (\text{ع} + \text{ف ن})}{\text{ل} + \text{ن}}$$

$$= \frac{\text{ن ا} - \text{ن ف} - \text{ع}}{\text{ل} + \text{ن}}$$

$$= \frac{\text{ن}(\text{ا} - \text{ف}) - \text{ع}}{\text{ل} + \text{ن}} \quad (١)$$

مثال ذلك : إذا أعطت إحدى الشركات لمساهميها مقابل تملك كل ٣ أسهم عادية ، حق أولوية الاكتتاب فى سهم واحد من أسهم ممتازة بسعر ١٠ جنيه وكانت الأسهم الممتازة ذات ٣½ ٪ ، وقابلة للتحويل فيما بعد إلى سهمين عاديين . وبفرض أن الأسهم العادية تباع بسعر ١٢ جنيه بما فى ذلك حق أولوية الاكتتاب فى الأسهم الممتازة ، فان :

$$\text{ح} = \frac{\text{ه} (\text{أس} - \text{ب}) - \text{ع}}{\text{ل} + \text{ه}}$$

$$= \frac{٢ (١٢ - ٠) - ١٠}{٣ + ٢}$$

$$= \frac{١٤}{٥}$$

$$= ٢,٨٠٠ \ \text{جنيه}$$

وأما قيمة السهم الممتاز القابل للتحويل فهى :

$$\text{ص}_\text{م} = \text{ل} \, \text{ح}_\text{م} + \text{ع}$$

$$= ٣ \times ٢,٨٠٠ + ١٠$$

$$= ١٨,٤٠٠ \ \text{جنيه}$$

ويمكن الوصول مباشرة إلى قيمة السهم الممتاز القابل للتحويل كما يأتى :

$$\text{ص}_\text{م} = \text{ل} \, \text{ح}_\text{م} + \text{ع}$$

$$= \text{ل} \left[\frac{\text{ه} (\text{أس} - \text{ب}) - \text{ع}}{\text{ل} + \text{ه}} \right] + \text{ع}$$

$$= \frac{\text{ل} [\text{ه} (\text{أ} - \text{ب}) - \text{ع}]}{\text{ل} + \text{ه}} + \text{ع}$$

$$= \frac{\text{ل} [\text{ه} (\text{أ} - \text{ب}) - \text{ع}] + \text{ع} (\text{ل} + \text{ه})}{\text{ل} + \text{ه}}$$

$$= \frac{\text{ل ن} (\text{ا} - \text{ب}) - \text{ل ع} + \text{ل ع} + \text{ن ع}}{\text{ل} + \text{ن}}$$

$$= \frac{\text{ن} [\text{ل} (\text{ا} - \text{ب}) + \text{ع}]}{\text{ل} + \text{ن}}$$

$$= \frac{٢ [٣ (١٢ - ٠) + ١٠]}{٣ + ٢}$$

= ١٨٫٤٠٠ جنيه

وتكون قيمة السهم الجديد عند التحويل :

$$\text{س} = \frac{\text{ل هـ} + \text{ع}}{\text{ن}} + \text{ب}$$

$$= \frac{٣ \times ٢٫٨٠٠ + ١٠}{٢} + ٠$$

$$= \frac{١٨٫٤٠٠}{٢}$$

= ٩٫٢٠٠ جنيه

ويمكن احتسابها مباشرة كذلك من المعادلة :

$$\text{س} = \frac{\dfrac{\text{ن} [\text{ل} (\text{ا} - \text{ب}) + \text{ع}]}{\text{ل} + \text{ن}}}{\text{ن}} + \text{ب}$$

$$= \frac{\text{ن} [\text{ل} (\text{ا} - \text{ب}) + \text{ع}]}{\text{ن} (\text{ل} + \text{ن})} + \text{ب}$$

$$= \frac{\text{ل} (\text{ا} - \text{ب}) + \text{ع}}{\text{ل} + \text{ن}} + \text{ب}$$

$$= \frac{\text{ل ا} - \text{ل ب} + \text{ع} + \text{ل ب} + \text{ن ب}}{\text{ل} + \text{ن}}$$

$$= \frac{\text{ل ا} + \text{ع} + \text{ن ب}}{\text{ل} + \text{ن}}$$

$$= \frac{\text{٣} \times \text{١٢} + \text{١٠} + \text{٢} \times \text{٠}}{\text{٣} + \text{٢}}$$

$$= \text{٩٫٢٠٠ جنيه}$$

وتكون قيمة $\text{أ}_{\text{س}} = \text{س}_{\text{م}} + \text{ح}_{\text{م}}$

$$= \text{٩٫٢٠٠} + \text{٢٫٨٠٠}$$

$$= \text{١٢ جنيه}$$

وعند بيع السهم بدون حق الاكتتاب فإن سعر المساواه هو :

$$\text{ح}_{\text{م}} = \frac{\text{ه}\,(\text{س}_{\text{س}} - \text{ى}) - \text{ع}}{\text{ل}}$$

وبفرض أن قيمة $\text{س}_{\text{س}}$ = ١١ جنيه مثلا ∴ قيمة حق الاكتتاب :

$$\text{ح}_{\text{م}} = \frac{\text{٢}\,(\text{١١} - \text{٠}) - \text{١٠}}{\text{٣}}$$

$$= \text{٤ جنيه}$$

أما قيمة السهم أو السند القابل للتحويل :

$$\text{س}_{\text{م}} = \text{ه}\,(\text{س}_{\text{س}} - \text{ف})$$

$$= \text{٢}\,(\text{١١} - \text{٠})$$

$$= \text{٢٢ جنيها}$$

أما إذا عرض على المساهمين امتياز أولوية الاكتتاب فى أسهم أو سندات غير قابلة للتحويل ، بحيث تصبح قيمة ميزة التحويل صفرا ، يمكن استخدام المعادلة الآتية لتحديد سعر المساواة ، بفرض أن (ه) السعر الحالى فى السوق أو السعر المتوقع للسهم المعروض الاكتتاب فيه :

$$\text{ح} = \frac{\text{ه} - \text{و}}{\text{و}}$$

$$\text{ب} = \text{ا} - \text{ح} \quad ،$$

$$= \text{ا} - \frac{\text{ن} - \text{و}}{\text{و}}$$

$$= \frac{\text{ا و} + \text{و} - \text{ن}}{\text{و}}$$

فمثلا إذا أعطت شركة لمساهميها مقابل تملك كل ٥ أسهم حق الاكتتاب فى سند بسعر ١٠٠ جنيه ، فى حين يقدر سعر السوق لهذا السند الجديد يمبلغ ١٠٥ جنيه .

$$\therefore \quad \text{ح} = \frac{\text{ن} - \text{و}}{\text{و}}$$

$$= \frac{١٠٥ - ١٠٠}{٥}$$

$$= ١ \text{ جنيه}$$

وفيما يلى ملخص للرموز والمعادلات التى استخدمناها فى البحث :

الرموز

ا = قيمة السهم القديم ، على أن نميز بين :

$\text{ا}_{\text{س}}$ = قيمة السهم بسعر السوق .

$\text{ا}_{\text{م}}$ = قيمة السهم بسعر المساواة .

ب = قيمة السهم الجديد ، على أن نميز بين :

$\text{ب}_{\text{س}}$ = قيمة السهم بسعر السوق .

$\text{ب}_{\text{م}}$ = قيمة السهم بسعر المساواة .

ح = قيمة حق الاكتتاب ، على أن نميز بين :

$\text{ح}_{\text{س}}$ = قيمة حق الاكتتاب بسعر السوق .

$\text{ح}_{\text{م}}$ = قيمة حق الاكتتاب بسعر المساواة .

د = عدد الأسهم الجديدة التى يحق للمساهم الحالى أن يساهم فيها مقابل ملكيته لكل سهم واحد قديم .

هـ = عدد الأسهم القديمة التى تخول للمساهم شراء سهم واحد من أسهم الإصدار الجديد .

و = السعر الذى يدفع ثمناً لشراء السهم الجديد بموجب حق الاكتتاب .

ز = عدد الأسهم القديمة المملوكة للمساهم والتى تحمل حق الاكتتاب .

ح = عدد حقوق الاكتتاب التى تباع لتستخدم حصيلتها فى شراء أسهم جديدة بقدر المتبقى من حقوق الاكتتاب دون بيع .

ط = مصروفات شراء وبيع الأسهم ، وحقوق الاكتتاب على أن نميز بين :

$ط_1$ = مصروفات شراء وبيع الأسهم بغير حق الاكتتاب .

$ط_2$ = مصروفات شراء وبيع حقوق الاكتتاب .

ى = عدد الأسهم الجديدة التى يمكن شراؤها بحصيلة بيع بعض حقوق الاكتتاب (ح) .

ك = الرقم القياسى لتقويم الأسهم ، على أن نميز بين :

$ك_1$ = معامل تحويل سعر السهم القديم صاحب حق الاكتتاب إلى سعره بدون هذا الحق .

$ك_2$ = معامل تحويل سعر السهم الجديد بغير حق الاكتتاب إلى سعر السهم صاحب حق الاكتتاب .

ل = عدد الأسهم المملوكة والتى تخول صاحبها حق الاكتتاب فى سهم أو سند قابل للاستبدال بنوع آخر من الأوراق .

م = عدد الأسهم التى يتسلمها صاحب السهم أو السند القابل للاستبدال عند الاستبدال .

ع = سعر شراء سند أو سهم قابل للاستبدال بموجب حق الاكتتاب .

ف = السعر الذى يدفع فى شراء السهم الجديد بعد الاستبدال .

ى = سعر المساواة للسند أو السهم القابل للاستبدال .

ه = سعر السوق الحالى أو المتوقع للسهم المعروض للاكتتاب .

ر = عدد الأسهم ، يغير حق الاكتتاب ، التى تباع لتستخدم حصيلتها فى شراء حقوق اكتتاب حصل عليها المساهم (ز) .

المعادلات

$$\text{ا}_{\text{م}} = \text{س}_{\text{س}}\ \text{ى}$$

$$\text{،} \quad = \frac{\text{س}_{\text{س}}\,[\text{هـ} + ١] - \text{و}}{\text{هـ}}$$

$$\text{،} \quad = \text{س}_{\text{س}} + \text{ح}_{\text{م}}$$

$$\text{،} \quad = \text{س}_{\text{م}} + \text{ح}_{\text{س}}$$

$$\text{،} \quad = \text{ح}_{\text{س}}\,(\text{هـ} + ١) + \text{و}$$

$$\text{،} \quad = \text{ك}\ \text{س}_{\text{س}}$$

$$\text{،} \quad = \frac{\text{ب}\,(\text{ل} + \text{ه}) - \text{ه}\,\text{ى} - \text{ع}}{\text{ل}}$$

$$\text{،} \quad = \frac{\text{ه}\,(\text{ى} + \text{ح}_{\text{س}}) + \text{ل}\,\text{ح}_{\text{س}} + \text{ع}}{\text{ه}}$$

$$\text{،} \quad = \frac{\text{س}_{\text{س}}\,\text{هـ} + \text{ى} - \text{و}}{\text{هـ}}$$

$$\text{س}_{\text{م}} = \frac{\text{أ}_{\text{س}}}{\text{ى}}$$

$$، \quad = \frac{\text{أ}_{\text{س}}\,\text{هـ} + \text{و}}{\text{هـ} + ١}$$

$$، \quad = \text{أ}_{\text{س}} - \text{ح}_{\text{م}}$$

$$، \quad = \text{أ}_{\text{م}} - \text{ح}_{\text{س}}$$

$$، \quad = \text{ح}_{\text{س}}\,\text{هـ} + \text{و}$$

$$، \quad = \text{ك}_{١}\ \text{أ}_{\text{س}}$$

$$، \quad = \frac{\text{ل}\,\text{ح}_{\text{س}} + \text{ع} + \text{ن}\,\text{ى}}{\text{ن}}$$

$$، \quad = \frac{\text{ل}\,\text{أ}_{\text{س}} + \text{ع} + \text{ن}\,\text{ى}}{\text{ل} + \text{ن}}$$

$$، \quad = \frac{\text{أ}_{\text{س}}\,\text{هـ} + \text{و} - \text{ى}}{\text{هـ}}$$

$$، \quad \text{ح}_{\text{م}} = \frac{\text{أ}_{\text{س}} - \text{و}}{\text{هـ} + ١}$$

$$، \quad = \text{أ}_{\text{س}} - \text{س}_{\text{م}}$$

$$، \quad = \text{أ}_{\text{م}} - \text{س}_{\text{س}}$$

$$، \quad = \frac{\text{س}_{\text{س}} - \text{و}}{\text{هـ}}$$

$$، \quad = \frac{\text{ن}\,(\text{س}_{\text{س}} - \text{ى}) - \text{ع}}{\text{ل}}$$

$$، \quad = \frac{\text{ن}\,(\text{أ}_{\text{س}} - \text{ى}) - \text{ع}}{\text{ل} + \text{ن}}$$

$$\text{،} = \frac{\text{ں} - \text{و}}{\text{هـ}}$$

$$\text{ح}_{١} = \frac{\text{س} - (\text{و} + \text{ط})}{\text{هـ}}$$

$$\text{ح}_{٢} = \frac{(\text{س} + \text{ط}) - \text{و}}{\text{هـ}}$$

$$\text{ى} = \frac{\text{هـ} + ١}{\text{هـ}}$$

$$\text{هـ} = \frac{١}{\text{ى} - ١}$$

$$\text{ع} = \frac{\text{ز و}}{\text{هـ}\,(\bar{\text{س}} - \text{ط}) + \text{و}}$$

$$\text{،} = \frac{\text{ز و}\,(\text{هـ} + ١)}{\text{أس هـ} + \text{و}}$$

$$\text{،} = \frac{\text{ز و}}{\text{س}}$$

$$\text{،} = \text{ز} - \text{هـ ى}$$

$$\text{ى} = \frac{\text{ز}\,(\bar{\text{س}} - \text{ط})}{\text{هـ}\,(\bar{\text{س}} - \text{ط}) + \text{و}}$$

$$\text{،} = \frac{\text{ز}\,(\text{أس} - \text{و})}{\text{أس هـ} + \text{و}}$$

$$\text{،} = \frac{\text{ز}\,(\bar{\text{س}} - \text{ط}_{٢})}{\text{س} + \text{ط}_{١}}$$

، $= \frac{\text{ر}(\text{سا} - \text{و})}{\text{هـ س}}$

، $= \frac{\text{ز} - \text{ر هـ}}{\text{هـ}}$

$\text{ك}_{\text{ا}} = \frac{\text{ب}}{\text{ا}}$

، $= \frac{1}{\text{ك}_{\text{ب}}}$

، $= \frac{\text{ا هـ} + \text{و}}{\text{ا هـ} + \text{ا}}$

، $= \frac{\text{هـ ب}}{\text{ب}(\text{هـ} + 1) - \text{و}}$

، $= \frac{\text{ز}}{\text{ز} + \text{ى}}$

$\text{ك}_{\text{ب}} = \frac{\text{ا}}{\text{ب}}$

، $= \frac{1}{\text{ك}_{\text{ا}}}$

، $= \frac{\text{ا هـ} + \text{ا}}{\text{ا هـ} + \text{و}}$

، $= \frac{\text{ب}(\text{هـ} + 1) - \text{و}}{\text{هـ ب}}$

، $= \frac{\text{ز} + \text{ى}}{\text{ز}}$

$$\text{صم} = \frac{\text{ن}\,[\,\text{ل}\,(\text{اس} - \text{ب}) + \text{ع}\,]}{\text{ل} + \text{ن}}$$

$$، \qquad = \text{ل}\,\text{حس} + \text{ع}$$

$$، \qquad = \text{ن}\,(\text{س} - \text{ف})$$

$$\text{د} = \frac{\text{ز}\,\text{و}}{\text{هـ}\,(\text{س} - \text{ط})}$$

(مطبعة جامعة القاهرة ٨٦٩ / ١٩٥٤ / ٥٦٠)

BIBLIOGRAPHY

Primary Sources:

BLUNT, WILFRID SCAWEN: *My Diaries, Being a Personal Narrative of Events, 1888-1914.* New York: Alfred A. Knopf, 2 vols., 1923.

CROMER, The Earl of: *Abbas II.* London: MACMILLAN & Co., 1915.

— *Ancient and Modern Imperialism.* London: John Murray, 1910.

CROMER, The Earl of: *Modern Egypt.* New York: The MACMILLAN Co., 2 vols., 1916.

Secondary Sources:

COLVIN, SIR AUCKLAND: *The Making of Modern Egypt*, 2nd ed., New York: DUTTON & Co, 1906.

CHIROL, SIR VALENTINE: *The Egyptian Problem*, London, Macmillan & Co., 1921.

DAVIS HENRY W. C. and WEAVER, J. R. H. (eds.): *The Dictionary of National Biography.* Third Supplement, 1912-21. London: Oxford University Press, 1927.

Egyptian Ministry of Education. Washington Bureau. Pamphlet No. 1, *Eduction in Egypt.* Washington, D.C.

Encyclopædia Britannica, 11th ed., Vol. VII. Cambridge, England: The University Press, 1910.

Encyclopædia of the Social Sciences, Vol. 3, New York: The Macmillan Co., 1935.

Encyclopædia Americana, Vol. 8. New York and Chicago: Americana Corporation. 1950.

Proceedings of the British Academy, 1917-18. "Evelyn, Earl of Cromer, G.C.B., O. M., Hon. Fellow of the Academy. Memoir by LORD SANDERSON (pp. 552-580). Oxford University Press, London: Humphrey Milford.

TRAIL, H. D.: *Lord Cromer, a Biography.* London: Bliss, Sands & Co., 1897.

YOUNG, GEORGE: *Egypt.* New York: Charles Scribner's Sons, 1927.

ZETLAND, The Marquess of: *Lord Cromer: Being the Authorized Life of Evelyn Baring, First Earl of Cromer.* London: Hodder and Stoughton, 1932.

Periodicals:

Middle East Affairs. New York, December, 1951.

a great Empire builder, and it is true that his work led the way to the transfer of Egypt from the Turkish to the British Empire" (1). Personally, after all that has been said and discussed in this article, the author is strongly inclined to believe that Cromer was a stanch servant and faithful representative of British Imperialism.

(1) *Proceedings of the British Academy, loc. cit.*, 552.

implementation, lies ahead of the new generations. This is a real challenge. Living in a global era and an interdependent world, acceptance of this challenge realistically and boldly is an inevitable responsibility.

And now, back again to the point of discussion. The result of lagging and dragging, procrastination and neglect, oppression and tight discipline. was to develop rebels, and a rebel may sometimes be goaded too far in challenging the authoritarians and their authority. The outbreak of Nationalism among the Egyptian students is an example. Voluntary schools were started for young Nationalists with subscriptions obtained by *El-Lewa* (a Nationalist newspaper) in 1901. A National university was stopped by Cromer in 1905, but was started successfully under his successor in 1908 (1). These attempts are evidence of the British failure to "realise that the systematic exclusion of a nation from political education will make their education system political", says a British author (2). Once started, the infection will spread like wildfire among the rising and increasingly conscious class. Imperialism carries the germs of its own destruction.

> To the British public Lord Cromer was known vaguely as the Maker of Modern Egypt. To a smaller number who, whether from inclination or of necessity, were familiar with the stage on which during a period of thirty years, with one brief interval of service in another sphere, he played a leading part, the grounds on which his claim to such a title rested were clearly apparent and valid beyond all thought of challenge (3).

So states Zetland, Cromer's biographer. But another and a more objective British author says (as we quoted earlier):

> The character of Cromer's contribution ... is still in controversy: the British consider him the founder of modern Egypt, the Egyptians as a pharaoh who would not let the people go (4).

And after evaluating what Cromer did, he concludes that history "will recognize in Cromer one of the greatest of the proconsuls of the *pax britannica*" (5). Sanderson states: "It is said of him that he was

(1) Young, *op. cit.*, 182.
(2) *Ibid.*
(3) Zetland, *op. cit.*, 8.
(4) *Encyclopædia of the Social Sciences*, 4, 604. (Written by George Young.)
(5) *Ibid.*, 605.

In view of this discussion of the failure of Cromerism to provide the intellectual and moral basis for self-government or to provide an opportunity for learning by doing and experiencing, Sir William Harcourt is very probably justified when, in a letter to Blunt about the close of the year 1891, he said:

> The great mischief, as you properly point out, is that ... the policy of Evelyn Baring has been to administer the Government of Egypt in such a manner as to make it constantly less instead of more able to stand by itself, and so to make the task of fulfilling our obligation of [evacuating and leaving Egypt to the Egyptians] more rather than less difficult (1).

In spite of its long history in Egypt, Cromerism was doomed to ultimate failure. True, the conquest took a longer time, and the change is being effected in a series of rebellious movements rather than a continuous, gradual, and steady upward trend. There was bound to be some waste; some losses and much instability and disruption. These might have been saved by a better policy—better, that is, from Egypt's and the Egyptians' point of view, or to use Cromer's words, a policy which would be in the interests of civilization. The way has been full of artificial blocks and barriers, hazards and risks, and it has been cleared by nothing so much as "blood, sweat, and tears"; but it has been and is being cleared. Progress is on the march; Cromerism and its various counterparts in various parts of the world can hamper it, and be an obstacle and an irritation in its path, but can never stop it. The weapons of oppression may even turn against the interests they serve; they are harvesting what they sowed. The disrupted tissues may take long to heal, the developed hostilities that flourished under a long-lived suppression and repression cannot be resolved in a moment. It will take time to substitute good will for suspicion, love for hatred, and co-operation for rebelliousness or passivism. These substitutes can all help to let the world live in co-operation and peace, really for all and every one. But it must be remembered that to get very long-oppressed nations or groups into a receptive mood for a transition is a tremendous task. This task of undoing what Cromer and Co. did in Egypt and elsewhere and of substituting for it a new concept, and means for its

(1) Blunt, *op. cit*, Part I, 61

> complex conception of ordered liberty. The transformation, if it ever takes place at all, will probably be the work, not of generations, but of centuries (1).

Talking about the Egyptian Legislative Assembly who, in expressing their wishes gave a program, Cromer said in a letter to Lord Lansdowne that the program was "altogether a fairly extensive programme. Possibly by the year 2004, some portion of it may have been adopted" (2). Again Young states:

> They [the Anglo-Egyptian officials] appear to have recognized at once that we had been in collision with a nationalist and reformist movement. But they justified our intervention and occupation by a justifiable confidence in their own exceptional, though exotic, efficiency; and by a less justified conviction that the Egyptians had shown themselves incapable of self-government, and would, if left to themselves, continue to be as incompetent (3).

But Young further says:

> We today, judging from the analogous case of Turkey, can see that this second assumption was very questionable. We may even ask ourselves whether the natural conservatism of the British and their necessary conformity to existing conditions did not galvanise much that might otherwise have been got rid of. And whether the Egyptian Nationalists, but for the British regime in Egypt, might not have carried through a full and final social reconstruction like that of Turkey in the time that the British took to effect only a financial rehabilitation (4).

Asserting the heavy deficiency of Cromerism on the score of education both scholastic and political, Young comments that "The British are indeed, in this respect, rather in the position of a guardian who, being himself a creditor of the estate, has made it a paying business, but has neglected the education of his ward—the heir" (5).

---

(1) Zetland, *op cit.*, 292. (Quoted from "Government of Subject Races", *Edinburgh Review*, 1908.)

(2) *Ibid.*, 292.

(3) Young, *op. cit*, 147-48.

(4) *Ibid*, 148.

(5) *Ibid*, 165.

> and the men pushed forward have been those who had least self-respect and could most surely be counted on for their pliancy (1).

Young tells that "The Anglo-Egyptian officials had no sympathy with Egyptian self-government and no sense of its indirect advantages (2) ".

Cromer in defending his stand states:

> Do not let us for one moment imagine that the fatally simple idea of despotic rule will readily give way to the far more

---

(1) Blunt, *op. cit.*, Part I, 347. See also foot note 3, p. 53, *supra*

(2) Young, *op. cit.*, 151. The statement is included in another longer one; it runs as follows: "The English of that day could not know that a radical reconstruction in Egypt, impossible to themselves, was within the power of the Egyptians. We, however, review today the difficulties of the British reformers and their ingenious diplomacies in circumventing them with admiration, no doubt, but with a certain sense of their artificiality. There is a suggestion in it all of the ingenuity of the Hodja Nasredin Effendi, who carried his donkey over the stream on his back so that it shouldn't throw him off in the water. There is no doubt that the stream of difficulties with which the British had to struggle was formidable. But the difficulties consisted chiefly in barriers which they themselves had bound more tightly upon Egypt". Then the statement goes on with the details of Lord Dufferin's constitutional reform in Egypt. "These institutions, imitated from the more liberal legislations of French North Africa, were a sufficient instalment of self-government, and were capable of easy expansion. But this embryo of a democracy never had a real existence, still less an expansion For the Anglo Egyptian officials had no sympathy with Egyptian self government and no sense of its indirect advantages At the instance of Lord Dufferin's successor, Lord Cromer, then Sir Evelyn Baring, and on the ground that it would be used for international intrigue, the Council of State was dropped and the initiation of all legislation was assumed by the British advisers [! !] The Legislative Council functioned after a fashion, but never had anything like the vitality shown by its predecessor, the Chamber of Notables. Lord Cromer at the end of his twenty years of administration was not opposed to 'cautious steps' towards increasing its powers, though 'any attempt to confer full parliamentary powers would for a long time to come be the extreme of folly' (Cromer, *Modern Egypt*, II, 277). As for the Legislative Assembly, it was treated by the Victorian guardian as a troublesome child who, when allowed to appear at all, was to be seen and not heard. Lord Cromer considered it 'in advance of the requirements and political education of the country'. According to him, its main defect was one 'shared with representative bodies in other countries in that it was too apt to recommend fiscal changes without considering their financial consequences', and that 'it was too much under the influence of the Press, whose licence should be restricted .'... It is clear, therefore, that Dufferin's conception of a balance of power between English administration and Egyptian autonomy, which would allow self-government the ground and the growth it required, was not a system that the Agent-General Cromer and the conservative Government were prepared to work. The sanction on which they relied was not a 'power of attorney' for Egyptian democracy, but the military power of the British Empire and the moral prestige of its representatives". (*Ibid.*, 148—52).

1893, should form part of the cabinet,"(1) Cromer put his instructions. And they were carried out. In 1895 Nubar was out and Fahmy was instated for thirteen long years. As stated before:

> Though since then there has been peace, it may very probably be asked whether it is that peace which makes only for solitude, and is intolerant of opposition; whether in other words, men of the calibre of their predecessors would be welcome in an Egyptian Ministry today (2).

In short, Cromerism "annihilated the Home Rulers". Not only that, but it also meant to overlook any policies that would provide a supply that could adequately meet the country's desire for self-government and its ambition for independence.

As Blunt succinctly puts it, the stage of National Movement of 1892-94

> ...failed through the absence of any strong leader to take direction of it; through the youth and inexperience of the Khedive Abbas; through the unscrupulous determination of Lord Cromer acting in what he considered English Imperial interests; and through the still more unscrupulous money interests working through Lord Rosebery from London and Paris. Lord Rosebery's family connection with the Rothschilds is a sufficient explanation of this last influence (3).

In short, Cromerism did all that was possible to delay the day when the Egyptians could govern themselves. It neglected education, tabooed its role in preparing for life, political as well as otherwise, and deprived the country of training in self-government. Blunt states:

> I have had several more talks with Mohammed Abdu. He tells me that several of the high English officials here make money in illicit ways.... He is bitter against Cromer, whom otherwise he likes, for having established nothing that can survive of indigenous Government when the English Occupation ends—nothing, that is, that can be counted on to work on liberal and honest lines. There has been a general proscription of the patriotic and enlightened element in the country,

(1) Cromer, *Abbas II*, 61.
(2) Colvin, *op. cit.*, 192.
(3) Blunt, *op. cit.*, Part I, 38. See also footnote 3. p. 27, *supra*.

The time for the master stroke came with the Frontier Incident, in which the Khedive commented unfavorably on the order in one of the regiments in "his" (the Egyptian) army in a visit to the southern frontier (1). This was reported to Lord Kitchener, the Commander-in-Chief. He resigned immediately. The Khedive did not accept the resignation and settled the matter with Kitchener, asking him not to tell Cromer about it (2). Kitchener agreed. But when he was back in Cairo he reported the incident to Cromer, who grasped the opportunity to humiliate the Khedive. The latter was forced to publish the following statement in the official *Gazette:*

> Il m'est agréable de féliciter les officiers tant égyptiens qu'anglais qui la commandent, et je suis heureux de constater les services rendues par les officiers anglais à mon armée (3).

Not only that, but "a few days later Maher Pasha was removed from the War Office, and appointed Governor of Port Saïd. A nominee of General Kitchener's succeeded him as Under-Secretary for War" (4). Fear reigned over the country. It conquered even—and maybe most of all—the heart of the Khedive. Full of fear, helplessness, and repressed hostility, he turned on those who were around him but who, when the crisis came, naturally could not help him. But again fear haunted his life. He wanted to oust Riaz and his cabinet, but was too afraid to speak out. Cromer wrote to Lord Kimberley: "The sole reason why the Ministers now remain in power is because the Khedive is afraid to speak to me" (5). After some time, Riaz was ousted in April, 1894. Without question this was Cromer's desire. Nubar went in (6). "Fahmy and Fuad, both of whom had been so rudely dismissed from office in

---

(1) For details, see Cromer, *Abbas II,* 51—59.

(2) Government of fear!!

(3) From *ibid.*, 29.

(4) *Ibid.*, 59. Here Kitchener selected his boss. Yet it was said that the prospects of advancement of the employees "depended on whether they stood well with the Khedive and with Riaz Pasha". (See footnote 3, p. 53, *supra*). Maher was demoted. The result: he as many others, came to think "realistically" of the "Anglophobia mistake" and from then on "worked cordially with the British officials". (*Ibid.*, footnote, 50.)

(5) Zetland, *op. cit.*, 211.

(6) Nubar was an Armenian and a Christian; note before that Cromer emphasized to the Khedive that he opposed the appointment of Tigrane because he was an Armenian and a Christian, though he confessed later that he did that rather because he was an Anglophobe. (See p. 50, *supra.*)

tried another channel by seeking the help of the Sultan [1], Sir Arthur Nicolson, the British chargé d'Affaires in Istanbul, reported:

> The Sultan is represented as thoroughly frightened of England, and his refusal to accede to the Khedive's wishes is prompted by fear [2].

But Egyptian Nationalism did not lose hope. Another channel was tried: the negative opposition of government employees.

> The special form which the opposition now assumed rendered it difficult to combat. When any clear issue arose, my intervention was invited, and I was generally able to arrive at some fairly satisfactory solution of the point under discussion. But it was impossible to interfere in every petty detail of the administration. The greater part of the opposition was intangible, but was not, on that account, the less mischievous. The work of reform was obstructed in a thousand petty ways. For, in fact, almost all the officials in the country, from the highest to the lowest, formed part of the anti-English league [3].

Cromer waited for a strategic time to jump and get to a real finish. Late in 1893; Maher, an anti-British, was appointed Under-Secretary of War.

---

(1) The Khedive and then an Egyptian delegation visited Istanbul in the summer of 1893. (Cromer, *Abbas II*, 46.)

(2) *Ibid.*

(3) *Ibid.*, 48-49. Cromer then states: "Not only were they all, or nearly all. Anglophobes. Far from it. The reason for their conduct must be sought in the fact that their prospects of advancement depended on whether they stood well with the Khedive and with Riaz Pasha". Yet in reality the opposite was true, as the British were tightening their hold everywhere in the Government. They were the real rulers and bosses everywhere. They took in hand all the disciplinary measures of reward or punishment. A better reason may be seen in a statement by Young which shows how badly the British neglected training Egyptians in Government: "Education was neglected not only scholastically, but in the larger field of schooling in affairs. Education in self-government of democratic institutions had ... been suspended .... But there remained the possibility of education in administration... But instead of a larger and a larger contingent of native officials their numbers became less and less.... There was a steady pressure to employ an Englishman both for political and personal reasons. Vacancies came to be almost invariably filled by Englishmen—at first as experts, but finally just because they were English... in the end the contingent of 'advisers' and 'experts' was transformed into a pretty complete Civil Service, in which Egyptians either held sinecures or second-division posts. This Anglo-Egyptian Civil Service was thereafter regularly recruited in England, and came to be entitled to permanent employment and pension... the whole *raison d'être* of the British officials had become administrative and not advisory. The fiction was maintained that Egypt was being educated by experts; but, in fact, it was employing more members of the British ruling class than was compatible with its own political education". (Young, *op. cit.*, 167.)

effect in preventing more trouble as the immediate adoption of this proposal which I recommend so strongly (1). I am anxious to announce the increase before there is time for the Khedive or Riaz Pasha to commit any further foolish acts (2).

Rosebery, as always, worked in close co-operation with Cromer. He answered:

> Her Majesty's Government have ... determined to reinforce the British garrison in Egypt. I have to request you to make the announcement to the Khedive and his Prime Minister without, however, assigning any reason for the measure (3).

"The effect of this announcement was instantaneous. An infantry battalion happened at this moment to be passing through the Suez Canal on its way from India to England. It was ordered to land in Egypt. Twenty-four hours after the announcement that the garrison would be increased had been made, this battalion marched into Cairo. The rapidity with which the troops appeared immediately after the announcement produced a good effect." (4)!! The nationalist movement was suppressed for some time. "Everyone felt that the British Government had given a strong indication that there was a limit to its patience, and that, in case of need, it would act in the interests of civilization" (5). So says Lord Cromer!!!

After this lengthy reproduction of the 1893 crisis, one would safely agree with Blunt that "Though Cromer in his book describes it as a victory it was one of physical force only, not moral force" (6). The British power developed fear everywhere. When Egyptian Nationalism

---

(1) It may be bitter humor to state, as mentioned before, that Egypt was paying for the British garrison. The cost was to increase with any increase in the garrison that might be needed for pressure and threat. The increase is shown in the budget of 1893 (Zetland, *op. cit.*, 169).

(2) Cromer, *Abbas II*, 38.

(3) *Ibid.*

(4) *Ibid.*

(5) *Ibid.*, 38-39.

(6) Blunt, *op. cit.*, Part, I, 88.

Yet in the following page of the same book he writes:

> ...But although the movement was but skin deep in the sense that ten millions of voiceless Egyptians failed to sympathize with it, it was eminently mischievous. If unchecked, it might lead to serious trouble (1).

At a tea in Blunt's home, Sir Edgar Vincent said:

> 'They [the British] can't go on on the old lines, and must either declare a protectorate or evacuate. The change [he said] in public opinion since I was at Cairo three years ago, is astonishing' (2).

Colvin states that:

> Hostility to the foreign element in the administration, and sullen opposition to its men and measures, showed themselves everywhere after the coming of Khedive Abbas.... The country was divided into Anglophobes and Anglophiles, if that can be called division where the preponderance is overwhelmingly on one side. So keen was the feeling of unrest that the British garrison was reinforced (3).

Add to this what Cromer stated in his telegram to Lord Rosebery on January 19th:

> That portion of the press which represents ultra-Mohammedan feeling has assumed a very violent and mischievous tone (4).

What is the solution? The telegram continued:

> ... In the opinion of General Walker and myself, the British garrison is too weak. I should wish to announce at once an increase of the garrison. Nothing which Her Majesty's Government could say or do would, I am convinced, have so much

---

(1) *Ibid.*, 36.

(2) Blunt, *op cit.*, Part I. 88. Note that Vincent is one of the most important British officials who collaborated with Cromerism in Egypt as Financial Adviser since 1883 (Colvin, *op. cit.*, 48).

(3) Colvin, *op. cit.*, 249.

(4) Cromer, *Abbas II*, 37.

Riaz was appointed. Cromer did not want Tigrane, the anti-British.

> My reasons for not wishing to see Tigrane Pasha appointed were twofold. In the first place, I felt certain that he would adopt an Anglophobe policy. In the second place, I thought that, as an Armenian and a Christian, he would be unable to control Mohammedan opinion. In discussing the matter with the Khedive, I naturally laid greater stress on the second than on the first of these arguments (1). [!!]

Though he agreed on the appointment of Riaz the afternoon of January 17th, on January 19th he telegraphed to Lord Rosebery:

> I am ... uneasy about the local situation. Riaz Pasha has, I understand, lately become very religious, (2) and would thus be predisposed to act in a fanatic and anti-European spirit. From having before felt a strong aversion for Riaz Pasha, the Khedive may now, perhaps, be attracted by his arbitrary character, and the two may unite against England. In this case trouble will follow (3).

The public opinion against the British was developing fast and coming into the open. Cromer gives a fantastic description of the angry public (4). Then he says:

> ... In spite of all these outward and visible signs, the movement was in reality hollow and fictitious. The poor, ignorant, village sheikhs who, at the bidding of the Pashas, congratulated the Khedive on his resistance to the Englishman, were all the time hoping that the Englishman would stand firm against the Khedive and save them from a relapse into the abuses of the past (5).

---

(1) *Ibid.*, 19-20.

(2) Though he chose him two days previous because he was "less Mohammedan than his Moslem followers". (*Ibid*, 33).

(3) *Ibid.*, 37.

(4) *Ibid.*, 34.

(5) *Ibid.*, 35. Poverty, ignorance, and the control of the Pashas are all either encouraged or perpetuated, to a large extent, through Cromer's policy. True, ignorance makes the ignorant relatively less ambitious and more unaware of the indirect burdens imposed on him or of the rights he is deprived of; this seems to be the reason behind Cromer's neglect of education. Yet in answer to the quotation above, the author observes that the Nationalist movements did not need the struggle of all and every one in a country but were, as a general rule, the work of a rising bourgeoisie and were manifested at first in the segments of population that *felt* the burden more as, for example, the students, the press, the government employees, and the growing professional and business class—the growing intellectualism and capitalism welded together.

> in a *coup d'état*, which swept all the Anglophile Ministers out of the Cabinet, and which was manifestly intended to deal a decisive blow to British influence [1].

He acted swiftly. He sent a telegram to Lord Rosebery. Cromer says:

> After stating the facts of the case, I added: The whole situation not only of the English officials here, but also of the English Government, will be changed if the Khedive is permitted to act as he has alone in this matter, and much trouble will be the result. A struggle with the Khedive is, as I have for some while foreseen, inevitable, and it is not advisable to delay it....
>
> It would I think be useless for your Lordship merely to advise. I would suggest your sending me a telegram which I could show to His Highness, distinctly stating that in such important matters as a change of Prime Minister, Her Majesty's Government expect that he should consult them, that at the present time a change appears to be both undesirable and unnecessary, and that the proposed nomination of Fakhry Pasha cannot be sanctioned by Her Majesty's Government. Authority should be given to me to take, if need be, any steps which may become necessary, to prevent a change ... [2]. If ... we once give the Khedive a lesson, it is probable that no further troubles will arise [3].

Rosebery did all that was asked of him. The Khedive gave in. Cromer continues:

> Further, and this was a point to which I attached great importance, the Khedive was to make to me a formal declaration in terms which I myself dictated. He was to say that he 'was most anxious to cultivate the most friendly relations with England, and that he would always most willingly adopt the advice of Her Majesty's Government on all questions of importance in the future' [4].

---

(1) *Ibid.*, 21-22.
(2) *Ibid.*, 23.
(3) *Ibid.*, 24.
(4) *Ibid.*, 27.

But the "Veiled Protectorate" was bound to be unveiled whenever the men in the front tried in their frustration and helplessness to run the show themselves and rebel against the real, though behind-the-scenes, authority, the British Agent. The clash would then come to the fore and the public would take sides. The drama came to a peak when Abbas became the Khedive of Egypt in 1892. On February 21 of that year Cromer wrote to Lord Salisbury: "I see that the young Khedive is going to be very *Egyptian*" (1). On this Cromer comments: "This gave the keynote of what was to follow" (2). The drama is worth reproduction. It is an excellent sample of the way Cromer ruled Egypt. The author is going to lean heavily in the reproduction of the drama on pro-British references, among them the "prima donna's" (3) (Cromer's) works.

As was mentioned earlier, Mustafa Fahmy, a British puppet, succeeded Riaz as premier in 1891 when the latter came in conflict with Cromer. After Abbas became Khedive, he dismissed Fahmy and two of his ministers, known as British puppets, too. Fahmy said to the Khedive that "before anything was definitely decided, the Khedive had better 'consult Lord Cromer'," (4). After stating that Fahmy was hated in Egypt, Cromer comments:

> Had he not, in using the very reprehensible words which I have quoted above, as good as recognized that he held office, not at the will of the Khedive, but at that of the representative of a foreign Power? No punishment short of instant dismissal could be meted out to a Minister guilty of so heinous an offence. Mustafa Pasha Fehmi was accordingly dismissed at once, as also were the Ministers of Finance and Justice, whose sole offence consisted in having co-operated heartily with the British officials attached to their respective departments (5).

Cromer then states:

> But the whole affair had been planned and executed without my being taken into council. It was impossible to acquiesce

---

(1) Cromer, *Abbas II*, 4.
(2) *Ibid.*
(3) Though he was back-stage.
(4) *Ibid.*, 21.
(5) *Ibid.*

> that it will be necessary that those Ministers and Governors who do not follow that course should cease to hold their offices (1).

The result was the ousting of one Premier after another. In 1888, as has been referred to earlier, Nubar, after the death of General Valentine Baker, the head of police, "unsuccessfully seized the opportunity of removing the police from direct British authority" (2). Naturally he was dismissed at once. "The real issue between Nubar Pasha and the Agency was the question of control over the whole system of Egyptian administration" (3). To that question there could be but one answer: Earl Granville's dispatch of January 4, 1884 (4). Riaz succeeded Nubar. But he was out, in 1891, when he "opposed the subjection of the courts to European supervision" (5). Then came Fahmy, the British puppet. When he was ousted by the Khedive, Riaz was put in his place. But again Riaz was out, in 1894, to be succeeded by Nubar who was again out in 1895, to be succeeded by Fahmy who this time stayed in the position *thirteen years*, until one year after Cromer left Egypt. The others retired for good.

In short, the Prime Minister, as well as the rest down the line, had to be a blindly obedient signer of orders presented to him as "advice" by the British and to forget about his own values and integrity. If he could not, there was no place for him. This policy "annihilated the Home Rulers" (6). As we said before, Fahmy was established for a very long time after 1895.

> Though since then there has been peace, it may very probably be asked whether it is that peace which makes only for solitude, and is intolerant of opposition; whether in other words, men of the calibre of their predecessors would be welcome in an Egyptian Ministry today (7).

---

(1) Colvin, *op. cit.*, 49.
(2) *Ibid.*, 190.
(3) *Ibid.*
(4) *Ibid.*
(5) *Ibid*, 205.
(6) *Ibid.*, 192.
(7) *Ibid.*

Their subtle and complex ways succeed with the primitive people who are relatively simple and unaware; so why create "headaches" by encouraging education which develops awareness and stimulates action mostly hostile to British interests?

Chirol witnesses that "In no other field has British guidance failed so signally as in that of education" (1).

So much for the intellectual field; how about training and practice? Did the British let the Egyptians learn by doing? What was he British policy in this aspect? In the words of Blunt:

> It was the famous policy of the 'Veiled Protectorate', the successful carrying out of which needed two essential conditions, first, that the Khedive should be a consenting party to the make-believe, and, secondly, that its true nature should be concealed from the general Egyptian public. The Khedive was expected to name his own ministers, but the choice of them was to be privately dictated to him by the British Agent. The Government officials were to wear the Ottoman Fez. But the more important of them were to be Englishmen. These were to give advice. not orders, but the advice was always to be obeyed. It was an ingenious plan, adopted from the Government of British India, in its dealing with the native states, while a third condition was equally indispensable; that was the presence behind the British Agent of a sufficient armed force to give emphasis to his advice and enforce his will, the Army of Occupation (2)

This statement of Blunt could be supported by documents. In a dispatch from Earl Granville to Sir Evelyn Baring, on January 4, 1884, it is stated that:

> It should be made clear to the Egyptian Ministers and Governors of Provinces that the responsibility which for the time rests on England obliges Her Majesty's Government to insist on the adoption of the policy which they recommend, and

(1) Chirol, *op. cit.*, 77.

(2) Blunt, *op. cit.*, Part I, 84.

> In the early days of the British occupation, nearly all the pupils who attended the Government schools were taught gratuitously. Before many years had passed, by far the greater proportion paid for their insrruction (1).

He concedes the failure to form a generation of Egyptians ready for self-government. But he thinks that "two decades are but a short time in the life of a nation.... Moral and intellectual progress must of necessity be a plant of slow growth" (2). After harping on the same note in another of his books, Cromer concludes:

> I merely wish to dwell on the costliness of education, and to indicate the political unwisdom of adopting an educational policy so advanced as to necessitate the imposition of burdensome taxation (3).

The old trick again! Now let us see.

The expenditure on education as late as 1890, when the financial stress was over, was only L.E. 81,000 annually; whereas, in Young's opinion an annual expenditure of L.E. 2,000,000 would not have been excessive (4). Chirol puts it bluntly:

> If we have made such a poor job of Egyptian education, the great underlying cause is only too clear. There have been very few Englishmen in responsible positions in Egypt who have paid more than lip-worship to the importance of education. In the early days of the Occupation, rigid economy had to be enforced everywhere in order to meet a financial situation that seemed most desperate. But these lean years are now remote, and education still continues to be treated with stepmotherly parsimony (5).

A statement by Cromer may throw light on the problem:

> My own experience certainly leads me to the conclusion that the British generally, though they succeed less well when once the full tide of education has set in, possess in a very high degree the power of acquiring the sympathy and confidence of any primitive races with which they are brought in contact (6).

---

(1) Cromer, *Modern Egypt*, II, 531—32.
(2) *Ibid.*, 525.
(3) Cromer, *Abbas II*, preface, xxiv.
(4) Young, *op. cit.*, 166.
(5) Chirol, *op. cit.*, 231.
(6) Cromer, *Ancient and Modern Imperialism*, 75.

Later he remarks:

> If the intellectual training in the Government schools is poor, the training of character has been still more neglected (1).

The British adopted a reactionary educational philosophy based on the perpetuation of the duality in the school system. That philosophy had two objectives:

(*a*) To give a modern—though narrow—education to a smaller number of privileged children in primary and secondary schools run on European lines, with the object of training docile officials for the administrative posts of the Government and a number of mediocre practitioners in the various professions;

(*b*) To keep a number of elementary schools (improved *Kuttabs*) to give instruction in the 3 R's to some of the children of the masses—the proportion actually receiving that instruction never rose above 10 per cent of the child population during the occupation.

Lord Cromer in a dispatch to Her Majesty's Government in 1899—Egypt No. 5 (1899)—(2) stated:

> Of late years the aim of the Government (in Egypt) has been twofold. In the first place, it has wished to spread as widely as possible, among both the male and female population, a simple form of education consisting of an elementary knowledge of the Arabic language and of Arithmetic. In the second place, it has wished to form a highly educated class suitable for the requirements of the Government service (3).

The evils of this duality were aggravated by the imposition of high school fees on the pupils of the modern primary and secondary schools. More than 95% of the population could not afford them. This policy tended to create a class distinction and discriminated against the poor. The principle of equality had actually been put in practice before the occupation. One of the resolutions of the "House of Representatives" in 1868 laid down that entrance to any primary school should "be open to all those who desire it, without distinction between Muslim and Copt or between rich and poor" (4). Cromer himself states:

(1) *Ibid.*, 226.

(2) Egyptian Ministry of Education, Washington Bureau, *op. cit.*, 9-10. The author leans very heavily on the reference in discussing education in this article.

(3) Not for individual growth of Egypt's youth in Egypt's culture.

(4) *Ibid.*, 10.

It is not to be supposed that the desire of the Egyptians to promote the cause of education was lacking during the British occupation. Lord Cromer himself states in his book, *Modern Egypt:*

> From one point of view, ... the English took in hand the work of educating the Egyptians at a propitious moment. Almost simultaneously with the occurrence of the British occupation, the country underwent an intellectual awakening.

And again:

> In 1887, I visited many remote villages of Upper Egypt in which the face of an European is rarely seen. No request was made more frequently to me than that I should urge the Government to establish a school in the village.... The Egyptians have, in fact, made one great step forward in the race for national existence. They have learned that they are ignorant. They wish to be taught (1).

Yet a stanch supporter of the British occupation (2), Sir Valentine Chirol, states:

> By whatever standard we judge the educational system devised for the youth of Egypt under the British Control, it has tended not at all to the salvation of the State. It is unquestionably the worst of our failures.... We have barely yet approached the urgent question of popular education, beyond multiplying the old native *Kuttabs* and trying to extend their usefulness, as far as the appalling dearth of teachers who can even read and write allows, to something more than the mere learning of the Koran by rote....(3)
>
> But if we have sacrificed popular to higher education, what have we to show to our credit in regard to the latter? In the broadest sense of the term, desperately little. We have concentrated our attention on secondary schools and on the few higher colleges ... which existed for the most part before the occupation, and we have done so mainly for the provision—still quite inadequate—of Government officials (4).

---

(1) *Ibid.*, 78.

(2) Young, *op. cit.*, 165.

(3) Chirol, *The Egyptian Problem*, 121.

(4) *Ibid.*, 223.

duty on the Lancashire made goods! In line with the policy of curbing industrialization, they closed the paper factory of Boulac which made Egypt self-sufficient in this commodity.

These trends left the Egyptian market wide open to British goods. In 1904, Great Britain's share in Egypt's imports easily ranked first (above one-third of the total). More than half of this share was manufactured cotton good (1).

It is plain to see how Cromerism was concerned mainly about the "Imperial stability" that would promote and secure the interests of the mother country in Egypt by making her a source of cheap raw material, a market for capital and manufactured goods from the mother country, and a source of employment (2). These aspects were made to collaborate wonderfully; to support one another, and even to feed on one another to the best interests of the mother country always, even if detrimental to the "material interests" of the natives. Cromerism used all possible measures to promote this end. It remains now to show how Cromerism handled the development of political maturity and moral growth.

Unfortunately, Cromer allowed the civic education of both the Egyptian and of Egypt to be neglected (3); this is an important aspect in the development of political maturity. It goes without saying that the first requirement for self-government is a certain level of general education; and that was what the Egyptian administration in 1880 set out to achieve. The record of the British on the educational front in Egypt is very shameful. Two examples will serve to illustrate the point: the proportion of illiteracy was 91·7% in 1882 (4). It was 91.3% in 1917. In 1882 the total number of pupils attending schools was 162, 237; in 1920 it was 298, 027, and in 1945 it was 1,375,766.

---

(1) *Ibid.*

(2) The author does not forget the extreme importance of Egypt's strategic location and of the Suez Canal. These items are not touched on in this paper, since they are beyond its purpose and scope. For details on these points, see "The Geography of the Suez Canal; a doctoral dissertation presented by the author to Columbia University of New York City in Febuary 1954.

(3) *Encyclopædia of the Social Sciences*, 4, 604.

(4) Egyptian Ministry of Education, Washington Bureau, Pamphlet No. 1, *Education in Egypt*, 7; quoted from G. Artin Pacha, *L'Instruction Publique en Egypte.* (Nothing more about Artin's book is mentioned.)

with the enterprises of the mother country in the short or long run [1]. Many were, besides, intended to help the development of the country as a source of raw material, and the transportation of the produce to the seaports for exportation. Any tendency towards the well-balanced development of the economy of the country was strictly curbed. A conspicuous example was the cotton industry. According to Lord Cromer:

> It would be detrimental to both English and Egyptian interests to afford any encouragement to the growth of a protected cotton industry, (and it was) not desirable to impair the considerable revenue received from customs duties on cotton goods [2].

That it would have been harmful to the English interests is to be accepted, since it would create competition with the British goods in the domestic market, and, if well nurtured, such competition might prove harmful to the English interests in the long run. That it would be detrimental to the Egyptian interests, however, is seriously questionable. Cromer argued that it was "not desirable to impair the considerable revenue received from customs duties on cotton goods". But the encouragement of the domestic cotton industry by protection would not have impaired the revenues. Most probably it would have increased them. On one side, the development of domestic industry would have increased the national income, cut down, at least partly, Egypt's dependence on England in selling cotton, and made available in the course of time goods that are less expensive for the common man. This would have developed a more balanced and prosperous economy on which Egypt could have leaned with direct and more equitable taxation. Besides, Lord Cromer should have been reminded, if he did not know, that the share of cotton goods in the customs duties was not so considerable as he stated. In 1904, Egypt imported British manufactured cotton goods at the value of L.E. 3,628,883 [3]; with an 8% duty the revenue would have been less than L.E. 300,000. Also the British imposed on the domestic spinning mills an 8% tax equivalent to the

---

(1) For details about the enterprises engaged in by foreign capital, see *ibid.*, 271-74. Add to that the public debt for which the British regime paid only the interest.

(2) *Middle East Affairs*, "The Taxation System in Egypt", by Dr. Rashed el-Barawy, 402 quoted from Issawi, *Egypt, an Economic and Social Analysis*, London; New York: Oxford University Press, 1947; 29.

(3) Colvin *op. cit.*, 352.

If Lord Cromer has been unwilling to subordinate the taxpayer to the departments, he has not shrunk from entrusting to qualified private agency the duty of associating itself with the State in furthering the satisfaction of public needs (1).

It seems that it was the intention of Cromer to give foreign capital (mainly the British) every opportunity and leave the Egyptian field untouched for foreign investment. A better and more just and justified system of taxation could have been adopted and could have been more than adequate to further "the satisfaction of public needs" (2). Cromerism projected a loan, one-ninth of which was for irrigation projects. True, a loan might have been better, especially when it had to be used in remunerative enterprises. But this would have done away with all or a considerable part of the return of foreign capital. The so-called sympathy to the taxpayer is an old trick. The taxpayer will be more burdened in general, and more inequitably so as an individual, with the complete resort to foreign capital.

An added burden was the foreign labor employed in these projects and in the government. All the leading offices were filled by foreigners, mostly British. Sometimes, they were more than needed, inexperienced, and/or overpaid (3). Strange as it may seem, the army of occupation was paid by the Egyptian Government. (4)

Also, the capital that was flowing in was confined to specific kinds of enterprise such as public utilities, transportation, agricultural enterprises, and, in general, those which would not compete in the local market

---

(1) *Ibid.*, 333.

(2) The revenues could have been easily increased L.E. 1 million a year. This would have eliminated the need for foreign capital; and more so when used in constructive and remunerative projects.

(3) *Ibid.*, 195. Colvin states that Clifford Lloyd was appointed Director-General of Reforms, and that the position was "created, *ad hoc*, by the Foreign Secretary [British], because he [Lloyd] had been one of the most energetic of the English magistrates introduced by Mr. Forster into Ireland during Mr. Gladstone's efforts at coercion in 1880 and 1881". This supports Young's statement: "There was a steady pressure to employ an Englishman both for political and personal reasons. Vacancies came to be almost invariably filled by Englishmen—at first as experts, but finally just because they were English". (*Op. cit.*, 167.)

(4) Egypt was then paying for the tool used in her suppression. The pay was increased whenever more suppression, and consequently, more soldiers were needed. Not only that, but also the tools of suppression and supervision were everywhere and were paid by the country: the police, the Egyptian army, the employees in the Judiciary, the prisons, and every agency to complete and tighten the circles of control.

that more than a million pounds of taxation was remitted in this period. But when we study the details we see that the share of land tax was more than L.E. 400,000. The case has already been argued (1). The abolition of the *corvée* was estimated at L.E. 400,000. This was an exemption rather in flesh. The rest, L.E. 280,000, was blotted out by the abolition of weighing dues, taxes on sheep and goats, the abolition of the professional tax, and minor items (2). But on the other side Colvin states that tobacco raising was prohibited, and the duty on it was increased (3). As mentioned before, the duty on tobacco contributed 10% of the budget revenues (increasing from L.E. 86,695 in 1883 to L.E. 1,006,526 in 1896) (4). Colvin overlooks the fact that what was taken by the left hand, in a very subtle way, besides the tobacco duties, was much more than what was given by the right hand. Examples have been mentioned earlier: in education, in the army, in building the agricultural roads, and in partly paying for the abolition of the *corvée*.

Cromerism succeeded, too, in providing the conditions that will invite capital investment in a virgin area like Egypt, much to the interest of the mother country. In 1887, Egypt became solvent and thus Cromerism got rid of "internationalism". In the same year, the British occupation was stabilized by the Sultan's refusal, at the instigation of France, to ratify the clause in the Wolff Agreement giving right of re-entry after withdrawal. Since then, foreign capital entered Egypt more boldly (5). After 1896 much of the expansion was effected through the aid of private enterprise (6). Colvin states:

---

(1) See pp. 35-36, *supra*. The amount was extra and thus was not only unfair but illegal; this, besides the political purpose it was meant to serve. Yet the relief was partly postponed for a long time, too, on the ground of paying for the abolition of the *corvée*—which isn't a very solid one. It is a relief made possible by postponing another relief. But again, the burden was there before and it was partly relieved; this is better, in Cromer's line of fiscal policy, than taxing more or directly and thus relieving the people of all unjust and illegal burdens at one time. Credit is here given to the extent it is due.

(2) The scantiness af material does not enable the author to discuss and analyze this item.

(3) Colvin, *op cit.*, 216.

(4) *Ibid.*, 220.

(5) Davis and Weaver, *op. cit.*, 24.

(6) Colvin, *op. cit.*, 271. Colvin means here the foreign private enterprise. Internal security and stability and the organization and the regulations to define, regulate, facilitate, and protect private property and transactions therein paved the way well for the bold entrance of private enterprise.

corvée. They could do it only gradually as modern devices replaced physical labor. In December, 1889, the *corvée* was abolished (1). "The approaching completion of the barrage and the better laying out of the canals and drainage cuts had greatly assisted this result" (2). Also, a levy of 40 piastres in the richer lands and 20 piastres in the low, rice-growing land was imposed to get the people exempted and pay those who were employed (3). One interesting point may be added, concerning the factor of working in the fields. The expansion of the area under *cotton* created an acute need for hand labor. A characteristic of cotton growing is mushroom need for large numbers of workers at specific times. "The *corvée* was summoned at a moment when the labor of the *fellah* was urgently needed on his own fields" (4). The author has a suspicion that the agrarian crimes that broke out late in the 1880's were stimulated at least partly by this conflict (5). Not even the *courbash* could succeed in suppreesing the wave, and Cromerism had to order the abolition of both the *courbash* (6) and the *corvée*. The elimination of these two, as well as of the third "c" meaning corruption, Cromerism considers its pride (7). The author is inclined to give the British credit for these, with whatever qualifications he attached to each in this article.

There is much talk in the pro-British books on the period between 1890 and 1896 as the period of remission from taxation. Colvin states

---

(1) It was not possible to abolish it altogether. There are still some exceptions even now such as guarding against floods, which is a national emergency; yet the people are paid for that.

(2) *Ibid.*, 206.

(3) *Ibid.*, 166. Here the burden would be heavier on the poor. They also postponed partly the relief of the provinces of Upper Egypt from the extra-taxation that they were unfairly paying to help solve the *corvée* problem. (*Ibid.*, 166).

(4) *Ibid.*, 163.

(5) The scantiness of material does not help one to arrive at a more definite conclusion.

(6) The pro-British writers give the British rule much credit for that. Yet some may argue that a Nationalist regime could have done better with the remnants of the Middle Ages and the reactionary Ottoman rule. They would add that the cruelty and corruption of the Ottomans will make any ruler who succeeds them an angel no matter how devilish he is. Another point is that even after the British abolished the use of the *courbash*, they kept it in the army, the police and the prisons for matters of discipline. Besides, they showed horrible cruelty in Donshwai in 1906 and with those who were accused of collaborating in killing the Sirdar in 1924. These are just two conspicuous instances. Many, many others took place, especially during periods of serious resentment, as for example in the Nationalist movement of 1919. Yet the author believes that the British, on the whole, are more inclined than others to avoid cruelty and substitute for it more subtle and less harsh means. If credit is to be given the British in Egypt, this could be one of the points which would be in their favor.

(7) Cromer, *Modern Egypt*, II, 416.

3,073,570 kantars of cotton at the value of L.E. 7,706,399 were exported. In 1904, 5,912,953 kantars valued at L.E. 16,702,722 were exported. Britain's share of exports was by far the largest, amounting in 1904 to L.E. 10,900,282 (about 55% of the total value of exports). Germany followed, with a share valued at L.E. 1,956,287. Out of Britain's share, cotton was valued at L.E.8,518,572 and cotton seed at L.E. 1,446,699 [1]. One can see, then, that the British, by promoting the irrigation projects from the beginning, were probably aiming at expanding the area under cotton to feed the Lancashire mills, and they succeeded in achieving their aim. The Nationalists might say that this achievement was not beyond their efforts. They might state that the drive towards the expansion of perennial cultivation was started in the days of Muhammad Ali, early in the century, and was added to steadily since then; and that the British effort was just a continuation of the trend. In fact, they could add that in the first sixteen years of the Occupation, the British did not do more than effect a restoration or completion of what had been done before. It is difficult to say what might have happened had the circumstances been different. One can say that this process of feeding Lancashire mills benefited Egypt, too. The British are credited for this, and for providing the country with a capable group of engineers who placed irrigation in Egypt on very solid foundations. But British policy in this respect overemphasized the expansion of cotton at the expense of other agricultural products [2] and the development of irrigation without accompanying it by a well-balanced and possible development of the country [3].

Associated with irrigation was the *corvée* problem. People were to work without pay in guarding against flood danger and in digging or deepening the canals. Mechanical devices were lacking, and so they had to resort to hand labor. Irrigation engineers tried to abolish the

---

(1) *Ibid.*, 351-52. Add to the quantity the importance of Egypt as the main source of long-staple and high-quality cotton.

(2) This led to the exhaustion of the soil. The dependence on one crop has its serious economic disadvantages, especially if the world price is controlled from outside as the case is here. Egypt has had many severe crises since this dependence became serious. The difficulty now is for the Egyptians to change from what they have been used to for a long time; although considerable effort toward variety has been made since the crisis of 1930; yet the result is slow and small.

(3) It will be seen later how Cromerism hampered any progress toward the industrialization of the country.

Another reason for the difference may be that the figures given on the preceding page are collections and not annual taxes. The revenue from the long-due taxes (which is a part of the collections) will tend to decrease radically with the decrease in the unpaid taxes due to the accuracy, regularity, and tight controls adopted by the new regime (1).

Besides, the irrigation projects were meant more to control and regularize the Nile waters over the year, to secure enough water for irrigation late in the spring and early in the summer. Irrigation is not the only factor needed to increase the cultivated area. The author failed to find any information about any effort to reclaim or improve the uncultivated area to be included in the cultivated category. It seems that the conversion of land to perennial irrigation was the main end of the British effort. To increase the area under cotton and to secure the water for it was their cherished goal (2). They set to work on it from the beginning, and they saw that it was worthwhile, even, to project a loan for it in a period of tight economy and during a serious struggle to get rid of "internationalism" by achieving solvency, a goal that stopped badly needed reform in all other areas. They succeeded in making Egypt a source of raw material that Lancashire mills wanted. Irrigation in India to secure the shorter-staple cotton was supplemented by irrigation in Egypt to secure the long-staple and high-quality cotton. Late in the 1880's, before the British engineers had been ten years at work, the cotton crop had trebled (3). But in order to get the cotton to the seaports for exportation to Lancashire, "the country was being rapidly covered with a network of light railways and agricultural roads to enable the produce to be brought to market" (4). In the spring of 1889, efforts were first made to institute a system of agricultural roads in the Delta, and to substitute wheeled traffic for camels and donkeys. But how? The authorities depended on money collected from the rural areas at the rate of two to three piastres per feddan (5). In 1884,

(1) *Ibid.*, 232. On the other hand, there was an increase that was probably due to the discovery of unregistered land.

(2) Zetland, *op. cit.*, 177-78.

(3) Cromer, *Modern Egypt*, II, 460.

(4) *Proceedings of the British Academy*, *loc. cit.*, 571.

(5) Colvin, *op. cit.*, 206. This is in line with the policy of partitioning the burden of taxation. Government railroads were given very inadequate attention. Cromerism preferred to invite *foreign investments* to build light railways covering the *Delta* (where most of the cotton was grown) with a network that helped, with the other means, to get the produce to the ports —a combination of imperial interests again.

But were the irrigation projects really meant to increase the revenues by increasing "the taxable area, not the taxes"? In another place the reference quoted states the lowering of the land tax as one of the credits of Cromerism (1). Land revenue collections (2) which in 1890 had amounted to L.E. 5,118,142 on an area of 4,941,488 acres had been reduced in 1896 to L.E. 4,771,285 on an area of 5,352,400 acres (3). So the revenues from land tax did not increase. Nor were the tax rates decreased (4). What seems to have taken place is a serious effort to register the available lands, define their ownership, fix the precise amount of taxation on the land, and regulate and insure its collection.

> ... The land revenue was collected at fixed periods, suited to the seasons for gathering in crops. Every man knew to a fraction what he would have to pay at a given date (5).

The difference in the land revenue is most probably due to this reorganization. As Colvin states:

> ... a reduction, or set off, of L.E. 450,000 had been allowed in the estimates of land revenue receipts. It was calculated that the land revenue inscribed on the rolls annually exceeded by that amount the sum which should be levied, if due regard were had to the assets derived from land. The difference between the amount of the revenue roll on the land registers and the actual sums credited to the Government, was due to the pressure of the assessment on certain provinces of Upper Egypt; the relief of this pressure was the object of the deduction of L.E. 450,000 from the estimates (6).

(1) Davis and Weaver, *op. cit.*, 27. They mean the total tax per year.

(2) Not the tax per year.

(3) Colvin, *op. cit.*, 221; yet the same reference gives 5,114,052 acres, a lower figure than that of 1896, in 1900. (Page 233)

(4) *Ibid.*, 233.

(5) *Ibid*, 218. Land assessment started in 1895, land survey in 1898 (p. 310). This was in line with the policy of security, stability and distinction and protection of private property mentioned earlier.

(6) *Ibid.*, 165 66. Though the author is talking about 1886, the decrease was not put into effect for a considerable time due to the opposition of the creditor countries. Yet it seems that this was part of a policy of winning over and keeping loyal this part of Egypt which is nearest to the Soudan and the troubles that could develop. They did that with other minor taxes too, for the same purpose.

Most of these regulations and adjustments took place after 1890; the revision of land assessment and the completion of land survey (1) are examples. This stabilization and regulation proved an invitation and a stimulation to the foreign investment that was seeking new virgin fields; Egypt was such a field. This point will be discussed at length later.

As indicated in different parts of this article, Cromerism failed to provide for the development of the country and the welfare of its people in general, as shown in many aspects of taxation, in industry, in education, and in self-government as conspicuous examples. Nevertheless, the British pride themselves on what Cromerism achieved in the areas of irrigation and land taxation. How about these ?

It is stated in the *Encyclopædia Britannica* :

> The Soudan crisis being over, for the time, Sir Evelyn Baring set to work to reorganize Egypt itself.... The very first essential was to regulate the financial situation; and in Egypt where the entire revenue is based on the production of the soil, irrigation was of the first importance (2).

In another reference it is stated that:

> ...Baring had the finance, and consequently the irrigation, of Egypt ever on his mind. To increase the taxable area, not the taxes, was his policy, but to that end capital must first be found for new canals and drains (3).

A loan was projected; a part of it went to irrigation projects (4). The restoration of the barrage was completed in 1890 after six years of work. The *rayyah* Tawfiki was started. Locks were put on canals to regulate water (5). Throughout Middle Egypt improvements in basin irrigation continued.

---

(1) *Ibid.*, 310.

(2) *Encyclopædia Britannica*, VII, 484.

(3) Davis and Weaver, *op. cit.*, 23.

(4) *Ibid.*, 23, and Colvin, *op. cit*, 172, where he states that the loan was L.E. 9 million. mostly paid to foreigners in interests and indemnities (one hand giving the other hand) and only 1 million of which was allocated to irrigation.

(5) Colvin, *op. cit.*, 172.

were supposedly his superiors, had to be sanctioned by him [1]. The British were thus able to use the army, as was stated before, "to preserve internal order", *i.e.*, in clear-cut words, to suppress the Nationalist movement. As a matter of fact, the army, after being used in the reconquest of the Soudan late in the 1890's, was reduced to a militia to do this job and no more [2].

The British gave the police considerable attention after establishing themselves in Egypt, making it a semi-military organization duly equipped "to preserve internal order". As in the army, British control of the police was very tight. When General Valentine Baker, the head of the police, died in 1888, Nubar Pasha (then Prime Minister) tried to seize the opportunity to release the police from direct British authority. He was ousted in June, 1888 [3], and Riaz became Prime Minister.

The same principle goes with judiciare. Sir John Scott was appointed Adviser at the Ministry of Justice. With Scott and those whom he appointed the British control on the Judiciary was tightened. Riaz Pasha opposed the subjection of the courts to British supervision. He had to resign, and was replaced by Mustapha Fahmi, the friend of the British [4].

Thus we see that Cromerism had effective control on the institutions that could "preserve internal order [5]" and insure stability; as it got rid of "internationalism" and secured its "liberty of action". It adopted, as it did always, the policies that tended to "the stability of Imperial rule". This stability was supplemented by a reorganization of the government machine that made it more effective and systematic, eliminated corruption, and provided the devices and facilities that established, regulated, and protected private rights and the transactions therein [6].

---

(1) The reader will see an example later in the discussion of the crisis of 1893-94.

(2) The British continued this policy even after the 1936 Treaty, through the military mission. This provides an apparently good reason for their stay in Egypt. A detailed discussion of the problem is beyond the scope of this paper. The author has discussed earlier the effect of exemption from military service of those who paid a specific sum of money. This rule was abolished after World War II, with the decline of British influence in Egypt.

(3) *Ibid.*, 190.

(4) Colvin, *op. cit.*, 205.

(5) By this tight control, the British also made sure that the forces controlled would not rise or be used against them.

(6) To achieve the purposes that underlay the British rule, the British got rid of some of the bad inheritance from "the Sick Man". Egypt benefited in this way and to this extent.

To balance the budget, as was mentioned earlier, Cromer deferred all matters of reform, except irrigation. Much reform and productive construction could have been effected through more equitable taxation on the revenue side; and a better-for-the-people reallocation of appropiations on the expenditure side. The reform and productive construction would have increased revenues in the long run. Besides, such measures would have given impetus to the industrialization of the country. Cromerism did everything possible to block any development in this direction. Industrialization would have benefited the country in itself. It also would have benefited the country by helping the other aspects of Egypt's development and by increasing the revenues of the government; thus all could have headed in co-operation toward prosperity and the welfare of the people.

But beyond balancing the budget, what did Cromerism achieve?

In some people's opinion (1), the changes in the Egyptian army are considered the greatest achievement of the British after the establishment of financial solvency. Yet, in 1883 the army was fixed at 6,000 soldiers, barely sufficient in number to guard the southern frontier, to preserve internal order, and to overawe the Bedouins. The British held that larger numbers were not essential. The presence of a considerable military force in Egypt had proved itself a source of danger (2). With the threat of Mahdism in the Soudan. it was necessary to use the Egyptians and the Soudanese that were available first, to stop the Mahdi aggression and, later, to reconquer the Soudan. The Mahdi forces trying, with an aggressive religious zeal, to emancipate their Moslem brothers in the North, were crushed at Toski on the 3rd of August, 1889, "by a force almost wholly composed of Egyptians and Soudanese" (3). But to be sure that the army was completely under their control, the British infiltrated it with their officers. Through rigid discipline and controls they eliminated any "undesirable" elements. The *Sirdar* of the army was everything. Like other British advisers he was the power behind the scenes. Even the appointment of the civilian officers who

---

(1) Traill, *op. cit.*, 302. At least around 1890, yet some put irrigation first. For more details about the army, see Colvin, *op. cit.*, 173-77.

(2) Colvin, *op. cit.*, 193.

(3) *Ibid.*, 212.

imposition of very high fees for education, which had been completely free up till then. These devices imply a very serious discrimination against those who could not pay. But, a direct and important tax totaling half of the revenues—*i.e.*, the land tax—was not increased when it was possible. Commerce and industry were almost entirely free of taxation. The *status quo* with its injustices was kept intact for a very long period. As Young states, it was unfortunate that " nothing effective could be done to redistribute the incidence of taxation, which still fell almost entirely on the land worker, leaving his landlord very lightly burdened, and the foreigner almost entirely exempt " (1).

What did Cromer achieve, and what not?

He succeeded in balancing the budget and thus took a very great step toward eliminating " internationalism " and gaining " liberty of action". He was concerned primarily about that; paying the debt did not matter, but paying the interests was *the* matter. Cromerism can't claim to have reduced the debt. What Cromerism can claim is that it saved Egypt from bankruptcy and from the consequent increase of foreign control, and gave it time to become so economically convalescent that it could bear the burden of the debt without breaking the back of the *fellah* (2). But this was done by subjecting the Egyptian peasant to the extortionate claims of European moneylenders. There was point in the local witticism as to there being "an Evil in Baring too much" (3). Besides, the Nationalists claim that the job could have been done without the British and in a better way, as they did it before the Occupation with Sheriff, a Nationalist leader, in the Government (4). Though it is not easy to speculate about what might have happened if things had been different, but what actually did happenen justifies the Nationalist claim and adds some meaningfulness to its argument.

---

(1) Young, *Egypt*, 158.

(2) Though he stayed 24 years as the British Agent in Egypt, it seems that he—coming from a financial house and defending the Occupation, one of whose purposes was to keep the country open, secure and stable for foreign investment—had no interest in repaying the debts. They are, in themselves, a form of foreign investment which, though depriving the country of about a third of her revenues, yet was filling the foreign investors' pockets *with a considerable and regular amount every year* in the form of interest, much to their delight.

(3) *Encyclopaedia of the Social Sciences*, 4, 605.

(4) Young, *op. cit.*, 158-59.

> such as the community of race, language, religion and social customs, the only link between the governors and the governed is to be found in material interests and amongst these interests by far the most important is the imposition of light fiscal burthens. I hold, therefore, that the political conditions with which we have to deal are such that all other considerations must yield to the necessity of keeping taxation low (1).

Cromer explains what he means in another statement: The leading principle of Government such as that of Great Britain in India should be that

> ... low taxation is the most potent instrument with which to conjure discontent. This is the policy which will tend more than any other to the stability of Imperial rule (2).

It seems that what really mattered was that the policy would "tend more than any other to the stability of Imperial rule". If this stability happened to coincide with the "material interests", well and good, as the latter could serve as a benevolent camouflage; but if they were in conflict, the "stability of Imperial rule" and the interests of the mother country would be advanced. In following this policy they used several subtle and indirect devices to lighten the pressure of the burdens imposed on the people and thus avoid, so far as possible, any disturbance that might endanger the "stability of Imperial rule". Yet these devices would hurt the "material interests" of the country in general whether immediate or prospective, and what is worse, the burden, in bearing them, would fall more on the poorer classes.

The increase in revenues was effected through indirect taxation. A conspicuous example was the increase in tobacco duty and the prohibition of tobacco growing in Egypt in 1890. The tobacco duties jumped from less than one per cent to ten per cent of the total revenues. The burden of these duties fell seriously on the poor, as the demand on the commodity is very inelastic. Other devices were the military service ruling (previously mentioned) which exempted those who paid a specific sum of money from military service; and the

---

(1) Cromer, *Abbas II*, preface, xxii.

(2) Zetland, *op. cit*, 167. Quoted from Cromer, "The Government of Subject Races", *Edinburgh Review*, 1908.

had to balance the budget. On the expenditure side, all matters of reform, except irrigation (1), Cromer "deferred *sine die*, whether at the ministry of interior... or in justice, or education, or sanitation, or the army (2)". Expenses in the Soudan were saved by withdrawal from it. In the years 1886 and 1887, when the great struggle against internationalism was going on, expenditure on education reached an alarming low (3). How about the revenue side? A law to exempt a man from military service if he paid a specific amount of money was issued in June, 1886 (4). In that year this measure contributed L.E. 250,000 to the national revenue (5). Education which had been free before ceased to be free, and the school fees contributed somewhat to the public revenue (6). The land tax did not seem to add anything (7). Consequently, in 1887 there ensued a net surplus of only L.E. 45,942 (8). The surplus thereafter became steady, and increased steadily though very slowly.

Now, let us pause briefly and discuss Cromer's financial policy.

In the preface to *Abbas II*, Lord Cromer states:

> The corner-stone of Egyptian and Soudanese policy should be a full recognition of the fact that, in the absence of ties,

---

(1) It is interesting to note that all reform was neglected, yet irrigation was excepted. They even projected a loan, a part of which was devoted to irrigation projects. (Details will be analyzed later.)

(2) Davis and Weaver, *op. cit.*, 23. See also Colvin, *op. cit.*, 210. Writing about how the Egyptian *fellah's* "friends," the British, devoted their earlier efforts to rescue him from internationalism, and to redeem his country from its bankrupt condition, Colvin adds: "Fiscal emancipation would precede administrative improvement. Money would not be granted to the departments till it could be given without pressure on the taxpayer. Projects for much of his [the *fellah's*] own material well-being, no less than other projects, would be postponed. Expenditure, even on such a needful subject as the education of his children, would remain in abeyance". Here, the neglect of reform is being discussed. As to British fiscal policy, their "friendship" to the Egyptian *fellah*, and to the whys of the reform neglect—especially of education—these will be discussed in detail later.

(3) Colvin, *op. cit.*, 304.

(4) *Ibid.*, 173.

(5) *Ibid.*, 161.

(6) *Ibid.*, 306.

(7) This will be discussed later, with irrigation.

(8) *Ibid.*, 183. Colvin then comments: "It was a surplus which gave little evidence of vitality, for it was due to changes in the book-keeping". It seems that the British were in a rush to emancipate *the British* from internationalism rather than emancipating their "friend" —the Egyptian *fellah*—and his country from bankruptcy.

the country was not yet civilized enough to walk by itself! and some European intervention in the Government was essential, if the land was not to slide back into "the tranquil Oriental barbarism" of former days. Nothing but evil, he told the Government, could result from deceiving themselves as to the real facts of the case:

> I think, therefore, that the continuance of British occupation for a period to which at present no limit can be fixed should be taken as the point of departure for all discussion on Egyptian affairs.

As matters stood, the British, Cromer would say, had "all the disadvantages and none of the advantages of an avowed Protectorate". They were harassed at every turn by some international entanglement. Their aim should be, he thought, to obtain more liberty of action, and he was willing to go far in support of this line:

> Whether we shall be able to obtain the liberty without the use of English credit to settle the financial difficulties of the country is more than I can at present say. In case of necessity, I think we ought not to shrink from the adoption of this course, however unpleasant it may be (1).

How did Cromer manage to achieve his aim?

When he arrived in Egypt, the Soudan crisis was rising to its peak. The Mahdi Movement had established itself in the Soudan and was beginning to threaten the British in Egypt. The Gordon Campaign, which was later sent into the Soudan, was crushed, and Gordon was killed. Withdrawal from the Soudan was suggested and put into effect. The Soudan crisis having passed, for the time, Cromer set to work to regulate the financial situation. This, in the opinion of the British, was probably the very first essential (2) for lessening the pressure of the debtors for more internationalism and thus fulfilling the goal that has already been mentioned—to obtain more liberty of action (3). They

---

(1) End of what Zetland says, pp. 129-30; the last quotation is from a letter to Lord Rosebery on February 15, 1886.

(2) *Encyclopædia Britannica*, VII, 484.

(3) Colvin—a stanch supporter of Cromer and the British in Egypt—says: "The real remedy for all our difficulties in Cairo lay ... not in the co-operation of the Sultan, but in the financial emancipation of Egypt .... With the financial emancipation of Egypt, all and more than all, that we hoped to obtain by diplomatic dealing with the Sultan has been conceded by the Great Powers. Our position in Europe has received European sanction". (*The Making of Modern Egypt*, 157.)

Cromer's contribution to that creation is still in controversy: the British regard him as the founder of modern Egypt; the Egyptians as a pharoah who would not let the people go (1). In the following pages the author will try to present the case in terms of available data.

When Lord Cromer arrived in Egypt late in 1883 (2), the idea of leaving Egypt and avoiding trouble with the competing Powers was under serious consideration. Cromer did not then see any reason why the number of British troops in Egypt should not be reduced to something less than 3,000 within the following few months. Yet, as Zetland puts it mildly, he was unable to advise a complete withdrawal quite so soon. "We must give a little more time to allow the whole machine of Government to steady itself", he told Lord Granville. But, with Lord Rosebery as Foreign Secretary, Baring's relations with Mr. Gladstone's Government of 1886 were a good deal happier than they had been with Mr. Gladstone's Government of 1884 (3). By the dawn of 1886 his view had undergone a radical alteration. He did not suggest that the British occupation of Egypt need last for ever, but he was sure that it would be in the highest degree imprudent to fix any time at which the British would engage to withdraw. He thought

---

(1) *Encyclopædia of the Social Sciences*, 4, 604.

(2) Zetland, *Lord Cromer*, 129-30. For the information on this and the next page, the author is following Zetland precisely. It is worth noting that Zetland in his book does not see any fault whatsoever with Cromer; he wrote it "at the request of the present holder of the title" (Preface, p. 5).

(3) Lord Rosebery seemed to have a stake in occupying Egypt. With Cromer he had something in common—the financial interests and the association with the big houses of finance; these, seeking outside fields for investment in a period characterized by the accumulation of capital in Europe, especially in England, were interested in colonization. This was stated by Blunt, who is quoted later in this article. Rosebery "had proved himself a sympathetic chief" (*ibid.*, 169). In his collaboration with Cromer he went far. They even used private correspondence on official matters which they wanted the Cabinet not to see, to avoid trouble against their policies. Rosebery in a dispatch to Cromer said: "Pray remember very carefully the distinction between telegrams—it is only those marked *private* that I consider as personal to myself—all the others go into the hands of my sixteen colleagues. There are many *nuances* of the situation that, without any disloyalty to them are better only seen by me"! The same hint was contained in a telegrem from Sanderson to Cromer: "You may count on Lord Rosebery's support. But the attitude of the French Government is very stiff and their press is violently excited...Lord Rosebery's difficulties in the Cabinet are, as you may suppose. considerable. Pray avoid in your official telegrams expressions which can be laid hold of". (*Ibid.*, 197-98.) More than that is that Cromer in his telegrams was drawing the details of the instructions that were to be sent him by Roebery, as shown in the 1893 crisis which is handled at length later in the paper. Rosebery was a real support to Cromer. In his own words: "You may. as you know, rely on me to the best of my ability". (*Ibid.*, 204.)

consolation in his loneliness in his panacea of increased work(1). In 1901 he married Katherine Thynne, daughter of the fourth Marquess of Bath (2).

Cromer served as the English Commissioner of the Public Debt in Egypt from March, 1877 to March, 1879(3). Then, with the revival of dual control in September, 1879(4), he was appointed English Controller. After that, he was designated Minister of Finance in the Council of India for three years, which service was followed by another assignment in Egypt. In 1883 he was appointed Her Majesty's Agent and Consul-General at Cairo, with the additional rank of Minister Plenipotentiary in the Diplomatic Service(5). In April, 1907 he resigned office, having held the post for twenty-four years. Parliament granted him £ 50,000 out of the public funds in recognition of his "eminent services" in Egypt (6). Universities offered him degrees, and societies their presidential chairs (7). In 1908 he published *Modern Egypt* in two volumes. He also took part in the political controversies at home, joining himself to the free-trade wing of the Unionist party(8). He was engaged, besides, in writing articles which appeared in *Spectator, Nineteenth Century and After*, and other periodicals. In 1916 he was appointed chairman of the Dardanelles Commission(9). Other publications of his are *Staff College Essays; Paraphrases and Translation from the Greek; The War Game; Ancient and Modern Imperialism; Political and Literary Essays*; and *Abbas II.* His life came to a close on the 29th of January, 1917 (10).

Now, how about Lord Cromer as a public figure?

The career of Cromer in Egypt coincides with the creation of the Egyptian nation out of a mixed population of various races and religions and out of a province of the Ottoman Empire. The character of

---

(1) *Proceedings of the British Academy, loc. cit.*, 576.
(2) *Encyclopædia Britannica*, VII, 485.
(3) Traill, *op. cit.*, 26.
(4) *Ibid.*, 43.
(5) *Ibid.*, 85.
(6) *Encyclopœdia Britannica*, VII, 485.
(7) Davis and Weaver, *The Dictionary of National Biography*, 3rd supplement, 1912-21, 27.
(8) *Encyclopaedia Britannica*, VII, 485.
(9) Davis and Weaver, *op. cit.*, 28.
(10) *Encyclopedia Americana*, 8, 221-22.

CROMER CIRCA 1890

BY

IBRAHIM SAKR

Evelyn Baring, the first Earl of Cromer, came from a British family of German origin (1). He was born at Cromer Hall, in Norfolk, England, on the 26th of February, 1841 (2). The formal education period of Lord Cromer's life was comparatively short (3). In 1858, he qualified for a Commission in the Artillery (4).

In 1873 Lord Northbrook was appointed to the Viceroyalty of India, and Evelyn Baring, his cousin, was invited to accompany him in the capacity of private secretary (5). He accepted, thereupon, shifting permanently to the civil service.

In June, 1876, he married Ethel Stanley, daughter of Sir Rowland Stanley Errington (6), whom he had met fourteen years before, at Corfu. To her he acknowledged much of his success:

> ... in so far as social life is concerned, I owed it [my success], until cruel death intervened to sever the tie which bound us together, mainly to the gentle yet commanding influence of her [my wife] who first instigated me to write this book *[Modern Egypt]* (7).

In 1898 her death came as a very severe blow. She left him two sons (8) who had to go away to pursue their studies. He sought

---

(1) Traill, *Lord Cromer*, 11.
(2) *Ibid.*, 13.
(3) *Proceedings of the British Academy*, " Evelyn, Earl of Cromer ", 553.
(4) Traill, *op. cit.*, 14.
(5) *Ibid.*, 19.
(6) *Encyclopædia Britannica*, VII, 485.
(7) Cromer, *Modern Egypt*, II, 322-23.
(8) *Encyclopædia Britannica*, VII, 485.

LAW AND POLITICAL SCIENCE

Cromer Circa 1890: Dr. Ibrahim Sakr

(7) Mechanization and Field Processes. This can be made possible through co-operative societies making such machines within the reach of the average farmer at a fairly reasonable charge. These machines will replace the agricultural animals which can then be expected to supply more quantities of milk and meat. They will of course replace also the farm labourers causing great unemployment; but through good pre-organization these hands can be profitably employed in animal husbandry as well as agricultural and cottage industries.

IV.—Conclusion

It seems quite obvious from the foregoing that huge efforts will be needed to enable the agricultural production of the country to keep pace with the accelerating increase of its population. For this reason it is strongly held by economists that industrial production will have to come to the rescue; in other words Egypt's royal road to prosperity or at least a more pleasant future is through industrialization. Better circumstances may, of course, be attained through discovery of oil fields on a large scale, or mines containing huge quantities of uranium ore; but such God-sends cannot naturally be counted upon or even expected to happen without strong indications which are, as yet, lacking. These development will likely lead to a further decline in mortality rates and unless fertility declines as well the expected rapid growth in population may interfere in the efforts made to raise the standards of living.

investigating fertility status of soils from typical problem areas of Egypt, and developing rapid fertility testing techniques suitable for Egyptian soil conditions. Then follows the demonstration on private farms of effects on crop yields of proper fertilization and rotation in order to convince the farmers of their value.

(3) Draining Investigation and Improvements. As has already been mentioned the ground water level of much of the cultivated land is generally high resulting in depressed crop yields and a gradually increasing salinity condition. In recognition of this condition and the need for increasing agricultural production, a program of agricultural drainage has been initiated to solve these problems.

(4) Dairy Improvement. Owing to the insufficient supply of milk and the low production of dairy animals the need is obvious for improving methods of milk utilization and developing a stable market for milk and dairy products. A program is started with the aim of increasing milk production of the dairy animals, cows and buffaloes, by improved breeding, feeding and management. Another objective is to develop a wholesome supply of clean, pasteurized milk by encouraging establishment of additional pasteurization plants with private capital. Furthermore, measures have been taken to raise the income of the farmers by developing a sound commercial dairy industry as an additional source of income, as well as to provide a larger and more constant income to the farmers throughout the year.

(5) National Poultry Improvement. Poultry if well tended will help to remedy the deficiency in animal protein through provision of both chicken meat and eggs. A program is therefore started to decrease the losses in farm poultry due to diseases and parasites, and to place superior germ plasm in the hands of farmers through extensive use of importation and hybridization. It is also intended to improve poultry husbandry practices using modern extension methods to instruct different groups, including poultry technicians, assistants, hatchery operators and farmers.

(6) Fruit and Vegetable Growing Encouragement. This will have a double benefit. First, the abundance of fruit and vegetable produce will help raise the standard of nourishment of the population. Then if production is largely increased sufficient surplus will remain after local consumption which can be profitably exported to neighbouring countries.

High Reservoir is intended to be used for over-year storage, or as it is called "Century Storage", *i.e.* to be used for storage from good years to help bad ones. It is hoped to be possible to start erecting this Reservoir in August this year and that it will be completed in three years. The Sudan will also benefit from this project by about 12 milliards annually.

It is estimated that this project will lead to the reclamation of 1,834,000 acres during the next fifteen years which will bring up the cultivated area to about 8·3 million acres. This reservoir will also make possible the conversion of 700,000 acres in Upper Egypt from Basin to Perennial irrigation which means an equal increase in the area of crop. It will also help to improve the drainage system leading to lowering the level of the ground water and thus increasing the production by about 25%. The excess of water will also allow growing more rice for exportation bringing to the country some foreign currency.

The four other projects besides this one are calculated to bring up the area of cultivated land at the end of this century to about 10·1 million acres.

III.—Increasing the Efficiency of Agricultural Production

To secure vertical expansion a few projects have been studied and the execution of the most important of them has actually started. Foremost of these projects are the following:—

(1) Breeding and Production of Hybrid Maize Seed—As mentioned above maize is a very substantial constituent of the food of farmers and their families whose number is about 75% of the total population of Egypt. The production of maize is not sufficient to supply the domestic demand, making necessary the importation of large quantities of maize and wheat annually. With the use of adapted hybrid maize seed providing higher yields per acre, this importation of bread grain could be remarkably reduced.

(2) Plant Nutrition—It is found that soils of Egypt are gradually decreasing in fertility and consequently their productivity is diminishing. An intensive study of fertility problems is well under way with the object of devising methods for improving fertility. This will start with

By horizontal expansion we mean the increase of the area of crop as well as the area of cultivated land, and by vertical expansion is meant the increase of yield per acre of the most important crops as well as the increase of animal production.

II.—Increasing the Area of Cultivated Land

The extension of cultivation cannot go on indefinitely, It is limited by the amount of water regularly available and by the area of land to which the water can easily be brought. To achieve the maximum extension has always been foremost in the minds of technicians in Egypt. Specialists in this field have been studying the various possibilities and about eight years ago these studies have crystallized in the suggestion of a few projects which in their opinion were sufficient and necessary to control the Nile in the interests of irrigation in Egypt and the Sudan, and also to provide flood protection for Egypt. The principal new works which were thought required are:—

(1) A new Main Nile Reservoir in the region between Atbara and Wadi-Halfa, to be used for flood protection and also for summer storage.

(2) A Reservoir for over-year storage in Lake Albert combined with a regulator on Lake Victoria.

(3) A diversion canal in the Sudd Region to carry about half the timely discharge from Lake Albert with minimum losses. At the same time the remainder will flow down the Bahr el Jebel with diminished losses.

(4) A Reservoir for over-year storage in Lake Tana for irrigation in Egypt and the Sudan, and to assist in flood protection for both.

In the last two years a fifth project was added to these four and is now taking priority over them; this is the High Aswan Reservoir. It is known that the average annual discharge of the river in the last fifty years was about 83 milliard cubic meters about half of which only is used and the other half is thrown annually into the sea. It has been calculated that if this High Reservoir is built to the south of the existing Aswan Reservoir at a distance from it between six and twelve kilometers it will be able to hold 135 milliards of water at 180 meters level as against the 121 meters level at the existing Aswan Reservoir. This

lies in the animal proteiens of which the average Egyptian gets much less than the corresponding average in many of the other countries. This deficiency in animal protein is chiefly of an appreciable value in the more sensitive groups. viz. children, and expectant and nursing mothers, which makes it the more serious in a country like Egypt where about 40% of the population falls under 15 years of age and where fertility is very high. This has naturally led to under nourishment which is highly manifested in the prevalent weak stamin a, lack of immunity and high incidence of certain diseases. This under nourishment and its ill consequences on the poor farmer on top of the power-sapping parasitic diseases to which he is liable, strongly decrease his efficiency and impede his economic and social progress.

The existing deficiency in the share of animal protein per head per day will get more pronounced as the existing development of urbanization and industrialization continues. In the ten years between the last two censuses in 1937 and 1947 the percentage of the population in the five largest cities, the governorates, has increased from 14% to 18% of the population in the whole country, which shows an appreciable amount of movement from the provinces (non-metropolitan areas) to the large cities *i.e.* from agrarian to non-agrarian parts of the country. There has also been another appreciable movement from villages to towns within the provinces. It is noticed that with such movement from rural to urban areas, the tastes, needs and attitudes of the population change. While living in villages people are usually satisfied with food consisting of 80% bread made of maize, and the rest of their food is in the form of cheese and raw vegetable; they very seldom eat cooked vegetables, fruit and hardly any meat. As soon as they move to town they gradually fall in the habits of town dwellers as much as their means allow; they start then to eat more meat, cooked vegetables and fruits. In other words, with urbanization the general standard of nutrition tends to rise which calls again for increased production of foodstuffs.

To meet this rapid increase in population it is believed that industrialization is essential, and yet it is also beyond doubt that further development in the country's agricultural economics is indispensable since a great deal can be achieved in this way. A few large scale projects are now being launched to improve the agricultural conditions in two main aspects: the so-called horizontal and vertical expansions.

Egypt. The government being well aware of this economic danger has adopted a policy of limiting food imports in 1953 with successful results, but will it be possible to continue adopting such a policy successfully?

INDEX NUMBERS OF CROP PRODUCTION AND MID-YEAR POPULATION ESTIMATES, EGYPT, 1915-1950 (1) (1935-1939=100)

Year	Cotton	Berseem	Cereals	Other Crops	Total	Population
1915	52·3	78·9	91·4	85·6	76·8	77·8
1920	66·1	82·5	77·5	83·3	75·6	82·3
1930	90·6	89·1	90·3	87·8	89·8	91·9
1940	100·4	103·0	101·4	104·0	102·0	105·1
1950	93·0	133·0	98·0	92·7	101·2	127·2

Animal breeding also has not made enough progress; in fact it has been regressing in the last few years. The total income from animal and poultry produce has dropped from 95 million pounds in 1949-50 to 91 million pounds in 1950-51, and to 73 million pounds in 1951-52. This is rather a heavy drop especially when we know that the number of animals has been increasing. Owing to this very low productivity of animals in Egypt breeding has not flourished as an economic project. The neglect of this asset is due mainly to more than one factor, most important of which is the lack of large pastures as well as shortage and high prices of dry feeds.

The decrease in both agricultural and animal returns per head of the population has naturally led to noticeable shortage in foodstuffs. The combination of imported foodstuffs with home produce has not been sufficient to provide for the minimum standard of necessary nutrition. Taking into consideration the average weights of the Egyptian male and female and also the age-sex distribution of the population it is estimated that the need per head per day is 2420 calories. According to the latest food balance sheet of 1951-52 the average share per head per day is 100 calories less than the minimum. The most serious shortage

(1) As calculated by C. A. Gibbons of the F.A.O., Cairo.

In 1897 the population of Egypt was 9·71 millions, and in 1947 it became 19·02 millions which shows that it just about doubled itself in the last fifty years. There is every indication that it will at least double itself again in the next fifty years since the death rates are sharply declining, while the birth rates are maintaining their high levels. In other words if nothing very serious happens the population of Egypt may reach about 40 millions by the end of this century, even if the result of the latest census is rather exaggerated as some believe. Since the area of cultivated land has increased very little, the area of land per head has decreased in this period by over 30%. Much of the cultivated land in Egypt produces two crops a year, so in order to see how resources and population compare we deal with crop areas as well as areas of cultivated land. The following table shows a slower but steady decrease of area of crop per head of population :—

	1907	1917	1927	1937	1947
Population (millions)	11·3	12·8	14·2	15·9	19·0
Area of Crop (millions of feddans)	7·6	7·8	8·6	8·5	9·2
Area of Crop per head (feddans)	0·67	0·61	0·61	0·53	0·48
Area of Cultivated land (millions of feddans)	5·4	5·3	5·5	5·3	5·8
Area of cultivated land per head (feddans)	0·48	0·41	0·39	0·33	0·31

Corresponding to the increase in area of crop and thanks to improvements in growing conditions the crop production has increased in the last 35 years at an annual average rate just under 1%. It has been estimated that in the 35 years from 1915 to 1950, the crop production went up by 30% while the population increased by 64%, as is shown in the table of index numbers, p. 17.

As a result of this large gap Egypt has become a net importer on a large scale of foodstuffs, mainly cereals, meat, animals and fruits. This trend has been noticeably increasing in the last few years. This is a very serious sign for a country which is primarily agricultural like

POPULATION IN RELATION TO THE DEVELOPMENT OF AGRICULTURE

BY

HASAN M. HUSEIN, Ph.D. (Leeds)

Prof. of Statistics Faculty of Commerce, Cairo University.

I.—Population and Resources

Egypt has always been primarily an agricultural country even from historical times. It is belived that it will remain so for at least sometime to come. The main reasons for this are the fertility of the land, the abundance of water for irrigation and the suitability of the climate. Since the early part of the 19th century successful efforts have been made to industrialize the country with the result that at least two fairly large industries have actually taken hold; these are the Sugar and the Textile industries. Owing to the lack of indispensable raw material and essential fuel besides the limited scope of marketing it has not been possible for other industries to grow. These difficulties have been studied carefully and are well on the way for being overcome. It is hoped that the electrification of Aswan Dam will solve the fuel problem; an extensive mining scheme is being carried out and a factory for iron and steel production will soon be established. As for marketing it is hoped that production will start with such goods as would help diminish the imports considerably, and excess production will perhaps meet the demand of neighbouring countries such as those of the Middle East, North and Central Africa and perhaps some other Mediterranean countries. All these projects, however, are not diverting our leaders from making huge efforts to improve the agricultural possibilities and increase agricultural production. However, the increase in population is so rapid that it is doubtful that even the success of all these projects combined will be sufficient to keep pace with this rapid increase in population and to raise the existing low standard of living.

STATISTICS

Population in Relation to the Development of Agriculture — DR. HASAN M. HUSEIN

Is it not strange how a distinguished scholar as Professor Messiha is a faithful Keynesian and at the same time a true believer in 'economic freedom'?.

To me, the question is not how can we realise full employment in capitalism, but how far can we reconcile capitalism with socialism to realize this important social and economic norm.

The analysis just made gives us reason to believe that the burden to be shouldered by the government is heavy. A neutralising factor to the decreasing multiplier may be the work of the acceleration principle (1). The induced investment by the work of the multiplier, is intensified by the work of the acceleration principle. An increase in expenditure, not only encourages industries concerned to such an extent as to absorb this increase in demand, but also to meet *new* demand for replacement. Economically speaking, no *new* investment is created if we merely replace the wearing off machinery and equipment. A *newly created* demand for investment goods, through the multiplier effect, would result in a *newly induced* demand for replacement; and this *net induced* increase may increase employment by more than the pure effects of the multiplier.

We must not, however, rely too much upon this neutralizing factor of the acceleration principle; firstly because the net effect of this principle is evidently a small fraction of the net effect of the multiplier which, as we have seen, tends to decrease; and secondly because the principle can have an appreciable effect only in heavy industries which are usually non-existent in an undevelopped country. Most probably the newly induced demand for replacement will have its effect in other highly industrialized countries which export machinary and equipment to the undeveloped country.

The foregoing discussion leads us to believe that a Keynesian comprehensive policy of economic planning aiming at full employment as an economic norm, increases the need of government intervention and government expenditure. The economic field occupied by the government will progressively expand and this may weaken the vitality of private enterprise. The powers and responsibilities of the state have to be extended, and the government budget will constitute a much higher portion of the national income. *All these are important symptoms of socialism, whether we like it or not.* I do not mean that to realize full employment we have to resort to socialism, but that the Keynesian policy of economic planning increases the socialistic element in the economy. One sometimes asks the question: "How free is the 'free society' having a planned economy as outlined by Beveridge or Hansen?"

(1) Roy Harrad—'The Trade Cycle' Ch. 2.

This analysis, I think, escapes the real problem. The problem *is how much* government spending we need to bridge the gap in private investment, and whether we follow a policy of pump priming or compensatory government spending, the *nature* of the problem does not differ. The amount of government expenditure necessary to fill the gap has to be injected in the economy, whether by one initial 'primary' dose or by successive 'compensatory' doses. In both cases, this amount depends upon the multiplier. If it is high, necessary government expenditure will be low; if it is low, this expenditure will be high. The *nature* of the problem is then the same, but the difference lies in *timing* the public expenditure.

An important distinction, however, is worth mentioning. If required government expenditure is great, it may be preferable to follow the compensatory fiscal policy; for to give the economy a big sudden dose of expenditure may lead to dislocations and inflations especially because of the fact that most new projects are usually construction projects or transfer payments, which result in an increase in demand without an adequate increase in supply.

We have always been taught, according to the Keynesian tradition, that the multiplier is high in an undeveloped poor economy and is low in a rich mature economy. It has always been the belief of most economists that it is easier to cure unemployment in a poor economy than in a rich one. This, it seems to me, is a very inaccurate statement, for it disregards the *qualitative aspect* of the multiplier. We have to take into consideration not only the *amount* of the multiplier, but also the *economic weight* of iudustries affected. In a very poor economy, successive increases in income are usually spent on the bare necessitates of life; and industries producing these kinds of goods may not have the heavy economic weight which is required to activate the economy to such an extent as to absorb an appreciable number of the unemployed. Until the average income in the society reaches a certain minimum, the work of the multiplier may be greatly hampered because of this factor. Similarly, in a mature economy, the multiplier may be high either by 'foreign investment' or by intensive investment through innovations which are continuously created by businessmen in a private enterprise economy. Many kinds of innovation, however, aim at labour-saving devices which form another leakage to decrease the multiplier in a mature economy.

propensity to save, to a country where the marginal propensity to save is higher than the marginal propensity to invest. The paying country suffers a leakage in its income stream or, should we say, a potential leakage resulting from the non-availability of necessary capital to push investment to a further extent. The receiving country suffers also from the potential leakage resulting from the decreasing marginal propensity to import of the paying country because of the decrease in its income (1).

These leakages decrease the multiplier, and increase the burden to be shouldered by the government to fill the gap in private expenditure to realise a full employment policy. In this respect we must distinguish between the policy of 'pump-priming' and the policy of compensatory spending (2). In the first, all the government has to do is to 'prime the pump' of the spending stream, and this priming can serve to activate the economy and to increase employment through increased output, till full employment is reached. Implicit in the idea of pump priming is that the government has to spend only a small amount of money as a first dose of income injection to the economy, and successive doses will be taken care of by the work of the multiplier. Accourding to the second policy, compensatory spending, the government has always to bridge the gap in private spending. The wider the gap, the more money burden to be shouldered by the government. Whenever there is shortage in private expenditure, public spending must so fill the gap as to guarantee having continuous full employment.

On the basis of this distinction between the pump-priming policy and the compensatory spending policy, some economists prefer the first on grounds of 'economic freedom' point of view. If there must be government intervention, let it be at one stroke by just giving an initial dose of expenditure, successive doses being automatically given through the work of the multiplier. According to this view, this is preferable to continuous intervention by compensatory spending.

---

(1) Letting aside the question of elasticity of foreign demand for local products and of ocal demand for foreign products.

(2) Hansen, 'Fiscal Policy and Business Cycles', New York, Ch. 12.

depress business. The economic loss in income and employment resulting from this psychological factor may form a very wide leakage and may decrease the multiplier to a considerable extent.

The sixth leakage is very important. A comprehensive program of economie planning is usually financed by a system of progressive taxation and by loans. The government may take money saved—as taxes or as loans—which would have been invested more productively by captains of industry. The difference between the returns of the would-be private investment and the government investment is a leakage in the income stream.

The seventh leakage could be measured by the marginal propensity to import. If a part of the increment in the national income is directed towards importing from abroad, the national economy will lose not only this part—the leakage—but also its multiplying effect. If the multiplier is 2 for example, and if one million pounds of the increment in income is directed towards buying from abroad, the total loss resulting from this leakage would be two million pounds (1). This leakage, of course, may be partly or wholly covered by increased marginal propensity to export. Suppose country A suffers from a marginal propensity to import leakage, and suppose it is importing from country B. This latter's income will increase not only by the amount of country A's leakage, but also by its multiplying effect through the encouragement of export industries. This total increase in B's income may all be spent internally or a part may be directed to buy from A. In this way a part or the whole leakage or even more than the original marginal propensity to import leakage in A's income may be restored through the marginal propensity to import of B. This would not happen, of course, if B does not increase its imports from A, or from another country or countries which increase their imports from A (2).

The eighth leakage is very important to international economics. Capital, for non-economic reasons (3), may be transferred from a country where the marginal propensity to invest is higher than the marginal

(1) For a discussion of the multiplier analysis in the international sphere, see Machlup, 'Int. Trade and the National Income Multiplier'. However, he should not have neglected the marginal propensities to save and to invest.

(2) This analysis explains the persistent dollar shortage suffered by many countries.

(3) Such as paying war debts, speculation... etc.

The marginal propensity to save is an important leakage in the income stream. The higher the income, the higher is the marginal propensity to save and the lower the marginal propensity to consume. So the more we fight unemployment and the more we create income the higher proportion of this newly created income is saved and the smaller the proportion which is 'consumed'. In other words the leakage resulting from the marginal propensity to save becomes wider and wider and the multiplier declines.

The second important leakage is the fact that a part of the increment in income is used in debt cancellation. Some income may also be spent in the stock market and merely affects the prices of securities. If debts are paid to the banks, and if the demand for loans is idle, this part of income stream by which debts are paid off, represents a leakage and decreases the multiplier.

The third leakage results from the competition of public works with private enterprise. It may be argued that the nature of public works makes them uncompetitive in character, in the sense that they are usually restricted to public utilities. But to fight unemployment the scope of public works has to be widened, and in this sense the government policy may encroach upon private enterprise. Does not a huge program of house building in Egypt by government agencies encroach upon private building companies? Furthermore, by buying the different factors of production to be used in public works, the government directly competes with private enterprise, especially when the government is persuaded to pay high wages for 'social' considerations. The decrease in the private enterprise economic activity as a result of this competition is another leakage in the income stream and in the multiplier.

The fourth leakage is semi-inflation resulting mainly from 'bottlenecks' and leads to an increase in some price levels before reaching full employment. This increase decreases the marginal propensity to consume and the multiplier.

The fifth leakage results from loss of faith about the future on the part of businessmen. Fear of continuous government interference in the national economy or of new taxes or of price fixing... etc., may

be met if everyone works; and enough has to be spent to create that demand. From the worker's point of view it does not make any difference who does the spending. It may be private business, individual citizens, or the government. But someone obviously must take responsibility to see that enough is spent and that the spending is kept up year after year. The government alone is in a position to take this responsibility. No one else has the necessary power. Experience has shown that we cannot have enough jobs unless we plan for them, and it must be an over-all, long range planning; not a hasty improvisation after we are hit by a wave of mass unemployment.

As a help in planning, Beveridge suggests a new type of national budget. It would not be an ordinary type of budget based on money. It would be a "human budget" planned so as to make the utmost use of the nation's manpower. It would contain estimates of how much, assuming that every employable is employed, the people as a whole could be expected to spend in the following year. All kinds of spending would be included: 1) The amount that the public would be likely to spend for consumption, *i.e.* consumers' spending. 2) The amounts various government agencies are likely to spend out of taxes for goods and services. 3) The amount of total private investment for the year. 4) The amount the government agencies are likely to spend on the basis of loans, and 5) The amount derived or spent in balancing accounts with foreign countries. The total of these five items would indicate the amount of spending that could be expected during the year. If this figure is greater than the country's output capacity, there will be a tendency toward inflation and higher prices. But, as is far more likely in peace, if the total is less than the estimated output, there will be a tendency toward lower prices and unemployment. The government must fill the gap by more spending in item 4, *i.e.* the amount of government spending. This should assure full use of all resources and full employment.

Are such programs easy to apply in a capitalistic society, the main characteristics of which are private entreprise and "economic" freedom? Besides the obvious administrative and statistical difficulties in a Beveridge or a Hansen plan, we have enough reason to believe that there are serious difficulties, economic in character. These difficulties spring from the decline in the multiplier, as a result of the "leakages", the most important of which we shall now discuss.

increments in income is saved, and the contribution of these increments to increasing the effective demand in the society will be great.

This, in its bare essentials, is the theory of the multiplier. Keynes advocated certain policies by which the government can raise the multiplier and by which it can fill the gap in private investment. Briefly these policies are: 1) More equal distribution of the national income to increase the propensity to consume. A motive to economic activity would be decreasing the present inequality in incomes. 2) The government must not leave the rate of interest at its high rigid level, but must follow a monetary policy—or rather a banking policy—of decreasing this level, to be in conformity with the marginal efficiency of capital so as to encourage investment, the rate of interest being a cost of investment. 3) Autonomous public investment must fill the gap in private investment by the extension of public works (1).

After a comprehensive discussion of Keynesian economics, Alvin Hansen (2) a faithful Keynesian advocated the following measures implicit in his discussion: 1) Calculation of the national product required for full employment and the estimation of the volume of private consumption and investment that may be expected at this level. 2) Drawing up a schedule of useful public expenditures in both consumption and capital categories. 3) Planning a national product large enough in total to employ the entire labour force and so divided between consumption and capital formation and between private products and public products as to maximise the usefulness of the plan. 4) Managing the tax system to secure the desired volume of consumption and investment. 5) The tax system is to be supplemented by borrowing, to whatever extent is necessary to finance the desired public expenditure. 6) Providing for a high degree of flexibility in the structure and management of public revenues and disbursements to compensate variations in private investment and consumption.

Relying upon the Keynesian theory, Beveridge wrote his book "full employment in a Free Society" (3). He shows that we can have jobs for everyone, if the demand for goods is so large that it can only

(1) J. M. Keynes—"The General Theory", Ch. 24.

(2) A. Hansen, "Economic Policy and Full Employment" McGraw Hill, 1940.

(3) Sir William Beveridge, "Full Employment in a Free Society", Allen and Unwin, 1944.

ECONOMIC PLANNING AND THE DECREASING MULTIPLIER

BY

Dr. ABDEL-MONEIM A. EL BANNA

In his last book, Keynes was mainly interested in theory. His followers, chief among them are Hansen, Beveridge and Lerner, have formed a comprehensive, systematized Keynesian "policy". Whether explicit or implicit, the economic "norm" of this policy has been the realisation of a "full employment" compatible with capitalism.

The meaning of full employment has been a matter of considerable discussion. In this paper we accept Lerner's definition that it is "the condition where those who want to work at the prevailing pay can find work without undue difficulty" (1).

The centre of the Keynesian analysis is the multiplier. When investment is first made, the aggregate income is increased in all industries immediately affected. Building a dam, for example, will result in an increase in the incomes of all those engaged in the building and in making and transporting necessary materials. This "primary" increase leads to secondary increases, if part of the increase in income is spent, for industries concerned are encouraged. The secondary increase, in turn, leads to tertiary increases. So an initial investment whether public or private leads to successive increases in employment and income.

The higher the multiplier, the greater the amount of created income and employment resulting from an initial increase, and the lower the multiplier, the lower the amount of created income and employment resulting from the initial increase. The multiplier depends upon the marginal propensity to consume. The higher the marginal propensity to consume, the higher the multiplier, for a small fraction of the

---

(1) A. Lerner, "Economics of Employment", McGraw Hill, 1951, p. 29.

ECONOMICS

Economic Planning and the Decreasing Multiplier — Dr. Abdel Moneim Ahmed El Banna

REVIEW OF ECONOMICS & BUSINESS STUDIES

Issued by Members of the Staff of the Faculty of Commerce,
Cairo University, Giza

Correspondence should be addressed to the Secretary of the Board,
Faculty of Commerce, Cairo University, Giza.

REVIEW OF ECONOMICS
AND
BUSINESS STUDIES

FEBRUARY 1955

No. 1 THIRD YEAR

CONTENTS

CAIRO UNIVERSITY PRESS
1955

مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية

مارس سنة ١٩٥٣

العدد الأول — السنة الأولى

الفهرست

مطبعة جامعة فؤاد الأول

١٩٥٣

مجلة الاقتصاد والتجارة

يصدرها أساتذة كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

جميع المكاتبات تكون باسم حضرة الأستاذ سكرتير تحرير مجلة الاقتصاد والتجارة
بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول بالجيزة

مقدمة

تقاس قيمة المعاهد بكفاية القائمين على أمرها من الناحية العلمية ، ومظهر هذه الكفاية هى ما ينشرونه من بحوث مبتكرة . فرسالة الجامعة لم تعد اليوم مقصورة على مسائل التعليم ومشاكله ، بل تتعدى هذا النطاق الضيق إلى نطاق آخر أوسع مدى وأبلغ أثراً ، وهو تشجيع البحث العلمى الصحيح وتمهيد السبيل أمام الراغبين فيه .

ولما كانت هيئة التدريس بكلية التجارة حريصة على أداء رسالتها على أكمل وجه ، لذلك أصدرت هذه الهيئة " مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلميــة " حتى تتيح لأعضائها نشر بحوثهم فى مجلة علمية تصدرها كليتهم .

وهذا هو العدد الأول من هذه المجلة نضعه بين أيدى الراغبين فى العلم والاطلاع ، راجين من المولى القدير أن يعيننا على تحقيق ما نصبو ونهدف إليه ، والله ولى التوفيق ؟

رئيس التحرير

حسين كامل سليم

قسم الاقتصاد

صناعة السوبر فوسفات

للدكتور أحمد أبو اسماعيل

أستاذ الاقتصاد الصناعى

١ — الأسمدة الكيماوية والكميات اللازمة منها للقطر المصرى :

يحتاج القطر المصرى إلى كميات كبيرة من الأسمدة الكيماوية ، ولم تكن مصر إلى عهد قريب تقوم بإنتاج أى نوع من هذه الأسمدة ومن ثم كان اعتمادها على الدول الأجنبية فى استيراد ما تحتاج اليه منها .

وقد بلغت قيمة الأسمدة المستوردة فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ١٢,٤٤٥,٠٠٠ جنيهاً و ١٢,٢٥٦,٠٠٠ جنيهاً على التوالى . ولا شك أن أرقام التجارة الخارجية عن السنين التى تلت سنة ١٩٣٩ متأثرة بظروف الحرب وبالحركات التضخمية التى صاحبت الحرب وأعقابها ، ولذا يحسن أيضاً أن نستعين بأرقام التجارة الخارجية فيما قبل الحرب .

وإذا نظرنا إلى الأرقام الخاصة بالأسمدة المستوردة فى سنوات ما قبل الحرب ، وجدنا تزايداً مستمراً فى القيمة المستوردة من هذه الأسمدة فكانت قيمة الأسمدة المستوردة فى ١٩٣٤ : ٢,١٧٦,٠٠٠ جنيه مصرى وبلغت فى سنة ١٩٣٦ : ٢,٦٥٧,٠٠٠ جنيه ، أما فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ فقد كانت القيمة ٣,٣٧٥,٩٠٠ جنيه ، ٢,٩٢٨,١٠٠ جنيه على التوالى .

ولم تتغير الكميات المستوردة من الأسمدة فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ تغيراً كبيراً عن الكميات المستوردة فى سنة ١٩٣٧ ؛ فكانت الكميات المستوردة فى السنتين الأولتين ٦٨٤,٠٠٠ طن و ٦١١,٠٠٠ طن على التوالى ، بينما كانت الكميات المستوردة فى سنة ١٩٣٧ : ٦٤٢,٠٠٠ طن .

ولا يمكننا القول بأن كية الأسمدة التى استوردناها فى السنين الأخيرة مضافاً اليها الكمية المنتجة محلياً تعبر لنا عن الكمية القصوى من الأسمدة التى يحتاج اليها القطر المصرى ، فإنه من المؤكد أن القطر المصرى سيحتاج فى مستقبل الأيام إلى كمية أكبر من الأسمدة ، وهذا نتيجة لما يبذل من مجهود لزيادة مساحة الأراضى القابلة للزراعة من ناحية وزيادة الأراضى التى يمكن زرعها أكثر من محصول واحد فى السنة من ناحية أخرى .

على أن المقدار الذى استوردته مصر من الأسمدة سواء فيما قبل الحرب أو فى السنين الأخيرة لا يعتبر صغيراً ، فلو أن مصر أنتجت كل هذا المقدار لكان حجم صناعة الأسمدة فى القطر المصرى متعادلا تقريباً مع حجم صناعة الأسمدة الانجليزية .

ولما كانت صناعة الأسمدة بوجه عام صناعة حيوية للقطر المصرى ، ولما كانت ظروف إنتاج كل نوع من الأسمدة تختلف عن ظروف الآخر ، فإنه يجدر بنا دراسة كل نوع من الأسمدة على حدة ، وقد قصرنا بحثنا هنا على صناعة السوبر فوسفات .

٢ — انتاج سوبر فوسفات الجير :

هذا السماد يحتاج إلى مادتين رئيسيتين ، حامض الكبريتيك والفوسفات .

أما حامض الكبريتيك فيتكلف لنقله كلفة أكبر من الفوسفات كما أن طبيعة حامض الكبريتيك تجعل عملية نقله صعبة ، فحامض الكبريتيك إذا نقل فى كميات محدودة لا بد من وضعه فى أوعية من الزجاج وتوضع هذه الأوعية فى عربة خاصة لا يوضع فيها أى بضاعة أخرى ، ذلك أنه إذا كسر أى وعاء من أوعية حامض الكبريتيك أتلف الحامض البضاعة الموجودة بجواره والملاحظ الآن فى كثير من السكك الحديدية هو وجود عربات خاصة معدة إعداداً خاصا لنقل كميات كبيرة من الحامض .

وإذا نظرنا إلى نقل الحامض على البواخر وجدنا أنه يحجز لنقله أمكنة خاصة .

ولقد أدى ارتفاع كلفة نقل الحامض وطبيعة الحامض نفسه التى تجعل عملية نقله عملية صعبة إلى وضع حد لكميات الحامض التى يمكن استيرادها من الخارج . وقد كان الوضع السائد إلى عهد قريب هو تصدير الفوسفات من القطر المصرى إلى أقطار عديدة بعيدة عن قطرنا — واستيراد الفوسفات ثانياً من تلك الأقطار بعد أن يأخذ شكل السوبر فوسفات ، ففى سنتى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ كانت مصر تصدر الفوسفات إلى هولاندا واليونان وبلجيكا ولوكسمبرج وتستورده منها فى شكل سوبر فوسفات .

وإذا نظرنا إلى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وجدنا أن أهم البلاد التى نستورد منها السوبر فوسفات هى الجزائر وألمانيا والبرتغال ، أى أن مصر سواء فى سنى ما قبل الحرب أو ما بعد الحرب هى سوق مفتوحة للسوبر فوسفات المنتج فى البلاد الأوربية أو الأفريقية الصغيرة .

٣ — انتاج حامض الكبريتيك :

مما تقدم اتضح لنا أنه لإنتاج السوبر فوسفات فى مصر فإن من الضرورى إنتاج حامض الكبريتيك فى نفس القطر .

ولنا أن نتساءل هنا عما إذا كان نقل المواد الخام اللازمة لإنتاج حامض الكبريتيك أسهل أم أصعب من نقل الحامض نفسه وهل هذه المواد أثقل أو أخف من الحامض ، وبذلك تعطينا خياراً واسعاً أو ضيقاً بالنسبة لمكان إنتاج الحامض فى داخل القطر .

لو نظرنا إلى إنتاج حامض الكبريتيك لوجدنا أن المادة الخام الرئيسية لإنتاج هذا الحامض تلك المادة الوحيدة التى نحتاج لشرائها وجلبها من الخارج هى الكبريت ، أما باقى المواد الخام التى نحتاجها فإننا نحصل عليها من الطبيعة مثل الأكسوجين والماء . . . الخ

والمصادر الرئيسية التى نحصل منها على الكبريت هى بيرتيز الحديد (iron Pyrites) والكبريت الطبيعى ، والكبريت بنوعيه يدخل فى التجارة الدولية والكميات المتداولة منه كبيرة جداً وهذه الحقيقة فى حد ذاتها توضح أن هذه المواد أسهل فى عملية النقل من الحامض نفسه .

أما العلاقة بين وزن المادة الخام — الكبريت — ووزن السلعة المنتجة ، أى حامض الكبريتيك فإنه يمكن معرفتها إذا تتبعنا الخطوات المختلفة التى تتبع فى إنتاج حامض الكبريتيك .

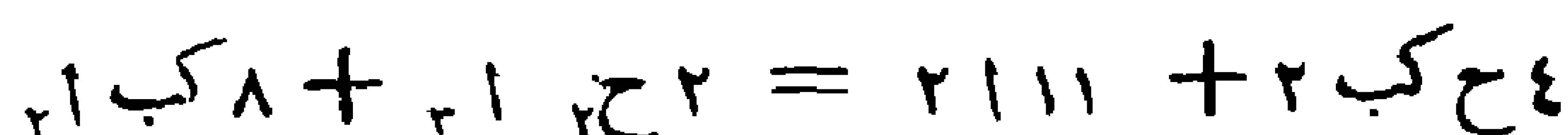
أولا — إنتاج حامض الكبريتيك من بيرتيز الحديد :

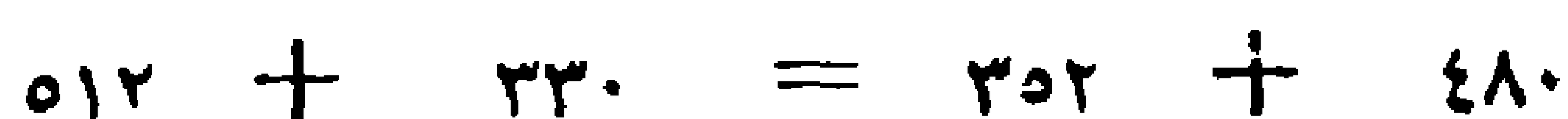
بمقتضى هذه الطريقة نجد أن هناك ثلاث خطوات أساسية . الخطوة الأولى ينتج عنها ثانى أكسيد الكبريت ، والثانية تعطينا ثالث أكسيد الكبريت والثالثة تعطينا حامض الكبريتيك .

ويمكن تمثيل الثلاث خطوات بالمعادلات التالية التى ترينا التفاعل الكيمائى فى كل حالة .

الخطوة الأولى :

بيرتيز الحديد + أكسوجين = أكسيد الحديد + ثانى أكسيد الكبريت .

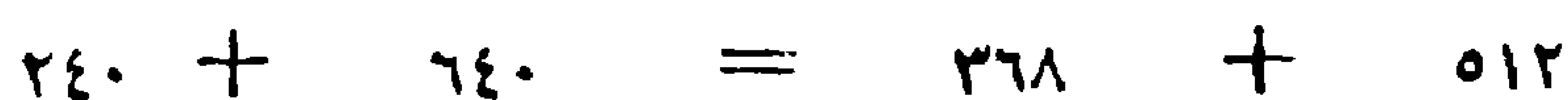




الخطوة الثانية :

ثانى أكسيد الكبريت + ثانى أكسيد الأزوت = ثالث أكسيد الكبريت + أكسيد الأزوت





الخطوة الثالثة :

ثالث أكسيد الكبريت + ماء = حامض كبريتيك





بناء على استعمال الوزن الجزيئى فيما تقدم – السطر الثالث من كل معادلة – نجد أن ٤٨٠ وحدة من بيرتيز الحديد تعطى ٧٨٤ وحدة من حامض الكبريتيك وعلى ذلك فإن الطن الواحد من بيرتيز الحديد يعطى ١,٦٣٣ طن من حامض الكبريتيك .

وقد وجدنا أيضاً فى المعادلات المتقدمة أن ٤٨٠ وحدة من بيرتيز الحديد أعطت ٣٣٠ وحدة من أكسيد الحديد أى أن كل طن من بيرتيز الحديد يعطى أيضاً ٠,٦٦ طن من أكسيد الحديد .

ولكن يجب ملاحظة أن النتائج المتقدمة مبينة على الحصول على إنتاج كامل (Perfect yield.)

فإذا أخذنا فى الحسبان أن حد الخطأ (margin of error) فى استخلاص أكسيد الحديد هو حد صغير وأن فى مصنع وافى بالغرض فإن حد الخطأ فى استخلاص حامض الكبريتيك يكون أقل من ١٠ ٪ فإننا نجد أن كل طن من بيرتيز الحديد يعطى ١,٥ طن من حامض الكبريتيك تقريبا .

ثانياً – إنتاج حامض الكبريتيك من الكبريت الطبيعى :

هذه الطريقة تتطلب أيضاً ثلاث خطوات يمكن أيضاً تمثيلها بالمعادلات الآتية :

الخطوة الأولى :

كبريت + أكسوجين = ثانى أكسيد الكبريت

٢ كب + ٢ ا$_{٢}$ = ٢ كب ا$_{٢}$

٦٤ + ٦٤ = ١٢٨

الخطوة الثانية :

ثانى أكسيد الكبريت + أكسوجين = ثالث أكسيد الكبريت

٢ كب ا$_{٢}$ + ا$_{٢}$ = ٢ كب ا$_{٣}$

١٢٨ + ٣٢ = ١٦٠

الخطوة الثالثة :

ثالث أكسيد الكبريت + ماء = حامض الكبريتيك



٢ كب ا٣ + ٢ يد٢ ا = ٢ يد٢ كب ا٤

١٦٠ + ٣٦ = ١٩٦

من المعادلات المتقدمة نجد أن ٦٤ وحدة من الكبريت تعطى ١٩٦ وحدة من حامض الكبريتيك أى أن واحد طن من الكبريت يعطى أكثر بقليل من ثلاث أمثال وزنه من حامض الكبريتيك .

من كل ما تقدم يتضح لنا أن كلا من بيرتيز الحديد والكبريت الطبيعى إذا استخدما فى إنتاج حامض الكبريتيك يعطيان أكثر من وزنهما من حامض الكبريتيك وإذا أضفنا إلى ذلك أنهما لا يقدمان لنا أى صعوبة فى نقلهما فان هذا مما يجعل من الأربح نقل المادة الخام إلى حيث يراد استهلاك حامض الكبريتيك و إنتاجه فى ذلك المكان .

و إذا كان من الملاحظ فى مصر أنه ليس هناك صناعة للحديد تتطلب أكسيد الحديد الذى يفصل من بيرتيز الحديد فإنه يبدو من المستحسن استيراد الكبريت الطبيعى واستعماله فى إنتاج حامض الكبريتيك والاقتصار على هذه العملية دون سواها .

والآن لنبحث عن موقع مناجم الفوسفات فى مصر فالمادة المنتجة منها — الفوسفات — هى المادة الخام الثانية المستعملة فى إنتاج السوبر فوسفات .

٤ — مناجم الفوسفات فى مصر :

يوجد الفوسفات فى مصر فى الأماكن الآتية :

أولا — سفاجا ، على ساحل البحر الأحمر .

ثانياً — القصير ، على ساحل البحر الأحمر .

ثالثاً — السباعية ، على النيل بين قنا وأسوان .

رابعاً — الواحة الخارجة .

خامساً — الواحة الداخلة .

والمنجمين الأولين هما المنجمان المستعملان فى الوقت الحاضر لوفرة إنتاجهما .

٥ — أين نختار موقع المصانع التى تنتج السوبر فوسفات :

حيث أن سفاجا والقصير مينائين على البحر الأحمر فإنه يمكن فيهما الحصول على الكبريت الطبيعى الوارد من اليابان والولايات المتحدة [١] بسهولة وبتكاليف نقل يسيرة . وقد يبدو من الأوفر حينئذ إنتاج السوبر فوسفات فى سفاجا أو القصير بدلا من نقل المادة الخام إلى السوق وتحويلها هناك إلى السوبر فوسفات .

ومع ذلك فإنه من المستحسن النظر إلى معادلة تكوين السوبر فوسفات فقد تلقى لنا ضوءاً يساعدنا على تقرير الأمر المتقدم بكل دقة .

فوسفات الجير + حامض الكبريتيك = سوبر فوسفات الجير + سلفات الكالسيوم

كا$_{3}$(فو ا$_{4}$)$_{2}$ + ٢ يد$_{2}$ كب ا$_{4}$ = كا يد$_{4}$ (فو ا$_{4}$)$_{2}$ + ٢ كا كب ا$_{4}$

٣١٠ + ١٩٦ = ٢٣٤ + ٢٧٢

ترينا المعادلة أن تفاعل حامض الكبريتيك مع فوسفات الجير ينتج عنه سلفات الكالسيوم وهذه المادة هى فى الواقع الجبس ولها وظيفتان مهمتان أما وظيفتها الأولى فهى استخدامها كسماد والثانية استخدامها كمادة لازمة لأعمال البناء . والجبس كسماد نافع فى إعادة إملاح السلفات إلى التربة وإذا خلط بالأسمدة الطبيعية فإنه يحفظ فيها الأمونيا ويخلط الجبس بالسوبر فوسفات ليقلل نسبة السوبر فوسفات إلى ٢٠ ٪ والجبس كسماد نافع فى زراعة الخضروات ولكن أهم ما يستخدم فيه الجبس هو أعمال البناء .

(١) أهم مصادر الكبريت الطبيعى هى إيطاليا واليابان والولايات المتحدة .

ممـا تقدم نرى أن تفاعل فوسفات الجير وحامض الكبريتيك ينتج عنه مادتين لها قيمة تجارية وأن مجموع وزنهما هو ٥٠٦ وحدة بينما أن وزن المـادة الخـام — الفوسفات — هو ٣١٠ وحدة وقد يمكن لنا القول بناء على ذلك أنه من الأوفر إنتاج كلا من السوبر فوسفات والجبس فى أى ميناء أو مكان قريب من ميناء يتوفر فيه سهولة الحصول على الفحم والكبريت ويكون على مقربة من سوق السوبر فوسفات والجبس ، ولا شك أن هذا القول صحيح خصوصاً إذا كانت الأسواق المصرية هى الأسواق الوحيدة لتصريف الجبس المنتج .

ولكن يجب أن ندرك أن الجبس موجود فى جهات عديدة فى القطر المصرى وقد كانت المحاجر المستغلة فيما قبل الحرب المـاضية كافية لسد حاجة السوق المحلى بل لقد قامت مصر ابتداء من سنة ١٩٣٧ بتصدير جزء من إنتاجها إلى الخارج، وقد تناقص ما تصدره مصر فى السنوات الأولى للحرب الأخيرة ثم انعدم فى السنوات الأخيرة لتلك الحرب ، وكان المقدار المصدر فى أعقاب الحرب إلى سنة ١٩٤٩ مقداراً ضئيلا وذلك نتيجة لحاجة السوق المحلى ولتقييد الصادر .

ولكن ابتداء من سنة ١٩٥٠ نجد ازدياداً ملحوظاً فى صادرات الجبس اقترب بها ممـا كانت عليه فيما قبل الحرب المـاضية .

وفيما يلى الإحصائيات التى توضح لنا صادرات الجبس فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ والجهات المصدرة إليها تلك الكميات :

صادرات جبس غير مكلس حجر

حسب البلاد فى ١٩٥٠ ، ١٩٥١

البلاد	١٩٥٠		١٩٥١	
	كمية (ك . ق)	قيمة (ج . م)	كمية (ك . ق)	قيمة (ج . م)
سيلان	٢٠٣٢٠٠٠	٢٥٠٠	—	—
اليابان	٥٠٨٠٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٧٢٠٠٠	٥٤٥٠
اندونيسيا . . .	—	—	٢٠١٦٠٠٠	٢١٧٢
الجملة .	٧١١٢٠٠٠	٨٥٠٠	٨٠٨٨٠٠٠	٧٦٢٢

صادرات جبس غير مكلس مطحون

حسب البلاد فى ١٩٥٠ ، ١٩٥١

البلاد	١٩٥٠ كمية (ك.ق)	١٩٥٠ قيمة (ج.م)	١٩٥١ كمية (ك.ق)	١٩٥١ قيمة (ج.م)
فلسطين . . .	٣٥٠٠	٢٠	٢٠٠٠	١٥
أندونيسيا . . .	١٠١٦٠٠٠	١١٠٠	—	—
الجملة . .	١٠١٩٥٠٠	١١٢٠	٢٠٠٠	١٥

صادرات جبس مكلس مصيص ولو مطحونا

حسب البلاد فى ١٩٥٠ ، ١٩٥١

البلاد	١٩٥٠ كمية (ك.ق)	١٩٥٠ قيمة (ج.م)	١٩٥١ كمية (ك.ق)	١٩٥١ قيمة (ج.م)
المملكة العربية السعودية	١٤٠٠٠٠	٦١٥	١٨١٩٦٦٠	٥٦٣
فلسطين	٥٣٠٠	٢٥	٦٢٥٠	٢٤
سيام	—	—	٣٠٤٨٠٠٠	٢٧٠٠
أندونيسيا	—	—	١٠١٦٠٠٠	١١٠٠
الجملة . .	١٤٥٣٠٠	٦٤٠	٤٢٥٢٢١٠	٤٣٨٧

وتبين الأرقام المتقدمة أن جميع صادرات الجبس تصدر إلى دول الشرق الأقصى وأن الكميات المصدرة أخذت فى التزايد .

والمنتظر أن تزداد صادرات مصر من الجبس إلى دول الشرق الأقصى نظراً لأن مصر هى مصدر من المصادر القريبة إلى تلك البلاد وأن نفقات نقل الجبس نفقات ذات أهمية ولها أثرها فى اختيار الدولة الموردة .

كما أنه من المنتظر أن تزداد صادرات الجبس زيادة كبيرة عند ما يتم استغلال جميع المحاجر الموجودة فى القطر المصرى .

ولا ينتظر أن تصدر مصر إلى أوربا كميات ذات بال نظراً لأن هناك مصادر قريبة إلى أوربا عن مصر كقبرص مثلا .

وأن وجود قناة السويس ذات الرسوم المرتفعة على كل البضائع المارة بها يجعل مصر أحسن مركزاً من أى دولة على البحر الأبيض المتوسط كموردة للجبس إلى دول الشرق الأقصى .

ويلاحظ فى مصر نفسها أن المحاجر الواقعة على البحر الأحمر فى مركز ممتاز من ناحية التصدير .

فإذا حدث أن تيسر لنا إنتاج الجبس فى سفاجا أو القصير نتيجة لقيامنا بإنتاج السوبرفوسفات فإن ذلك الجبس المنتج يكون قريبا من سوق متسعة وعظيمة هى سوق الشرق الأقصى — فسفاجا أو القصير فى هذه الحالة تكون أقرب مصدر للجبس فى الأراضى المصرية إلى سوق الشرق الأقصى العظيم .

ولو دققنا النظر فيما ينتظر من نمو لصادرات الجبس وجدنا أن هذا الأمر له أثره فى اختيار موقع مصانع السوبرفوسفات ، ذلك أنه يمكن لنا أن نقرر أنه سواء أقيمت المصانع التى تنتج السوبرفوسفات بالقرب من سوق داخلية كبيرة — كالدلتا — أو بالقرب من مناجم سفاجا أو القصير فإن الجبس الناتج أثناء عمل السوبرفوسفات يمكن تصريفه إما فى السوق الداخلية القريبة أو فى سوق التصدير على حسب الأحوال أى أن تصريف الجبس فى كلا الحالتين لا يجعلنا نفضل موقعاً على آخر فى إنتاج السوبرفوسفات .

إذا استبعدنا إذاً تصريف الجبس كعامل من العوامل التى تؤثر فى اختيار موقع مصانع السوبرفوسفات التى تستخدم الفوسفات المنتج من سفاجا أو القصير وحللنا موقع هاتين البلدتين من ناحية إمكان إنتاج السوبرفوسفات فيهما وجدنا :

(أولا) أن هاتين البلدتين هما ميناءين يسهل استيراد الكبريت فيهما خصوصاً الكبريت الوارد من اليابان أو أمريكا عن طريق البحر الأحمر .

(ثانياً) أننا إذا قمنا بإنتاج السوبرفوسفات فى سفاجا أو القصير فإن السوبرفوسفات ستكون هى المادة الوحيدة التى ستقوم بنقلها — فى هذه الحالة إلى السوق — بجميع المواد الأخرى اللازمة لعملية الصنع — كالفوسفات والكبريت المستورد — ستكون موجودة أو فى حكم الموجودة فى نفس المكان .

بناء على ما تقدّم فإننا نجد أن الإنتاج إذا قمنا به في سفاجا أو القصير يتكلف أقل تكاليف ممكنة للنقل فالسوبر فوسفات وهي المادة الوحيدة التي سننقلها أخف وزنا من المواد الداخلة في صناعتها .

ومعادلة التفاعل الكيميائي التي سبق أن أوردناها توضح لنا أنه إذا أنتج لنا ٢٣٤ وحدة من السوبر فوسفات نكون قد استخدمنا في إنتاجها ٣١٠ وحدة من الفوسفات ، ٦٤ وحدة من الكبريت؛ أى أنه لإنتاج طن من السوبر فوسفات لابدّ من استخدام ١,٣٢ طن من الفوسفات و ٠,٢٧ طن من الكبريت .

وإذا نظرنا إلى موقع سفاجا أو القصير من ناحية الوقود وجدنا أنه موقع لا بأس به فهما ميناءين يقعان في طريق البواخر المحملة بالفحم .

وقد يقول قائل إن الفحم الوارد عن طريق البحر الأبيض إلى هذين المينائين يكون أغلى ثمنا فيهما عن أى ميناء مصرى آخر في حوض البحر الأبيض المتوسط نظراً لطول المسافة ولأن البواخر المارّة في قناة السويس تدفع رسوماً عالية للمرور في تلك القناة ولكن من الجائز أيضاً القول بأن هناك فرصة لاستيراد الفحم من جنوب إفريقيا أو من أى جهة أخرى قريبة من موانى البحر الأحمر ومن الجائز أيضاً أن هذه البواخر التي تأتى محملة بالفحم إلى مينائى سفاجا والقصير تحمل في سفاجا أو القصير بالفوسفات أو السوبر فوسفات وبذلك تتوزع تكاليف النقل ويخص الفحم من تكاليف النقل قدر معقول . ويكون ثمنه في النهاية في سفاجا أو القصير متعادلا مع ثمنه في الجهات الأخرى .

وقد يعترض أيضاً معترض فيقول إنه ليس من الضرورى أن تكون سفاجا والقصير أنسب موقعان لإنتاج السوبر فوسفات ذلك أنه إذا تبين لنا أن الكبريت المستورد من إيطاليا هو النوع الذى يتلاءم مع حاجيات الصناعة المصرية وعلى ذلك فلا بد لنا من استعماله فإن سفاجا والقصير لن يكونا المكانين الذى نحصل فيهما على أكبر وفر ، ذلك أن ثمن الكبريت الوارد من إيطاليا إلى تلك المدينتين سيكون مرتفعاً جداً نتيجة لبعد تلك البلدتين وما يتبع ذلك من تكاليف عالية للنقل .

والواقع أننا إذا نظرنا إلى ظروف كل من سفاجا والقصير وجدنا أنه من المنتظر أن تكون أسعار الكبريت في تلك المدينتين أسعار ملائمة ومعقولة .

فإيطاليا كما هو واضح فى الجدول التالى تستورد كميات كبيرة جداً من الفوسفات المنتج فى مصر وهى ثالث الدول المستوردة للفوسفات المصرى فى الأهمية ومن المعروف أن منطقة سفاجا والقصير غير ما هو له بعدد كبير من السكان وعلى ذلك فإن البواخر الصغيرة القادمة من إيطاليا لنقل الفوسفات لا تجلب معها إلا القليل من البضائع لتلك المنطقة فهناك فراغ كبير فى البواخر الذاهبة إلى منطقة سفاجا والقصير، ولا شك أن أصحاب هذه البواخر يرحبون بحمل أى كمية من البضائع من إيطاليا إلى تلك المنطقة بأسعار منخفضة جداً بدلا من أن تسير بواخرهم فارغة أو نصف محملة ، هذه الأسعار المخفضة تقلل من تأثير رسوم القنال ، والنتيجة النهائية أننا سنجد أن ثمن الكبريت فى سفاجا أو القصير هو ثمن معقول .

على أننا لا ندرى أى ميزة خاصة يمتاز بها الكبريت المستخرج من إيطاليا على غيره من الأنواع .

ومن الممكن كما سبق لنا الإشارة استيراد الكبريت من اليابان ، وفى هذه الحالة فإن سفاجا والقصير هما أول الموانى المصرية التى تقع فى طريق البواخر القادمة من اليابان وتكاليف النقل اليهما أرخص من تكاليف النقل إلى الجهات الأخرى .

واليابان كما هو واضح من الجدول التالى هى أولى الدول المستوردة للفوسفات المصرى فى الأهمية .

وليست هذه المرتبة حديثة على اليابان ، ففى سنى ما قبل الحرب كانت اليابان هى الدولة التى تستورد أكبر الكميات من الفوسفات المصرى .

ويترتب على استمرار اليابان فى استيراد كميات كبيرة من الفوسفات من مصر كما كان الحال عليه قبل الحرب أن البواخر القادمة من اليابان تستطيع أن تأتى محملة من سفاجا والقصير بالكبريت وترتد محملة بالفوسفات والتحميل الوافى لهذه البواخر فى الذهاب والإياب له أثره فى تخفيف كلفة النقل ويجعل سعر الكبريت فى سفاجا والقصير سعراً ملائماً .

وبناء على ما تقدم فإنه من الممكن القول بأن ثمن الكبريت المستورد إلى سفاجا والقصير سواء من اليابان أو من إيطاليا سيكون ثمناً ملائماً معقولا .

وينبغى علينا أيضاً أن نلاحظ أن إقامة صناعة السوبرفوسفات فى القصير وسفاجا له أيضاً ميزتين مهمتين .

قيمة ومقدار الصادر من فوسفات الجير الطبيعى

فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ حسب البلاد المصدر إليها

البلاد	١٩٥٠		١٩٥١	
	القيمة بالجنيه	المقدار (بالكيلو قائم)	القيمة (ج . م)	المقدار (ك . ق)
الهند	٩٧٣٤٥	٤٧٢٧٠٠٠٠	٢٤٩٤٦	١٢٣٩٥٠٠٠٠
نيوزيلندا . .	٧٨٧٣٥	١٠٥٤٧٣٦٨٠	—	—
سيلان . . .	١٠٠٧١٤	٢٨٣٤٦٩٦٠	١٨٩٩٧١	٢٤٤٨٣٠٤٠
اتحاد جنوب افريقيا	—	—	٢٨٤٧٢	١٦٦١٤٠٣٢
بلجيكا والكسمبرج	٢٨٧٩٣	٢٠٨١٦٠٠٠	—	—
فنلنده . . .	٣١٤٧٢	١٨٣٠٣٢٠٠	٨٢٩٢٤	٣٧٥٧٨٦٤٠
ألمانيا . . .	—	—	١٢٨٢٧	٩١٣٠٠٠٠
اليونان . .	—	—	١٨١٩٤	٩٣٣٠٠٠٠
هولنده . .	١١٣٥١	٩٧٠٢٠٠٠	—	—
إيطاليا . .	١٤٥٨٤٩	١١٥٣٥٥٦٢٤	٩٨٦٩٨	٥٨٤٤٦٢٠٠
اليابان . . .	٤٥٩٨٨٧	٢١٧٧٦٦٦٤٠	٢٨٨١١٦	١٨٢٦٤٢٢٤٠
السويد . . .	٦٤٣٥	٥٥٠٠٠٠٠	٦٦٧	٣٤٢٠٠٠
يوغسلافيا . .	١٩١٦٥	١٠٣٦٠٠٠٠	١٩٥٠٦	١٠٠٠٣٠٠٠
أندونيسيا . .	٥٤٦٦	١٠٠٠٧٦٠	٢٤٣٧١	٤٢١٩٩٦٤
الجملة . .	١٠٣٥٢٠٢	٤٩٩٨٩٤٨٦٤	٨٩٨٦٩٢	٣٧٥١٨٥١١٦

أولا — أن أحجار الفوسفات لاتوجد خالية من الشوائب وتدل المعلومات الجيولوجية على أن درجة نقاوة الفوسفات تختلف من منجم إلى آخر ، وتتراوح كمية الشوائب المختلطة بالفوسفات من ١٥ ٪ إلى ٩٥ ٪ ، والفوسفات المصرى من أحسن أنواع الفوسفات ، ولكن أحسن أحجار فوسفات مستخرجة لابد تختلط بها شوائب بما لايقل عن ١٥ ٪ من وزنها ، وعلى ذلك فإننا إذا أقمنا مصانعنا فى سفاجا أو القصير ، فإننا نكون بالقرب من المادة الأولية ، ونتجنب بذلك كلفة نقل هذه الشوائب التى لا فائدة منها لنا .

ثانياً — أنه في جنوب القصير يوجد منجم يسمى بجبل الكبريت ، ويوضح تقرير لجنة التجارة والصناعة المؤلفة فى سنة ١٩١٧ برئاسة السيد اسماعيل صدقى بأن هذا المصدر للكبريت لن يستغل لأن كمية الشوائب المختلطة بالكبريت كمية كبيرة . ولا جدال فى أن كمية الشوائب المختلطة بكبريت ذلك المنجم مع بعد أسواق الكبريت عنه جعلت استغلال ذلك المنجم أمراً غير تجارى بسبب التكاليف التى لا طائل من ورائها والتى تصرف فى نقل تلك الشوائب ولكن من المحتمل أننا إذا أنشأنا مصانع لصنع السوبرفوسفات فى القصير أو سفاجا أن يدخل ذلك المنجم فى نطاق الاستغلال التجارى ذلك أننا سنكون على مقربة من ذلك المنجم وسنتخلص حينئذ من كلفة نقل الشوائب المختلطة بالكبريت لمسافات طويلة .

ظاهر مما تقدم أن هناك عدة ميزات تمتاز بها سفاجا والقصير على أى ناحية أخرى من حيث الموقع .

ولو أننا قارنا موقع سفاجا والقصير بموقع كفر الزيات الذى أنشئ فيها مصنعاً للسوبرفوسفات لوجدنا أننا لو أنشأنا مصانع للسوبرفوسفات فى سفاجا أو القصير وأرسلنا السوبرفوسفات المنتج منها بدلا من الفوسفات إلى كفر الزيات أن هناك وفر فى كافة النقل لا يقل عن ٥٠ ٪ من تكاليف النقل التى يتحملها مصنع كفر الزيات فى سبيل نقل مواده الأولية(١) .

(١) الوفر فى كلفة النقل المشار إليه ينشأ من الحقائق الآتية :
(ا) لكل طن من السوبرفوسفات نستعمل ١,٣٢ طن من الفوسفات .
(ب) الشوائب المتعلقة بالفوسفات والتى إذا قدرناها بأقل قدر ممكن فانها لا تقل من ١٠ ٪ من وزن أحجار الفوسفات .
(ج) يلاحظ أن سفاجا والقصير ميناءين وأن نقل الفحم والكبريت إلى مصانع السوبرفوسفات التى تنشأ فيهما يتكلف كلفة ضئيلة جداً بينما أنه فى حالة كفر الزيات لا بد من استيراد الفحم والكبريت عن طريق ميناء من الموانى المصرية المهمة أى الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس وتبعد كل منهما على التوالى من كفر الزيات ١٠٨، ٢٣٠، ٢٣٩ كيلو مترا أى أن كلفة نقل الفحم والكبريت إلى كفر الزيات كلفة كبيرة لا تقارن بكلفة النقل فى سفاجا أو القصير .

ومن التحليل السابق نجد أن منطقة سفاجا والقصير، أصلح من أى منطقة أخرى من ناحية التكاليف ذلك أن تكاليف الإنتاج فيها من المنتظر أن تكون أقل ما يمكن.

وقد يقال إن هناك بعض العقبات الطبيعية، كقلة المياه فى هذه المنطقة، وإذا كان هذا حقيقياً علماً بأن هناك حركة تعدين واسعة فى هذه المنطقة. ولم يعوقها قلة الماء، فيمكننا القول بأن التحليل المتقدم يجعلنا نختار أقرب منطقة إلى سفاجا والقصير يتوافر فيها المياه كمركز لهذه الصناعة، إذ أن هذه المنطقة ستيسر لنا إنتاجاً بأقل التكاليف.

(٦) توزيع منتجات مصانع السوبر فوسفات التى تنشأ فى القصير وسفاجا :

إذا كنا ننظر إلى منطقة القصير وسفاجا كمنطقة صالحة لقيام صناعة السوبر فوسفات فإنه يتعين علينا دراسة كيفية توزيع منتجات تلك الصناعة بأقل كلفة ممكنة. إنه من الممكن استخدام البحر الأحمر فى نقل منتجات السوبرفوسفات من القصير أو سفاجا إلى موانى الوجه البحري ومن ثم إلى كافة أنحاء الدلتا وإلى صعيد مصر.

ولكن هذا الطريق طويل جداً خاصة إذا كنا سنوزع بعض السوبرفوسفات المنتج فى سفاجا والقصير فى صعيد مصر، وأفضل وضع فى هذا الصدد، هو أن تقوم الحكومة بترسيم ورصف الطريق الممتد ما بين القصير وقنا، وأن ينقل السوبر فوسفات عبر هذا الطريق إلى النيل، حيث يمكن نقله وتوزيعه فى كافة أنحاء البلاد بكلفة زهيدة، وإنشاء وتدعيم الطرق ما بين القصير وسفاجا وصعيد مصر لا ييسر لصناعة السوبرفوسفات نقل منتجاتها بكلفة يسيرة فحسب بل إنه سيساعد أيضاً على ازدهار النشاط التجارى فى الصعيد. وييسر له تصدير منتجاته إلى الأقطار المجاورة واستيراد ما يلزم له منها بأقل تكاليف ممكنة للنقل.

٧ — إمكان استخدام المصادر الأخرى للفوسفات :

إن المناجم الأخرى للفوسفات أقل غنى من مناجم سفاجا والقصير كما أن منها ما هو بعيد عن حوض النيل أو صعب فى مواصلاته فالمنجم الكائن بالواحة الخارجية بعيد عن النيل بمقدار ١٩٥ كيلو مترا ولا يصله بالنيل إلا سكة حديد ضيقة ونقطة تلاقى تلك السكة الحديد بحوض النيل تبعد ٥٤٠ كيلو مترا جنوب القاهرة والمنجم الذى بالواحة الداخلة أبعد من المنجم السابق ولا يصله بحوض النيل أى سكة حديد أو طريق صحراوى . يرى و بعد كلا من المنجمين السالفين وصعوبة مواصلاتهما كانتا عاملا قوياً فى عدم استغلال المنجمين إلى الآن ولا يعنى ما تقدم أن نهمل استغلال تلك المناجم فالواقع أن هناك بعض العوامل التى قد تساعد مصانع السوبر فوسفات التى تنشأ فى صعيد مصر مستخدمة الفوسفات المنتج فى السباعية وواحة الداخلة وواحة الخارجة تلك العوامل هى :

(أولا) القوة الكهربائية الرخيصة المنتجة من خزان أسوان عند إتمام ذلك المشروع .

(ثانياً) تدعيم الطرق الصحراوية فيما بين سفاجا والقصير وصعيد مصر — وهو الأمر السابق اقتراحه — يسهل لمصانع السوبر فوسفات المنشئة فى الصعيد فى استيراد الكبريت وتصدير الجبس عن طريق سفاجا والقصير .

(ثالثاً) تحويل الفوسفات فى القطر المصرى — وخاصة بجوار أماكن وجوده — إلى السوبر فوسفات أمر له أهميته فى تقليل كلفة الإنتاج إذ أنه يقلل من تكاليف النقل تلك التكاليف ذات التأثير البالغ على مادة رخيصة الثمن كالفوسفات .

وينبغى علينا أن نلاحظ أنه ليس من الملائم طبعا إنشاء مصانع السوبرفوسفات فى داخل الواحتين لبعد هذه الأماكن فى الصحراء واضطرار أى مصنع فى هذه الحالة إلى نقل جميع المواد اللازمة من فحم وكبريت إلى الواحة ونقل السوبر فوسفات من الواحة إلى الوادى فكلفة النقل فى هذه الحالة تكون كلفة كبيرة ، هذا خلافاً عن كميات المياه التى تحتاجها عملية الصنع والتى

قد لاتتوافر فى الواحات وعلى ذلك فإنه من الأوفر نقل الفوسفات من الواحات إلى الوادى حيث يصنع .

أما عن تحديد موقع معين فى الوادى يكون أكثر وفراً من غيره فإن هذا يتوقف على السوق الذى يصرف فيه الجبس المنتج فإذا كان الجبس سيصدّر إلى الخارج كما سبق فإن اختيار مكان فى الوادى قريب من مصدر المادة الخام ومن الطرق الصحراوية الموصلة إلى سفاجا أو القصير يكون أمراً ضرورياً .

وفى حالة ما إذا كان الجبس المنتج لن يصدّر إلى الخارج لأن السوق المحلى بالنسبة له أهم من سوق التصدير فإنه من الأوفر أن نختار موقع المصنع بالقرب من كل من سوق الجبس وسوق السوبرفوسفات .

عوائد عوامل الإنتاج كدخل وكنفقة إنتاج

للدكتور عبد المنعم البنا

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

هناك صعوبة تحليلية هامة تقابلنا كاقتصاديين عند قيامنا بتحليل المشاكل الاقتصادية ، وهي ذلك التعارض بين مظهرى عوائد عوامل الإنتاج : مظهرها كنفقة إنتاج ومظهرها كقوة شرائية . فمن وجهة نظر عامل الإنتاج يعتبر العائد الذى يحصل عليه دخلا ومصدراً للطلب الفعال ، إذا ما زاد ، زاد الطلب الفعال فتزيد كمية المبيعات ويتسع نطاق الإنتاج وتزيد العمالة ويشيع الرواج ويزيد النشاط الاقتصادى ، وإذا ما قل ، قل الطلب الفعال فتقل كمية المبيعات ويضيق نطاق الإنتاج وتقل العمالة ويشيع الكساد ويقل النشاط الاقتصادى . أما من وجهة نظر المنظم ، فإن هذا العائد يعتبر نفقة من نفقات الإنتاج ، إذا ما زاد ارتفعت نفقة الإنتاج وارتفع مستوى الأسعار وقد يضيق نتيجة هذا نطاق الإنتاج وتزيد البطالة ويشيع الكساد . وإذا ما قل ، انخفضت نفقة الإنتاج فينخفض مستوى الأسعار ويتسع نطاق الإنتاج فتزيد العمالة ويشيع الرواج والنشاط الاقتصادى .

ولا شك أن هذا التعارض يقابلنا لا عند قيامنا بالتحليل النظرى فحسب ، ولكنه يواجهنا أيضاً عند قيامنا برسم سياسة اقتصادية عامة أو عند محاولتنا حل مشكلة اقتصادية خاصة . وحيث أن عوائد عوامل الإنتاج المختلفة تختلف من حيث أهميتها النسبية كدخل وكنفقة إنتاج ، فيحسن بنا أن نتحرى عن هذه الأهمية عن طريق مناقشة هذه العوائد عائداً عائداً ، ولنبدأ بالأجور .

تكون الأجور الجزء الهام من نفقات الإنتاج بالنسبة لأغلب الصناعات وهي في الوقت نفسه تكون الجزء الأكبر من القوة الشرائية في الدولة ، خاصة وأن الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للعمال كبير . وكثيراً ما تعتمد الحكومات على السياسة الأجرية لمقاومة الدورات الاقتصادية وما تتضمنه من رواج مصطنع لا تتطلبه حقيقة الطلب وتماً يعقبه من كساد ، كما تستخدمها الحكومات أيضاً كأداة للتوجيه الاقتصادى الطويل الأجل لمحاربة الكساد المزمن (chronic Depression) الذى يعتور النظام الرأسمالى والناشئ عن تناقص فرص الاستثمار كلما تقدم المجتمع . وفى حين أن الكلاسيكيين قد اهتموا بالأجور على أنها نفقة إنتاج ، فإن "كينز" اهتم بها على أنها قوة شرائية .

وعلى هذا الأساس نجد أنه فى حين تنصح "بيجو" بالعمل على تخفيض لمقاومة الكساد والبطالة ، فإن "كينز" قد نصح برفع الأجو الى فتزيد الاستثمار والعمالة .

. . . مقاومة الدورات الاقتصادية ، فإنه حسب منطق ال . . .
. . . ن نعمل على رفع الأجور حتى نرفع من نفقة الإنتاج ونحد من . . . فى الإنتاج أثناء الرواج ، كما يجب أن نقاوم الكساد عن . . . على تخفيض الأجور حتى تخفض نفقة الإنتاج فيقبل المتجور بحيث نقاوم الكساد . أما حسب منطق الكينزيه . . . فإنه . . . على زيادة الأجور أثناء الكساد حتى نزيد ال . . . فعال من الرواج ، كما يجب أن نعمل على تخفيضها . . . الفعال ونحد من التوسع فى الإنتاج

فهل يمكن ال . . . بين الرأيين خاصة . . . يختص بالسياسة . . . الدائمة الدو . . . عن طريق التحليل . . . : . . . الكلا . . . رفع الأجور حتى ترتفع نفقة الإنتاج هذا . . . إلى الا . . . إنتاج . و . . . الحقيقة . . . أنه . . . . ولكن إنه قد . . . عبارة . . . تبرير رفع إذ أن الزيادة فى الأجور . . . تؤدى إلى امتصاص جميع المد

إذ لولا هذا الامتصاص [illegible] ... لانتهى الأمر ... [illegible]
الرواج إلى كساد [illegible] ... السياسة الأجرية
فى أوقات الرواج ، إذ كلاهما قد يؤدى رفع الأجور . ولو أن الأسباب تختلف فى
الحالتين ، إذ أن السبب حسب الرأى الكلاسيكى هو رفع نفقة الإنتاج
حتى توقف التوسع المصطنع عند حده ، والسبب حسب الرأى الكينزى هو رفع
قوة الشراء بنسبة تكفى لأن يباع جميع المنتج من السلع .

هذا عن الرواج ولنرى الآن إلى أى مدى يمكن أن يتفق الرأيان فيما يختص باستخدام السياسة الأجرية لمقاومة الكساد . نلاحظ أن الكلاسيكيين يدعون إلى تخفيض الأجور أثناء الكساد كما قدمنا إذ أنهم ينظرون إليها على أنها نفقة إنتاج ، فى حين أن المنطق الكينزى يؤدى بنا إلى رفعها إذ ينظر إليها على أنها قوة شراء . قد يمكننا التوفيق أيضاً بين الرأيين فى هذه الحالة وذلك إن كانت مرونة الطلب على العمل كبيرة . إذ أن تخفيض الأجر ، وهو ما ينادى به الكلاسيكيون لعلاج الكساد ، قد يؤدى إلى زيادة الطلب على العمال بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض فى الأجر ، وتكون النتيجة زيادة نصيب العمال من الدخل القومى وزيادة القوة الشرائية فى أيدى طبقة العمال فى مجموعهم على الرغم من انخفاض مستوى الأجر بالنسبة للعامل الواحد . على أن هذا الشرط وهو مرونة الطلب على العمال مرونة كبيرة من الصعب أن يتحقق أثناء الكساد ، لأن أرباب الأعمال قد يتوقعون استمرار الانخفاض فى الأجر ، ولذلك فهم ينتظرون حتى تصل الأجور لمستوى منخفض جداً ، أى أن طلبهم على العمال لا يزيد بمجرد انخفاض الأجر .

ومن هذا التحليل السابق يمكن أن نستنتج أن الرأى الكلاسيكى قد يكون أقرب إلى الصحة من رأى "كينز" بشأن الوسيلة التى على الحكومة أن تتبعها لمحاربة الدورات الاقتصادية عن طريق استخدام السياسة الأجرية . إذ أننا عند محاولتنا للتوفيق بين الرأيين قد أخضعنا مظهر الأجور كقوة شرائية لمظهرها كنفقة إنتاج ، هذا فضلا عن صعوبة توفر مرونة الطلب على العمال التى أشرنا إليها .

هذا فيما يختص بالسياسة الأجرية أثناء الدورة الاقتصادية . ولنناقش الآن السياسة الأجرية الطويلة الأجل كأداة لعلاج الكساد المزمن الذى يعتور نظامنا

الإقتصادى الرأسمالى . والواقع أن هذه المشكلة اقتصادية اجتماعية وتحتل مكاناً هاماً فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة : إذ أن العمال يمثلون غالبية الشعب ، ويعتمد مستوى معيشتهم فى الغالب على مايكسبونه من أجر نظير عملهم .

وقد اختلفت الآراء فيما يختص بمستوى الأجور . فالبعض يرى أن العمل كأية سلعة أخرى يجب أن يخضع ثمنها لقانون العرض والطلب . فكلما زاد عرض العمال وكلما انخفض الطلب عليهم من جانب أرباب الأعمال ، انخفض أجرهم . وعلى العكس من ذلك كلما قل عرض العمال وكلما زاد الطلب عليهم من جانب أرباب الأعمال ، ارتفع أجرهم . ويرى هذا الفريق من " الكلاسيكيين " أنه يجب ألا تتدخل الدولة لرفع مستوى الأجور ، كما يجب ألا تفرض نقابات العمال مستويات للأجور لاتتفق مع القوانين الاقتصادية السالفة الذكر .

وينفر " الحديثون " من هذا الرأى قائلين إنه يجب ألا نعامل العمال كأية سلعة أخرى ، إذ أنهم يمثلون العامل الإنسانى من عوامل الإنتاج ، كما أن منهم تستمد القوة الشرائية فى الدولة ، وعلى هذا الأساس يجب ألا نترك أجورهم تهبط عن مستوى معين وإلا انخفضت القوة الشرائية فى الدولة وزادت حدة مايعانيه المجتمع من أمراض اقتصادية . وينادى هذا الفريق بضرورة تدخل الحكومة لضمان مستوى أدنى لأجور العمال .

وهكذا نرى أنه بالنسبة للسياسة الأجرية الطويلة الأجل التى تهدف إلى محاربة الكساد المزمن والبطالة المزمنة ، يوجد أيضاً هذا التعارض التحليلى بين مظهرى الأجور كنفقة انتاج وكقوة شرائية . ولنرى مايحدث على أساس المظهر الأول : فلنفرض أن الحكومة أو نقابات العمال قد حددت أجراً للعمال أعلى مما تتطلبهم إنتاجيتهم الحدية فماذا تكون النتيجة ؟ هنالك أحد احتمالين : إما أن يكون الطلب على العمال مرناً ، أى يسهل الاستغناء عنهم وإحلال آلات محلهم ، كأن تستخدم الآلات الزراعية بدلا من العمال الزراعيين ، وتكون النتيجة أن يتعطل كثير من العمال ؛ وإما أن يكون الطلب على العمال غير مرن أى لايسهل الاستغناء عنهم ويصعب إحلال الآلات محلهم ، كأن تكون طبيعة الصناعة يدوية لا آلية أو كأن يصعب استيراد الآلات كما يصعب صنعها محلياً أو كأن

تكون أثمان الآلات مرتفعة جداً ... الخ . وهنا نلاحظ أن ارتفاع الأجر يؤدى إلى ارتفاع نفقات الإنتاج فيضيق نطاق الانتاج وتزيد البطالة تبعاً لذلك . وهكذا نجد أنه سواء كان الطلب على العمال مرناً أم غير مرن فإن إهمال مظهر الأجر كنفقة انتاج يؤدى إلى بطالة العمال . إلا أننا لو تركنا الأجر الاسمى لفعل قانون العرض والطلب حسب ماتمليه الاعتبارات الاقتصادية البحتة ، فإن مستوى الأجر قد لايمكّن العامل من أن يعيش فى المستوى اللائق به كانسان ، كما قد يؤدى إلى انخفاض فى القوة الشرائية مما يعرقل النشاط الاقتصادى . فهل يمكن التوفيق هنا أيضاً بين مظهرى الأجر ؟ أرى أنه يجب أن نفرق بين العمل والعامل : فالعمل سلعة يعرضها العامل وهى تباع وتشترى كأية سلعة أخرى ، ويجب أن يخضع ثمنها للقوانين الاقتصادية ، ولا يجب أن يرتفع هذا الثمن عما تمليه هذه القوانين وإلا ارتفعت نفقة الإنتاج وأحجم المنظمون عن استخدامها ، طالما أن دافعهم هو الربح فى نظامنا الرأسمالى . أما العامل فإنسان له حقوقه كمواطن قبل الدولة وعلى هذه الأخيرة ، لا على رب العمل ، أن تضمن له مستوى المعيشة الذى يليق به كإنسان ، وذلك بالعمل على إنشاء المشروعات العامة التى تفيد الطبقة العاملة كنشر التعليم المجانى والخدمات الصحية وإنشاء مساكن للعمال والتأمين ضد البطالة والمرض ... إلى آخر ذلك مما يزيد من الدخل الحقيقى للعمال ومما يزيد من قوة شرائهم الفعلية . وهكذا يمكن التوفيق بين الرأيين فيما يختص بالسياسة الأجرية الطويلة الأجل وذلك بفصل العمل كسلعة عن العامل كإنسان . وأعتقد أن الخطأ الرئيسى الذى يعتور تحليل مشكلة الأجور هو إصرار الاقتصاديين على ربط العمل بالعامل وعدم فصلهما فى حين أن هذا الفصل لازم لعلاجنا لمشكلة البطالة المزمنة فى المجتمع الرأسمالى . ويلاحظ أيضاً فى هذا الأمر أننا أخضعنا الرأى القائل بأن الأجور قوة شرائية للرأى القائل بأنها نفقة إنتاج .

أما فيما يختص بسعر الفائدة فنلاحظ أننا نلمس نفس التعارض بين مظهريه كنفقة إنتاج وكدخل . فسعر الفائدة يعتبر نفقة من نفقات الاستثمار ويعطيه "كينز" أهميته عن هذا الطريق . وهو لهذا يرى أن جمود سعر الفائدة عند مستوى أعلى من الكفاية الحدية لرأس المال من أهم الأسباب التى تعرقل الاستثمار .

ومن [illegible] الجمود [illegible] هناك حداً أدنى لا يمكن أن تقل عنه سعر الفائدة [illegible] الاحتفاظ بمدخراته في شكل نقدي [illegible] إذا لم تقل نسبة سعر الفائدة عن حد معين. ومن جهة أخرى فإن الخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك للأفراد والمشاريع تستلزم دفع عمولة لا تقل عن حد معين أيضاً لتغطية المصاريف اللازمة. وعلى هذا الأساس اقترح كينز أنه لمقاومة الكساد علينا أن نتبع سياسة نقدية رخيصة (Easy Money Policy) بحيث ينخفض سعر الفائدة ويشجع الاستثمار. ولكننا من وجهة أخرى نلاحظ أن سعر الفائدة يعتبر مصدراً للطلب الفعال وللقوة الشرائية في أيدي المقرضين. وعلى هذا الأساس فإن انخفاضه قد يزيد من حدة الكساد، إذ أن هذا الانخفاض يضعف من القوة الشرائية. والآن علينا أن نعرف مدى الأهمية النسبية لسعر الفائدة كنفقة من نفقات الاستثمار وكمصدر للطلب الفعال.

أما عن أهمية سعر الفائدة كنفقة استثمار فنلاحظ أنه أقل أهمية مما يبدو. والواقع أن الأهمية التي أعطيت لسعر الفائدة كأداة للتوجيه النقدي قد بولغ فيها كل المبالغة. وتؤيد هذه الحقيقة وجهات نظر عديدة تتفق كلها على أن أهمية سعر الفائدة قلت نسبياً من حيث تأثيره في حجم الإنتاج وبالتالي في النشاط الاقتصادي.

فمن وجهة نظر السياسة المصرفية نلاحظ أنه لو كان سعر الفائدة أداة فعالة لتوجيه النشاط الاقتصادي لما لجأ البنك المركزي إلى وسائل أخرى كسياسة السوق المفتوحة وسياسة تغيير نسب الاحتياطي. ونلاحظ في هذا الصدد أنه أثناء الرواج يزيد الطلب على الائتمان زيادة كبيرة ويستمر تفاؤل أرباب الأعمال ويصعب على السلطات النقدية إيقاف تيار هذا الطلب المتزايد بمجرد رفع سعر الخصم وسعر الفائدة. وكذلك في أوقات الكساد نجد أن التشاؤم الذي يسود دنيا الأعمال يفقد الثقة في الاستثمار وفي النشاط الاقتصادي. وقد تشتد موجة التشاؤم وتستمر لمدة طويلة ويقل الطلب على الاقتراض لدرجة كبيرة حتى بأحسن الشروط وبمختلف المغريات، إذ تقل المبيعات وتزيد نسبة البطالة وتقل الأرباح ويقل الاقبال على الإنتاج. ومهما انخفض

سعر الخصم وسعر الفائدة فإن الإقبال على الاقتراض لا يزيد لوجود هذا التشاؤم وتوقع خسارة المشاريع ، حتى لقد ذهب البعض إلى القول إنه حتى ولو كان سعر الفائدة سالباً لما شجع المقترضين على الاقتراض للاستثمار في مشروعات خاسرة . ولقد كان فشل البنوك المركزية في الاعتماد فقط على سعر الخصم مما أدى إلى زيادة الاعتماد على السياسات الأخرى خاصة تغيير نسب الاحتياطي تدريجياً ، كما اقترح البعض إلزام البنوك بالاحتفاظ باحتياطي خاص (Special Reserve) بجانب الاحتياطي العادي في الأوقات التي تزيد فيها احتياطات البنوك زيادة كبيرة إلى غير ذلك من الوسائل . بل إن وجود السياسة المالية (Fiscal Policy) وزيادة أهميتها خاصة منذ الكساد الكبير لأكبر دليل على فشل السياسة المصرفية في علاج الأزمات الاقتصادية مما اضطر الحكومات إلى وسائل أخرى كالاهتمام بالمشروعات العامة والقروض العامة والسياسة الضرائبية كوسائل مالية لابد منها للتوجيه النقدي

ومن وجهة نظر النظرية النقدية البحتة فإننا نجد أن هايك [1] الذي اعتبر أن مرونة الائتمان تؤدي إلى إحداث دورات اقتصادية وتفسد العلاقة بين إنتاج سلع الإستثمار وإنتاج سلع الاستهلاك عن طريق التغيرات في هيكل الإنتاج عن طريق الإدخار الإجباري ، والذي أعطى أهمية كبيرة لسعر الفائدة النقدي وعلاقته بسعر الفائدة الطبيعي حيث بين أن تشجيع الإقراض بخلق الائتمان وتخفيض سعر الفائدة النقدي يؤدي إلى اختلال التوازن الإقتصادي ، نجد أنه قد عدل من نظريته في بعد . إذ انتقد الكثيرون نظريته هذه وعابوا عليه تلك الأهمية الكبرى التي أعطاها لسعر الفائدة . وقدم نظريته الجديدة على أساس الجمود قائلا إن التغيرات في هيكل الإنتاج يمكن أن تحدث لا نتيجة تغير سعر الفائدة ولكن نتيجة تغير في مستوى الأرباح ، إذ أن زيادة دخول المستهلكين في أوقات الرواج — الناشئة عن زيادة الاستثمار والنشاط الإقتصادي — تؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك فينشط إنتاجها وتصبح الموارد المخصصة لإنتاجها أقل مرونة وبالتالي يرتفع مستوى أسعارها . وحيث إن الأجور

(1) F. A. Hayek, Prices and Production, London, 1931.

وعدل نظريته في كتابه F. A. Hayek, Profit, interest and Investment, London, 1939.

جامدة عادة ، أى أنها لا ترتفع بنفس نسبة الارتفاع فى الأسعار ، فإن الأجور الحقيقية تنخفض ، وهذا الإنخفاض فى الأجور الحقيقية سوف يشجع أرباب الأعمال على زيادة ما يستخدمون من عمال ونقص ما يستخدمون من رؤوس الأموال ، أى يقل الطلب على سلع الإنتاج ويقل الاستثمار فى مراحل الإنتاج العليا المخصصة لهذه السلع ، ويزيد فى المراحل الدنيا المخصصة لإنتاج سلع الاستهلاك . وقلة الطلب على الإستثمار فى المراحل العليا تؤدى بدورها إلى نقص الدخول التى تدفع للمستهلكين فيقل طلبهم الفعال على سلع الاستهلاك فتنخفض الأسعار ولكن بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض فى الأجور ، نظراً لجمودها ، فتقل الأرباح تبعاً لذلك ويزهد أرباب الأعمال فى استخدام العمال لارتفاع أجورهم الحقيقية ويزيد الإقبال على استخدام سلع الإنتاج فيحدث الانتعاش الإقتصادى من جديد وهكذا . وتبعاً لنظرية " هايك " الأولى كان يحدث هذا التحول عن طريق انخفاض سعر الفائدة النقدى . أى أن "هايك" قد شرح النظرية النقدية للدورة التجارية على أساس جمود الأجور والتغير فى مستوى الأرباح ونبذ الاعتماد على التغيرات فى سعر الفائدة النقدى كأداة لشرح هذه النظرية .

ومن وجهة نظر محاسبة التكاليف فإننا نلاحظ أن سعر الفائدة فى الغالب لا يكون إلا نسبة أو جزءاً صغيراً من نفقات الإنتاج الكلية . ولا يمكن الرد على هذا بأن سعر الفائدة مهم إذا كانت تحركات سعر الفائدة فى حدود واسعة . فسعر الفائدة لا يزيد عادة عن ٩ أو ١٠٪ ، اللهم إلا إذا رفعنا سعر الفائدة حتى يصبح فى حكم الربا بل والربا الفاحش ! وهكذا نجد أن ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضه لا يؤثر كثيراً على نفقة الإنتاج الكلية ولهذا فإنه غير مهم كنفقة من نفقات الاستثمار كما تدل على ذلك محاسبة التكاليف فى الإنتاج .

ومن وجهة نظر التحليل الإحصائى فإنه قد دلت الأبحاث الإحصائية التى قام بها بعض الاقتصاديين على أن سعر الفائدة قلما يؤثر فى سياسة أرباب الأعمال من حيث تغيير نطاق إنتاجهم . ومن هذه الأبحاث ما قامت به جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية (١) وكانت إجابات أرباب الأعمال

(1) J. F. Ebersole, American Economic Review, March 1938, Supplement, p. 71

متفقة على أن سعر الفائدة ليس عاملا رئيسياً فى تغيير السياسة الإنتاجية ونطاق الإنتاج .

ومن هذه الأبحاث أيضاً ما قام بعض اقتصاديى جامعة أكسفورد[1] بسؤال بعض رجال الأعمال عن سلوكهم حيال التغير فى سعر الفائدة وقد اتفق أيضاً أرباب الأعمال على أن توقعات الربح هى العامل الرئيسى فى تغيير نطاق الإنتاج لا سعر الفائدة . وإن اتفاق النتائج التى توصلت إليها هاتين الجامعتين فى بلدين مختلفين لدليل على وجود عدم التحيز الإحصائى (Statistical bias) ولدليل على صحة هذه النتائج لاسيما وان هاتين الجامعتين اشتهرتا بعلم الإحصاء الاقتصادى . وإن قيل إن هناك احتمالاً للخطأ فى إجابات أرباب الأعمال فإنه يرد على ذلك بأنه حتى لو وجد هذا الاحتمال فإنه يقابله احتمال عدم الخطأ . وبعد هذا فحتى لو فرضنا أننا غلبنا احتمال الخطأ فهو لا يمكن أن يتعدى نسبة صغيرة . وعليه فحيث أن الإجابات كانت حوالى ١٠٠ ٪ لصالح عدم أهمية سعر الفائدة فإن النتيجة الإحصائية هى أن احتمال أن يكون سعر الفائدة أقل أهمية من العوامل الأخرى هو احتمال كبير جداً . أما العينة المأخوذة كأساس للبحث فقد كانت تكفى لطبيعة هذا البحث خاصة وقد طبقت نظرية العينات الطبقية (Stratified Samples) التى تصلح للبحوث الإحصائية الاقتصادية فى الصناعة .

وهكذا نرى أن ما حاوله البعض أن يأخذه على هذا البحث الإحصائى لا يقال من شأنه خاصة وأن الناقدين لم يقوموا ببحث احصائى مماثل بل لم يقوموا ببحث إحصائى أصلا فى هذا الصدد ولم تتوفر لهم إمكانيات هذا البحث ، وخاصة أن النتائج الإحصائية التى توصلت إليها الجامعتان السالفتى الذكر يؤيدها المنطق الاقتصادى والمحاسبى كما ألمحنا سابقاً . إذ المفروض أن أية نتيجة إحصائية يجب أن يؤيدها التحليل العلمى الاقتصادى وإلا كانت مشكوكاً فيها . والواقع أنه يندر أن تجمع مختلف وجهات النظر الاقتصادية والمحاسبية والاحصائية على نتيجة ما كما أجمعت عن قلة أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنشاط الإنتاجى .

[1] J. E. Meade and P. W. S. Andrews "Summary of Replies to (X) questions on Effects of Interest Rates" Oxford Economic papers No I.

ويرى لندبرج (Lundberg) أنه يجب أن نفرق بين نوعين من أزمات الاستثمار ، واعتمد فى هذه التفرقة على نوع الاستثمار . فإن كان الاستثمار فى شكل صناعات تنتج سلع استهلاك ، فإن التوسع هنا يتوقف على الطلب الفعال على هذه السلع ، وتحدث الأزمة إذا زاد الادخار ، لأن هذا الأخير يقلل الإنفاق والطلب الفعال . وإن كان الاستثمار فى شكل مشروعات طويلة الأجل كالسكك الحديدية والطرق ، فإن التوسع هنا يتوقف على وجود المدخرات اللازمة ، أكثر مما يتوقف على الطلب الفعال ، وتحدث الأزمة لندرة رأس المال[1] . على أنى لا أجد أساساً قوياً لهذه التفرقة ، إذ أن النوع الأول ينتج عنه فى النهاية سلع استهلاك ، والنوع الآخر ينتج عنه فى النهاية خدمات استهلاك كخدمات النقل مثلا . وقد ينشأ مشروع عظيم للنقل ولكن لا يكون الإقبال عليه كافياً ، وهنا يمكن أن نسمى الأزمة ، أزمة إفراط فى الاستثمار (Over investment) ناشئ عن قلة فى الطلب الفعال على خدمات المشروع . ولا يغير من هذه النتيجة أن المشروع سوف لا يكون مهيئاً لخدمة المستهلكين إلا بعد مضى مدة طويلة تكون فى أثنائها كمية رأس المال هى العامل المهم فى التوسع . أى أنه حتى فى المشروعات الطويلة الأجل نجد أنه حتى لو كان لسعر الفائدة بعض الوزن ، إلا أن نجاح المشروع يعتمد على الطلب الفعال على خدماته أو السلع التى ينتجها .

مما سبق يتضح لنا أن سعر الفائدة كنفقة استثمار أقل أهمية من العوامل الأخرى فى مدى تأثيره على النشاط الإنتاجى ، وعلى رأس هذه العوامل توقعات الربح والطلب الفعال ، وقد أيدنا هذه النتيجة من وجهات نظر عديدة ولنبحث الآن فى مدى أهمية سعر الفائدة كمصدر للدخل وللطلب الفعال :

إذا نظرنا إلى سعر الفائدة على أنه نفقة استثمار يجب ألا ننسى وجهة نظر المقرض (lender) إذ أن هذا الأخير يعتبر أن الفائدة التى يحصل عليها دخل وقوة شراء . ويظهر أن السياسة التقليدية المصرفية وما تبعها من توجيه كل الاهتمام إلى سياسة البنك المركزى لخفض سعر الخصم والفائدة لتشجيع الاقتراض والاستثمار ، قد قالت الاهتمام بسعر الفائدة كمصدر للدخل . وحين نادى "كينز"

(1) E. Lundberg "Studies in the theory of Economic Expansion", London ..., pp. 261-...

وتابعيه بالعمل على إيجاد سياسة نقدية سخية واتباع الوسائل المالية الحكومية التي من شأنها تخفيض سعر الفائدة وتسهيل شروط الاقتراض ، فإن هؤلاء قد غفلوا عن الحقيقة الهامة التالية وهى أن انخفاض سعر الفائدة خاصة إذا كان هذا الإنخفاض بدرجة كبيرة قد يزهد فى الاقراض للاستثمار أى أنه يقلل الميل للاقراض . ويلاحظ أن كثيراً من الأفراد والمؤسسات قد تعتمد على استثمار بعض أموالها فى شراء أسهم أو سندات تغل لها دخلا تعتمد عليه كل الاعتماد فى القيام بالنشاط الانتاجى أو الاستهلاكى . وتلاحظ هذه الظاهرة بصفة خاصة إذا كان الدين الأهلى كبيراً ، إذ أن كثيراً من الناس والمؤسسات يعتبرون الدخل الذى تغله السندات الحكومية قوة شرائية . فإذا ما عرفنا أن أغلب الحكومات تتبع سياسة مالية من شأنها الاعتماد لحد كبير على عقد القروض الأهلية وعلى سياسة العجز فى التمويل (Deficit Financing)[1] ، وإذا ما عرفنا أن الدين الأهلى خاصة بعد الحرب الأخيرة يكون جزءاً هاماً من الدخل القومى فى أغلب الدول . لعرفنا مدى أهمية سعر الفائدة كقوة شراء وكمصدر للطلب الفعال .

ومثل آخر أضرب به فى هذا الصدد ، شركات التأمين ، إذ أنها تسعى لاستثمار جل أموالها فى أسهم وسندات تغل لها دخلا يمكنها من القيام بنشاطها الإقتصادى فى ميدان التأمين . فاذا ما انخفض سعر الفائدة انخفاضاً كبيراً فان حافزها على مثل هذا الاستثمار سوف يقل . وهكذا نرى أنه فى الأزمنة الحديثة تتزايد أهمية سعر الفائدة كمصدر للقوة الشرائية ، ومن جهة أخرى يجب ألا نهمل الحقيقة الهامة الأخرى وهى أن سعر الفائدة لا يعتبر فقط نفقة للاستثمار (Cost of Investment) ولكنه يعتبر أيضاً حافزاً من حوافز الاستثمار (inducement to invest) من وجهة نظر المقرض ، وبعبارة أخرى يعتبر حافزاً من حوافز الاقراض للاستثمار . والخلاصة هى أن اتباع السياسة النقدية السخية التى تؤدى الى انخفاض سعر الفائدة ، قد تؤدى الى تشجيع الاستثمار على اعتبار أن سعر الفائدة نفقة إنتاج ولكنها قد تؤدى فى الوقت ذاته الى انخفاض الدخل والقوة الشرائية والى انخفاض الميل الى الإقراض للاستثمار مما يعرقل الاستثمار ويزيد من حدة الكساد . ولذلك يجب معرفة

(1) J. H. Williams: Deficit Financing [illegible] Monetary [illegible] Plans and other Essays, New York [illegible] pp. [illegible] 86.

مدى التأثير النسبي لسعر الفائدة فى النشاط الاقتصادى كنفقة إنتاج وكقوة شرائية . والواقع أن تأثيره كقوة شرائية قد يكون أقوى من تأثيره كنفقة إنتاج كما قدمنا ، ولكن ليس معنى هذا أن سعر الفائدة له وزن اقتصادى تقيل فيما يختص بالنشاط الاقتصادى وكأداة لسياسة التوجيه الاقتصادى ، إذ أن أهميته تتضاءل بجانب أهمية الأجور كنفقة إنتاج وكدخل . وقد رأينا أن سعر الفائدة كنفقة استثمار قليل الأهمية فيما يختص بالسياسة المصرفية وهو أيضاً كمصدر للدخل أقل أهمية من المصادر الأخرى للقوة الشرائية . وهناك نقطة هامة أخرى واعتبار آخر يجب أن نأخذه فى الحسبان وهو أن أسعار الفائدة تتعدد وقد ترتفع بعض الأسعار وينخفض البعض الآخر فى وقت واحد مما يؤدى إلى تعقيد كبير إذا ما استخدمناه كأداة للسياسة النقدية فى الدولة . إن تغيرات سعر الفائدة قد تساعد فى توجيه النشاط الاقتصادى ولكن لا يتيسر هذا إلا مع الالتجاء الى وسائل أخرى كثيرة لا داعى هنا لمناقشتها .

ثم أخذ هذه التحفظات فى الحسبان هل يمكن التوفيق بين سعر الفائدة كنفقة استثمار وكمصدر للقوة الشرائية ؟ على الحكومة أن تراعى الأهمية النسبية لمظهرى سعر الفائدة . فان كانت أهميته كنفقة استثمار أقوى منها كمصدر للدخل فلا بأس من اتباع سياسة نقدية رخيصة لمقاومة الكساد عن طريق تخفيض سعر الفائدة النقدى . و إن كانت أهميته كمصدر للقوة الشرائية و كحفز على الاقراض للاستثمار أقوى من أهميته كنفقة استثمار فقد يؤدى انخفاض سعر الفائدة النقدى إلى إضعاف هذا الحافز و إلى إضعاف القوة الشرائية . وأعود فأكرر ما سبق أن أوردته من أن سعر الفائدة سواء أكان نفقة استثمار أو مصدراً للدخل فانه ضعيف التأثير فى النشاط الاقتصادى بالنسبة لعوائد عوامل الإنتاج الأخرى ، خاصة الأجور .

أما عن الريع فنلاحظ أنه من وجهة نظر المجتمع يعتبر فائضاً ولا يدخل فى نفقة الإنتاج ، أما من وجهة نظر المنتج الفردى فهو يدخل فى نفقة الإنتاج بل قد يكون جزءاً كبيراً منها . وعلى هذا الأساس أى على اعتبار أنه نفقة إنتاج . فإن العمل على تخفيضه قد يشجع الإنتاج . أما مظهره الآخر كقوة شرائية . فإنه سواء كان فائضاً أم لا فإنه يعتبر دخلا لمالك الأرض . ولكن يلاحظ

أن الملاك عادة يكون ميلهم الحدى للاستهلاك منخفضاً ، نظراً لارتفاع مستوى دخلهم فى المتوسط . أى أن ارتفاع دخل متسلمى الريع يجعل هذا الأخير مصدراً غير فعال للقوة الشرائية إذ يزيد ميلهم الحدى للادخار و يقل ميلهم الحدى للاستهلاك . ونفس القول ينطبق على ريع القدرة أو الكفاية إذ يتمتع أصحابها بفائض يشبه الريع كل الشبه فيما يختص بالتحليل السالف الذكر .

أما عن الربح فقد اختلفت الآراء فى تعريفه . ولكن لو أخذنا بأكثر الآراء شيوعاً وهو أن أجر الإدارة العادى لا يعتبر ربحاً فى المعنى الإقتصادى بل عائداً عادياً يدخل ضمن نفقات الإنتاج لوجدنا أن هذا الأجر العادى قد تكون أهميته كنفقة إنتاج أكبر من أهميته كمصدر للقوة الشرائية ، إذ أن دخل المنظمين عادة مرتفع بحيث يكون ميلهم الحدى للاستهلاك ضعيفاً . أما الربح الإقتصادى فهو فائض لا يدخل ضمن نفقات الإنتاج أما مظهره كدخل وكمصدر للقوة الشرائية فهو أيضاً غير مهم لنفس السبب السابق وهو أن من يعود عليه هذا الربح من المنظمين يكون ذا دخل عال عادة ، ولذلك فيكون ميله الحدى للاستهلاك ضعيفاً .

إلا أن هناك تحفظاً يجب ذكره فى هذا الصدد وهو أن الحكومة يجب أن تراعى مآل الأرباح المتجمعة لدى أرباب الأعمال الذين يكون ميلهم الحدى للاستهلاك ضعيفاً وبالتالى يكون ميلهم الحدى للادخار عالياً . هل مآل هذه الأرباح هو الاكتناز أم الاستثمار ؟ أى يجب على الحكومة أن تراعى مدى الميل الحدى للاستثمار (Marginal Propensity to Invest) . فإن كانت المدخرات المتجمعة ستستثمر وجب على الحكومة أن تتبع سياسة مالية ليس من شأنها عرقلة هذا الاستثمار . وإن وجدت الحكومة أن هذه المدخرات مآلها الاكتناز أو الاستهلاك الضار (Conspicuous Consumption) فلا ضير على الحكومة ولا تثريب من امتصاص جزء كبير من هذه المدخرات حتى تموّل مشروعاتها العامة اللازمة لسد الثغرات التى تعتور الاستثمارات الفردية . وقد لوحظ فى هذا الصدد أن أغلب الأرباح الصناعية تستثمر من جديد فى الصناعة ، إما بتجديد الأصول القديمة أو توسيع نطاق الصناعات الموجودة وإما بإنشاء صناعات جديدة ، فى حين أن أغلب الأرباح الزراعية

غالباً ما تكتنز أو تستخدم فى شراء أراض جديدة إن تيسر ذلك ، أو تستخدم فى الاستهلاك الغير منتج أى الاستهلاك الترفى . وعليه ، خاصة فى بلد تنشد التصنيع كمصر ، يجب على الحكومة أن لا ترهق الأرباح الصناعية بالضرائب خاصة إذا كانت أرباحا مكتسبة (Earned) ، لأن استثمارها فى الصناعة يؤدى إلى زيادة العمالة وإلى خلق قوة شرائية جديدة مما يزيد من النشاط الاقتصادى .

وهناك اعتبار آخر يجب ألا تغفل الحكومة عنه عند محاولتها مقاومة الكساد عن طريق العمل على زيادة القوة الشرائية والدخل القومى . فقد يتراءى للحكومة أن تتبع سياسة مالية من شأنها القيام بالمشروعات العامة لكى تكمل النقص فى المشروعات الخاصة ولكى تشيع موجة من النشاط الاقتصادى . ومن المعلوم لنا أن استثماراً معيناً يؤدى بفعل مكرر الاستثمار إلى استثمارات متتابعة وزيادات متتابعة فى العمالة وفى الدخل وفى القوة الشرائية . فلنفرض أن الحكومة قامت بمشروع ما كبناء خزان مثلا فإنه تنتج عنه عمالة أولية مباشرة وتتمثل فى تشغيل عوامل الإنتاج فى المشروع ، وعمالة أولية غير مباشرة وتتمثل فى نشاط الصناعات التى تمد المشروع بما يلزمه من خامات ورأس مال . . . الخ ، إذ تزيد فيها العمالة نتيجة لذلك . وبجانب العمالة الأولية تنشأ عمالات أخرى تتمثل فى النشاط المتتابع للصناعات الاستهلاكية الناتج عن زيادة القوة الشرائية فى أيدى العمال الذين يزيد الطلب عليهم نتيجة للتوسع الاقتصادى . أى أن الدخل يشيع ويزيد إذا كان مكرر الاستثمار كبيراً وهذا يحدث إن كان الميل الحدى للاستهلاك كبيراً كما فى البلاد ذات الدخل الأهلى المنخفض كمصر . ويقلل من مكرر الاستثمار ومن شيوع القوة الشرائية وزيادة الدخل ، الثغرات (Leakages) التى تصيب هذا الأخير ، وعلى رأسها الميل الحدى للادخار إذ أنه يقلل من نسبة الانفاق . إلا أن هذه السياسة المالية الحكومية التى تهدف أصلا إلى استخدام القوة الشرائية كأداة لمقاومة الكساد قد يقاوم أثرها الارتفاع فى نفقة الإنتاج ، المظهر الثانى لعوائد عوامل الإنتاج ، إذ أن هناك خطراً انكماشياً هاماً يجب أن تعمل الحكومة وسعها على تجنبه إن هى أرادت النجاح لسياستها المالية ، وهو منافسة الحكومة للاستثمار الفردى منافسة قد تؤدى إلى التقليل من المشروعات الخاصة . فكثيراً ما تتنافس المشروعات

العامة مع المشروعات الخاصة . ذلك لأن التوسع فى المشروعات العامة يؤدى إلى زيادة إقبال الحكومة على تأجير عوامل الإنتاج المختلفة . ومما لا شك فيه أن البطالة قد تمنع ارتفاع أسعار هذه العوامل ، ولكن نلاحظ من جهة أخرى أن أسعارها قد ترتفع عما يجب أن تكون عليه ، خاصة وأن الحكومة لاتراعى الربح عادة ولكن «المصلحة العامة» ، وقد يتراءى لها على هذا الأساس دفع أجور عالية للعمال حتى يزيد دخلهم . وعامل آخر يؤدى إلى نفس الاتجاه وهو شبه التضخم[1] أى ارتفاع النفقات والأسعار قبل أن نصل لحالة من العمالة الكاملة ، إذ أن عرض عوامل الإنتاج لا يصبح مرناً مرة واحدة وبغاة ، بل يميل لعدم المرونة كلما زاد تشغيل هذه العوامل . أى أن هذا الميل لعدم المرونة تدريجى ، كما أنه لا يظهر فى وقت واحد بالنسبة لجميع عوامل الإنتاج . فقد تكون بعض عوامل الإنتاج وفيرة وبعضها نادرة أو قد يكون نفس العامل الإنتاجى متوفراً فى جهة ما ، غير متوفر فى جهة أخرى ، فى حين يصعب نقله من مكان لآخر . ولذلك قد تبدأ الأسعار فى الارتفاع قبل الوصول للعمالة الكاملة . ومما يساعد على ذلك جمود بعض عوائد عوامل الإنتاج كالأجور ، إذ أن نقابات العمال كثيراً ما تتمسك بالأجور العالية أثناء الكساد . وهكذا نرى أن منافسة الحكومة للشروعات الخاصة من جهة ، ووجود ظاهرة شبه التضخم من جهة أخرى ، يؤديان إلى ارتفاع النفقات مما قد يعرقل الاستثمار الفردى فتحدث ثغرة فى الدخل القومى نتيجة لهذا . أى أن السياسة المالية التى تهدف إلى استخدام عوائد عوامل الإنتاج فى مظهرها كدخل ، كأداة لمقاومة الكساد ، قد تؤدى فى الوقت ذاته إلى ارتفاع نفقات الإنتاج ، وهى المظهر الآخر لهذه العوائد ، مما يزيد من حدة الكساد . ولهذا يجب على الحكومة ألا تغالى فى منافسة المشروعات الخاصة وألا تتدخل إلا بالقدر الضرورى لتكملة النقص فى الاستثمار الفردى .

فالسياسة الاقتصادية السليمة يجب أن تأخذ هذا التعارض بين مظهرى عوائد الإنتاج فى الحسبان ، كما يجب أن توفق بين هذين المظهرين بما يتفق والنشاط الاقتصادى .

---

(١) قارن كينز فى « النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود » ص ٣٠١

قسم العلوم السياسية

١ ـ محنة الديمقراطية والاتجاهات العملية الحديثة لمواجهتها | للدكتور أحمد عبد القادر الجمال

محنة الديمقراطية والاتجاهات العملية الحديثة لمواجهتها

للدكتور أحمد عبد القادر الجمال

أستاذ القانون العام المساعد
بكلية التجارة ، جامعة فؤاد الأول

١ — مغزى الديمقراطية ، وتطورها التاريخي .

٢ — صراع الديمقراطية والدكتاتورية .

٣ — الأسباب الحقيقية لمحنة الديمقراطية .

٤ — الاتجاهات العملية لمجابهة محنة الديمقراطية .

١ — مغزى الديمقراطية وتطورها التاريخي

ليست الديمقراطية مجرد رمز تتحلى به الدساتير ويتشدق به الحكام ، وإنما هي ظاهرة من ظواهر السياسة تتطلع إليها الشعوب وتضحى في سبيلها بالأرواح ، والثمن الذى دفعته الجماعات فى عصر الثورة الفرنسية وفى عصر ثورات سنة ١٨٤٨ خير برهان على ما تكبده الإنسان المتمدين من تضحيات فى سبيل تحقيق أهداف الديمقراطية . ذلك الإنسان الذى شاء أن يعيش حراً أبياً ، ينعم بحياة جديرة به فى ظل نظام سياسى يختار بمقتضاه نوابه لا صائديه ومضطهديه ، ليشرعوا نيابة عنه ويسهروا على رعاية مصالحه ، فإذا ماحاد هؤلاء عن جادة الصواب ، خذلهم واستبدلهم بغيرهم .

مغزى الديمقراطية فيما تقدمه من خدمات مادية ومعنوية للشعب ، فالعبرة فيها بالجوهر ، لا بما تحويه الدساتير المدونة من عبارات منمقة تشيد

بالحريات وتسمو بها إلى سماء الخيال البعيد فإذا ما هبطنا بها إلى عالم الحقيقة والواقع تبخرت هذه الحريات وصارت سرابا خادعا .

مغزى الديمقراطية فيما كسبته الجماعات والطبقات العاملة من إعلان حقوق الإنسان وحرياته (Declaration des droits de l'homme) وحقه الطبيعي فى المساهمة فى التشريع وقيادته دفة البلاد ، وفيما حققته من مساواة سياسية وقانونية . فقد أضحى الفرد بحكم سيادة الشعب خلية من خلايا الدولة الدائمة الحركة والنشاط ، له حقوقه السياسية ، ويساهم بقسط مهما صغر فى الحياة العامة. كما صار الجميع سواء أمام التشريع والقضاء فلا تفرقة ولا امتياز .

لقد تساءل " ابراهام لنكولن " يوما ما لماذا لا نثق ثقة كاملة فى العدالة القصوى لحكم الشعوب ، هل هناك آمال أحسن وأبعد من هذه العدالة أو حتى مساوية لها فى حياتنا . . . إن هذا التساؤل ينم عما يختلج به صدر الإنسان الحر من مشاعر ، ورغبته فى حياة حرة حيث تسود المساواة والعدالة . ولقد ترددت هذه المشاعر أكثر من مرة فى شكل عبارات فاه بها زعماء الديمقراطية وضحاياها[١] نذكر منها ما قاله "باتريك هنرى" فى ٢٣ مارس سنة ١٧٧٥ فى الجمعية الثورية الأمريكية برتشموند من أعمال فرجينيا حيث قال : « نحن المجتمعين فى سبيل الدفاع عن حريات البلاد واستقلالها ووضع أسس دستورها ، هل الحياة ثمينة لدينا والسلام عزيز وعذب عندنا إلى حد أن نعمل على شرائهما باسترقاقنا ووضع السلاسل فى أعناقنا ؟ أيها الرفاق : إمنعوا هذا بأية وسيلة ، ويارب القوى الجبار إنى لا أعرف الطريق الذى يريد سواى أن يسلكه ، ولكن فيما يختص بى امنحنى الحرية أو ازهق روحى» .

وقد ردد " دانتون " أحد زعماء الثورة الفرنسية فيما بعد ما يشبه عبارات سلفه فقال يدفع الشعب ويحضه على مواصلة الكفاح فى سبيل تحطيم سلاسل الاستعباد « الجرأة الجرأة أنشدوها دائماً وفى كل وقت » .

هذه هى طرفة من جهاد الإنسان فى سبيل الحصول على حقوقه وحريته[٢]

---

(١) راجع السياسة والحكم ، للدكتور أحمد العمرى .

(٢) إذا كانت كفالة الحريات وحفظ حقوق المواطنين من أهم أهداف الحكومات الديموقراطية الحرة ، فلا يقصد بذلك إطلاق الحرية من عقالها بلا نظام أو تحديد فالنظام وسيلة لحماية الحقوق والحريات ولا حياة للجماعة بدونه إذ الحرية المطلقة تؤدى الى فوضى تصيب المجتمع بأكبر الأضرار .

ومنها يتضح أن الديمقراطية كنظام للحكم يتلخص هدفها فى أمرين : أولهما تركيز السيادة الفعلية بيد المواطنين ، وثانيهما تقرير ضمان حريات الأفراد وحقوقهم . هذه هى الديمقراطية ، وهذا هو مغزاها الحق .

والديموقراطية ليست بدعة حديثة بل عرفها الاغريق والرومان [1] ، فقد قدر الإغريق أهمية حياة الجماعة فى ظل سلطان الشعب وعملوا على تحقيق فكرة الديمقراطية بالكيفية التى رأوها وقتئذ . وما نراه اليوم من نظم الانتخاب وسائر أساليب الحكم الدستورى أساسه نظم روما القديمة وما ابتدعه من قواعد الانتخابات والتصويت والحكومة المنظمة الخ . . . غير أن ديمقراطية اليونان والرومان كانت أقل عمقاً وأضيق نطاقاً مما هو سائد فى عصرنا الحاضر [2] . فلم تكن الديمقراطية القديمة تعرف الحرية بمعناها الحديث إذ لم يكن للحكام وأولى الأمر حد لسلطانهم المطلق بل كل ما كانوا يعرفونه من الحرية ومعناها هو قيام الشعب بحكم نفسه واختيار حكامه ، أى أن حكوماتهم كانت شعبية . وهذا المعنى القديم للحرية هو ما نطلق عليه اليوم اسم الحرية السياسية . غير أن هذه الحرية السياسية التى عرفها الاغريق والرومان لم يكن من الضرورى أن تؤدى إلى ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم ، ولعل "دوجى" هو خير من أوضح الحاجة إلى وجود ضمانات تحمى الشعب من الحكومة الشعبية بقوله :

« إذا كانت هناك حكومة من الحكومات يجدر الاحتياط من استبدادها وأن تتخذ لذلك أقوى الضمانات ، فإن تلك الحكومة هى الحكومة الشعبية إذ أنها أكثر الحكومات ميلا إلى الاعتقاد بأن سلطانها يجب أن يكون مطلقاً [3] .

---

(١) كلمة ديموقراطية اغريقية ومعناها حكومة الشعب والحكم الديموقراطى أو المبدأ الديموقراطى Le Principe Democratique يقوم على أساس مبدأ السيادة الشعبية Souveraineté Populaire فالشعب يجب أن يباشر شئونه بنفسه فى الديموقراطية المباشرة أو بواسطة نوابه فى الديموقراطية النيابية .

(٢) كانت ديموقراطية المدن اليونانية القديمة ديموقراطية مزعومة ولم تكن الحكومات هناك فى الواقع سوى حكومات ارستقراطية نظرا لان الرقيق وهو يمثل السواد الاعظم من سكان المدن اليونانية كان محروما من التمتع بالحكم والحقوق السياسية ولذلك تركزت السلطة فى يد نفر قليل نسبيا بالنسبة لمجموع سكان المدن اليونانية — راجع برتلمى صفحة ٥٤ ومابعدها .

(٣) راجع دوجى — الجزء الأول ص ٧٥١ ، ومما هو جدير بالذكر ان الدول القديمة وان عرفت الديموقراطية كنظام سياسى فانها لم تعرفها كمذهب فلسفى إذ لم يعرف عن أحد مفكرى أو فلاسفة الاغريق أو روما القديمة أنه بحث عن أصل السلطة ومشروعيتها .

وقد أثبت لنا التاريخ ماعناه الاغريق والرومان من الديمقراطية ، فقد كان المواطن خاضعاً للدولة خضوعاً تاماً دون قيد ولا شرط ، فثروة المواطن تحت تصرف الدولة ، وعليه أن يعتنق دين الدولة ، بل إن الأمر قد تجاوز هذا الحد ، فقد أجازت أثينا نفى المواطن دون محاكمة ودون جريمة يرتكبها إذا رأت الدولة أنه ذو أطماع كبيرة يخشى خطرها . زد على ذلك أن الحكومات القديمة كانت تتدخل فى صغريات الأمور مثل تحديد ملبس المواطن طبقاً لنماذج معينة .

هذه هى الديمقراطية التى كانت معروفة قديماً ، والحرية فى ذلك العهد كانت فى نظر الأفراد معناها المساواة ، إذ كان الفرد يعتبر نفسه حراً إذا كان تصرف الدولة إزاءه مجرد تنفيذ أو تطبيق لقاعدة عامة وضعت لجميع الأفراد على السواء .

ولم تهمل الأديان أمر الديمقراطية فقد ورد فى القرآن الكريم قوله عز وجل « وأمرهم شورى بينهم » وكذلك قوله تعالى : « وشاورهم فى الأمر » كما أننا نجد نصوصاً تحبذ فكرة الديمقراطية فى كل من الإنجيل[1] والتوراة .

والديمقراطية وإن كانت فكرة قديمة إلا أن تطبيقها أمر حديث العهد ، فالنظام الديمقراطى الذى يرمى إلى إشراك أكبر عدد ممكن فى الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر لم يطبق عمليا إلا بعد الثورة الفرنسية . ويرجع الفضل فى تطبيق المبدأ الديمقراطى عملياً إلى كتابات الفلاسفة وبالأخص الفرنسيين الذين اتخذوا من المبدأ الديمقراطى وسيلة لمهاجمة النظم الملكية الاستبدادية ، فملوك فرنسا كانوا يعتمدون على ما أطلق عليه اسم النظريات الدينية لتدعيم سلطانهم المطلق ، فهم مسئولون أمام الخالق عز وجل وحده وعلى الشعب واجب الطاعة والرضوخ مهما كان فى أعمالهم من شذوذ أو مجافاة لروح العدالة . فلم يكن بد والحالة هذه إلا أن يلجأ الكتاب والفلاسفة إلى فكرة الديمقراطية يطلبون منها العون للحد من طغيان الملوك ، فالغرض من استخدامها لم يكن عزل الملوك والأباطرة وإنما تقييد سلطانهم .

وأول من اتخذ من المبدأ الديمقراطى عوناً له لتأييد سيادة الشعب هو "فيليب بو Philippe Pot " الفرنسى عام ١٤١٤ فقد قرر أمام جمعية الهيئات العمومية

---

(١) فقد ورد فى الانجيل (إن كبراء الأمم يحكمونها ويتحكمون فيها فيجب أن لا يوجد ذلك بينكم) ولا شك أن مدلول هذا القول هو الاخذ بفكرة الديمقراطية .

عند بحث موضوع الوصاية على الملك القاصر شارل الثامن أن الشعب هو صاحب السلطان وهو الذى يهبه للملك . وعلى ذلك فطالما أن الملك قاصر فالشعب « أو الجمعية التى تمثله » هو صاحب الحق فى تنظيم الوصاية على شارل الثامن[1] كما تمسك بالمبدأ الديمقراطى البروتستانت والكاثوليك أثناء الحروب الدينية فى القرن السادس عشر لتقييد سلطان الملوك الذى تجاوز وقتئذ كل حد معقول. من ذلك يتضح أن المبدأ الديمقراطى كان فى ذلك الحين نظرية فلسفية لمحاربة الاستبداد ، وفى أواخر القرن السادس عشر أرجع الكتاب والفلاسفة المبدأ الديمقراطى إلى فكرة التعاقد وهى أن الشعب وهو صاحب السيادة والسلطان قد تنازل عن هذا السلطان للحاكم (الملك) بشروط معينة ، أى أن هناك تعاقد أحد طرفيه مجموع الشعب والطرف الآخر الحاكم ، فإذا خرج الحاكم على هذه الشروط أو استباح حريات الشعب واعتدى على حقوقه ، فهو فى هذه الحالة غاصب ظالم تجب مقاومته ويصبح حكمه بلا أساس قانونى يستند إليه ويجوز استرداد السلطة منه . ومن ذلك يظهر أن الديمقراطية حتى القرن السابع عشر كان أساسها المبادئ الثلاثة الآتية :

١ — الشعب هو صاحب السيادة وحده .

٢ — قد عهد الشعب بالسلطة إلى الحاكم (الملك) .

٣ — إذا تجاوز الحاكم حدود سلطته واعتدى على حقوق الشعب جاز استرداد السلطة منه[2] .

وقد كان من نتائج طغيان لويس الرابع عشر وخلفائه من الملوك الفرنسيين أن تقوى المبدأ الديمقراطى ، وأخذت فكرة سيادة الشعب تنتشر وصارت الديمقراطية مبدأ سياسياً تغنى به الساسة والفلاسفة كما ظهرت فى أواخر القرن الثامن عشر فكرة عدم قابلية التنازل عن السلطة أو السيادة (L'inalienabilité de la souveraineté) باعتبار أنها ملتصقة بالشعب وبذلك تجلت فكرة الديمقراطية فى وضع جديد وقد أيد " جان جاك روسو " هذا الاتجاه وصاغ نظرية العقد الاجتماعى التى أصبحت انجيل الثورة الفرنسية .

---

(١) كان الأمراء وقتئذ يرون أنهم أصحاب الحق فى تنظيم الوصاية على الملك القاصر دون الشعب .

(٢) راجع مبادىء القانون الدستورى — الدكتور السيد صبرى — الطبعة الثانية ، ص ٤٦

ونظرية العقد الاجتماعى أساسها أن كل فرد فى الجماعة يتنازل عن سلطته للمجموع وليس للملك كما كانت تشير فكرة التعاقد السابق الإشارة اليها .

وطبقاً لنظرية "روسو" يصبح الملك الموظف الأول فى الدولة ليس إلا وللشعب أن يستردّ السلطة فى أى وقت شاء .

وقد ظلت الديمقراطية نظرية فلسفية (Doctorine) فلم تتقيد بها الدساتير أو تشير اليها إلى أن نشبت الثورة الفرنسية وأعلنت حقوق الإنسان فى ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ ونصت المادة الثالثة منه على مبدأ سيادة الأمة ، فقررت أن السيادة كلها مركزة فى الأمة وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم إنما يستمدّ سلطته من الأمة .

وبإعلان حقوق الانسان صارت الديمقراطية مبدءً قانونياً جديداً تقوم عليه أسس الحكم فى الدول الديمقراطية ، وبذلك خرج المبدأ الديمقراطى من النطاق النظرى إلى النطاق العملى . وقد أخذ هذا المبدأ ينتشر بسرعة بعد ذلك فتقلص ظل الملكيات المطلقة ، وأخذت بمبدأ السيادة الشعبية معظم الدساتير الحديثة وبالأخص بعد الحرب العظمى الأولى ، فقلما نجد دستوراً حديثاً لم يشر اليه[1] . والديمقراطية بالكيفية التى دافع عنها "جان جاك روسو" ترمى إلى تحقيق سيادة الشعب لا لذاتها وإنما باعتبارها وسيلة تؤدى إلى تحقيق الحرية والمساواة السياسية . ويطلق على الديمقراطية التى بهذا الشكل اسم الديمقراطية السياسية .

ولا جدال أن هذا الثوب السياسى الذى لبسته الديمقراطية كان طبيعياً ، إذ أنها ظهرت فى وقت كانت فيه الحرية والمساواة هى أهم ما يشغل بال القوم ، يوم كانت الحقوق والحريات عبارة عن أحلام وأوهام ، ويوم كان الاستعباد والسلطان المطلق طابع الملكيات المستبدة ، ويوم كانت نظم الاقطاع والطوائف هى النظم المقررة السائدة .

---

(١) فتنص مثلا المادة ٢٣ من الدستور المصرى لسنة ١٩٢٣ على أن جميع السلطات مصدرها الامة واستعمالها يكون على الوجه المبين فى هذا الدستور .

كذلك وردت فى دساتير تشيكوسلوفاكيا ١٩٢٠ وبولونيا سنة ١٩٢١ ولتوانيا سنة ١٩٢٢ واليونان سنة ١٩٢٨ ورومانيا سنة ١٩٢٣ وتركيا سنة ١٩٢٤ وغيرها مواد تشير الى سيادة الأمة وان جميع السلطات مصدرها الشعب .

أما الآن وقد تطورت الحياة الاجتماعية وجدّت أمور لم يكن المواطنون يعلقون عليها أهمية فيما مضى، فالأفكار تتجه سريعاً نحو تحقيق المساواة الاجتماعية ولذلك قيل إن أزمة الديمقراطية الحالية ترجع إلى طغيان الحرية وترجيحها على المساواة الاجتماعية .

٢ — صراع الديمقراطية والدكتاتورية

جرت عادة الشعوب على تغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بغية الاهتداء إلى ما يرتاح له الأهلون ويعتقدون أن فيه سعادتهم . فمنذ انخرط الإنسان فى سلك الجماعة ونشأت الأمم ، والنظريات الاقتصادية والسياسية فى تغيير مستمر ، وطبقاً لهذا التغيير والتعديل انتقلت الثروات والنفوذ والجاه والسلطان من طبقة إلى أخرى فحل نظام انتخاب الرئيس محل توارث العرش كما سادت الديمقراطية وقضت على الأوتقراطية ، ورغم هذا التغيير المتواصل لم يصل العالم بعد إلى ذلك النظام المثالى الذى ينشده .

وإذا كانت الجماعة قد حققت فى ضوء النظام الديمقراطى بعض ما تصبو إليه من إصلاح نظم الحكم فإنها لم تدرك بعد كل ما كانت ترجوه ، ولذلك كثر بحث الفلاسفة والمفكرين عن أفضل النظم التى توافق الإنسان وأسمى القواعد التى تنهض بالأمم ، هل هى الديمقراطية أم هى الدكتاتورية التى تقضى بترك قيادة البلاد إلى شخص معين؟ وهل هى الحرية ممزوجة بالنظام الفردى أم هى التدخل فى مختلف المرافق ؟

اتجه بحث المفكرين الغربيين إلى ما يقاسيه العالم بعد الحربين الأخيرتين ، ولاحظوا عدم استقرار أساليب الحكم ، وحاولوا تشخيص الداء على أنه نتيجة اعتماد فريق هام من قادة المدنية الغربية وساستها على المادة والسرعة دون أن يأبهوا لعوامل الإصلاح مما أدى إلى وقوع الحروب وتوالى الكوارث على الدول الأوربية . وقال المفكرون أيضاً إن هذه الحالة وما تفشى من مشكلات علاوة على مشكلات الحرب العالمية الأولى التى عجز القادة عن حلها أو اتخذوا لها الحلول المعوجة يرجع إلى تخبط الحكومات بعد هذه الحروب ، وسيرها على غير هدى وضعف سياستها ، وتحول تيار الرأى العام باستمرار وتتابع سقوط الوزارات

سريعاً دون تحقيق الخدمات لمن أولوها الثقة ، مما أدى إلى ضياع الثقة فى الحكومات البرلمانية وضعف الأمل فى تذليل الصعوبات التى تواجهها . وقالوا إن الديمقراطية هى المسئولة عن هذه الكوارث والأحداث الجسام[1] .

وقال كتاب وساسة آخرون إن ضعف الديمقراطية وفشلها فى حل المشكلات الحديثة وبالأخص الأزمة الاقتصادية التى واجهت العالم منذ سنة ١٩٣٠ إلى قبيل الحرب العالمية الثانية زجت بالجماعات فى حياة سياسية من نوع لم يألفه الفرد ، نوع يمتزج الفرد فيه بالدولة وتفنى شخصيته . وقد رأينا هذه الظاهرة فى إلحاح الجماعات على الحكومات أن تنقذها من ورطتها الاقتصادية وأن تعالج أزمات البطالة وكساد التجارة وفوضى العملات .

وقد انتقد شراح وساسة محنكون سياسة التدخل والحد من حرية الفرد ، وقالوا إنه تخبط ويأس زج بالجماعات فى حياة أشبه ما تكون بحياة المعسكرات يصبح المرء فيها كالآلة الصماء ويفقد كيانه الخاص ككائن آدمى له مشاربه الخاصة .

ولعل الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية تثبت لنا أن روح عدم الثقة فى النظام الديمقراطى قد انتشرت إلى حد كبير ، فالتجأت عدة دول إلى حركات ثورية أو انقلابية أدت إلى قيام النظم الدكتاتورية فى هذه الدول ، ومنها ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا واليونان ورومانيا . ولذلك كان من رأى بعض الشراح وقتئذ أن النظام الديمقراطى مآله الزوال القريب والانقراض النهائى من الوجود .

ورغم أن نتيجة الحرب العالمية الثانية وهزيمة الدول الدكتاتورية قد خيبت آمال القائلين بزوال النظام الديمقراطى ، غير أن عدداً ليس بالقليل من الدول قد هجر الديمقراطية الغربية إلى أنظمة ذات نزعة ماركسية وهى ما يطلق عليه اسم الديمقراطية الشعبية .

والواقع أن الشعوب وإن كانت فى قرارة نفسها لا تجد نظم الديمقراطية التى ورثتها عن القرن التاسع عشر كما ينبغى ، غير أنها كذلك بريئة من النظم الدكتاتورية التى دفعت إليها بحكم الظروف والضرورة . فكل ما تنشده الجماعات

---

(١) راجع الدكتور أحمد العمرى — السياسة والحكم .

وتتمناه من أعماق قلوبها هو تطبيق سليم للديمقراطية السياسية مع عدم إغفال الناحية الاجتماعية ، وذلك حتى يكمل النقص الذى نسب إلى الديمقراطية وهو أنها لم تحقق لسواد الشعب كل ما كان يتمناه ويصبو إليه .

٣ — الأسباب الحقيقية لمحنة الديمقراطية

من أسباب نجاح الديمقراطية أن ظهورها وانتشارها كان فى وقت نشاط ورواج اقتصادى ، ولقد كان من نتائج هذه الظروف الحسنة ارتفاع مستوى المعيشة . كما أن الأخذ بالمبدأ الديمقراطى أدّى إلى حل كثير من المسائل التى كانت موضع خلاف ومناقشة مثل مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ الاقتراع العام وخلافهما من المبادئ التى شغلت الأذهان فترة طويلة [١] .

وقد كانت النتيجة الحتمية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى مسائل التعليم ، التوسع فى السياسة التعليمية ، وكان لهذا الأمر أثر كبير فى تطوّر الحياة الثقافية والفكرية بالنسبة للمواطنين ، فاتسعت دائرة آمال الشعوب التى أخذت بفكرة الديمقراطية ثم تطورت هذه الآمال وصارت مطالب تؤيدها الكتل الشعبية بحماسة . كذلك كان من أهم أسباب انتشار الديمقراطية السياسية الرغبة فى القضاء على الامتيازات التى كانت تمنح للأفراد والطبقات بغير حساب . فقد كان من دوافع انتشار الديمقراطية فى دول أوربا الغربية الرغبة فى تحرير الطبقة المتوسطة من نفوذ ملاك الأراضى الإقطاعيين ، وقد تم هذا التحرير فعلا عن طريق الأخذ بنظام الاقتراع العام . وقد كان الأخذ بهذا المبدأ من الأمور السليمة ، فالفرد فى ظل النظام الديمقراطى لا يعتبر أكثر من فرد ، وما دام كل فرد أقدر على معرفة مصالحه من غيره ، لذلك كان مبدأ الاقتراع العام هو الذى يوضح رغبة الأغلبية عن طريق التشريع . فإذا وعينا هذه الأمور جميعها أدركنا أهمية التطوّر الذى اعترى المجتمع نتيجة الأخذ بالمذهب الديمقراطى .

وقد كان هذا التطور الجديد هو نفسه السبب فى محنة الديمقراطية . ففى ظل النظام الديمقراطى حصلت طبقة جديدة من الشعب على السلطة السياسية ، إذ ترمى الديمقراطية إلى التوسع فى منح الحقوق السياسية للأفراد ، غير أن هذا التوسع فى منح الحقوق السياسية قد قابله من الجهة الأخرى تركيز السلطة

(١) عبد المنجى رجب — الرسالة .

الإقتصادية فى يد نفر قليل ، إذ يقوم النظام الرأسمالى الذى صاحب الديمقراطية منذ نشأتها على هذا التركيز . ولما كانت هاتان النتيجتان ، ونعنى بذلك التوسع فى الحقوق السياسية وتركيز السلطة الإقتصادية لاتنسجمان ، لذلك كان من الطبيعى أن يفكر من بيدهم الحقوق السياسية والسلطة (وهم الفئة الكثيرة) استعمال هذه السلطة لتحقيق ما أطلق عليه المساواة الإقتصادية . وقد طالبت هذه الكثرة فعلا بتوزيع القوة الإقتصادية على أسس جديدة [1] وحاولت تحطيم العقبات والموانع التى تعترض الطريق إلى هذه الأهداف الجديدة المحببة إلى النفوس .

لذلك نرى أن الشعوب قد بدا منها الميل فى كثير من الدول إلى رفض مبادئ الديمقراطية الرأسمالية ، بل إن الأمر قد تجاوز هذا الحد ورفضت شعوب كثيرة حتى مجرد اعتبار هذه النتائج عادلة [2] . هذه حقيقة ثابتة لا مجال لإنكارها ، فالشعوب أصبحت تدين اليوم بما أطلق عليه العدالة الاجتماعية والديمقراطية الإقتصادية . ولم تفد المبادئ الديمقراطية الخلابة مثل التمثيل النسبى وحق الانتخاب وحق الاستفتاء فى الأخذ بناصر الديمقراطية و إنقاذها من عثرتها ، وهنا يكمن السر الحقيقى فى محنة الديمقراطية وأزمتها .

ونحن وان كنا نعتقد أن الديمقراطية هى النظام السياسى المثالى لحكم الشعوب (ولا نقول إنه قد بلغ حد الكمال المطلق ، فالكمال للخالق وحده) إلا أننا نعتقد بحق أنها تتعرض لمحنة أعظم لا يعلم إلا الله نتيجتها إذا ربطت مصيرها بالنظام الرأسمالى بشكله الحالى [3] . فالكثيرون يعتقدون أن هذا الارتباط يخالف طبيعة الأمور ، فبينما ترمى الديمقراطية إلى إزالة الفوارق السياسية بين الطبقات تهدف الرأسمالية إلى الاحتفاظ بهذه الفوارق [4] .

---

(١) يرى ماديسون (Madison) ان الملكية هى المصدر الدائم لكل انقسام .

(٢) الاستاذ عبد المنجى رجب — الرسالة .

(٣) اختلفت الآراء بخصوص العدالة الاجتماعية والديموقراطية الاقتصادية ، فمن قائل (كلسن Kelsen) ان هذين المطلبين لا علاقة لهما بالديموقراطية بحجة ان هذه أمور لاتتحقق إلا فى ظل نظام دكتاتورى ، إلى قائل (هوبسون Hobson) إن الديموقراطية السياسية لا يمكن تحقيقها بدون المساواة الاقتصادية .

(٤) راجع لاسكى ازمة الديموقراطية Laski: Democracy in Crisis 1934

وإذا كان أنصار الرأسمالية لا يسلمون بحق المواطنين فى المطالبة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص من حيث توزيع القوة الاقتصادية على أسس جديدة تكفل للمواطنين مستوى اقتصادياً متقارباً لأن مصالح هذه الطائفة تتنافى مع مثل هذا التغيير ، لذلك كان أخشى ما نخشاه هو حصول هذا التغيير قهراً . فقد أثبت التاريخ أن هناك ظروفاً قد يفضل الشعب فى ظلها أن يقامر بمستقبله مع ما فى ذلك من خطر الخراب والهزيمة على أن يخضع لظروف يرى أنه لا يمكنه احتمالها . لذلك يعتقد الكثيرون أن الديمقراطية الرأسمالية مصيرها الزوال .

أضف إلى ذلك أنه مما أضعف الثقة بالنظام الديمقراطى هو عدم تطبيق مبادئ الديمقراطية النيابية تطبيقاً صحيحاً . ففرنسا التى كان يجب أن تكون مثالا للديمقراطية الحقة لم تسلك الطريق السوى وفى ذلك يقول الأستاذ " بردو " الفرنسى ، أن النظام الديمقراطى البرلمانى الفرنسى منذ سنة ١٨٧٥ يعانى فى تطبيقه من الناحية العملية غير قليل من التشويهات التى أفسدت هذا النظام ، بل ان انجلترا مهد النظام الديمقراطى البرلمانى بدأت قواعد هذا النظام بها تختل وتضطرب بعد الحرب العظمى ، فالتضامن الوزارى انتهكت حرمته ، إذ نرى بعض الوزراء يصوتون ضد المشروعات الهامة للحكومة كما أن مبدأ المسئولية الوزارية البريطانية التى كان يضرب بها المثل قد تفككت عراها ، فالقاعدة البرلمانية التى تقضى بضرورة تقديم الوزارة استقالتها حين تقترع الأغلبية البرلمانية ضدها بعدم الثقة أو بصدد مسألة هامة لم تطبق دائماً إذ نجد أن الوزارة عام ١٩٢٩ ظلت باقية فى الحكم رغم اقتراع المجلس ضدها بخصوص مشروعين هامين .

٤ — الاتجاهات العملية لمجابهة محنة الديمقراطية

(ا) انجلترا وفرنسا

إذا اتخذنا الوقائع العملية مقياساً لوجدنا أنه منذ الحرب العظمى الأولى قد أعطت كل من انجلترا وفرنسا عناية لا بأس بها للديمقراطية الإقتصادية .

فلقد كان من نتائج الحركات الاشتراكية قبل الحرب ظهور النظام الديمقراطى الجديد فى هاتين الدولتين — ففكرة الديمقراطية الإقتصادية هناك

لم تكن وليدة المشكلات الاجتماعية والإقتصادية التى تولدت عن الحرب هناك ، مثل التعويضات وديون الحرب والبطالة وفوضى العملات ، بل ان رسوخ قدم الديمقراطية السياسية فى تلك الدول كان السبب المباشر لظهور الديمقراطية الإقتصادية . وإذا كانت هذه الفكرة قد ظلت وقتئذ غامضة فالسبب فى ذلك يرجع إلى ظهور الشيوعية فى روسيا القيصرية عقب ثورة سنة ١٩١٧ وعملها ضد الديمقراطية .

ولعل ظروف الثورة الروسية جعلت من الضرورى التضحية بالديمقراطية السياسية نظير الديمقراطية الإقتصادية المستقبلة ، والله أعلم متى ستتحقق هذه الديمقراطية المرجوة فى الدول التى أخذت بالنظام الشيوعى .

والواقع فى نظرنا أن المثل الإشتراكية ليست على الإطلاق متعارضة مع الديمقراطية ، بل قيل كذلك ، وإن كنا نشك كثيراً فى صحة هذا القول ، إن المثل الشيوعية المتطرفة فى وفاق مع الديمقراطية ، وأنه إذا كانت هناك حقيقة ثابتة فهى أن الفاشية هى العدو المشترك للديمقراطية والشيوعية على حد سواء .

وإذا رجعنا إلى التاريخ وتبينا الأحداث الماضية ، لوجدنا أن غرض الكومنترن المباشر والطريقة التى اتبعها البلشفيك لتحقيق المثل الشيوعية فى الفترة التى بين الحربين لا تتفق إطلاقا مع الديمقراطية وأساليبها ، فقد كان الشيوعيون فى ذلك الحين يعملون على صب جام غضبهم على الديمقراطية الإشتراكية المعتدلة ، وهم بذلك إنما كانوا يمهدون الطريق للفاشية ويعملون على إضعاف الديمقراطية . وقد نجحت هذه الخطة وقتئذ لأن الديمقراطيات الغربية كانت مضطربة داخليا من جراء المشكلات المعقدة كالبطالة وفوضى العملات ، ومأخوذة خارجياً بضرورة العمل على إيجاد أمن جماعى فى أوربا . ولذلك كان ميل الديمقراطيات فى أوربا الغربية ضعيفاً نحو إيجاد ديمقراطية اقتصادية ، وبالتالى كانت جميع الحكومات الاشتراكية التى جاءت بعد الحرب العالمية الأولى غير مستقرة وقصيرة العمر . ومنذ سنة ١٩٣٣ عملت روسيا على تغيير سياستها فكانت تشجع تكوين جبهات شعبية داخل الدول من الأحزاب اليسارية لمجابهة الفاشية ومقاومتها ، ولكن هيهات فإن الوقت المناسب قد فات إلى غير رجعة . واشتركت بعد ذلك روسيا فى عصبة الأمم ، غير أن حكومات الدول الأعضاء

فى العصبة و بالأخص فرنسا وانجلترا كانت فى حيرة بين عدم ثقتها فى روسيا البلشفية وخوفها من الدول الفاشية .

حقيقة قامت فرنسا بتجربة جريئة لتحقيق الديمقراطية الإقتصادية فى عهد وزارة "بلوم" غير أن هذه التجربة فشلت . ولم يكن سبب الفشل البرنامج الاجتماعى وما شمله من إصلاحات اعتبرها الشعب الفرنسى غير عادلة ، بل سببه أن الظروف وقتئذ كانت غير ملائمة فمثلا نظام العمل أربعين ساعة أسبوعياً كان يتعارض مع فكرة تقوية فرنسا حربياً ضدّ الدول الفاشية ، كما أن زيادة المعاشات كانت من شأنها إضعاف مالية الدولة وقت الاستعداد للحرب ضدّ النازية . لذلك كان من الصعب على فرنسا أن تعيد بناء أسس نظامها الإقتصادى وقت هبوب العاصفة . أما انجلترا فقد قامت وقتئذ بتحقيق بعض وجوه الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى ولكن بحذر وحيطة .

هذه كانت الحال فى الفترة بين الحربين يوم بدأت انجلترا وفرنسا بمحاولات لتحقيق بعض أهداف الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، غير أنه بانتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح الأمر مختلفاً ، إذ وضح أن للحياة الاقتصادية أثرها فى الحياة الدستورية ، وأصبحت الجماعات تتطلب من الحكومات نوعا من الحياة يكون أقل عناء مما كان فى عهد الانقلاب الصناعى ، لذلك قامت الديمقراطيات فى أوربا الغربية و بالأخص انجلترا بجهود كبيرة فى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية ، فتم الاستيلاء على الصناعات الكبرى وعين أصحابها مديرين لها يتناولون مرتبات ثابتة دون أن تكون لهم حصة فى الأرباح ، كذلك أنشأ فريق من الدول الغربية مساكن للعمال تدفع أثمانها على أقساط . كما تم تأميم الطب وأصبح تعيين طبيب لكل عدد من الأسر يسهر على علاجها أمراً مألوفاً . ووصل سعر الضريبة التصاعدية فى بريطانيا إلى ٩٤٪ من الربح ، كما بلغت فئة ضريبة التركات هناك فى أحيان كثيرة ٩٥٪ من التركة . كذلك نجد أن فرنسا سارت فى هذه النواحى أشواطاً بعيدة إذ أصبحت الحكومة الفرنسية تمتلك ٨٠٪ تقريباً من الأراضى الزراعية ، كما وصلت فئة الضريبة التصاعدية هناك إلى ٧٥٪ من الأرباح .

(ب) السويد والنرويج والدانمرك :

فى بلاد السويد انعدمت الفروق الكبيرة بين المواطنين ، فالثراء الفاحش والفقر المدقع ، صارا أمرين نادرين ، كما اتبع الحزب الاشتراكى هناك سياسة اجتماعية واقتصادية ترمى إلى الاصلاح دون الاهتمام بالتأميم ونظرياته . وقد نجح هذا الحزب فى تكوين حكومة اشتراكية قوية عملت على تحسين حال الفقراء فى المدن والريف على حدّ سواء . كما عمدت الحكومات هناك إلى زيادة الضرائب المباشرة ، وكان معظم الزيادة على ذوى الدخول الكبيرة . أما الفقراء فقد كانت الزيادة بالنسبة إليهم خفيفة ومقبولة — ولم تهمل الدولة هناك أمر التعليم والصحة فزادت معاشات كبار السن وإعانة الفقراء والمتعطلين وقررت التأمين الاجتماعى . لذلك قيل بحق إن الخدمات الاجتماعية فى السويد قد أصبحت مشابهة لمثيلاتها فى انجلترا ، بل وتزيد عنها فى بعض النواحى وبالأخص فى الناحية الصحية .

ولم تقف جهود الحكومات فى السويد عند هذا الحد ، بل عملت على تشجيع نقابات العمل وعاونت هذه النقابات فى التوفيق بين العمال وأرباب الأعمال ، ولم تهمل الحكومة شأن الرأسمالية وإن كانت لم تحاربها بل عملت على إعطائها الفرص اللازمة لكى تزيد من كفايتها الإنتاجية وذلك حتى يمكنها فرض الضرائب عليها . وبذلك توفرت الأموال اللازمة للخدمات العامة السابق الإشارة اليها ، كذلك راقبت الحكومات هناك الرأسمالية مراقبة فعالة بغية تحقيق الصالح العام .

أما النرويج فقد اتبعت سياسة اجتماعية شبيهة بالسياسة التى اتبعت فى بلاد السويد ، فعملت على زيادة الضرائب زيادة كبيرة على الأغنياء كما عملت على تحسين الخدمات الصحية والعناية بأمور التعليم . وعندما تولت حكومة العمال شئون الحكم هناك قضت على البطالة والاستغلال وراقبت الرأسمالية ، كما قامت الحكومة هناك بجهود محسوسة فى سبيل تحسين الخدمات الاجتماعية .

ولم تقل الدانمرك عن السويد شأناً من حيث العمل على تحقيق المساواة الاجتماعية . فالسياسة التعليمية تقوم هناك على أسس ديمقراطية حقة ، كما اتبعت هذه الدولة نظام الضرائب التصاعدية حتى يتم تحقيق المساواة بين الغنى والفقير .

كما طبق نظام التعاون هناك إلى أقصى الحدود . ومما هو جدير بالذكر أن نظرة رجال القانون هناك إلى المتهمين فى القضايا تختلف باختلاف الأشخاص ، فحادثة سيارة تقع من طبيب أو محام ثرى قد تكون عقوبتها غرامة مائة جنيه ، فى حين أن نفس هذه الحادثة إذا وقعت من سائق عادى لا يحكم عليه بأكثر من جنيهين . فالغرامة هناك يجب أن تتناسب مع ثروة الشخص ومركزه الاقتصادى ، أى أن مبدأ الغرامة التدريجية مطبق فى هذه البلاد .

(ج) دول شرق أوربا :

خطت دول شرق أوربا منذ عام ١٩١٨ خطوات مختلفة نحو التطور الاقتصادى والاجتماعى .

ففى بعض دول أوربا الشرقية قامت حكومات أرستقراطية على غرار الارستقراطية القديمة ، وفى بعض آخر كانت هناك حكومات من الطبقة الوسطى ، فى حين أن دول أخرى لم يكن بها حكومة من هذا النوع أو ذاك ، بل كانت طبقاتها الحاكمة فى دور التكوين .

وقد كانت الحكومات فى بولندا وهنغاريا قائمة على ارستقراطية الأراضى ، فكان الحكام من طبقة كبار الملاك . ولكن منذ سنة ١٩١٨ أخذت طبقة «برجوازية» فى الظهور وأخذ نفوذها يزداد لاسيما بعد أن تنبهت هذه الطبقة لأهمية الأمور الاقتصادية . وفى ذات الوقت أخذ نفوذ ملاك الأراضى فى الانكماش ، ولكن رجال الطبقة الوسطى الذين أخذوا فى الظهور وقتئذ كانوا يفكرون بعقلية الطبقة الأرستقراطية ، لذلك كانت معظم الضرائب هناك ضرائب غير مباشرة يقع عبؤها على الفقراء ، إذ كانت هذه الضرائب مفروضة على المواد الضرورية ، وقد أخذت هذه الضرائب فى بعض دول هذا الجزء من القارة شكل احتكارات حكومية لبعض السلع مثل الدخان والكبريت والملح .

ففى يوغسلافيا كانت الحكومة تحتكر بيع الدخان بثمن يساوى عشرين مرة الثمن الذى تحصل به الحكومة من المنتجين . حقيقة كان ربح الدولة عظيم ولكن على حساب إنكار العدالة الاجتماعية وظلم المواطنين .

وليت الأمر قد اقتصر على ذلك ، بل الأدهى والأمر أن حصيلة هذه الضرائب كانت تصرف لصالح الطبقة الحاكمة ولا يعود على المواطن الذى دفعها شئ منها فى صورة إصلاح اجتماعى أو اقتصادى . فالضرائب الثقيلة تكون مقبولة وعبؤها محتملا عندما تصرف حصيلتها لصالح الشعب ويشعر بذلك المواطن ، وهذه أمور لم تحقق فى دول شرق أوربا .

أما تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى مسائل التعليم ، فظاهر فى دول البلقان ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا عنه فى بولندا وهنجاريا ، فقد صرفت حكومات هذه الدول مبالغ كبيرة على الجامعات وأمدتها بالمعدات العلمية وساعدتها على تحقيق أغراضها بعض المؤسسات الأمريكية مثل مؤسسة روكفلر . والواقع أنه بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا يمكننا أن نقرر أن التعليم قد بلغ شأواً كبيراً ودرجة تقارب ما وصلت إليه دول غرب أوربا .

كذلك أقامت تشيكسلوفاكيا نظمها الاقتصادية على أسس جديدة ، وذلك بإصدار القوانين المعروفة باسم قوانين الإصلاح الزراعى .

أما فى رومانيا فبالرغم من أن توزيع الأراضى قد حطم الملكيات الكبيرة ، وبالرغم من أن حالة الرومانيين المادية كانت أحسن من غيرهم إلا أن حالتهم الثقافية كانت أقل ، لذلك كان بؤس الفلاحين ، وقسوة الموظفين ، ووجود طبقة ممتازة ينقصها الشعور بالمسئولية الاجتماعية وعلى استعداد لتجاهل المبادئ القويمة فى مقابل المناصب أو عطف الحاكم حائلا يحول دون تقدم الديمقراطية المرجوة فى هذه البلاد .

وإذا كانت هذه هى الحال فى بلاد شرق أوربا ، فكيف يمكن للديمقراطية أن تزدهر فى مثل هذا الجو ؟ دول قادتها وحكامها مشغولون بتحقيق مصالحهم الخاصة ، وآمالهم الواسعة ، ولا وقت لديهم للتفكير فى إصلاح الحالة ، دول تنفق حصيلة الضرائب فيما يرضى الحاكم دون أى اعتبار لرغبات المواطنين وحاجاتهم .

ورغم ذلك فقد كان هؤلاء السادة يخشون البلشفية ، وإن كانوا قد مهدوا بأعمالهم لها ، ولذلك أخذوا بنظم الحكم الفاشى والأمبريالزم ، فساءت الأمور ولم يكن من الممكن إصلاح هذه الحالة إلا باختفاء هذه الطبقة من الحكام والسادة وظهور طبقة جديدة لم تتلوث بعد .

هذه هى وقائع الدول العملية إزاء الديمقراطية لإنقاذها من كبوتها . والواقع أنه إذا كان عطف بعض الدول على النظم المعادية للديمقراطية أمراً مشكوكا فيه بعد الحرب العظمى الأولى ، فمن المؤكد أن الشعور الثورى ازداد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد ظهر أن الجيل الجديد أصبح ينفر فى بعض الدول من الديمقراطية و يميل إلى النظم الفاشية ، وذلك بعد أن شعر الأفراد بعبء الحياة وأصبح كل ما يرجوه المواطن هو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحمايته من الاستغلال والتلاعب ، وتخفيف عبء الضرائب أو رفعها من على كاهل الفقراء . ولعل ازدياد النفور من الديمقراطية عقب الحرب العالمية الثانية يرجع إلى اشتداد تيار المحسوبية والوساطة ، وعدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص ، وشدة وطأة النظام الرأسمالى ، وتكدس الأموال والثروات والأراضى الزراعية فى يد عدد قليل من الأفراد ، بينما ظل الباقون فى بؤس دائم ، لايجدون مأكلا أو ملبساً أو دواء ، بل من المواطنين من يبيت على الطوى ! ولذلك اعتقد فريق كبير من الشعوب أن حالة كهذه لن تسوء فى ظل أى نظام آخر أكثر مما هى عليه الآن . ومن ثم إذا كان هناك ما نخشاه فهو أن الأحداث الماضية قد أثبتت أنه إذا لم تشعر طبقة من الشعب براحة فى وجودها أو تحس بأنها لا تستحوذ على سلطتها ومركزها الذى يتفق مع العدالة ، فإنها تندفع بتهور وسرعة نحو أهداف خيالية تعتقد أن فيها خلاصها وسعادتها . وهنا يكمن الداء وقد يعز الدواء .

والواقع أن هذا القول ينطبق الآن على المواطنين ، سواء من كان منهم فى دول القارة الأوربية أو فى غيرها من الدول ، ولا سيما دول الشرق ، حيث الفقر ، والاستغلال ، وغير ذلك من المآسى التى لا تقف عند حد أو حصر .

و إذا كانت الدول الأوربية و بالأخص الغربية منها قد عملت على اتقاء هذه العاصفة بإدخال مشروعات اجتماعية مختلفة فى نظمها بغية وقف هذا التيار الجارف من التذمر المكبوت ، فان الدول الشرقية على العموم ما زالت متخلفة ، هذه الناحية .

هذه هى محنة الديمقراطية . وهذه هى اتجاهات الدول لإقالتها من عثرتها . ر أنه يجب ألا يفهم من قولنا هذا أن الديمقراطية نظام فاشل ، لأنها لم تحقق شعوب ما تصبو اليه من عدالة اجتماعية وديمقراطية اقتصادية . إذ الواقع

أن الديمقراطية السياسية هى أفضل نظام سياسى وجده الانسان . غير أننا نعتقد جادين ألا قيام للديمقراطية من عثرتها إلا إذا تطورت هذه الديمقراطية السياسية وعملت على تقريب الفوارق الاقتصادية بين الطبقات المختلفة وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين ، حتى يشعر الفرد بكيانه الآدمى ، ويشعر المواطن أن النظام المثالى السياسى الذى ناضل وتحمل الأذى فى سبيله أعواماً طويلة ، يكفل له بجانب حقوقه السياسية حقوقاً اقتصادية وعدالة اجتماعية . أما القول بأن الديمقراطية السياسية لا دخل لها بهذه الشئون ، فهو قول وإن صح فى الماضى ، فإنه يجب أن يكون اليوم محل نظر .

قسم التاريخ الاقتصادى

العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر | للدكتور أحمد أحمد الحته

العلاقات الاقتصادية
بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية
فى القرن التاسع عشر

للدكتور أحمد أحمد الحته

أستاذ التاريخ الاقتصادى المساعد بكلية التجارة

أعلنت الولايات المتحدة استقلالها عن بريطانيا فى اليوم الرابع من شهر يوليو سنة ١٧٧٦ ، ولكن ذلك الإعلان لم يضع حداً لحرب الاستقلال التى استمرت بعد ذلك حتى اضطر القائد الانجليزى "كورنوالس" إلى التسليم فى ١٩ أكتوبر سنة ١٧٨١ وأمضيت معاهدة السلم التمهيدية فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٧٨٢ والمعاهدة النهائية فى ٣ سبتمبر سنة ١٧٨٣ [١] .

هكذا ولدت الولايات المتحدة الأمريكية وصارت دولة مستقلة بين دول العالم فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر . أما مصر فقد احتلت هى الأخرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر مكانة لا يستهان بها على الرغم من تبعيتها للدولة العثمانية ، إذ نالت استقلالها الداخلى وأصلحت شؤونها وازدادت مقدرتها الإنتاجية ، فارتبطت مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية أخذت فى النمو حتى وصلت إلى حالتها فى الوقت الحاضر . وهأنذا أبين فيما يلى تلك العلاقات فى القرن التاسع عشر :

١ — العلاقات الزراعية

تولى محمد على حكم مصر فى سنة ١٨٠٥ ، فاهتم بالإنتاج الزراعى مما أدى إلى إحضار عدد من الخبراء الزراعيين الأجانب لتعليم الفلاحين المصريين

---

(١) بنيه (ستيفن فنسنت) : أمريكا (ترجمة) . القاهرة ١٩٤٠ ص ٥٩، ٦٢، ٦٧

الأساليب الزراعية الصحيحة [1] . ومن هؤلاء الخبراء أشخاص من سوريا وأمريكا لتعليم الفلاحين زراعة قطن محو والعناية به [2] . ويقرر "دروڤتى" القنصل العام الفرنسى فى مصر فى سنة ١٨٢٤ أن محمد على أرسل فى طلب مزارعين من أمريكا للعناية بزراعة قطن محو [3] . وقد حضر فعلا إلى مصر "جرجى هاوس" الأمريكى الخبير بزراعة القطن بناء على طلب محمدعلى ، وشاهد مزارع القطن فى مصر ، ووقف على طريقة المصريين فى زراعته ، ثم شرح لمحمد على رأيه فى زراعة القطن كالآتى : « إن الأطيان التى ستخصص لزراعة القطن يجب أولا تطهيرها جيداً ، ثم يجرى فتح مصارف فيها كمجارى المياه بعيدة عن بعض بستة أشبار ، وتزرع التقاوى فيها ببعد ستة أشبار عن بعضها ، ولما يبدأ فى التخضير والنمو يجرى فحص الأشتال بدقة إذا كانت الأغراس يزيد عدد فروعها عن ثلاثة تقطع الزيادة منها باليد وبدون مسها بسكين ، ويترك الفرع الأصلى وفرعين معه ، وبعد عمل ذلك على هذا الوجه وتطويقها بالتراب من جميع نواحيها الأربعة ، يجرى ريها حسب القاعدة يعنى حسب قابلية الأطيان ، ولما تكبر تلك الفروع ويبلغ طولها شبرين يبقى الفرع الأساسى فقط ، وتقطع سائر الفروع جميعاً باليد ، وإذا وجد فى أسفل الفرع فسائل صغيرة وأوراق فيجرى تنظيفها لغاية علو شبر عن سطح الأرض ، ولما يبلغ عمر هذه الفروع سنة يطلق عليها اسم عروس ؛ وفى حالة بلوغها ثلاث سنوات توصف باسم جدل ، وحينئذ يجب قلعها وتطهير أرضها جيداً كما هو مذكور أعلاه ؛ وإن الفروع التى عمرها سنة تبقى على حالها ، ولما يحل موسم التنظيف يجرى تنظيفها بالوجه المذكور أعلاه ، وتقطع الفسائل باليد والأوراق التى عليها لغاية علو شبر من سطح الأرض ، وأن تبقى ثلاثة فروع فقط على النوع الأصلى من الفروع التى تنبت ما فوق الشبر المذكور ، وتقطع الفروع الأخرى . وقبل حرث المزرعة يلزم ريها ثمانية أيام بالتتالى ، وعدم

---

(١) دكتور أحمد احمد الحته : الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير . القاهرة ١٩٥٠ ص ١٤٥ .

(٢) قطن محو هو قطن چوميل أو القطن الهندى وقد زرعته مصر منذ سنة ١٨٢١
Charles-Roux : La Production du Coton en Egypte, p. 156.

(٣) Driault : L'Expédition de Crète..., p. 28 (Drovetti au Ministre, Alexandrie, 24, 7, 1824).

الإهمال بخصوص ترتيبها ، وبعده يجرى قياس الفرع والفروع التى أبقيت عليه لغاية علو أربعة أشبار ونصف ، ويقطع الباقى باليد ، وأن يجرى الاهتمام برى الفروع مرة فى كل سبعة أو ثمانية أيام بدون إهمال » [١] .

هذه هى طريقة "جرجى هاوس" الأمريكى فى زراعة القطن ، شرحها لمحمد على فأمر بتجربتها فى قطعة أرض بالقليوبية تتراوح بين فدانين وثلاثة أفدنة بإشراف "جرجى هاوس" نفسه وإرشاده رغبة فى الحصول على محصول وفير من القطن [٢] .

وقد قام "جرجى هاوس" بتعليم بعض الفلاحين من قرية بسوس بالقليوبية زراعة القطن على حسب طريقته ، فلما تعلموها أخذوا فى تعليم غيرهم [٣] .

هكذا أفادت مصر من خبرة "جرجى هاوس" الأمريكى فى زراعة القطن الجديد فى أوائل عهده ، كما عملت فيما بعد على الإفادة من خبرة الولايات المتحدة فى زراعة القطن وصناعة السكر ، إذ انتهز الخديو إسماعيل فرصة اشتراك مصر فى معرض فيلادلفيا فى سنة ١٨٧٦ وكلف "هنرى برغش" رئيس القسم المصرى فى ذلك المعرض أن يدرس زراعة القطن وصناعة السكر فى الولايات المتحدة ، ويجمع المعلومات اللازمة عن ذلك الموضوع رغبة فى الانتفاع بها فى مصر [٤] .

وفضلا عن الإفادة من خبرة الولايات المتحدة فى الزراعة ، جلبت مصر منها بعض البذور والنباتات لزراعتها . فاستحضر محمد على من أمريكا فى سنة ١٨٢٥ بذور قطن سى أيلند [٥] ، وهو أعلى رتبة من قطن محو المعروف باسم قطن چوميل أو القطن الهندى الذى توسعت مصر فى زراعته إذ ذاك . وقد أنتج قطن سى أيلند فى مصر فى السنتين الأولى والثانية محصولا مساوياً

---

(١) بهذا النص أخطاء لغوية ولكنى أثبته هنا كما فى الاصل . دفتر ١٧ معية تركى رقم ٦٢٥ [أمر إلى أحمد أغا ناظر القليوبية فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٤٠ (فبراير سنة ١٨٢٥)] .

(٢) المرجع السابق .

(٣) دفتر ١٩ معية تركى رقم ٤٤٤ (من المعية الى رشيد افندى ناظر القسم الاول من القليوبية فى ٩ شعبان سنة ١٢٤١) .

(٤) Les Archives Europeennes du Règne d'Ismail (Abdin). No. 36/5. H. Brugsch à Ismail, 20, 1, 1877.

(٥) دفتر ١٨ معية تركى رقم ٧٤٦ (مكاتبة الى بوغوص فى ٩ رجب سنة ١٢٤٠) .

لأحسن نوع له فى بلاده الأصلية ، إلا أنه فى السنة الثالثة أنتج قطنا أقل جودة من قطن محو ، ولذا كان من الضرورى تجديد بذوره كل سنتين للمحافظة على جودته ومميزاته ، وتبعا لذلك فضلت عليه زراعة قطن محو ، وعلى الرغم من هذا استمرت زراعته إلى عهد إسماعيل[1] .

وكذلك جلب محمد على فى سنة ١٨٢٨ الأرز من أمريكا ، ووزعه على بعض الفلاحين لزراعته ، رغبة فى الحصول على أرز من النوع الأمريكى[2] . كما جلب "لاركنج" وهو انجليزى سكن مصر منذ حوالى سنة ١٨٣٩ ، الأرز الأمريكى وزرعه فى مصر[3] .

وأيضاً جلب إبراهيم بن محمد على إلى حديقته بجزيرة الروضة أغلب النباتات الأوربية والأمريكية والهندية ، وبذلك أصبحت تلك الحديقة مكانا هاما لأقلمة النباتات الأجنبية وإجراء التجارب الزراعية[4] .

ومن الأشجار الأمريكية التى جلبتها مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وزرعتها فى أراضيها شجرة القشطة وشجرة البياز[5] وشجرة البكان[6] .

هكذا تأثرت الزراعة المصرية بالولايات المتحدة فأفادت من خبرتها ، وأقلمت بعض نباتاتها ، كما تأثرت بالحرب الأهلية فيها .

قامت تلك الحرب فى ١٢ أبريل سنة ١٨٦١ وانتهت فى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥[7] . فاستمرت بذلك أربع سنوات نقص فيها إنتاج الولايات المتحدة من القطن نقصاً كبيراً بعد أن كان محصولها منه فى سنة ١٨٥٨

---

(١) دكتور أحمد احمد الحته : الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ص ١٩٨ — ١٩٩

(٢) الاوامر العلية بدار المحفوظات العمومية (أمر الى محافظ رشيد فى ١١ شوال سنة ١٢٤٣) .

(٣) لاركنج Larking :
American Archives (Abdin Copy). From the U.S. Consul General, Alexandria, 20, 5, 1851 and 15, 6, 1851.

(٤) دكتور أحمد احمد الحتة : الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ص ١٥٧

(٥) كلوت : لمحة عامة إلى مصر (ترجمة) ج ١ ص ٢٧٤ — ٢٧٥

(٦) دلشيشالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها ص (ترجمة) ص ٦٣

(٧) بنيه (ستيفن فنسنت) أمريكا (ترجمة) ص ص ١٢٢ — ١٢٣ ، ١٢٧

يعادل ¾ محصول العالم ، إذ بلغ ٥٨٨٠٠٠ طن صدّر منه إلى أوربا ١٦٨٨٧٢ طناً . ونتج عن ذلك النقص أن حرمت أوربا من القطن الأمريكى ، فاتجه أصحاب مصانع الغزل والنسج إلى البلاد الأخرى التى تنتج القطن (١) . فقررت جمعية مانشستر للقطن من أول الأمر إرسال سكرتيرها "هايوود" فى بعثة إلى مصر والهند رغبة فى توسيع زراعة القطن حتى يعوّض المحصول الجديد النقص المنتظر فى القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية (٢) . وفعلا حضر مبعوث تلك الجمعية إلى مصر ورغب إلى واليها سعيد الإكثار من زراعة القطن (٣) . فعملت مصر بالنصيحة وتوسعت فى زراعة القطن حتى زاد محصولها منه عما كان عليه من قبل (٤) . وقد أكد سعيد لصناع مانشستر فى أثناء زيارته لانجلترا فى سنة ١٨٦٢ أن محصول القطن المصرى فى السنة التالية سيكون أزيد من محصول السنة السابقة لها بمقدار النصف على الأقل . وتبعاً لذلك التأكيد نصح سعيد جميع كبار أصحاب الأراضى من المصريين بزراعة ربع أطيانهم قطناً ، فأخذ هؤلاء بالنصيحة وبدأوا يستعدون لذلك التوسع فى زراعة القطن باستيراد كميات كبيرة من البذور وآلات مختلفة للزراعة والرى (٥) .

وقد اشتدّ الطلب على القطن المصرى من البلاد الصناعية وبخاصة انجلترا مما أدّى إلى ارتفاع ثمنه ارتفاعا كبيراً حتى وصل متوسط ثمن القنطار منه ٢٣ ريالا فى سنة ١٨٦٣ و ¼ ٣٦ ريالا فى سنة ١٨٦٤ و ٤٥ ريالا فى السنة التالية ، بعد أن كان متوسط ثمنه ١٢ ريالا فى سنة ١٨٦١ ، فتسابقت الحكومة وكبار أصحاب الأطيان وصغارهم فى بذل أقصى الجهود للاكثار من زراعة القطن والحصول على أكبر محصول منه (٦) . ونتج عن ذلك التسابق أن عمت زراعة

---

(١) Douin (G.) : Histoire du Règne du Khédive Ismail,(Roma, 1933) T. I. p. 257. Charles-Roux : Op. cit., p. 75.

(٢) هايوود Haywood

American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria. 20, 7, 1861.

(٣) Ibid, 13, 11, 1861.

(٤) Ibid, 5, 11, 1862.

(٥) Ibid.

(٦) Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt, 1938, pp. 134-135. Charles-Roux : Op. cit., pp. 81-85.

القطن أنحاء القطر المصرى ، فأصبح القطن يزرع فى جميع مديريات الوجه البحرى ، بعد أن كان من قبل يزرع فى مديريتى المنوفية والغربية بصفة أساسية وفى مديريتى الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية ، كما امتدت زراعته إلى الوجه القبلى (١)، واشترك الجميع فى الإكثار من زراعة القطن سواء أكانوا من كبار أصحاب الأطيان أم من صغارهم ، فإسماعيل والى مصر وأكبر حائز للأطيان فيها زرع ١٠٠,٠٠٠ فدان قطناً فى سنة ١٨٦٤ أى ثلث أطيانه ، بينما زرع الفلاح الصغير فداناً أو فداناً ونصف فدان قطناً (٢) .

وتبعاً لذلك بلغ محصول مصر من القطن المحلوج ما يقرب من ١,٥٠٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ ، فلو اعتبرنا متوسط محصول الفدان ٤ قناطير لكانت مساحة القطن فى تلك السنة نحو ٣٧٥٠٠٠ فدان . أما فى سنة ١٨٦٣ فقد زرعت مصر ٧٠٠,٠٠٠ فدان قطنا (٣) ، وفى السنتين التاليتين زادت مساحة القطن كثيراً وزاد المحصول تبعاً لذلك حتى أن صادرات مصر من القطن زادت من ٦٠٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦١ الى ٨٢٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ و ١,٢٨٧,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٣ و ١,٧٣٦,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٤ و ٢,٥٠٧,٠٠٠ من القناطير فى سنة ١٨٦٥ (٤) .

ولكن انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ كان نهاية لذلك التوسع الكبير فى زراعة القطن فى مصر ، لأن الولايات المتحدة عادت إلى تصدير القطن بعد الحرب فانخفض سعره حتى وصل متوسط ثمن القنطار فى مصر ٢١ ١/٤ ريالا فى سنة ١٨٦٦ ، مما أدى إلى إنقاص زراعة القطن فى مصر عما كانت عليه فى أثناء الحرب ، إلا أن ذلك النقص لم يؤد إلى إرجاع مساحة القطن المصرى إلى ما كانت عليه قبل الحرب بل استمرت أكبر من مساحته الأولى (٥) .

---

(١) Douin : Op. cit., T. I. p. 258.

(٢) Douin : Op. cit., T. I. pp. 259, 261-262.

(٣) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 5, 9, 1863.

(٤) Ibid, 1, 4, 1866.

(٥) Charles-Roux : Op. cit., pp. 99-100, Crouchley : Op. cit. pp. 134-135.

وتبعاً لاتساع زراعة القطن المصرى فى أثناء الحرب زاد عدد المحالج التى تدار آلاتها بالبخار فى مصر فبعد أن كانت ٢٤ محلجاً فى يونيه سنة ١٨٦٢ بها ١١٠٠ آلة من آلات الحلج ، أصبحت نحو ٥٠ محلجاً فى نوفمبر من السنة نفسها و١١٢ محلجاً فيما بعد ، وآلات تلك المحالج أسرع بكثير فى العمل من الدواليب التى كان الفلاحون يستعملونها إذ ذاك ، لأن الدولاب ينتج عشر ما تنتجه الآلة البخارية فى نفس الوقت ، ولذلك سايرت تلك المحالج البخارية نهضة القطن المصرى من حيث زيادة المحصول الكلى والسرعة فى تصديره إلى الخارج ، غير أن مساحة القطن المصرى نقصت بعد الحرب فقلت صادراته عما كانت عليه ، مما أدى إلى وقف العمل فى بعض تلك المحالج [1] .

ونتج عن توسع مصر فى زراعة القطن فى أثناء الحرب أن ضعفت الأطيان نتيجة لإنهاكها بزراعة القطن حتى أصبح إنتاج الفدان من القطن قنطارين فقط ، بعد أن كان خمسة قناطير فى المعتاد [2] ، كما أن زراعة القطن فى بعض الأراضى سنوات متتالية أدّت إلى انحطاط نوع القطن وتغيره عن أصله فضلا عن ضعف الأطيان « فبعد أن كان فى الابتداء محصول الفدان الواحد خمسة قناطير من القطن لم يتحصل منه بعد الزراعة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة إلا قنطار واحد من القطن فقط » [3] .

وعلى الرغم من ذلك الضعف فقد ارتفع ثمن الأطيان فى أثناء الحرب نتيجة لارتفاع ثمن القطن وزيادة قيمة الإنتاج الزراعى تبعاً لذلك [4] .

وقد أثرت سياسة التوسع فى زراعة القطن المصرى فى أثناء الحرب فى توزيع الغلات الزراعية فى مصر إذ زادت مساحة القطن على حساب مساحات بعض

---

(١) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 5, 11, 1872

دكتور أحمد أحمد الحته : الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ص ١٤٤

الدولاب آلة خشبية تدار بالارجل Douin : Op .cit, T. I. p. 264. T. II. p. 121

(٢) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 1, 4, 1866.

(٣) فيجرى : حسن البراعة فى علم الزراعة ج ٢ ص ص ٢٨ — ٢٩

(٤) Douin : Op cit., T. I. p. 259.

الغلات الأخرى ، لأن ارتفاع ثمنه أغرى أصحاب الأطيان على التوسع فى زراعته وإهمال زراعة الحبوب ، فزادت مساحته زيادة كبيرة وبخاصة فى أواخر الحرب على حساب مساحة الحبوب ، مما أدى إلى نقص محصولها فارتفعت أسعارها حتى أصبح ثمن الأردب من الشعير ١٨٠ قرشاً بعد أن كان ٤٥ قرشاً ، وأصبح ثمن الأردب من القمح يتراوح بين ٢٦٠ و ٢٧٠ قرشاً ، وقلت صادراتها حتى انعدمت تماما فى سنة ١٨٦٥[1] ، وأصبح إنتاج الحبوب غير كاف للاستهلاك المحلى ، فمنعت الحكومة تصديرها من مصر من ٨ أبريل سنة ١٨٦٤ إلى ١٧ مايو سنة ١٨٦٦ ، وأعفت وارداتها من الرسوم الجمركية من ٨ مارس سنة ١٨٦٤ إلى أول يوليه سنة ١٨٦٦ ، غير أن مساحة الحبوب زادت بعد الحرب نتيجة لنقص مساحة القطن وارتفاع ثمن الحبوب عما كان عليه قبل الحرب على الرغم من هبوطه فى يوليه سنة ١٨٦٦ إلى ١٥٠ قرشاً للأردب من القمح و ١٣٠ قرشاً للأردب من الفول و ٨٥ قرشاً للاردب من الشعير ، وبذلك عاد التوازن بين مساحة القطن ومساحة الحبوب[2] .

هذا ما حدث لزراعة الحبوب فى مصر من جراء التوسع فى زراعة القطن فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، أما قصب السكر فقد أهملت زراعته كذلك ، وقلت مساحته لنفس السبب ، فنقصت صادرات السكر المصرى . غير أن انخفاض ثمن القطن بعد الحرب وجه الاهتمام إلى زراعة القصب وإنتاج السكر ، فأخذت صناعة السكر فى مصر تتقدم بسرعة منذ سنة ١٨٦٧[3] .

وكذلك أدى التوسع فى زراعة القطن المصرى فى أثناء الحرب إلى إهمال زراعة الخضر ونباتات العلف فى مصر ، فقلت الخضر ، وارتفع ثمنها إلى ثلاثة أمثال ، كما قلت نباتات العلف ، وارتفع ثمنها فساءت تغذية الحيوانات

---

(١) American Archives. From the U. S. Consul General Alexandria. 24. 2, 1865 and 19, 8, 1869. Douin : Op. cit., T. I, pp. 260, 283, T. II, p.p. 119, 120.

(٢) Douin : Op. cit., T. I. p. 261, T. II. p.p. 119, 120. American Archives. From the U. S. Consul General, 19, 8, 1869.

(٣) American Aachives. From the U. S. Consul General, Cairo, 14, 11, 1876. Les Archives Europeennes du Règne D'Ismail. No 21/1. Rapport Prar Beardsley, p.p. 23 24. Douin : Op. cit., T. I. pp. 263-264.

وانتابها الهزال ، فلما انتهت الحرب ونقصت مساحة القطن ، عادت زراعة الخضر ونباتات العلف إلى سيرتها الأولى [1] .

هكذا أثرت الحرب الأهلية الأمريكية فى توزيع الغلات الزراعية فى مصر ، كما أثرت فى أصحاب الأطيان والفلاحين إذ تدفق المال إلى مصر نتيجة لارتفاع ثمن القطن ، وتكونت فيها ثروات كبيرة بسرعة ، وحصلت جميع الطبقات تقريبا فى القرى على نصيب من الانتعاش العام ، وكسب الفلاح فى ذلك العهد كثيراً إلا أنه أنفق أمواله بسرعة فى شراء العبيد والأوانى الفضية والحلى والأثاث والملابس الحريرية ومواد الترف وفى الأغذية ، فبدأ يتناول خبز القمح بدلا من خبز الذرة ، ونشأت فى القرى التى على شئ من الأهمية فى الوجهين البحرى والقبلى أفران يملكها أشخاص من الإيطاليين أو المالطيين أو اليونانيين . وفضلا عن هذا الإسراف فى وقت ارتفعت فيه أسعار الأشياء ، كان على أصحاب الأراضى مواجهة تكاليف زراعة القطن إذ وردت كمية كبيرة من المحاريث البخارية وطلمبات الرى البخارية التى تستلزم عمالا فنيين لإدارتها بمرتبات كبيرة . كل ذلك جعل كبار أصحاب الأطيان وصغارهم يلجأون إلى الإقتراض من المرابين بفوائد فاحشة وصلت إلى ٦٠ ٪ سنوياً معتمدين فى سداد ديونهم هذه على أقطانهم ، ولكن ثمن القطن المصرى انخفض تبعاً لانتهاء الحرب ، مما أضاع آمال الزارعين ، وجعلهم عاجزين عن دفع ديونهم ، وأوقعهم فى أزمة شديدة فى سنة ١٨٦٥ لم ينقذهم منها إلا الحكومة التى أخذت على عاتقها تسديد ديونهم للدائنين على أن تتقاضاها منهم على سبعة أقساط سنوية [2] .

هكذا تأثرت الزراعة المصرية بالولايات المتحدة الأمريكية فأفادت من خبرتها وجلبت بعض نباتاتها ، وتأثرت بحربها الأهلية . أما الولايات المتحدة فقد اهتمت بالحاصلات الأساسية فى مصر لأهميتها فى البلدين .

(1) Ninet (J.): La culture de coton en Egypte et aux Indes. (Revue de deux Mondes, 15 juillet, 1866), pp. 353, 356. Douin : Op. cit., T. I. pp. 260, 283.

(2) Ninet (J.) : Op. cit., pp. 354-355. Douin: Op. cit., T. I. pp. 259, 283-285.
American Archives. From the U. S. Consul General. Alexandria, 21,2. 1865.

فلما اكتشف القطن الأشمونى فى مصر وبدأت تجربة زراعته فى سنة ١٨٧٣ ، وظهر فى أول الأمر أن محصوله أكبر من محصول أى نوع آخر من القطن ، اهتمت به الولايات المتحدة فكتبت المقالات عنه فى صحفها ، كما جربت زراعته فى أرضها فى سنة ١٨٧٧ ، فضلا عن وقوفها بوساطة قنصلها العام على طريقة زراعته فى مصر ومدى نجاحه فيها (١) .

وكذلك عندما وصل إلى علم حكومة الولايات المتحدة أن نوعاً جديداً من القطن يسمى (باميه) ظهر فى مصر ، أرسلت إلى قنصلها العام تستفسر عن ذلك القطن . فجاءها الرد بأن قطن باميه هو القطن الأشمونى ، وفى نفس الوقت أرسلت اليها بذوره (٢) .

وأيضاً كان قنصل الولايات المتحدة العام فى مصر يوافى بلاده بأخبار القطن المصرى ومقدار محصوله لما فى ذلك من أهمية تجارية لبلاده . واليك ما يقوله فى رسالة إلى وزارة الخارجية فى نوفمبر سنة ١٨٧٨ : « ربما يكون من المهم لأشخاص كثيرين فى الولايات المتحدة أن يعلموا حقيقة محصول القطن المصرى الذى يجمع الآن ، فهو قليل جداً ورتبته منخفضة » (٣) .

هذا عن القطن . أما الأرز المصرى فقد اهتم به فى سنة ١٨٥١ أمريكى يسمى « دامل » عندما علم بتفوقه على الأرز الأمريكى من براون ، وطلب من حكومته الحصول على كمية من أنواع الأرز المصرى ، فكلفت قنصلها العام فى مصر بذلك . وبناء على هذا فحص القنصل العام أنواع الأرز الذى يزرع فى الدلتا فوجد أنها لا تتفق مع الوصف الذى وصفها به براون ، كما حصل على المعلومات اللازمة عن الأرز المصرى من « لاركنج » وهو انجليزى سكن مصر ١٢ سنة ، واشتغل فيها بزراعة الأرز المصرى والأرز الأمريكى . وقد كتب « لاركنج » تقريراً عن الأرز المصرى جاء به أن لذلك الأرز نوعين : الأول الأرز الأبيض ويسمى عين البنت ، والثانى الأرز الأحمر ويسمى نخل ، وأن الأرز الأمريكى يفوق الأرز المصرى بنوسيه ، وأنه أسهل فى الزراعة لأنه ينضج

(١) American Archives. From the U.S. Consul General, Cairo 4, 5, 1877 and 12, 11, 1877.

(٢) American Archives. From the U.S. Consul General, Cairo, 8, 8, 1878.

(٣) Ibid, 20, 11, 1878.

فى وقت أقصر فيوفر بذلك على الزارع نفقات كبيرة فى الرى فضلا عن سهولته فى عملية الدرس . وقد أرسل القنصل العام الأمريكى هذا التقرير مع نتيجة فحصه لأنواع الأرز المصرى إلى بلاده [1] .

٢ — الجهود لإقامة العلاقات التجارية وتنميتها

بذلت كل من مصر والولايات المتحدة جهوداً محمودة لإقامة العلاقات التجارية بينهما ، وتنمية تلك العلاقات . واليك تلك الجهود :

أولا — جهود الولايات المتحدة :

١ — وكلاؤها فى مصر وجهودهم :

كان للولايات المتحدة وكيل فى القسطنطينية يرعى مصالحها فى الدولة العثمانية [2] ، ولم يكن لها من يمثلها فى مصر إلى أن عين فى سنة ١٨٣٢ وكيلها فى القسطنطينية تاجراً انجليزياً هو "جون جليدون" مندوباً قنصلياً لها فى الاسكندرية[3] ، يمثله فى القاهرة وكيل له هو ابنه چورچ جليدون[4] .

وفى أواخر سنة ١٨٣٤ كان للولايات المتحدة فى البلاد التى يحكمها محمد على وكالات بالاسكندرية والقاهرة ودمياط فى القطر المصرى وبالقدس ويافا وعكا فى فلسطين وبصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية والروضة وحلب فى سوريا وبخانيا وقنديا فى جزيرة كريت ، كما أن نائب قنصل الولايات المتحدة فى بيروت اتخذ لنفسه لقب القنصل العام لسوريا وقام بأعمال تلك الوظيفة . وبناء على ذلك عين كثيراً من الوكلاء فى الثغور التى على ساحل سوريا[5] .

وقد اقترح "هدجسن" فى تقريره إلى وزير الخارجية الأمريكية المؤرخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ ، تعيين قنصل عام لبلاده فى مصر بلقب « القنصل العام

(١) Ibid, Alexandria, 20, 5, 1871 and 15, 6, 1851.
داميل Damill براون Brown

(٢) American Archives. Letter from Hodgson, Pera of Constantinople, 10, 6, 1834.

(٣) Ibid. Report on Egypt by Hodgson, 2, 3. 1835, pp. 29, 59.
From the U. S. Consular Agent, John Gliddon, 8, 12, 1834.

(٤) Ibid. Letter from Hodgson, Malta, 2, 12, 1834.

(٥) Ibid. Report on Egypt by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 57.

لمصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد على باشا » لرعاية مصالحها التجارية فى مصر وسوريا وبلاد العرب[1] .

وفى سنة ١٨٣٥ منحت الولايات المتحدة « جون جليدون » مندوبها القنصلى فى الاسكندرية لقب قنصل[2] .

وفى سنة ١٨٣٩ نشبت الحرب بين السلطان العثمانى ومحمد على ، وتدخلت بعض الدول الأوربية ، وانتهى الخلاف بصدور فرمان سلطانى فى فبراير سنة ١٨٤١ عدّل بآخر فى يونيه من نفس السنة ينص على إعطاء محمد على حكومة مصر وراثية ، ثم صدر فرمان آخر بتولية محمد على على أقاليم السودان .

وبهذا تغير الوضع الأوّل لحكومة محمد على إذ خرجت من نفوذها سوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت فضاع بذلك السبب الأوّل فى مطالبة « هدجسن » بتعيين قنصل عام لبلاده فى مصر وهو اتساع الأقاليم التى يحكمها محمد على .

وبناء على ذلك استمر « جون جليدون » قنصلا للولايات المتحدة فى مصر حتى وفاته فى يوليو سنة ١٨٤٤ فحل محله « اسكندر تود »[3] .

وفى ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٩ وصل « ماك كولى » إلى مصر وهو أوّل قنصل عام للولايات المتحدة فيها[4] .

هكذا أنشأت الولايات المتحدة فى مصر أوّل قنصلية لها فى سنة ١٨٣٢ وأوّل قنصلية عامة لها فى سنة ١٨٤٩

وقد بذل القناصل العامون للولايات المتحدة فى مصر جهوداً مشكورة لإقامة العلاقات التجارية بين البلدين وتنميتها . ففى سنة ١٨٥٤ أرسل القنصل العام الأمريكى إلى وزارة خارجيته صندوقاً يحتوى على عينة من المنسوجات القطنية التى يشتد الطلب عليها فى مصر[5] .

---

(١) Ibid. pp. 52-56.

(٢) Ibid. From the U. S. Consul, 20, 10, 1835.

(٣) American Archives. From the U. S. Consulate, 10, 7, 1844.
اسكندر تود Alexander Tod

(٤) Ibid. From the U. S. Consul General, 9, 3, 1849 and 24,2, 1865.
ماك كولى McCauley

(٥) Ibid., Alexandria, 4, 5, 1854.

وفى سنة ١٨٦١ ، عندما حضر إلى مصر مندوب جمعية مانشستر للقطن رغبة فى توسيع زراعة القطن المصرى ، طلب قنصل الولايات المتحدة العام من الحكومة المصرية التصريح لأصحاب المصانع الأمريكية بالحصول على القطن المصرى فوافقت الحكومة على طلبه (١) .

وفى سنة ١٨٦٣ ، عندما أخذت مصر تستورد الآلات البخارية مثل المحاريث والطلمبات لاستخدامها فى الزراعة والرى نتيجة للتوسع فى زراعة القطن ونتيجة لوباء المواشى الذى أنقص عدد حيوانات الزراعة نقصاً كبيراً ، كتب القنصل العام الأمريكى فى مصر إلى وزارة خارجيته رسالة يحرض فيها بلاده على منافسة انجلترا فى توريد تلك الآلات ، مبيناً أن انجلترا تحتكر تقريباً هذا النوع من الصناعة (٢) .

وعلى الرغم من تشابه الحاصلات الأساسية فى مصر والولايات المتحدة مما يضعف العلاقة التجارية بينهما ، أعلن بعض القناصل العامين الأمريكيين فى مصر أنه من المستطاع قيام تجارة بين الطرفين ؛ ففى سنة ١٨٥٣ كتب «رتشارد ب. جونز» القنصل العام الأمريكى فى مصر رسالة إلى وزير خارجية بلاده يتعجب فيها من أن الولايات المتحدة ليست لها سفينة تجارية واحدة فى السنة بين السفن التى تدخل الإسكندرية وتغادرها ، كما يقرر أنه من الممكن بالعناية والحكمة قيام تجارة ناجحة بين البلدين (٣) . وفى سنة ١٨٧٣ أعلن بيرزلى القنصل العام الأمريكى فى مصر فى رسالة إلى وزير خارجيته ثم فى تقرير مطوّل أنه من الممكن بل ومن السهل قيام تجارة مربحة بين مصر والولايات المتحدة إذا وجدت المواصلات المباشرة المنظمة بينهما ، لأن مصر يمكنها أن تصدر إلى الولايات المتحدة البن والبلح والصمغ والعاج وريش النعام والصوف والخرق والجلود ، بينما تستطيع الولايات المتحدة أن تصدّر إلى مصر الآلات وخشب البناء والزيت والبترول والأحذية والجلود والأثاث وآلات الزراعة والرى (٤) .

---

(١) Ibid., 13, 11, 1861.

(٢) Ibid., 18, 6, 1863.

(٣) American Archives. From the U.S. Consul General, Alexanria 1, 6 1853. Richard B. Jones رتشارد ب . جونز

(٤) Ibid., Cairo, 30, 4, 1873. Les Archives Europeennes d'Ismail No. 21, 1. Rapport par Beardsley, Caire, 15, 9, 1873, pp. 36-38.

هكذا بذل قناصل الولايات المتحدة العامون فى مصر جهوداً محمودة لإقامة العلاقات التجارية بين مصر و بلادهم ، وتنمية تلك العلاقات .

٢ — بعثة هدجسن :

انتهت الحرب الأولى بين السلطان ومحمد على بعقد اتفاقية كوتاهية فى مايو سنة ١٨٣٣ ، وبها أصبح محمد على والياً على سوريا بجميع أقسامها وإقليم أطنه على ساحل آسيا الصغرى ، فضلا عن الأقاليم التى فى حوزته من قبل وهى مصر وبلاد العرب والسودان وجزيرة كريت .

هكذا اتسعت الأقاليم التى يحكمها محمد على مما دعا رئيس الولايات المتحدة إلى تعيين "وليم ب . هدجسن" المترجم بالسفارة الأمريكية فى القسطنطينية مندوباً خاصاً فى مصر للتأكد من مدى الرغبة فى إقامة علاقات تجارية مع محمد على منفصلة عن العلاقات التجارية مع الباب العالى ، ومدى استطاعة ذلك من الوجهة العملية [1] .

وقد أرسل وزير الخارجية إلى هدجسن تعليمات مفصلة عن بعثته هذه مؤرخة ١٠ / ١٠ / ١٨٣٣ تتلخص فيما يلى :

١ — التأكد من مدى سلطة محمد على فى عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية ، ومدى استطاعة الدخول معه فى اتفاق لمصلحة التجارة الأمريكية .

٢ — الوقوف على حالة القنصليات المختلفة فى مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون براءات من الباب العالى .

٣ — معرفة أحوال الزراعة والصناعة والتجارة فى مصر ، وبيان أحسن الوسائل لإقامة العلاقات التجارية وتحسينها بين الولايات المتحدة والأقاليم التى يحكمها محمد على .

٤ — الانتهاء من مهمة البعثة فى مصر فى مدى ثلاثة أشهر ابتداء من الوصول اليها .

(1) American Archives. vol. VI Instructions from the Secretary of State to William B. Hodgson Regarding his Mission to Egypt, Washington, 10, 10, 1833.

٥ — الرجوع إلى واشنطن حيث يقدّم تقريراً تاماً مفصلا عن موضوع البعثة إلى وزارة الخارجية . وذلك بعد جمع كل المعلومات اللازمة التى تمكن رئيس الولايات المتحدة من الحكم على قيمة العلاقات التجارية القائمة أو التى يمكن قيامها مع الأقاليم التى يحكمها محمد على ، وكذلك على صلاحية و إمكان الدخول معه فى اتفاقات بشأن تلك العلاقات[1] .

تسلم "هدجسن" تلك التعليمات فى ٣ يوليه سنة ١٨٣٤ ، وقام من القسطنطينية فى ٧ يوليه فى طريقه إلى مصر[2] ، فوصل إلى الاسكندرية فى ٢٤ أغسطس ، وخرج من الحجر الصحى فى ١٣ سبتمبر[3] .

وبعد خروجه بأيام قلائل قابل محمد على بواسطة "جون جليدون" المندوب القنصلى للولايات المتحدة فى مصر ، كما قابل " بوغوص " ناظر الخارجية والتجارة . وكانت نتيجة مقابلاته لها سارة جداً إذ اشتمل الحديث على الأمل فى قيام اتصال بين البلدين فى المستقبل أوثق مما كان عليه إذ ذاك ، كما بحثت بكل سرور التجارة المنتظرة بينهما ، وأحصيت السلع التى تقوم على أساسها تلك التجارة[4] .

وفى ٢٩ سبتمبر غادر "هدجسن" الاسكندرية إلى القاهرة عاصمة مصر[5] . وفيها قابل حبيب أفندى وهو كتخدا محمد على الذى تلقاه بالبشر والسرور وزوده بوصف طويل لموارد مصر الزراعية . ومن القاهرة سار "هدجسن" فى النيل حتى وصل إلى مصنع تكرير السكر فى الريرمون فزاره ، كما زار فى الطريق مصانع القطن فى بنى سويف والمنيا وملوى . ومن ملاحظاته الشخصية فى تلك الزيارات حصل على فكرة صحيحة عن موارد مصر الزراعية والصناعية وعن حالتها السياسية والاجتماعية ، وبعد زياراته هذه رجع " هدجسن" إلى الاسكندرية ، ثم غادرها فى ٥ نوفمبر فى طريقه إلى الولايات المتحدة فوصل

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, Constantinople, 7, 7, 1834.

(٣) Ibid., Alexandria, 25, 8, 1834 and 28, 9, 1834.

(٤) Ibid., 28, 9, 1834. Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 55.

(٥) Ibid., Alexandria, 28, 9, 1834.

إلى مالطة فى أول ديسمبر ومكث فى المحجر الصحى بها ٢٠ يوماً مضاها فى تجهيز تقريره المستمد من مصادر متعددة ووثائق بلغات مختلفة [١].

وبعد وصول « هدجسن » إلى وشنطن قدم إلى وزير الخارجية تقريراً مؤرخا ٢ مارس سنة ١٨٣٥ عن موضوع بعثته إلى مصر [٢].

وكان قد أرسل من قبل إلى وزير الخارجية الأمريكية عدداً من الرسائل تتصل ببعثته منها : رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٤ ، وفيها ذكر بعض المعلومات عن القطن والأفيون فى مصر ، وبين مدى التجارة بين الاسكندرية والولايات المتحدة [٣] ، ورسالة أخرى من الاسكندرية بتاريخ ٢٨ سبتمبر وفيها وصف مقابلاته لمحمد على وبوغوص ، وبين العلاقات بين محمد على والسلطان ، وشرح الخلاف بين « جليدون » المندوب القنصلى للولايات المتحدة « وكامبيل » القنصل العام الانجليزى [٤] ، ورسالة ثالثة من المحجر الصحى فى مالطة بتاريخ ٢ ديسمبر وفيها وصف مقابلته لحبيب أفندى كتخدا محمد على ، وذكر زياراته لمصانع القطن فى بنى سويف والمنيا وملوى ومصنع تكرير السكر فى الريرمون ، وزيارة محمد على التفتيشية للوجه البحرى ، واحتكاره للتجارة . كما وصف حالة الفلاحين المصريين [٥] .

تلك هى المعلومات التى ذكرها « هدجسن » فى بعض رسائله إلى وزير الخارجية . أما تقريره الذى قدمه فى وشنطن فهو تقرير مفصل بحث فيه الموضوعات الثلاثة التى جاءت فى تعليمات وزير الخارجية ، كما ذكر فيه نتيجة ملاحظاته فى مصر عن موضوعات أخرى لا تدخل مباشرة فى التعليمات ولكنها ذات أهمية لوزارة الخارجية ، وكذلك أرفق بالتقرير بحثاً عن الحاصلات الأمريكية والمصرية التى يمكن أن تقوم على أساسها تجارة مباشرة بين البلدين ، فضلا عن النقود والموازين والمكاييل والمقاييس فى مصر ، وتجارة الصومال [٦] .

(١) Ibid., Lazaretto of Malta, 2, 12, 1834 and 13, 12, 1834.
الريرمون بلدة بالقرب من ملوى — كتخدا = وكيل .

(٢) Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p 29.

(٣) Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, Alexandria, 25, 8, 1834.

(٤) Ibid., 28, 9, 1834. كامبيل Campbel

(٥) Ibid., Lazaretto of Malta, 2, 12, 1834.

(٦) Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, pp. 29, 45.

بحث هدجسن فى تقريره الموضوع الأول من تعليمات وزير الخارجية وهو مدى سلطة محمد على فى عقد المعاهدات فشرح العلاقات بين محمد على والسلطان مبيناً استقلال محمد على الفعلى وتبعيته الشكلية للسلطان ، ثم ذكر أن محمد على لم يعقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، كما لم يعقد معها اتفاقات تجارية مستثنياً من ذلك اتفاقا من المتوقع إبرامه مع الحكومة الانجليزية لتنظيم عوائد المرور على البضائع الانجليزية الآتية من الهند أو الذاهبة إليها بطريق الخط الحديدى الذى ينتظر إنشاؤه قريبا بين السويس والقاهرة . وأخيراً بين هدجسن موقف كل من بريطانيا وفرنسا والروسيا من محمد على (١) .

و فى الموضوع الثانى وهو حالة القنصليات المختلفة فى مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون براءات من الباب العالى ، اعتمد هدجسن على المعلومات التى أمدّه بها كل من القنصل العام البريطانى والقنصل العام الروسى والتى أيد صحتها بوغوص ناظر الخارجية المصرية (٢) .

بدأ هدجسن الموضوع بالكلام عن البراءات فذكر أن القناصل فى مصر قدموا براءاتهم المعطاة لهم من الباب العالى إلى محمد على ما عدا القنصل الفرنسى وقنصلين آخرين من قناصل الدول الصغرى لأن براءاتهم لم تأت بعد من القسطنطينية . غير أن محمد على كان يكتفى بأمر تعيين القنصل دون الاهتمام بالبراءة . أما وكلاء القناصل فى مصر ومن دونهم من الوكلاء فلا يعطون براءات بل يقومون بأعمال وظائفهم بمقتضى أمر من محمد على (٣) .

وذكر هدجسن اسم القنصل العام فى مصر لكل من بريطانيا وفرنسا والروسيا وهو فى نفس الوقت مندوب سياسى لبلاده ، وكذلك اسم القنصل العام لكل من النمسا وسردينيا وهولنده والسويد وتسكانيا وصقلية ، وأيضاً اسم قنصل كل من أسبانيا والدانمرك وبروسيا واليونان والولايات المتحدة الامريكية (٤) .

(١) Ibid., pp. 29-33.

(٢) Ibid., p. 33.

(٣) Ibid., pp. 33-35.

(٤) جاء بورنج إلى مصر فى سنة ١٨٣٧ وغادرها فى السنة التالية وقد ذكر فى تقريره أن لكل من أسبانيا واليونان قنصلا عاما فى مصر . (Bowring: Op. cit., p. 81.) . كان لقب جون جليدون مندوبا قنصليا ولكنه فى نفس الوقت يقوم بأعمال قنصل الولايات المتحدة فى الأسكندرية .

وأثبت مرتبات بعضهم ، كما ذكر بياناً بالموظفين فى القنصلية ، وشرح وظائفهم وواجباتهم فقال : إن القنصل العام فى مصر يشرف على شؤون بلاده السياسية والتجارية فى مصر وسوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت ، ويتصل بمحمد على مباشرة ، ويبعث رسائله رأساً إلى وزارة خارجية بلاده بينما يرسل صوراً من الرسائل الهامة إلى سفيرها فى القسطنطينية . ويقيم كل من القنصل العام الانجليزى والفرنسى والروسى فى الاسكندرية صيفاً وفى القاهرة شتاء تبعاً لمكان انعقاد ديوان محمد على لأنه فى نفس الوقت مندوب سياسى لبلاده . أما القناصل العامون الآخرون والقناصل ومنهم عدد يشتغل بالتجارة فإنهم يقيمون باستمرار فى الاسكندرية . وللقنصل ولاية قضائية فى المسائل المدنية والجنائية على رعايا دولته فى مصر فيفصل بينهم فى جميع الدعاوى أو يعهد بذلك إلى لجنة تحكيم . وفضلا عن تلك السلطة القضائية فإن القنصل يأخذ من السفن التى تحمل البضائع إلى الموانى التابعة لدائرة اختصاصه رسوماً معينة تبعاً لتعريفة محددة [١] .

وكل قنصل يمثله فى القاهرة وهى العاصمة وكيل قنصل ، كما يوجد وكلاء قناصل فى رشيد ودمياط ولا يوجد فى غير تلك الأماكن الثلاثة فى مصر وكلاء قناصل لأية دولة إلا بريطانيا حيث لها وكلاء فى السويس والقصير على البحر الأحمر ، وفى قنا على النيل ، وفى جده ومخا على ساحل بلاد العرب . ولهؤلاء الوكلاء فائدة كبيرة للبريد والرسائل الحكومية من الهند وإليها ، والسفن التجارية والموظفين والمسافرين الانجليز [٢] .

أما مأمور القنصلية فتناط به الشؤون القضائية ويقوم بالأعمال الكتابية فى المحكمة القنصلية ، ويحفظ المحاضر ، ويسجل أعمال القنصلية ، ويحفظ ويسجل الوصايا والعقود والمستندات القانونية الأخرى لرعايا دولته ، كما تودع عنده النقود ، ويعهد اليه بأموال القنصلية [٣] .

---

(١) American Archives. Report by Hodgson, 2, 3, 1835, pp. 35-38.
(٢) Ibid., p. 37.
(٣) Ibid., pp. 37-38.

ولما كان الفصل فى القضايا بين المصريين ورعايا الدول الأجنبية فى مصر فى يد محمد على أو من ينيبه ، فإن مترجم القنصلية يحضر محاكمة الأجنبي التابع لدولته سواء أكان مدعياً أم مدعى عليه (١) .

وفضلا عن هؤلاء الموظفين كان بالقنصليات الفرنسية والروسية والنمساوية والسردينية ملحقون وهم طلبة يدرسون اللغات الشرقية توطئة لتعيينهم مترجمين ثم قناصل بعد ذلك (٢) .

وكان بالقنصلية البريطانية أيضاً سكرتير خاص وقواصان أى حارسان تركيان وشخصان آخران للمراسلة (٣) .

واليك قائمة بأسماء الجهات التى يعين فيها عادة القناصل ووكلاء القناصل فى الأقاليم التى يحكمها محمد على كما ذكرها هدجسن :

فى مصر	: الاسكندرية والقاهرة ورشيد ودمياط .
فى فلسطين	: القدس ويافا .
فى باشوية عكا	: عكا وصيدا وبيروت .
فى باشوية طرابلس	: اللاذقية وطرابلس .
فى باشوية حلب	: الاسكندرونة وحلب .
فى باشوية دمشق	: دمشق .
فى جزيرة كريت	: خانيا وقنديا (٤) .

تلك هى المعلومات التى ذكرها هدجسن فى تقريره عن النظام القنصلى فى مصر وهو الموضوع الثانى من تعليمات وزير الخارجية . أما الموضوع الثالث فهو أحوال الزراعة والصناعة والتجارة فى مصر ، وأحسن الوسائل لإقامة العلاقات التجارية وتحسينها بين الولايات المتحدة والأقاليم التى يحكمها محمد على .

(١) Ibid., p. 38.

(٢) Ibid., p. 36.

(٣) Ibid., p. 36

(٤) Ibid., p. 42.

منذ أن فتح محمد على سوريا عينت بريطانيا قنصلا عاما لها فى دمشق تابعاً لقنصلها العام فى مصر .

بدأ هدجسن الموضوع الثالث بصادرات مصر ووارداتها فى سنة ١٨٣٢ فذكر أن قيمة الصادرات بلغت ٨٩٥٥٦٤٨ دولاراً وأن قيمة الواردات بلغت ٧٩٦٩٣٨٩ دولاراً ؛ ثم بين مقدار تجارة مصر فى تلك السنة من صادرات وواردات بالدولارات مع كل من النمسا وانجلترا وفرنسا وجزر الايونيان واليونان ومالطة وسردينيا والولايات البابوية وتسكانيا وتركيا والسويد ، ثم أورد قائمة مفصلة بالصادرات المختلفة والواردات المتنوعة التى صدرتها مصر إلى الدول أو استوردتها منها فى سنة ١٨٣٢ (١) . .

ثم قرر هدجسن أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر إذ ذاك كانت غير مباشرة ، ولذلك لم تظهر فى قائمة الصادرات والواردات . ولكنه فى نفس الوقت أرفق بتقريره بحثاً بين فيه الحاصلات الأمريكية والمصرية التى يمكن على أساسها قيام تجارة مباشرة بين البلدين (٢) .

وفى ذلك البحث قرر هدجسن أن الحاصلات الأساسية فى مصر والولايات المتحدة متشابهة ، فكلاهما ينتج القطن والأرز والحبوب والسكر ، ولذلك لايمكن قيام تجارة على أساس تلك الحاصلات الهامة . غير أن فى مصر سلعاً ترد إلى الولايات المتحدة عن طريق التجارة غير المباشرة مما يشجع على إقامة تجارة مباشرة مع الإسكندرية (٣) . وذكر هدجسن الحاصلات المصرية التى تلائم السوق الأمريكية مبيناً سعر كل منها ، والحاصلات الأمريكية التى تلائم سوق الاسكندرية مبينا المقدار المطلوب من كل منها مع سعره فى مصر ، وذلك رغبة فى إرشاد التجار الأمريكيين . وإليك ما ذكره من الحاصلات المصرية :

الصمغ العربى ، وصمغ جدة ، والصمغ العنبرى ، وصمغ البخور ، والصمغ المر ، والعلقم ، وملح النوشادر ، والأفيون ، والسنامكى ، وصبغة الكولا ، والعفص الحلبى ، والحناء ، والملح ، والنطرون ، وملح البارود ، وبذر الكتان ، وبذر البرسيم ، والسمسم ، والحس ، والقرطم ، والبلح ، والكتان ، والمنسوجات البيضاء ، وريش النعام ، والترمس .

(١) Ibid., pp. 43-44.
(٢) Ibid., p. 45.
(٣) Ibid., p. 44

أما الحاصلات الأمريكية التى ذكرها فهى : الفحم ، والقطران ، والقار ، والراتينج (القلفونيا) ، وعطر التربنتينا ، وخشب الموجنى ، وخشب القديسين ، وأخشاب الصبغة ، والروم ، وورق التبغ ، والتبغ ، وستة أنواع من السمك ، والمأكولات من لحم وجبن وزبد وبقسماط وبسكويت ودقيق ، والفلفل ، والبهار ، والقرنفل ، والسكر ، والشموع ، ودهن رأس الحوت ، والشاى ، والقرمز الأسود ، والعشبة ، والمنسوجات القطنية ، ومنسوجات الهند الشرقية ، والنحاس ، والرصاص ، والحديد ، وزيت الحوت ، وقشر البلوط للصباغة ، والأخشاب ، والمجاديف ، والرصاص الخام ، والاسبيداج ، والسلاقون (١) .

تلك هى الحاصلات المصرية والأمريكية التى رأى هدجسن أن فى الاستطاعة قيام تجارة مباشرة بين البلدين على أساسها . وقد أتبعها بملاحظات هامة للتجار الأمريكيين منها أن معظم الصادرات المصرية تباع بأرخص الأثمان فى فصل الشتاء ، وأن حاصلات بلاد العرب تأتى إلى مصر فى يناير ، وأن الصادرات ليست عليها رسوم أما الواردات فتدفع عنها رسوم مقدارها ٣ ./٠ من قيمتها ، وأن بيع الحاصلات المصرية يكون إما نقداً وإما بكمبيالات تستحق الدفع بعد مدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر على حسب نوع البضاعة ، وأن السفن الأمريكية تستطيع عند عودتها أن تأخذ حمولتها من الزيت والنبيذ والفوة والفاكهة من الأقاليم المجاورة لمصر وهى سوريا وقبرص وكريت وساحل آسيا الصغرى (٢) .

وكذلك أثبت هدجسن فى ذلك البحث المرفق بالتقرير بياناً بالنقود والموازين والمكاييل والمقاييس فى مصر ، كما شرح تجارة الصومال مبيناً صادراتها ووارداتها وبعض الملاحظات عنها (٣) .

هكذا أثبت هدجسن فى بحثه المرفق بالتقرير أنه من المستطاع قيام تجارة مباشرة بين مصر وبلاده .

وقد ذكر هدجسن فى تقريره كما سبق أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر إذ ذاك كانت غير مباشرة . وأتبع تلك الحقيقة ببيان عن حركة السفن التجارية

---

(١) Ibid., pp. 14 - 23.

(٢) Ibid., pp. 18 - 19, 23. تستخرج من جذور نبات الفوة صبغة حمراء

(٣) Ibid., pp. 23 - 28.

فى ميناء الاسكندرية من منتصف سنة ١٨٣٣ إلى منتصف سنة ١٨٣٤ ظهر منه أن الولايات المتحدة لم تكن لها سفينة واحدة بين السفن التجارية التى وصلت إلى الاسكندرية فى تلك المدّة وعددها ٦٣٤

ولم يكن عدد السفن التجارية التى تصل إلى الاسكندرية سنوياً ثابتا بل يزيد أو ينقص تبعاً لمقدار الإنتاج ومدى الطلب ، ولذا فقد بلغ عددها فى بعض السنين ١٢٤٠ سفينة [١] .

ويقرر هدجسن أن الواردات إلى الدولة العثمانية حرة من القيود ، ورسومها قليلة إذ يدفع الأجانب المتمتعون بالامتيازات الأجنبية ضريبة على الواردات مقدارها ٣ ٪ بينما يدفع المسلمون ٤ ٪ والذميون ٥ ٪ ، فضلا عما يدفعونه من إتاوات جبرية وعوائد مرور لا يدفعها الأجانب . وتلك القواعد التجارية كانت سارية فى مصر إذ ذاك لأنها جزء من الدولة العثمانية ، ولذا كانت الضريبة على الواردات الأجنبية ٣ ٪ وفى نفس الوقت لا تفرض على السفن رسوم على حمولتها ولا تفرض عليها عوائد ميناء اللهم إلا نصف دولار أو دولاراً واحداً مقابل إذن التخليص من الجمرك . ونتج عن تلك الضريبة القليلة على الواردات الأجنبية أن فرض محمد على ضرائب مباشرة ثقيلة على الصناعة المحلية والثروة الزراعية ، كما أصبحت الصناعة المصرية بدون حماية أمام رؤوس أموال الأجانب ومهارتهم ، فضلا عن حرمان التجارة من الحماية والتشجيع [٢] .

وتبعاً للنظام التجارى فى مصر ، كان للدول التى بينها وبين الباب العالى معاهدات ، الحق فى التجارة مع مصر فلا تفضل إحداها على الأخرى ولا تمنح امتيازات خاصة ، كما لا توضع عراقيل فى سبيل رعايا تلك الدول الذين يتجرون مع مصر ، علماً بأن قنصل كل دولة يتولى حماية رعاياها وممتلكاتهم ، وله عليهم ولاية قضائية فى الشئون المدنية والجنائية [٣] .

ونتج عن المزايا السابقة التى يتمتع بها الأجانب فى الدولة العثمانية أن اشتدت الرغبة فى إنشاء القنصليات فيها وتهافت الأشخاص على مناصبها حتى أنهم كانوا

(١) Ibid., p. 45.
(٢) Ibid., pp. 46 - 48.
(٣) Ibid., p. 47.

يعرضون أحياناً آلافاً من الدولارات للحصول على أحد تلك المناصب . وذلك لأن القنصل أصبح — تبعاً للعرف الناتج من سوء استخدام الامتيازات — يحمى أرواح الرعايا المسلمين والذميين وممتلكاتهم من ظلم السلطات التركية وابتزازها الأموال ، ونظير تلك الخدمات يحصل القنصل على المال (١) .

هكذا شرح هدجسن القواعد التجارية فى مصر ، وبين أثرها . وبعد ذلك أثبت فى تقريره بياناً مفصلا عن إيرادات مصر ومصروفاتها فى سنة ١٨٣٣ ، وقد بلغت الإيرادات ١٧,٦١٨,٥٠٠ دولار بينما بلغت المصروفات ١٥,٥١٥,٥٠٠ دولار (٢) .

واختتم هدجسن تقريره ببحث كيفية إنشاء علاقات تجارية بين الولايات المتحدة ومصر ، وكيفية تنمية تلك العلاقات ، فاقترح تعيين قنصل عام للولايات المتحدة فى الاسكندرية لحماية مصالحها التجارية ورعايتها فى مصر وسوريا وبلاد العرب وذلك للأسباب الآتية :

١ — اتساع الأقاليم التى يحكمها محمد على : تمتد تلك الأقاليم من جبال طوروس فى آسيا الصغرى إلى جبال الحبشة فى الجنوب ، وتشمل سوريا ومصر وسنار والحجاز وجزيرة كريت وهى أقطار غنية آهلة بالسكان تنتج للتجارة الخارجية ما قيمته خمسة وعشرون مليوناً من الدولارات تقريباً ، ويبلغ عدد سكانها تسعة ملايين ، وتطل على البحر المتوسط والبحر الأحمر وفى كل منهما تجارة واسعة للولايات المتحدة ، فقد كادت الولايات المتحدة فى وقت من الأوقات تحتكر بن اليمن ، وتقدر صادراته بمليون من الدولارات ، ولا يزال الأمريكيون إذ ذاك يمدون أوربا بذلك البن . ويزمع محمد على فتح اليمن فإذا تمكن من ذلك قويت الأسباب التى من أجلها يجب تعيين قنصل عام للولايات المتحدة فى الاسكندرية . وفضلا عن ذلك فإن للولايات المتحدة تجارة غير مباشرة مع مصر وسوريا وجزيرة كريت ، ومن الممكن قيام تجارة مباشرة مع مصر على أساس الحاصلات المصرية والأمريكية التى ذكرت

---

(١) Ibid., p. 48.

(٢) Ibid., pp. 48-51.

فى البحث المرفق بالتقرير ، مع العلم بأن دار الصناعة البحرية بالاسكندرية قد حصلت على بعض الإمدادات من الولايات المتحدة [١] .

٢ — نفوذ محمد على الفعلى فى الأقاليم التى يحكمها : تتمتع تجارة الولايات المتحدة فى الدولة العثمانية بالامتيازات الأجنبية إلا أن تنفيذها فى الأقاليم التى يحكمها محمد على بيده هو لأن الباب العالى لم تعد له أية سلطة فى إدارة شؤون مصر ، كما أن شروط المعاهدة بين الولايات المتحدة والباب العالى التى تضمن للأمريكيين سلامة أرواحهم وأملاكهم فى مصر وسوريا لا تنفذ إلا بوساطة محمد على ، مع العلم بأن فى سوريا من الأمريكيين عدداً من الأسر والارساليات الدينية ، وقد رفع الظلم عن أحدهم بوساطة المندوب القنصلى فى مصر بينما القائم بأعمال السفارة الأمريكية فى القسطنطينية لم يستطع ذلك . ولذا يجب أن يكون تقديم الشكاوى إلى محمد على عن طريق القنصل العام الأمريكى فى مصر . وفضلا عن ذلك فإن الحكومات الأوربية أرسلت تفويضات جديدة إلى وكلائها فى مصر تجعلهم قناصل عامين فى مصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد على . وذلك مجاراة منها لمقتضيات الظروف وتحقيقاً لرغبات محمد على [٢] .

٣ — رغبة محمد على : أبدى محمد على رغبته فى تعيين الولايات المتحدة قنصلا عاماً لها فى مصر ، كما سأل بوغوص ناظر الخارجية المصرية هدجسن عن مدى استعداد الولايات المتحدة لتعيين قنصل عام لها فى مصر حتى يكون مندوبها مساوياً فى الدرجة لمندوبى الدول الأخرى ، وذلك فضلا عن أن محمد على يتطلع إلى تأييد الدول الأجنبية فإن أرسلت اليه الولايات المتحدة وكيلا مساوياً فى المرتبة لوكلاء الدول الأوربية كان ذلك فى صالح تجارتها فى المستقبل [٣] .

هذه هى الأسباب التى بنى عليها هدجسن اقتراحه بضرورة تعيين قنصل عام للولايات المتحدة فى الاسكندرية .

---

(١) Ibid., pp. 52 - 53.
(٢) Ibid., pp. 53 - 55.
(٣) Ibid., pp 55 - 56.

وقد وضع هدجسن مشروعاً لنظام القنصلية العامة الأمريكية فى مصر كما يلى :

يجب أن يكون لقب القنصل العام للولايات المتحدة فى الاسكندرية « القنصل العام لمصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد على باشا » حتى يكون مماثلا فى ذلك لغيره من المندوبين الأجانب ، كما يجب أن يكون له نفوذ على قناصل الولايات المتحدة ووكلائهم الموجودين فى دائرة اختصاصه ، بحيث يكاتبونه ويقدمون اعتراضاتهم على السلطات المحلية إلى الحكومة العليا عن طريقه ، ولا يقوم وكلاء القناصل بتعيين مندوبين أقل منهم دون موافقته .

وتبعاً لذلك النظام يكون موظفو القنصلية العامة ومرتباتهم كما يأتى :

القنصل العام	٣٠٠٠	دولار
تلميذ قنصلية (يدرس اللغات ويعمل سكرتيراً ومأمور قنصلية)	٦٠٠	«
مترجم	٣٠٠	«
قواص (حارس تركى)	١٢٠	دولاراً
"مراسلة" (تركى)	٦٠	«
المجموع	٤٠٨٠	دولاراً

وفضلا عن تلك المرتبات تحتاج القنصلية العامة فى مصر إلى نفقات إضافية .

ومن الضرورى أن يكون للقنصلية العامة الأمريكية فى مصر فى أول أمرها مترجم من الإفرنج يحل محله فى آخر الأمر مترجم أمريكى هو تلميذ القنصلية بعد أن يدرس اللغات الشرقية . ويجب أن يكون تلميذ القنصلية من خريجى إحدى الكليات (١) .

تلك هى المعلومات والاقتراحات التى ذكرها هدجسن فى تقريره ورسائله عن بعثته فى مصر ، تلك البعثة التى كان غرضها التأكد من مدى الرغبة فى إقامة علاقات تجارية مع محمد على منفصلة عن العلاقات التجارية مع الباب العالى ، ومدى استطاعة ذلك من الوجهة العملية .

---

(١) Ibid., pp. 56 - 59.

وقد تمكن هدجسن من استيفاء البحث فى الموضوعات التى تتصل بمهمته فى مصر وأثبت أن من الممكن قيام علاقات تجارية بين الولايات المتحدة ومصر، كما اقترح تعيين قنصل عام لبلاده فى الاسكندرية لرعاية مصالحها التجارية فى مصر وسوريا وبلاد العرب . وعلى الرغم من أن هدجسن تقدم باقتراحه هذا إلى وزير الخارجية فى تقريره المؤرخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ فان أول قنصل عام للولايات المتحدة لم يصل إلى مصر إلا فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٩

هكذا كانت جهود الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة علاقات تجارية مع مصر ، وتنمية تلك العلاقات . فعينت مندوبا قنصليا لها فى الاسكندرية فى سنة ١٨٣٢ ، ثم أرسلت هدجسن فى بعثة خاصة إلى مصر فى سنة ١٨٣٤ ، ثم منحت مندوبها القنصلى لقب قنصل فى سنة ١٨٣٥ ، ثم جاء إلى مصر أول قنصل عام لها فى فبراير سنة ١٨٤٩ ، وأخذ قناصلها ا.ا.ون منذ ذلك الوقت فى خدمة علاقاتها التجارية مع مصر .

ثانيا — جهود مصر :

أما مصر فقد بذلت هى الأخرى جهوداً محمودة لإقامة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة وتنمية تلك العلاقات . وإليك تلك الجهود :

عنى ولاة مصر بإقامة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة وتنميتها ، فعندما عين جون جليدون مندوبا قنصليا للولايات المتحدة فى مصر ، لم يتردد محمد على فى اعتماد تعيينه والسماح له بمباشرة أعماله على الرغم من صغر مرتبته بالنسبة لوكلاء الدول الأجنبية فى مصر إذ اعتبر تعيينه فاتحة لعلاقات تجارية يتمنى قيامها وتنميتها[١] .

وكذلك أبدى محمد على فى سنة ١٨٣٤ رغبته فى أن يكون للولايات المتحدة قنصل عام فى مصر ، كما استفهم بوغوص ناظر خارجيته من هدجسن عما إذا كانت حكومته تنوى تعيين قنصل عام لها فى مصر حتى يتساوى مندوبها فى المرتبة مع مندوبى الدول الأخرى[٢] .

(١) Ibid., pp. 55-56.
(٢) Ibid., pp. 55-56.

وأيضاً عندما قابل هدجسن محمد علي وبوغوص ، كتب إلى وزير خارجيته ينبئه بأن نتيجة مقابلاته سارة جداً ، وأن الحديث اشتمل على عبارات الأمل في قيام اتصال أوثق بين البلدين في المستقبل ، وأن إقامة علاقات تجارية بينهما بحثت بكل سرور[1] .

وقد أكد بوغوص لهدجسن في مقابلتين خاصتين أن محمد علي يقدر الولايات المتحدة تقديراً عظيماً ويرغب في توثيق العلاقات معها أكثر مما هي عليه لاعتقاده أن في ذلك فائدة متبادلة للبلدين[2] .

وكذلك عرض محمد علي محصول الأفيون في مصر على تاجر أمريكي ، ولكن ذلك التاجر تنحى عن الشراء[3] .

وأخيراً أراد محمد علي أن يعتمد على الولايات المتحدة في استيراد ما يحتاج اليه من المواد الخام والأدوات الحربية في حالة قيام حرب ثانية بينه وبين السلطان واحتمال قطع علاقاته التجارية مع أوربا في أثنائها . ولذلك أرسل إلى الولايات المتحدة جورج جليدون وهو ابن القنصل الأمريكي في الإسكندرية للأغراض الآتية :

١ — شراء دائرة لتبييض الأرز ومعصرة لزيت بذر القطن .

٢ — استحضار ستة من الأمريكيين الميكانيكيين والمهندسين لمباشرة إنشاء الدائرة والمعصرة المذكورتين .

٣ — جمع بيانات وتقديرات ورسومات ومشروعات ونماذج واقتراحات عن جميع الموضوعات المفيدة لمصر ، وأيضاً تنشيط ادخال الآلات الأمريكية وغيرها .

٤ — مد التجار الأمريكيين بجميع المعلومات المتصلة بمصر وتجارتها رغبة في إقامة العلاقات التجارية المباشرة بين البلدين .

(١) Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, Alexandria, 28, 9, 1834.

(٢) Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 55.

(٣) Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, Alexandria, 25, 8, 1834.

وقد وصل جورج جليدون إلى الولايات المتحدة فى آخر يناير سنة ١٨٣٧ ، وقابل رئيسها فكلفه أن يقدم تقريراً عن العلاقات السياسية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة وتقريراً آخر عن القنصليات الأمريكية فى الأقاليم التى يحكمها محمد على ففعل ذلك ، وبعد أن أتم مهمته فى الولايات المتحدة رجع إلى مصر فوصل إلى الإسكندرية فى ٢١ مايو سنة ١٨٣٨ (١) .

هذه هى جهود محمد على لإقامة علاقات تجارية بين مصر والولايات المتحدة . أما سعيد فقد أعرب لقنصل الولايات المتحدة العام فى مصر فى سنة ١٨٥٤ عن شعور الصداقة العظمى نحو الولايات المتحدة ورغبته فى جعل الاتصال بها أوثق مما هو عليه ، كما عبر عن أمله فى أن يجد تجارها من مصلحتهم إقامة تجارة مع مصر لأنه سيلغى كل القيود التى فرضها سلفه على التجارة . وقد بدأ بإلغاء منع بيع الحبوب وتصديرها ، وكذلك الغاء العوائد المفروضة على المواد الغذائية عند دخولها المدن ، فضلا عن أنه سوف لا يسمح بأية احتكارات فيما بعد ، وقد طلب باخرة أمريكية فإذا أعجبته سيتوسع فى الطلب (٢) .

وكذلك عندما طلب القنصل العام للولايات المتحدة فى سنة ١٨٦١ التصريح لأصحاب المصانع الأمريكية باستيراد القطن المصرى بمناسبة حضور مندوب جمعية مانشستر للقطن إلى مصر ، وافق سعيد على ذلك الطلب ، وقرر معاملة أصحاب المصانع الأمريكية على قدم المساواة مع أمثالهم من البريطانيين فى الحصول على القطن المصرى ، كما صرح للقنصل العام الأمريكى بأنه لم يقصد مطلقاً بما قاله لمندوب جمعية مانشستر للقطن حرمان الأمريكيين من الحصول على نصيب مماثل فى الامتيازات التى أعطيت لأصحاب رؤوس الأموال البريطانيين (٣) .

وفضلا عن تلك الجهود التى بذلها ولاة مصر لإقامة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة ، عمدت مصر إلى الدعاية لتجارتها فى الولايات المتحدة ،

---

(١) Ibid., From George Gliddon to the Secretary of State. New York, 15, 4, 1837, Alexandria, 10, 7, 1838.

(٢) Ibid., rom the U.S. Consul General, Alexandria, 18, 9, 1854.

(٣) Ibid., 13, 11, 1861.

فاشتركت في معرض نيويورك العام في سنة ١٨٥٣ إذ أرسلت اليه حاصلاتها الزراعية والصناعية [١] ، كما اشتركت في معرض فيلادلفيا في سنة ١٨٧٦ فكان لقطنها وسكرها وقع عظيم ، وقد منحتها هيئة التحكيم دبلومين بينت فيهما المزايا العظيمة لهذين المحصولين . وهكذا احتلت مصر مركزاً مشرفاً في فيلادلفيا ، وتركت في أمريكا ذكريات مؤثرة ، وبدأ الشعب الأمريكي وبخاصة التجار يوجهون اهتمامهم إلى ثروة مصر الزراعية وإلى مقدرة سكانها الإنتاجية ، ومن ثم قدمت بعض الطلبات إلى المنتجين المصريين [٢] .

٣ – مدى العلاقات التجارية

بدأت الولايات المتحدة علاقاتها التجارية مع بعض بلدان البحرين المتوسط والأحمر قبل قيامها مع مصر فمنذ سنة ١٨٠٤ وهي تستورد من أزمير الأفيون وهو من السلع ذات الأهمية العظمى في التجارة الأمريكية ، ومنذ ذلك التاريخ أيضاً وهي تستورد البن من اليمن حتى أنها كادت في وقت من الأوقات تحتكره ، وكذلك كان لها قنصل عام في وجاقات الغرب قبل أن يكون لها مثل ذلك في مصر [٣] .

والسبب في تأخر قيام العلاقات التجارية الأمريكية مع مصر هو تشابه الحاصلات الأساسية في البلدين إذ أن كلاهما ينتج القطن والحبوب والسكر فلا يمكن قيام تجارة مباشرة بينهما على أساس تلك الحاصلات الهامة [٤] .

وعلى الرغم من رواج التجارة المصرية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر فان هدجسن يقرر أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر تجارة غير مباشرة ، ولذلك لم تظهر في قائمة الصادرات والواردات المصرية في سنة ١٨٣٢ [٥] ،

---

(١) Ibid., 17, 9, 1853.

(٢) Les Archives Europeennes de Règne d'Ismail No. 36/5 From H. Brugsch, Berlin, 20, 1, 1877.

(٣) American Archives. Letter from Hodgson to the Secretary of State, Alexandria, 25, 8, 1834. Report by Hodgson, 2, 3. 1835, pp. 52, 56.

(٤) Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 14.

(٥) Ibid., pp. 44-45.

كما يقرر أن الولايات المتحدة تحصل على سلع مصرية عن طريق التجارة غير المباشرة [١] . ولذلك لم يكن هناك تاجر أمريكى واحد فى الاسكندرية بين التجار المقيمين فيها فى آخر سنة ١٨٣٧ وعددهم ٧٢ تاجرا ، كما لم تصل سفينة واحدة للولايات المتحدة إلى الاسكندرية بين السفن التجارية التى وصلت اليها فى السنوات ١٨٢٦ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ [٢] .

وكذلك كانت تجارة الولايات المتحدة مع سوريا وجزيرة كريت غير مباشرة إذ كانت عن طريق أزمير [٣] . مع العلم بأن محمد على استمر يحكمهما حتى أوائل سنة ١٨٤١

وعلى الرغم من أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر كانت غير مباشرة فى ذلك العهد فان مواطناً أمريكيا باع سفينتين حربيتين لمحمد على فى سنة ١٨٢٥ وأخذ فى مقابلهما حاصلات مصرية [٤] . كما وصلت من نيويورك الى الإسكندرية شحنة من خشب القديسين وخشب الموجنى وسلع أخرى لدار الصناعة البحرية التى أنشأها محمد على [٥] ، وكذلك اشترى محمد على بعض مكابس القطن الأمريكية لتعبئة القطن المصرى وكان منها فى بولاق ستة مكابس فى حوالى سنة ١٨٣٨ [٦] ، كما جلب محمد على من الولايات المتحدة دائرة لتبييض الأرز تدار بالبخار أنشئت فى رشيد وقام بإدارتها شخص جاء من تلك البلاد خصيصاً لذلك [٧] .

وقد ذكر هدجسن فى تقريره المؤرخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ أن « بعض شحنات السفن ترسل الآن إلى الإسكندرية » [٨] من الولايات المتحدة ، كما قرر فى بحثه المرفق بالتقرير أن التجار الأمريكيين قد بدأوا يدخلون سوق الأفيون المصرى فعلا للمضاربة فى هذا العقار الذى يزيد ما به من مورفين ١٢٪

(١) Ibid., p. 14.
(٢) Bowring: Op. cit., pp. 74-76, 80.
(٣) American Archives, Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 53.
(٤) Ibid., p. 53.
(٥) Ibid., p. 53 Letter from Hodgson to the Secretary of State Alexandria, 25, 8, 1834.
(٦) Bowring: Op. cit., p. 20.
(٧) الوقائع المصرية عدد ٢٣ المحرم سنة ١٢٦٣
(٨) American Archives. Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 53.

عمـا بالأفيون التركى ، وقد حلل الأفيون المصرى فى كل من لندن وبوسطن [١] .

هكذا بدأت بين مصر والولايات المتحدة تجارة مباشرة ولكنها ضئيلة وغير ثابتة حتى أن القنصل العـام الأمريكى فى مصر كتب رسالة فى يونيه سنة ١٨٥٣ إلى وزير خارجيته يتعجب فيها من أن بلاده ليست لهـا سفينة تجارية واحدة فى السنة بين السفن التى تصل إلى الاسكندرية وتغادرها [٢] . ومع هذا فقد صدرت مصر من الاسكندرية إلى الولايات المتحدة ٤٨٣ بالة من القطن فى سنة ١٨٥٢ و ٣٠٠ بالة من القطن فى سنة ١٨٥٣ [٣] .

وأخذت التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة تزداد ببطء ولكن على الرغم من زيادتها لم تكن فى سنة ١٨٦١ كافية لوضعها فى خانة منفردة فى قائمة الصادرات والواردات المصرية ، وكانت أهم صادرات مصر إلى الولايات المتحدة فى تلك السنة الخرق والصمغ ، بينما أهم وارداتهـا منها الآلات والأثاث والثلج . وقد بلغ عدد السفن الأمريكية التى وصلت إلى الاسكندرية فى تلك السنة ٢٤ من مجموع السفن الواردة وعددها ١٨٤٤ سفينة شراعية [٤] .

وقد اضمحلت التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة لنشوب الحرب الأهلية الأمريكية فى أبريل سنة ١٨٦١ حتى أن عدد السفن الأمريكية التى وصلت إلى الاسكندرية نقص من ٢٤ سفينة فى سنة ١٨٦١ إلى ٩ سفن فى سنة ١٨٦٢ من مجموع السفن الشراعية الواردة إلى الميناء فى تلك السنة وهو ٢٠٩٢ سفينة ، ثم إلى سفينة واحدة من نيويورك إلى الإسكندرية وسفينتين من الإسكندرية إلى نيويورك فى سنة ١٨٦٤ [٥] .

غير أن تلك الحرب كانت فى نفس الوقت سبباً فى انتعاش تجارة مصر الخـارجية لوقف تجارة الولايات المتحدة مع أوروبا [٦] ، إذ اشتد الطلب

---

(١) Ibid., pp. 14-15.

(٢) Ibid., from the U.S. Consul General, Alexandria, 1, 6, 1853.

(٣) Ibid., 10, 1, 1854.

(٤) Ibid., 27, 1, 1862.

(٥) Ibid., 3, 2, 1863, and 24, 2, 1865.

(٦) Ibid., 3, 2, 1863.

على القطن المصرى وارتفع متوسط ثمن القنطار منه من ١٢ ريالا فى سنة ١٨٦١ إلى ١٣ ريالا فى سنة ١٨٦٢ و ٢٣ ريالا فى سنة ١٨٦٣ و ٣٦¼ ريالا فى سنة ١٨٦٤ و ٤٥ ريالا فى سنة ١٨٦٥ (١) ، فتوسعت مصر فى زراعته وزادت صادراتها منه من ٦٠٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦١ إلى ٨٢٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ و ١,٢٨٧,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٣ و ١,٧٣٦,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٤ و ٢,٥٠٧,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٥ (٢) ، كما زادت قيمة تلك الصادرات نتيجة لارتفاع الثمن من ٧,١٥٤,٤٠٠ دولار فى سنة ١٨٦١ إلى ٢٤,٦٠٣,٣٠٠ دولار فى سنة ١٨٦٢ و ٤٦,٧٨٢,٤٥٠ دولاراً فى سنة ١٨٦٣ و ٧٤,٢١٣,٥٠٠ دولار فى سنة ١٨٦٤ و ٧٧,٢١٥,٦٠٠ دولار فى سنة ١٨٦٥ (٣) وتبعاً لذلك زادت قيمة الصادرات المصرية من ١٨,٧١٧,٠٥٢ دولارا فى سنة ١٨٦١ إلى ٣٩,٠٣٤,٧٠١ دولارا فى سنة ١٨٦٢ و ٦٠,١٥٧,٢٩٥ دولارا فى سنة ١٨٦٣ و ٨٢,٢٢٨,٥٨٠ دولارا فى سنة ١٨٦٤ و ٨٤,٣٠٦,٧٥٠ دولارا فى سنة ١٨٦٥ ؛ غير أن ثمن القطن المصرى انخفض بعد انتهاء الحرب الأهلية حتى صار متوسط ثمن القنطار ٢١¼ ريالا فى سنة ١٨٦٦ ؛ وتبعاً لذلك نقصت مساحة القطن فى مصر عما كانت عليه ، فنقصت صادراته فى سنة ١٨٦٦ إذ بلغت ١,٧٨٥,٠٠٠ قنطار قيمتها ٥٧,١٢٠,٠٠٠ دولار ، مما أدّى إلى نقص قيمة الصادرات المصرية فى تلك السنة إذ بلغت ٦٥,٣٥٢,٢٥٠ دولارا ، أى أنها نقصت نحو ١٩ مليوناً من الدولارات عن السنة السابقة نتيجة لنقص كمية القطن وقيمته (٤) .

وكما زادت صادرات مصر من القطن فى الكمية والقيمة نتيجة لنشوب الحرب الأهلية الأمريكية زادت صادراتها من بذرة القطن كمية ومقداراً وذلك لأن كمية بذرة القطن زادت بنسبة زيادة محصول القطن ، كما زادت قيمتها نظراً لاستخدامها فى صناعة الزيت والكسب مما رفع ثمنها كثيراً

---

(١) Crouchley: Op. cit., pp. 134-135.

(٢) American Archives. From the U.S. Consul General, Alexandria, 1, 4, 1866.

(٣) Ibid., 24, 2, 1865 and 17, 6, 1867.

الدولار = ٢٠ قرشا

(٤) Ibid., 17, 6, 1867.

فى السوق ، ونظراً لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف التجارة الأمريكية مع أوربا واحتياج بعض الدول إليها لاستعمالها فى الصناعة والزراعة ، مما أدى إلى ارتفاع ثمنها حتى أصبح ثمن الأردب منها فى سنة ١٨٦٢ أعلى من ثمن الأردب من القمح إلا أنه فى فبراير سنة ١٨٦٣ انخفض قليلا فأصبح ٣½ دولارات بينما كان ثمن الأردب من القمح ٤ دولارات(١) .

وقد بلغت صادرات الاسكندرية من بذرة القطن ٣٠٦,٢٥٤ أردبا فى سنة ١٨٦١ قيمتها ١,٢٢٥,٠٦٠ قرشاً و ٤٥,٣٥٩ أردبا فى سنة ١٨٦٢ قيمتها ٢,٦٧٥,٩٥٠ قرشا و ٧٢٦,٢٠٨ أرادب فى سنة ١٨٦٣ قيمتها ٤٧,٣٥٠,٠٠٠ قرش و ٩١٥,٤٠٠ أردب فى سنة ١٨٦٤ قيمتها ٥٣,٠٩٣,٠٠٠ قرش و ١,٢٩٢,٣٠٠ أردب فى سنة ١٨٦٥ قيمتها ٦٣,٥٢٥,٠٠٠ قرش . أما فى سنة ١٨٦٦ فقد نقصت صادرات مصر من بذرة القطن إلى ٧٠٥,٨٧٧ أردبا قيمتها ٤٢,٧١٤,٠٠٠ قرش وذلك تبعا لنقص كميتها وانخفاض ثمنها (٢) .

ويقابل الزيادة فى صادرات مصر من القطن وبذرته فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية نقص فى صادراتها من الحبوب والسكر . وذلك لأن مساحة القطن زادت على حساب مساحات الحبوب والقصب فنقصت صادرات الحبوب حتى انعدمت فى سنة ١٨٦٥ ، كما منعت الحكومة تصدير الحبوب من مصر من ٨ أبريل سنة ١٨٦٤ إلى ١٧ مايو سنة ١٨٦٦ ، وصرحت باستيرادها معفاة من الضرائب الجمركية من ٨ مارس سنة ١٨٦٤ إلى أول يوليه سنة ١٨٦٦ ، وبعد انتهاء المدة المحددة فى كل من المنع والاستيراد صرحت الحكومة بتصدير الحبوب واستيرادها على أن تدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة فى الحالتين ، فعادت مصر إلى تصدير الحبوب إذ صدرت ٢٩٣,٩٥٤ أردبا من الحبوب فى سنة ١٨٦٦ منها ٢٧٩,٦٩٤ أردبا من الفول و ١٢,٥٣٨ أردبا من القمح ، وبلغت صادراتها من الحبوب فى السنة التالية ما يقرب من صادراتها منها

(١) Ibid., 3, 2, 1863.

(٢) Ibid, 24, 2, 1865. Douin: Op. cit., T. I. p. 264.

صادرات مصر من بذرة القطن فى سنة ١٨٦٢ أقل من السنة السابقة لها نظرا لاستخدام كمية كبيرة منها فى زراعة القطن المصرى الذى زادت مساحته فى تلك السنة .

فى سنة ١٨٦٣[١] . وإليك بياناً بصادرات الحبوب بالأرادب من ميناء الإسكندرية :

الصنف	سنة ١٨٦١	سنة ١٨٦٢	سنة ١٨٦٣	سنة ١٨٦٤	سنة ١٨٦٧
الفول	٦٠٧٩٦١	٣٩٠٠٠٠	٥١٠٧٠٠	٥٨٠٠٠	٥٨٠٠٠٠
القمح	٩٣٨٥٣٤	١٢٩٣٨٧٧	٨٥٨٤٠٠	٨٧٠٠٠	٧٩٧٩٠٠
الذرة	٨٩٨٦	٨٢٠٣٣	١٥٢٠٠٠	١٤٠٠	٧٠٤٠٠
الشعير	١٩١١٧٦	٢٧٩٥٧٦	١١٥٩٠٠	٥٦٠٠	١٢٥٥٠٠
العدس	٥٣٧٤٨	٧٥١٨٥	٦٢٠٠٠	٣٧٠٠	٤٢٨٠٠ [٢]

أما السكر فقد نقصت صادراته من ١٤١٤٨ قنطاراً فى سنة ١٨٦١ إلى ١٣٢٢٦ قنطاراً فى سنة ١٨٦٢و٧٦٥٧ قنطاراً فى سنة ١٨٦٣و٢٣٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٤و١٥٤٤ قنطاراً فى سنة ١٨٦٥و١٠٩٠ قنطاراً فى سنة ١٨٦٦ ، وفضلا عن ذلك النقص فى صادرات السكر المصرى لم يكن السكر النقى أو المكرر كافياً للاستهلاك المحلى مما أدى إلى استيراده من فرنسا وانجلترا . ولكن منذ سنة ١٨٦٧ أخذت صناعة السكر فى مصر تتقدم بسرعة للعناية بها تبعا لانخفاض ثمن القطن حتى زادت صادرات السكر المصرى من ٥٤٩٨٢ قنطاراً فى سنة ١٨٦٧ إلى ٩٨٦,٦٠٥ قناطير فى سنة ١٨٧٤[٣] .

تلك هى آثار الحرب الأهلية الأمريكية فى صادرات مصر . أما وارداتها فقد ازدادت هى الأخرى زيادة كبيرة تبعاً لزيادة القوة الشرائية عند المصريين وبخاصة أصحاب الأطيان والفلاحين نتيجة لمكسبهم الكبير من ارتفاع ثمن القطن ، وتبعاً لاستيراد الآلات للزراعة والرى وحلج القطن[٤] .

(١) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 24, 2, 1865 and 19, 8, 1869. Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail, No 21/1 Rapport par Beardsley, Le Caire, 15, 9. 1873, p. 26. Douin : Op. cit., T. I. pp. 260, 283, T.II. pp. 119, 120.

(٢) American Archives. From the U. S. Consul General Alexandria, 24, 2, 1865. Douin : Op. cit., T. II p. 120.

(٣) American Archives. From the U. S. Consul General, Cairo, 14, 11, 1876. Les Archives Europeenes de Règne d'Ismail, No 21/1. Rapport par Beardsley. pp. 23 - 24. Douin : Op. cit., T. I. pp. 263-264.

(٤) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 3, 2, 1863. Douin : Op. cit., T. I. p. 259.

هكذا انتعشت تجارة مصر الخارجية من صادرات وواردات فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية بينما اضمحلت تجارتها المباشرة مع الولايات المتحدة .

غير أن انتهاء الحرب فى سنة ١٨٦٥ أحدث تغييراً فى ذلك الوضع إذ بدأت الولايات المتحدة نشاطها التجارى فى الخارج فعادت تجارتها مع أوربا مما أدّى إلى انخفاض ثمن القطن ونقص قيمة صادرات مصر ووارداتها ، وكذلك رجعت التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة إلى حالتها الطبيعية بعد فترة الاضمحلال فى أثناء الحرب فوصلت إلى الإسكندرية ٢٧ سفينة أمريكية من ابتداء سنة ١٨٦٩ إلى نهاية سنة ١٨٧٢ من مجموع السفن التى دخلت الإسكندرية فى تلك الفترة وهو ١١٦٧٤ سفينة [١] .

وقد بلغت قيمة صادرات مصر إلى الولايات المتحدة ٦,٣٦١,٧٨٤ قرشاً من ابتداء سنة ١٨٦٣ إلى نهاية سنة ١٨٧٢ من مجموع قيمة صادراتها وهو ١١,٢٧٣,١١٨,٨٤٨ قرشاً بينما بلغت قيمة وارداتها منها فى نفس المدّة ١٣,١٦٧,١٠٦ قروش من مجموع قيمة وارداتها وهو ٥,١٤٠,٠٤٠,٧٩٥ قرشاً [٢] .

وفى سنة ١٨٧٢ وصلت إلى الإسكندرية خمس سفن شراعية أمريكية من مجموع السفن الواردة إلى الميناء فى تلك السنة وهو ٢٩٥٣ سفينة منها ٩١٨ باخرة . وقد غادرت السفن الأمريكية الإسكندرية فى نفس السنة [٣] .

وبلغت قيمة صادرات الإسكندرية إلى الولايات المتحدة فى تلك السنة ١٤٥,٣٧٩ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٦٦,٥٢٤,١٩٥ دولاراً ، بينما بلغت قيمة وارداتها منها ٣٥٨,٠٠٠ دولار من مجموع قيمة وارداتها وهو ٢٩,٥١٤,٥٧٤ دولاراً [٤] .

وفى سنة ١٨٧٣ بلغت قيمة صادرات الإسكندرية إلى الولايات المتحدة ١٤٠,٢٩٣ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٦٥,١٩٤,٣٨٤ دولاراً ،

---

(١) Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail, No. 21/1. Rapport par Beardsly, Le Caire, 15, 9, 1873, p. 19.

(٢) Ibid., p. 28.

(٣) American Archives. From the U. S. Consul General, Cairo, 30, 4, 1873.

(٤) الصادرات إلى الولايات المتحدة فى تلك السنة هى البن والخرق والحديد القديم والصمغ والجلود والسنامكى أما الواردات منها فهى البترول . Ibid

بينما بلغت قيمة وارداتها منهـا ٣٦٨,٣٢٢ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٣٢,٢٦٤,٧١٩ دولاراً [1] .

وفى سنة ١٨٧٥ وصلت إلى الإسكندرية ست سفن أمريكية حمولتها ٣٠٢٥ طناً من مجموع السفن التى دخلت الميناء فى تلك السنة وهو ٢٥٨٩ سفينة حمولتها ٨٣٢,١٢٧ طناً . وفى تلك السنة بلغت واردات الإسكندرية من البترول ٤,٣١٥,٠٠١ أقة منها ٣,٦٢٨,٢١٠ أقات من الولايات المتحدة [2] .

وفى السنة التى نهايتها ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧٧ دخلت الإسكندرية ثلاث سفن شراعية للولايات المتحدة وغادرتها ، وذلك من مجموع السفن الشراعية التى وصلت إلى الإسكندرية فى نفس المدّة وعددها ١٧١٣ ، بينما وصلت الميناء فى الفترة نفسها ٨٥٩ باخرة ليست بينها باخرة واحدة أمريكية [3] .

وفى السنة التى نهايتها ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٧ بلغت قيمة صادرات الاسكندرية إلى الولايات المتحدة ١٠٦,٩٢٩ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٢٦,١١٩,٨١٨ دولاراً ، بينما بلغت قيمة وارداتها من تلك البلاد ٣٨٠,٨٧٩ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٦٨,٥٤٥,١٩٩ دولاراً [4] .

وفى السنة التالية التى تنتهى فى ٣١ أغسطس سـنة ١٨٧٨ وصلت إلى الاسكندرية عشر سفن شراعية للولايات المتحدة وغادرتها ، وذلك من مجموع السفن الشراعية التى دخلت الميناء فى نفس المدة وعددها ١٢٣٣ سفينة ، بينما دخلت الميناء فى الفترة ذاتها ٧٥١ باخرة ليست بينها باخرة واحدة أمريكية [5] .

---

(١) Ibid., from the U. S. Consul General. Cairo, 22, 4, 1874.

(٢) Ibid., Cairo, 14, 11, 1876. Commercial Report for 1875. pp. 165-166.

كان البترول الوارد إلى مصر يأتى كله من الولايات المتحدة غير أن ربعه تقريباً يصل إليها عن طريق أوربا . وقد زادت واردات الاسكندرية من البترول من ٩٤١٥٠٠ أقة فى سنة ١٨٦٩ إلى ١٣٧٥٦٨٧ أقة فى سنة ١٨٧٠ و ٢٠٧٥٠٠٥ أقات فى سنة ١٨٧١ و٥٢٣٧٥٦٨ أقة فى سنة ١٨٧٢

(Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail No. 21/1. Rapport par Beardsly, Le Caire, 15, 9, 1873, p. 37).

(٣) Ibid., 12, 11, 1877. Commercial Report for the year 1876 - 1877, p. 150.

(٤) Ibid , 30, 12, 1878. Report for the year ending 31, 8, 1878, p. 86.

(٥) Ibid, p. 89.

وفى تلك السنة بلغت قيمة صادرات الاسكندرية إلى الولايات المتحدة ٦٥٣٤٤ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٣٣,٥٨٣,٢٩٩ دولاراً ، بينما بلغت قيمة وارداتها منها ٤٣٧,٩٨١ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٥٧,١٥٤,٩٧٩ دولاراً(١) .

ويقرر القنصل العام الأمريكى فى مصر فى سنة ١٨٧٨ أن نحو ١٥٠,٠٠٠ جلدمن جلودالماعز تشترى سنوياً من جده ، ويصدّر جزء كبير منها إلى الولايات المتحدة عن طريق قناة السويس ، ويقوم بتلك التجارة غالباً تجار من القاهرة(٢) .

وفى المدة من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٩ كان نصيب الولايات المتحدة من صادرات مصر ٢,٠ ./٠ فقط(٣) .

هكذا كان مدى العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر . ومنه يتبين أن التجارة المباشرة بينهما لم تكن رائجة على الرغم مما بذله الطرفان من جهود لإقامتها وتنميتها . وقد قرر القنصل العام الأمريكى فى مصر فى فبراير سنة ١٨٦٥ أن التجارة المباشرة بين البلدين لم تكن فى يوم من الأيام نشيطة جداً(٤) ، كما قرر القنصل العام الأمريكى فى مصر فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٧٣ أن التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة زهيدة(٥) .

ويرجع عدم رواج التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر إلى سببين :

١ — تشابه الحاصلات الأساسية فيهما : كلاهما ينتج القطن والحبوب والسكر ، ولذلك لم يكن من الممكن قيام تجارة مباشرة على أساس هذه الحاصلات الهامة . وقد قرر هدجسن فى سنة ١٨٣٥ تلك الحقيقة ، ولكنه فى الوقت نفسه عمل قائمة بالحاصلات المصرية والأمريكية التى يمكن قيام تجارة مباشرة على أساسها بين البلدين . غير أن صادرات الاسكندرية فى سنة ١٨٧٢ تبين

---

(١) Ibid., p. 86.

استوردت الاسكندرية فى تلك السنة من الولايات المتحدة ٥٧٧٨٦٦٢ أقة من البترول.

(٢) Ibid., p. 87.

(٣) Crouchley : Op. cit , p. 174.

(٤) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 24, 2, 1865.

(٥) Ibid., Cairo, 30, 4, 1873.

أن ما يقرب من ٧/٨ قيمة الصادرات من القطن و بذرته والقمح والشعير والسكر .
و إليك بيان ذلك :

القطن	٤٦١٨٢٩٩٢	دولاراً
بذرة القطن . .	٥٢٨٦٨١٩	»
القمح	٥٠٥٠٤٩٥	»
الشعير	٦٧٩١٥	»
السكر	٢٥٤٤٧٤١	»
المجموع	٥٩١٣٢٩٦٢	»

وبذلك لا يبقى من قيمة الصادرات إلا ٧,٣٩١,٢٣٣ دولاراً لجميع الصادرات الأخرى منها ١٤٥,٣٧٩ دولاراً قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة .

أما واردات الاسكندرية فى نفس السنة فقد بلغت قيمتها ٢٩,٥١٤,٥٧٤ دولاراً منها ٣٥٨,٠٠٠ دولار فقط قيمة وارداتها من الولايات المتحدة وهى عبارة عن ثمن البترول الوارد من تلك البلاد [١] .

٢ — عدم وجود مواصلات منظمة ومباشرة بينهما : أدى ذلك إلى استيراد الولايات المتحدة بعض السلع المصرية عن طريق التجارة غير المباشرة ، إلا أن تلك السلع يمكن تحويلها إلى التجارة المباشرة إذا أنشئت بين البلدين مواصلات منظمة ومباشرة . وفى تلك الحالة تستطيع مصر أن تصدر إلى الولايات المتحدة السلع الآتية : البن ، والبلح ، والصمغ ، والعاج ، وريش النعام ، والصوف ، والخرق ، والجلود .

وقد بلغت قيمة صادرات الاسكندرية فى سنة ١٨٧٢ من هذه السلع ٣,٠٥٤,١٩٥ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٦٦,٥٢٤,١٩٥ دولاراً ، كما تستطيع مصر أن تستورد من الولايات المتحدة السلع الآتية : الآلات الحديدية ، وخشب البناء ، والزيت ، والبترول ، والأحذية ، والجلود ، والأثاث ، وقد بلغت قيمة واردات الاسكندرية فى سنة ١٨٧٢ من تلك السلع ٥,٤٨١,٥٧٣ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٢٩,٥١٤,٥٧٤ دولاراً [٢] .

(١) Ibid., 30, 4. 1873.
(٢) Ibid., les Archives Europeenes de Règne d'Ismail No. 21/1. Rapport par Bearsley, Le Caire, 15. 9, 1873, pp. 36-38.

قسم الإحصاء

الحصر الشامل والعينة

للدكتور حسن محمد حسين
أستاذ الاحصاء بالكلية

الأسلوب الاحصائي :

أصبح الأسلوب الإحصائى كثير الاستعمال واسع الانتشار ، بل إنه يزداد ذيوعاً وشيوعاً بمرور الأيام نتيجة اكتساب الناس الثقة فيه وفى إمكانياته وفوائده .

وعند ذكر الإحصاء يتبادر إلى الذهن عادة جداول مملوءة بالأرقام التى تشرح ما هو واقع فعلا فيما يختص بظاهرة معينة مثل كميات القطن المنتجة من أنواعه المختلفة فى إحدى السنوات ، أو مقادير الصادر من القطن فى بضع سنوات مختلفة ، أو سعر قنطار القطن من نوع واحد وفى سنة واحدة فى أسواق مختلفة . أو عدد سكان القطر المصرى مثلا فى سنوات التعداد الحديثة ، أو تقسيم سكان القطر إلى ذكور وإناث ، أو أميين وغير أميين ، أو تبعا للديانات المختلفة ، أو طبقاً لما يقومون به من أعمال لكسب عيشهم . إلى غير هذا وذاك من مئات الجداول التى تصدر عن مصالح الإحصاء وإدارات الإحصاء بالهيئات المختلفة سواء كانت حكومية أو غير حكومية . ولكن هذا التفسير للاحصاء ضيق محدود لا يكشف عن حقيقتها كاملة . فإن هذه الجداول لا تعدو أن تكون وسيلة لبيان الحقائق عن أشياء خاصة كما هى بصورة مرتبة لتسهيل استيعابها ومقارنتها ببعضها البعض وبغيرها مما قد يكون له بها علاقة . هذا بلا شك جانب هام مما يقوم به علم الإحصاء وهو ما يسمى بجمع البيانات وترتيبها وتلخيصها ، إلا أنه لا يعتبر كل شئ فى الأسلوب الإحصائى بل ما هو إلا إحدى خطواته .

فالأسلوب الإحصائى يهدف دائماً إلى تحليل الماضى وفحص الحاضر بقصد محاولة التنبؤ للمستقبل . وهو فى ذلك متفق مع أساليب البحث العلمى الأخرى فالعلم لا يقف عند تحليله للماضى ولا يكتفى بفحصه للحاضر بل يتعدى هذا وذاك إلى محاولة التنبؤ للمستقبل مستفيداً فى ذلك بخبرة الماضى والحاضر . وبغير ذلك تنعدم الفائدة فى دراسة الماضى والحاضر .

المجتمع والعينة :

وجمع البيانات كخطوة من خطوات البحث الإحصائى له أهمية كبيرة جداً . إذ أنه لا جدوى إطلاقا من تحليل إحصائى واف متقن لبيانات جمعت بدون عناية كافية فجاءت ناقصة أو خاطئة . ولذلك كان أوّل ما يهتم به الباحث إقتصادياً كان أو اجتماعياً أو زراعياً أو غير ذلك أن يطمئن إلى جمع بيانات وافية سليمة عن موضوع بحثه . ولجمع هذه البيانات يقوم الباحث غالباً بعمل مسح أو استقصاء (Survey) فى المجتمع الذى يهمه بحثه . فإذا كان موضوع البحث هو الحالة الصحية لسكان الوجه البحرى كان المجتمع هو سكان الوجه البحرى ، وإذا أردنا دراسة المستوى الثقافى لجنود الجيش المصرى كان المجتمع هو هؤلاء الجنود جميعاً . وإذا أردنا دراسة حالة سوق الأوراق المالية فى فترة معينة كان المجتمع هو أسعار جميع الأوراق المالية المتداولة فى هذه السوق خلال تلك الفترة . أى أن المجتمع المدروس قد يتكوّن من أشخاص أو مقاييس ، وعلى العموم يقال إنه يتكوّن من مفردات . وعدد المفردات الداخلة فى تكوين أى مجتمع قد يكون محدوداً أو غير محدود . فعدد طلبة الكلية محدود ، وعدد سكان القطر المصرى فى لحظة معينة محدود ، وعدد حبات القمح فى عربة قطار معينة حمولتها ثمانية أطنان محدود لأن هذه الأشياء كلها يمكن عدّها مهما كثرت . ولكن عدد قطرات الماء فى البحر المتوسط غير محدود ، وعدد حبات الرمل فى صحراء ليبيا غير محدود ، وعدد ذرات الرصاص فى العالم غير محدود لأن هذه الأشياء كلها من غير الممكن عدّها ويعتبر عدد كل منها لانهائيا . وواضح أنه عند دراسة مجتمع غير محدود ، أى مجتمع عدد مفرداته لا نهائى ، فإنه لا يمكننا جمع بيانات عن جميع مفرداته ، فنكتفى عندئذ مرغمين باختيار بعض هذه المفردات وجمع بيانات عنها على سبيل المثال

لا على سبيل الحصر . وتسمى مجموعة المفردات المختارة لذلك عينة . ولا يقتصر استخدام العينة على حالة البحث فى مجتمعات غير محدودة بل إننا كثيرا ما نلجأ إليها حتى عند دراسة المجتمعات المحدودة لما لها من مزايا . فهى تساعد على الاختصار فى الوقت والاقتصاد فى التكاليف .

أنواع العينات :

ولكى نتمكن من معرفة خواص مجتمع ما عن طريق دراسة عينة منه يجب أن تكون هذه العينة ممثلة للمجتمع تمثيلا جيداً ، أى يجب أن يكون تركيبها يشبه تركيب المجتمع الأصلى ما أمكن . والحصول على مثل هذه العينة من مجتمع لا نعرف تركيبه على وجه الدقة يستدعى اتباع أساليب خاصة أهم ما تهدف اليه العشوائية ، أى عدم التحيز لناحية دون أخرى . فلا بد من إعطاء كل مفردة من مفردات المجتمع نفس الفرصة لكى تكون ضمن المفردات المختارة لتكوين العينة . أى أننا نسعى إلى جعل احتمال اختيار أية مفردة من مفردات المجتمع ضمن العينة متساوياً لجميع المفردات . وليس ذلك بالشئ اليسير بل هو من أصعب المواقف التى تواجه الباحث الاحصائى . وهو موضوع دراسات عميقة نظرية عملية معظمها حديث .

ولاختيار عينة من مجتمع ما لابد من تحديد إطار لها (frame) ، أى حصر جميع مفردات المجتمع . ويستدعى ذلك أولا تعريف وحدة العينة تعريفاً دقيقاً . فعند اختيار عينة من سكان مدينة معينة لإجراء بحث اجتماعى قد نعتبر وحدة العينة الشخص الواحد ، أو الأسرة الواحدة ، أو شاغلى المسكن الواحد ، أو الوحدة السكنية ، أو غير هذا وذاك . وعند اختيار عينة من حقل قطن قد نأخذ وحدة العينة الثمرة الواحدة ، أو العود الواحد بما يحتويه من ثمر ، أو القصبة المربعة من الأرض بما تحويه من أعواد ، أو غير هذا وذاك . والذى يحدد هذا عادة أشياء كثيرة أهمها طبيعة البحث والهدف منه وطبيعة المجتمع وسهولة تقسيمه إلى بعض هذه الوحدات دون غيرها .

بعد الانتهاء من اختيار أفضل وحدة للعينة نقوم بتحديد إطارها . وهذا الإطار نحدده غالباً بإحدى طريقتين هما القائمة (List) والخريطة (Map) . وحتى طريقة الخريطة نفسها تتحول أخيراً إلى طريقة القائمة . فإننا نعطى

مفردات المجتمع كله أرقاماً متتالية تبدأ من الواحد . ولا بد أن يكون ترقيم المفردات عشوائياً يتحاشى التحيز ما أمكن بترتيب حلزونى أو متعرج مثلا . ثم نختار من هذه الارقام العدد المطلوب منها بطريقة عشوائية تماماً باستخدام جداول معينة للأرقام العشوائية ، أو نكتفى باختيار أولها فقط بهذه الطريقة العشوائية ثم باقيها بطريقة رتيبة . فإذا كان حجم المجتمع ن وحجم العينة م كان المجتمع يساوى العينة ن/م من المرات . فإذا كانت ك أقرب عدد صحيح إلى قيمة الكسر ن/م وأصغر منه مباشرة بدأنا باختيار واحد من الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ ، . . . . ، م بطريقة عشوائية وليكن ع فتكون العينة هى المفردات ذات الأرقام ع ، ع + ك ، ع + ٢ ك ، .... ، ع + (م − ١) ك .

أما إذا كانت لدينا معلومات كافية عن تركيب المجتمع الأصلى من أنواع أو طبقات مختلفة ونسبة كل من هذه الطبقات فإننا نقسم العدد المطلوب احتواء العينة عليه بين هذه الطبقات بنفس النسبة ثم نختار العدد المطلوب من كل طبقة باحدى الطريقتين السابقتين .

واختيار العينة باحدى هذه الطرق قد يتم على مرحلة واحدة أو على مرحلتين أو أكثر ورائدنا فى ذلك أيضاً الدقة والسهولة . فاذا أردنا القيام ببحث مثلا يشمل سكان ٤٠٠٠ قرية وقررنا أخذ عينة من هؤلاء السكان تبلغ ١/١٠٠ منهم ، فإما أن نأخذ عينة من هذه القرى عددها ٤٠ قرية ثم نجرى البحث على كافة سكانها بطريقة التعداد الكامل فنكون قد انتخبنا العينة على مرحلة واحدة . أو نختار عينة مكونة من ٢٠٠ قرية ثم نأخذ عينة من كل قرية من هذه القرى تبلغ ١/٥ عدد سكانها فنحصل على عينة بنفس الحجم وهو ١/٢٠ × ١/٥ انتخبت على مرحلتين . أو نختار عينة من ٤٠٠ قرية أى ١/١٠ المجتمع ، ثم نقسم كل قرية إلى عدد من الأحياء ونختار ١/٥ الأحياء فى كل قرية ونأخذ من كل حى من الأحياء المختارة ١/٢ عدد سكانه فنحصل أخيراً على عينة بنفس الحجم أيضاً ١/١٠ × ١/٥ × ١/٢ ولكن على ثلاثة مراحل .

واستخدام كل طريقة من هذه الطرق للوصول إلى العينة النهائية له مزاياه كما له عيوبه ولكل منها مواضع تفضل فيها على سواها .

حجم العينة :

عند دراسة عينة من مجتمع والحصول على مقاييس منها فان هذه المقاييس تصف العينة نفسها تماما ، أى أنها تعطينا خواص هذه العينة . ولكننا نقوم بتعميم الفائدة من هذه الدراسة بمحاولة استنتاج خواص المجتمع الأصلى المأخوذة منه العينة ، أى تقدير المقاييس الاحصائية المختلفة للمجتمع من نظيرتها للعينة . هذا التقدير لا يمكن أن يعطينا نفس القيمة لكل مقياس إحصائى كما لو حسب من المجتمع الأصلى تماما ، بل إننا نتوقع غالبا بعض الاختلاف بين القيمة الحقيقية والقيمة المقدرة ، وهذا الاختلاف قد يكون صغيراً أو كبيراً ويسمى الخطأ فى التقدير . ويرجع هذا الخطأ إلى عدة أسباب تشترك فى تحديد قيمته ، وهى على نوعين متميزين أحدهما يمكن حسابه أو بعبارة أدق يمكن حساب حدود له لا يمكن أن يخرج عنها والآخر لا يمكن حسابه إطلاقا .

والنوع الذى لا يمكن حسابه ينتج غالباً عن التحيز غير المقصود فى اختيار العينة أو الاختلافات العرضية . فإذا قمنا بتكرار أى عملية مسح فإننا لا بد أن نحصل على نتائج مخالفة . وليس هذا قاصراً على عملية المسح بالعينة بل يحدث أيضاً إذا لجأنا إلى طريقة الحصر التام . والسبب فى ذلك هو أن عملية المسح على أى صورة تتم تكون محاطة بظروف كثيرة دائمة التغير لا تثبت أبداً بل تتفاوت من وقت إلى آخر . منها الوحدات التى ينقسم اليها المجتمع لنقيس كلا منها ، ومنها أسلوب القياس والوسائل التى نستخدمها فى القياس والأشخاص القائمين بهذا القياس أو جمع المعلومات .

أما الأخطاء التى يمكن حسابها فهى ناجمة عن التفاوت أو التباين بين مفردات المجتمع الأصلى . ويمكن حساب قيمة الخطأ بمعلومية تباين المجتمع الأصلى وحجمه ، أى عدد مفرداته سواء كان محدوداً أو غير محدود ، وحجم العينة أى عدد مفرداتها . وبمعرفة قيمة الخطأ فى أى مقياس من مقاييس العينة يتحدّد مستوى الدقة لهذا المقياس من العينة . وكلما زاد حجم العينة مع تثبيت الظروف الأخرى كطريقة اختيارها وأسلوب جمع البيانات ومستوى الدقة للقائمين بجمعها نقص مقدار الخطأ فى التقدير . ومعنى ذلك أنه عند إجراء عملية مسح بالعينة علينا أن نأخذ عينة ذات حجم كبير لكى نحصل على نتائج دقيقة .

ولما كان كبر حجم العينة يؤدى إلى زيادة الجهود والتكاليف فاننا لا نترك حجم العينة يزداد بدون ضابط بل إننا نقوم أولا بتحديد مستوى الدقة المطلوب فى النتائج النهائية وهذا بدوره يحدد حجم العينة . فباستخدام قوانين خاصة يتعين حجم العينة بمعلومية حجم المجتمع الأصلى ، وتباينه ، ودرجة الدقة المطلوبة .

مزايا المسح بالعينة :

بعض المجتمعات كبير جدا بحيث لا يمكن عمليا دراسته عن طريق الحصر إلا بجهد كبير ونفقات طائلة وتستغرق دراسته وقتاً طويلا . مثال ذلك دراسة حالة السكان فى أى دولة . لذلك تكتفى الدول بإجراء عملية التعداد الكامل للسكان كل عشر سنوات رغم أنها تفضل القيام بها سنوياً لو أمكن لما لها من فوائد كثيرة . كذلك دراسة حالة الزراعة والثروة الحيوانية عن طريق الحصر الشامل مفيدة جداً لكنها مكلفة ومضيعة للوقت لدرجة لا تسمح بإجرائها عادة أكثر من مرة كل عشر سنوات أو خمس على الأقل . وقد أتاح استخدام العينة الفرصة لكثير من الدول المتقدمة للحصول على معلومات عن أشياء كثيرة دون الالتجاء إلى طريقة الحصر الشامل فى فترات قصيرة جداً بالنسبة إلى فترات الحصر الشامل . وذلك لأن عملية المسح التى تحتاج إلى مليون من الجنيهات بطريقة الحصر الشامل لا تزيد نفقاتها كثيراً على ألف من الجنيهات فقط إذا اخترنا لها عينة جيدة يبلغ حجمها جزءاً من ألف من حجم المجتمع الأصلى . كذلك تنخفض الجهود اللازمة لاجرائها بنفس النسبة ، والزمن اللازم لانجاز عملية جمع البيانات وتبويبها ونشرها كذلك . والواقع أن انتشار استخدام أسلوب العينات قد أفاد البلاد التى أخذت به فائدة كبيرة إذ جعلها على علم تام باستمرار بكل ما يهمها من إحصاءات وبيانات حديثة عن مرافقها الهامة . فما يضاعف فائدة مثل هذه الاحصاءات قصر المدة المنقضية بين جمع البيانات من مصادرها وتبويبها ونشرها فيتناولها المختصون بالتحليل والاستنتاج قبل أن تفقد جدتها وقيمتها .

أمثلة لما تقوم به بعض الدول :

١ – الهند والباكستان : وهما من أكثر الدول تقدماً فى استنباط النظريات عن أسلوب العينات واستخدامها عملياً . وتقوم بعمليات المسح

بالعينات كثير من إدارات الإحصاء الحكومية بهما وكذلك المعهد الهندى للاحصاء .

فيقوم مكتب العمل مثلا بأبحاث مستمرة لميزانية الأسرة فى الطبقات العاملة . ويقوم المجلس الهندى للأبحاث الزراعية بعمليات مسح لإنتاج اللبن فى بعض المناطق المتخصصة فى تربية الماشية . كما يقوم بتقدير إنتاج بعض الحاصلات .

وفيما يختص بتقدير إنتاج الحاصلات قام المجلس الأخير فيما بين عامى ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ بثلاثين تجربة حصاد لتقدير إنتاج الفدان من الأرز ومن القمح . ومساحة وحدة العينة فى هذه التجارب كانت تتراوح بين ٢٧٢ قدماً مربعاً ، و ٢١٧٨ قدماً مربعاً . وكان اختيار وحدات العينة يتم على ثلاث مراحل . فكانت تختار القرى أولا عشوائياً من مناطق إدارية تتفق ومناطق مأموريات الضرائب . ثم تختار حقول القمح أو الأرز عشوائياً من هذه القرى . وأخيراً تختار عينة المساحات عشوائياً من هذه الحقول . ويقوم بهذه العمليات موظفو الزراعة المحليين وموظفو الضرائب أيضاً أثناء القيام بأعمالهم المعتادة .

ويقوم المعهد الهندى للاحصاء أيضاً بعمليات تقدير للحصول فى البنغال . وقد اتبع فيها فى السنوات الأخيرة أسلوباً خاصاً ملخصه أن يختار ٤٨٠ منطقة مساحة كل منها ٦٤ ميلا مربعاً من بين مناطق تساويها فى المساحة عددها ١٠٥٠ ، ثم يختار عينة على مراحل من البقاع المزروعة فى هذه المناطق . وفى كل بقعة من العينة يأخذ نقطة عشوائية ويحصد ثلاث دوائر متحدة المركز عند هذه النقطة أنصاف أقطارها ٢ ، ٤ ، $\frac{5}{8}$ ٥ قدما على الترتيب .

كما يقوم المعهد أيضاً بتقدير المساحات المزروعة بالحاصلات المختلفة . وطريقتهم فى ذلك أن قسموا البنغال إلى حوالى ١٢٠٠ منطقة ذات مساحات متساوية ومساحة كل منها ٦٤ ميلا مربعاً ثم استبعدوا مناطق التلال والغابات فتبقى ١٠٥٠ منطقة أجريت عليها عملية المسح . ثم قسمت كل منطقة إلى شبكة من المربعات مساحة كل مربع ٢,٢٥ فدان انتخبوا منها ٩٤ مربعاً عشوائياً فى كل منطقة . ولكى يختبروا دقة عمل القائمين بالبحث رتبت المربعات المختارة فى كل منطقة فى مجموعتين متداخلتين تحوى كل منهما ٥٤ مربعاً وتشترك

المجموعتان فى ١٤ من هذه المربعات . وقد اتضح أن المربعات المأخوذة فى العينة نهائياً مقتطعة مما يزيد على المليون حقل مزروع تغطى مساحة حوالى ٦٢٠٠٠ ميلا مربعاً . ولتسهيل عملية جمع البيانات قاموا بتجميع كل ١٦ أو ١٨ من المناطق المتجاورة فى مجموعة واحدة فنتج عن ذلك ٦٠ من هذه المجموعات ، وقام بعملية المسح فى كل مجموعة خمسة من الباحثين وعلى رأسهم مفتش .

٢ — الولايات المتحدة : تستخدم العينات فى البحث على نطاق واسع فى المصالح الحكومية والمؤسسات التجارية والصناعية والهيئات الخاصة .

ومن بين ما يقوم به مكتب التعداد التابع لوزارة التجارة فى واشنطون عملية مسح القوة العاملة شهرياً . وقد بدأ القيام فى هذه العملية منذ أكتوبر عام ١٩٤٣ للحصول على تقديرات لخصائص القوة العاملة ولخدمة أغراض أخرى متصلة بها . وتجمع فى هذه العملية بيانات عن العمالة والبطالة سواء فى الزراعة أو غيرها ، وساعات العمل ، والسن ، والنوع وغير ذلك من خصائص التابعين للقوة العاملة وغير التابعين لها . وهى فى الواقع تعداد للسكان بطريق العينة على نطاق ضيق ، والعينة هنا تشمل حوالى $\frac{١}{١٧٠٠}$ من العائلات .

واختيار العينة هنا يتم على ثلاث مراحل . ففى المرحلة الأولى يدمجون بعض مقاطعات الولايات المتحدة البالغ عددها ٣٠٠٠ مقاطعة مع بعضها الآخر للحصول على أقصى عدم تجانس ممكن ونتيجة ذلك تقسيم الدولة كلها إلى حوالى ٢٠٠٠ وحدة أولية لاختيار العينة . ثم تقسم هذه الوحدات إلى ثمانية وستين مجموعة أو طبقة على أساس نسبة ما تحويه من المدن أو الريف ، والأقليم الجغرافى ، ومقدار الهجرة منها أو إليها منذ عام ١٩٤٠ ، ونسبة المشتغلين بالصناعة من قوتها العاملة وكذلك المشتغلين بالزراعة ، وأنواع الزراعات الهامة بها . ولم يكن لعدد السكان فى الوحدة دخل فى هذا التقسيم . ثم تختار من هذه الطبقات وحدات بكيفية تجعل احتمال اختيار أى وحدة فى هذه المرحلة الأولى يتناسب مع عدد سكانها حسب تعداد ١٩٤٠ ، وعدد الوحدات التى تختار بهذه الكيفية هو ١٥٠ وحدة .

وفى المرحلة الثانية تقسم كل وحدة من هذه الوحدات المختارة إلى عدد من المساحات الصغيرة جداً مثل مربعات المساكن فى المدن ، أو مجموعة حقول

فى الريف تحدّها معالم طبيعية متميزة مثل طرق أو نهيرات أو ترع ثم تؤخذ عينة طبقية من هذه المساحات . ثم تجهز قوائم كاملة للمساكن فى هذه الوحدات المختارة فى المرحلة الثانية . وتستخدم هذه القوائم فى المرحلة الثالثة فى اختيار المساكن التى يشملها البحث على هيئة مجموعات كل منها مكونة من حوالى ستة مساكن .

ويتم الاختيار فى جميع هذه المراحل بالطريقة العشوائية . ويقوم بجمع البيانات فى كل منطقة عدد من العدّادين المتمرنين غير المنقطعين لهذه العملية بل يقومون بها بمكافأة بجانب أعمالهم الأصلية تحت إشراف مشرفين متخصصين منقطعين لذلك . ثم يجرى تحليل البيانات جميعها فى مكتب التعداد نفسه حيث تحسب أخطاء التقدير من العينة بدقة .

٣ — اليونان : فحص قوائم الانتخاب .

فى صيف عام ١٩٤٦ ذهبت إلى اليونان بناء على اتفاقية دولية سابقة بعثة مشتركة من حكومتى بريطانيا والولايات المتحدة لفحص قوائم الانتخاب التى كانت تجهز للاستفتاء عن نظام الحكم ، ملكية أم جمهورية وذلك بقصد التأكد من خلو القوائم من أسماء لا وجود لها ، ومن عدم حذف بعض من لهم حق الانتخاب . وقد أجرى هذا الفحص بأسلوب العينة . فاختارت البعثة فى المرحلة الأولى ٢٠٠ مدينة وبندر وقرية من طبقات محددة بالتقسيم الجغرافى وبحجم السكان وفقاً لتعداد ١٩٤٠ ، ثم أخذت عينات على مراحل عدّة متتالية من هذه المساحات المختارة كانت نتيجتها النهائية اختيار عائلات من كل طبقة بنسبة ثابتة هى ١/٢٠٠ . وكان اختيار العائلات من القوائم حيثما وجدت قوائم مضبوطة . وكان عمل هذه القوائم فى الأماكن الصغيرة أسهل منه فى المدن الكبيرة ، ولذلك كان يستعان فى هذه المدن بالخرائط والمعلومات المختلفة من التعداد أو من خلافه . وكانت البيانات المجموعة تشمل معلومات عن تسجيل الناخبين وعن النوع والسن والأمية والعمالة . وقد تمت عملية المسح بأكملها واستخلاص النتائج فى سبعة أسابيع فقط .

واجبنا :

من واجبنا فى العهد الجديد الذى يتميز بطابع العمل الجدى المجدى ألا نقف مكتوفى الأيدى نشاهد العالم من حولنا يتقدّم بخطى سريعة ولا نستفيد من خبرة

سوانا . بل واجبنا أن نستفيد من كل أسلوب من شأنه الاقتصاد فى النفقات والاسراع فى استخلاص النتائج التى لا بد من معرفتها لنبنى عليها مستقبل البلاد الزراعى والاقتصادى .

وعلى ذلك أرى أنه ينبغى علينا البدء فوراً بتنفيذ مشروعين يقع أحدهما فى اختصاص وزارة الزراعة والآخر فى اختصاص مصلحة الإحصاء .

١ — إذ يجدر بوزارة الزراعة محاولة الاستغناء عن أسلوب الحصر الشامل فى كثير من عمليات المسح التى تقوم بها واستخدام أسلوب العينة . وليكن ذلك على الأقل فى تقدير إنتاج بعض الحاصيل الهامة سنوياً .

٢ — كما يجدر بمصلحة الإحصاء أن تحاول البدء بعمل مسح دورى للقوة العاملة فى مصر على صورة تعداد مصغر جداً . ويكفى القيام به كل ستة شهور أو كل سنة مبدئيا بدلا من كل شهر كما تفعل الولايات المتحدة أو كل ثلاثة شهور كما تفعل كندا .

ولا شك أن القيام بهذين المشروعين أو غيرهما بأسلوب العينة سيستلزم إعدادا دقيقاً لكشوف وخرائط يتكون منها إطار جيد للعينة قد يستغرق حوالى سنة مع تضافر المختصين من الإحصائيين والفنيين ، وقد يتطلب نفقات . ولكن كل هذا سيعوضه بسرعة الإقتصاد الشديد فى نفقات المسح بعد ذلك وسرعة الحصول على النتائج .

كما أنه مما يستحق التفكير إمكان اقتراح إيفاد بعثة دولية تكون مصر والباكستان مثلا ممثلتين فيها إلى السودان عند عمل الإستفتاء عن نظام الحكم فيه على غرار البعثة التى قامت بفحص قوائم الإنتخاب فى اليونان . وذلك للتأكد من سلامة الترتيبات المبدئية لعملية الاستفتاء وحيادها ودقتها .

المراجع

1. Deming, W.E. Some Theory of Sampling. 1950.
2. Yates, F. Sampling Methods for Censuses and Surveys. 1949.
3. Hansen, M. and Others. A Chapter in Population Sampling. 1947.
4. Statistical Office of the United Nations.
   Sample Survey of Current Interest. (1st & 2nd Reports).

قسم إدارة وتنظيم الأعمال التجارية

التاجر فى وقت الكساد

للأستاذ مليكه عريان

أستاذ إدارة وتنظيم الأعمال التجارية بكلية التجارة

فترة الكساد التجارى هى فترة خطرة بالنسبة للصانع والتاجر ، فقد يقل الطلب على السلع إلى حدّ هو دون الحدّ الأدنى للبيع الذى يكفى لتغطية المصروفات فتظهر الخسائر ، وقد تتراكم هذه إلى درجة تعرض المنشأة كلها إلى أشدّ الأخطار .

وفى هذه الفترة بالذات — لا فى أوقات اليسر والرخاء — تظهر قيمة الكفاية الإدارية ، تلك الكفاية القائمة على أسس من العلم ومن الخبرة ، فهى جديرة بأن تجتاز ما يعترضها من مشكلات وعقبات وتقود المنشأة إلى بر السلامة والأمان .

ولقد سلك الباحثون فى هذه المسألة مسالك مختلفة ، فنصح أحد مشاهير رجال الأعمال فى أمريكا [1] بمحاولة تثبيت الإنتاج على أسس معينة ترمى إلى الاقتصاد فى نفقات الإنتاج وإلى إرضاء مطالب المشترين بكافة السبل الممكنة . وفى عام ١٩٢٣ لما اجتاحت موجة الكساد جميع أنواع المنتجات فى أمريكا وفى غيرها من بلدان العالم تكوّنت لجنة من الخبراء لبحث الوسائل الكفيلة بانقاذ المنشآت الصناعية والتجارية من الدمار الذى كان ينتظرها ، والذى قضى على كثير منها . فوضعت تقريراً هاماً ، وكانت الخطوط الرئيسية فى هذا التقرير توجيه النصائح التالية إلى أصحاب المصانع :

١ — إنتاج سلع جديدة تنتمى إلى مجموعة السلع الأصلية بعد دراسة رغبات المشترين .

---

(١) هو الأستاذ Dent — اقرأ كتابه "Management Planning and Control."

٢ — تقليل نسبة الربح فى المبيعات .

٣ — تنشيط قسم المبيعات ورجاله .

٤ — محو الاسراف بكافة أنواعه .

٥ — الاستغناء عن العمليات الكمالية التى لا تؤثر فى جوهر الصناعة .

٦ — تشغيل العمال جزء من الوقت (أربعة أو خمسة أيام مثلا بدلا من ستة) .

٧ — توحيد أنواع المنتجات بقدر الإمكان .

٨ — تشغيل الصناع المهرة بأجور مرضية لهم .

٩ — وضع مشروع ميزانية لوقت الكساد ومشروع آخر لوقت التوسع بعد الكساد .

١٠ — قصر الإنتاج على ما ينتظر من الطلب .

١١ — تسهيل عملية الشراء للمشترى بتأجيل الدفع أو تجزئة الثمن على أقساط .

ووجدت هذه اللجنة أن حركة البيع نشطت فى بعض الشركات نشاطاً كبيراً فى وقت من الكساد التجارى بعد أن أنتجت صنفاً جديداً . من ذلك أن شركة كولومبيا للمأكولات المحفوظة بلغت مبيعاتها ٧ ./. بالنسبة لمجموع البيع من هذه الأصناف فى ولاية كولومبيا بالولايات المتحدة عام ١٩٢١ ، وأنها أنتجت بعد ذلك نوعا جديداً من الحساء عام ١٩٢٢ وقامت بالدعاية عنه فى كافة أنحاء البلاد وبذلك ارتفعت مبيعاتها إلى ٢٢ ./. من المجموع فى آخر العام الأول ثم إلى ٣٣ ./. فى نهاية العام الثانى .

أما المصانع التى لا تستطيع أن تفعل ذلك فيجدر بها أن تعنى بملاحظة النصائح الأخرى التى تهدف كلها إلى التوفير فى النفقات المختلفة . ويلاحظ بالنسبة للعمال أن أصحاب الرأى يرون التمسك بالمهرة منهم فى وقت الكساد وعدم الاستغناء عن العمال الآخرين ، بل تشغيلهم جزءاً من الوقت ، لأنه عندما تعود الحركة الطبيعية إلى مجراها يكون المصنع محتاجا إلى تشغيل العمال

تشغيلا كاملا، ولأن الاستغناء عن عدد منهم ربما يسئ إلى سمعة البيت و يوحى بالشك فى مقدرته على متابعة الإنتاج .

و ينصحون بضرورة إيجاد تعاون وثيق بين الإنتاج والتوزيع فى وقت الكساد ، أى أن الصانع عليه أن يكون دائم الاتصال بتاجر التجزئة ، لأن هذا الأخير هو العالم بطلبات المستهلكين وهو الذى يختبر رغباتهم وأذواقهم ، وهو الذى يستطيع أن يرشد الصانع إلى أنواع البضائع التى تحوز رضاء هؤلاء المستهلكين ، و بذلك يقصر البائع إنتاجه على هذه الأنواع دون غيرها : ولذا نجحت هذه التجربة فى أمريكا وغرب أوربا عقب أزمة سنة ١٩٢٩ فإن كثيراً من المصانع فى تلك البلاد كونت لجاناً دائمة من ممثلين لها وممثلين لتجار التجزئة ، و بذلك استطاعت أن تنتج السلع التى يقبل عليها المشترون ، وأمكنها أن تجتاز تلك الأزمة بسلام . ومن ذلك الوقت اتضح بطريقة لا تقبل الشك أن دراسة رغبات المشترى أمر على جانب كبير من الأهمية فى أوقات الكساد . أما طرائق دراسة هذه الرغبات فهى موضع بحث آخر ، وعلى الراغب فى معرفتها أن يرجع إلى المؤلفات الحديثة التى عالجت هذا الموضوع [1] .

كما أن هذا الاتصال المباشر بين المنتج والموزع قد يسفر عن نتائج أخرى تفيد وقت الكساد . فقد يجد الموزع أن بعض السلع يمكن أن تستخدم فى أغراض أخرى بجوار تلك التى صنعت من أجلها فتزيد من توزيعها بواسطة الإعلان عن تلك المزايا الإضافية المكتشفة . أو أن مجرد تحوير بسيط فى الصناعة قد يؤدى إلى إخراج السلعة بشكل جديد يرضى المستهلك أكثر من ذى قبل . و فى بعض السلع مجرد تغيير اللون أو الشكل أو الحجم قد يؤدى إلى زيادة تصريفها

وأول واجب على التاجر فى هذه الفترة أن يحدد الرقم الأدنى لمبيعاته التى يستطيع بما يعود عليه من الربح فيها أن يغطى جميع مصروفاته المختلفة .

(١) توجد مراجع كثيرة فى دراسة السوق ومن المراجع العربية المفيدة : « إدارة المبيعات » لمحمد مرزبان ، ودراسة السوق للسيد أبو النجا ، و « التسويق » للدكتور زهير ، ، « طرق الاعلان والنشر » لمنسيكه عريان .

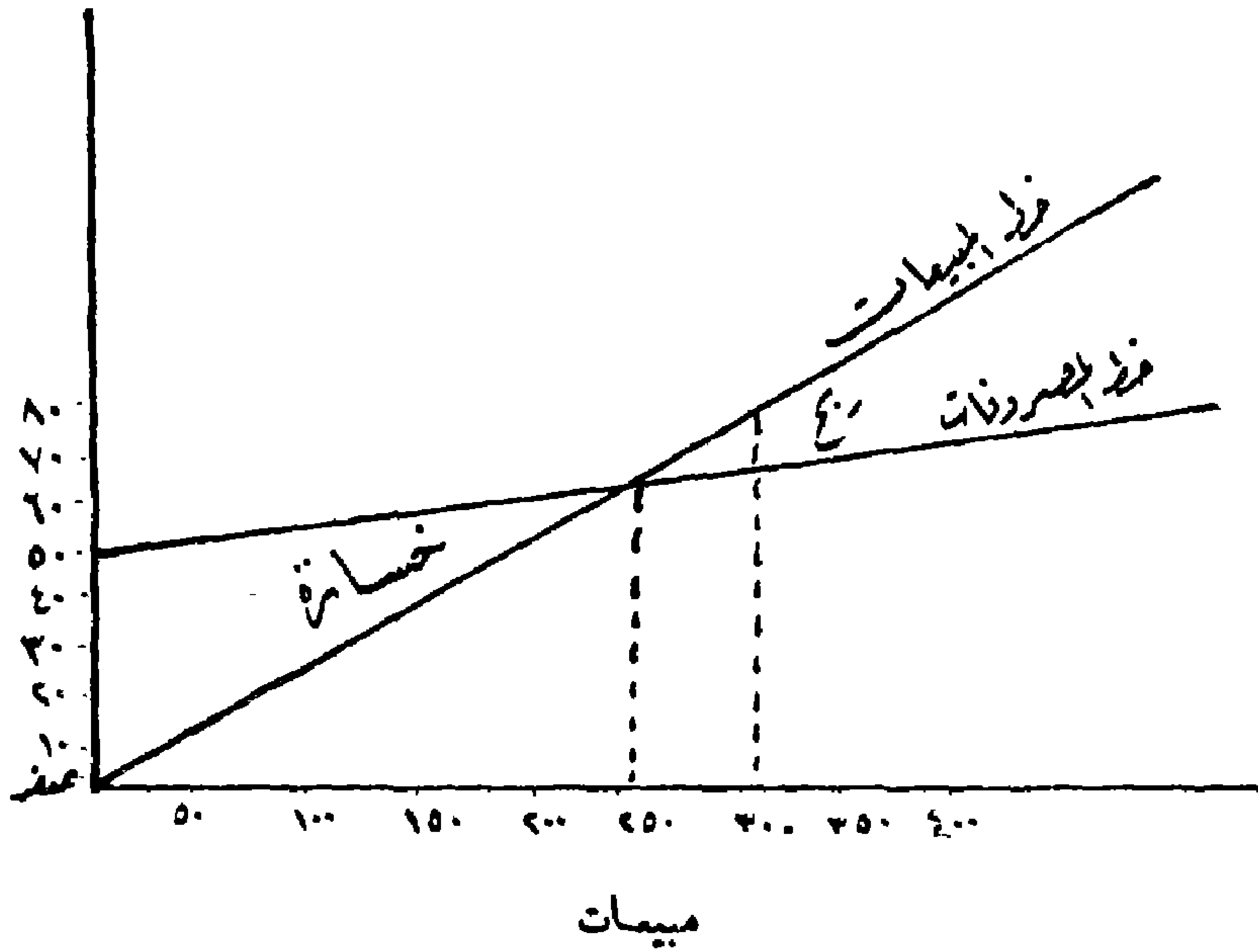
وطريقة تحديد هذا الرقم تتطلب حصر كافة المصروفات – صناعية وإدارية وتجارية – فى فترة زمنية معينة ، تطول أو تقصر تباعا لنوع الصناعة أو التجارة . ففى بعض المصانع التى تطول فيها مدة العملية الصناعية تحتسب المدة على أساس هذه المدة الصناعية . وفى المصانع التى تعمل للسوق بصرف النظر عن الطلب تحتسب المدة سنة كاملة . أما فى المصانع التى تنتج السلع بحسب الطلب فقط فتكون المدة هى المدة اللازمة لإنتاج كل طلب على حدة .

وفى المتاجر تختلف المدة بحسب نوع السلعة المباعة وقابليتها للتلف أو لتغير الشكل أو الزى . فتاجر اللحوم الطازجة الذى يغير بضاعته كل يوم تحتسب المدة يوماً واحداً . وتاجر الخضر والفاكهة – أسبوعا ، وتاجر الملابس والأزياء – ثلاثة شهور ، أما تاجر البضائع غير القابلة للتلف ولا لتغيير الشكل فتكون المدة سنة كاملة كتجارة الأخشاب والحدايد وأدوات البناء والأدوات المنزلية والأثاث والآلات والعدد والأجهزة والعقاقير وما اليها .

فإذا ما احتسب التاجر كافة مصروفاته فى تلك المدة فإنه يستطيع الوصول إلى الحد الأدنى للبيع بعملية حسابية بسيطة . ولنفرض حالة مبسطة لزيادة الإيضاح :

تاجر أرز يشترى الجوال من دمياط بسعر ٢٧٥ قرشاً ويكلفه النقل والتأمين وغيرهما ١٠ قروش للجوال – ويبيعه فى القاهرة بسعر ٣٠٥ قرشاً . فيكون الربح الإجمالى فى الجوال ٢٠ قرشا . ولنفرض أن هذا التاجر يدفع مصروفات شهرية من إيجار ومهايا وأجور ونقل وتصليح وضرائب وغيرها قدرها ٥٠ جنيها ، فيكون الحد الأدنى للبيع بالنسبة لهذا التاجر هو $\frac{٥٠٠٠}{٢٠}$ قرش = ٢٥٠ جوالا فى الشهر . مثل هذا التاجر لو باع أقل من ٢٥٠ جوالا فى الشهر لأصابته الخسارة ، غير أن هذا المقدار لا يشبع رغبته ، لأنه إذا باع هذا المقدار وجده لا يكسب شيئاً بل ينبغى أن يبيع أكثر منه لو ابتغى ربحاً . فإذا أراد أن يكون ربحه الصافى ٢٠ ٪ مثلا وجب عليه أن يزيد الحد الأدنى بهذه النسبة أى ٢٥٠ + ٥٠ جوالا = ٣٠٠ جوالا .

هذا فرض مبسط لحالة سهلة ، وما يجرى فى التجارة العملية أكثر تعقيداً واشكالا ، غير أن القاعدة واحدة فى جميع الأحوال ، ويزيدها إيضاحا الرسم التالى :



فى هذه الحالة يبدأ خط البيع من صفر فى أوّل الشهر ولكن خط المصروفات لا يبدأ من الصفر لأن هناك مصروفات ثابتة واجبة الأداء مهما كانت الظروف وقد قدّرناها بمبلغ ٥٠ جنيهاً ، فيبدأ خط المصروفات منها . ويلاحظ أن هذا الخط لا يرتفع كثيراً لأن المصروفات التى تطرأ بعد ذلك هى فى الغالب من نوع مصروفات البيع التى تتطلبها عملية بيع البضاعة فقط وهى طفيفة . ويلاحظ أن الخطين يتلاقيان عند نقطة ٢٥٠ جوالا وهى نقطة الصفر — صفر مكسب وصفر خسارة — ومن بعدها يبدأ الربح الصافى ويزداد بنسبة كبيرة بعد هذه النقطة لأن كل المصروفات الثابتة قد دفعت .

والمفروض فى وقت الكساد أن التاجر لا يمكنه أن يصل إلى هذا الحد الأدنى لقلة مقدرة المستهلكين على الشراء ، وتقوى هذه الظاهرة على الأخص فى المحال التى تبيع الكماليات أو نصف الكماليات ، أى السلع التى يمكن

الاستغناء عنها . وما دام الأمر كذلك فالتاجر يجد نفسه فى خسارة محققة، وليس من الصواب أن يظل مكتوف اليدين متفرجا على الخسارة ، بل هناك من الوسائل ما يمكنه من التغلب على هذا الموقف المزعج .

فعلى هذا التاجر أن يسلك أحد السبيلين :

١ — إما أنه يعتقد أنه فى الاستطاعة الوصول إلى رقم البيع المريح ببذل قسط إضافى من النشاط واستخدام الوسائل العملية فى الدعاية وفى فن البيع الحديث .

٢ — أو أنه يعتقد أن ذلك ليس فى استطاعته فيعد مشروعا لميزانيته على أساس تخفيض رقم البيع .

والواقع أن نوع البضاعة له دخل كبير فى تقرير أحد الأمرين . فالسلع ذات الاستهلاك اليومى اللازمة لحياة الإنسان أو لقيامه بأعماله العادية يمكن فى كثير من الأحوال المحافظة على مستوى البيع فيها . وليس الحال كذلك بالنسبة للسلع الأخرى .

فإذا اتخذ التاجر لنفسه الطريق الأول فإنه يساعد نفسه لو أمكنه التمييز بين الأصناف البطيئة الحركة والأصناف السريعة التصريف ، ثم أكثر من وسائل الإعلان والدعاية عن الأصناف الثانية واهتم بتحسين طرق بيعها . فعامل البيع الذى يتولى عملية البيع للمستهلك يمثل حلقة هامة فى وقت الكساد . ومن الخطأ الاستغناء عن عمال البيع المهرة الذين اكتسبوا خبرة طويلة فى عملهم توفيراً لأجورهم العالية ، لأن هؤلاء هم أقدر من غيرهم على تصريف البضائع فى هذه الأوقات العسيرة ، والعامل الحديث الرخيص لا يستطيع القيام بهذا العمل ، بل قد يسئ إلى سمعة المحل إساءة بليغة قد تتدرج الى إصابة قاتلة . وليس من حسن السياسة الإهمال فى وسائل الإعلان بقصد التوفير . فالإعلان أكثر ضرورة فى هذه الأوقات من غيرها .

على أن الغالبية من المتاجر لا تستطيع أن تحافظ على مستوى البيع المربح فى أوقات الكساد وتجد نفسها مسوقة إلى اتخاذ الطريق الثانى وهو مواجهة هبوط البيع ، وعليها أن تعدّ نفسها لهذا الموقف ، وليس أمامها أفضل من أن ترسم ميزانية لهـا على هذا الأساس .

ومشروع الميزانية التجارية أساسة تقدير المبيعات للعام التجارى المقبل . وحتى نصل إلى تقدير دقيق قريب من الواقع فهناك قواعد واعتبارات مختلفة ، ليس هذا مجال بحثها وشرحها [1] ، على أنه بفرض الوصول إلى هذا التقدير الدقيق فمن السهل تقدير الميزانيات الأخرى للانتاج والمشتريات والمصروفات بكافة أنواعها والميزانية النقدية وميزانية التعديلات أو التوسع ، ومن كل هذه الميزانيات الفرعية تتكون الميزانية العامة .

والأصل فى هذا البحث أن المبيعات ستهبط بسبب الكساد . وعلى ذلك فالميزانية ستبنى على الهبوط فى جميع الأرقام . ولنفرض أبسط الفروض فى الحالة الآتية :

تاجر بلغت مبيعاته السنوية ١٠,٠٠٠ ج فى المتوسط فى الأحوال العادية ، رأى بعد البحث والدراسة أنه لن يستطيع أن يصل إلا إلى رقم ٧٥٠٠ ج فى السنة التالية . وحتى يبنى مشروع ميزانية يمكنه أن يفكر بالطريقة التالية :

بفرض أن هذا التاجر يرغب فى ربح صاف قدره ١٠ ٪ من البيع أى مبلغ ٧٥٠ ج فيكون المبلغ الباقى قدره ٦٧٥٠ ج وهو المبلغ الذى يشترى به البضائع ويغطى به كل المصاريف . وإذا فرضنا أن سعر التكلفة [2] يبلغ فى هذا المحل ٧٠ ٪ من ثمن البيع فيكون مجموع المشتريات ومصاريفها هو مبلغ ٧٥٠٠ × ٧٠ ٪ = ٥٢٥٠ ج

وعلى هذا فتكون الأسس الأولى لميزانية هذا التاجر عن العام المقبل هى :

	جنيه
مشتريات	٥٢٥٠
مصروفات بكافة أنواعها	١٥٠٠
أرباح	٧٥٠
مبيعات	٧٥٠٠

(١) توجد مراجع كثيرة تبحث هذا الموضوع منها "Heckert : "Bus. Budgets and Control ومن الكتب العربية « الرقابة العليا فى المشروعات التجارية » "Dent : " Budgetary Control تأليف مليكه عريان .

(٢) نقصد بسعر التكلفة هنا سعر الشراء مضافا اليه كافة مصاريف النقل والشحن والتأمين وغيرها حتى تصل البضاعة إلى محل البائع معدة للبيع .

والمهم فى هذا الحساب هو الوصول إلى تحديد رقم المصروفات الذى لا ينبغى بأى حال من الأحوال أن يتعداه التاجر فى وقت الكساد .

هذه المصروفات تشمل كافة المصاريف الإدارية والمصاريف التجارية وتشمل أيضاً المصاريف الصناعية فى الورش والمصانع . وفى هذا البحث نقسمها إلى قسمين فقط :

١ — مصروفات ثابتة .

٢ — ومصروفات متغيرة .

ونقصد بالنوع الأول المصروفات التى لابد من دفعها سواء باع المحل أم لم يبع ، مثل إيجار المحل ، ومهايا الموظفين ، وأجور العمال ، والاستهلاك ، ومصاريف الانارة والصيانة والتصليحات والمراسلات والانتقالات والضرائب وغيرها . أما المتغيرة فهى تلك التى تنشأ أو تزداد مع الحركة التجارية . وأغلبها مصاريف تتعلق بالبيع كمصاريف عملية البيع ، مثل لف البضاعة وإرسالها إلى المستهلك ووسائل نقل البضاعة من سيارات أو دراجات ، وعمولة البيع ، الخ . وهذه المصروفات المتغيرة تبلغ فى مجموعها نسبة ضئيلة جدا من مجموع المصروفات .

ومن المسلم به أن التاجر يجد نفسه فى وقت الكساد التجارى مضطراً لضغط مصروفاته والتوفير فيها بقدر المستطاع . والمراد هنا معرفة البنود التى يمكن الاقتصاد فيها بشرط عدم الاخلال بالعملية التجارية وعدم مس سمعته فى الأسواق .

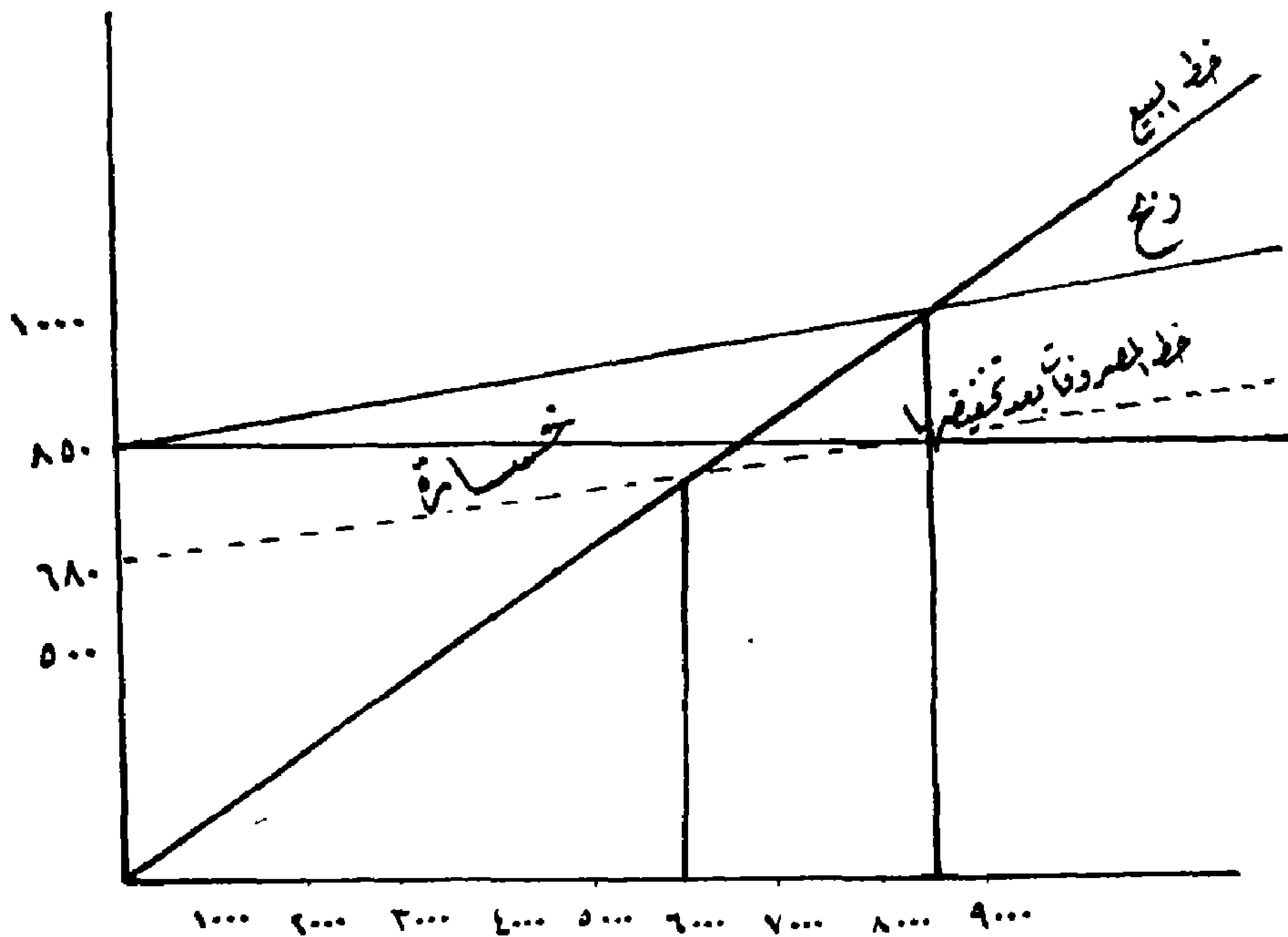
وبديهى أنه إذا أريد تخفيض المصروفات فيجب أن ينصب هذا التخفيض على الجزء الأكبر منها لا على الجزء الأصغر . أى أن المصروفات الثابتة هى التى ينبغى ضغطها . ويساعدنا فى ذلك أن الظروف القائمة تضطرنا إلى ذلك ، لأن النوع الثانى من المصروفات أى المصروفات المتغيرة تافهة بالنسبة للمجموع كما قلنا ، وفى أغلب الأحيان لا يمكن التوفير فيها . ومن جهة أخرى فإن التوفير فى المبالغ الكبيرة أجدى من التوفير فى المبالغ الصغيرة . فإذا بلغت المصروفات الثابتة ١٠٠٠ جنيه والمتغيرة ١٠٠ جنيه فى منشأة ما وأمكننا توفير ١٠ ٪ من كل من النوعين فإن الـ ١٠ ٪ من النوع الأول

توفر لنا مبلغ ١٠٠ جنيه ، فى حين أنها فى النوع الثانى لا توفر إلا مبلغ ١٠ جنيهات فقط .

وقد ثبت أنه إذا أمكن إجراء توفير جوهرى فى المصروفات الثابتة استطاعت المنشأة أن تحقق ربحا بمجهود أقل فى البيع . وهذا الوضع هو الذى يتناسب مع حالة الكساد التى ينتظر فيها أن يقل البيع بطبيعة الحال . والمثال التالى يفسر لنا هذه النظرية بوضوح تام :

إذا فرضنا أن مؤسسة تجارية تبلغ مجموع مصروفاتها الشهرية ١٠٠٠ جنيه منها ٨٥٠ جنيها مصاريف ثابتة و ١٥٠ جنيها متغيرة ، وأنها عند ما تبيع بمبلغ ٨٥٠٠ جنيه فى الشهر تغطى جميع المصروفات ، وإذا باعت أكثر من ذلك فإنها تحقق أرباحاً صافية . مثل هذه المنشأة لو أمكنها تخفيض مصاريفها الثابتة بمقدار ٢٠ ٪ لأمكنها أن تصل إلى نفس النتيجة لو باعت بمقدار ٦٠٠٠ جنيه فقط . وهذا ما يتمناه المشرفون على إدارة المؤسسات فى وقت الكساد التجارى .

أنظر الرسم التالى :



ويظهر بوضوح أن خط البيع يتلاقى مع خط المصروفات فى نقطة ٨٥٠٠ جنيه وهذه هى نقطة الصفر (صفر مكسب وصفر خسارة) وأنه لو خفضت المصروفات الثابتة بمقدار ٢٠ ٪ أى أصبحت ٦٨٠ جنيه لتلاقى خط البيع بخط المصروفات عند نقطة ٦٠٠٠ جنيه بيع .

على أنه من الممكن بل من المفضل محاولة ضغط المصروفات المتغيرة أيضا . مثال ذلك إذا كانت هناك أربع سيارات لنقل البضائع إلى المستهلكين فيمكن الاستغناء مثلا عن واحدة أو اثنتين منها . ويمكن التوفير كذلك فى مصاريف البيع الكمالية وموظفى قسم البيع . ولكن من المهم مراعاة استبقاء الموظفين والعمال المهرة الأكفاء لأن هؤلاء هم الذين يساعدون على إنقاذ المنشأة من الورطة التى تهددها . والاستغناء يكون قاصراً على الموظفين أو العمال الذين يهملون فى أعمالهم أو الذين لم يبرهنوا على كفاءة خاصة فى مدة خدمتهم السابقة .

قسم المحاسبة

١ – تقويم الأصول المعنوية . . . للدكتور حسن الشريف

٢ – الرقابة المحاسبية والقوائم المالية للدكتور عبد العزيز حجازى

تقويم الأصـــول المعنوية

Valuation of Intangibles

للدكتور حسن احمد الشريف

مدرس المحاسبة بكلية التجارة

١ — يبحث علم المحاسبة بصفة عامة مشكلتين رئيسيتين :

(أ) السجل المحاسبي من ناحيته الشكلية أى مجموعة المستندات والدفاتر اللازمة للمشروع وترتيبها وعلاقة بعضها ببعض وطرق القيد فيها ثم استخلاص نتائج التشغيل والمتاجرة وتحضير الحسابات الختامية التى تبين المركز المالى للمنشأة فى تاريخ معين .

(ب) معالجة القيم التى تثبت فى تلك الدفاتر من الناحيتين القانونية والاقتصادية وما يترتب على ذلك من تقويم العناصر المكونة لحسابات النتيجة والأصول والخصوم المختلفة .

وقد ركز المحاسبون جل اهتمامهم فى معالجة المشكلة الأولى ويلمس الباحث فى تاريخ علم المحاسبة تطوراً كبيراً فى النظريات والطرق [١] المحاسبية وفى شكل المستندات والدفاتر وعلاقتها بعضها ببعض وفى طرق عرض الحسابات الختامية ولا يزال الجدل العلمى دائراً حول النواحى الشكلية للسجل المحاسبى ونوع وكمية البيانات الواجب إظهارها فى الحسابات الختامية والقوائم المالية بعد أن تعددت الجهات التى تهتم بتلك البيانات وتضاربت مصالح المشتركين فى عملية الإنتاج فى ظل النظام الإقتصادى الحديث ، وعلى أية حال يمكن القول بأن المبادئ الأساسية فى تلك الناحية قد تبلورت لحدّ ما . ولم تحظ المشكلة

(١) راجع Wolfe, History of Accountancy.

الثانية بنفس الإهتمام التى حظت به المشكلة الأولى من جانب المحاسبين فقد كان محصولهم العلمى فى معالجة القيم التى تقيد فى السجل المحاسبى ضعيفاً بالقياس إلى ما أحرزوه من تقدم فى تكييف السجل المحاسبى ويرجع ذلك إلى عوامل عدة من أهمها اتجاه المعاهد المشرفة على الثقافة المحاسبية إلى النواحى العملية بدرجة كبيرة وإهمال الجانب العلمى فى تلك المادة مما سبب جموداً فيها وجعلها لا تتطور بنفس السرعة التى تتقدم بها العلوم الأخرى . ويجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن المحاسبين قد أغفلوا تلك الناحية إغفالا تاماً إذ أن التطور الملموس فى حسابات التكاليف والجدل العلمى الحاد القائم الآن حول تقويم الأصول الثابتة ونظرية القيمة الاستبدالية(Replacement Cost theary) لدليل قاطع على النضوج العلمى ونمو الوعى المحاسبى فى تلك الناحية .

ويعالج هذا البحث ناحية من نواحى القيمة فى علم المحاسبة « تقويم الأصول المعنوية » وهو موضوع حساس فى تلك المادة وللكاتب رأى خاص فيه يود أن يعرضه للباحثين فى المادة راجياً أن يعير انتباههم لماله من أهمية خاصة من الناحية العملية ولأنه سيهدم بعض العقائد الراسخة فى الفقه المحاسبى . وسنعرض فيما يلى بشكل مختصر مجمل الآراء السائدة بخصوص الأصول المعنوية وطرق تقويمها ثم ننتقل إلى بيان رأينا الخاص فيها .

٢ — تعددت تعاريف الأصول المعنوية واختلفت الآراء فى العناصر المكونة لها وطرق تقويمها ، على أنه يمكن تلخيص المبادئ العامة التى تتلاقى عندها تلك الآراء فيما يلى :

أولا : تكون الأصول المعنوية قيمة إضافية على أصول المشروع الملموسة تمكنه من تحقيق أرباح أعلا مما تحققه المشروعات المماثلة أو كما وضعها : (Professor Patou,)

"The intangible value in a particular case is a residumm, an amount by which the value of the business as a whole exceeds the sum of the values of its objective parts Computed individually (1)" .

(1) W. A. Paton, " Advanced Accounting : Macmillan and Company : New York. 1949. " Ch. 18, P. 397.

ثانياً : تتوقف قيمة الأصول المعنوية أكثر من غيرها من الأصول على استمرار المشروع (a going Concern) .

ثالثاً : تعتبر الأصول المعنوية أقل الأصول قابلية للتحويل إلى نقدية دون تأثير على استمرار المشروع .

رابعاً : تتوقف قيمة الأصول المعنوية على مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح .

" The Amount of intangible value is primarily a question of earning power"

خامساً : تعتمد الطرق المختلفة فى تقويم الأصول المعنوية على تقسيم الأرباح التى يحققها المشروع إلى قسمين : أرباح عادية وأخرى غير عادية . ثم تقدر القيمة الحالية لعدد من الدفعات قيمة كل منها مساو للأرباح غير العادية وعددها يتوقف على مدى سريان مفعول العناصر المكوّنة للأصول المعنوية . ونظراً لصعوبة تقسيم الأرباح إلى عادية وغير عادية من ناحية وعدم وجود أسس علمية صحيحة لتقدير مدى سريان مفعول العناصر المكوّنة للأصول المعنوية من ناحية أخرى يرى بعض المحاسبين تقويم الأصول المعنوية على الأسس الآتية :

(ا) تقوّم الأصول الملموسة تقويماً صحيحاً بقدر الإمكان .

(ب) تقدّر الأرباح المتوقع تحقيقها فى ظل دراسة الأرباح السابقة والظروف الاقتصادية المتوقعة .

(ج) تقدير قيمة العائدالعادى (Normal Incame Rate) على رأس المال .

(د) من البيانات السابقة تقدّر قيمة الأصول الكلية التى تنتج الأرباح التى حققها المشروع موضوع البحث بالنسبة إلى رأس المال الذى ينتج الربح العادى .

(ه) وبطرح قيمة الأصول الملموسة (المقوّمة تقويماً صحيحاً) من الناتج السابق تتبين قيمة الأصول المعنوية .

(*) W. A. Patan, Aolranced Accounting: Ibid, P. 398.

وهنا تعترضنا مشكلتان أيضاً من الصعب تكييفهما وهما التنبؤ بالأرباح المقبلة واختيار قيمة العائد العادى ، هذا علاوة عن تباين الآراء فى تقويم الأصول الملموسة .

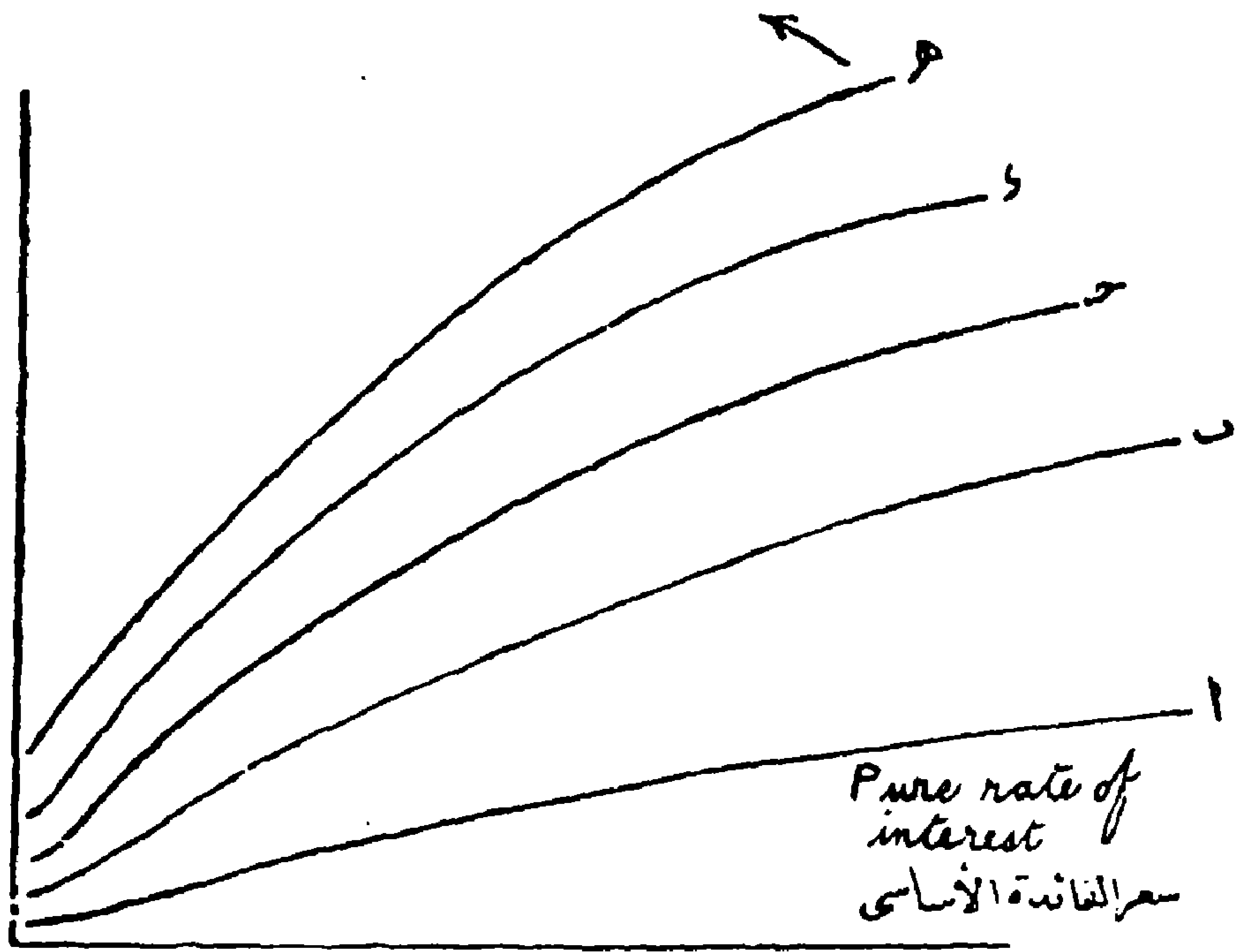
٣ — مما سبق يتبين أن الأساس (مهما اختلفت الآراء) فى وجود ما يسمى أصولا معنوية هو مقدرة المشروع على تحقيق أرباح غير عادية . وفى رأينا أنه ليس هناك أساساً علمياً دقيقاً لتقسيم الأرباح فى مشروع ما إلى أرباح عادية وغير عادية إذ أن الأرباح فيه كتلة واحدة لا تتجزأ ، واختلاف ما يحققه مشروع ما عما يحققه مشروع آخر منها إنما يرجع إلى اختلاف عوامل المخاطرة فى كل منهما ، لا إلى وجود أصول معنوية فى المشروع الذى يحقق أرباحا أعلا من الآخر .

وتنقسم عناصر المخاطرة إلى قسمين رئيسيين :

(ا) عناصر داخلية (Internal Risks) كالكفاية الإدارية ومصادر التمويل وكيفية استثمار رأس المال الخ . .

(ب) عناصر خارجية (External Risks) كتغير القوة الشرائية للنقود ودرجة مرونة عناصر الإنتاج (Elasticity of Factors of Production) ودرجة مرونة الطلب على السلع المنتجة واحتمال منافسة السلع البديلة الخ . .

فاختلاف عناصر المخاطرة فى كل منشأة إذاً هو الذى يؤدى إلى تفاوت الأرباح فى المشروعات المختلفة ، ويعبر الإقتصاديون عن ذلك بوجود أسعار فائدة (a structure of rate of interest) يختلف كل منها باختلاف درجة المخاطرة التى يتحملها المستثمر فى تحقيق تلك الفائدة والرسم البيانى رقم (١) يوضح ذلك .



Structure of the rate of interest
رسم ايضاحى رقم (١)

فالخط البيانى (ا) يبين سعر الفائدة فى حالة ما إذا كانت المخاطرة تكاد تكون معدومة نتيجة لعملية الاستثمار لا من ناحية العائد السنوى ولا من ناحية استرجاع رأس المال كاستثمار مبلغ من المال فى سندات حكومية تابعة لدولة كبيرة ذات مركز مالى متين لمدة طويلة (حتى نتفادى بقدر الإمكان عناصر المخاطرة الخارجة) والخط البيانى رقم (ب) يبين العائد من استثمار الأموال فى سندات شركة عالمية ذات مركز متين وسعر الفائدة فى تلك الحالة أعلا من سعر الفائدة فى الحالة السابقة إذ بالطبع مهما كان مركز الشركة متيناً فإنه يقل عن مركز حكومة دولة كبيرة و بالتالى يتعرض المستثمر لبعض أنواع من المخاطر فى الحالة الثانية أكثر مما يتعرض له فى الحالة الأولى ولذلك لابد أن يتقاضى عائداً أعلا ثمنا لتلك المخاطر وهكذا فى باقى الخطوط البيانية حتى نصل إلى الاستثمار فى أسهم عادية لشركة صناعية ضعيفة حيث يتعرض المستثمر لكل أنواع المخاطر ولذلك وجب أن يتقاضى عائداً عال جداً .

وبالطبع يختلف بناء سعر الفائدة هذا اتساعا وضيقاً باختلاف الدورة الاقتصادية (Business Cycle) .

ومن ذلك يتبين أن كل ربح يتحقق هو ثمن لمخاطرة ما إما داخلية أو خارجية أو هما معاً . ولما كانت قيمة « الأصول المعنوية » متوقفة على مقدرة المشروع على إنتاج أرباح « غير عادية » فى المستقبل كما سبق أن بينا ، فباستبعاد فكرة الأرباح غير العادية على أساس أن كل ربح إنما هو ثمن لمخاطرة ما وجب إعادة النظر فى الآراء الخاصة بالأصول المعنوية ويستدعى ذلك دراسة وافية لعناصر المخاطرة الداخلية والخارجية والقيمة النسبية لكل عنصر من هذه العناصر فى ظل نظام اقتصادى كثر فيه تدخل الحكومات فى الحياة التجارية علاوة على ما ينذر به المستقبل من تطور كبير فى عمليات الإنتاج .

وللموضوع أهمية خاصة فى مصر الآن حيث تحتاج إعادة بناء الدولة اقتصادياً إلى تقويم رؤوس الأموال المستثمرة فى كل فرع من فروع النشاط تقويماً صحيحاً حتى يمكن تقدير العائد الحقيق على رأس المال المستثمر فى كل ناحية من نواحى النشاط كأساس ضرورى لرسم سياسة استثمار سليمة وخصوصاً أننا فى ظروفنا هذه لا تحتمل التبذير فى توجيه رؤوس الأموال .

الرقابة المحاسبية والقوائم المالية

للدكتور عبد العزيز محمد حجازى

مدرس المحاسبة بكلية التجارة

المحاسبة علم تطوّرت نظرياته وقواعده مع تطوّر النظام الاقتصادى والمالى وتعدّدت أغراضه وغاياته بزيادة الحاجة المستمرة إلى ما يقدّمه من بيانات ومعلومات . فكلما كان المشروع صغيراً كلما تمكن صاحبه أو مديره من الاشراف على العمليات والتعرّف على كل صغيرة وكبيرة ، وكان فى مقدوره أن يعرف كل موظف أو عامل باسمه ، واستطاع أن يقرأ بنفسه كل المكاتبات ويتصفح الطلبات الواردة والصادرة ؛ يتجوّل فى أقسامه ليتعرّف نواحى الضعف فيعمل على تقويتها ومراكز الكفاية فيشجعها ، فهو فى الواقع يبدأ معه ويستمر فينمو أو يضمحل ، هو المسئول إن قصر لقى جزاءه ، وإن أتقن عمله تمتع بالعائد .

ولكن كلما كبرت المشروعات ونمت ، وتعقدت عملياتها وتزايدت ، وتعدّدت مشاكلها وتنوّعت ، كلما أصبح من الضرورى بل من المحتم أن يعتمد مديرو الأعمال بداخل المشروع والمستثمرين خارجه ، على التقارير المكتوبة التى تمكنهم من تتبع أوجه النشاط العديدة بانتظام ، والحكم على مدى كفاية من ائتمن على المال . إن أوفى بالعهد وعمل على النجاح ، استمروا فى توكيلهم لهم ، وإن أسرف أو تهاون قدروا عليه رزقه أو تحوّلوا عنه .

نعم . يقوم المديرون بالمشروعات بقضاء جزء كبير من وقتهم فى دراسة هذه التقارير لتتبع نشاطه والمحافظة على استمراره طبقاً للسياسة المرسومة . كما يمكنهم تشكيل السياسات المستقبلة على ضوء تجارب الماضى ونتائجه واحتمالات المستقبل وآثارها . إن أرادوا الايضاح والتفصيل فهو ممكن ،

فالدفاتر الحسابية موجودة ، والفنيون من حولهم يزودونهم بطلباتهم ، يعرفون السبب والنتيجة ، يطلعون ويناقشون بل يقترون وينفذون . لا يقيدهم فى إعداد التقارير إلا ما تمليه عليهم ظروف المشروع وسياساتهم الداخلية ، فهم أحرار فيما يتبعون من طرق، إن أرادوا السرية فهم حافظوها ، و إن أرادوا العلانية عملوا لهـا .

أما المساهمون أو المستثمرون ، وهم الفئة التى اختارت لنفسها المشروع وسيلة لاستثمار مدخراتهم ، فمقصدها الربح ، وهدفها نجاح المشروع . ليس لهم تلك الحرية المطلقة ، وهم أصحاب الأموال ، فى توجيه سياسة المشروع أو الإشراف على الأعمال إلا بقدر ما تسمح به قوانين المشروع النظامية من حيث إعداد ما يسمى بالحسابات الختامية وما يصحبها من تقارير ، أو مناقشات فى الجمعيات العمومية للساهمين . وقد حماهم التشريع فى بعض الدول ، فنص على نشر بيانات وأرقام لهـا معناها ومغزاها ، وحدد مسئوليات القائمين على إعدادها من مديرين أو مراقبى حسابات . ولهذا وجدت قوانين الشركات المساهمة فى انجلترا مثلا أو ما يشابهها فى أمريكا وغيرها . فاختلفت الدول فى مدى ما يجب أن يعلن من بيان حسابى عن نتائج الأعمال والمراكز المـالية للشروعات . فمنها ما هو بالتفصيل والإيضاح ، ومنها ما هو بالإجمال والغموض . الأولى ترشد وتهدى ، والثانية لا تمكن المساهم من تفهم حقيقة الأحوال أو الحكم على نتائج الأعمال . فهى سبيل مضلل للمستثمر إذا أراد أن يوجه مدخراته . . . . فالأرقام وحدها ليست تكفى ، وإن وجدت فمقاييسها غير مرضية .

ونحن نتساءل : هل حقق المحاسبون ومن ورائهم مراقبو الحسابات ومديرو الشركات ذلك الهدف الذى وضعت من أجله نصوص العلانية فى نشر الحسابات الختامية للشركات المساهمة ؟

لو دققنا النظر لوجدنا أن المحاسبين المتهنين فى أنحاء العالم غير متفقين فيما بينهم على الطريقة التى يجب أن تعمل بها قائمة الأرباح والخسائر ، أو حتى على المبدأ الذى يحدد على أساسه ذلك الرقم الذى يطلقون عليه « صافى الربح » أو « صافى الخسائر » رغم ما له من أهمية فى تحديد التوزيعات

للساهمين أو توجيه للدخرات ووفاء لأعباء ضرائب الدخل المتنوعة . ولو زدنا البحث لعلمنا أن هناك رأى جديد يؤكد أن طرق المحاسبة المقبولة لا ينتج عنها وحدها تحديد صحيح لمقدرة المشروع على الاكتساب ، فلا هى توفى بالأغراض الإدارية والإقتصادية أو الفنية والمالية .

فإذا عدنا إلى قائمة المركز المالى أو الميزانية ، لعلمنا أن هذا التوازن الحسابى البحت ، قد جمعت أرقامه بطريقة أو أخرى من الدفاتر ، حتى أصبح المراجعون وقد تعودوا الإشارة إلى تلك العبارة التقليدية المطاطة : « إن الميزانية تمثل المركز المالى الحقيقى للمنشأة طبقاً لما يقدم إليهم من معلومات أو بيانات . . . الخ ».

حقاً إن ما يعرضون من أرقام يطابق ما هو موجود بالدفاتر ، ولكن هل يعنى ذلك أن تصوير الميزانية بهذا الشكل يفيد المساهم أو المستثمر وينقل الحقيقة أو الواقع ؟ ؟ إذا كانت المحاسبة هى علم الحقائق فعلا ، فعلى مراقبى الحسابات أن يتأكدوا من أن كل رقم بالميزانية يعنى شيئاً حقيقياً فعلا ، لا مجرد أرقام صماء تخفى وراءها الحق والصواب . . ولنتساءل هل الأرقام التذكارية للأصول الثابتة التى نراها بالميزانيات المنشورة تمثل الواقع ، ونعنى به التكلفة الفعلية للأصول على أساس أنها ما زالت تكون جزءاً من المشروع المعروف أنه قائم ونعتبره فى عمل مستمر (going concern) .

ودع عنك ما تساويه هذه الأصول فى السوق أو أسعار إحلالها عند الأوان ؟ .

إذا كان لمراقب الحسابات أن يقوم بدوره فى بناء مجتمع صحيح تسود فيه الثقة المتبادلة بين المساهم أو المستثمر ومديرى المشروعات ، بل بين طبقات الأفراد الذين تهمهم أحوال المشروع المالية ، فالحاجة ماسة إلى أن تتغير نظرة المحاسب والمراقب إلى القوائم المالية من مجرد جداول محددة تتخذ شكل « الأكلشيه » تعرض بها أرقام تخفى وراءها الحقائق ، إلى أن تكون أداة صالحة للرقابة والإرشاد . فعلينا أن نواجه الحقائق ونبين مدى صحة هذه القوائم وإمكان اعتماد المساهمين والمستثمرين بل والمديرين ، وعدد كبير منهم ذو معلومات محاسبية محدودة — على ما تحتويه القوائم المالية المنشورة من بيانات — ولهذا نعرض للبحث بعض النواحى موضع الخطأ والتضليل .

أولا — قياس الأرباح أو الخسائر وأثر النفقات الثابتة :

يقرأ الكثير منا قوائم الأرباح والخسائر ، فهل راودته نفسه أن يفحص عناصر النفقات ويحدد أثرها على قياس رقم الربح أو الخسارة ؟ الكثير منا يفضل القديم على علاته ويبتعد عن الصواب ولو بانت ميزاته . فهذا ما تعلمناه فى الماضى ، وذاك ما نشأنا عليه فى مهنتنا ، وما سارت عليه مشروعاتنا منذ سنين . ولكن أما آن لنا أن ندقق وقد ضاق مجال الربح ، وأن نعمل على تحقيق الكفاية وقد تزايدت عناصر النفقات وبخاصة الثابتة منها . وإليك عن طريق المثال أثر الخطأ فى معالجة تلك النفقات الثابتة على تحديد رقم الأرباح أو الخسائر .

إذا افترضنا لأغراض الإيضاح أن مشروعا توازنت مصروفاته وإيراداته عن مدة مالية على أساس تحقيق رقم أعمال معين . فلا هو بالرابح أو الخاسر . ولذا رأت الإدارة أن توكل أمره إلى من يعمل على شد أزره ، وتحقيق ربح معقول . . . وكان أن اختار المدير الجديد زيادة رقم الإنتاج متفائلا بما يمكن أن يحققه من زيادة فى رقم المبيعات . ولكن لم تجد عليه الأيام بما تمنى ، فلم يزد رقم أعماله عن مبلغ سابقيه فى حدود تكلفة وإيراد متشابهة لما تحقق سلفاً . . . ولكنه مع هذا كله أظهر قائمة الربح برقم دائن كافأته عليه الإدارة . . . إذا ما بدى ذلك غريباً لأول وهلة ، لك أن تثق بأنه الواقع الذى يحدث فى كثير من المشروعات ومن محاسبين أو مراقبى حسابات لهم مكانتهم ، ولا غرو فميزانياتهم مقبولة ، وحساباتهم معتمدة ، والكل مرتاح لما جاء بها حتى يأتى المستقبل بما يخبئ أو أن يسمح الزمان بمن يرشد أو يوجه ويبين أو يوضح .

وهاك « شركة النجاح » على سبيل الفرض تصنع سلعة واحدة ، وحساب

الأرباح والخسائر عن العام المنتهى فى سنة ١٩٥١ والذى تحقق فيه التوازن بين المصروف والإيراد يظهر كالآتى :

مبلغ إجمالى	سعر الوحدة		عدد الوحدات	
جنيه	مليم	جنيه	وحدة	
٧٥٠,٠٠٠	٥٠٠	١	٥٠٠,٠٠٠	المبيعات
٥٠٠,٠٠٠	٠٠٠	١	٥٠٠,٠٠٠	ثمن تكلفة المبيعات
٢٥٠,٠٠٠				إجمالى الأرباح
٢٥٠,٠٠٠	٥٠٠			مصروفات الإدارة والبيع والتوزيع
لا شئ				صافى الأرباح (على أساس التكلفة المتوسطة)

وكأى مشروع تتعرض شركة النجاح لنوع من المصروفات التى يمكن اعتبارها نفقات ثابتة فى حدود الأجل القصير ونطاق ظروف معينة . وليكن مقدارها ١٥٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً منها ١٠٠,٠٠٠ جنيهاً ضمن ثمن تكلفة البيع التى تشمل المصروفات الصناعية المباشرة وغير المباشرة وال ٥٠,٠٠٠ جنيهاً ضمن مبلغ مصروفات الإدارة والبيع والتوزيع . وعليه يمكن إعادة تصوير القائمة طبقاً لذلك كما يلى :

مبلغ إجمالى	سعر الوحدة		عدد الوحدات	
جنيه	مليم	جنيه	وحدة	
٧٥٠,٠٠٠	٥٠٠	١	٥٠٠,٠٠٠	المبيعات
			٥٠٠,٠٠٠	ناقصا — ثمن تكلفة البيع (نفقات صغيرة)
				جنيه مليم
	٨٠٠			٤٠٠ ٠٠٠ مصروفات صناعية
٦٠٠,٠٠٠	٤٠٠			٢٠٠ ٠٠٠ مصروفات بيع وتوزيع
١٥٠,٠٠٠				إجمالى الأرباح
				ناقصا — النفقات الثابتة
				جنيه مليم
	٢٠٠			١٠٠ ٠٠٠ صناعية
١٥٠,٠٠٠	١٠٠			٥٠ ٠٠٠ إدارية وبيع وتوزيع
لا شئ				صافى الأرباح

وكما قلنا دعى تفاؤل المدير الجديد إلى اتباع سياسة زيادة الإنتاج على أساس توقع بيع كمية أكبر فى سنة ١٩٥٢ ، فطلب من المصنع زيادة إنتاجه إلى ٧٥٠،٠٠٠ وحدة سلعية . ولكن أمله لم يتحقق ، ولم يزد رقم البيع عن الـ ٥٠٠،٠٠٠ وحدة كما كانت الحال فى سنة ١٩٥١ ؛ الأمر الذى تخلف عنه موجوداً سلعياً فى نهاية سنة ١٩٥٢ مقداره ٢٥٠،٠٠٠ وحدة سعرت على أساس التكلفة المتوسطة بمبلغ ٢٥٠،٠٠٠ جنيها وبيان ذلك كالآتى : —

$$(٢٥٠،٠٠٠ \text{ وحدة} \times ٨٠٠ \text{ مليم}) + \left(\frac{٢٥٠٠٠٠}{٧٥٠٠٠٠} \times ١٥٠،٠٠٠\right)$$

نفقات متغيرة   نفقات ثابتة

= ٢٠٠،٠٠٠ + ٥٠،٠٠٠ جنيها مصريا

= ٢٥٠،٠٠٠ جنيها مصريا

وهكذا تظهر قائمة الأرباح عن السنة المنتهية فى سنة ١٩٥٢ على أساس عدم تغيير عناصر النفقات كالآتى :

مبلغ إجمالى	سعر الوحدة		عدد الوحدات	
جنيه	مليم	جنيه	وحدة	
٧٥٠٠٠٠	٥٠٠	١	٥٠٠،٠٠٠	المبيعات
			٥٠٠،٠٠٠	ثمن تكلفة البيع (النفقات المتغيرة)
				جنيه
	٨٠٠			٤٠٠،٠٠٠ صناعية
٦٠٠٠٠٠	٤٠٠			٢٠٠،٠٠٠ بيع وتوزيع
١٥٠٠٠٠				اجمالى الأرباح
				ناقصا ـ الفنقات الثابتة (نصيب الجزء المباع)
				موجود سلعى — للمنتج كله
				جنيه — جنيه
	٢٠٠			٣٣،٣٣٣ — ١٠٠،٠٠٠ صناعية
١٠٠٠٠٠	١٠٠			١٦،٦٦٧ — ٥٠،٠٠٠ إدارية
٥٠٠٠٠	صافى الأرباح			٥٠،٠٠٠ — ١٥٠،٠٠٠

وبينما تمثل الأرقام المستخدمة فى المثال السابق حالة افتراضية بحتة قد تكون متطرفة ، إلا أنها توضح حقيقة محاسبية يتبعها أصحاب المذهب التاريخى القائل بضرورة توزيع جميع عناصر النفقات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة على وحدات السلع المنتجة وكيف أن هذا الطريق ينتج عنه بيان خاطئ لأرقام الأرباح والخسائر ؟ فلا يعقل أن المشروع حقق أرباح دون بيع فعلى بل نتيجة تضخيم رقم الموجود السلعى بنصيبه من النفقات الثابتة ؟ وهذا أمر يتنافى مع المنطق والحقيقة ، وهو إجراء لا يؤيده المعنى العلمى .

لا شك أن « الجوكر » فى هذه الحال هو مجموعة النفقات الثابتة التى يحمل بها الموجود السلعى فى نهاية العام ، وهكذا تكون الخلاصة التى لا مفر منها ، هى إمكان الحصول على أرقام أرباح صحيحة نسبياً طبقاً لطرق المحاسبة التاريخية إذا لم يحدث أى نوع من التغيير فى كمية الموجود السلعى بين أول المدة وآخرها وهذا أمر لا يتفق والواقع فى الحياة العملية . . . ويكفى أن نراجع ميزانيات الشركات لعدد من السنين لنرى مدى صحة ذلك !

ونضيف أن الخطأ الحسابى فى طرق تحديد الأرباح له خطورته من ناحيتين على الأقل :

الأولى : البيان غير الصحيح لرقم الأرباح والخسائر السنوى الذى تظهره القوائم المالية السنوية والتى على أساسها يقرر توزيع الفائض للمساهمين ، وتحديد وعاء ضريبة الدخل ، وإنه لتعليق عجيب أن تؤدى الطرق المحاسبية المعتمدة إلى نتائج مثل هذه ، فيزداد رقم الربح بازدياد الموجود السلعى فى نهاية العام ، وينخفض الربح كلما انكمش رقم الجرد .

الثانية : أثر النتائج التى تظهرها القوائم تبعا لذلك على سياسة الإدارة داخل المشروع من حيث التمويل والإنتاج والبيع ، وكذلك من حيث توجيهها المساهمين أو المستثمرين لاستمرار استثمار أموالهم بالمشروع أو تحويلها عنه . وكلا الناحيتين من الخطورة بمكان لآثارهما على الاقتصاد القومى .

ولو درسنا القوائم المالية لعدد من المشروعات بشكل من التفصيل لا تضح لنا مدى تباين الموجودات السلعية بين أول المدة وآخرها من ناحية ، واختلاف تكوين عناصر النفقات وتوزيعها بين ثابت ومتغير من ناحية أخرى . والأمر

أكثر خطورة إذا ما علمنا أن عناصر النفقات الثابتة فى تزايد خاصة فى المشروعات الصناعية الكبيرة التى تعتمد على عدد من الأصول الثابتة والأقسام الإدارية والفنية كبير، كما تؤيد ذلك نتائج الأبحاث التى قام بها بعض المحاسبين المتهنين فى أمريكا . فقد اختلفت نسبة هذه النفقات الثابتة إلى مجموع النفقات بالصناعات وتراوحت مابين ١٣ ./٠ تقريباً فى صناعات النسيج إلى ٤٥ ./٠ فى الصناعات الاستخراجية . وذلك بالإضافة إلى ما يجب إتباعه فى القياس من طرق علمية تعتمد على التحليل الإحصائى لفصل عناصر هذه النفقات التى كثيراً ما تظهر مندمجة مع عناصر متغيرة . والأبحاث موجهة حالياً نحو أمثال هذه الدراسات .

ومن الواضح أنه ليس من المحتمل أن تحدث تغيراً جوهرياً فى طرق المحاسبة بشكل عام فى يوم وليلة ، وليس من المعقول كذلك لشركة واحدة أن ترسم حساب الأرباح والخسائر المنشور بشكل يتعارض مع ما هو متبع فى العادة ، أى ما هو متفق عليه « كعرف وتقليد » حتى ولو لم يكن صحيحاً . ولكن ليس هناك ما يمنع إطلاقاً من عرضه بالشكل المعروف مع إجراء قائمة تسوية أو توفيق لتصحيح الخطأ أو كشف الغموض ، فالإخفاء لايجدى مهما طال الأمد .

ثانياً — تصوير المراكز المالية (الميزانية) والتضخم النقدى :

نعلم أن المحاسبين المتهنين وهم مراقبو الشركات المساهمة دأبوا على قاعدة ثبات الوحدة النقدية واستقرار العملة « stability of monerary unit » عند إعداد حساباتهم ، ولكن على ضوء الظروف الإقتصادية التى سادت فى السنوات الأخيرة فى معظم دول العالم نجد تخفيضاً مستمراً فى قيمة العملة من حيث قوتها الشرائية ، مما أثار الجدل بين المحاسبين أنفسهم ، وبينهم وبين معاهدهم حتى تكونت حلقات للبحث لم تأت لنا باتفاق تام فيما يجب أن يتبع . . . وهكذا ساد الخلاف وبقيت ميزانية الإستغلال على أساس التقويم التاريخى أو القيم الدفترية فى معظم الحالات هى المقصد .

ولكن لنا أن نتساءل عن أثر تغير العملة على المحاسبة وهو علم المال والحقائق ؟ هل يقوم مراقب الحسابات بدور الأمين على ما ائتمن عليه ،

يصور الواقع ، ويرشد إلى مواطن الضعف ؟ نسمع قوله إن الميزانية تبين ذلك المركز الحق الصادق « true and fair » ونتراجع أملا فى أن يوضح كيف تجمع قيم البنود التى يشملها كل جانب من جانبى الميزانية ؟ فقد يضم أحد الجانبين وحدات نقدية ذات قيم متشابهة لا تقارن . ففى فترة التغير والتقلب ، إليك النقدية بالخزينة والبنوك ، وأوراق القبض والدفع تظهر بقيمتها الحالية ، بينما تضاف البضاعة أو المواد بالمخازن فى تاريخ الميزانية بوحدات نقدية اختلفت وتنوعت تبعا لطريقة التسعير أو التقويم التى يتبعها كل مشروع ، وهى كثيراً ما تكون وحدات مخفضة . أما الأصول الثابتة من آلات وأثاث وأدوات فتمثل عدداً من القيم المتفاوتة تعتمد على الفترات التى اقتنت فيها المنشأة هذه الأصول . وأخيراً وليس آخرا لا يوضح لنا رقم الاستهلاك طريقة الاستهلاك المتبعة ومدى كفاية المال المحجوز فى المنشأة لاستبدال الأصول .

ألا ينظر المحاسب للمستقبل ويعمل له ! كيف لا وهو يحذر الخسارة ويحتاط لها حتى ولو لم تتأكد ، ويهمل الربح الذى لم يتحقق ، ويبتعد عن أرقامه . فهو يبحث عن الحقيقة ، إن وجدها أثبتها ، وإن خفيت عليه أهملها . ولذلك اعتبرت المحاسبة علم الحقائق الإيجابية (An objective science) .

وهناك جانب آخر احتمى فيه المراقب الحسابى وحير معه المساهم البعيد عن المحاسبة وأصولها ، فهو يعرف القليل من مبادئها ، ويتفهم الواضح من مصطلحاتها ، إذا ما اختلط عليه الأمر استسلم لرقم الربح الأخير وقنع برزق يعتقد أنه الحلال . ولكن هلا دققنا معه فى « خسائر » تجمع فى جانب الأصول مع « أصول » أسماها المحاسب بأسماء منها الثابت والمعنوى ومنها المتداول والوهمى . تعددت أقسامها واختلفت من ميزانية لأخرى حتى انتقدها الكتاب وظن الكثيرون أن المحاسبة علم الأغراض يترجم حاجيات مجالس الإدارة أحياناً ، ورغبات المساهمين ومحاسبيهم تارة أخرى ، حتى أصبحنا نخاف على المهنة أن ينحدر مستواها ، وعلى العلم أن يسير فى ركاب الرغبة والحاجة .

نريد القول الصريح ، هل تفيد الميزانيات بوضعها الحالى فى مصر فى الأغراض التى وضعت من أجلها ؟ وهل مراقب الحسابات مقتنع

بما يورده فيها من أرقام تمثل الحقيقة وتنقل الواقع إلى كل قارئ ؟ وهل ليس في مقدور المحاسبين المتهنين أن يعملوا على رفع مستوى تقاريرهم فيوجهوا بدل أن ينقلوا من الدفاتر فقط ، وأن يسترشدوا بخبرة غيرهم بدل أن يحتموا فى قوانين ناقصة وأوضاع يعلمون أنها لابد أن تتغير .

إذا ما أريد للمهنة أن تسمو ، ولأفرادها أن يكونوا كما كان غيرهم فى بلاد الغرب رواداً يحملون مشاعل النور التى تضئ الطريق ؛ وطريق المال والرزق صعب وخطير ، إذا لم يحافظ عليه قاد صاحبه إلى الإفلاس والزوال . فكم من مساهم يشكو وهو محروم ، ومن مستثمر فرح وهو لا يدرى ما أخفاه الدهر لمشروعه . كلنا لاشك يعلم أن الحقائق المحاسبية لو أعلنت كما هى وكما يجب أن تكون لأراحت الكثيرين من عامل يحسد صاحب المال على عائده ، ومن مساهم يشك فى نوايا وكلائه « مجالس الإدارة » ، ومن مستثمر يحبس أنفاسه أمام مراقب الحسابات لجهله وخوفه من خوض غمار نقاش محاسبى يعلم الله أنه جاهل فيه . كم من مرة قدمت ميزانيات واعتمدت دون تغيير أو تبديل ، وكم من مراقب للحسابات اعتمد ميزانيات وهو يعلم مقدار ما احتوت من حقائق ، وكم من مجالس إدارة ناقشت وهى تحاول أن تقنع وهى لا تقتنع . فالكل فى واد والمشرع بعيد يترقب وينتظر .

أما آن الأوان ! !

(مطبعة جامعة فؤاد الأول ٧٣٢ / ١٩٥٢ / ٥٦٠)

ECONOMICS

A Socio-Political Outlook to the Philosophical Method and Teaching of the Marshall-Pigovian School.

Dr. Abd El Razek Hassan

The Marshallians were aware of the ills embodied in the politico-social and economic framework of society but they did not commit themselves to a wide or rapid change. "The rights of private property" affirmed Marshall, "have been inseparable from solid progress" and the problem that such rights arose had to be approached "cautiously and tentatively" before abrogating or modifying them (1). Marshall felt the same about competitoin and warned that, before stamping it as anti-social or wasteful, one should remember that it is, in a way "essential to the maintenance of energy and spontaneity" (2). His advice was that it could be abolished if man became virtuous, which is not the fact, or likely to be the case in the near future, according to Marshall. To retain stability, progress must be slow (3), and there can be no hope of collectivism or bureaucracy to solve the human problem without re-education of the people and saturating their nature with economic "chivalry" in work and using wealth (4).

(1) Marshall: Principles, p. 48. According to Pigou, "property rights are the child of law, which is itself the creation of the public political authority". Cf. Pigou: Studies in Public Finance, p. 5.

(2) Marshall: *op. cit.* p. 8.

(3) *Ibid.* p. 249.

(4) *Ibid.* p. 719 and Memories p. 339.

resulting in the starvation of efforts directed towards the remote future relatively to those directed to the 'near future' (1). This would necessitate a super-individual power to rid the community of such disharmony and look after future generations (2).

"Then any substantial number of people are assembled fairly close together" stated Pigou, "they are certain to experience a need for some form of governing authority; if only to maintain peace and order among them" (3). Maintaining peace and order was the main function of the State, a principle that does not need any more clarification. It is accepted under any regime and whatever the doctrine.

The Marshallians, while praising the system of free play of self interest which "tends to make rates of return everywhere equal" (4) and that any obstruction to it might threaten the national dividend being cut, revealed the weakness in the system which would call for State interference. "No invisible hand", declared Pigou, "can be relied on to produce a good arrangement of the whole from a combination of separate treatments of the parts". "It is, therefore, necessary", he emphasized "that an authority of wider reach should intervene and should tackle the collective problems" of society (5). Nothing should obstruct the State dealing with any problem that might affect its citizens and nothing could challenge the legality of the authority's actions so long as they do not contradict with any written constitution (6). Thus, a Government like that of Britain could legislate for anything under their jurisdiction. This is of course outside the field of new development in international law, and the formation of international organisations (7).

---

(1) Pigou (A. C.): Economics of Welfare, p. 25.

(2) *Ibid.* p. 89.

(3) Pigou: Economics of Stat. States, p. 62.

(4) Pigou: The Economics of Welfare, p. 141.

(5) *Ibid.* p. 195.

(6) Pigou (A. C.): Studies in Public Finance, p. 5.

(7) I refer here to the Nuremberg Trials of war criminals and the existence of the U.N.O.

It seems, therefore, that in a capitalist society, the trend is towards the inequality of rewards of the factors of production and that the community tends to drift through a disequilibrium. The Marshallian analogy that economic activity is moving backward and forward in a pendulum swung over the point of equilibrium, is only applied in the vacuum.

The Marshallians faced another difficulty in trying to isolate each factor of production, to determine its return. In spite of the human element attached to each factor and which could hardly be separated (1), there is an unlimited number of possibilities in the combination of the factors of production, and in each case the productivity differs. One cannot judge by the marginal productivity because one cannot point out where the marginal case is. An accurate measure might well be understandable in an algebraic formula, where the units are in uniformity and could not be affected, whatever the combination, space or time.

When the Marshallians commit themselves to objective and hypothetical study, they seem to lose their course of calling for welfare, which has to be emphasized not in mathematical terms but rather in material and non-material products. Isolated individuals, by their very nature, are incapable of understanding the implications of welfare, which can have no place in their attempts to survive. On the contrary, welfare is a fundamental problem to any group of individuals. If specialisation is characteristic to the civilised man, the job of looking after his welfare should be the concern of a specialised group capable of knowing first of all where the contradiction and disintegration between individuals lie. Even if one accepts the assumptions of the individual's time preference, a disharmony in distributing the resourees between the present and the future would occur,

(1) If we apply the element of time, capital would originate as Pigou pointed out "ultimately in labour, land, waiting and thus to constitute a derivative not an ultimate factor of production". Cf. Pigou: Econ. of Stat. States, p. 26.

Even time, agreed Marshall, might work "both for and against the manual workers in their dealing with the capitalist employing class" (1).

If one agrees with the Marshallians that each factor had a reward in isolation of another factor, the aggregate return of the separate factor would be less than the aggregate in the case of co-ordination of the different factors. This excess product which arose from no separate action, seems to increase profits and widen the gap between the rewards.

The harmony between the factors of production, embodied in the Marshallian assumption, is misleading. Their equilibrium analogy is rather of an individual character and generalising from this to the community (2) would suggest the full employment of the factors of production. The Marshallians in this, to use Davenport's phrase are optimistic in a manner appropriate to the upper-class Victorianism (3). They find no contradiction with the assumption of equilibrium if 6 % or 10 % unemployment exists. Such an amount was described by Pigou as not being "a devastating calamity" to those unemployed, and that the social loss involved as insignificant (4). It would appear from this, that Pigou was putting foremost a half-heated plea to justify the hard hitting crisis which became identical with the capitalist system in its complex stage. Marshall, on the other hand, did not hide the disintegrating power of interests in society when stating that in the development of mankind in quantity and quality "the struggle for survival tends to make those methods of organisation prevail, which are best fitted to thrive in their environment, but not necessarily those best fitted to benefit from their environment" (5).

---

(1) *Ibid.* p. 69.
(2) Stark (W) : The Ideal Foundation of Economic Thought.
(3) Davenport : The Econ. of Alfred Marshall, p. 34.
(4) Pigou (A.C.) : Employment and Equilibrium, p. 15.
(5) Marshall : Principles, pp. 596-7.

certain returns, and to what extent there is freedom of exchange between the factors, effective enough to result in the equalisation of their reward in the long run.

According to the Marshallians, interest and profit are as important as wage to labour. Interest is the price of the time waited by the owner of capital and, in the case of the individual, equivalent to the rate of discount for future satisfaction : profit, on the other hand, is the reward to the entrepreneur for his risk-taking. The necessity of interest was based on the assumption of the "superiority of present goods, namely the subjective under-valuation of future needs" which is not the general application (1). Consumption or employment of materials in the present or the future might be a technical phenomenon no talways governed by an absolute preferability of present consumption. The motive of interest is not necessarily the stimulant of saving ; it is a product of certain politico-social and economic structure of society, a factor which one cannot ignore or isolate, and judge simply from the abstract. The same could be said of the return of the entrepreneur in a society based on individual freedom of exchange.

The equality of the rewards in the margin was assumed by the Marshallians on the grounds of the complete mobility of the factors and the transferability of one to the other in a static state, which is not the case in actual conditions. The ownership of land, for instance, according to Marshall himself, has "dominated human relations" in some stages of social history "and this might again assert a pre-eminence" (2). The freedom of exchange cannot explain the degradation of a section of human beings, a condition which is not a matter of their own choice but rather of inequality of opportunity and the power to which they were subject (3). Labourers have little choice but to compete with machines, with the result that the latter would have the advantage.

(1) Wicksell (K.): Lectures on Pol. Econ. Vol. I, p. 169.
(2) Marshall: *op. cit.* p. xv.
(3) Pigou : Memories of A. Marshall, p. 9.

exchange system. Even among the people in the same income group one cannot escape the differences in evaluating the utility of the reward as against the disutility of work in gaining it.

Profit is assumed to be the motive in the background of all individuals. This implies in its turn, that people impelled by such motives, strain every nerve in order to maximise the output from the combination of a certain amount of material factor and to minimise cost. But this is rather the behaviour of a successful entrepreneur than that of the marginal or the 'average' individual. It also "deflects producing from its social goal" ([1]).

The economic life of a community is not subjected mostly or entirely to struggle for a bigger share, but "is directed by institutions the framing of which is a political process" ([2]) working fundamentally for human happiness. Work in itself, as Hawtrey quite clearly stated, is an action "done for some ulterior motive, especially, but not exclusively, for payment or material reward" ([3]). The Marshallians committed themselves to the very fault of the Ricardians, whom Marshall attacked for "building assumptions on the city man" ([4]).

In the course of freedom of employment and exchange, the reward of each factor of production is expected to be determined by the demand and supply of the factor, with a trend in the long run of equality in the margin. The Marshallians assume that each factor produces real income quite independently and is capable of doing so in isolation ([5]) in spite of the fact that they co-operate in production. Leaving for the time the means suggested for separating the return or the share of each factor out of the national dividend, one has to examine their factors and to find out to what extent they are justified in drawing

---

([1]) Schumpeter (J. A): Capitalism, Socialism and Democracy, p. 76.
([2]) Hawtrey: Economic Destiny, p. 2.
([3]) *Ibid.* p. 6.
([4]) Marshall: *op. cit.* pp. 154-5.
([5]) Pigou, (A. C.): The Economics of Stationary States, p. 25.

different degrees of utility or desirability in such a manner as to equalise the marginal in each case (1). The reactions of such a neutral individual was taken by the Marshallians, and more specifically by Pigou, as representing those occurring in social life, in spite of the fact that some actions and reactions by and on the individual are merely of a social character.

To make room for middle-men and organisers, to effect the valuation of materials according to the mechanical system of exchange, Pigou made every individual specialise on what he thinks more suitable to himself, but, in the meantime, being free to choose his job, ignoring the time element and the low mobility of labour. In the pecuniary society composed of such individuals, there is reciprocal feature always in motion to balance the effects with the desires or supply and demand. In the field of exchange, individuals are using money as media to settle their bargains (2). This medium not only measures on 'the average' the reward of work or effort, but also the benefit or desires and utilities (3). The 'average' was used as an attempt to overcome the difficulties facing Marshall in the case of the differences embodied in the individual valuation, and also as "to cause the personal peculiarities of individuals, to counterbalance one another" (4).

The repercussion of giving the same utility to the units of money results in allocating the factors of production to produce commodities, not according to their utility, but according to their position in the schedule of effective demand. The main difficulty in any correct calculation is largely due to the inescapable differences in the individual purchasing power, which is in itself due to the conditions of the individuals in the economic and social strata, and the means by which the distribution of the national dividend is enacted and the degree of perfection in the

(1) Marshall: *op. cit.* pp. 20-21.

(2) In this manner money income was thus taken as an indication of efficiency and the comparative return for each factor of production

(3) *Ibid.* p. 18.

(4) *Ibid.* p. 18.

the sake of knowledge, but rather ... for the healing that knowledge may help to bring" (1) This, no doubt, is an acceptable and good intentional solution to our human problem. But the Marchallians did not adhere to this principle; they largely commited themselves to subjective analysis in such a way as to shield the existing state of affairs.

The Marshallian symbolic man is that individual with high nature, motivated largely by the noble emulation and ambition rather than any love of wealth (2), competing with his neighbours in a manner to demonstrate the best quality and energy of human nature aiming at public good and not individual selfishness (3). Such is a business man, emphasised Marshall, "on whose work the progress of industry most depends, care (s) for wealth more as an indication of successful achievement than for its own sake" (4). If his motives are so, thus his success and the success of our system could only be predicted by his freedom of choice of occupation. But one must remember that man is not perfect, and a margin has to be drawn for the imperfection which still clings to human nature (5). This is rather a reformed style of the classical man, far from that of real life.

In some ways, the Marshallians, in an escapist manner, reduced their man to the subjective and fictitious character of Robinson Crusoe. Thus they assumed him in a closed economy and in a stationary state "perpetually engaged, under the sway of the principle of maximum satisfaction, in balancing desires against aversions from the means by which desires are satisfied (6). In other words the Marshallians supposed their man, in a way, to be rational, and proceed to measure advantages and disadvantages of each action before entering into it, and comparing the

---

(1) Pigou (A. C.): Economics of Welfare, p. 5
(2) Marshall : *op. cit.* p. 14.
(3) *Ibid*, pp. 6-9.
(4) *Ibid*, p. 331.
(5) *Ibid*, p. 9.
(6) Pigou (A. C.): The Economics of Stationary States, p. 33.

Studying the Marshallian School from that historical background, we find that it have followed the teachings of the Utilitarians (1) and the Marginalists. In their attempt to build up a homogeneous formula for society, they tried to clarify the economist position in interpreting the mechanism of economic forces. In a way, they succeeded in clearing away some of the dogmatic assumptions upheld by the traditional economists, but, on the other, their liberal discussion left the door wide open for more attacks on the politico-social and economic framework of the society which they meant to preserve.

In a rather self-conscious defence, Marshall expressed the "gentle and sympathetic temper" of the founders of modern economics, and how they were "touched with the enthusiasm of humanity (and) cared little for wealth for themselves" and how "they cared much for its wide diffusion among the masses of the people" (2). Marshall claimed that the economists supported all the social reforms, but, being aware of their responsibility, they were cautious in advocating any rapid change that might disturb the systematic evolution in the biology of nature (3). He emphasised that economists, or at least himself, dealt with man as he is, not "with an abstract or economic man", with "a man of flesh and blood" (4) in his actions and reactions, in his motives and in his manner for good or evil, to change and progress (5). The matter of concern, then, is man "who is largely influenced by egoistic motives in his business life" (6). In the same manner, Pigou, attempts to convince his readers that the main motive of economic study is to help social improvement, that, when "we elect to watch the play of human motives ... that are ordinary ... our impulse is not the ... knowledge for

---

(1) Pigou (A.C.): Memories of Alfred Marshall, pp. 7-9.
(2) Marshall (A): Principles of Economics, p. 47.
(3) *Ibid*, pp. 47-48.
(4) *Ibid*, pp. 26-27.
(5) *Ibid*, p. 27.
(6) *Ibid*, p.§ 27.

A SOCIO-POLITICAL OUT LOOK TO THE PHILOSOPHICAL METHOD AND TEACHING OF THE MARSHALL-PIGOVIAN SCHOOL

BY

Dr. ABD EL RAZEK HASSAN

Faculty of Commerce

The Marshall-Pigovian School succeeded the Marginalists and took effective steps to purge economic theory of the ambiguities and fallacies which it contrived. Economic theory seemed to be vulnerable in the pre-1914 war period and was assailed during the period of uncertainty which followed it. It soon regained its ground and confidence by the deliberate return to international transactions. The near-stability in world political conditions after that, accompanied by an achievement in the economic field, seemed to justify the Marshall-Pigovian school's assumptions and conclusions. But the undercurrent trends in the body politic, side by side with those changes in the socio-economic framework, which were thought to be of significance, culminated in the Great Depression and a violent upheaval in the international political sphere.

The Marshallian [1] theory reflected the optimism of the capitalist system and its belief in its own capability to overcome the difficulties that might emerge in application. The conflict between the different economic factors and politico-social forces in the community, while being recognised as existing, were thought to be superficial and capable of being ironed out in one way or another.

---

[1] We will use the word Marshallian to mean Marshall-Pigovian.

REVIEW OF ECONOMICS & BUSINESS STUDIES

Issued by Members of The Staff of The Faculty of Commerce, Fouad, 1st University, Giza.

Correspondence should be addressed to the Secretary of the Board, Faculty of Commerce, Fouad 1st University, Giza.


REVIEW OF ECONOMICS
AND
BUSINESS STUDIES


MARCH 1953

No. 1 FIRST YEAR

CONTENTS

CAIRO
FOUAD I UNIVERSITY PRESS
1953





مجلة الاقتصاد والتجارة

للبحوث العلمية

فبراير سنة ١٩٥٤

العدد الأول — السنة الثانية

الفهرست

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٤

مجلة الاقتصاد والتجارة

يصدرها أساتذة كلية التجارة بجامعة القاهرة

جميع المكاتبات تكون باسم حضرة الأستاذ الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة

كلمة هيئة تحرير المجلة

لم يدر فى خلد أحد منا ، أن تشاء المقادير اعتزال الأستاذ حسين كامل سليم رئاسة تحرير هذه المجلة ، عقب صدور أول عدد منها ، وذلك بسبب اضطلاعه بواجبات جديدة خارج نطاق الكلية . وإذ نتسلم الأمانة التى خلفها لنا ، نرجو أن نسجل ، للسيد رئيس التحرير السابق ، كبير الفضل فى عمله على إخراج هذه المجلة وإصدارها ، بعد أن ظلت طويلا ، ولسنوات عديدة ، فكرة تداعب خيال الكثيرين منا ، وأملا كان يساورنا . دون أن نجد الطريق واضحة أمامنا ، فى سبيل تحويله إلى حقيقة واقعة .

وما أظن أنه يخفى على أحد ، الصعوبات الجمة التى تصاحب ظهور المجلات العلمية البحتة وإصدارها . ولكن شخصية حسين كامل سليم ، وقوته الدافعة الملهمة ، كانت كافية لتذليل هذه الصعوبات .

ونحن نشعر الآن بحق ، أن مهمة رئيس التحرير وهيئته ، قد أضحت أكثر يسرا ، لأن العجلة قد دارت ، ثم لأن الزهو العلمى الذى يشعر به زملاؤنا من أعضاء هيئة التدريس ، لوجود لسان ، يعبر عن نشاطهم العلمى ، ويبين عن مدى الكفايات الكبيرة التى يتمتعون بها ، كاف لأن يجعل هذه المجلة ترقى درجات ودرجات إلى مانشده من كمال .

فبراير سنة ١٩٥٤ هيئة تحرير المجلة

قسم الاقتصاد

استثمار رءوس الأموال الأجنبية في مصر . . . . للدكتور عبد المنعم البيه

استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى مصر

للدكتور عبد المنعم البيه

أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة — جامعة القاهرة

مقدمة :

لا تزال فكرة استثمار رءوس الأموال الأجنبية بمصر تتعرض لشيء من الشك أو الخوف الذى يساور نفوس بعض رجال الاقتصاد المصريين ، حتى فى الوقت الحاضر ، مع أن السماح للمال الأجنبي بأن يدخل البلد ، هو أحد السبل الهامة نحو نهضة مصر الاقتصادية ، لما يبثه ذلك المال من نشاط فى اقتصادياتنا ، فيزداد دخلنا الأهلى وبالتالى يرتفع مستوى معيشتنا .

وقد كان من الضروري أن نبين مدى ما يصل إليه مستوى المعيشة من تدهور ، لنثبت حاجتنا إلى المال الأجنبى . وكان لزاما علينا أن نظهر الفكرة الاقتصادية التى ينطوى عليها استثمار المال الأجنبى فى البلاد المتخلفة ، وطرق الاقتراض الحديثة وأنواع القروض وأغراضها ، وكلها أمور تختلف اختلافاً تاماً عن قروض الخديوى اسماعيل وظروفها والدوافع التى دفعته إليها ، حتى غرق فى الاستدانة من الخارج وأغرق مصر معه وكبلها بقيود سياسية واقتصادية .

ولكى نبين خصائص الاقتصاد المصرى ومدى تدهوره والحاجة الملحة لتنميته وبث النشاط فيه ، قارناه باقتصاديات بعض البلاد الأخرى ، إذ بالمقارنة نستطيع أن نصل إلى حالة أو طريقة من طرق القياس ، ولذا قسمنا هذا البحث إلى الأقسام الأربعة الآتية :

أولا — مدى ما وصلت إليه الحالة الاقتصادية فى مصر من تدهور ومقارنتها بأحوال بعض البلاد الأخرى .

ثانيا — مدى كفاية رءوس الأموال الموجودة فى مصر لانعاش الاقتصاد المصرى .

ثالثا — دراسة بعض المشروعات المصرية المزمع القيام بها لانعاش الاقتصاد القومى ، وحاجة تلك المشروعات إلى المال الوفير .

رابعا — تطبيق البراهين الاقتصادية المستقاة من النظريات الاقتصادية الحديثة — والتى تهدف إلى ضرورة استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى البلاد المتخلفة — على مصر لرفع مستوى المعيشة فيها .

أولا — حالتنا الاقتصادية ومدى تدهورها

(ا) السكان :

فلنلق نظرة فاحصة إلى الأرقام الخاصة بكثافة السكان فى مصر ، ولنقارنها ببعض البلاد الزراعية أو الصناعية أو الزراعية والصناعية معاً ، حتى نتبين من الجدول الآتى متوسط عدد الأفراد فى الكيلومتر المربع من المساحة التى تستفيد البلد منها بالفعل (باستبعاد الصحارى والجبال والاراضى غير المعمورة)[1] .

جدول رقم (١)

البلد	مزارع ومراع فقط	مزارع ومراع وغابات
مصر	٨٣٥	٨٣٥
هولندا	٤١٥	٣٨٥
بلجيكا	٤٧٥	٣٧٠
اليابان	١٢٥٠	٢٦٥
بريطانيا	٢٥٥	١٤٠
ألمانيا	٣٣٥	٢٢٠
الهند	٢٢٥	١٨٥
إيطاليا	٢٢٠	١٧٠
سويسرا	٢١٥	١٥٠
الدانمارك	١١٥	١١٠
فرنسا	١٢٥	٩٥
الولايات المتحدة .	٢٥	٢٠

(١) انظر ص ٧ من بحث Professeur Henri Meunier عن «مشكلة تنمية الاقتصاد القومى» تعريب الأستاذ صبرى غالى — فبراير ١٩٥٣

ويتضح من هذا الجدول أن ليست هناك بلد من البلاد المذكورة تبز مصر في كثافة السكان وخطورة أمرهم إلا اليابان ، وحتى هذه فانها تسبق مصر إذا أخذنا في الحسبان المزارع والمراعي فقط . ولما كانت مصر تعتمد على الزراعة كصناعة أساسية ، ولما كانت الصناعة لا تزال في دورها الأول ودخلها لمصر قليل ، فان النتائج التي ترتبت على زيادة عدد السكان ، أصبحت من الخطورة بمكان ؛ إذ يتنافس الأفراد للحصول على العمل ، ويدعو ذلك إلى انخفاض أجورهم وانخفاض قوتهم الشرائية وانخفاض مستوى معيشتهم ، وتصبح قدرتهم على الادخار بغية الاستثمار ، قدرة ضئيلة ضعيفة ، يتحتم ازاءها توظيف رءوس أموال أجنبية تعمل على إيجاد معدات وأدوات جديدة للانتاج ، حتى يزداد الطلب على العمال ، فترتفع أجورهم ويزداد دخلهم وبالتالي تزداد قوتهم الشرائية ويزداد الدخل القومي في النهاية .

ولكن السكان في مصر يتزايدون باستمرار في كل عام ، ونسبة الزيادة هي أيضاً في ارتفاع مستمر ، وعلى الأخص بعد سنة ١٩٢٧ ، في حين أن الأراضي المزروعة لم تزد بنفس النسبة أو حتى بما يقارب نسبة زيادة السكان . وإذا قيل إن المساحة المحصولية قد زادت اليوم عما كانت عليه في سنة ١٩٠٧ مثلا ، نظراً لتعدد المحاصيل ، فان هذه الزيادة تعتبر زيادة صغيرة جداً ، إذا قيست بما طرأ على عدد السكان من تضخم . والجدول الآتي يوضح لنا هذه الحقائق[1] :

جدول رقم (٢)

السنة	عدد السكان	الزيادة السنوية	الأراضي المزروعة		المساحة المحصولية	
			بآلاف الأفدنة	نصيب الفرد بالفدان	بآلاف الأفدنة	نصيب الفرد بالفدان
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥		—	—	—	—
١٩٠٧	١١,١٨٩,٩٧٨	١,٤٢	٥,٤٠٠	٤٨ر	٧,٦٦٢	٦٨ر
١٩١٧	١٢,٧١٨,٢٥٥	١,٣١	٥,٣١٩	٤٠ر	٧,٦٨٦	٦٠ر
١٩٢٧	١٤,١٧٧,٨٦٤	١,٠٩	٥,٥٤٤	٣٩ر	٨,٦٦١	٦٢ر
١٩٣٧	١٥,٩٢٠,٦٩٤	١,١٦	٥,٢٨١	٣٣ر	٨,٣٠٧	٥٢ر
١٩٤٧	١٨,٩٦٦,٧٦٧	١,٨١	٥,٧٦١	٣٠ر	٩,١٦٦	٤٨ر

(١) انظر Demographic year Book لسنة ١٩٥٢ لهيئة الأمم المتحدة ص ١٠٣ وكذلك الاحصاء السنوي للجيب ١٩٥١ جدول (١) .

ملاحظة : لا تزال زيادة السكان في اطراد ويتبين ذلك من تقديرات منتصف العام التي جاءت بصفحة ٨٩ من كتاب هيئة الأمم السابق ذكره كما يلي : (١٩٤٩) ١٩,٨٨٨,٠٠٠ نسمة ، (١٩٥٠) ٢٠,٤٣٩,٠٠٠ نسمة ، (١٩٥١) ٢٠,٧٢٩,٠٠٠ نسمة .

فكأن السكان قد زادوا من ١١,١٨٩,٩٧٨ فى سنة ١٩٠٧ فأصبحوا ١٨,٩٦٦,٧٦٧ فى سنة ١٩٤٧ أى زيادة قدرها ٧٠ ٪ تقريباً ، فى حين أن المحاصيل الزراعية لم تزد عن حوالى ٦ ٪ . ولذا رأينا أن نصيب الفرد بالفدان تناقص . أما المساحة المحصولية فقد زادت فى نفس المدة بمقدار ١٩,٥ ٪ تقريباً وهى زيادة صغيرة إذا قورنت بزيادة عدد السكان (أى ٧٠ ٪ تقريباً) ولذا رأينا أن نصيب الفرد بالفدان من المساحة المحصولية قد تناقص هو الآخر .

(ب) هبوط الانتاجية الزراعية :

لما كانت الزراعة هى المورد الرئيسى للاقتصاد المصرى ، فان زيادة الرقعة المزروعة والمساحة المحصولية بنسبة صغيرة — إذا قورنت بنسبة زيادة السكان — يدعونا إلى استنتاج ظاهرتين هامتين : أولها ان مشكلة السكان يجب أن تلقى العناية اللائقة بها من رجال السياسة والحكم كما وجدت من رجال الاقتصاد ، وذلك للاسراع فى إيجاد العلاج الناجع أو التنظيم الدقيق لتلك المشكلة بعد أن استفحل أمرها إلى هذا الحد [1] . والظاهرة الثانية أننا كنا نسير فى الماضى من حيث مسألة السكان وموارد الثروة دون برامج أو أهداف ، فسيرتنا الظروف كما أرادت ، ولو شئنا لخلقنا الاقتصاد الذى يلائمنا وسيرناه كما نريد ، أى أننا تركنا مسائل السكان والأراضى والمحاصيل للامور الطبيعية ، فزاد عدد السكان لزيادة الخصوبة عند الأفراد ، دون أن نعمل على زيادة نشاط الأفراد وزيادة مقدرتهم الانتاجية .

وليس أدل على أننا لا نزال نترك الأمور تسير كما تريدها الطبيعة ، من أن المواليد يتزايدون بدرجة كبيرة فى كل عام ، فى الوقت الذى بدأت فيه الوفيات فى التناقص، ولكن بدرجة صغيرة ، وذلك بالنسبة لما يبذل من عناية صحية لا تزال فى دورها الأول . والجدول الآتى [2] يوضح عدد المواليد وعدد الوفيات فى كل ألف من الأشخاص بمصر .

---

(١) أنظر التوصيات الخاصة بتحديد النسل . . الخ للمؤتمر العامى للأطباء والعلماء والباحثين الذى انعقد بالاسكندرية فى أوائل سبتمبر ١٩٥٣

(٢) أنظر D. Y. B. السالف ذكره ص ص ٢١٧ و ٢٥٧

جدول رقم (٣)

	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
المواليد . . .	٧٢٢,١٦٦	٧٨٧,٥٠٢	٧٧٤,١٥٢	٨٢٤,٥٥٧	٨٣٢,٧٢٨	٨٤١,٣١٠
الوفيات . .	٤٧٢,٢٣٤	٥١٢,٠٠٣	٤٦٩,٣٨٢	٤٠٨,٥٧٧	٣٩٧,٩٧٦	٤١٠,٥٢٤

وقد ذكرنا أن المقارنة نوع من أنواع القياس وطريقة نتفهم بها مبلغ ما وصلنا اليه من نجاح أو فشل ، ولذا يجدر بنا الآن أن نقارن بين معدلات الوفيات لكل ١٠٠٠ من الأفراد فى كل الأعمار بمصر وبعض البلاد الأخرى كما يتبين ذلك من الجدول الآتى [١] :

(جدول رقم ٤)

السنة		مصر	كندا	الولايات المتحدة	بلجيكا	شمال ايرلندا	فنلندا	هولندا	السويد	انجلترا	استراليا
١٩٣٧	للجنسين	٢٧,٣	١٠,٣	١١,٣	١٣,٢	١٠,٨	١٢,٨	٨,٨	١٢,٠	١٢,٤	٩,٤
	للذكور	٢٩,٥	١٠,٩	١٢,٥	١٤,٠	١٠,٩	١٣,٦	٨,٩	١١,٩	١٣,٢	١٠,٥
	للاناث	٢٥,٠	٩,٧	١٠,٠	١٢,٤	١٠,٧	١٢,١	٨,٧	١٢,١	١١,٧	٨,٤
١٩٤٧	للجنسين	٢١,٥	٩,٤	١٠,١	١٣,٣	٩,٧	١١,٩	٨,١	١٠,٨	١٢,٠	٩,٧
	للذكور	٢٣,٥	١٠,٤	١١,٥	١٤,٥	٩,٨	١٣,٤	٨,٤	١٠,٨	١٢,٩	١٠,٧
	للاناث	١٩,٦	٨,٣	٨,٧	١٢,٢	٩,٥	١٠,٦	٧,٧	١٠,٨	١١,٢	٨,٦

ويتضح من هذه الأرقام أن مصر إذا قورنت بالدول التسعة الأخرى السالفة الذكر ، لرأينا الفرق الشاسع بين معدل الوفيات فى بلادنا ومعدل الوفيات فى البلاد الأخرى التى سبقتنا فى الحضارة والرقى [٢] فهو للجنسين فى مصر مثلا ٢٧,٣ فى حين

(١) المرجع السابق ص ص ٢٧٤ — ٣٠٨

(٢) ذكر الاستاذ F. L. Allen. فى مؤلفه عن أمريكا « The Big Change » فى الفصل الرابع عشر (ترجمه الى العربية صاحب هذا البحث وراجعه وقدم له الاستاذ حسين كامل سليم) عام ١٩٥٣ « أن نسبة الوفيات الناشئة عن الانفلونزا ومرض ذات الرئة بالولايات المتحدة كانت ١٨١,٥ فى الـ ١٠٠,٠٠٠ من السكان وهبطت الى ٣٨,٧ سنة ١٩٤٨ ووفيات السل من ٢٠١,٩ إلى ٣٠ والتيفويد والباراتيفويد من ٣٦ الى ٢ والدفتريا من ٤٣,٣ الى ٤ ,والحمى القرمزية من ١١,٤ الى ٠,١ ».

أنه في استراليا التي تعتمد إلى حد كبير على الزراعة ، لا يزيد عن ٩,٤ ، وقل مثل ذلك عن البلاد الأخرى . ونستنتج من هذا أن الحالة الصحية فى مصر ، تتطلب تحسيناً سريعاً ، حتى لا تظل الطبقات الفقيرة تحصل على أغذية ناقصة من العناصر الضرورية ، وحتى لا تظل الأمراض متفشية قاتلة للمقدرة على العمل وعلى الانتاج .

ونحن نلتقى بنتائج عكسية إذا قارنا معدل المواليد فى مصر ومعدل المواليد فى بعض البلاد الأجنبية عام ١٩٤٩ [1] لكل ١٠٠٠ من الأفراد .

جدول رقم (٥)

مصر	كندا	الولايات المتحدة	بلجيكا	دانمارك	فنلندا	هولندا	السويد	انجلترا	استراليا	نيوزيلندا	يوغوسلافيا	الهند	سوريا
٤١,٨	٣٧,١	٢٤,٠	١٧,٢	١٨,٩	٢٦,١	٣٣,٧	١٧,٤	١٧,٠	٢٢,٩	٢٤,٩	٣٠,٠	٣٦,٤	٢٤,٢

ويتضح لنا أن بلاداً مثل الهند وسوريا ويوغوسلافيا لا تستطيع حتى اليوم أن تنافس مصر فى المقدرة على الخصوبة وزيادة التناسل ، وربما استحب هذا الأمر لو كنا نشكو من مجاعة سكانية وزيادة انتاجية ، ولكن الأمر على عكس ذلك تماما حيث زاد السكان فى الماضى ويهددون بالزيادة فى المستقبل ، ثم قلت الموارد الانتاجية فى الأعوام الماضية ، ولا نزال أمام خطر زيادة السكان كما أوضحنا فيما سبق ، مع بقاء الموارد على ما هى عليه ، أو زيادتها زيادة ضئيلة لا تتناسب مطلقا مع زيادة السكان .

ونستنتج من هذا كله ، أن عدد المواليد فى تزايد وأن عدد الوفيات فى تناقص ، وأن زيادة الأفراد فى كل عام لم تتناسب بأى شكل مع المساحة المزروعة ، حتى أصبحنا أمام نتيجتين هامتين :

الأولى : خاصة بنقص نصيب الفرد بالفدان كما أوضحنا فى جدول رقم ٢

والثانية : نتيجة للاولى ، إذ نظراً لتزايد السكان المستمر وقلة المساحة المزروعة ، اضطر الافراد إلى إجهاد الأرض دون اتباع القواعد العلمية الحديثة من حيث

(1) أنظر D. Y. B. ص ص ٢٢٤ — ٢٣١

التسميد الكافى وغير ذلك ، مما انتهى بتناقص انتاجية الفدان على ممر السنين . كما يتضح ذلك من الجدولين الآتيين :

جملة استهلاك الأسمدة الكيماوية بالكيلو جرام [1]

جدول رقم (٦)

البلد	متوسط الاستهلاك لكل فرد من السكان	متوسط الاستهلاك للفدان الواحد
مصر	٥٫٨	١٩٫٩
اليابان	٩٫٧	٤٦٫٠
ايطاليا	١٠٫٣	١٢٫٩
سويسرا	١١٫٣	٤٥٫٤
بريطانيا	١٦٫٢	٤٦٫٧
فرنسا	٢٦٫٣	٢١٫٧
الولايات المتحدة . . .	٢٨٫٣	١٠٫٨
المانيا الغربية	٣٣٫١	٧٣٫٥
بلجيكا	٣٣٫٣	١٢٠٫٢
هولندا	٤١٫٨	١٧٢٫٦
الدانمارك	٥٧٫٥	٢١٫٨
نيوزيلندا.	٨٢٫٥	١٦٠٫٦

فكأن مصر تستهلك من الأسمدة قدراً أقل بكثير من معظم البلاد الأخرى ، بل أقل من البلاد التى تعتمد إلى حد كبير على الزراعة مثل نيوزلندا والدانمارك .

والجدول الآتى [2] يبين مدى تناقص انتاجية الفدان فى سنة ١٩٥١ بالمقارنة بعام ١٩٣٩ تصديقاً للنتيجة الثانية التى أشرنا اليها .

(١) أنظر بحث الأستاذ هنرى مونييه المشار اليه ص ٣٩

(٢) انظر الاحصاء السنوى الجيب سنة ١٩٣٩ ص ص ١٠٨ — ١٢١ وكذلك لسنة ١٩٥٢ ص ص ١٢٢ — ١٢٥

جدول رقم (٧)

المحصول	الوحدة	الانتاج		متوسط محصول الفدان	
		١٩٣٩	١٩٥١	١٩٣٩	١٩٥١
القطن . .	بالقنطار	٨,٧٦٠,٠٠٠	٨,٠٧٥,٦٦٩	٥,٣٩	٤,٠٨
القمح . .	بالاردب	٨,٨٩٢,٢٦٧	٨,٠٦٠,١٨١	٦,١٥	٥,٣٩
الذرة الشامى	«	١٠,٨٨١,٠٠٠	١٠,١٥١,٣٤٥	٧,٠٣	٦,١٣
الذرة الرفيعة	«	٣,٨١٨,٠٠٠	٣,٦٩٣,٦٤٤	٩,٢٦	٨,٧٣
الشعير . .	«	١,٩٨٤,٧٠٤	٨٢٩,٦٤٣	٧,٥٥	٧,٠٢
الأرز . .	بالضريبة	٩٥٠,٠٠٠	٢,٠٦٧,٨٨٤	١,٧٣٧	١,٣٥
الفول . .	بالاردب	١,٩٧٤,٠٣٩	١,٤٩٤,٦٣٦	٥,١٣	٤,٦٨
الحلبة . .	«	٣١٩,٩١٠	٢٠٣,١٦١	٣,٨٤	٣,٨٣
البصل . .	بالقنطار	١,٩٩٧,٣٨٧	٥,٢٢٦,٣٥٥	٥٧,٠٠	١٤٢,٠٠
العدس . .	بالاردب	٣٩١,٩١٥	٢٩٢,٩٧٧	٤,٨٤	٣,٨٩
الفول السودانى	«	٢٢١,٠٠٠	٢٤٩,٧٥٦	٩,٣٢	١٠,٠٧
قصب السكر	بالقنطار	٥١,٢٢٠,١٤٦	٦٢,٥٣٣,٥٣٤	٧٥,١٠	٧٢,٧٠

ويلاحظ أن جميع المحاصيل — فيما عدا البصل والفول السودانى — قد تناقص متوسط انتاج الفدان لهـا منذ عام ١٩٣٩ ، بل إن التناقص كان كبيراً وواضحاً فى بعض المحاصيل الهامة التى تعتمد عليها مصر ، إما فى تجارتها الخارجية كالقطن ، وإما فى تغذية أبنائها كالقمح والذرة والأرز .

ونتيجة هذا كله ، أن السكان يزدادون زيادة خطيرة ، بينما تهبط الانتاجية الزراعية ، ممـا أدى تناقص دخول الأفراد — كما سنبين ذلك فيما بعد — وبالتالى إلى ركود الاقتصاد القومى . ولا نعرف علاجا لهذه الحالة الزراعية ، إلا استصلاح الأراضى وزيادة رقعة المساحة المنزرعة ، وهذا يتطلب العدد والآلات والعمل ممـا يحتاج إلى رءوس الأموال .

(ج) الصناعة :

وليست أحوالنا فى الصناعة بأحسن منها فى الزراعة ، إذ يلاحظ أن النشاط غير الزراعى لا يزال فى بدايته ، ولا تزال كفايته الانتاجية ضعيفة ، إذا قورنت

بالكفاية الانتاجية في البلاد الصناعية المتقدمة ، فنحن لم نلج باب الصناعات الثقيلة بعد ، والعدد الموجود من الصناعات المتوسطة قليل ، وأغلب اعتمادنا على الصناعات الخفيفة .

والجدول الآتى يبين عدد المصانع حسب عدد الأشخاص الذين يشتغلون بها [1].

جدول رقم (٨)

جملة المصانع	أقل من ٥ أشخاص	٥-٩	١٠-١٤	١٥-١٩	١٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠-٢٤٩	٢٥٠-٤٩٩	٥٠٠ شخص فاكثر
٢٦,٧٤٣	١٨,١٢٥	٥,٢٣٧	١,٣١٣	٥٤٢	٩٤٣	٢٦٧	١٧٥	٧٧	٦٤

ولعل الحقيقة الواضحة التى يصطدم بها الباحث ، هى العدد الكبير للمصانع التى يشتغل فيها أقل من خمسة أشخاص ، إذ لدينا ١٨,١٢٥ من ٢٦,٧٤٣ والباقى موزع على المصانع الأخرى التى يقل عددها كلما كثر عدد الأشخاص الذين يعملون بها ، حتى نصل إلى المصانع ذات الـ ٥٠٠ شخص أو أكثر فنجدها ٦٤ فقط (من المجموع البالغ قدره ٢٦,٧٤٣) ومع هذا فان هذه المصانع (٦٤) موزعة بنسب ضئيلة على صناعات كثيرة مثل صنع الحلوى والسكر واستخراج الألياف وصنع المشروبات الغازية وغيرها من الصناعات التى تعتبر صناعات استهلاكية إلى حد كبير . كما أن جزءاً كبيراً من المصانع الصغيرة التي يعمل بها أقل من خمسة أشخاص ، والتي تسمى في تعدادنا الصناعى « بالمصانع » تتضمن — كما تبين ذلك تفاصيل الجدول السابق — المخابز ومنتجات الألبان وصنع الحلوى وصنع الأحذية والطباعة والنشر ومستخرجات الزينة وغيرها ، مما يعد فى الغالب للاستهلاك المحلى .

أين من هذا كله مصانع منتجات البترول والصناعات الكيماوية وغيرها مما تحتاج إلى رأس المال لتشغيل الأيدى العاملة العاطلة والعمال الذين يعملون فى المواسم فقط ؟

وأكبر دليل على حاجتنا الماسة لرأس المال لتشغيل تلك الأيادى وتحسين دخل العمال وزيادة الدخل الأهلى ، هو قلة ساعات العمل التى يؤديها العامل فى بعض المصانع

(١) أنظر احصاء الانتاج الصناعى (مصلحة الاحصاء والتعداد) ١٩٤٧ ص ص ٤٠ — ٤٥ وهو آخر هذه الاحصاءات .

وانخفاض المتوسط السنوى لأيام العمل لدى الكثيرين من العمال ، مما يحرمهم من جزء كبير من أجورهم فتقل مقدرتهم الشرائية ، وتضعف بطبيعة الحال مقدرتهم على الادخار . والجدول التالى يوضح تلك الحقيقة بالنسبة إلى بعض الصناعات[1] .

جدول رقم (٩)

الصناعة	متوسط أيام العمل		متوسط ساعات العمل اليومى	
	سنوياً للمصنع	أسبوعياً للعامل	للمصنع	للعامل
حلج القطن	١٢١	٦	١١	٨
استخراج الأحجار . . .	٢٨١	٦	٨	٨
حفظ الأسماك وتمليحها . .	١٩٥	٦	٨	٨
صنع السكر وتكريره . .	٩٩	٦	٨	٨
صنع المشروبات الغازية . .	٢٩١	٦	٩	٨
الغزل والنسيج	٢٧٨	٦	٨	٨
صنع عجينة الورق والورق السكرتون	٢٧٦	٦	٨	٨

أين يعمل هؤلاء العمال الذين يشتغلون فى صناعات مثل حلج القطن أو حفظ الأسماك أو صنع السكر طوال بقية أسابيع العام أو شهوره ؟ ألا تتطلب هذه العطلة الموسمية رءوس أموال جديدة لاستيعاب هذا العدد الكبير من العمال الذين يتعطلون ؟ ولا ندرى هل يجدون أعمالا أخرى بقية العام بعد أن أتقنوا نوعا معينا فى صناعة من الصناعات ، أم أنهم يتعطلون حتى تفتح المصانع أبوابها للموسم الجديد ؟ ولنأخذ برهانا آخر نستدل منه على ضآلة أمر الصناعة لدينا وحاجتها الزائدة إلى رءوس الأموال ، وذلك عن طريق الاحصاء الخاص بعدد المصانع عندنا ، حسب رءوس الأموال فى كل صناعة . كما يتبين ذلك من الجدول الآتى[2] .

جدول رقم (١٠)

جملة المصانع	أقل من ٥٠ جنيها	٥٠-٩٩	١٠٠-١٩٩	٢٠٠-٤٩٩	٥٠٠-٩٩٩	١٠٠٠-١٩٩٩	٢٠٠٠-٤٩٩٩	٥٠٠٠-٩٩٩٩	١٠٠٠٠ فأكثر
٣٦,٧٤٣	١٣,١٠٧	٢,٥٩٢	٢,٥٤٦	٣,٠٠٦	٢,٣٣٧	١,٢٧١	٧٩٢	٣٢٣	٦٦٩

(١) أنظر احصاء الانتاج الصناعى (مصلحة الاحصاء والتعداد) ١٩٤٧ ص ص ٨٦ — ٩١

(٢) أنظر احصاء الانتاج الزراعى (مصلحة الاحصاء والتعداد) ١٩٤٧ ص ص ٦٢ — ٦٩

ولسنا ندرى أى مصنع هذا الذى يقل رأس ماله عن ٥٠ جنيها ؟ ولكنها اعتبرت كذلك واحتسبت علينا كأنها مصانع . ومع هذا فإن عددها ١٣,١٠٧ من جملة المصانع البالغ عددها ٢٦,٧٤٣ بل إن المصانع التى يقل رأس مالها عن ٢٠٠ جنيها هى ١٨,٢٤٥ مما يدل دلالة قاطعة على أن غالبية المصانع لدينا هى مصانع يدوية صغيرة مثل مصانع منتجات الألبان وصنع الأطعمة والخبز والعصى ودبغ الجلود وغيرها . أما المصانع الكبيرة ذات رأس المال الكبير ، والتى توفر العمل لمئات أو ألوف من العمال ، فعددها صغير إذا قورن بعدد المصانع الصغيرة . وما ذلك إلا لاننا لا نزال فى بداية عهدنا بالصناعة التى تتطلب رأس المال والايدى العاملة . وما دامت هذه الأخيرة متوفرة فى بلد يزخر ويزدحم بالسكان ، فلا أقل من تشغيلهم وإعدادهم وتدريبهم بايجاد المال . ولاشك أنهم أو الكثيرين منهم سينتقلون من فئات العمل غير الماهر إلى العمل نصف الماهر أو العمل الماهر ، إذا وجدوا من يحسنون تدريبهم وتعليمهم كما فعلت ذلك البلاد الاخرى التى تصنعت .

وليس أدل على ضآلة رءوس الأموال الموظفة فى الصناعة بمصر ، من أن متوسط رأس المال الموظف بالنسبة للعامل الصناعى المصرى [1] كان ٢٨٠ جنيها (يساوى نحو ٧٠٠ دولار أمريكى) عام ١٩٤٨ أى فى الوقت الذى نشطت فيه الصناعة بمصر وصعب الاستيراد بعد الحرب العالمية الثانية ، مع أن ذلك المتوسط تراوح بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ دولاراً فى بلاد أخرى كالولايات المتحدة وانجلترا وسويسرا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا قبل الحرب (١٩٣٥/١٩٣٨) . كما أن القيمة السنوية المتوسطة لصافى انتاج العامل المصرى [2] لم تزد عن ١٩٠ جنيها تقريباً فى عام ١٩٤٨ مع أنها بلغت ٢٣٨٠ جنيها فى الولايات المتحدة و ١٨٠٠ جنيهاً فى كندا و ٦٨٠ جنيها فى انجلترا . أضف إلى ذلك أن ساعات العمل فى الأسبوع فى بمصر كانت طويلة إذا قورنت بمثيلاتها فى الدول المذكورة .

---

(١) أنظر مشكلة تنمية الاقتصاد القومى « للبروفسور هنرى مونييه » القاهرة ١٩٥٣ ص ص ١٠ — ١١

(٢) أنظر المرجع السابق .

(د) الدخل الأهلي :

عين السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لجنة مكونة من خمسة من رجال العلم والبحث[1] ، أربعة منهم أساتذة في الاقتصاد وبجامعات مختلفة وخامسهم من أعضاء السلك السياسي كرئيس ، وجميعهم من أصحاب البحوث والمؤلفات ، وقد طلب منهم السكرتير العام تقديم تقرير عن الوسائل المختلفة للنهوض الاقتصادي بالدول المختلفة ، فوضعوا التقرير في مايو ١٩٥١ وكان من النتائج التي وصلوا اليها أن الدخل الأهلي لمنطقة الشرق الأوسط (بما فيها مصر) كان ٩٠٠٠ مليونا من الدولارات ، وأنه إذا أريد لتلك المنطقة أن تنهض اقتصاديا بأن يرتفع دخل الفرد فيها بمقدار ٢ ٪ في السنة ، فهي محتاجة إلى ٧٦٠ [2] مليوناً من الدولارات كل عام لاستثمارها في الصناعة والزراعة .

فاذا علمنا أن تقدير الدخل الأهلي المصري عام ١٩٤٩ هو ٦٥٠ [3] مليوناً من الجنيهات ، أي ما يعادل ١٦٠٠ مليوناً من الدولارات ، فكأن مصر تحتاج إلى ١٣٦ مليونا من الدولارات سنويا (أي حوالي ٤٧ [4] مليونا من الجنيهات كل عام) لكي يزداد دخل الفرد فيها بمقدار ٢ ٪ في السنة .

وإذا كان اقتصادنا القومي بحالته التي بحثناها فيما سبق ، ووجدناها تنوء بالضعف والعجز ، فكيف نستطيع أن نعتمد على مواردنا الأهلية فقط ، لمدنا بهذه الملايين العديدة كل عام .

---

(١) أنظر مقدمة السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة لتقرير Measures For the Economic Development of Under-Developed countries by a Group of Experts, United Nations Publications, New York, May, 1951.

(٢) أنظر ص ٧٦ وما بعدها من التقرير المذكور .

(٣) أنظر Statistical Papers, Series E, No. 1, National & Per Capita Incomes, Seventy Countries, 1949, Statistical Office of the United nations, New York, October, 1950, pp. 14 & 15.

(٤) على اعتبار أن الجنيه المصري يساوي ٢,٨٧١ دولارا كما هو السعر اثناء كتابة هذا البحث (سبتمبر ١٩٥٣) ويلاحظ أن البروفسور مجري مونييه في بحثه السابق الذكر (ص ٢٩) وصل الى أن المبلغ المطلوب استثماره من رؤوس الاموال الجديدة كل عام في مصر هو ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون جنيه لكي يتضاعف الدخل الاهلي في بحر ٢٠ سنة .

ومع ذلك فمن المستحسن أن نقارن بين دخلنا الأهلي وبين الدخول الأهلية لبعض بلاد الأخرى ، وكذلك بين دخل الفرد عندنا ودخل الفرد عندهم ، كما يتبين ذلك ن الجدول الآتي [1] :

الدخل الأهلي في مصر ومقارنته بالدخول الأهلية في بعض البلاد الأخرى

(جدول رقم ١١)

البلد	الدخل الاهلي بالملايين من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٤٩	عدد السكان في منتصف عام ١٩٤٩ بالآلاف	دخل الفرد عام ١٩٤٩ بدولارات الولايات المتحدة
الولايات المتحدة	٢١٦,٨٣١	١٤٩,٢١٥	١,٤٥٣
كندا . . .	١١,٧٩٧	١٣,٥٤٩	٨٧٠
نيوزيلند . .	١,٦١٠	١,٨٨١	٨٥٦
سويسرا . . .	٣,٩٤٠	٤,٦٤٠	٨٤٩
السويد	٥,٤٢٦	٦,٢٥٦	٧٨٠
المملكة المتحدة	٣٨,٩٢٢	٥٠,٣٦٣	٧٧٣
الدانمارك . .	٢,٩٠٨	٤,٢٣٠	٦٨٩
استراليا . . .	٥,٣٧٤	٧,٩١٢	٦٧٩
بلجيكا . . .	٥,٠١٥	٨,٦١٤	٥٨٢
فرنسا . . .	١٩,٨٥٧	٤١,١٨٠	٤٨٢
اسرائيل .	٠,٣٩٥	١,٠١٦	٣٨٩
الاتحاد السوفيتي	٥٩,٥٠٠	١٩٣,٠٠٠	٣٠٨
اتحاد جنوب أفريقا	٣,٢٠٠	١٢,١١٢	٢٦٤
ايطاليا . . .	١٠,٨٠٠	٤٥,٩٩٦	٢٣٥
تركيا . . .	٢,٤٥٢	١٩,٦٢٣	١٢٥
لبنان . . .	,١٥٥	١,٢٤٠	١٢٥
مصر	١,٩٨٩	٢٠,٠٤٥	١٠٠
ايران . . .	١,٤٥٠	١٧,٠٧٣	٨٥
العراق . . .	٠,٤٢٤	٤,٩٩٠	٨٥
اليمن . . .	٠,٢٨٠	٧,٠٠٠	٤٠

(١) أنظر ص ص ١٤ — ١٦ National & Per Capita Incomes of Seventy Countries in 1949 Expressed in United States Dollars, Statistical Offi͏ce of the Unitsd Nations, October 1950, serie E no 1

ويلاحظ أن الدخل الأهلى لبلد مثل سويسرا قد يبدو صغيراً لأول وهلة، أو قد يبدو الدخل الأهلى المصرى أمراً لا بأس به إذا قورن بالدخل الأهلى السويسرى، ولكن العبرة بدخل الفرد، إذ يلعب السكان دوراً كبيراً فى الموضوع. ولما كان عدد السكان بمصر قد ازداد (وآخذ فى الازدياد كما قدمنا) فقد أصبح دخل الفرد السنوى فيها دخلا صغيراً (١٠٠ دولار) إذا قورن بدخل الفرد فى الولايات المتحدة مثلا (١٤٥٣ دولارا) أو حتى إذا قورن بدخل الفرد فى استراليا (٦٧٩ دولاراً) أو نيوزلندا (٨٥٦ دولاراً) أو سويسرا (٨٤٩ دولاراً).

لا بل إن دخل الفرد فى اسرائيل (٣٨٩ دولاراً) يكاد يعادل أربعة أضعاف أضعاف دخل الفرد فى مصر، مع أن اسرائيل لم تقم قائمتها إلا حديثاً، ولكن الأموال التى تنصب عليها انصبابا وعلى الأخص من الولايات المتحدة، قد رفعت دخل الفرد هناك وأقامت المنشآت الصناعية حتى أصبحت إسرائيل اليوم خطراً على الدول العربية. ولولا ما بذلته هذه الأخيرة من حصار اقتصادى حول اسرائيل، لأغرقت منتجاتها دول الشرق.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الدول المتخلفة بمزيد الأسف، من هذه الدول كلها، هى الدول العربية مثل لبنان ومصر والعراق واليمن، كما يبدو ذلك واضحاً من دخل الفرد فى كل منها، وهو المعبر عن مستوي المعيشة. ألا تحفزنا كل هذه البراهين، على أن نرحب برأس المال الأجنبى كى نقيم المصانع ونستخرج المعادن ونولد القوة المحركة، فيزدهر اقتصادنا ويرتفع دخل الفرد عندنا فيتحسن مستوى معيشته.

وإذا لم نعتمد على رأس المال الأجنبي فكم ننتظر من عشرات السنين (إذا اتبعنا نظرية مكرر الاستثمار وزيادة الدخل) لكى يصل دخل الفرد منا فى العام إلى ما وصل اليه فى إيطاليا مثلا (٢٣٥ دولاراً) ولا نقول كندا (٨٧٠ دولارا) أو الولايات المتحدة (١٤٥٣ دولارا).

الحق إن النظرة الضيقة القصيرة لرأس المال الأجنبي، قد وجب أن تزول، وذلك لأن هبوط الدخل القومى، ينتهى بانخفاض دخل الفرد، وعلى الأخص

فى بلد كبلدنا يتزايد سكانها . وكلما قل دخل الفرد كلما زاد ميله إلى الاستهلاك وقل ميله إلى الادخار ، ولذا لا يصح أن يداعبنا الأمل فى زيادة المدخرات طالما كان دخلنا صغيرا. وطالما كان السكان يتزايدون فى كل عام ، وطالما كنا كأفراد نقوم بالمزيد من الاستهلاك ، وخاصة استهلاك السلع الكمالية عند الأغنياء ، وطالما ظل هؤلاء يكنزون فائض دخلهم أو يوظفونه فى شراء العمارات أو يشترون به الأراضى الزراعية كما كانوا يفعلون قبل صدور قانون تحديد الملكية . وهم إن فعلوا هذا أو ذاك فقد حرموا الاقتصاد المصرى على أى حال ، من استثمار أموالهم فى المشروعات الصناعية المنتجة ، خوفا على تلك الأموال من المخاطر التى تتعرض لها الصناعة .

وبعد طائفة الأغنياء هؤلاء ، لايقول أحد إن الفلاح الذى لا يجد ما يقتات به ، والذى يتعطل فيما بين مواسم المحاصيل يستطيع أن يدخر ، أو أن العامل الذى يتناول بضعة قروش كأجر له ويتعطل هو الآخر جزءاً كبيراً من أيام السنة كما بينا فيما سبق ، يستطيع أن يدخر . كما أن الطبقة المتوسطة هى طبقة فى دور التكوين فى مصر ، وحتى إذا فاضت لديها بعض المدخرات فهى مدخرات قليلة لا يصح الاعتماد عليها . فاذا كان الأغنياء منا يخشون على مدخراتهم — وهى بطبيعتها صغيرة اذا قيست بما نحتاجه — وإذا كانت الطبقات الأخرى لا تستطيع أن تعيش معيشة طيبة ، ولا تكفى دخولها لما تحتاجه من مصروفات ، فكيف نعتمد على اقتصادنا الأهلى ؟ ولم الشذوذ عن الطريق الذى اتبعه غيرنا ووصل والولايات المتحدة — فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين — أكبر مثل يحتذى .

ثانيا — مدى كفاية رءوس الأموال الموجودة فى مصر الآن لانعاش الاقتصاد المصرى

فاذا انتقلنا إلى دراسة أحوال رءوس الأموال الموجودة فى مصر ، وجدنا أن الأمر لا يحتاج منا إلى كبير عناء لكى نثبت أنها أموال قليلة لا نستطيع أن نعتمد عليها لتحقيق ما رسمناه لأنفسنا من برنامج واسع لانعاش الاقتصاد المصرى .

ولعل شركات المساهمة هى الشركات التى يمكن أن تعطينا الدليل على أن الأموال المستثمرة فى مصر وحدها لن تكفى لاقامة مشروعات التنمية التى نأملها ، وذلك

لأن رءوس أموالها أكبر بكثير من رءوس أموال الأفراد وشركات التضامن وغيرها . ثم إن المشروعات التى تحتاج إليها مشروعات ضخمة ، تتطلب المال الوفير ، كما أن الشركات المساهمة مبنية على مدخرات الأفراد . فاذا درسنا أحوالها فقد حصلنا على فكرة طيبة عن أحوال رءوس الأموال بمصر .

وقد توفر أحد حضرات الباحثين على استقصاء رءوس أموال الشركات المساهمة فى مصر ومعرفة مدى نشاط المصريين والأجانب فيها وأظهر لنا الاحصاء الآتي[1] :

جدول رقم (١٢)

	مصريين	أجانب	المجموع
	ج . م	ج . م	ج . م
رءوس أموال شركات يرجع تكوينها إلى ما قبل ١٩٣٣ موزعة بالنسبة المستخرجة أى ٩ ٪ و ٩١ ٪	٦,٠٠٦,٦٣٥	٦٠,٧٣٣,٧٥١	٦٦.٧٤٠,٣٨٦
شركات جديدة مؤسسة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ رءوس أموالها موزعة بالنسبة السابق استخراجها أى ٢١ للاجانب و ٧٩ للمصريين .	٢١,٠٤١.٥٦٦	٥,٦٧٧,٠٤٨	٢٦,٧١٨,٦١٤
زيادة فى رءوس الأموال تمت فى الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ ويمكن توزيعها بالقياس بنفس النسب السابقة .	١٩.٢٦٠.٦٣٢	٥,٢١٣,٣٧٨	٢٤,٤٧٦,٠٠٠
فيكون المجموع فى سنة ١٩٤٨ مكونا من النسبة المئوية .	٤٦,٣٠٨,٨٢٣ ٣٩ ٪	٧١,٦٢٤,١٧٧ ٦١ ٪	١١٧,٩٣٥,٠٠٠ ١٠٠ ٪

ونستنتج من هذا الجدول أن الشركات الجديدة التى تأسست برءوس أموال مصرية وأجنبية فى مصر أثناء المدة من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨ قد بلغت رءوس أموالها ٢٦,٧١٨,٦١٤ جنيها ، والزيادات فى رءوس أموالها قد بلغت فى نفس المدة ٢٤,٤٧٦,٠٠٠ جنيها . وعلى ذلك نجد أن رءوس أموالها قد بلغت فى ١٥ سنة ٥١,١٩٤,٦١٤ جنيها أى زيادة سنوية لرأس المال الموجود قدرها ٣,٤ مليونا تقريباً .

(١) أنظر محاضرة السيد الاستاذ عبد الله فكرى أباظة وكيل وزارة التجارة والصناعة وقتئذ عن « نصيب الاموال الاجنبية فى اقتصادنا القومى » القيت بكلية التجارة فى ٢٦ / ٣ / ١٩٥١ ص ٢٢

وكان هذا فى الفترة التى أعقبت الكساد أو الأزمة العالمية الكبرى ، وكان هذا أيضاً أثناء الحرب وعقب الحرب . فكأن هذه الزيادة قد حدثت فى أوقات غير عادية وفى ظروف كانت تنبىء كلها بالنشاط وارتفاع الأسعار ، بدليل أن مجموع رءوس أموال الشركات المساهمة التى أنشئت فى مصر من أول سنة ١٩٤٨ إلى نهاية ١٩٥٠[1] بلغ ٧,٧٣٠,٠٠٠ جنيها أى بمتوسط سنوى قدره ٢,٦ مليوناً تقريباً .

فكأن استثمار رءوس الأموال فى الشركات المساهمة قد أخذ فى التناقص حتى فى السنوات الثلاث (١٩٤٨ — ١٩٥٠) التى كان الرواج قد وصل فيها إلى نهايته فى مصر وارتفعت الأسعار إلى أعلى مستوياتها .

وإذا قيل إن النسبة قد قلت لاحجام الأجانب عن المساهمة فى رأس المال ، بعد أن اشترط القانون تخصيص ٥١ ٪ من رءوس الأموال للمصريين . فان هذا وحده ينهض دليلا على أننا لسنا فى حاجة إلى رءوس الأموال الأجنبية المستوردة من الخارج فحسب ، بل إننا فى حاجة أيضاً إلى استثمار مدخرات الأجانب الموجودين بمصر إذا رغبنا جديا فى زيادة الاستثمار .

ومع ذلك فان رءوس الأموال المدفوعة فعلا كرءوس أموال لشركات المساهمة وقيمة سندات تلك الشركات، هى فى الحقيقة أموال قليلة نسبياً إذا قورنت بالمشروعات الانتاجية الكبرى التى تريد مصر الانتفاع بها . والجدول الآتى[1] يوضح لنا ذلك .

رءوس الأموال المدفوعة وقيمة السندات لشركات مساهمة فى مصر

جدول رقم (١٣)

السنة	رءوس الأموال (بالجنيهات المصرية)	قيمة السندات (بالجنيهات المصرية)
١٩٤٨	١٠٤,٠٠٠,١٩٣	١٠,٥٥٤,٧٧٣
١٩٥٠	١١٦,٢٥٥,٩٩٩	١٠,٧٦٧,٠٨٧
١٩٥٢	١٢٩,١٦٣,٨٦٩	١١,٣٩٧,٢١٦

(١) أنظر احصاءات الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر (من مطبوعات وزارة المالية) للسنين المذكورة علما بأن أرقام ١٩٥٢ لم تنشر ولكنها أعدت بمصلحة الاحصاء وفى طريقها الى النشر .

وهى رءوس أموال مشتغلة فعلا ومستثمرة فى الاقتصاد المصرى ولا يمكن عن طريقها زيادة الاستثمار إلا اذا زادت أرباح شركاتها وزادت مدخراتهم وأمكنهم زيادة الاستثمار . ولكن المهم أن مجموع رءوس الأموال المستثمرة كلها حتى فى سنة ١٩٥٢ لا يعادل رأس مال شركة كبيرة أو شركتين كبيرتين من الشركات العظيمة فى البلاد الأجنبية .

وإذا قيل إن للشركات المساهمة فى مصر احتياطيات تتراكم سنويا ، وإننا نستطيع أن نستثمر هذه الاحتياطيات فى مشروعاتنا الانتاجية ، فانما يؤخذ على هذا الرأى أن الشركات تحتاط للخسائر المتوقعة فى المستقبل ، كما أنها تزيد فى رقم الاحتياطى خوفا من ارتفاع أثمان العدد والالآت التى تنتوى استبدالها مستقبلا .

ومع ذلك فان ارقام الاحتياطيات المتراكمة لشركات المساهمة ، مع أنها آخذة فى الزيادة وعلى الأخص من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٢ حيث بلغت[1] :

— من يوليو ١٩٤٧ الى آخر يونيه ١٩٤٨ ٢٤,٣٢٢,٥٣٥ جنيها

— ومن يوليو ١٩٤٩ الى آخر يونيه ١٩٥٠ ٢٨,٢٧٤,٨٠٦ جنيها

— ومن يوليو ١٩٥١ الى آخر يونيه ١٩٥٢ ٣٤,٩٣٨,٩٨٩ جنيها

إلا أنها أرقام صغيرة نسبيا ، بالمقارنة الى المشروعات الضخمة التى نريدها . وحتى فى حالة هذه الأموال بالذات ، كيف نتأكد وكيف نضمن أن أصحابها سيوافقون على المخاطرة فى المشروعات الصناعية الجديدة ، وحتى اذا ضمنا هذا ، فأنى لهذه الشركات الحصول على الكفايات الفنية الممتازة التى تأتى مع رءوس الأموال المستوردة ، إذ يخشى عليها أصحابها فيرسلون معها العقول الجبارة والرؤوس المفكرة التى سنستفيد منها بلا ريب كما سنتبين ذلك فيما بعد .

ومع هذا كله ، فهل هناك ما يمنع من أن يشترك رأس المال المصري المدخر مع رأس المال الأجنبي المستورد فى المشروعات الجديدة ؟ فاذا كانت لدينا أموال احتياطية مصرية ، فان هذا سيشجع رأس المال الأجنبي على الدخول الى أراضينا ، وذلك لأن المنابع المالية القليلة أو المحدودة للبلد المتخلف ، قد تقف عقبة فى سبيل

---

(١) أنظر المرجع السابق .

المستثمر الأجنبي . حيث أن الأموال الأجنبية التي تنفق في البلد المتخلف ، ليست الا جزءاً [1] من نفقات مشروعات الانتاج والتنمية الاقتصادية ، إذ أن النفقات التي تصرف على المواد الأهلية وكذلك أجر العمل الأهلي والمصروفات التي تنفق على المشروعات الصغيرة المكملة للمشروع الكبير ، كل هذه النفقات تشغل حيزاً كبيراً من المشروع المقترح . ورأس المال الأهلي يعكس إلى حد ما مستويات الدخل الأهلي المنخفضة ، وقلة المقدرة على الادخار ، فاذا كان رأس المال الأهلي صغيراً لما تشجعت رؤوس الأموال الأجنبية على أن تجد طريقها إلى البلد المتخلف الذي تكون قدرته محدودة صغيرة على امتصاص رأس المال المنتج سريعاً .

وبعد ، فان احتياطيات شركات المساهمة واحتياطيات الشركات الأخرى إن جدت ، ستكون عوناً كبيراً ومشجعاً قوياً لأصحاب رءوس الأموال الأجنبية على أن يستثمروا أموالهم بمصر ، ولكنها لا تزال في اعتقادنا صغيرة لا تستطيع أن تتحمل الأعباء الجسام التي تنتظرها مصر الحديثة .

ثالثاً — بعض المشروعات المصرية المزمع القيام بها لانعاش الانتاج القومي

من الخطوات الطيبة التي وفق اليها العهد الجديد ، أن عهد بدراسة المشروعات الخاصة بتنمية الانتاج الأهلي الى « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي » الذي أنشيء في مستهل عام ١٩٥٣ وضم بين جوانحه نخبة ممتازة من الفنيين من رجال مصر ، ممن توافروا على العلم والدراسة والاستقصاء « لبحث المشروعات الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الانتاج القومي ، في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية . . . الخ » ولذا نعتبر التقارير التي يتقدم بها المجلس المذكور (بعد أن تكون كل لجنة من لجانه الخمسة [2] قد درست ما يتعلق بها من شئون) كبحوث درست في بوتقة من العلم .

(١) أنظر كتاب International Economics تأليف الدكتور Stephen Enke والدكتور Virgil Salera نيويورك ١٩٥١ الطبعة الثانية ص ٥٦٢

(٢) في جلسة الافتتاح ٣ يوم يناير ١٩٥٣ انتخب المجلس سكرتيرا عاما له وخمس لجان هي : لجنة التوسع الزراعي ولجنة التوسع الصناعي ولجنة الطرق والمواصلات ولجنة التمويل ولجنة التعدين والبترول .

فلننظر إذاً إلى ما قدمه المجلس حتى اليوم من اقتراحات وتوصيات للتوسع فى الانتاج وإنعاشه .

فقد تقدمت لجنة التوسع الزراعى بتقرير فى ٢١ يناير سنة ١٩٥٣ عن برنامج التوسع الزراعى والمناطق المراد إصلاحها ، وانتهت اللجنة « بعد دراسة مستفيضة » الى أنه يمكن اصلاح ٣٥٧,١٣٠ فدانا بالوجهين البحرى والقبلى والواحات فى مدى ثلاثة أعوام ، وقدرت التكاليف اللازمة لذلك بمبلغ ١١,٧٢٠,٠٠٠ [1] جنيها مصريا .

ورغبة فى زيادة الانتاج الزراعى وبسط رقعة الأرض المنزرعة كان من اللازم توفير المياه بكميات مناسبة وفى الأوقات المناسبة ، ورغبة فى إيجاد القوى المحركة الرخيصة ، اتجهت الحكومة الحاضرة بطريقة جدية نحو إنشاء السد العالى لتحقيق هاتين الرغبتين ، وذلك باقامة سد على النيل جنوبى خزان أسوان بحوالى سبعة كيلومترات لحجز مياه النهر والتحكم فى تصريفها ، ثم توليد الكهرباء باستخدام المياه المتساقطة .

ولسنا هنا فى معرض التحدث عن مزايا هذا السد بالتفصيل أو عن مختلف الفنيين الذين توفروا على دراسة مسائله الطبيعية أو الهيدروليجية المتصلة بتوليد الكهرباء ، إنما يهمنا أن نذكر أن المشروع الآن فى يد لجنة من الخبراء العالميين (من مختلف الجنسيات) وأن تكاليف انشائه قدرت بحوالى ١٨٠ [2] مليوناً من الجنيهات .

وهناك أيضا « مشروع منحدر القطارة » الذى لا يزال محل الدراسة والبحث والذى يهدف الى استصلاح مليونين من الأفدنة فى غرب الدلتا مع توليد الكهرباء كذلك ، وقدرت تكاليفه بحوالى ١٥٠ الى ٢٠ مليوناً من الجنيهات .

وهناك مشروع انشاء مصنع جديد للسماد الأزوتى عند أسوان لانتاج ٣٧٠,٠٠٠ طناً يمكن زيادتها الى نصف مليون طنا ، لدعم سياسة التسميد فى مصر وتنميتها ، وقد قدر له ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيها [3] .

---

(١) أنظر تقرير رئيس اللجنة الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى ٢١ يناير ١٩٥٣ الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى وكذلك الكشف والملخص والملحق المرفقة بالتقرير .

(٢) أنظر المذكرة المقدمة من أحد أعضاء لجنة بحث مشروع السد العالى بمجلس الانتاج القومى الى المجلس المذكور .

(٣) أنظر : تقرير عن نشاط المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى من تاريخ انشائه حتى آخر مايو ١٩٥٣ ص ٦ وكذلك تقرير المجلس عن يوليو وأغسطس .

وقد وافق مجلس الوزراء بتاريخى ١٠ فبراير ١٩٥٣ و١٨ مارس ١٩٥٣ على مشروع تحسين المواصلات البرية الذى تبلغ تكاليفه ٦ مليوناً[١] من الجنيهات وقد بدىء العمل فيه فعلا .

وفى ١٢ مايو ١٩٥٣ وافق مجلس الانتاج القومى على تقرير لجنة التعدين وعلى توصياتها الخاصة برصد مبالغ للبحث وللخرائط والسيارات وإنشاء مراكز التعدين وكذلك لبناء سكة حديدية تسير بحذاء البحر الأحمر وإنشاء طريق سينا جنوب رأس محمد ثم مد الخط الحديدى من أسوان إلى رأس بنارس وتبلغ تكاليف هذه المشروعات ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيها[٢] .

هذا الى مشروعات أخرى صغيرة نسبيا وافق عليها مجلس الانتاج كذلك ، ومنها مشروع صيانة الحاصلات الزراعية من أضرار الحشرات وأمراض النباتات[٣] وطلب فى جلسة ٢٥ أبريل ١٩٥٣ الى وزارة المالية تدبير المال اللازم. ومنها أيضا إنشاء أنابيب لنقل الزيت الخفيف والمازوت من السويس الى القاهرة ، وذلك لتخفيض تكاليف نقل المازوت بمقدار ٥٠ ٪ من أجرة نقل الطن حاليا بالصنادل أو السيارات أو السكك الحديدية ، وتبلغ تكاليفه حوالى ٤ ½ مليونا من الجنيهات . ومنها أيضا العمل على زيادة منتجات المشتقات البترولية (زيت الوقود وزيت الغاز وقود الديزل والبنزين والكيروسين) التى استوردنا منها عام ١٩٥١ ما قيمته ١١,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات المصرية وعام ١٩٥٢ ما قيمته ١٢,١٥٠,٠٠٠ من الجنيهات المصرية ، ومع أن إنتاج البترول لا يزال دون المليونين ونصف مليون طناً متريا سنوياً ، فان استهلاك المواد البترولية يتزايد فى كل عام بما يقرب من ١٠ ٪

(١) أنظر التقرير الأول من التقريرين السالفى الذكر ص ٨ وتقرير مصلحة الطرق والكبارى عن سير العمل بمشروعات تنمية الانتاج القومى لغاية آخر يوليو سنة ١٩٥٣

(٢) أنظر ص ص ٨ — ٩ من التقرير السابق .

(٣) أنظر الدعوة التى وجهها مجلس الانتاج الى الشركات العالمية لانشاء صومعتين لتخزين الحبوب أحدهما بالقاهرة والاخرى بالاسكندرية وحدد آخر اكتوبر ١٩٥٣ نهاية المدة التى تقدم فيها الشركات المذكورة مشروعاتها — وقد فهمنا أن تكاليف الانشاء للصومعتين ستكون فى حدود مليونين ونصف من الجنيهات (أنظر دعوة مجلس الانتاج والمرفقات الاربعة) وأنظر أيضا مذكرة وزير الزراعة السيد عبد الرزاق صدقى عن « تنظيم أساليب تخزين الحبوب بمصر » المؤرخة ١٨ يونية ١٩٥٣

ولا يسد الانتاج المحلى فى الوقت الحاضر الا حوالى ٦٨ ./. [١] من حاجة البلاد . ولايخفى مايلعبه البترول الآن من دور هام فى حياة مصر الاقتصادية وماله من تقدير من حيث الاعتبارات الاستراتيجية .

وهنا يجدر بنا أن نشير الى وجود خامات لمعادن كثيرة فى باطن أرض مصر ، لم يستغل منها إلا القليل الذى يستخرج الآن والذى لا تتجاوز قيمته أربعة ملايين من الجنيهات فى العام . وقد أثبت الخبراء والباحثون إمكان مضاعفة هذا الرقم فى المستقبل إذا تهيأت ظروف الاستثمار [٢]، فمثلا يوجد خام الحديد بوفرة فى منطقة أسوان ، مما يهيىء الأسباب لقيام صناعة الحديد والصلب ، خصوصا وأن مصر تنتج سنويا مقادير كبيرة من المنجنيز،وأنها على وشك الحصول على الطاقة الكهربائية من السد العالى . وكذلك قبل التوسع فى إنتاج الفوسفات اللازم للتوسع فى إنتاج السماد الضرورى للزراعة .

وفضلا عن ذلك ، فقد دعا مجلس الانتاج القومى الهيئات الدولية والمصرية لانشاء مصانع لصناعة ورق الكتابة والصحف من الخامات المصرية (قش الأرز وحطب القطن وفضلات قصب السكر أو أية خامات أخرى صالحة ومتوفرة بالبلاد) على أن يقوم بتنفيذ المشروع وإدارته شركة مساهمة مصرية وعلى أن يقدم المشروع فى مدة أقصاها ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٣ لانتاج مالا يقل عن ٢٠,٠٠٠ طنا سنويا من ورق الكتابة والطباعة و ١٠,٠٠٠ [٣] طنا سنويا من ورق الصحف ، كما يصمم المشروع بحيث يتسنى توسيعه فى المستقبل تمشيا مع حاجة الاستهلاك المحلى .

ولكن هناك مشروع هام هو مشروع مديرية التحرير الذى شكلت له لجنة خاصة من بعض أعضاء مجلس الانتاج بجلسة ٢٦ مايو ١٩٥٣ لدراسة النواحى

---

(١) أنظر مذكرة رئيس لجنة التعدين والبترول بمجلس الانتاج القومى المؤرخ ١٥ مارس ١٩٥٣ والمقدمة الى رئيس المجلس عن « سياسة مصر البترولية » .

(٢) أنظر مذكرة رئيس لجنة التعدين والبترول بمجلس الانتاج المؤرخة ١٤ أبريل ١٩٥٣ والمقدمة الى رئيس المجلس عن « سياسة مصر التعدينية » .

(٣) أنظر كتاب رئيس مجلس الانتاج القومى المؤرخ ٧ يونية ١٩٥٣ الى رئيس مجلس الوزراء والمذكرة الخاصة بالدعوة « لانشاء صناعة الورق من الخامات المصرية » والمرفقات . ومع أن التكاليف لم تذكر بعد إلا أننا فهمنا أنها ستصل إلى حوالى أربعة ملايين من الجنيهات المصرية.

المختلفة الخاصة به ، وانتهت من تقريرها [1] الى أن المرحلة الأولى المعدلة للمشروع (الناحية المائية والناحية الزراعية والمباني والطرق) ستتكلف حوالى خمسة ملايين من الجنيهات [2] ولكنها أوصت ألا يتعدى التنفيذ مساحة قدرها ١٠٠,٠٠٠ فدانا فقط ، حتى يتيسر توفير الماء اللازم لريها وفقا للنظام المستديم وذكرت اللجنة فى تقريرها ما يلى :

« ... وحتى لو توافرت الامكانيات المائية فى السنوات القادمة قصرت أم طالت ، فان الهيئة المراد إنشاؤها طبقا لما أورده المشروع ، لن تسمح لها مواردها مطلقا وبأى حال من الأحوال ، أن تنفذ أهدافها فى المساحة كلها والبالغة ٦١٠,٠٠٠ فدانا فى المدة المقترحة وهى ٢٥ سنة ، بينما لو اشتركت الهيئات والأفراد بنشاطهم فى العملية ، لأمكن الوصول الى النتائج المرجوة فى فترة معقولة » .

لا بل ان اللجنة فى تقريرها قد أوصت بضرورة اتجاه سياسة الدولة نحو اشراك رءوس الأموال الخاصة بعمليات الاستصلاح الزراعى على أوسع مدى ممكن ، وكأننا باللجنة وقد رأت أن الموارد المالية للحكومة لا تسمح باستصلاح كل هذه الآلاف الكثيرة من الأفدنة ، وأن الاستصلاح لو ترك للحكومة وحدها لما تم منه إلا بضعة آلاف من الأفدنة ولذا رأت اللجنة بثاقب بصرها أن رءوس الأموال مسألة المسائل ، ولا بد من اشراك الأموال الخاصة فى الاصلاح .

هذه بعض المشروعات الانتاجية التى تنتوى الحكومة القيام بها أو تشجيع بعض الهيئات على تنفيذ بعضها بغية تنمية الانتاج القومى ورفع مستوى المعيشة فى البلاد فى وقت رأت فيه الحكومة نفسها مضطرة الى الحد من المصروفات والسير بشىء كثير من التأنى والحذر ، لتنفيذ ما تأخذه على عاتقها من المشروعات ، وفى وقت وصلت فيه الحالة المالية فى بداية العهد الجديد الى درجة من الخطورة لم تصل اليها

(١) أنظر تقرير مجلس الانتاج القومى بتاريخ ١٦ يونية ١٩٥٣ المرفوع الى رئيس مجلس الوزراء

(٢) أنظر تقرير اللجنة الخاصة بدراسة مشروع مديرية التحرير من سبعة من أعضاء مجلس الانتاج القومى ص ص ٢ — ١١ مع ملاحظة أن اللجنة لم تدرج فى التكاليف مصاريف الادارة والصيانة ونفقات إنشاء المصرف الرئيسى وتكاليف التجارب والابحاث المائية .

من قبل . وهنا نترك للسيد وزير المالية الحالى أن يصف تلك الحالة فى فقرات من مذكرته الخاصة بمالية الدولة حيث يقول [1] :

« فقد انتهت السنة المالية ١٩٥١ — ١٩٥٢ بعجز خطير يعتبر حدثاً فى تاريخ مصر المالى حتى فى السنين التى تلت أزمة سنة ١٩٣٠ ، فقد بلغ العجز فى السنة التى انتهت فى ٣٠ يونيه ١٩٥٢ نحواً من ٣٨ مليونا من الجنيهات ، بالرغم من أنها لم تشهد سوى المرحلة الأولى من الأزمة . هذا عدا الخسارة التى تحملتها فى عمليات القطن والتى تقدر بثلاثين مليونا من الجنيهات ، ما زالت الحكومة مدينة بها ، وتتمثل فى أذون الخزانة الصادرة لتمويل مشتريات القطن فى السنوات السابقة . ولم يكن مبعث هذا العجز الطائل قيام الحكومة بتمويل مشروعات انتاجية واسعة النطاق ترمي إلى تعزيز الدخل القومى ، بل كان مرده إلى زيادة الانفاق الكمالى فيما لا يجدى ، وفي زيادة المبالغ المخصصة للمصروفات العادية . وترتب على الأسس الخاطئة التى قامت عليها ميزانيتا ٥٠/١٩٥١ و ٥١/١٩٥٢ أن تبدد الاحتياطي الحر ، وهبط رصيد الحكومة لدى البنك الأهلى من ٧٥ مليونا من الجنيهات فى يناير سنة ١٩٥٠ إلى ١٦٫٨ فى آخر يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكان من جراء التسويات التى تجرى عادة عند انتهاء الميزانية ، أن اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من البنك الأهلى فى الحدود المصرح بها بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٢ ، وأصبح رصيدها مديناً بمبلغ ٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً فى أغسطس ١٩٥٢ ، وكان من الطبيعى أن يؤدى الاسراف الحكومي من جهة ، وترك الحبل على الغارب من جهة أخرى ، إلى عجز فى ميزانية المدفوعات استنزف معظم أرصدة النقد الأجنبي الحر » .

ويستمر السيد وزير المالية في مذكرته فيقول :

« فاذا ما تعذر على هذه الحكومة تنفيذ كل ما تصبو اليه من مشروعات انتاجية ، هدفها رفع مستوى معيشة الشعب من الدرك السحيق الذى بلغه ، نتيجة للاهمال الشنيع الذى انتاب مرافق البلاد فى الماضى ، وإذا ما اضطرت إلى السير بتؤدة فى تنفيذ تلك المشروعات ، وعمدت إلى تمويلها عن طريق الاقتراض الداخلى

(١) انظر مذكرة وزير المالية والاقتصاد المؤرخة ٣٠ يونيه ١٩٥٣ عن « الأسس الجديدة لمالية الدولة » .

والخارجي ، ولجأت في ذلك إلى مطالبة المواطنين كافة بتضحيات جديدة ، فإنما يرجع ذلك إلى الانهيار المالي الذي كاد يعصف بكيان البلاد ، ويلقي بها إلى الفوضى الشاملة في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية » .

وتتحدث المذكرة عن سياسة الحكومة فيما يختص بزيادة الانتاج فتقول :

« ومن وسائلها في تشجيع زيادة الانتاج إعفاء الصناعات الجديدة التي ترى الحكومة أن قيامها لازم لدعم الاقتصاد القومي من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات . كما تقرر أن يعفى من نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ذلك القدر من الأرباح السنوية غير الموزعة الذي تخصصه الشركات للاستثمار في إنشاء صناعات جديدة أو في توسيع مرغوب فيه في الصناعات الحالية » .

ثم تشير المذكرة إلى إعفاء الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة من الضرائب الجمركية رغبة في تشجيع الاستثمار في الصناعات القائمة والصناعات الجديدة ، وإلى إعفاء الفنيين الأجانب الذين يعملون في خدمة الاقتصاد الوطني من الضريبة على الدخل ، الذي يحصلون عليه من موارد خارج الأراضي المصرية ، لا صلة لها بأعمالهم في مصر .

هذا وقد صرح وزير المالية يوم ٨ أكتوبر ١٩٥٣ عقب عودته من اجتماع محافظي صندوق النقد الدولي ، تصريحا خاصاً بالاقتراض من الخارج جاء فيه :
« وكان الجو مواتياً لمصر في جميع الاتصالات التي قمت بها ، وجميع الجهات راغبة في التعاون مع مصر ، ومن المحتمل أن تقوم الحكومة بالاقتراض من البنك الدولي للمشروعات التي ستقوم بتنفيذها في الوقت الحاضر . . . . وإن الاستعداد في أمريكا طيب لمساعدة مصر لتنفيذ مشروعاتها الانتاجية ، وبصفة خاصة مشروع السد العالي » .

فإذا كانت مالية الحكومة الآن بالشكل الذي وصفه وزير المالية في مذكرته ، حتى أن الحكومة اضطرت أن تسير على ميزانية التقشف ، وإذا كانت رءوس أموال الشركات بمصر واحتياطياتها لا تكوّن إلا جزءاً صغيراً من رؤوس الأموال الطائلة التي تحتاجها مصر في الوقت الحالي لزيادة إنتاجها وإدخال الصناعة فيها ورفع مستوى معيشة أبنائها ؛ نقول ، إذا كان هذا هو حالنا الآن ، فهل نستطيع بعد هذا

الأن نشجع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ؟ وليست هذه المشروعات هي ما تحتاجه مصر فحسب ، بل إنها مشروعات أغلبها حكومى ، والتفكير فيها قد أتى عن طريق مجلس أنشأته الحكومة ، والمجلس بطبيعة الحال يسعى جاهداً لاتمام المهمة التى نيطت به ، ولكننا فوق هذا لا زلنا نجد مجالا كبيرا فى مصر للاستثمارات الفردية . فاذا أضفنا هذا إلى ذلك فسنجد أن حاجتنا إلى رؤوس الأموال الاجنبية تعظم و تشتد .

ومع ذلك : فلنبحث بعض البراهين الاقتصادية التى أجمع أصحابها على ضرورة استثمار الأموال الأجنبية بالبلاد المتخلفة اقتصاداً . ولنطبق هذه البراهين على أحوالنا فى مصر .

رابعا — البراهين الاقتصادية

المستقاة من النظريات الحديثة لاستثمار رءوس الأموال الأجنبية فى البلاد المتخلفة لرفع مستوى معيشتها ومدى تطبيق تلك البراهين على مصر

١ — مراحل الاقتراض والاقراض :

يقسم رجال الاقتصاد والمالية المراحل التى تمر بها بلد من البلاد من حيث استيرادها أو تصديرها لرأس المال الصافى الطويل الأجل ، ومن حيث ما يعود على البلد من فوائد وأرباح صافية ، إلى مراحل خمسة [1] (ويضيفون اليها مرحلة سادسة فى بعض الأحيان) وفى المرحلة الأولى تستورد البلد رؤوس أموال صافية عن طريق العمليات الطويلة الأجل ، أى أن رءوس الأموال الأجنبية الطويلة الاجل التى تحصل عليها البلد ، تكون أكبر من القروض الاجنبية الاجمالية التى تقرضها الدولة لغيرها والاموال التى تدفعها لاستهلاك دينها . فى هذه المرحلة تكون البلد ذات اقتصاد أولى ناشىء ، فتحتاج إلى رأس المال الأجنبي على شكل عدد وآلات ومنشآت ، أى أجهزة ومهمات رأسمالية على شكل واردات تدفع بعض قيمتها عن طريق ما تقترضه من المدخرين فى البلاد الاكثر نضوجا .

ولا تكاد البلد تدخل فى المرحلة الثانية حتى تكون قد أتمت بناء منشآتها ومواصلاتها ، فتبدأ وارداتها الصافية من رءوس الأموال فى التناقص ، بينما تبدأ

---

(١) أنظر كتاب An Outline of Money لمؤلفه الأستاذ G. Crowther ص ٣٥٦ — ٣٦٠ طبعة ١٩٤٩

مدفوعاتها من الأرباح والفائدة فى الازدياد ، وتكون صادراتها قد بدأت تزيد عن وارداتها ، فيكون لديها فائض صاف فى الحسابات الجارية . ولن تصل البلد إلى هذه المرحلة إلا بعد سنين طويلة ، ومع ذلك فانها تكون مدينة دينا دولياً صافياً حيث تزيد مسئولياتها الدولية عن الأصول الأجنبية التى اقترضتها .

ثم تنتقل البلد الى المرحلة الثالثة حيث تبدأ فى تصدير رأس المال الطويل الأجل، بعد أن كانت مستوردة له فى مرحلتها الأولى ، ومعنى ذلك أن البلد تستورد بعض رءوس الأموال القليلة ، ولكنها تقرض غيرها من البلاد وتدفع جزءاً كبيراً مما عليها من ديون، أى أنها تدفع الي الخارج أكثر مما تستورد من رءوس أموال ، ولكن تظل البلد مدينة أكثر منها دائنة ، اذ تكون ديونها للأجانب أكثر مما لها من ديون فى الخارج .

وفى المرحلة الرابعة تتسلم البلد فوائد وأرباحاً صافية ، ولكن بمقادير أقل مما تصدر من رأس مال طويل الأجل ، فهى تشتغل فى هذه المرحلة بعمليات الاقراض، وتكون قروضها الى الخارج أكبر من الثمار التى تجنيها عما أقرضت فى الماضي . أى أن هذه المرحلة تتميز بزيادة في رأس المال الطويل الأجل المصدر إلى الخارج ، عن الأرباح التى تحصل عليها من الخارج ، فهى اذاً بلد دائن فيما يختص بالحسابات الدولية .

وفى المرحلة الخامسة تكون البلد قد وصلت إلى مركز ممتاز ، يسمح لها بأن تجنى ثمار ما أقرضت من قروض أجنبية فى الماضى ، حيث يزيد ما تتسلمه من فوائد وأرباح صافية ، عما تصدره من رءوس أموال أجنبية .

فاذا درسنا حالة البلاد التى وصلت الى هذه المرحلة الاخيرة ، فسنجد أنها تزيد من رءوس أموالها المستثمرة فى الخارج ، ولكن بخطى وئيدة وتكون قد أصبحت بلداً ناجحاً دائناً فى الحسابات الدولية .

ولو درسنا إحصائيات الولايات المتحدة بالذات ، فسنجد أنها مرت بالمرحلة الاولى حتى سنة ١٨٧٥ عندما دخلت فى المرحلة الثانية واستمرت بها حتى عام ١٩١٤ . ومنذ سنة ١٩١٩ بدأت الولايات المتحدة فى شراء ديونها الأجنبية التى اقترضتها أثناء الحرب العالمية الاولى، ثم استثمرت أموالا فى الخارج فأصبحت

بلداً دائناً ، وما أن جاءت سنة ١٩٣٠ حتى كانت الولايات المتحدة قد زادت صادراتها من رءوس الاموال الصافية الطويلة الاجل ، عما كانت تتسلمه من فوائد وأرباح صافية [1] .

فاذا كانت الولايات المتحدة نفسها قد بدأت من حيث يجب أن تبدأ كل دولة متخلفة ، بدأت بالاقتراض من الخارج واستوردت رءوس الاموال لزيادة الاستثمار ومضاعفة الانتاج ورفع مستوى المعيشة ، أفلا يجدر بنا — وحالتنا الآن أسوأ من حالة الولايات المتحدة في بداية مرحلتها الاولى ، إذ لم تواجه مشكلة ازدحام السكان التى نواجهها أو مشاكل ضعف الانتاج وزيادة الايدى العاملة ، وانخفاض مستوى المعيشة انخفاضاً كبيراً كما نواجه نحن هذه المشاكل اليوم — نقول أفلا يجدر بنا أن نستورد رءوس الأموال الأجنبية فى غير خوف ؟

٢ — الخوف من الاستعمار :

ومن أى شىء نخاف؟ أمن الدول الأجنبية التى قد تفرض سيطرتها السياسية علينا بعد تدخلها المالى ؟ إن من يتخوفون من هذا الامر يشيرون دائما إلى قروض اسماعيل التى انتهت بتدخل الانجليز فى مالية مصر واحتلالها منذ عام ١٨٨٢ ، وردنا على ذلك :

(أ) أن مصر اليوم قوية بأبنائها وصادق عزيمتها وليست ضعيفة مستضعفة كما كانت فى عهد اسماعيل [2] .

---

(١) انظر كتاب (International Economics) تأليف (Stephen Enke and Virgil Salero) ص ٥٠٦ نيويورك ١٩٥١

(٢) كتب فى ذلك الدكتور محمد مظلوم حمدى فى بحثه عن « استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى مصر » يوليو سنة ١٩٥٣ ص ١٨ مايلى : لا أجد فيما حدث فى إيران ما ينهض دليلا على وجود علاقة سببية بين استثمار رءوس الأموال والحد من سياسة الدول التى تستثمر فيها الأموال — بل إنى على العكس أجد فيه الدليل الحاسم على عدم وجود تلك العلاقة . أين كانت السيطرة الانجليزية على إيران ، يوم أن اتخذ البرلمان قراره التاريخى الخاص بتأميم البترول وتصفية الشركة الانجليزية الايرانية ؟ وأين كان النفوذ الانجليزى الذى يقال إنه مستمد من استثمار رءوس الأموال الانجليزية يوم أن طرد آخر بريطانى من إيران ؟ وماذا فعلت هذه الاموال المستثمرة عندما ضربت إيران بتهديد ووعيد انجلترا عرض الحائط ووقفت أمامها موقف الند للند فى مجلس الأمن ثم أمام محكمة العدل الدولية فخرجت فى كلتا الحالتين منتصرة متمتعة بكامل سيادتها وسلطانها .

(ب) أن قروض اسماعيل لم يكن الغرض منها زيادة الثروة الاهلية والدخل القومي، بقدر ما كانت منصبة على زيادة الأمور الترفية في ذلك الوقت .

(ج) أن هذه العقدة النفسية التي تزامل حتى بعض الاقتصاديين المصريين، قد وجب أن يتخلصوا منها، لأن رؤوس الأموال الأجنبية إن دخلت مصر اليوم فسيكون ذلك بشروط معقولة مقبولة سنتحدث عنها فيما بعد، ولأن أولى الأمر في مصر اليوم لن يسمحوا بصرف القروض على البذخ والترف والملاهى . وأخيرا لأننا حينما نفكر في استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر، فانما نفكر في إنشاء المصانع وإقامة الهياكل والمؤسسات عن طريق الشركات، قبل أن نفكر في استيراد المال بالفائدة كقرض من دولة كبرى .

(د) أن الرغبة في استثمار رءوس الاموال الاجنبية تنمو فى البلاد المتخلفة، وعلى الاخص في البلاد المستعمرة بنمو الكراهية للاستعمار والرغبة الملحة في التخلص منه، حتى لا تظل البلاد المستعمرة منتجة للمادة الخام أو مزرعة للمستعمرين . فالاستثمار هو السلاح البتار الذى نحارب به الاستعمار .

٣ — أشكال القروض :

وحتى على فرض أننا عقدنا قرناً مع الولايات المتحدة مثلا، فسيكون لنا الحق في الحصول على القروض على شكل آلات ومولدات وسلع إنتاجية أخرى، أو أن نحصل على جزء من القروض على شكل آلات ومعدات، ونبقى الجزء الباقى كرصيد نقدى نزيد به أرصدتنا الاجنبية، ومن تلك الارصدة ندفع ديوننا لبعض الدول الاخرى، أو نشترى من هذه سلعا لا نجدها في الولايات المتحدة .

٤ — الاقتراض والحرية الاقتصادية :

وإذا قيل إن الاتحاد السوفيتى كون لنفسه اقتصاداً صناعيا قويا بين الحربين العالميتين دون أن يقترض من الخارج، حتى أصبحت روسيا بلداً صناعياً كبيراً في بحر عشرين عاما، بعد أن كانت بلدا زراعيا فقط، دون أية مساعدة أجنبية،

فقد حدث هذا عن طريق إبقاء روسيا أبناءها فى مستوى منخفض من المعيشة ، وعن طريق النظام الاقتصادى السوفيتى الذى تتلاشى فيه الحرية الاقتصادية ، وهو الأمر الذى لا تستطيع تحمله دول أخرى أو تحمل مصاعبه وما ينطوى عليه من حرمان .

وليس أدل على ذلك مما حدث بالولايات المتحدة التى اقترضت أموالا كثيرة من بلاد غرب أوروبا فى القرن التاسع عشر ، حتى نجحت فيما أدخلته من تطورات اقتصادية عن طريق ما استثمرته من فائض البلاد الأخرى ، دون أن تفقد الحرية التقليدية التى يستمتع بها أبناؤها . وهكذا عن طريق استثمار رءوس الأموال الأجنبية ، استطاعت الولايات المتحدة أن تقيم دعائم اقتصاد متنوع قوى وطيد الأركان ، واستطاعت أن تصل إلى مرتبة البلاد المقرضة اليوم ، بل هى أكبر البلاد المقرضة على الاطلاق .

٥ — هل تخشى البلاد الصناعية الكبرى تصنيعنا لبلادنا :

وإذا كان المعارضون لفكرة الاستثمارات الأجنبية بمصر ، يتذكرون موقف بريطانيا من الدول التى اقترضت منها أثناء القرن التاسع عشر ، حيث أقرضت معظم قروضها إلى البلاد الزراعية لزيادة الانتاج الزراعى ، الخاص بالمواد الغذائية والمواد الخام التى كانت بريطانيا فى حاجة اليها ، وكانت تشتريها من مدينيها ، فأن البلاد التى تستدين اليوم ، تفعل ذلك لتتصنع فتزداد صادراتها ، فتدفع ديونها من السلع التى تصدرها الى الدولة الدائنة ، أى أن الدولة التى تقترض رؤوس الاموال اليوم ، تهدف إلى أن تتصنع بأسرع ما يمكن . فتنافس الدولة الدائنة بمصنوعاتها فى السوق . ولذا نجد أن الولايات المتحدة تفهم هذا المبدأ الآن حق الفهم ، لان البلاد المقترضة منها تستثمر الاموال فى عمليات إنتاجية ، مما يتطلب من الولايات المتحدة تعديلا وضبطاً لامورها الاقتصادية . فالبلاد الزراعية والبلاد المنتجة للمواد الخام أصبحت اليوم متحمسة لتصنيع بلادها ، ولتحسين طرق المواصلات لديها ، ولادخال القوى الكهربائية المائية وغير ذلك لرفع مستوى المعيشة فيها . وليس أدل على ذلك مما يحدث الآن فى الهند ، التى تصنع آلات غزل ونسج القطن والقضبان الحديدية والافران وبعض أنواع السفن الخ .

ولا يصح أن يقال إن بلداً مثل الولايات المتحدة يجب أن تمتنع عن تصدير رءوس الأموال إلى الخارج، طالما أن البلاد المتخلفة والمستثمرة لرءوس الأموال الأمريكية ستنافس أمريكا في المصنوعات والسلع الدولية ، وذلك لأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تمتص أموالها الكثيرة المدخرة حتى تستطيع عن طريق استثماراتها الأجنبية أن تصل إلى حالة تقترب من تعادل الاستثمار بالادخار ، مع إعادة توزيع الدخول . فاذا قل معدل الادخار ازدادت رغبة الولايات المتحدة في الاتفاق على الواردات وفي الحصول على قدر أكبر من السلع المتنوعة من مختلف أنحاء العالم ، فيزداد الدخل الحقيقي للأفراد .

وقد حدث هذا فعلا بالنسبة لبريطانيا في الربع الأول من القرن العشرين ، وعلى الأخص عند بداية الحرب العالمية الأولى ، حيث أجبرت على مقاسمة الأسواق العالمية مع دول أخرى دخلت الميدان الدولي في ذلك الوقت ، وكانت مضطرة بطبيعة الحال إلى عمل بعض التعديلات الخاصة باقتصادياتها ، إزاء منافسة الدول الجديدة لها ومع ذلك ظلت صناعاتها — التي كانت بمثابة العمود الفقرى لها — منتعشة نامية ، وظلت أكبر صناعات مصدرة في العالم ، وزاد الدخل الحقيقي للفرد ونما طوال خمسين عاما ، ولم يزد عليه في ذلك الوقت إلا الدخل الحقيقي للفرد بالولايات المتحدة [1] وكندا .

وهكذا حصلت بريطانيا من استثماراتها الأجنبية على دخل سنوى كبير . وإذاً لا خوف على البلاد التي زاد فيها الادخار الآن — مثل الولايات المتحدة — من استثمار فائضها في الخارج .

ولنأخذ مثلا آخر ما حدث من استثمار الأموال الأمريكية في فنزويلا لاستخراج الزيت والغاز مما نافس الولايات المتحدة في صناعة من أهم صناعاتها . فاذا كان الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً مرناً يتشكل بالظروف والأحوال ، لما نشأت هناك إلا اضطرابات وقتية لبعض نواحيه ، وهذه الاضطرابات يمكن التغلب عليها

---

(١) أنظر كتاب The International Economy تأليف البروفسور P. T. Ellsworth ص ٤٢٣ طبعة ١٩٥٠ بنيويورك مشيراً الى جدول بكتاب : The Condtitions of Economic Progress تأليف Colin Clark في مواجهة ص ١٤٨

فى أمريكا كلما زادت مقدرة الأجانب الشرائية واستطاعوا استيراد سلع أمريكية أكثر .

وليس أدل على ذلك أيضاً من أنه كلما زادت عمليات التصنيع فى البلاد المتخلفة ، كلما أصبحت تلك البلاد نفسها من أكبر عملاء البلاد الصناعية القديمة الكبرى ، كما حدث قبل الحرب العالمية الثانية ، حينما باعت ثلاثة عشر بلداً صناعيا — باستثناء بريطانيا واليابان وإيطاليا — أكثر من نصف صادراتها إلى بلاد صناعية أخرى فى العالم[1] .

واذاً لا يصح أن يقال إن بلداً مثل أمريكا لن تستثمر بعض رءوس أموالها فى مصر خوفاً من أن تصنّع مصر نفسها وتنافس أمريكا فى الميدان الدولى .

ولا يصح أن يقال أيضاً إن الولايات المتحدة تخشى إفلاس بعض المدنيين أو عدم استطاعة هؤلاء الدفع فى المستقبل . وذلك لسببين :

السبب الأول : ان المدخرين بالولايات المتحدة إذا استثمروا أموالهم فى إحدى البلاد المتخلفة فانهم لا يجازفون بأموالهم فى أية جهة ولأى شعب ، بل هم يدرسون أحوال المنطقة وإمكانياتها فى الاستثمار وتوافر الأيدى العاملة فيها وقدرتها على الدفع وقوانينها ، وما إذا كانت تلك القوانين تسمح بخروج الأرباح الى أمريكا . وفوق هذا كله ، يفكرون في استقرار البلد السياسى قبل المجازفة فى الاستثمار ، ثم أنهم يرسلون الفنيين المتخصصين الأكفاء ليضمنوا للمشروع النجاح .

والسبب الثانى أن الولايات المتحدة نفسها قد حصلت على أموال طائلة نتيجة استثمار رءوس أموالها فى الخارج فى الفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ولا يخفي أن الكساد العظيم قد جاء فى تلك الفترة وأثّر ولاشك على دخل الولايات المتحدة من استثماراتها فى الخارج ، ومع هذا فان الجدول رقم (١٤)[2] يبين لنا البلايين من الدولارات التى حصلت عليها الولايات المتحدة أثناء المدة المذكورة أى ما بين الحربين .

واذاً لا سند هناك للدعوى التى يدعيها بعض المفكرين من أن الولايات المتحدة تخشى استثمار أموالها بالبلاد المتخلفة ، فقد فاضت لديها المدخرات الآن ولا بد من أن تلج أبواب الاستثمار فى البلاد المحتاجة إلى النمو والارتقاء . كما أنها من ناحية

---

(١) أنظر كتاب انك Salera السابق ص ٥١٩   (٢) أنظر الصفحة التالية .

جدول استثمارات الولايات المتحدة فى الخارج[1] ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠

جدول رقم (١٤)

الاستثمارات ودخولها	بلايين الدولارات
مقدار ما استثمرته الولايات المتحدة فى الخارج حتى آخر سنة ١٩١٩	٦,٥
الاستثمارات الصافية الجديدة بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠	٦,٩
المجموع	١٣,٤
دخول القروض التى قدمها المستثمرون الأمريكيون :	
— قيمة الاستثمارات فى نهاية ١٩٤٠	٩,٨
— دخول تسلمها المستثمرون بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠	١٣,٩
المجموع	٢٣,٧
الزيادة من الاستثمار	١٠,٣

أخرى — كما برهنا الآن — قد اعترف أبناؤها أنفسهم على أن الولايات المتحدة قد حصلت على دخل طيب (١٠,٣ بلايين من الدولارات) حتى فى الفترة التى تخللتها الأزمة والكساد .

٦ — لمَ نرغب فى التصنيع سريعاً :

وليست رغبة المتحمسين لاستثمار رؤس الأموال الأجنبية بمصر، إلا حباً فى الارتقاء الاقتصادى السريع ، والتنمية الاقتصادية العاجلة التى تنتشل البلد من فقرها المدقع . ونحن فى ذلك ننظر الى اعتبارات اقتصادية ثلاثة خاصة بالبلاد المتخلفة ، بل هى دروس ثلاثة نتلقاها من البلاد المتقدمة الفنية الكبرى ، وتتلخص تلك الدروس فيما يلى :

١ — أن دخل الفرد بالبلاد المتخلفة اقتصادياً ، لم ينم إلا ببطء شديد ، بينما نما دخل البلاد الصناعية الكبرى بسرعة فائقة . وإنا لنلحظ ذلك حتى منذ ١٩٣٩ إلى الآن ، وهى الفترة التى ازداد فيها التقدم ببلاد العالم المختلفة . ومعنى ذلك أن أبناء البلاد المتخلفة اقتصاديا قد أصبحوا أفقر نسبيا ، حيث زاد دخل الفرد منهم زيادة قليلة مع ازدياد عدد السكان نسبة كبيرة ، بينما زاد دخل الفرد بالبلاد المتقدمة زيادة عظيمة ، وزاد عدد السكان زيادة قليلة . والجدول الآتى يوضح لنا هذه الظاهرة الهامة .

(١) أنظر كتاب Economic Reconstruction بإشراف البروفسور Seymour E. Harris ص ٣٠٨ — ٣٠٩ نيويورك ١٩٤٦ نقلا عن : August Maffry " Foreign Trade in The Post-War Economy ", Survey of Current Business. November 1944, p, 11. من مصلحة التجارة بالولايات المتحدة .

مقارنة بين دخل الفرد فى بعض البلاد المتقدمة
ودخل الفرد فى بعض البلاد المتخلفة لكل من عامى ١٩٣٩ — ١٩٤٩

جدول رقم (١٥)

البلد	الدخل السنوى للفرد مقيساً بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٣٩	الدخل السنوى للفرد مقيسا بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٤٩	النسبة المئوية للزيادة أو النقص
الولايات المتحدة .	٥٥٤	١٤٥٣	+١٦٢,٣
المملكة المتحدة .	٤٦٨	٧٧٣	+٦٥,٢
سويسرا . . .	٤٤٥	٨٤٩	+٩٠,٧
السويد	٤٣٦	٧٨٠	+٧٨,٩
استراليا . . .	٤٠٣	٦٧٩	+٦٨,٤
نيوزلندا . . .	٣٩٦	٨٥٦	+١١٦,١
كندا	٣٨٩	٨٧٠	+١٢٣,٦
هولندا	٣٣٨	٥٠٢	+٤٨,٥
الدانمارك	٣٣٨	٦٨٩	+١٠٣,٥
فرنسا	٢٧٩	٥٨٧	+١١٠,٤
بلجيكا	٢٦١	٥٨٢	+١٢٢,٩
إيطاليا	١٤٠	٢٣٥	+٦٧,٨
مصر . . .	٨٥	١٠٠	+١٧,٦
سيلان	٦٣	٦٧	+٦,٣
إكوادور	٤٤	٤٠	—٩,٠٩
الهند	٣٤	٥٧	+٦٧,٦
الفلبين	٣٢	٤٤	+٣٧,٣
الصين	٢٩	٢٧	—٦,٩
إندونيسيا . . .	٢٢	٢٥	+١٣,٦

ملاحظة : كنا نود أن نقارن زيادة أو نقصان الدخل السنوى للفرد بالبلاد العربية مثل العراق وسوريا ولبنان والبلاد العربية السعودية واليمن لولا عدم وجود أرقام الدخل عام ١٩٣٩ ، ومع ذلك فان الدخل السنوى للفرد بالعراق عام ١٩٤٩ هو ٨٥ دولاراً ، وسوريا ١٠٠ ولبنان ١٢٥ والبلاد العربية السعودية ٤٠ ، واليمن ٤٠ ، وكلها أرقام تدل على انخفاض الدخول كما جاء فى إحصاء هيئة الأمم السابق الذكر .

ويتبين من هذا الجدول ، أن دخل الفرد في البلاد المتقدمة قد زاد في عشر سنوات زيادة سريعة تلفت النظر ، حيث زاد دخل الفرد في الولايات المتحدة ١٦٢,٣ ٪ وفي المملكة المتحدة ٦٥,٢ ٪ وفي سويسرا ٩٠,٧ ٪ بينما زاد الدخل في البلاد المتخلفة زيادة طفيفة ضئيلة . فقد زاد في مصر ١٧,٦ ٪ فقط وفي سيلان ٦,٣ ٪ بل انه قل في بلاد مثل اكوادور بمقدار ٩,٠٩ ٪ وكذلك في الصين بمقدار ٦,٩ ٪ .

هذه الحقيقة وحدها كانت تكفي لأن تدعونا إلى ضرورة زيادة دخول الأفراد بالبلاد المتخلفة لرفع مستوى معيشتهم . وأنى لتلك البلاد هذه الزيادة بغير استثمار قدر كبير من رءوس الأموال الأجنبية وبغير إبطاء . وإذا كان دخل الفرد في مصر وحتى في فترة الحرب لم يزد إلا بمقدار ١٧,٦ ٪ مع كثرة ما أنشىء من شركات مصرية في تلك المدة ، فأن الاستثمار الأجنبي يصبح ضرورة ملحة [1] .

٢ — والدرس الثاني الذى لقنتنا إياه الدول المتقدمة ، أن الدول المتخلفة كانت تصدر المواد الخام والمواد الغذائية في مقابل كمية صغيرة من السلع المصنوعة، وأن الاحصائيات قد برهنت — أثناء الخمسين عاما التي أتت قبل الحرب العالمية الثانية — على أن القوة الشرائية لتلك المواد الخام التي تصدرها الدول المتخلفة وتعتمد عليها في تجارتها الخارجية ، قد نقصت بمقدار ٤٠ ٪ [2] إذا قومت بوارداتها من السلع المصنوعة ، مما شحذ همة أبناء المناطق المتخلفة الى التصنيع ، لانتاج السلع التي تجد في السوق العالمية أسعاراً أعلى نسبيا .

ومن جهة أخرى ، نجد أن أثمان المواد الغذائية والمواد الخام التي تنتجها الدول المتخلفة ، تنخفض انخفاضاً كبيراً أثناء الكساد والأزمات . ومع ذلك فان هذا الانخفاض لا يغري المزارعين على تقليل عرض محاصيلهم ، لأن الأرض التي يعتمدون عليها لا بد أن تزرع . بخلاف المنتجات الصناعية التي إذا انخفضت أثمانها وتدهورت ، قلل المنتجون من إنتاجها . وبمعنى آخر نجد أن عرض المنتجات

---

(١) ذكرنا في ص ١٤ من هذا البحث أن مصر في حاجة إلى حوالى ٤٧ مليونا من الجنيهات سنويا كي يزداد دخل الفرد بمقدار ٣ ٪ .

(٢) انظر ص ٥٢٦ من كتاب Salera سالف الذكر .

الزراعية حتى فى الأجل الطويل بالنسبة للطلب عليها ، أقل مرونة من عرض المنتجات الصناعية بالنسبة للطلب عليها . من هنا نشأت حاجتنا الى الصناعة كى نعد للأزمات عدتها، ومن هنا أيضاً نشأت حاجتنا إلى رءوس الأموال الكبيرة .

٣ — أما الدرس الثالث ، فيتلخص فيما عانته البلاد المتخلفة من نقص كبير فى السلع المصنوعة أثناء الحرب ، وذلك بالنسبة لعدم وجود السفن ، وللحصار الاقتصادى الذى تفرضه الدول المتحاربة ، مما شجع بعض البلاد المتخلفة على انشاء بعض الصناعات أثناء الحرب .

٧ — زيادة المقدرة الانتاجية وتنويع الانتاج :

إننا نعنى باستثمار رءوس الأموال الأجنبية بمصر ، أن نعتمد أولا على إنشاء الشركات فى بلادنا برءوس أموال أكثرها أو غالبيتها من المدخرين الأجانب ، وذلك بغية الارتقاء الاقتصادى . ولكى نحصل على أحسن النتائج يجب أن نوجه مشروعات الاستثمار فى عمليات التصنيع التى تعتبر أساسية بالنسبة للاقتصاد الصناعى ، مثل مشروعات توليد القوى المحركة ، ومشروعات النقل ومشروعات التعدين والبترول لوجود المعادن والبترول فى باطن أرضنا . مثل هذه المشروعات تتطلب رأس مال حقيقى كبير ولكنها تعطى نتائج ملموسة بعد عدة سنين . حتى إذا تمت عمليات الاستثمار ، استطعنا بعد فترة ما أن نحصل على القوى المحركة والنقل بمعدلات تتناقص كلما زاد الانتاج الصناعى .

ونحن نعنى بذلك محاولة الوصول إلى هدفين هامين : أولهما ، زيادة المقدرة الانتاجية الاهلية ، وثانيهما تنويع الانتاج وعلى الأخص فى الاتجاه الذى يؤدى إلى إنتاج صناعى تزيد معه مقدرتنا على التصدير . وليس معنى هذا أن نبدأ بانتاج السلع التى تتفوق البلاد الأخرى فى إنتاجها ، بل ننتج ما تسمح به طبيعة بلادنا وما يتكلف أقل نسبياً من تكاليف البلاد الأخرى .

وإذا قيل فى هذا الصدد ، إن معظم عمالنا من الزراعيين ، وإن الصناعة تحتاج إلى عمال مهرة ، فالرد على ذلك أن العمال المصريين قد بدأوا فعلا فى التعود على الجو الصناعى ، وانتقلوا الى المصانع بكفر الدوار وشبرا والمحلة والاسكندرية الخ .

ولا يخفى أن إغراء العمال الزراعيين على العمل بالمصانع ، سيمهد السبيل أمامهم لأن يصبحوا نصف ماهرين أو ماهرين ، مما يزيد من إنتاجية العامل فيرتفع مستوى معيشته .

٨ — الاستثمار الأجنبي يعمل على توظيف الأموال المصرية :

وهناك حقيقة اقتصادية هامة ، تتضمن زيادة الاستثمارات الأهلية ، كلما زادت رءوس الأموال الأجنبية فى مصر[1] ، فالبلد المفتقرة إلى رءوس أموال أجنبية ستأتى بها على شكل عدد وآلات ولكنها ستضطر إلى بناء المصانع بأحجار وأخشاب مما لديها وسيشتغل فى البناء عمال أهليون ، فيزيد الطلب على النجارين والبنائين مثلا ، وترتفع أجورهم ودخولهم وبالتالى مستوى معيشتهم . فاذا فرضنا مثلا أن شركة تكونت فى مصر برءوس أموال غالبيتها من ألمانيا لاقامة مصنع للزجاج بالقاهرة ، وأن بضعة آلاف من العمال سيعملون فى مثل هذه الشركة . أليس من المعقول أن تأتى الآلات المطلوبة من ألمانيا ، وأن يحضر الفنيون من مديرين ومهندسين من تلك البلد ؟ ثم أليس من المعقول أيضاً أن مثل هذه الصناعة ستحتاج إلى صناديق خشبية كثيرة ، يصنعها النجارون بمصر ، وإلى مادة خام الخ . . . فتنشط تجارة أخرى لدينا ؟ وإلى وقود وسائقين ومفتشين وغير ذلك ؟ وإذاً ، فافتتاح مصنع واحد برءوس أموال أجنبية ، مجلبة لخير اقتصادى خاص باستثمار كثير من المدخرات الأهلية فيما تتطلبه الصناعة الجديدة . وبمعنى آخر أن استثمار رءوس أموال أجنبية فى مصر سيعمل على توظيف كثير من الأموال المصرية .

٩ — تحسين المستويات الاجتماعية والصحية وإطالة فترة العمر :

ومن ناحية أخرى ، فان حركة التصنيع نفسها تدخل تغييرات خاصة فى أحوال السكان وفى فترة أعمارهم . إذ المشاهد بالبلاد الصناعية ، أن الحكومة وأصحاب المصانع يعنون بأمور العمال من حيث التغذية والمسائل الصحية وساعات العمل والأجور وتقليل الحوادث وغير ذلك ، مما تزداد تبعاً له فترة عمر الأفراد .

(١) نظرنا إلى هذه الحقيقة فى الجزء الثانى من هذا البحث ص ص ٢٠ — ٢١

وحينما يعيش الفرد مدة أطول فان الفترة التي يكون فيها قادراً على الانتاج تزداد كذلك. وليس أدل على هذا من أن البلاد المتقدمة يزيد فيها متوسط العمر بمدى واسع عن متوسط العمر بالبلاد المتخلفة . والجدول الآتي يوضح لنا هذه الحقيقة :

متوسط العمر في بعض البلاد المتقدمة والمختلفة [1]

جدول رقم (١٦)

البلد	متوسط العمر بالسنة	البلد	متوسط العمر بالسنة
الولايات المتحدة .	٦٢,٥	ايطاليا . . .	٤٩,٣
ألمانيا	٥٦	الهند	٢٤,٧
انجلترا	٥٥,٦	مصر الرجال . .	٢٤
فرنسا	٥٢,٢	مصر النساء . .	٢٧

فاذا كان متوسط العمر بالولايات المتحدة ٦٢,٥ عاماً ، وإذا اعتبرنا أن الافراد يبدأون في الانتاج من سن ١٧ أو ١٨ سنة ، وإذا تركنا خمس سنوات في نهاية العمر لنقص الكفاية ، فانا نجد أن بلداً كالولايات المتحدة يظل فيها الأفراد منتجين أثناء فترة متوسطة قدرها أربعون عاماً . أما في مصر ففترة العمر المتوسطة كلها ٢٤ عاماً للرجال و ٢٧ عاماً للنساء ، فكأن فترة انتاج الفرد في الولايات المتحدة تعادل فترة انتاج فردين لدينا .

ولا يخفى أنه مع التطور أو الارتقاء الاقتصادى ، وأنه كلما أدخلت تحسينات خاصة بالتغذية وبالصحة لدى الطبقات العاملة ، فستزداد فترة العمر المتوسطة ، عن طريق التحسينات الصحية والغذائية ، وعن طريق النمو الفكرى ورغبة الآباء في ضمان حياة أطيب للابناء ، فيقل معدل المواليد ويزداد عدد الافراد الذين يوجدون

(١) انظر « سكان هذا الكوكب » للدكتور محمد عوض محمد ص ١٦٤ وانظر التعليق على هذا الجدول في كتاب « السكان وموارد الثروة في مصر » تأليف السيد حسين عبد الله وتقديم الأستاذ وهيب مسيحه ص ص ١٣٠ — ١٣١ — يوليو ١٩٥٣ وقد ذكر الكاتب F. L. Allen في كتابه The Big Change السالف الذكر في الفصل الرابع عشر أن متوسط أعمار أبناء الولايات المتحدة فيما بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ قد ارتفع من ٤٩ إلى ٦٨ (والكتاب تحت الطبع بالعربية الآن).

فى فترة العمل المنتج ، إذا قورن بعدد الأفراد الذين يوجدون فى فترة الاعمال غير المنتجة

وكيف نصل الى هذا كله ، طالما كانت إمكانياتنا المالية محدودة ، ورءوس أموالنا غير كافية ، ولو اعتمدنا عليها وحدها لما وصلنا إلى هدفنا إلا بعد السنين الطويلة ؟

١٠ — هل نستغنى بالتضخم عن استيراد رءوس الأموال ؟

ولسنا نعتقد أن من بين الاقتصاديين المصريين من يطالب بتمويل الصناعة عن طريق التضخم ، بعد التجارب القاسية التى مرت بها بعض الدول التى اتبعته ، وبعد أن رأينا كيف عانت منه الأمرين الطبقات الفقيرة وجماعات العمال ، ولم يستفد منه إلا أصحاب الثروات . نقول إن التضخم كسياسة معيبة أمر مفروغ منه ، ولكن لعل البعض يشير إلى حالة التضخم التى صاحبت الاقتصاد البريطانى أثناء الحرب العالمية الثانية ، فهم يزعمون أن الحكومة تستطيع أن تكوّن رأس المال عن طريق ما تصدره من أوراق البنكنوت ، فيحصل المنتجون على دخول أكثر مما يدفعون لعوامل الانتاج . أى أن الدولة تعتمد فى هذه الحالة على الادخار الاجبارى بتقليل الاستهلاك لارتفاع الأثمان ، مما يعمل على ازدياد تكوين رأس المال . ولكن الحقيقة الخاصة بقلة الاستهلاك وحدها تتضمن هبوطاً فى مستوى معيشة الافراد ، ويعزز ذلك ارتفاع الأثمان وعلى الأخص لدى الطبقات العاملة والفقيرة والمتوسطة ، ارتفاعا أكبر نسبياً من زيادة الدخول ، مما ينتهى دائما بآثار وخيمة العواقب .

ولكن المهم فى الامر ، أن الاستثمار وخاصة فى البلاد المتخلفة يحتاج الى عدد وآلات وأفران وهياكل ، أو قل يحتاج إلى معدات رأسمالية من البلاد الصناعية المتقدمة . فكيف إذاً نستطيع أن ندفع قيم هذه المعدات إلى الخارج دون أن يكون لدينا قدر موفور من العملات الاجنبية ؟ وهل هنالك دولة صناعية تقبل أن ندفع لها ثمنا لما نستورده منها من أدوات الانتاج ، أوراقا من البنكنوت الذى يصدره البنك الاهلى المصرى ؟ إذاً لابد أن يكون لدينا مقدار وفير من العملة الاجنبية

لكي ندفع منه ثمن وارداتنا من السلع الانتاجية ، ولن يتأتى ذلك إلا بزيادة استثمار رءوس الأموال حتى تزيد الصادرات[1] .

وإذا كنا قد وجدنا صعوبة فى إيجاد المقدار الكافى من العملات الاجنبية — وخاصة أثناء سنى ما بعد الحرب — لندفع ثمن القوت الضرورى وهو القمح ، مما اضطرت معه حكومة العهد الحالى إلى تشجيع زراعة القمح من جهة ، والى وضع القيود الخاصة بالاستيراد وتشجيع التصدير من جهة أخرى . فكيف اذاً نستطيع أن نحصل على ما نريد من عدد وآلات ، إلا إذا زاد نشاطنا الانتاجى ، وزادت قدرتنا على التصدير ؟ فكأن القدرة على التصدير إنما أساسها زيادة الانتاج ، وزيادة الانتاج — كما أوضحنا — ليست إلا نتيجة لزيادة رءوس الأموال من ناحية ، وزيادة الكفاية الانتاجية من ناحية أخرى .

ومع ذلك ، أليس معنى التضخم نفسه هبوطا لقيمة عملتنا ، مما يؤدى فى النهاية الى ضعف مقدرتنا على الاستيراد ؟ وما دمنا نعترف أن السياسات النقدية للبلاد المتخلفة لم تصل بعد الى درجات عالية ، ولم يتخصص عمال تلك البلاد التخصص الفنى الكامل ، لاعتمادهم فى الأغلب على الزراعة أفلا يكون التضخم سببا فى تأخير الاقتصاد النقدى للبلد المتخلفة ، وفى منع العامل من زيادة تخصصه ، وفى تقليل الثقة بالسياسية النقدية حتى عند أبناء البلد أنفسهم ؟

وما دمنا سنخلق نقوداً ورقية جديدة دون إنتاج معدات رأسمالية ، أفليس معنى ذلك ، أن عجلة إصدار البنكنوت ستدور ، ولكن لانتاج سلع الاستهلاك والاستزادة منها . وحتى فى هذه الحالة لن نستطيع تشغيل العاطلين من العمال ، ما دمنا لم نحصل على المعدات الرأسمالية المطلوبة .

وحتى فيما يختص ببريطانيا ، فان موجة التضخم التى سادت هناك أثناء الحرب العالمية الثانية ، قد جعلت الشركات الموجودة فى حاجة الى رأس المال ، وذلك لأن قيمة الاستبدال الخاصة برأس المال الحقيقى ارتفعت ارتفاعاً كبيراً ، حتى

(١) لزيادة التحصيلات انظر الفصل السادس من Measures for The Economic Development of Under Developed countries by a Group of Experts, United Nations Publications, New York, May, 1951.

أن الأموال الاحتياطية التي احتفظت بها الشركات البريطانية — مع كبر حجمها وضخامتها — لم تكن كافية لاستبدال آلات المصانع وأدواتها وللسير بالمصانع مع التطورات الجديدة . ولو لم تكن الأسعار قد ارتفعت هذا الارتفاع الكبير ، لاستطاعت المصانع أن تحقق الغرضين اللذين احتفظت بالاحتياطيات من أجلهما . بل إن الاحتياطات أصبحت بعد الحرب كافية لاستبدال الآلات فقط ، مع أن السنين الحالية هي سني الفرص والتغير (1) والتطور .

لهذه الأسباب كلها لا يصح أن نفكر في اتباع سياسة التضخم حتى لا نعرض اقتصادنا للانهيار أو لهزات عنيفة يمكن أن نتجنبها .

١١ — تشجيع الاستثمار الفردي :

ومع أن الاتجاه في العصر الحديث يسير نحو اقتراض حكومة من حكومة أو من حكومات أخري ، وذلك لما يعترض الاستثمار الفردي من صعوبات جعلته يتردد في كثير من الأحيان ، ومن هذه الصعاب تعرضه للمخاطر في الدول المقترضة (2) ، إلا أننا — فيما يختص بمصر — نرى ضرورة تشجيع الاستثمار الفردي بكل الطرق الممكنة ، وتمهيد السبيل أمامه لتحقيق الأهداف السامية التي كررناها في هذا البحث . ولعل تفضيلنا هذا يرجع إلى أن الحكومة قد تقترض الأموال فيطمئن المقرض ، ويعرف أنه سيحصل على الأقساط والفوائد في مواعيد معينة مضبوطة ، سواء نجح المشروع الذي اقترضت له الحكومة المال أم فشل ، بينما نجد عكس ذلك تماما في حالات الاستثمار الفردي ، حيث يأتي المال وتأتي معه الكفايات من مهندسين وإداريين وفنيين متخصصين ، فيسهرون على أحوال المشروع ولكنهم ولا شك يفيدون الكثيرين من المصريين ممن يشتغلون معهم . وإذا قيل إن غرض هؤلاء المستثمرين الربح وزيادة معدلاته عن المعدلات التي كانوا يحصلون عليها لو استثمروا الاموال في بلادهم ، فان المفكر في رفاهة مصر ، يتمنى

(1) انظر كتاب A Discussion of Money, by : A. W. L. Coulborn نيويورك ١٩٥٠ ص ٢٧٠

(2) انظر International Trade and Economic Development تأليف البروفسور Jacob Viner ص ١٠٩ اكسفورد ١٩٥٣

لمشاريعهم النجاح فى حدود ما سنه العهد الجديد من قوانين ، وذلك لأن نجاحهم معناه استمرار المشاريع قائمة ، وبالتالى تشغيل العمال وتشغيل الكثيرين من المهندسين المصريين وغيرهم ، ثم إنعاش لنواح صناعية وتجارية مصرية تكمل المشروع الكبير الممول برءوس أموال أجنبية .

وإذاً فنحن نفضل الاستثمار الفردى ونعتقد أن الحكومة الحاضرة قد خطت خطوة نرجو لها التوفيق ، حينما أصدرت القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية ، اذ احتفظت للمصريين بحقوق وأعطت الممول الأجنبي فرصة طيبة للاستثمار .

أما حقوق المصريين فقد نص عليها القانون السالف الذكر فى أكثر من موضع فجاء فى المادة الأولى ما يلى :

« يعتبر مالا أجنبياً فى تطبيق أحكام هذا القانون . . . الآلات والمعدات الصناعية والزراعية وآلات التعدين ومعداته الأولية اللازمة لاقامة المنشآت أو التوسع فيها ووسائل النقل ، وذلك إذا كانت مستوردة من الخارج للاغراض المنصوص عليها فى هذا القانون . . » .

فكأن المال الأجنبي قد تحددت أهدافه فى هذه المادة ، حيث تأكد المشرع أنه إذا استثمر فى مصر فلفلاحة الأرض وزيادة إنتاجيتها أو لاقامة المصانع أو التعدين أو النقل . وكلها أمور تزيد من الانتاج فتزداد الدخول فيرتفع مستوى معيشة الأفراد .

لا بل إن المادة الثانية قد أكدت ما جاء فى المادة الأولى ، وحددت ضرورة الانتفاع بالمال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية حيث نصت :

« ينتفع المال الأجنبي بأحكام هذا القانون ، إذا كان مستثمراً فى مشروعات التنمية الاقتصادية ، سواء أكان ذلك فى الصناعة أو الزراعة أو التعدين أو القوى المحركة أو النقل أو السياحة » .

وكلها أمور نحن فى أشد الحاجة لتنميتها وزيادتها كى يزداد الدخل القومى ، ولم يصبح هناك مجال لاستثمار المال الأجنبي فى سلع ترفيه مهما قيل عن أهميتها .

وفوق ذلك فقد أنشأ القانون فى مادته الخامسة ، لجنة بوزارة التجارة والصناعة تختص بشئون الاستثمار الاجنبى ، وتتكون من ممثلين لوزارة المالية ومجلس الانتاج والبنك المركزى ، ويصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من مجلس الوزراء ، ولا نشك لحظة فى أن لجنة هؤلاء أعضاؤها وهذا أمر تشكيلها ، ستعبث باقتصاديات مصر ، بل إنها لا ريب ستتحقق من استثمار المال الأجنبى فى مشروعات الانتاج ، وستطرح جانبا كل المسائل الكمالية .

أما حقوق الأجانب أصحاب الأموال ، فقد نص عليها القانون كذلك فى مواضع كثيرة حيث سمح — فى مادته الثالثة — بجواز تحويل الربح الناتج من استثمار المال الأجنبى إلى الخارج ، بما لا يجاوز عشرة فى المائة . وإذا جاوز الربح فى سنة من السنوات هذه النسبة ، تقيد الزيادة لحساب السنوات التى يقل فيها الربح ؛ وهكذا أصبح لصاحب رأس المال الأجنبى حق الحصول على ١٠ ٪ وهو معدل كبير طيب اذا تحقق ؛ مع أن القوانين الماضية كانت تضع العراقيل أمام المستثمرين فى سبيل الحصول على أرباحهم ، ولم يكن هذا مشجعاً لأصحاب الأموال على الاستثمار ، بل ضجت مراقبة النقد فى مصر بشكواهم فى الماضى للحصول على الارباح أو جزء منها . وذلك أن مشروعا من المشاريع أقيم فى مصر مثلا فى السنين الخالية ، وساهم فى أسهمه أفراد عديدون من الولايات المتحدة ، ومع ذلك فقد كان مديرو الشركة بمصر يذكرون للمساهمين فى كل عام ، أن القوانين المصرية لا تسمح بتحويل الارباح الى أمريكا ، فيأسف هؤلاء ويتألمون ويمتنعون عن استثمار أموال أخرى فى مصر [1] .

لهذا كله نعتقد أن السماح بتحويل الارباح فى الحدود التى رسمها القانون ، أمر مشجع للمستثمرين على الاستثمار .

كما أجاز القانون اعادة تحويل رأس المال الى الخارج ، ولكن بعد خمس سنوات ، وبما لا يجاوز خمس القيمة المسجل بها سنويا . فرأس المال الأجنبى اذاً —

---

(١) فى مصر الآن شركة مساهمة لمساهميها الأجانب مليون جنيه مصرى من الأرباح التى تراكمت على ممر السنين ولم يحصل المساهمون حتى الآن على شىء منها ، ومثل هذه الحالة لم تكن تشجعهم أو غيرهم على استثمار أموال أخرى فى مصر .

مع الاحتياطات السابقة كلها — لا يجوز أن يدخل مصر للمضاربة أو لغيرها أو حتى للاستثمار دون أن يتخذ صفة الجدية ، لانه سيمكث بمصر فترة أقلها خمس سنوات . وحتى عند إعادة تحويله فسيحول فى بحر خمس سنوات أخرى .

واذاً فقد جاءت المادة الثالثة بفرص طيبة للممول الاجنبي ، ولكنها فى نفس الوقت ضمنت لمصر حقوقاً عظيمة أخرى .

وهناك فى القانون مسائل أخرى في صالح رجال الاعمال الاجانب ، مثل تيسير الحصول على تأشيرات الاقامة وغير ذلك .

كل هذه أمور نرجو أن تشجع وعلى الاخص المستثمرين الامريكيين الذين استثمروا الجانب الأكبر من أموالهم بعد الحرب فى النصف الغربى من الكرة الارضية [1] ولم يغامروا بالأستثمار فى جهات بعيدة .

تبقى بعد ذلك مسألة الأرباح أو الفوائد وكيف ندفعها من حصيلتنا الصغيرة من الدولارات ، وعلى الاخص اذا لم تشتر الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من قطننا ؟ الواقع أننا قد اتخذنا كل الاحتياطات الممكنة لزيادة قدرتنا الانتاجية عن طريق استثمار المال فى مسائل التنمية ، ولا شك أننا عن طريق التصنيع ، سنكون أقدر على التصدير فى المستقبل . وليس من الضرورى أن نصدر للولايات المتحدة سلعاً ننتجها بنفسها بل نصدر اليها سلعا متنوعة تتوقف على طريقة تشكيلنا لاقتصادنا الزراعى والصناعى . وما من بلد — حتى أمريكا نفسها — اعتمدت على زيادة انتاجها وزيادة دخلها عن طريق استثمار رءوس الأموال الأجنبية ، الا وأصبحت قادرة على دفع الارباح أو الفوائد . بل زاد دخلها وزادت قوتها الانتاجية ، حتى أصبحت فى القرن العشرين بلداً مصدراً لرأس المال ، بعد أن كانت بلداً مستورداً له فى القرن التاسع عشر كما ذكرنا فيما سبق . واذا كان هذا قد طبق على كثير من البلاد الأخرى فى الماضى ، فلم لا يطبق على مصر فى العهد الجديد وبعد اتخاذها كل هذه الضمانات ؟

---

(١) ذكرت النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى (المجلد الخامس من العدد الأول ١٩٥٢) ص ٦٥ فى معرض التحدث عن الاستثمار الأمريكى الخارجى بعد الحرب « انه فى الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ كانت أمريكا اللاتينية مصدر ٤٠ ٪ من مجموع دخل الاستثمار الخارجى كما كانت كندا مصدر ٢٦ ٪ منه .

١٢ – التخصص فى الاستثمار :

وهنا يجدر بنا أن نذكر أن مصر لن تعتمد على رءوس الأموال الأمريكية وحدها ، ولن تعتمد على مشروع انتاجى واحد ، بل إنها بالقانون الجديد الذى أصدرته قد فتحت بابها على مصراعيه ليلجه المال الاجنبي من أية دولة . ولا يخفى أن كل دولة تتخصص فيما تؤهله لها طبيعتها وكفاية ابنائها ومقدار المدخر لديهم فالممول الامريكى [1] مثلا يفضل استثمار أمواله فى البترول ، والممول الانجليزى يرغب فى إنشاء السفن والممول السويسرى يبز غيره من الممولين فى استثمار أمواله فى الفنادق ، والممول الالمانى قد تفوق فى الصناعات الكيماوية ويفضلها فى الاستثمار عن غيرها . فلا يمكن أن نخشى من الآن عدم قدرتنا على دفع الأرباح لامريكا . لان هذه مهما استثمرت فى مصر فستستثمر أموالها فى بعض المشروعات فقط .

١٣ – الاقتراض من البنك الدولى للانشاء والتعمير :

توجد فى مصر مشروعات هامة تحتاج الى تمويل كبير مثل مشروع السد العالي . وقد ترى الحكومة المصرية أن تمتلك هذا المشروع وأن تديره بنفسها ، على اعتبار أنه دعامة إقتصادية هامة ، ومؤسسة أهلية لا يصح أن تكون فى أيدى الشركات أو الافراد . وعندئذ لانرى مانعاً على الاطلاق من التجاء الحكومة الى البنك الدولى تقترض منه الملايين المطلوبة ، وعلى الاخص بعد أن علمنا أن هذا المشروع بالذات ، سيعمل على استخدام المعادن الموجودة فى مصر ، وسيستعمل فى توليد أكبر قوة كهربائية عرفتها البلاد حتى الآن مما يفيدها فى مشروعاتها الأخرى . ونحن لا نتفق مع المتشائمين الذين يسرفون فى التشاؤم ويتخوفون من اقتراضنا من البنك ، بحجة أن الدول الكبري هى المسيطرة على شئونه ، فاذا اقترضنا منه فقد تتدخل هذه الدول فى شئوننا كما يزعمون . بل إننا نعترض على هذا التشاؤم ولا نرى غضاضة مطلقاً فى إقتراض الحكومة المصرية من البنك

(١) انظر فى هذا بحث الدكتور حمدى سابق الذكر ص ١٢ — ١٣ وقد ضرب فى مسألة التخصص مثلا خاصاً بانجلترا ، وكيف انها فى الوقت الذى كانت فيه مصدرة لرأس المال ، اعتمدت على رأس مال أمريكى لانشاء مواصلاتها الحديدية بلندن تحت الارض ، بمعدل يقرب من ٥٠٠ مليونا من الجنيهات سنويا .

الدولي، بل نعتبر هذا واجباً قومياً هاماً، ولو استطاعت الحكومة تحقيقه لقدمت لمصر الخير الوفير وذلك للأسباب الآتية [1]:

أولا — نستطيع أن نحصل على المال اللازم بعد أن يضمن البنك الدولي كل أو بعض القروض التي يقدمها المستثمرون الينا، سواء أكانوا من الافراد أو الشركات، ولن يقدم البنك هذا الضمان إلا إذا وثق تماما أن القروض ستستثمر في مشروعات معينة للانشاء والتنمية. وفي هذا تأمين جديد لنا في أن قروضنا لن تحاكي بعض قروض اسماعيل في الاغراض التي عقدت من أجلها.

وإذا قيل إن البنك سيحصل على عمولة قدها من ١ ٪ الى ١½ ٪ على المبالغ المقترضة في السنوات العشر الاولى. فان ضمانه للقروض سيعمل على انخفاض تكاليفها، وذلك لان البنك يطرح قروضه بمعدلات منخفضة الفائدة، حتى لا تزيد تكاليف تلك القروض على الحكومة عن ٤ ٪ أو ٤ ½ ٪ [2] في العام بما في ذلك عمولته، وهي تكاليف كما نرى صغيرة إذا قورنت بما ندفعه للحكومات الاجنبية أو بيوت المال للحصول منها على الاموال اللازمة.

ثانياً — يمكن للبنك أن يقدم الينا قروضا مباشرة من أمواله، فيقرر عندئذ مقدار الفائدة ومدة القرض وجدول الاستهلاك الخاص بالمدفوعات. ولا شك أننا سنطالبه عندئذ أن تكون الفائدة وفترة القرض من الامور المعقولة، مع ملاحظة طبيعة وأحوال المشروع الذى نقترض لانشائه.

ثالثاً — يستطيع البنك أن يضمن القروض التي نقترضها من المستثمرين الافراد أو الشركات بالبلاد التي ساهمت في البنك. وهكذا نجد أنواعا ثلاثة للقروض والضمانات التي يقدمها البنك، لنختار منها ما يلائم طبيعة مشروعنا.

رابعاً — أن البنك حتى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ قد قدم ٨٥ قرضاً الى ٢٩ بلد مختلفة.

---

(١) أنظر كتاب International Monetary Reconstruction للاستاذ Michael A. Heilperin عام ١٩٤٥ ص ٢٣ — ٢٥

(٢) في بعض حالات قليلة زادت الفائدة والعمولة عن ٤ ½ ٪ ولكنهما لم يصلا بعد الى ٥ ٪.

وبلغ مجموع قروضه ١,٦٦٣,٦١٨,٤٦٤ [١] ريالا وذلك منذ أن بدأ عملياته عام ١٩٤٦ وتفصيل هذه القروض موضح فى ملحق هذا البحث [٢] .

ويتضح من قروض البنك ، أنه لم يقصر قروضه على العمليات الانشائية الخاصة بالبلاد الفقيرة أو المتخلفة التى تسعى وراء رفع مستوى معيشتها من زيادة دخولها ، ولكنه قدم القروض لبلاد أوروبية متقدمة مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا وايطاليا : وقد رأينا أن دخل الفرد فى العام لدى كل من تلك الدول قد وصل الى درجات عالية . ومع ذلك فانها لم تجد غضاضة أو ما نعا من الاقتراض من البنك الدولى بمعدلات منخفضة كما ذكرنا ، لابل إن بلداً مثل الدانمارك التى قلنا ان دخل الفرد بها قد بلغ ٦٨٩ ريالا قد اقترضت ٤٠ مليونا من الدولارات عام ١٩٤٧ لكي تشترى الآلات والمعدات الخاصة بالانشاء والارتقاء . وكذلك قل عن استراليا التى بلغ دخل الفرد فيها ٦٧٩ ريالا فى العام ، ومع ذلك اقترضت هى الأخرى ١٥٠ مليوناً من الدولارات لشراء الآلات والمواد الخاصة بالتنمية وكان ذلك فى وقت أصبحت فيه استراليا بلداً مصدرة للصلب بعد أن كانت مستوردة له قبل الحرب ، وفى وقت ارتقت فيه صناعة العدد لمقابلة كل حاجياتها تقريباً [٣] ومع هذا كله اقترضت للمزيد من التنمية وكان ذلك حال فرنسا أيضاً عام ١٩٤٧ حينما اقترضت قرضاً من أكبر القروض التى قدمها البنك وقدره ٢٥٠ مليوناً من الدولارات لشراء المعدات والمواد الخاصة بالتنمية والارتقاء [٤] .

(١) أنظر ص ٧ من التقرير السنوى (حتى آخر يونيه ١٩٥٣) للبنك الدولى للانشاء والتعمير حيث بلغت القروض عندئذ ١,٥٩٠,٧٦٦,٤٦٤ دولار . وانظر أيضاً ملحق ذلك التقرير (من أول يوليو الى ٤ سبتمبر ١٩٥٣) حيث قدم البنك سبعة قروض أخرى فى هذه الفترة مقدارها ٧٢,٨٥٢,٠٠٠ دولاراً فيكون مجموع ما أقرضه البنك حتى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ هو ١,٦٦٣,٦١٨,٤٦٤ دولاراً .

(٢) انظر الملحق (جدول رقم ١٧) .

(٣) أنظر Ellsworth سابق الذكر ص ٦٧٠ نقلا عن K. O. Horton and T. R. Wilson, "Some Factors in Post War Export Trade with The British Empire." Economic Series no 39. Dept. of Commerce, Washington, D. C., 1944

(٤) وقد ذكر Ellsworth ص ٦٩٥ أن بنك الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة قدم اعتمادات قدرها ٢ بليونا من الدولارات بين أول يوليو ١٩٤٥ و ٣١ مارس ١٩٤٨ حينما بدأت مساعدات مشروع مارشال وقد حصلت فرنسا وحدها على ١,٢ بليونا من هذه الاعتمادات.

وقد انتهزت هذه الفرصة الطيبة بعض البلاد المتخلفة مثل الحبشة والهند والعراق وتركيا ، فاقترضت الحبشة ٧ مليونا من الدولارات لتحسين الطرق وتجديدها ، وللحصول على نقد لبنكها الخاص بالتعمير . واقترضت الهند ١٣٣,٥ مليونا لتحسين مواصلاتها الحديدية وتحسين أحوالها الزراعية وترقية القوى الكهربائية والتوسع فى صناعتى الحديد والصلب ، وكان ذلك أيضا فى وقت توسعت فيه الصناعة فى الهند فى نواحى شتى عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وبالأخص صناعات الحديد والصلب والكيميائيات والمنسوجات ، واقترضت تركيا ٥٠,٦ مليونا من الدولارات لانشاء صوامع الحبوب وإنشاء إحدى الموانى وزيادة استخدام القوى الكهربائية للرى وللتحكم فى الفيضان . وهكذا .

أفتكون هناك فرصة سانحة مثل هذه الفرص ونتردد فى الحصول عليها لمجرد خوفنا من أن الدول الكبرى المتحكمة فى أحوال البنك ، قد تتحكم فى أمورنا المالية ؟ ولم لم يساور هذا الخوف جميع الدول (٢٩) التى اقترضت من البنك ومنها دول متقدمة وأخرى متوسطة وثالثة متخلفة ؟ ومادمنا سنحصل على القروض بهذه المعدلات القليلة وسندفع الأقساط والفوائد على فترة طويلة ، فأية دولة تستطيع أن تتحكم فى شئوننا ؟ وإذا ساورنا هذا الخوف فى الماضى ، فكيف يجد سبيله الى نفوسنا فى العهد الجديد ؟ إننا نكرر ما سبق أن ذكرناه فى هذا البحث ، من أن حصولنا على قرض أو قروض من البنك الدولى ، هو كسب ومغنم وفائدة ، ولا يصح أن نخاف ما دمنا نثق فى أنفسنا .

ومع ذلك فنحن لو طلبنا قرضا فلا بد أن يتحقق البنك من جدية المشروع ، ومن استخدام القرض فى المشروعات الانشائية . وفوق كل ذلك ، لن يعطينا البنك من القروض الا القدر الذى يعلم أننا سنستطيع تسديده ولن يرهقنا أمره ، وكل ذلك بعد دراسات مفصلة ولجان الخ . وعلى كل حال فان مراقبة البنك للقروض الخارجية تمنع الوسائل السياسية التى كانت تستعمل فى الماضى .

ملحق خاص

بقروض البنك الدولي حتى آخر يونيه سنة ١٩٥٣

جدول رقم (١٧)

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك (في المائة)	مقدار القرض بالدولارات
استراليا . .	آلات ومواد التنمية	٢٢/٨/١٩٥٠	٥٥—٧٥	٤,٢٥	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
استراليا . .	آلات ومواد التنمية	٨/٧/٥٢	٥٧—٧٢	٤,٧٥	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
بلجيكا . .	معدات لصناعة الصلب وتوليد القوى	١/٣/٤٩	٥٣—٦٩	٤,٢٥	١٦,٠٠٠,٠٠٠
بلجيكا . .	آلات ومعدات لتنمية الكنغو البلجيكيه	١٣/٩/٥١	٥٦—٧٦	٤,٥٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
الكنغو البلجيكي	آلات ومعدات لتنمية الكنغو البلجيكية	١٣/٩/٥١	٥٧—٧٦	٤,٥٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل . .	تجديد وتحسين السكك الحديدية	٢٧/٦/٥٢	٥٥—٦٧	٤,٦٢٥	١٢,٥٠٠,٠٠٠
البرازيل . .	تحسين الطرق	٣٠/٤/٥٣	٥٤—٥٩	٤,٢٥	١٢,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	توليد القوى ومعدات التليفونات	٢٧/١/٤٩	٥٣—٧٤	٤,٥٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	١٨/١/٥١	٥٥—٧٦	٤,٢٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	٢٦/٥/٥٠	٥٤—٧٥	٤,٢٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠
البرازيل (ضامنة)	تحسين القوى المحركة (الكهربائية)	٢٧/٦/٥٢	٥٧—٧٧	٤,٧٥	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
شيلي (ضامنة)	توليد القوى الكهربائية . .	٢٥/٣/٤٨	٥٣—٦٨	٤,٥٠	١٣,٥٠٠,٠٠٠
شيلي (ضامنة)	تحسين الزراعة	٢٥/٣/٤٨	٥٠—٥٥	٣,٧٥	٢,٥٠٠,٠٠٠
شيلي (ضامنة)	اكتشاف واستخدام منابع المياه الجوفية	١٠/١٠/٥١	٥٥—٦١	٤,٣٧٥	١,٣٠٠,٠٠٠
كولومبيا . .	انشاء الطرق والتحسين والتجديد	١٠/٤/٥١	٥٤—٦١	٣,٨٧٥	١٦,٥٠٠,٠٠٠
كولومبيا . .	مشروع السكك الحديد الاهلي .	٢٦/٨/٥٢	٥٧—٧٨	٤,٧٥	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تحسين الزراعة	١٩/٨/٤٩	٥٢—٥٦	٣,٥	٥,٠٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية . . .	٢/١١/٥٠	٥٤—٧٠	٤	٣,٥٣٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية . . .	٢٨/١/٥٠	٥٢—٧١	٤,	٢,٦٠٠,٠٠٠
كولومبيا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية . . .	١٣/١١/٥١	٥٤—٧٢	٤,٥	٢,٤٠٠,٠٠٠
الدانمارك . .	آلات ومعدات للانشاء والارتقاء	٢٢/٨/٤٧	٥٣—٧٢	٤,٢٥	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
سلفادور (ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . .	١٤/١٢/٤٩	٥٤—٧٥	٤,٢٥	١٢,٥٤٥,٠٠٠
الحبشة . . .	تحسين وتجديد الطرق	١٣/٩/٥٠	٥٦—٧١	٤,	٥,٠٠٠,٠٠٠

(تابع) جدول رقم (١٧)

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك (فى المائة)	مقدار القرض بالدولارات
الحبشة . . .	نقد أجنبي لبنك التعمير	١٩٥٠/٩/١٣	٧١—٥٦	٤,٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
الحبشة . . .	تحسين وتجديد التليفونات والتلغراف	٥١/٢/١٩	٧١—٥٦	٤,٠	١,٥٠٠,٠٠٠
فنلندا . . .	آلات لانتاج الخشب	٤٩/١٠/١٧	٥١—٥٠	٣,٠	٢,٣٠٠,٠٠٠
فنلندا (ضامنة)	تطور القوى الكهربائية وعدد لصناعة الخشب	٤٩/٨/١	٦٤—٥٣	٤,٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠
فنلندا (ضامنة)	القوى الكهربائية وصناعة الخشب وتحسين الزراعة	٥٢/٤/٣٠	٧٠—٥٥	٤,٧٥	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
فنلندا (ضامنة)	القوى الكهربائية وصناعة الخشب وتحسين الزراعة	٥٢/١١/١٣	٧٠—٥٥	٤,٧٥	٣,٤٧٩,٤٤٦
فرنسا (ضامنة)	عدد وآلات للانشاء والارتقاء .	٤٧/٥/٩	٧٧—٥٢	٤,٢٥	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
ايسلندة . .	تطور القوى الكهربائية . . .	٥١/٦/٢٠	٧٣—٥٦	٤,٢٧٥	٢,٤٥٠,٠٠٠
ايسلندة . .	تطور الزراعة	٥١/١١/١	٧٣—٥٦	٤,٥	١,٠٠٨,٠٠٠
ايسلندة . .	آلات لزيادة الخصوبة . . .	٥٢/٨/٢٦	٦٩—٥٤	٤,٧٥	٨٥٤,٠٠٠
الهند . . .	تحسين وتجديد السكك الحديدية	٤٩/٨/١٨	٦٤—٥٠	٤,٠	٣٤,٠٠٠,٠٠٠
الهند . . .	تحسين الزراعة	٤٩/٩/٢٩	٥٦—٥٢	٣,٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الهند . . .	تطور القوى الكهربائية . . .	٥٠/٤/١٨	٧٠—٥٥	٤,٠	١٨,٥٠٠,٠٠٠
الهند . . .	تطور القوى الكهربائية والتحكم فى الفيضان	٥٣/١/٢٣	٧٧—٥٦	٤,٨٧٥	١٩,٥٠٠,٠٠٠
الهند (ضامنة)	توسيع صناعة الحديد والصلب . .	٥٢/١٢/١٨	٦٧—٥٩	٤,٧٥	٣١,٥٠٠,٠٠٠
العراق . . .	التحكم فى الفيضانات	٥٠/٦/١٥	٦٥—٥٦	٣,٧٥	١٢,٨٠٠,٠٠٠
ايطاليا (ضامنة)	آلات وعدد لتنمية جنوب ايطاليا	٥١/١٠/١٠	٧٦—٥٦	٤,٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠
لكسمبرج .	عدد لصنع الصلب والسكك الحديدية	٤٧/٨/٢٨	٧٢—٤٩	٤,٢٥	١٢,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك(ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . .	٤٩/١/٦	٧٣—٥٣	٤,٥	٢٤,١٠٠,٠٠٠
المكسيك(ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . .	٤٩/١/٦	٥٠/٧/١	٤,٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك(ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . .	٥٠/٤/٢٨	٧٥—٥٣	٤,٥	٢٦,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك(ضامنة)	نقد أجنبي لمشروعات صغيرة . . .	٥٠/١٠/١٨	٥٧—٥٢	٣,٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠
المكسيك(ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية . . .	٥٢/١/١١	٧٧—٥٥	٤,٥	٢٩,٧٠٠,٠٠٠
هولندا . . .	معدات وآلات للانشاء والارتقاء	٤٧/٨/٧	٧٢—٥٤	٤,٢٥	١٩١,٠٤٤,٢١٢
هولندا . . .	معدات وآلات للانشاء والارتقاء	٤٨/٥/٢٥	٥٤—٥٣	٤,٢٥	٣,٩٥٥,٧٨٨
هولندا (ضامنة)	شراء سفن	٤٨/٧/١٥	٥٨—٤٩	٣,٥٦٣	٤,٠٠٠,٠٠٠

(تابع) جدول رقم (١٧)

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك (فى المائة)	مقدار القرض بالدولارات
هولندا (ضامنة)	شراء سفن	١٩٤٨/ ٧/١٥	٥٨—٤٩	٣,٥٦٣	٢,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	شراء سفن	٤٨/ ٧/١٥	٥٨—٤٩	٣,٥٦٣	٢,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	شراء سفن	٤٨/ ٧/١٥	٥٨—٤٩	٣,٥٦٣	٤,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	معدات للانشاء لبعض الصناعات	٤٩/ ٧/٢٦	٦٤—٥٢	٤,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
هولندا (ضامنة)	شراء طيارات	٥٢/ ٢/٢٠	٥٨—٥٤	٤,١٢٥	٧,٠٠٠,٠٠٠
نيكاراجوا	تشييد الطرق	٥١/ ٦/ ٧	٦١—٥٤	٤,١٢٥	٣,٥٠٠,٠٠٠
نيكاراجوا	تشييد صوامع لتخزين الحبوب	٥١/١٠/٢٩	٦٢—٥٤	٤,٢٧٥	٥٥٠,٠٠٠
نيكاراجوا (ضامنة)	تحسين الزراعة	٥١/ ٦/ ٧	٥٨—٥٤	٤, ٠	١,٢٠٠,٠٠٠
الباكستان	تحسين وتجديد السكك الحديدية	٥٢/ ٣/٢٧	٦٧—٥٤	٤,٦٢٥	٢٧,٢٠٠,٠٠٠
الباكستان	تحسين الزراعة	٥٢/ ٦/١٣	٥٩—٥٤	٤,١٢٥	٣,٢٥٠,٠٠٠
باراجواى	تحسين الزراعة	٥١/١٢/ ٧	٦٠—٥٤	٤,٢٧٥	٥,٠٠٠,٠٠٠
بيرو	تحسين الموانى	٥٢/ ١/٢٣	٦٧—٥٤	٤, ٥	٢,٥٠٠,٠٠٠
بيرو	تحسين الزراعة	٥٢/ ٨/ ٨	٥٩—٥٤	٤,١٢٥	١,٣٠٠,٠٠٠
اتحاد جنوب افريقيا	توسيع المواصلات	٥١/ ١/٢٣	٥٦—٥٥	٣, ٧٥	٢,٠٠٠,٠٠٠
اتحاد جنوب افريقيا ضامناً	تحسين القوى الكهربائية	٥١/ ١/٢٣	٧٠—٥٤	٤, ٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
تايلاند	تحسين وتجديد السكك الحديدية	٥٠/١٠/٢٧	٦٦—٥٤	٣, ٢٥	٣,٠٠٠,٠٠٠
تايلاند	الرى	٥٠/١٠/٢٧	٧١—٥٦	٤, ٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠
تايلاند	انشاء وتحسين الموانى	٥٠/١٠/٢٧	٦٦—٥٤	٣, ٧٥	٤,٤٠٠,٠٠٠
تركيا	انشاء صوامع لتخزين الحبوب	٥٠/ ٧/ ٧	٦٨—٥٤	٣,٨٧٥	٣,٩٠٠,٠٠٠
تركيا	تشييد الموانى وتحسينها	٥٠/ ٧/ ٧	٧٥—٥٦	٤, ٢٥	١٢,٥٠٠,٠٠٠
تركيا	تحسين القوى الكهربائية والرى والتحكم فى الفيضان	٥٢/ ٦/١٨	٧٧—٥٧	٤, ٧٥	٢٥,٢٠٠,٠٠٠
تركيا (ضامنة)	نقد أجنبي لتحسين الصناعة	٥٠/١٠/١٩	٦٥—٥٧	٣, ٧٥	٩,٠٠٠,٠٠٠
روسيا الجنوبية (المملكة المتحدة ضامنة)	تحسين القوى المحركة	٥٢/ ٢/٢٧	٧٧—٥٦	٤, ٧٥	٢٨,٠٠٠,٠٠٠
روسيا الشمالية (المملكة المتحدة ضامنة)	تحسين القوى الكهربائية ومعدات التليفون	٥٠/ ٨/٢٠	٧٤—٥٥	٤, ٢٥	٣٢,٠٠٠,٠٠٠

(تابع) جدول رقم (١٧)

البلد	أغراض القرض	تاريخ القرض	سنوات الاستحقاق	معدل الفائدة بما فيه عمولة البنك (في المائة)	مقدار القرض بالدولارات
يوجوسلافيا .	معدات لانتاج الاخشاب . . .	١٩٤٩/١٠/١٧	٥٠ — ٥١	٣٫ ٠	٢٫٧٠٠٫٠٠٠
يوجوسلافيا .	القوى الكهربائية واستخراج الفحم والمعادن	٥١/١٠/١١	٥٥ — ٧٦	٤٫ ٥	٢٨٫٠٠٠٫٠٠٠
يوجوسلافيا .	توسيع القوى الكهربائية والتعدين والمواصلات . . .	٥٣/ ٢/١١	٥٦ — ٧٨	٤٫٨٧٥	٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠

١٫٥٩٠٫٧٦٦٫٤٦٤ (*)

(*) هذا بخلاف ٧٢٫٨٥٢٫٠٠٠ دولارا اقترضتها البرازيل وايسلندا ونيكاراجوا واتحاد جنوب افريقيا منذ أول يوليو الى ٤ سبتمبر ١٩٥٣ فيكون مجموع القروض كلها — كما ذكرنا — ١٫٦٦٣٫٦١٨٫٤٦٤ دولارا .

قسم العلوم السياســـية

السلام السوڤييتى فى أوروبا : للدكتور بطرس بطرس غالى

السلام السوفييتى فى أوروبا

للدكتور بطرس بطرس غالى

مدرس القانون الدولى والعلاقات الدوليـــة

مقدمة :

هذا بحث موجز فى العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفييتى وأحلافه . قصدنا منه أن نوضح كيف تتفاعل مختلف العوامل من سياسية وفكرية وقانونية واقتصادية لإيجاد ما يسمى « السلام السوفييتى فى أوروبا » .

والبحث فى هذا الموضوع شائك ، وتعترضه صعوبات جمة ، ومشاكل كثيرة . منها : أن الاتحاد السوفييتى يسلك فى سياسته سبيلين يعرفان عند المـاركسيين باسم « مذهب الأداتين » ويعنى ذلك أنهم يستخدمون فى تحقيق مآربهم أداتين : إحداهما ظاهرة مشروعة ، والأخرى خفية غير مشروعة .

أما الأداة المشروعة ، « البرجوازية » فأنها تخضع لقواعد القانون الدولى ، فبموجبها يعين السفراء ، وترسل الوفود الى المؤتمرات ، وتعقد المعاهدات السياسية ، ويتم الاشتراك فى المنظمات الدولية ، وما إلى ذلك ممـا يتبعه أعضاء المجتمع الدولى .

أما الأداة الأخرى غير المشروعة فمهمتها الإشراف على أعمال الجمعيات السرية ، وتتمثل هذه الأداة فى « الحزب » بأقسامه ، وخلاياه ، ورؤسائه ، وأعضائه ، ومؤيديه ، وشهدائه ، وضحاياه .

ولا يفهم الباحث حقيقة السلام السوفييتى إلا اذا وضع نصب عينيه هذا الازدواج ، فكثيرا ما تتناقض التصرفات الرسمية العلنية التى يقوم بها ممثلو الحكومة مع التصرفات الخفية الصادرة من ممثلى الحزب . وكثيرا ما تتعارض التعليمات التى يتلقاها الممثل الدبلوماسى مع التعليمات التى يتلقاها ممثل الحزب . وكثيرا ما تتنافر

نصوص المعاهدات الرسمية مع نصوص الاتفاقات السرية فيجب ألا يضيق الباحث ذرعا بهذا التناقض لأنه من صميم النظام السوفييتى ، وهو يبدو فى الوسائل ولكنه لا يؤثر فى الهدف الذى تقصد إليه كلتا الأداتين ، ألا وهو السيطرة على العالم .

وإنما قصدنا نصيح الباحث بألا يضيق ذرعا بهذا التناقض لأننا لاحظنا أن بعضهم نادى بأن كل محاولة لتحليل المخالفات السوفييتية عبث ما دام باطنها ينطوى على ما يناقض ظاهرها [1] .

أما نحن فنرى أن هذه المخالفات ، وإن كانت لا تعبر عن الواقع كله ، أو وإن كانت تخفى اتفاقات سرية تناقض ظاهرها ، فحسبنا أنها تعبر عن وجهة النظر الرسمية ، أو تعبر عما تريد — على الأقل — أن تظهر به أمام الرأى العالمى ، وعلينا أن نتلمس الحقائق عن طريق الاستقراء ، والقياس ، وتطبيق الفلسفة الماركسية التى تنظم سلوكهم .

ومما يجدر التنبيه له أن الباحث فى العلاقات الدولية يجد نفسه أمام كتلتين متناقضتين تتنازعان السيطرة ماديا ومعنويا . فمحاولة علاج مشاكل إحداها تتطلب من الباحث الإنصاف والحياد المطلق بقدر المستطاع .

وهو إذ يسلك هذا المسلك العلمى لا يستطيع أن يرضى الجانبين معاً فيعده الماركسيون برجوازيا منحلا ، ويعده الآخرون بادى التبلشف . إلا أن هذه هى الوسيلة الحقة لدراسة العلاقات الدولية وفهمها على الوجه الصحيح . ومن الصعوبات التى تواجه الباحث أيضاً مسألة المراجع فكثير منها لكتاب وشراح وسياسيين فروا مما وراء « الستار الحديدى » فيجب أن تؤخذ بحوثهم ، مهما تكن قيمتها ، بكثير من الحذر والاحتياط ، ولنتلافى هذا عمدنا إلى المراجع السوفييتية الرسمية وإلى مقالات فى صحفهم ومجلاتهم ، وتصريحات لرؤسائهم وزعمائهم ، وتعليقات من إذاعاتهم وبياناتهم . وليس يفوتنا هنا أن نعلن أننا مدينون فى ذلك لهيئة (La Documentation Francaise) التابعة لرياسة الوزارة الفرنسية فنسجل الشكر لرجالها الذين عاونونا بما قدموه إلينا من وثائق ، وتوجيهات . كما نوجه الشكر

(1) انظر National Zeitung 24-3-48, Articles et Documents No. 1253

خالصاً لمدير مكتبة المحكمة الدولية وأعوانه فكل هؤلاء أمدونا بالكثير من مراجع هذا البحث .

ولقد قصدنا إلى ذكر هذا لتوجيه من يريد أن يتعمق فى دراسة المحالفات السوفييتية ، والمحالفات الشرقية[1] إذ لا نعد بحثنا هذا إلا عملا تحضيريا نرجو أن نعود إليه ، أو أن يتولاه غيرنا ، بدراسة أشمل وأوسع .

عناصر الموضوع

١ — أوروبا فى ظل معاهدة فرساى .

٢ — أوروبا فى ظل النظام الهتلرى .

٣ — أوروبا فى ظل النظام السوفييتى .

٤ — المعاهدات السوفييتية والشرقية .

٥ — تحليل أهم نصوص تلك المعاهدات .

٦ — خصائص تلك المعاهدات .

نظرة تاريخية

ظلت أسرة هابسبرج نحو خمسة قرون تحاول تكوين وحدة سياسية من الشعوب المتنوعة المستقرة فى أقاليم الدانوب ، ولكن جاءت الحرب العالمية الأولى ، وتبعها مبدأ حق تقرير المصير ، وانهار ما شادته أسرة هابسبرج .

واجتمع مندوبو الدول المنتصرة فى مؤتمر فرساى ، ودعموا هذا الانهيار بأن اعترفوا بالدويلات التى انفصلت عن الامبراطورية النمساوية المجرية ، فصار لكل منها كيان سياسى مستقل .

---

(١) نقصد بالمعاهدات السوفييتية تلك التى أبرمت بين الاتحاد السوفييتى والجمهوريات الشعبية فى أوربا . ونقصد بالمعاهدات الشرقية تلك التى أبرمت بين الجمهوريات الشعبية وبعضها ، ونحن ننبه إلى أننا سنلتزم استعمال هذا الاصطلاح للايجاز .

وكان نظام فرساى يفرق بين الدول المنتصرة ، والدول المهزومة ، فأثارت تلك التفرقة نفوراً استغله هتلر بتشجيع المغلوبين على المنتصرين ، ثم بسط نفوذه عليها معاً ليكون « النظام الجديد » .

وانتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا وانسحاب جيوشها وخبرائها، واختفاء أعوانها من البلقان ، وحل محلها روسيا السوفيتية بجيوشها وخبرائها ودعاتها. وأخذت المذاهب اليسارية تغزو المذاهب الفاشيستية . وما لبثت أوروبا الشرقية أن غيرت نظامها السياسى ودخلت فى نطاق ما يسمى « السلام السوفيتى » وقبل أن نعرض للبحث فى دراسة السلام السوفيتى نرى من اللازم أن نشير الى الأنظمة السياسية والقانونية التى سبقت النظام السوفيتى فى أوروبا .

١ — أوروبا فى ظل معاهدة فرساى [١]

تفككت الامبراطورية النمساوية المجرية وانقسمت إلى دويلات ما لبثت أن تشكلت فى كتلتين :

(ا) الكتلة الأولى قوامها دول جديدة . أو بعبارة أدق دول أعيدت إلى الحياة . وهى بولونيا وتشكوسلوفاكيا ، ودول اتسعت رقعتها فقويت وهى : رومانيا ويوغسلافيا . وقرب الوضع المشترك بينها فارتبطت باتفاقات سياسية ترمي إلى الاحتفاظ بما أفادته من معاهدة فرساى .

(ب) أما الكتلة الثانية ، فتجمع بين ضحايا فرساى ومنها : النمسا ، وهنجاريا — وبلغاريا وقد وحد بينها وضعها المشترك وجعلها تتحين فرص الحوادث الدولية التى لا يستغلها إلا اليقظون .

والمعاهدات التى أبرمت بين الدول المنتصرة هى :

الحلف الصغير بين يوغوسلافيا وتشكوسلوفيا ورومانيا (١٦ فبراير ١٩٣٠) .

---

(١) انظر : Negru-De La Petite Entente A L'Entente Balkanique Thèse Faculte De Droit De Paris-1948- no. 106.

Benes. E. Le Pacte d'organisation de la Petite Entente et l'état actuel de la politique internationale-Prague 1933.

الاتحاد البلقانى بين رومانيا ويوغسلافيا وتركيا واليونان (٩ فبراير ١٩٣٤) .
معاهدات أبرمت بين فرنسا وبولونيا (٩ فبراير ١٩٢١) .
معاهدات أبرمت بين فرنسا ورومانيا (١٠ يونيه ١٩٢١) .
معاهدات أبرمت بين فرنسا ويوغوسلافيا (١١ نوفمبر ١٩٢٧) .
أما الخصائص القانونية لتلك المعاهدات فيمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — أبرمت تلك المعاهدات بين دول من أعضاء عصبة الأمم فكأنها انعقدت تحت إشراف تلك الهيئة الدولية . ولقد أبرز المسيو أوزسكى تلك الميزة واستغلها ليظهر حسن نية المتعاقدين فى تلك المعاهدة فقال فى محاضرة له ألقاها فى الأكاديمية الدبلوماسية فى ١٣ مايو سنة ١٩٣٢ عن الحلف الصغير :

« لمواجهة أى خطر يقع على الدول المجاورة قد حاول الحلف الصغير جاهداً بمحض إرادته أن يخضع لعصبة الأمم » .

٢ — المعاهدات الهامة منها مثل الحلف الصغير والاتحاد البلقانى أبرمت فى شكل معاهدات مفتوحة ليتيسر لمن شاء من الدول أن ينضم اليها انضماما لاحقاً . وبذلك ابتعد عنها وصفها بأنها عدائية ما دام بابها مفتوحاً لكل دولة راغبة فى الانضمام ، وفى ذلك تأمين لكل دولة تخشى أن تكون هدفاً لها .

٣ — تحتوى هذه المعاهدات على ضمان متبادل لحدود المتعاقدين فيها ، وتنص على أنه يجب أن يستشير بعضهم بعضا قبل أى تصرف سياسى هام .

٤ — مما هو جدير بالذكر أنها نادت بالمساواة القانونية التامة بين الأعضاء ، وقد قامت فعلا هذه المساواة وعززت بمساواة مادية قلما تقع بين الدول . ولكن فشل هذا النظام . ويبدو سبب الفشل واضحاً عند تأمل الخصائص السياسية لهذه الأحلاف [1] . وأهم هذه الخصائص ما يلى :

(ا) أبرمت هذه المعاهدات بين الدول المنتصرة وحدها ، ومع أنها قد نصت صراحة فى متنها على أنها معاهدات مفتوحة فقد أثبت الواقع أنها مغلقة

(١) انظر Baumont-M:La Faillite de la Paix 1918-1939-Presses Universitaires de France- pages 100 et suivantes 490 et suivantes.
G. M. Gathorne-Hardy:Histoire des Evénements internationaux de 1920-1939 page 72 et suivanes.

في وجه الدول المهزومة . وباءت بالفشل كل محاولة بذلت للتقريب بين المهزومين والمنتصرين .

(ب) كان بين كثير من أعضاء الحلف الصغير وأعضاء الاتحاد البلقانى معاهدات ثنائية عسكرية مع فرنسا، وظلت تلك المعاهدات سارية فكأن فرنسا المنتصرة تقف من وراء هذه الأحلاف تشد أزرها . وحذت ايطاليا حذوها فعقدت عدة معاهدات اقتصادية مع النمسا ، وهنجاريا ، (١٧ مارس سنة ١٩٣٤) و (١٤ مايو سنة ١٩٣٤) و (٢٣ مارس سنة ١٩٣٦) وأثار كل هذا سخط باقى أعضاء الحلفين فتبرموا ، وكان مظهر هذا التبرم أنهم تكتلوا ، وأطلق على تكتلهم اسم (نقابة الساخطين) ويظهر من هذا أن تلك التكتلات لم تكن فى الواقع إلا شبه أحجار تلعب بهـا دول أجنبية على شطرنج رقعته أوربا الشرقية .

(ج) ومما هو جدير بالملاحظة أن الاتحاد السوفييتى لم يشترك فى النظام الذى وضعته معاهدة فرساى ، وترتب على ذلك اختلال توازن القوى الذى كان قائماً من قبل بين النفوذ الروسى والجرمانى فى هذه الاقاليم .

(د) وهناك منازعات ومخاصمات بين هذه الدول منشؤها معاهدة فرساى منها الخلاف بين بولونيا وتشكوسلوفاكيا حول إقليم تشيسن ، وبين اليونان وبلغاريا بسبب مشاكل الأقليات . وقد حال كل ذلك دون قيام اتحاد حقيقى بين المنتصرين أو بين المنهزمين .

وبإيجاز كانت العلاقات الدولية فى أوربا الشرقية فيما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٨ تتميز بمـا يأتى :

١ — قيام تفرقة صارخة بين الدول المنتصرة والدول المهزومة أنتجتها معاهدة فرساى وعززتها عصبة الأمم .

٢ — إبرام معاهدات دفاعية بين الدول المنتصرة للاحتفاظ بمـا أفادته من معاهدة فرساى ، وإدخال هذه المعاهدات فى نظام عصبة الأمم ، لـكي تسبغ عليهـا صفة النظام العام الدولى .

٣ — استعمال نظام المعاهدات الجماعية القائمة على مبدأ المساواة القانونية بين جميع الاطراف .

أوروبا فى ظل النظام الهتلرى[1]

محت القوات الألمانية ماسنته معاهدة فرنساى من أوضاع ، فقد بدأ الزحف الألماني على أوروبا الشرقية منذ ١٩٣٣ حين عقدت المانيا عدة معاهدات تجارية واقتصادية مع أغلب الدول البلقانية فأضعفت تلك المعاهدات كل التكتلات السياسية السالفة الذكر . ولم تتكشف أغراض المانيا ، ولم يعرف مدى ما ترمى اليه من السيطرة ، ولا مدى عبقرية أساليبها الاستعمارية إلا منذ ابرام معاهدة ميونيخ فبعدها ظهر أن المانيا لا تسعى فقط الى استرداد ما أفقدته إياها معاهدة فرساى بل تطمع فى ضم أقاليم لم تكن فى حوزتها من قبل .

لقد ظهر جليا أن المانيا تبغى السيطرة على أوروبا ، ومن ثم يتاح لها السيطرة على العالم .

ويعنينا هنا التغييرات الأقليمية والسياسية التى قلبت أوضاع أوروبا الشرقية رأسا على عقب بغية إقامة ما سمى « النظام الجديد » أو « السلام الهتلرى » .

(ا) التغييرات الاقليمية فى أوروبا الشرقية :

أهمها ما يلى :

١ — ضم النمسا الى المانيا فى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨

٢ — تقسيم تشكوسلوفاكيا الى ثلاثة أجزاء : اقليم بوهيميا ومورافيا تحت الحماية الألمانية — وأقليم سلوفاكيا صار دويلة مستقلة — وأقليم روتينيا ضم الى هنجاريا .

٣ — تقسيم بولونيا بين كل من المانيا والاتحاد السوفيتى بموجب معاهدة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وبموجب البروتوكول الاضافى المبرم فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩

(١) انظر Paul Einzig:Hitler's New Order in Europe-Mac Millan and Co. Limited-London 1941.
Rudolf Schlesinger : Federalism in Central Europe-Chap. XVI.

٤ — فقدت رومانيا جزءا من ترانسلفانيا ضم الى هنغاريا بموجب تحكيم فينا في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ ، وكانت هيئة التحكيم مكونة من الهر ريبنتروب وزير خارجية المانيا ، والكونت شيانو وزير خارجية ايطاليا . وفقدت رومانيا أيضا الدوبروجيا الشرقية التي آلت الى بلغاريا بموجب معاهدة كرايوفا التي تمت في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠

٥ — كانت يوغوسلافيا في مقدمة الدول المؤيدة للنظام الجديد ، والمساهمة في قيامه وتقويته ، ولكن بعد انضمامها رسميا الى المعاهدة الثلاثية بيوم واحد حاول الملك بطرس الثاني وقف التيارات المؤيدة لهذا النظام ليبعد دولته عن معسكر المحور . الا أن تلك المحاولة لم تكلل بالنجاح ، فقد دخلت الجيوش الألمانية والايطالية مملكته . وفي أقل من أسبوعين (من ٦ الى ١٨ ابريل سنة ١٩٤٠) تم القضاء على قواتها وقسمت الى أجزاء استولت عليها الدول المجاورة لها (المانيا — ايطاليا — هنغاريا — بلغاريا) وما بقي بعد ذلك سمي « دولة كرواتيا » ووضع تحت حماية ايطاليا .

٦ — بعد الهجوم على اليونان استولت بلغاريا على اقاليم ماسيدونيا ، وتراس وبذلك اتسعت رقعتها وبلغت ١٧٧ ألف كيلو متر مربع ، تمتد من بحيرة اخريدا الى بحر ايجه .

(ب) التغييرات السياسية في أوروبا الشرقية :

صارت العلاقات الدولية في أوروبا مبنية على مبادىء سجلت في المعاهدة الثلاثية التي أبرمت في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ بين المانيا وايطاليا واليابان . ولأهميتها نورد نصها كاملا وهو [١] .

« بما أن الشرط الأساسي لقيام السلام الدائم هو أن تحصل كل أمة في العالم على كفايتها من الأقاليم لذلك قررت الحكومات الألمانية والايطالية واليابانية

(١) ترجمنا هذا النص من كتاب Claude-Albert Colliard-Droit International et Histoire Diplomatique-Ed-Domat Monchrestien Paris 1950. Le Pacte Tripartite - page 603.

أن تتبادل المساعدة ، وتتعاون فيا بينها لتحقيق أمنية كل منها في منطقة الشرق الاقصى لآسيا الكبرى ، وفي الأقاليم الأوروبية .

وترمي هذه الحكومات من ذلك الهدف الرئيسى الى إقامة نظام جديد يهدف الى توفير السعادة والرفاهية لشعوب هذه المناطق ، والى المحافظة على هذا النظام .

فضلا عن هذا ترغب الحكومات الثلاث فى أن تشرك معها أى أمة أخرى من سائر أنحاء العالم بشرط أن تكون أمانيها موجهة توجيها مماثلا لمقاصدها . وهى ترجو بذلك أن تثمر جهودها ويتحقق هدفها النهائى وهو « السلام العالمى » .

وبناء على ذلك تم الاتفاق بين الحكومات الألمانية والإيطالية واليابانية على مايلي:

المادة الأولى : تعترف اليابان باشراف المانيا وإيطاليا على إقامة نظام جديد فى أوروبا وتحترم ذلك .

المادة الثانية : تعترف المانيا وايطاليا باشراف اليابان على اقامة نظام جديد فى منطقة الشرق الأقصى بآسيا الكبرى وتحترم ذلك .

المادة الثالثة : اتفقت المانيا وايطاليا واليابان على بذل الجهود المشتركة للتعاون على الأساس السالف الذكر . واذا وقع اعتداء على أحد الأطراف المتعاقدين من دولة لم تشتبك بعد فى الحرب الأوروبية ، أو فى النزاع الصينى اليابانى تتبادل هذه الاطراف المعونة بكافة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية .

المادة الرابعة : لتنفيذ هذا الاتفاق تعقد حالا لجان فنية مشتركة يعين أعضاؤها من قبل حكومات المانيا وايطاليا واليابان .

المادة الخامسة : تصرح كل من المانيا وايطاليا واليابان بأن هذه الشروط لاتؤثر فى الأوضاع السياسية القائمة فى الوقت الحاضر بين كل من الأطراف الثلاثة وروسيا السوفييتية .

المادة السادسة : يسرى هذا الاتفاق بمجرد التوقيع عليه ، ويعمل به لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ سريانه ، وتدخل الأطراف المتعاقدة فى مفاوضات لتجديده بناء على طلب أى طرف قبل نهاية هذا الأجل بوقت كاف .

بناء على هذا وقع المذكورون على هذا الاتفاق بامضائهم وبصموه بأختامهم بعد التثبت من صحة تفويضهم من حكوماتهم .

وتحرر في برلين من ثلاث نسخ أصلية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الموافق للعام الثامن من العهد الفاشستى ، والموافق لليوم السابع والعشرين من الشهر التاسع للعام الخامس عشر من العهد السيوا . . . . » .

ويستخلص من هذه المعاهدة ما يلى :

١ ــ تقسيم العالم الى مناطق كبرى ، كل منطقة تحت نفوذ دولة عظمى .

٢ ــ اعطاء الدولة العظمى حق التدخل المطلق في شئون الدول الداخلة في منطقتها ، فلها أن تقيد استقلالها ، ولها أن تغير حدودها أو أساليب حكمها ، وذلك وفقا لما تقتضيه مصالحها العليا دون نظر الى مبدأ المساواة القانونية .

٣ ــ التعاون بين هذه الدول الكبرى تنسقه لجان فنية [1] .

والذى يعنينا في بحثنا هذا هو أن بعض دول أوروبا الشرقية قد انضمت إلى هذه المعاهدة انضماما لاحقاً . فانضمت هنجاريا في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وسلوفاكيا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، ورومانيا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وبلغاريا في أول مارس سنة ١٩٤١ ، ويوغوسلافيا في ٢٥ مارس سنة ١٩٤١ ثم بعد أن تفككت ، وضم أكثر أجزائها الى الدول المجاورة انضم ما بقى منها مستقلا ، وهو دويلة كرواتيا في ١٥ يونيه سنة ١٩٤١ .

وتم انضمام هذه الدول بوثائق « بروتوكول » متشابهة النصوص تتكون من ثلاث مواد :

المادة الأولى : خاصة بتسجيل الانضمام إلى الميثاق الثلاثى .

والمادة الثانية : تنص على أنه إذا وقعت مشاكل تمس مصالح الدولة المنضمة ، وعرضت هذه المشاكل على اللجنة الفنية المشار إليها في المادة الرابعة من الميثاق الثلاثى فلهذه الدولة المنضمة أن تشترك في أعمال تلك اللجنة .

---

(١) انظر Constantin Vulcan · Le Pacte des Trois Puissances-Affaires Danubiennes (Revue de l'Europe Centrale et du Sud Est) IV Année 1941 no. 1 et 2.
Petre Constantinesco Espace Economique et Espace Vital Affaires Danubiennes IV Année·1941 no. 3 et 4.

والمادة الثالثة: تقرر أن الميثاق الثلاثي بجميع نصوصه يعتبر ملحقا بكل بروتوكول انضمام .

ويتبين من هذا أن تلك الوثائق جعلت مركز الدول المنضمة بمثابة مركز الدول التابعة . وكل ما أعطى لها من حق هو جواز اشتراكها في اللجان الفنية إذا سمحت الدول الكبرى ، وحتى هذه المنحة يحوطها الغموض فلا ندرى متى تدعى ؟ وما مركزها حين تدعى ؟ أيكون لها صوت بجانب الدول الكبرى أم تكون مجرد مستمعة ؟ يبدو من روح الميثاق الثلاثي أن الوضع الثاني هو المقصود .

ومن المعاهدات الجماعية الجديرة بالذكر معاهدة الانتيكوميترن التي أبرمت بين ألمانيا واليابان في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ لمدة خمس سنوات وهدفها اتخاذ الخطط اللازمة لمكافحة المذهب الشيوعي . وقد انضم اليها كل من ايطاليا وهنجاريا والمنشوكو، وأسبانيا . وتم تجديدها في نوفمبر سنة ١٩٤١ [1] .

وهاتان المعاهدتان (الميثاق الثلاثي والانتيكوميترن) هما اللتان قامت على أساسهما العلاقات الدولية في أوروبا الشرقية ، وإلى جانبهما قامت عدة اتفاقات ثنائية بين المانيا والدول الموالية لها ، وأهم محتوياتها :

منح المانيا حق مرور جيوشها في أرض الدول المتعاقدة معها ، وأن تكون جيوش هذه الدول مساعدة لجيوش المانيا . وأن تكون اقتصاديات تلك الدول في خدمة المجهود الحربي الألماني .

وبناء على هذه الالتزامات اشتركت جميع دول أوروبا الشرقية — ماعدا بلغاريا في الحرب ضد روسيا السوفييتية ابتداء من يونيه سنة ١٩٤١

ويلاحظ على تلك المعاهدات :

١ — أنها معاهدات ثنائية لا جماعية ، فهي بذلك على خلاف ما أبرم في ظل معاهدة فرساي .

٢ — أنها غير متكافئة ، فأطرافها هم المانيا أو إيطاليا من جانب ، والدول الصغيرة الموالية لها من الجانب الآخر ، ولم تتم قط بين الدول الصغيرة وبعضها .

---

(١) انظر كتاب Colliard السالف الذكر صفحة ٥٥٣

وبايجاز كانت العلاقات الدولية فى أوربا الشرقية فيما بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٤٤ تتميز بما يلى :

١ — أبقت معاهدة فرساى على المهزومين ولكنها فرقت بينهم وبين المنتصرين، أما النظام الهتلري فقد أزال المهزومين من خريطة أوربا ولم يبق منهم إلا ما كان فى شكل دويلات تابعة لاحدى دول المحور مثل دويلة سلوفاكيا التابعة لألمانيا، ودويلة كرواتيا التابعة لايطاليا .

٢ — أقامت ألمانيا « نظامها الجديد » على المعاهدات الثنائية غير المتكافئة وأنكرت مبدأ المساواة القانونية التى تعتبر من أسس القانون الدلى .

٣ — أوروبا السوفييتية

فى ٩ مايو سنة ١٩٤٥ صدر من قيادة قوات الحلفاء قرار إنهاء القتال فى أوروبا، وفى هذا التاريخ كانت الجيوش السوفييتية تحتل أوروبا الشرقية، وتسيطر على النصف الشرقى من الأقاليم الألمانية والنمساوية، وعلى جزء من تشكوسلوفاكيا، كما كانت تسيطر على شبه الجزيرة البلقانية بطريق غير مباشر .

ومنذ قبض السوفييت على زمام الحكم فى روسيا سنة ١٩١٩ جعلوا من أهدافهم الرئيسية بلشفة تلك الاقاليم، غير أن الدول الرأسمالية حالت بينهم وبين تحقيق أحلامهم بحصر روسيا باقامة ما سمى « الكردون الصحى » وهو إنشاء عدة دويلات على الحدود السوفيتية تكون حائلا بين روسيا والعالم الخارجي، ولمنع تسرب مبادئها الى أوروبا، وبذلك ظلت روسيا السوفيتية بمعزل عن الأسرة الأوربية [1] حتى لقد أبى الحلفاء فى اجتماع ميونيخ دعوتها لتساهم فى صد العدوان الهتلرى .

كل هذا وغيره حفز روسيا السوفيتية على التقرب من المانيا النازية حتى خيل إلى المراقبين السياسيين أن كلا منهما وضعت حداً لأطماعها فى الأخرى، وأنهما رسما معاً خطوط السياسة الدولية فى المستقبل . غير أن هذا الظن لم يدم فسرعان

(١) انظر Potiemkine Vladimir Histoire De La Diplomatie Tome III Librairie de Medicis Paris 1947.

ما تبين أن كلا منهما ترمى من وراء هذا الاتفاق إلى الانفراد بالسيطرة على العالم ، فلم يدم الصفاء بينهما أكثر من سنتين (من ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٩ إلى ٢٢ يونيه سنة ١٩٤١) ثم وقع بينهما بعد ذلك ما وقع . . . . . ولما فشلت الجيوش الألمانية فى غزوتها الأولى (نوفمبر سنة ١٩٤١) واستطاعت روسيا أن تنظم دفاعها راودها أملها فى السيطرة على أوروبا الشرقية عسى أن تصل بعدئذ إلى بسط سلطانها على أوروبا جميعها .

وظهرت أطماع روسيا بوضوح فى المفاوضات السوفيتية الانجليزية التى أدت إلى عقد معاهدة التحالف والصداقة بين الدولتين فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ إذ طلب الجانب السوفييتى أثناء المفاوضات أن يذكر فى متن المعاهدة الأقاليم التى تكون من نصيب الاتحاد السوفييتى بعد انتهاء الحرب ، والتى ستوضع فى منطقة نفوذه . إلا أن الجانب البريطانى اعترض على هذا واحتج بأنه يفتح الباب على مصراعيه للنزاع بين الحلفاء وأنصارهم ، وربما يكون ذلك عقبة فى سبيل انهاء الحرب وهزيمة العدو المشترك ، واقتنع الجانب السوفييتى بتأجيل النظر فى تقسيم مناطق النفوذ إلى المستقبل ، وصدرت المعاهدة بدون ذكر لتقسيم اقليمي فى أوروبا [1] .

وفى المناقشات التى دارت بين قوات الحلفاء الغربيين بشأن المكان الذى تفتح فيه الجبهة الثانية عرض الانجليز بلسان مستر تشرشل فتح تلك الجبهة فى البلقان ، ولا يخفى أنه كان يرمى من وراء ذلك إلى أن يحتل الحلفاء الغربيون تلك الأقاليم قبل أن يحتلها حلفاؤهم الشرقيون فتتبلشف على أيديهم . وإن كان ذلك لم ينفذ فما هذا إلا لاعتبارات استراتيجية ، وبذلك تركت البلقان للنفوذ السوفييتى [2] .

وعقدت بين الحلفاء مؤتمرات متعددة (مؤتمر موسكو فى اكتوبر سنة ١٩٤٣ ، وطهران فى ديسمبر سنة ١٩٤٣ ويالتا فى فبراير سنة ١٩٤٥) وتدل دراسة وثائق هذه المؤتمرات على أن الحلفاء هم الذين مكنوا السوفييت من السيطرة على أوروبا الشرقية ، لأنهم فى سبيل هزيمة المانيا وفى سبيل سرعة إنهاء الحرب لم يفكروا فيما تعمل روسيا بعد هذه الحرب بل حصروا كل تفكيرهم فيما تقدم اليهم الآن من معونة

(١) انظر The Memoirs of Cordell Hull Vol. II p. 1165 et s. London Hodder-Stoughton

(٢) انظر D. Einsenhower Crusade in Europe p. 281 et s.

م فى أمس الحاجة اليها . ولقد برمستر برنز موقف الحلفاء هذا بقوله: (It was not a question of what we would let the Russians do but what could get the Russians to do) [1] وحين انتهت الحرب كانت القوات السوفييتية تحتل أوروبا الشرقية ، وكانت لجنة مراقبة الهدنة (Allied Control Authority A.C. A) تحت سيطرة النفوذ السوفييتى فاستطاعوا ببراعتهم أن يحولوا الاحتلال العسكرى المؤقت إلى احتلال سياسى ومعنوى أدخل هذه المناطق جميعا فى فلك الاتحاد السوفييتى .

وليس من أغراض هذا البحث دراسة تفاصيل ذلك التحول ولكن نكتفى بتوضيح جانبين هامين فيه ، وهما التغييرات الاقليمية التى طرأت فى ظل النظام السوفيتى ، ثم التغييرات السياسية التى طرأت على نظام الحكم فى أوربا الشرقية .

(ا) التغييرات الاقليمية فى ظل النظام السوفييتى :

التخطيط السياسى لأوربا الشرقية فى ظل النظام السوفييتى لايكاد يختلف عن الذى وضع فى ظل معاهدة فرساى .

فألبانيا الآن لا تزال حدودها على ما كانت عليه قبل الاعتداء الايطالى فى ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ؛ وجاءت المادة ٢٧ من معاهدة الصلح بين الحلفاء وايطاليا تنص على أن تكون ألبانيا دولة مستقلة بنفس حدودها القديمة . وجاء فى المادة ٢٨ أن ايطاليا تتنازل عن مطالبها فى جزيرة سازينو .

أما بلغاريا فقد سحبت جيوشها من الأقاليم اليوغوسلافية واليونانية التى كانت تحتلها فى العهد الهتلرى ، وتم الانسحاب تنفيذا لنصوص معاهدة الهدنة التى عقدت بينها وبين الحلفاء فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، واحتفظت بأقاليم الدوبرودجا التى تنازلت لها رومانيا عنها بموجب معاهدة كرايوفا ، وبذلك عادت ، حسب نص المادة الأولى من معاهدة الصلح ، إلى الحدود التى كانت لها فى يناير سنة ١٩٤١

أما هنجاريا فقد عادت كذلك إلى الحدود التى رسمتها لها معاهدة فرساى (انظر اتفاقية الهدنة بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٤٥ ، والمادة الأولى من معاهدة الصلح

---

(١) انظر James. F. Byrnes. Speaking Frankly (New York—1947)
ولهذا الكتاب ترجمة بالعربية — «ما تكلم بصراحة» دار العلم للملايين مطبعة الكشاف بيروت

التى أبرمت بينها وبين الحلفاء فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧) وقد تقرر أن تحل مشاكلها الخاصة بالأقليات وبخاصة ما بينها وبين تشكوسلوفاكيا بطريق تبادل السكان (المادة الخامسة من معاهدة الصلح) .

أما بولونيا فقد تنازلت نهائيا عن أقاليمها الشرقية للاتحاد السوفييتى واستعاضت عن ذلك بامتداد أقاليمها غربا على حساب الأراضى الألمانية حتى صارت حدودها على ٥٠ كيلو مترا من مدينة برلين .

أما رومانيا فعادت إلى حدودها التى كانت فى فبراير سنة ١٩٤١ فتنازلت عن اقليمى بسارابيا وبوكوفينيا للاتحاد السوفييتى ، واستردت اقليم ترانسلفانيا على أساس أن تحكيم فيينا الصادر فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ أصبح لاغيا ، وكأنه لم يكن (المادة الثانية من معاهدة الصلح بين رومانيا والحلفاء)

أما تشكوسلوفاكيا فتكون حدودها كما رسمتها معاهدة فرساى عند تكوينها . غير أنها تنازلت لروسيا عن روتينيا (أوكرانيا الكرباتيه) وذلك بموجب معاهدة ٢٨ يونيه ١٩٤٥

أما يوغوسلافيا فقد تكونت من جديد بحدودها المرسومة فى معاهدة فرساى ولكنها أرادت أن تبسط نفوذها على مدينة تريستا ومنطقة فينيسيا جوليا فلم تمكنها الجيوش الانجلوسكسونية من ذلك ، وحلا لهذا الموقف تقرر تحويل تريستا الى مدينة حرة فى ضمان مجلس الأمن ، وأعطى أكثر أقليم فينيسيا جوليا ليوغوسلافيا ماعدا جزءا من استيريا ، ولم تكن تلك التسوية موضع ارتياح من إيطاليا ويوغسلافيا .

أما فنلندا فقد فرضت عليها روسيا بعد هزيمتها الأولى حدودا معينة بموجب معاهدة الصلح المبرمة فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ ؛ ولما دخلت فى الحرب إلى جانب ألمانيا وهزمت مرة أخرى فرض عليها الاتحاد السوفييتى الحدود المتفق عليها فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ وجاءت بعد ذلك بثلاث سنوات معاهدة الصلح تسجل هذه الحدود مع تغيير يسير [1].

(١) انظر معاهدة الصلح فى كتاب Colliard السالف الذكر صفحة ٦٩٢

ومن هذا العرض الوجيز نستنتج مايلي :

١ — امتداد الحدود الروسية في أوربا الشرقية [١] : ففي أقصى الشمال تلاصقت روسيا السوفيتية بالنرويج باستيلائها على الأقاليم الفنلندية ، وفي البلطيق ضمت اليها لتوانيا ، واستوانيا ، ولتفيا ، فأصبحت أعضاء في الاتحاد السوفيتي . واستولت على القسم الشمالي من بروسيا الشرقية فتم لها بسط سيادتها على البحر البلطيقي، ولو أن منافذه ظلت في قبضة الدانيمرك . ثم ضمت اليها الأقاليم البولونية التي كان يسكنها الروس البيض ، واستولت على الأقاليم الكرباتيه (روتانيا التي كانت لتشكوسلوفاكيا) وأخذت من رومانيا بوكوفينيا الشمالية وبساربيا .

ولهذا الزحف السوفيتي جوانب استراتيجية هامة ، فقد أصبحت ذات حدود مشتركة مع النرويج وتشكوسلوفاكيا وهنغاريا بعد أن كانت فنلندا تفصل بينها وبين الأولى ، وبولونيا تفصل بينها وبين الثانيه ، ورومانيا تفصل بينها وبين الثالثة . ولا شك في أن هذا التلاصق الجغرافي من العناصر التي مكنت النفوذ الروسي من التغلغل في هذه البلاد التي جاورته حديثاً .

ثم أن روسيا السوفيتية قد أصبحت من الدول الدانوبية باستيلائها على نهر الكيليا ، وهو أحد فروع نهر الدانوب ، الذي يفصل بينها وبين رومانيا فصارت صاحبة حق في هذا النهر الدولي .

٢ — لم تغير روسيا الأوضاع الإقليمية التي رسمتها معاهدة فرساي [٢] (ما عدا التغييرات الطفيفة التي اقتضتها مصلحتها) فظلت مشاكل الحدود الدولية قائمة في أوربا الشرقية كما كانت من قبل فتكهن بعض الكتاب بأن هذه الأقاليم ستصير عاجلا أو آجلا ميدانا لمنازعات بين مختلف دويلاتها ولو كانت جميعاً تحت سلطة الأحزاب الشيوعية ، ولخص الكاتب الشهير ولتر ليبان ذلك في قوله :

« تقوم بين الشيوعيين الألمان والشيوعيين الفرنسيين معارضة صارخة بشأن

---

(١) انظر East Gordon-The New Frontiers of the Soviet Union Foreign Affairs-No. 4 July-1951
East Gordon How Strong is the Heartland Foreign Affairs no. I - October 1950

(٢) انظر The Annals of The American Academy of Political and Social Science. May 1948 - The Bulgarian, Rumanian and Hungarian Peace Treaties by Joseph Roucek pp 97 et s.

مشكلة الرور ، وأقاليم الرين . وتقوم بين الشيوعيين الألمانيين والشيوعيين البولونيين معارضة بشأن الحدود الشرقية ، والشيوعيون البولونيين والتشكوسلوفاكيين ينقسمون انقساما كبيراً من أجل مشكلة تشسن . والنمساويون والإيطاليون منقسمون على إقليم التيرول . والإيطاليون واليوغوسلافيون منقسمون بخصوص تريستا . . » .

ولكن ظهر أن هذا التكهن كان بعيداً عن الصواب فالانقسامات بين هذه الأحزاب الشيوعية كانت ثانوية إن لم تكن لمجرد التظاهر ، فالواقع أن إعادة قيام الكومينفرم ، وظهور الديمقراطيات الشعبية في تلك الدول كان للحد من تلك التطرفات القومية البورجوازية التي بنى عليها الغربيون آمالهم وأوقفوا عليها أحلامهم .

٣ — لم يفرق الاتحاد السوفيتي بين الدول المنتصرة والدول المهزومة ، كما فرق واضعو نظام فرساي ، وواضعو « النظام الجديد » : فلم تميز روسيا السوفيتية بين حلفائها ومن كانوا أعداءها ، ولم تميز بين ضحايا هتلر وأعوانه بل جعلت الجميع سواء ، فاقتطعت أجزاء من اقليم رومانيا كما استولت على أجزاء من أقاليم تشكوسلوفاكيا مع أن الأولى من حلفاء هتلر والثانية من ضحاياه .

(ب) التغييرات السياسية في ظل النظام السوفيتي (٢) :

تكونت في أوربا الشرقية فيما بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ نظم سياسية جديدة جرى العرف على تسميتها : « الديمقراطيات الشعبية » وهي نظم ليست من الديمقراطية البورجوازية ولا من الديمقراطية الماركسية ، وإنما هي مرحلة متوسطة بينهما لإعداد دويلات أوربا الشرقية لاستقبال الشيوعية والاندماج فيها ، وتلك الفترة الإعدادية قد اجتازت ثلاث مراحل ، لكل منها مميزات خاصة .

---

(١) أنظر Thorsten V. Kalijarvi—Settlements of World Wars I and II Compared-The Annals . . . Vol. 257 (Peace Settlements of World War II).

(٢) أنظر Francois Fejto Histoire des Democraties populaires-Ed-du Seuil Paris 1952
Clarion Nicolas-Le Glacis Sovietique-Ed. Somogy-Paris 1948.
The Annals of The American Academy of Political And Social Sciences . . September 1950-Vol-271 (Moscow's European Satellites).

المرحلة الأولى ، وتمتاز بما يأتى :

١ — استندت الديمقراطية الشعبية على الدساتير السائدة فى العهد البورجوازى ولم تحاول تعديلها أو إلغاءها لكى تبرر مشروعية قيامها . فنظام الديمقراطية الشعبية فى بولونيا قام فى ظل دستور ١٧ مارس سنة ١٩٢١ ، وقام فى تشكوسلوفاكيا فى ظل دستور ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ ، وفى بلغاريا فى ظل دستور ١٦ أبريل سنة ١٨٧٩ ، وفى رومانيا فى ظل دستور ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ ، أما فى يوغوسلافيا فقامت الديمقراطية الشعبية على أساس دساتير سنة ١٩٢١ ، وسنة ١٩٣١ المبنية على النظام الملكى ، والاتفاقية المبرمة بين تيتو وسوبافتش فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ تضمنت اعترافا صريحاً بالنظام الدستورى الذى كان قائماً من قبل .

٢ — السلطة التنفيذية فى الديموقراطيات الشعبية فى يد اتحاد مكون من الأحزاب اليسارية . وهذا التكتل يسمى « الجبهة الشعبية » قياساً على أول تكتل من نوعه قام فى فرنسا بين جميع الأحزاب اليسارية تحت رئاسة مسيو بلوم . وتم هذا التكتل فى دول أوربا الشرقية من جميع الأحزاب اليسارية بزعامة الحزب الشيوعى لمكافحة الأحزاب البورجوازية أو الرأسمالية .

وكانت تلك الأحزاب اليسارية المتكتلة متعددة منها : حزب صغار الملاك فى هنجاريا ، وحزب الزراع فى بلغاريا ، وحزب الفلاح فى رومانيا ، والحزب الديمقراطى فى تشكوسلوفاكيا . وتلك الاحزاب تختلف فى أسمائها وبرامجها والبلاد التى نشأت فيها ، وتاريخ نشأتها ، وتطورها ولكن مع ذلك الاختلاف كله يجمع بينها قاسم مشترك واحد وهو أنها أحزاب شعبية قومية تمثل الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الزراع والعمال والمستخدمين الذين كانوا يحاولون بناء نظام اجتماعى يكون وسطا بين الشيوعية الشرقية والرأسمالية الغربية ويرضى كلا منهما .

وعلى هذا الأساس انضمت تلك الأحزاب الى جبهات شعبية مع الأحزاب الشيوعية ، واختلفت تلك الجبهات باختلاف البلاد التى قامت فيها .

من ذلك « جبهة الشعب » فى يوغسلافيا ، « والجبهة الديمقراطية » فى بولونيا ، « والجبهة الوطنية » فى رومانيا وقد تغير اسمها وتكوينها فيما بعد وسميت « الجبهة

الديمقراطية الشعبية » . وفى تشكوسلوفاكيا ظهر هذا التكتل السياسى سنة ١٩٤٥ فى « جبهة أحزاب المقاومة » ، وفى سنة ١٩٤٦ سميت « الجبهة الوطنية » وفى هنجاريا تكونت « الجبهة الوطنية الاستقلالية » سنة ١٩٤٥ ، ثم تغيرت فى سنة ١٩٤٧ وسميت « المحالفة الانتخابية لأحزاب الجبهة الوطنية الاستقلالية الهنجارية » ، وفى سنة ١٩٤٩ سميت « الجبهة الشعبية للاستقلال » .

٣ — الديمقراطية الشعبية تلازمها ثورة اقتصادية تشمل اصلاحات زراعية منها نزع الملكيات الكبيرة ، وتوزيعها على المعدمين ، وتحديد الملكيات المتوسطة ، وتأميم المرافق العامة والمصانع الكبرى والتجارة الخارجية .

المرحلة الثانية : وتمتاز بما يأتى :

١ — تعديل الدساتير البورجوازية عن طريق القوانين الاستثنائية حتى يتم إعداد دساتير جديدة على غرار الدستور السوفيتى [1] .

ومن أمثلة تلك القوانين قانون ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ الخاص بالدستور المجرى ، وقانون ١٩ فبراير سنة ١٩٤٧ الخاص بالدستورر البولونى .

وفى بعض البلاد وضعت الدساتير الجديدة مباشرة دون حاجة الى مرحلة القوانين الاستثنائية .

ومن أمثلة ذلك دستور الجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ ، ودستور الجمهورية الشعبية الألبانية فى ١٥ مارس سنة ١٩٤٦ ، وقد صار لجميع الجمهوريات الشعبية فيما بعد دساتير على غرار الدستور السوفيتى .

٢ — فى داخل الجبهة الشعبية اتجاه اتحادى يرمي الى القضاء على الأحزاب الزراعية وإدماج الأحزاب الاشتراكية فى الحزب الشيوعي .

(ا) القضاء على الأحزاب الزراعية .

أريد القضاء على الأحزاب الممثلة للفلاحين وصغار الملاك لما لها من قوة ونفوذ فى البلاد البلقانية باعتبارها زراعية .

---

(١) انظر Fabre M. H —Theorie des Democraties Populaires (Contribution A L'Etude De L'Etat Socialiste) Bibliotheque de la Faculte de Droit D'Alger Vol 5. Ed. Pedone
Guins. G. C.—Constitutions of the Soviet Satellites-The Annals ....op. c. Vol. 271.

واتبع فى ذلك وسائل متشابهة وإن اختلفت باختلاف البلاد والظروف .

فنى هنغاريا مثلا كان « حزب صغار الملاك » يمثل غالبية الشعب المجرى ونال الأغلبية المطلقة فى انتخابات ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ فحصل على ٢٤٦ مقعداً من ٤١٥ بينما جاء الحزب الشيوعى فى المرتبة الثالثة إذ لم ينل إلا ٦٧ مقعداً . وقد حدث كل هذا مع أن سلطات الاحتلال السوفيتية بذلت كل ما لديها من نفوذ فى مساعدته . ولم يمض على هذا الانتصار سنتان حتى أكره الشيوعيون نواب « حزب صغار الملاك » على التصويت بحل البرلمـان وإجراء انتخابات جديدة فكان ذلك بمثابة انتحار للحزب ، وظهرت آثاره فى انتخابات ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٧ إذ لم يستطع هذا الحزب الذى كان أقوى الأحزاب أن ينال أكثر من ١٥ ٪ من مجموع الأصوات .

ويظهر سر هذه الهزيمة حين نعرف ألوان الاضطهاد التى لقيها أنصار هذا الحزب فالمسيو كوفاك سكرتيره اتهم بمؤامرة ضد سلطات الاحتلال وسجن والمسيو ناجى [1] رئيس الحزب استقال أثناء إقامته فى سويسرا ، واستمر الاضطهاد إلى ما بعد انتخابات سنة ١٩٤٧ فرئيس الجمهورية وهو أبرز أعضاء الحزب ، أكره على الاستقالة بحجة أن زوج ابنته متهم بالخيانة العظمى والتجسس ، وخاف مسيو نيارادى وزير المـالية على نفسه فانتهز فرصة وجوده فى الخارج ، ولم يعد إلى بلاده وترتب على ذلك إجراء عملية تطهير واسعة النطاق استقال على أثرها رئيس الوزراء وخمسة من وكلاء الوزارات وكلهم من أعضاء « حزب صغار الملاك » .

كان لهذه الاضطهادات أثرها فى انتخابات ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ إذ تقهقر « حزب صغار الملاك » تقهقراً أعظم ، ومع ذلك ظلت الاضطهادات قائمة ضده [2] .

واتبع نفس هذا الاسلوب فى بلغاريا فاتهم نيكولا بتكوف رئيس الحزب الزراعي بتدبير مؤامرة عسكرية وحكم عليه بالاعدام شنقاً (٢٦ أغسطس ١٩٤٧) وحل حزبه بتهمة الفاشية [3] .

---

(١) و (٢) انظر Nagy Frenc—The Struggle behind the Iron Curtain New York MacMillan
Honti Francois—Le Drame hongrois—Paris 1949.

(٣) انظر Pader Michael—Dimitrov Wastes no bullets : Nickola Petkov—The Test Case
London Eyre and Spohiswood1938.

وهكذا كان الحال في رومانيا فقد حل «حزب الفلاح» في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وقبض على الدكتور مانيو رئيسه، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم [١].

وكذلك حدث في بولونيا فقد وجه إلى رئيس «حزب الفلاح» ميكولا جيسك تهديد بالقتل، فاضطر إلى الهرب من البلاد، وعلى أثر ذلك حل الحزب في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ [٢].

وتشيكوسلوفاكيا وافقت مبدئياً على قبول مشروع مارشال فضغط عليها الاتحاد السوفيتي حتى اضطرت إلى اعلان عدم قبوله، وبدأت الاضطهادات توجه إلى الحزب الديمقراطي صاحب الأغلبية المطلقة في البرلمان. وفي أواخر سنة ١٩٤٧ قرر الشيوعيون إحداث انقلاب لمصلحتهم فجاء الرفيق زوبورين من موسكو ليشرف على عملية الانقلاب الذى تم في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ [٣] باستقالة الرئيس بنش وتولى الشيوعيين زمام الحكم.

(ب) اندماج الأحزاب الاشتراكية في الحزب الشيوعى:

اتخذت الأداة السوفيتية في التخلص من الأحزاب الاشتراكية أسلوبا يختلف عن الأسلوب الذى اتبع في القضاء على الأحزاب اليسارية، ذلك هو العمل على اندماجها في الأحزاب الشيوعية والتخلص ممن لا يوافقون على هذا الاندماج.

ففي بلغاريا تم الاندماج بين الحزب الشيوعي والاشتراكى في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٨ وسمى «حزب العمال الموحد».

وفي رومانيا تم في ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٨ تحت اسم «حزب العمال الرومانيين».

وفي تشكوسلوفاكيا تم بين الحزب الاشتراكى الديمقراطي والحزب الشيوعى بعد انتخابات يونيه سنة ١٩٤٨

وفي بولونيا تم في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ تحت اسم «حزب العمال الموحد».

---

(١) انظر Markham Reuben H. Rumania under the Soviet Yoke Boston 1949

(٢) انظر Mikolajczyk Stanislaw-The Rape of Poland New York Whittlesey House 1948.

(٣) انظر Duchacek. Ivo—The Strategy of Communist Infiltration: The Case of Czechoslovakia—New Haven—Yale Institute of International Studies 1949.
Ripka Hubert—Le coup de Prague, une révolutions prefabriquée Paris 1949.
Otto Friedman—The Break-up of Czech Democracy—London 1950.

وفى المجر تم فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٨ تحت اسم « حزب العمال المجريين »

ولم يقف الأمر عند اندماج الأحزاب الكبرى فى الحزب الشيوعي بل امتد إلى الأحزاب الصغرى أو التى صارت صغرى بسبب الاضطهادات ، فأخذت تنضم إلى بعضها بتوجيه السلطات الشيوعية لكى يتم مستقبلا اندماجها نهائياً فى الحزب الشيوعى.

ومن ذلك أمثلة ما حدث فى رومانيا فقد تم الاندماج بين « حزب الفلاح » « وحزب حارثى الأرض » فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٨

وفى هنجاريا تم الاتحاد بين « الحزب الديمقراطى » و « الحزب الراديكالى » ثم انضم الى الجبهة الشعبية بعد قليل (فى ٥ مارس سنة ١٩٤٩) .

وفى بولونيا اتحد « حزب الفلاح الحكومى » مع « حزب الفلاح البولونى » الذى فر رئيسه ميكولاجيسك بسبب الاضطهاد (فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٧) .

المرحلة الثالثة : هى التى تجتازها الجمهوريات الشعبية فى الوقت الحاضر ، وتتميز بالخصائص الآتية :

١ — من الناحية السياسية : تطهير الأحزاب الشيوعية من الخوارج عليها [١] وفى سبيل ذلك حوكم أغلب الزعماء الذين ساهموا فى تكوين الجمهوريات الشعبية بتهمة خروجهم على مبادىء الحزب الصحيحة وميولهم إلى النزعات الوطنية ، أو البورجوازية . أو التروتسكية . أو التيتوية وغيرها من المذاهب التى تعتبر كفراً بالشيوعية السيتالينية ، وفى محاكمات علنية حكم على بعضهم بالاعدام وعلى آخرين بالسجن ، ومن الزعماء الذين حكم عليهم كليمانتس ، وسلانسكى فى تشكوسلوفاكيا ولا سلوراجيك فى المجر . وددز فى البانيا ، وزاكاسيت فى هنجاريا وبتروسكو وأنا بوكر فى رومانيا ، وكوستوف فى بلغاريا .

٢ — من الناحية الاقتصاديه : قيام برنامج اقتصادى على نمط اقليمى واسع النطاق ، لربط اقتصاديات تلك البلاد ببعضها ثم ربطها جميعاً بالاتحاد السوفيتى ، والعمل على تصنيعها [٢] .

---

(١) انظر فى فلسفة التطهير: Jules Monnerot—Sociologie du Communisme—Gallimard-1949

(٢) انظر Lengyel Emil—Industrial Changes in Eastern Europe—The Annals ... opc. Vol-271.

٣ — من الناحية الاجتماعية : محاربة « الكولاك » ، وهم صغار الزراع الذين وزعت عليهم الأراضى فى ظل المرحلة الأولى .

وقد يبدو أن هناك تناقضا بين توزيع الأرض على صغار الفلاحين ثم انتزاعها منهم ، ولكن هذا تم طبقاً لسياسة مرسومة : فى ظل المرحلة الأولى كانت الحكومات فى حاجة إلى تأييد صغار الزراع لتتمكن بهم من محاربة كبارهم ، ولكن الأرض لم تكف لارضاء مطامع الجميع ، فأثارت الحكومة طائفة المحرومين على طائفة « الكولاك » حتى وصلت إلى توزيع الأرض توزيعاً جديداً ، روعى فيه ألا يكفى استغلالها لصغر مساحتها فيضطر الملاك راضين أو مكرهين إلى الانضمام إلى المزارع الجماعية . وبهذا يتم تأميم الزراعة ويصبح الفلاح عاملا لحساب الدولة ، ويتم تحقيق أحد أهداف المذهب الشيوعى (١) .

ومن عرض هذه التطورات التى مرت بها الجمهوريات الشعبية من سياسية واقتصادية ومعنوية نتبين الهيكل الداخلى للسلام السوفيتى فى أوروبا الشرقية ، ونعرف ما فيه من صلابة ومتانة مرجعها من جهة إلى تشابه النظم السياسية بين مختلف الدويلات ، ومن جهة أخرى إلى تشابه التطورات التى مرت بها تلك الدويلات التى انتقلت معاً وبأسلوب واحد ومؤثرات واحدة من الديمقراطية البورجوازية إلى الديمقراطية الشعبية ، فالديمقراطية السوفيتية (٢) .

أثناء مراحل تكوين هذا الهيكل الداخلى جاهدت وزارة الخارجية السوفيتية لتدعيمه بهيكل خارجى يبدو فى تسجيل الروابط القائمة بين مختلف الديمقراطيات الشعبية ، وبينها وبين الاتحاد السوفيتى فى متن معاهدات دولية .

(١) انظر Cercler Roger—Les Reformes Agraires Dans L'Est Europeen—Revue Politique et Parlementaire-No. 586-Mars 1949.

Halasz Andrew—Changing Status of the Peasant in Iron Curtain Countries .. The Annals .. op. c. Vol 271.

(٢) انظر تفاصيل تكوين هذا الهيكل الداخلى فى المراجع الآتية :

Bartlett Vernon—East of the Iron Curtain-London 1949.

Black C. E—Soviet Policy in Eastern Europe-The Annals .. Vol 263 (The Soviet Union Since World War II).

Day Carman—Soviet Imperialism: Russia's Drive Toward Domination Washington Public Affairs Press. 1950.

Royal Institute of International Affairs: Central and South East Europe. 1945-1948-Edited by R. R. Betts-London and New York 1950.

Seton-Watson Hugh—The East Enropean Revolution-London 1950

Warriner Doreen—Revolution in Eastern Europe-London, Iurustile-Press. 1950.

٤ — المعاهدات السوفيتية والشرقية [1]

بدأت سلسلة المعاهدات السوفيتية قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية فأبرم الاتحاد السوفيتي معاهدة مع تشكوسلوفاكيا فى ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، ومعاهدة مع يوغوسلافيا فى أبريل سنة ١٩٤٥ ومعاهدة مع بولونيا فى أبريل سنة ١٩٤٥

كانت هذه المعاهدات الثلاث أول خطوة نحو التكتل السوفيتى فى أوربا الشرقية.

وبدأت الخطوة الثانية بمجهود يوغوسلافيا فبمجرد أن صارت ديمقراطية شعبية أخذت تعمل على إقامة تكتل من مختلف بلدان أوربا الشرقية فأبرمت سلسلة معاهدات ثنائية مع كل من: بولونيا (مارس ١٩٤٦) وتشكوسلوفاكيا (مايو سنة ١٩٤٦) وألبانيا (يوليه سنة ١٩٤٦) وبلغاريا (نوفمبر سنة ١٩٤٧) وهنغاريا (ديسمبر سنة ١٩٤٧) وفى نفس هذا الوقت كانت تلك الدول تعقد معاهدات ثنائية فيما بينها . أما روسيا السوفيتية فتظاهرت بالبعد عن النشاط الديبلوماسى ولكن ما لبثت أن دخلت فيه ، فعقدت سلسلة من المعاهدات بين كل من حلفاء المحور السابقين ، فمعاهدة مع رومانيا (فبراير سنة ١٩٤٨) ومعاهدة مع هنجاريا (فبراير سنة ١٩٤٨) ومعاهدة مع بلغاريا (مارس سنة ١٩٤٨) ومعاهدة مع فنلندا (أبريل سنة ١٩٤٨) .

وإذ كان هذا التكتل على وشك أن يبلغ ذروة كماله انفجر مرجل النزاع بين المارشال تيتو والمارشال ستالين ، فلعن تيتو لكفره بالمذهب الماركسى وفصلت يوغوسلافيا من الكومنفورم (٢٨ يونيه سنة ١٩٤٨) وألغيت جميع المعاهدات المبرمة بين يوغوسلافيا وباقى أعضاء التكتل . وبدأ ذلك بأن ألغى الاتحاد السوفيتى معاهدته معها فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ثم تلته رومانيا فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٩ ، ثم بولونيا فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ثم هنجاريا فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم بلغاريا فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، ثم تشكوسلوفاكيا فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . أما المعاهدة التى كانت بين ألبانيا ويوغوسلافيا فقد ألغاها المارشال تيتو فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩

---

(١) انظر نصوص هذه المعاهدات فى La Documentation Francaise—Notes documentaires et Etudes no. 884-907-935-1001.
Documents State Papers - United States Departement of State Vol.1 no. 4 12-13.
المجلة المصرية للقانون الدولى — المجلد الثامن سنة ١٩٥٢ من صفحة ٢٩٠ إلى ٣٢٧ وترجمة هذه النصوص فى آخر هذا البحث .

ولم تحل تلك الالغاءات بين باقى الديمقراطيات الشعبية وبين النشاط فى عقد المعاهدات ، فاستمرت المفاوضات ، وأبرمت اتفاقات جديدة آخرها المعاهدة بين تشكوسلوفاكيا وهنجاريا فى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٩ . وبهذا تم ربط جميع الديمقراطيات الشعبية ببعضها من جهة ، وبالاتحاد السوفيتى من الجهة الأخرى .

فسلسلة المعاهدات السوفيتية والشرقية تتكون من أربع وعشرين معاهدة ثنائية بما فيها المعاهدات اليوغوسلافية الملغاه . وهذه المعاهدات هى : —

١ — معاهدة بين الاتحاد السوفيتى وتشكوسلوفاكيا موقعة فى موسكو بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣

٢ — معاهدة بين الاتحاد السوفيتى وبين جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية موقعة فى موسكو بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٤٥ (ألغيت) .

٣ — معاهدة بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية بولونيا موقعة في موسكو بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٤٥

٤ — معاهدة بين الجمهورية البولونية وجمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية موقعة فى فارسوفيا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ (ألغيت) .

٥ — معاهدة بين تشكوسلوفاكيا وجمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية موقعة فى بلغراد بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٤٦ (ألغيت) .

٦ — معاهدة بين جمهورية ألبانيا الشعبية وجمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية موقعة فى تيرانا بتاريخ ٩ يوليه سنة ١٩٤٦ (ألغيت) .

٧ — معاهدة بين جمهورية بولونيا الشعبية ، وجمهورية تشكوسلوفاكيا موقعة فى فارسوفيا فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٧

٨ — معاهدة بين جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية وبين جمهورية بلغاريا الشعبية موقعه فى أكسينجراد بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ (ألغيت) .

٩ — معاهدة بين الجمهورية اليوغوسلافية الشعبية الاتحادية وجمهورية هنغاريا الشعبية موقعة فى بودابست بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ (ألغيت) .

١٠ — معاهدة بين جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية البانيا الشعبية وموقعة في كريت شيم ببلغاريا فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧

١١ — معاهدة بين جمهورية رومانيا الشعبية وجمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية موقعة في بودابست بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ (الغيت) .

١٢ — معاهدة بين جمهورية رومانيا الشعبية وجمهورية بلغاريا الشعبية موقعة فى بوخارست فى ١٦ يناير سنة ١٩٤٨

١٣ — معاهدة بين جمهورية رومانيا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية موقعة في بودابست بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٤٨

١٤ — معاهدة بين جمهورية رومانيا الشعبية والاتحاد السوفييتى موقعة في موسكو بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٤٨

١٥ — معاهدة بين الاتحاد السوفييتى وجمهورية هنجاريا الشعبية موقعة فى موسكو بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨

١٦ — معاهدة بين الاتحاد السوفييتى وجمهورية بلغاريا الشعبية موقعة فى موسكو بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٨

١٧ — معاهدة بين الاتحاد السوفييتى وفنلندا موقعة فى موسكو بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٤٨

١٨ — معاهدة بين جمهورية تشكوسلوفاكيا وجمهورية بلغاريا الشعبية فى براج بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٨

١٩ — معاهدة بين جمهورية بولونيا الشعبية وجمهوريه بلغاريا الشعبية موقعة فى ڤارسوفيا بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٨

٢٠ — معاهدة بين الجمهورية البولونية الشعبية والجمهورية الهنجارية الشعبية موقعة فى ڤارسوفيا بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٨

٢١ — معاهدة بين جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية هنجاريا الشعبية موقعة فى صوفيا بتاريخ ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨

٢٢ — معاهدة بين جمهورية رومانيا الشعبية وجمهورية تشكوسلوفاكيا موقعة في بخارست بتاريخ ٢٦ يوليه سنة ١٩٤٨

٢٣ — معاهدة بين جمهورية بولونيا الشعبية وجمهورية رومانيا الشعبية موقعة في بخارست بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩

٢٤ — معاهدة بين جمهورية هنجاريا الشعبية وجمهورية تشكوسلوفاكيا الشعبية موقعة في بودابست بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٤٩

هذه المعاهدات كلها تمثل الجانب السياسي فقط ، وإلى جانبها عقد كثير من المعاهدات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تنظم اقتصاديات التكتل السوفييتي .

٥ — تحليل أهم نصوص تلك المعاهدات (١)

تكاد تكون المعاهدات السوفييتية والشرقية على نمط واحد :

١ — الديباجة تشير الي أهداف المعاهدة ومبادئها الأساسية .

٢ — النص على أن الدولتين المتعاقدتين تتعاونان في جميع الشئون لا سيما الشئون الاقتصادية والثقافية .

٣ — عدم عقد أي تحالف أو الاشتراك في أي تكتل موجه ضدالطرف الثاني .

٤ — المساعدة العسكرية المتبادلة ضد أي اعتداء يصدر من المانيا أو أحد حلفائها أو من أي عدو آخر .

٥ — الاعتراف بمبادىء هيئة الأمم وأهدافها ، والتعهد بتنفيذ المعاهدة طبقا لقانون الأمم المتحدة .

٦ — عدة نصوص فنية خاصة بالتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها وتبادل التصديقات ، ومدة سريان المعاهدة .

وسنكتفي في هذا البحث بدراسة أهم هذه النقط .

(١) انظر Shapiro. L B. The Postwar Treaties of The Soviet Union The Year Book of World Affairs-1950-Vol 4.

Harry N. Howard—The Soviet Alliance System 1942-1948-United States Department of State Documents And State Papers- Vol I no. 4 July-1948

W. W. Kulski The Soviet System of Collective Security Compared with the Western System American Journal of International Law-1950- pp. 453 to 476

(أولا) ديباجة المعاهدات السوفييتية والشرقية :

لدراسة ديباجة تلك المعاهدات يستحسن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام : أولها خاص بالمعاهدات السوفييتية ، وثانيها خاص بالمعاهدات الشرقية ، وثالثها خاص بالمعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفييتي وفنلنده .

(ا) المعاهدات السوفييتية :

فيما يتعلق بديباجة تلك المعاهدات يجب أن نميز بين التي تمت قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية (بين الاتحاد السوفييتي من جانب و كل من تشكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا وبولونيا من الجانب الآخر) ، والتي تمت بعد انتهاء الحرب (بين الاتحاد السوفييتي من جانب وحلفاء المانيا السابقين من الجانب الآخر) .

أما ديباجة المعاهدات الأولى فنختار منها على سبيل المثال ديباجة معاهدة الصداقة وتبادل المساعدة والتعاون فيما بعد الحرب بين الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا (١١ أبريل سنة ١٩٤٥) ونص الديباجة هو :

« إصراراً على متابعة الحرب حتى النهاية ضد المعتدين الألمان ، ورغبة فى تقوية روابط الصداقة القائمة بين شعبى الاتحاد السوفييتى ويوغسلافيا اللذين يحاربان معاً ضد العدو المشترك — المانيا الهتلرية — ورغبة فى ضمان تعاون وثيق بين شعبى هذين البلدين ، وجميع الأمم المتحدة خلال الحرب ، ووقت السلام . ومساهمة فى تنظيم الأمن والسلم فى فترة ما بعد الحرب ، واقتناعا بأن تقوية الصداقة بين الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا يتجاوب مع الصالح الحيوى لهذين البلدين ، ويساعد إلى أقصى حد على تنمية اقتصادياتهما . قرر المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، ومجلس الوصاية اليوغوسلافى إبرام هذه المعاهدة للوصول إلى تلك الأهداف ، وأنابا عنهما كمندوبين مفوضين ف . م . مولوتوف السكرتير الشعبى للشئون الخارجية للاتحاد السوفييتى ، والمارشال تيتو رئيس مجلس وزراء يوغوسلافيا ، وقد تبادلا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على مايأتى . . . . . »

وتتضمن هذه الديباجة أربع نقط رئيسية :

(ا) التعهد بالكفاح المشترك ضد المانيا حتى النصر النهائى .

(ب) التعهد بتقوية الصداقة بين الطرفين .

(ج) إعلان أن تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدولتين يتجاوب مع الصالح الحيوى بين البلدين .

(د) التعهد بالمساهمة فى تنظيم الأمن والسلم فى ظل نظام المؤسسة الدولية التى ستقوم فى المستقبل .

أما المعاهدات السوفييتية المبرمة بعد انتهاء الحرب فنذكر منها على سبيل المثال ديباجة معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين الاتحاد السوفييتى وبلغاريا (١٨ مارس سنة ١٩٤٨) ونصها كما يلى :

« المجلس الأعلى للجمعية الشعبية البلغارية الكبرى ، والمجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

فى هدفهما لتنمية وتدعيم صلات الصداقة بين بلغاريا والاتحاد السوفييتى واقتناعا بأن توطيد الصداقة بينهما يتجاوب والمصالح الحيوية للشعبين ويساهم بأوفر نصيب فى ازدهار اقتصادياتهما .

ومشبعين برغبة التعاون فيما بينهما لصالح السلم والأمن العام وفقاً لمبادىء وأهداف منظمة الأمم المتحدة .

قررا عقد هذه المعاهدة ، وأنابا عنهما لهذا الغرض المفوضين وهما . . . . »

وتتضمن تلك الديباجة ثلاث نقط :

(ا) التعهد بتقوية الصداقة بين الطرفين المتعاقدين .

(ب) إعلان أن تنمية العلاقات الاقتصادية من صالح الشعبين معاً .

(ج) إعلان أن المعاهدة متمشية مع مبادىء هيئة الأمم المتحدة وأهدافها .

(ب) المعاهدات الشرقية :

اختلفت ديباجة هذه المعاهدات عن ديباجة المعاهدات السوفييتية إذ تضمنت إلى جانب النقط الثلاث التي قامت عليها ديباجة المعاهدات السوفييتية نقطتين جديدتين هما :

١ — ذكر مبدأ المساعدة المتبادلة في حالة وقوع اعتداء من ألمانيا أو أحد أحلافها ، وأضافت ديباجة بعض المعاهدات إلى ذلك حالة وقوع اعتداء من دولة أجنبية أيضاً [١] .

وبذلك اتسع نطاق المساعدة المتبادلة وشمل جميع الاعتداءات ، المحتمل صدورها حتى لو كان مصدرها الديمقراطيات الشعبية أو الاتحاد السوفييتي ، وقد رأى بعض النقاد أن هذه الأوضاع رمز لنزعة انفصالية عن نطاق الاتحاد السوفييتي ، واستشهد على ذلك بما ورد في النقطة الثانية .

٢ — الاعتراف بالتضامن البلقاني بين مختلف الجمهوريات الشعبية . وقوام هذا التضامن هو التجاور الجغرافي والتراث المشترك والجنسية السلافية .

وكانت الدول المتعاقدة ترمي من وراء ذكر هذا التضامن إلى التمهيد لقيام اتحاد بلقاني في المستقبل ، ونفهم من دراسة الوثائق الرسمية ومقالات الصحف أن قيام هذا التكتل بزعامة يوغوسلافيا قد رسم له ثلاث مراحل ، أولها قيام اتحاد اقتصادي وسياسي بين كل من يوغوسلافيا وألبانيا ، وثانيها اتحاد ثلاثي بين كل من يوغوسلافيا وألبانيا وبلغاريا ، وثالثها : اتحاد عام شامل بين جميع الدول البلقانية بزعامة يوغوسلافيا .

وفي خطبة حماسية للرئيس ديمتروف ببخارست في يناير سنة ١٩٤٨ بمناسبة التوقيع على المعاهدة المنعقدة بين بلغاريا ورومانيا أعلن عن نية تكوين اتحاد بلقاني في القريب العاجل ، غير أن روسيا السوفييتية اعترضت سبيل هذا المشروع . ومن ظواهر هذا الاعتراض مقال نشرته (البرافدا) وهي الناطقة بلسان وزارة الخارجية السوفييتية بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٨ عارضت فيه هذا المشروع ووصفته

---

(١) وهذه المعاهدات هي : المعاهدة اليوغوسلافية المجرية ، والمعاهدة الرومانية المجرية ، والمعاهدة اليوغوسلافية الألبانية ، والمعاهدة الرومانية البلغارية .

بأنه غير جدي ، ولا فائدة منه للديمقراطيات الشعبية ، وفهم الرئيس ديمتروف هذه الاشارة فتراجع وأعلن هذا في اليوم التالى فى مؤتمر صحفى ، واعتبر هذا التراجع حلا مؤقتا ، ولـكن لم ينته الأمر فى الواقع إلا باخراج يوغوسلافيا من الكتلة الشرقية[1] .

ومن أمثلة ديباجات المعاهدات الشرقية ديباجة معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين بلغاريا ورومانيا (١٦ يناير سنة ١٩٤٨) ونصها كما يلى :

« اقتناعا بأن الصداقة التقليدية بين شعبي رومانيا وبلغاريا تكون أساساً متيناً لإقامة تعاون منتج فى المحافظة على استقلال الجمهوريتين ، ولتوطيد السلام فى البلقان وحوض نهر الدانوب ، ولتدعيم السلام العالمى .

وإدراكا لأن التعاون الذى كان قائما بين الشعبين فى عصر نهضتهما وكفاحهما من أجل تحريرها يجب أن يقوى علاقاتهما المتبادلة .

واعتبارا بأن إدخال النظام الديمقراطى فى البلدين هو الذى بفضله سويت بروح الصداقة الخالصة جميع المسائل التى كانت محل نزاع بين كل من الدولتين وأن علاقة حسن الجوار تقوم الآن بين الشعبين على أساس وطيد .

واتعاظاً بعبرة الحرب العالمية الثانية حين انتهكت ألمانيا حرمة البلدين وجعلتهما أداة لسياستها العدوانية .

وتصميا أكيدا على مقاومة بعث الاستعمار الألمانى وحلفائه بكل قواها ، وعزماً صادقاً على مكافحة أى اعتداء يصدر من أى جهة ، وعلى أى صورة ويكون موجهاً ضد البلدين أو ضد إحداها .

وتوثيقاً لعلاقات الصداقة بين البلدين وضماناً لرقيهما وازدهار شعبيهما مشبعا بروح التعاون الدولى .

ورغبة فى توكيد إرادتهما التى لا تتزعزع فى الدفاع معا مستقبلا عن حريتهما وديمقراطيتهما الشعبية ، واستقلالها ووحدة إقليميهما بقصد توطيد السلام فى البلقان وحوض نهر الدانوب .

(١) ا ر Antonoff Nicolas—Politique Etrangère Decembre 1951-La Politique Sovietique dans L'Europe Sud-Orientale apres La Seconde Guerre Mondiale-p. 391 et S.

قرر المجلس الأعلى المؤقت للجمهورية الشعبية الرومانية والمجلس الأعلى للجمعية الوطنية الكبرى للجمهورية الشعبية البلغارية إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة ، وأنابا عنهما لهذا الغرض . . . . . » .

ومن هذا يتبين أن تلك الديباجة تضمنت نفس ما تضمنته ديباجة المعاهدات السوفييتية مضافاً إليها ذكر مبدأ المساعدة المتبادلة ، والاشارة إلى قيام تضامن بلقانى، ثم عبارات من الود والاخاء والصفاء لم تتضمنها ديباجة المعاهدات السوفييتية .

(ج) المعاهدة المنعقدة بين الاتحاد السوفييتى وفنلندا[1]:

لهذه المعاهدة مكانة خاصة بالنسبة لسائر المعاهدات السوفييتية والشرقية وبسبب هذا ، وبسبب عدم ارتباط فنلندا بأية معاهدة أخرى مع الديمقراطيات الشعبية رأى كثير من المراقبين السياسيين عدم اعتبار فنلندا من أعضاء التكتل الشرقى . وتنص ديباجة هذه المعاهدة على ما يلى :

« المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ، ورئيس الجمهورية الفنلندية فى سبيل تنمية علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفييتى وفنلندا مقتنعين بأن تثبيت علاقات حسن الجوار والتعاون بين الاتحاد السوفييتى وبين الجمهورية الفنلندية هو استجابة المصالح الحيوية لهذين البلدين ، ومراعاة لرغبة فنلندا فى البقاء بعيداً عن الخلافات الناتجة من تعارض مصالح الدول العظمى .

وتعبيراً عن رغبتهما الأكيدة فى التعاون من أجل مصالح السلام والأمن الدوليين طبقا لأغراض ومبادىء منظمة الأمم المتحدة .

قررا لهذا الغرض إبرام هذه الاتفاقية ، وأنابا عنهما . . . »

وتدل هذه الديباجة على أن فنلندا تتمتع بمركز ممتاز بالنسبة لجميع الديمقراطيات الشعبية ، إذ تستطيع بموجب هذه الديباجة أن تحتفظ بالحياد حال قيام حرب عالمية بخلاف المتحالفين من الكتلة الشرقية ، وقد ذهب الشارحون فى تعليل ذلك مذاهب ، فمنهم من قال أن مرجع ذلك إلى تقدير ستالين لشعب فنلندا واحترامه

---

(1) انظر Les Archives Internationales. Mai 1950-no 231. L'Evolution Politique de La Finlande
La Documentation Francaise Notes Documentaires Et Etudes No. 907-(Textes Diplomatiques,L.)

له [1] ، ومن قائل إن ذلك مرجعه الى المركز الجغرافى لهذه الدولة وهناك من يقول أن ذلك لترضية الدول السكندناوية لكى تحتفظ بحيادها ، ولا تنضم الى أى تكتل غربى فى المستقبل [2] ومن قائل إن هذا محاولة ديبلوماسية لاقناع المترددين ، ولاثبات جواز دخول دولة ما فى دائرة الاتحاد السوفييتى دون أن تفقد مقومات استقلالها ودون أن تتبلشف . ومهما يكن الأمر فان تلك التأويلات جميعاً لا تتناقض وإنما يكمل بعضها بعضا .

(ثانياً) التعاون الاقتصادى والثقافى بين أعضاء التكتل السوفييتى فى أوربا :

فى جميع المعاهدات السوفييتية والشرقية نص مشترك خاص بالتعاون الاقتصادى والثقافى بين أطراف تلك المعاهدات [3]، ويبدو هذا النص فى الصيغة القانونية التالية :

« يعلن الطرفان الساميان المتعاقدان عزمهما على العمل بروح الصداقة والتعاون لزيادة ازدهار العلاقات الثقافية والاقتصادية القائمة بين البلدين . . . »

(المادة الخامسة من المعاهدة المبرمة بين رومانيا والاتحاد السوفييتى)

(١) انظر Allocution du Camarade Staline Traduction du texte publié par La Pravda du 13 Avril 1948 Note Documen taires et Etudes no 907.

(٢) يبدو ان لهذا الرأى قيمته ووجاهته بدليل أن السويد أبت أن تنضم إلى حلف الأطلنطى الذى عقد بعد ذلك ، وإن كانت قد انضمت اليه النرويج والدانيمرك .

انظر آخر تطورات الموضوع فى New York Herald Tribune-(Ed. Europeenne) 18-3-53

(٣) هذا النص تضمنته المادة الرابعة من المعاهدة السوفييتية التشكوسلوفاكية ، والمادة الخامسة من المعاهدة السوفييتية اليوغوسلافية ، والمادة السابعة من المعاهدة السوفييتية البولونية ، والفقرة الثالثة من ديباجة المعاهدة البولونية اليوغسلافية ، والمادة الخامسة من المعاهدة التشكوسلوفاكية اليوغوسلافية والمادة الخامسة من المعاهدة الألبانية اليوغوسلافية ، والمادة الأولى من المعاهدة التشكوسلوفاكية البولونية والمادة الخامسة والسادسة من المعاهدة البلغارية اليوغوسلافية ، والمادة الخامسة من المعاهدة اليوغوسلافية الهنجارية ، والمادة الخامسة والسادسة من المعاهدة الألبانية البلغارية ، والمادة الخامسة من المعاهدة الرومانية الهنجارية ، ومن المعاهدة السوفييتية الرومانية ، ومن المعاهدة السوفييتية الهنجارية ، ومن المعاهدة السوفييتية البلغارية ، ومن المعاهدة السوفييتية الفنلندية ، والمادة السادسة من المعاهدة التشكوسلوفاكية البلغارية ، والمادة الخامسة من المعاهدة البلغارية البولونية ، ومن المعاهدة البولونية الهنجارية ، والمادة السادسة من المعاهدة البلغارية الهنجارية ، والمادة الخامسة من المعاهدة الرومانية التشكوسلوفاكية ، ومن المعاهدة البولونية الرومانية ، ومن المعاهدة التشكوسلوفاكية الهنجارية .

وقد ظهر التعاون الاقتصادى بين المتعاقدين فيما سمى (مشروع مولوتوف) الذى أريد به مناهضة مشروع مارشال ، ويقوم بتنفيذ مشروع مولوتوف هذا مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، أو الكومنكون الذى أنشىء فى ٢٥ يناير ١٩٤٩ (١)

١ — يتكون الكومنكون من ممثلين لجميع الجمهوريات الشعبية ، ومنها البانيا مع أنها غير مرتبطة بمعاهدات سياسية مع السوفييت ولا مع الجمهوريات الشعبية الأخرى (باستثناء بلغاريا) .

٢ — يقوم الكومنكون على مبدأ المساواة القانونية التامة بين أعضائه ، وتؤخذ قراراته بالاجماع .

٣ — الكومنكون منظمة مفتوحة لجميع الدول الأوربية ، وعلى هذا الأساس انضمت اليه الجمهورية الديمقراطية الألمانية سنة ١٩٥٠

٤ — اجتماعات الكومنكون دورية ، وتكون فى عواصم الدول الأعضاء بالتناوب ويتولى رياسة الاجتماع عضو الدولة التى يكون الاجتماع فى عاصمتها .

٥ — من أهداف الكومنكون مساعدة الجمهوريات الشعبية اقتصاديا بتقديم قروض سوفييتية ، وقد بلغ ما وظفه الاتحاد السوفييتى فى بولونيا حوالى ٢٢٠٠ مليون روبل (الروبل خمسه قروش تقريباً) .

ومن أهدافه أيضا تصنيع الجمهوريات الشعبية ، وتنشيط التجارة بينها وبين الاتحاد السوفييتى ، وعلى هذا زادت التجارة بين الاتحاد السوفييتى وتشكوسلوفاكيا بمقدار ٥٠ ٪ فى سنة ١٩٤٩ . وفى المراجع التى أوردناها فى ذيل هذه الصفحة كثير من الأمثلة التى توضح مابين اقتصاديات هذه الجمهوريات وبين الاتحاد السوفييتى من صلة وثيقه .

---

(١) انظر Documents on Regional Organisation Outside Western Europe 1940 1949 Royal Institute of International Affairs.

F. Fejto ... op. c Cinquième Partie—Structure et Developpement de l'Economie des Democraties Populaires après 1948. pp. 291 à 366—Voir notamment les Annexe p. 433 à 438.

Y. Gluckstein—Stalin's Satellites in Europe—London 1952. part I pp. 13 to 127.

أما التعاون الثقافي[1] بين الاتحاد السوفييتي وأحلافه فقد ظهر في قيام الكومنفورم في سبتمبر سنة ١٩٤٧

والكومنفورم هو مكتب استعلام لجميع الأحزاب الشيوعية في أوربا، فيجتمع أعضاؤه للتشاور وتبادل الآراء، وتلقي المعلومات. ويصدر مجلة عنوانها « للسلام الدائم وللديمقراطيات الشعبية » ومما هو جدير بالذكر أن هذا المكتب يجمع إلى جانب ممثلي أحزاب الشيوعية في الجمهوريات الشعبية ممثلي الحزب الشيوعي الايطالي والحزب الشيوعي الفرنسي.

وإلى جانب هذا التعاون الثقافي الذي يستند إلى المذهب الشيوعي استغل التكتل السوفييتي المؤسسات العلمية والدينية والثقافية التي كانت قائمة في مختلف بلاد أوربا الشرقية، ومنها المؤتمرات السلافية والكنيسة الأرثوذكسية وجمعيات مشوهي الحرب، وجمعيات قدماء المحاربين، وغير ذلك من المؤسسات التي قبلت أن تتعاون مع السلطات السوفييتية.

(ثالثاً) أعضاء التكتل السوفييتي وحرية التعاهد :

هناك نص صريح في جميع المعاهدات السوفييتية والشرقية يكاد يكون ذا صيغة واحدة، وهو يقيد حرية المتعاقدين في التعاهد. فالمادة الرابعة مثلا من المعاهدة المبرمة بين تشكوسلوفاكيا وبلغاريا تنص على ما يأتي :

« يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بعدم إبرام أي تحالف، وبعدم الاشتراك في أي تكتل، أو اتخاذ أي إجراء يوجه ضد الطرف الآخر[2] ».

---

(١) انظر Le rétablissement du Komintern et son perfectionnement Revue Politique et parlementaire Octobre Decembre 1947.

(٢) هذا النص تضمنته المادة الخامسة من المعاهدة السوفييتية التشكوسلوفاكية، والمادة الرابعة من المعاهدة السوفييتية اليوغوسلافية، والمادة السادسة من المعاهدة السوفييتية البولونية، والمادة الأولى من المعاهدة البولونية اليوغوسلافية، والمادة الرابعة من المعاهدة التشكوسلوفاكية اليوغوسلافية، ومن المعاهدة الألبانية اليوغوسلافية، ومن المعاهدة التشكوسلوفاكية البولونية، ومن المعاهدة البلغارية اليوغوسلافية، ومن المعاهدة اليوغوسلافية الهنغارية، ومن المعاهدة البلغارية الألبانية، ومن المعاهدة اليوغوسلافية الرومانية، ومن المعاهدة البلغارية الرومانية، ومن المعاهدة الرومانية الهنجارية، والمادة الثالثة من المعاهدة السوفييتية الرومانية، ومن المعاهدة السوفييتية البلغارية، ومن المعاهدة السوفييتية الهنجارية، والمادة الرابعة من المعاهدة السوفييتية الفنلندية، ومن المعاهدة التشكوسلوفاكية البلغارية. والمادة الثالثة من المعاهدة البلغارية البولونية، ومن المعاهدة البولونية الهنجارية، والمادة الرابعة من المعاهدة البلغارية الهنجارية، ومن المعاهدة الرومانية التشكوسلوفاكية، ومن المعاهدة البولونية الرومانية، ومن المعاهدة التشكوسلوفاكية الهنجارية.

ويستنتج من هذا النص ما يلي :

١ — لا يجوز للدول المتعاقدة أن تبرم أى معاهدة مع دولة أجنبية إلا بموافقة الطرف الثانى ، وإن كان هذا غير مذكور صراحة فى النص السالف الذكر إلا أن العلاقات السياسية بين الجمهوريات الشعبية والاتحاد السوفييتى يؤيده كل التأييد .

٢ — يشترط أن تكون سياسة الدول المتعاقدة متحدة فى مواجهة الدول الأجنبية ، أو مواجهة المنظمة الدولية إن كانت عضواً فيها .

ويستنتج ذلك من قول المادة السالفة (أو اتخاذ أى إجراء يوجه ضد الطرف الآخر) . ولهذا نلاحظ أنه لم يحدث قط أن دول هذا التكتل اختلفت فى التصويت على قرار ما فى المنظمة الدولية ، ولم يحدث أن تقدمت دولة منها باحتجاج ديبلوماسى عند دولة أخرى ، ولم يحدث أن ظهر علنا أى خلاف سياسى بينها كان له صدى فى خارج الكتلة الشرقية ، كما هو الحال بالنسبة لأعضاء التكتلات الغربية ، فكثيراً ما توزعت أصوات دول الجامعة العربية فى المنظمة الدولية وكثيراً ما قامت منازعات علنية بين أعضاء الكومنولث البريطانى ، واشتدت حتى طرحت أمام المنظمة الدولية للفصل فيها .

(رابعاً) المساعدة المتبادلة فى التكتل السوفييتى :

يمكن تقسيم المساعدة المتبادلة بالنسبة للمعاهدات السوفييتية والشرقية إلى ثلاثة أنواع :

(ا) النوع الأول : يشمل جميع المحالفات السوفييتية [١] ، وبعض المعاهدات الشرقية [٢] .

(١) المساعدة المتبادلة فى المعاهدات السوفييتية منصوص عليها فى المادة الثالثة من المعاهدة السوفييتية التشكوسلوفاكية ، والمادة الثانية من المعاهدة السوفييتية اليوغوسلافية ، والمادة الرابعة من المعاهدة السوفييتية البولونية ، والمادة الثانية من المعاهدة السوفييتية الرومانية ، والمادة الثانية من المعاهدة السوفييتية الهنجارية ، والمادة الثانية من المعاهدة السوفييتية البلغارية .

(٢) منصوص عليها فى المادة الثالثة من المعاهدة اليوغوسلافية البولونية ، ومن المعاهدة اليوغوسلافية التشكوسلوفاكية ، ومن المعاهدة البلغارية الرومانية ، والمادة الثانية من المعاهدة البولونية البلغارية ، ومن المعاهدة البولونية الهنجارية ، والمادة الثالثة من المعاهدة البلغارية الهنجارية ، والمادة الثانية من المعاهدة الرومانية التشكوسلوفاكية ، والمعاهدة البولونية الرومانية ، والمعاهدة الهنجارية التشكوسلوفاكية .

وعلى سبيل المثال نقدم المادة الثانية من المعاهدة المبرمه بين الاتحاد السوفييتى وهنجاريا ونصها :

فى إحالة إقحام أحد الطرفين الساميين المتعاقدين فى عمليات عسكرية ضد المانيا إذا ما عادت إلى سياستها العدوانية ، أو ضد أى دولة أخرى تنضم إليها فى سياستها العدوانية بطريق مباشر أو غير مباشر فعلى الطرف الآخر المتعاقد أن يبادر بتقديم المعونة العسكرية وكل معونة أخرى فى مكنته إلى الطرف المتعاقد الذى أقحم فى النزاع » .

ويمكننا أن نستنتج من هذه المادة ما يلى :

١ — لا يشترط لتطبيق المساعدة المتبادلة وقوع الاعتداء فعلا من جانب ألمانيا ، بل يكفى أن تسلك سياسة عدوانية[1] ، فكأن هذه المساعدة المتبادلة تصير واجبة لأدنى الشبهات ، فليس من الضرورى أن يقع الاعتداء أو يقوم تهديد به ، أو احتمال حدوثه بل يكفى مثلا أن تدعو ألمانيا إلى التسلح ليعتبر هذا فى رأى الجانب الآخر عملا عدوانيا يبيح إعلان الحرب ، ويوجب على الطرف الثانى أن يقدم المساعدة .

٢ — يتم تطبيق المساعدة المتبادلة بقيام تلك السياسة العدوانية من دولة أجنبية عن ألمانيا ما دامت حليفة لها .

٣ — لم تبين تلك المادة نوع العلاقة التى تقوم بين ألمانيا والدولة الأخرى والتى توجب تطبيق مبدأ المساعدة المتبادلة ، بل تركتها واسعة النطاق ومعنى ذلك أنه يجوز لأحد المتعاقدين أن يطلب مساعدة الطرف الثانى ليحارب أى دولة يدعى أنها تساعد ألمانيا فى سياستها العدوانية مساعدة ظاهرة أو خفية .

٤ — المساعدة المتبادلة المنصوص عنها واسعة النطاق تشمل المساعدة العسكرية ، والاقتصادية ، وحق مرور الجيوش فى إقليم الطرف الآخر ، واستعمال وسائل النقل وما إليها .

---

(١) عبر بعض النقاد الأمريكيين عن اصطلاح « السياسة العدوانية » بالالتجاء إلى العبارة الألمانية الآتية : « "its policy of "DRANG NACH OSTEN » وانظر فى هذا الصدد مقال الدكتور كولسكى السالف الذكر . أما وزارة الخارجية الفرنسية فلم تستعمل هذا الاصطلاح واكتفت باصطلاح "POLITIQUE D'AGRESSION" انظر فى هذا الصدد La Documentation Francaise—Note documentaires et études no. 884—Texte Diplomatique XLVIII Section étrangère).

ومن كل هذا يتبين أن تلك المجموعة من المعاهدات هى فى الحقيقة هجومية أكثر مما هى دفاعية ، وإن كانت تبدو فى قناع المعاهدة الدفاعية ضد هجوم يصدر من ألمانيا . وسنعرض فى الجزء الأخير من بحثنا هذا للباعث الحقيقى على ذكر ألمانيا بالذات فى تلك المعاهدات .

(ب) النوع الثانى : ويشمل المعاهدات المبرمة بين بعض الدول البلقانية

ومن أمثلة نصوصها المادة الثالثة[1] من المعاهدة المبرمة بين بلغاريا ورومانيا وهى:

فى حالة هجوم ألمانيا ، أو أى دولة أخرى ، على أحد الطرفين الساميين المتعاقدين بقصد الاعتداء على استقلاله ، أو استعباده ، أو الاستيلاء على جزء من إقليمه فعلى الطرف الثانى المتعاقد أن يبادر بتقديم المعونة العسكرية أو غيرها بكافة الوسائل التى فى مكنته إلى الطرف الآخر المعتدى عليه .

ويتبين من مدلول هذه المادة :

١ — أنه يشترط لتنفيذ المساعدة المتبادلة وقوع الاعتداء من ألمانيا أو أى دولة أخرى .

٢ — لا يشترط قيام علاقة بين ألمانيا والدولة الأخرى ، كما هو الحال فى المجموعة الأولى ، بل يجوز أن يكون المعتدى جمهورية شعبية أخرى أو الاتحاد السوفييتى نفسه .

٣ — أن يكون الاعتداء قد وقع فعلا ، فالتهديد بالاعتداء غير كاف لتنفيذ المساعدة المتبادلة بخلاف المجموعة الأولى .

٤ — يشترط أن يكون الاعتداء موجها إلى الاستقلال السياسى للدولة أو الاستيلاء على جزء من إقليمها .

ونرى من ذلك أن هذه المعاهدات دفاعية فعلا وأنها تقوم على أساس قانونى واضح يجعل تطبيق المساعدة المتبادلة مشروطا بوقوع الاعتداء فعلا ونستطيع أن نضم

---

(١) هذا النص تضمنته المادة الثالثة من المعاهدة المبرمة بين يوغوسلافيا وهنجاريا ، وبين بلغاريا وألبانيا وبين يوغوسلافيا ورومانيا ، وبين بلغاريا ورومانيا ، وبين هنجاريا ورومانيا .

إلى هذه المجموعة معاهدتين قد ألغيتا الآن وهما معاهدة منعقدة بين يوغوسلافيا وألبانيا ، وبين يوغوسلافيا وبلغاريا .

فخصائص المساعدة المتبادلة فيهما لا تختلف عن خصائص هذه المجموعة كلها إلا في شيء واحد هو أنه لم يرد فيهما ذكر لألمانيا بل جعلت المساعدة المتبادلة عامة ولم ينحصر المعتدى فيهما في دولة معينة [1] .

(ج) النوع الثالث: وهو المعاهدة المنعقدة بين الاتحاد السوفييتي وفنلندا، ولها طابع خاص يبدو في نوع المساعدة المتبادلة التي تنص عليها ، فالمادة الأولى منها تقول:

« في حالة استهداف فنلندا أو الاتحاد السوفييتي لاعتداء يأتي عن طريق الأقليم الفنلندي من جانب ألمانيا ، أو من أي دولة حليفة لها فان فنلندا الوفية بواجباتها كدولة مستقلة تتعهد بمحاربة المعتدى ، وفي سبيل ذلك تقدم فنلندا جميع ما تملك من قوات للدفاع عن وحدة إقليمها براً وبحراً وجوا ، وينفذ هذا الدفاع داخل الحدود الفنلندية وفقا للالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية ، وبمساعدة الاتحاد السوفييتي أو التعاون معه عند الاقتضاء .

« وفي هذه الحالات يقدم الاتحاد السوفييتي العون اللازم الى فنلندا بالشروط التي يحددها الطرفان المتعاقدان الساميان » .

ثم جاءت المادة الثانية من هذه المعاهدة توضح مدلول المادة الأولى بقولها :

« إذا وقع تهديد بالاعتداء فالطرفان الساميان المتعاقدان يتفقان على تقرير ما إذا كان مما يوجب تطبيق المادة الأولى من هذه الاتفاقية أم لا » .

ونستنتج من هاتين المادتين :

١ ـــ المساعدة في هذه المعاهدة تأتي من جانب واحد هو السوفييت ، أما الجانب الآخر وهو فنلندا فدوره قاصر على الدفاع عن إقليمه .

(١) جاء في المادة الثالثة من المعاهدة المبرمة بين يوغوسلافيا وألبانيا في ٩ يوليه سنة ١٩٤٦ :
(في حالة الاعتداء على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين من أي دولة أخرى تهدد استقلاله ، أو تريد استعباده ، أو الاستيلاء على جزء من إقليمه فعلى الطرف المتعاقد السامي الآخر أن يبادر فورا بتقديم العون العسكري وجميع أنواع المساعدات الأخرى حسب الوسائل التي في مكنته .

٢ — الاعتداء الموجب لتطبيق المساعدة العسكرية هو الذى يأتى عن طريق الأقاليم الفنلندية فاذا وقع الاعتداء عن طريق الحدود الآسيوية للاتحاد السوفيتى ، أو عن طريق الحدود التى بين روسيا والديمقراطيات الشعبية ، أو بعبارة أخرى كل اعتداء يأتى عن غير طريق الأقاليم الفنلندية لا يكون موجبا لتنفيذ هذه المعاهدة ويجوز لفنلندا أن تحتفظ بالحياد حياله .

٣ — المساعدة العسكرية فى هذه المعاهدة لا تطبق إلا فى حالة وقوع اعتداء من ألمانيا أو دولة متحالفة معها . وكلمة محالفة فى هذه المعاهدة تؤخذ بمعناها القانونى الدقيق بخلاف ماورد فى النوعين الأوليين ، فيشترط لقيام المساعدة العسكرية أن يصدر الاعتداء من دولة بينها وبين ألمانيا محالفة عسكرية وسياسية فعلا ، أما فى النوعين الآخرين من المعاهدات فالاسلوب مرن أو غير محدود لوجود التعبير القائل (بطريق مباشر أو غير مباشر) .

٤ — يشترط لتطبيق المساعدة العسكرية وقوع الاعتداء فعلا ، أما التهديد به ، أو قيام سياسة عدوانية فذلك غير كاف لتطبيق المساعدة .

٥ — المساعدة السوفييتية غير آلية . بمعني أنه لابد من موافقة فنلندا عليها قبل تنفيذها . فمبدأ المساعدة إذن متفق عليه ، أما التنفيذ فلابد له من اتفاق جديد .

وبوجه عام يبدو للباحث أن المعاهدات السوفييتية والشرقية مساعدتها العسكرية متبادلة وعامة وآلية .

أما المعاهدة السوفييتية الفنلندية فالأمر فى مساعدتها العسكرية على النقيض من ذلك فهى من جانب واحد ، وقاصرة على وقوع الاعتداء من طريق معين وغير آلية .

(خامسا) مدة سريان المعاهدات السوفييتية الشرقية :

جميع المعاهدات السوفييتية والشرقية تسري لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليها ، ما عدا قليلا منها ، إذ يبدأ سريانها من تاريخ تبادل التصديقات . واذالم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبة فى إلغاء المعاهدة قبل نهاية الفترة بسنة فانها تسرى

بعد ذلك لمدة خمس سنوات تالية لحين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة في إنهائها قبل فترة الخمس سنوات الجارية بسنة [1].

وهذه المادة لم تمنع أعضاء التكتل السوفييتي من إلغاء المعاهدات المبرمة بينهم وبين يوغوسلافيا ، وقد أشير إلى ذلك من قبل .

وتمتاز المعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفييتي وفنلندا بأن مدة سريانها عشر سنوات فقط تبدأ من تاريخ التصديق عليها .

بذلك نكون قد انتهينا من تحليل أهم نصوص المعاهدات السوفييتية والشرقية . وبقي علينا بعد ذلك أن نبحث في خصائصها ومميزاتها .

---

١) ورد النص على ذلك في المادة السادسة من المعاهدة السوفييتية التشكوسلوفاكية ، ومن المعاهدة السوفييتية اليوغوسلافية ، ومن المعاهدة السوفييتية البولونية ، والمادة الخامسة من المعاهدة البولونية اليوغوسلافية ، والمادة السادسة من المعاهدة التشكوسلوفاكية اليوغوسلافية ، والمعاهدة الألبانية اليوغسلافية والمادة الخامسة من المعاهدة التشكوسلوفاكية البولونيه ، والمادة الثامنة من المعاهدة اليوغسلافية البلغارية ، والمادة السابعة من المعاهدة اليوغسلافية الهنجارية ، والمادة الثامنة من المعاهدة البلغارية الألبانية ، والمادة السابعة من المعاهدة اليوغسلافية الرومانية ، والمادة الثامنة من المعاهدة البلغارية الرومانية ، والمادة السابعة من المعاهدة الرومانية الهنجارية ، والمادة السادسة من المعاهدة السوفيتية الرومانية ، ومن المعاهدة السوفييتية البلغارية ، ومن المعاهدة السوفييتية المجرية ، والمادة الثامنة من المعاهدة السوفيتية الفنلندية ، والمادة السابعة من المعاهدة التشكوسلوفاكية البلغارية ، ومن المعاهدة البلغارية البولونية ، ومن المعاهدة البولونية الهنجارية ، والمادة الثامنة من المعاهدة البلغارية الهنجارية ، والمادة السابعة من المعاهدة الرومانية التشكوسلوفاكية ، ومن المعاهدة البولونيه الرومانية ، ومن المعاهدة التشكوسلوفاكية الهنجارية .

خصائص المعاهدات السوفييتية والشرقية

يكاد يكون للمعاهدات السوفييتية والشرقية طابع خاص تتميز به عن المعاهدات الغربية كحلف الأطلنطى ، وميثاق بوجوتا ، وميثاق جامعة الدول العربية . ويمكن إبراز خصائص هذه المعاهدات فى النقط الآتية :

أولا — المعاهدات السوفييتية والشرقية مبنية على نظام الاتفاق الثنائى

ثانياً — المعاهدات السوفييتية والشرقية لا تتضمن مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية .

ثالثاً — المعاهدات السوفييتية والشرقية تعترف بمبادىء هيئة الأمم وأهدافها .

(١) ثنائية المعاهدات السوفييتية والشرقية :

تقوم أغلب التكتلات الغربية على أساس الاتفاق الجماعى ، فجامعة الدول العربية ، وميثاق بوجوتا ، وميثاق بروكسل ، وميثاق الأطلنطى ، وحلف المحيط الهادى . هذه كلها تقوم على أساس المعاهدة الجماعية ، أما التكتل السوفييتى فعلى خلاف ذلك يقوم على أساس المعاهدات الثنائية .

فلم يا ترى فضل الاتحاد السوفييتى نظام المعاهدة الثنائيه على نظام المعاهدة الجماعية ؟ هل مرجع ذلك إلى أسباب سياسية أم إلى أسباب أيديولوجية ؟

لا نجد جوابا على ذلك في المراجع السوفييتية الرسمية ، ولكن نجد تعليلات استنتجت استنتاجا أهمها :

التعليل الأول — ربما تكون روسيا السوفييتية قد استعملت المعاهدات الثنائية لتخفى عن الرأي العالمى أمر تكتلها لأن إبرام المعاهدات الثنائية واحدة بعد الأخرى فى مدد متباعدة ، وظروف متباينة لا يلفت النظر ، بخلاف ما إذا نشأت معاهدة جماعية تضم شتى الدول في وقت واحد . ويؤيد ذلك أنه من الناحية القانونية

الشكلية لا يوجد تكتل سوفييتى فى أوربا بالمعنى القانونى الصحيح لكلمة تكتل ، بل كل هذا فى نظر القانون الدولى مجرد معاهدات ثنائية .

ومما يؤيد ذلك أيضاً أن الصحافة العالمية لم تعر هذه المعاهدات أهمية . وإذا استثنينا المراقبين السياسيين نجد الرأى العام لم يكد يشعر بها إلا فى بداية مفاوضات الأطلنطى إذ انطلقت الصحف الغربية تتحدث عن التكتل السوفييتى لتبرر قيام هذا الحلف .

ونرى أن هذا التعليل غير صحيح . إذ لو كان الاتحاد السوفييتى راغباً فى إخفاء أمر تكتله للجأ إلى المعاهدات السرية ، أو لاكتفى بمجرد الروابط الواقعية التى تربط بينه وبين حلفائه ، فليست هناك معاهدة سياسية بين الاتحاد السوفييتى وبين جمهورية ألبانيا الشعبية ومع ذلك فالولاء بينهما ليس فيه أدنى شك .

وإذا تمشينا مع التعليل السابق وقلنا إن المعاهدات الثنائية أقل ظهوراً أو أكثر خفاء من المعاهدات الجماعية فلماذا نرى الاتحاد السوفييتى يلجأ إلى نظام المعاهدة الجماعية فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ عند إبرام معاهدة المساعدة الاقتصادية المتبادلة بينه وبين مختلف الجمهوريات الشعبية ؟ .

أما التعليل الثانى فهو أن تفضيل المعاهدات الثنائية على الجماعية راجع إلى الملابسات والظروف السياسية التى تدور حول اختلاف مراكز الجمهوريات الشعبية لأنها لم تكن قبل عقد المعاهدات فى درجة واحدة من التشبع بالروح الشيوعى فبعضها كان لا يزال فى مرحلة الديمقراطية البرجوازية ، والبعض الآخر فى مرحلة الديمقراطية الشعبية ، وفريق ثالث كان قد وصل إلى مرحلة الديمقراطية الماركسية .

ومن جهة أخرى كان المركز الدولى لهذه البلاد يختلف أيضاً ، فكان بعضها فى مركز الدولة المعادية لأنها من حلفاء المحور ، وبعضها من كتلة الأمم المتحدة . فيغلب على الظن أن تلك الأوضاع هى التى حملت الاتحاد السوفييتى على أن يتناول كل دولة على حدة حتى إذا ما بلغت النضوج الذى يصبو اليه أبرم معها المعاهدة .

وهناك تعليل ثالث هو أن الاتفاق الثنائى يرضى النزعة الديكتاتورية . أما الاتفاق الجماعى فهو مظهر النزعة الديمقراطية فى العلاقات الدولية ، وتفسير ذلك

أن الاتفاقات الثنائية تربط الدولة الصغيرة بعجلة الدولة الكبيرة، وتدخلها في محيط سيطرتها، لذلك سميت بالمعاهدات غير المتكافئة. وقد لجأ إليها هتلر ليسجل خضوع الدول الأوربية للرايخ الألماني، وحذا حذوه ستالين ليسجل ولاء الديمقراطيات الشعبية للاتحاد السوفييتي.

أما المعاهدات الجماعية فتقوم على الشورى وأساسها المساواه، فاذا كانت إحدى الدول المتعاقدة قوية كان تعدد المتعاقدين كفيلا بالحد من هذا القوة، وكفيلا بايجاد نوع من التوازن. لحلف الأطلنطى، وميثاق بوجوتا نرى فيهما دولة الولايات المتحدة القوية، ولكن مجموع الدول الأخرى المتعاقدة معها تضع حداً لسيطرتها في هذين الحلفين. ولو أن إحدى هذه الدول كانت داخلة وحدها مع الولايات المتحدة في معاهدة ثنائية لتغير الوضع، وظهرت سلطة الولايات المتحدة جلية.

وتظهر أهمية المعاهدات الثنائية في بداية تكوين التكتل إذ تكون كل دولة معتزة بسيادتها فمن اللباقة السياسية من الدولة الكبيرة أن تتلقف كل دولة صغيرة على حدة، وتعقد معها المعاهدة الثنائية. فاذا ما ربطت إلى عجلتها هذه الدول أمكنها بعدئذ أن تدعم التكتل بمعاهدة جماعية تعلن بها ديمقراطيته.

أما التعليل الرابع فمستمد من الدستور السوفييتي[1] — الذى يجعل عضوية الاتحاد السوفييتي درجات، فالجمهوريات الاتحادية في المرتبة الأولى، والجمهوريات ذات الحكم الذاتي في المرتبة الثانية، والمناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي في المرتبة الثالثة. ولكل عضو من أعضاء الاتحاد السوفييتي حقوق ومزايا تختلف باختلاف درجته.

ويلمح أثر هذا النظام في المعاهدات الثنائية مع الدول الأجنبية، وإن كان لايبدو واضحا في نصوص المعاهدات لتشابهها في الشكل والموضوع وتسلسل المواد، إلا أنه يبدو جليا في اختلاف المدة لكل معاهدة، فكلما علا شأن الطرف المتعاقد معه

---

(١) انظر الفصل الثاني من الدستور السوفييتي، والمادة ٣٥ منه.

زادت مدة المعاهدة ومن ذلك نستطيع أن نقسم الدول الداخلة فى فلك الاتحاد السوفييتى إلى :

(ا) الصين ، وهى الحليفة الكبرى فالمعاهدة الصينية السوفييتية مدتها ثلاثون سنة [1] .

(ب) الديمقراطيات الشعبية فى أوروبا ، فالمعاهدات معها مدتها عشرون سنة .

(ج) فنلندا ومنغوليا الخارجية[2] ومدة المعاهدة معهما عشر سنوات .

(د) ألبانيا ، لم ير الاتحاد السوفييتى ضرورة عقد معاهدة معها .

(هـ) دول لم ير الاتحاد السوفييتى مبررا لبقائها خارجة فأعلن ضمها إليه وهى الدول البلطيقية .

تلك هى أهم التعليلات التى يمكن أن يبرر بها تفضيل السوفييت لنظام التعاهد الثنائى على نظام التعاهد الجماعى .

(ب) المعاهدات السوفييتية لا تتضمن مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية [3] :

لا تخلو معاهدة من المعاهدات التى عقدت بين مختلف الدول الغربية من النص على مبدأ « فض المنازعات بالطرق السلمية » وهو مذكور صراحة فى المادة الثامنة من ميثاق بروكسل . والمادة الخامسه من ميثاق جامعة الدول العربية ، والمادة الأولى من ميثاق الضمان الجماعى العربى ، والمادة الأولى من حلف الأطلنطى ، والفصل الرابع من ميثاق بوجوتا . . . الخ .

أما المعاهدات السوفييتية والشرقية ، فلا ذكر فيها مطلقاً لمبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ، وإن جاز أن يقال إن ذلك المبدأ مذكور ضمنا إذ ورد فى هذه المعاهدات أنها خاضعة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها وحيث أن من مبادىء الأمم

---

(١) انظر المادة السادسة من المعاهدة الصينية السوفييتية المبرمة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ فى . . . Notes et Etuds Documentaires no 1306

(٢) انظر المادة الثالثة من المعاهدة المنغولية السوفييتية المبرمة بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ فى . . . Nots Documentaires et Etudes No 783 Serie Asiatique no 17 page 12

(٣) انظر Bedrich Bruegel Methods of Soviet Domination in Satellite States International Affairs—Vol. 27 no 1-January 1951-p. 32 et s

المتحدة مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ، فهو إذن اعتراف ضمنى من عاقدى هذه الأحلاف بقبول ذلك المبدأ .

ومهما يكن الأمر فالذى لا شك فيه أنه لا يوجد نص صريح فى متن تلك المعاهدات يلزم أطرافها بفض منازعاتهم حسب قواعد سياسية أو قانونية مرسومة ، فهل نستنتج من ذلك أنه لا يوجد ، ولا يتوقع أن توجد خلافات داخل الكتلة السوفييتية حتى أنهم لم يروا ضرورة للبحث عن علاج لها ؟

كلا ، فلقد وقع الخلاف فعلا بين بعض الديمقراطيات الشعبية ، واشتد أحياناً إلى درجة خطيرة ، حتى لقد اضطر ستالين أن يتدخل بشخصه ليفض نزاعا استحكم بين تشكوسلوفاكيا وهنجاريا حول مشكلة الأقليات .

ولا نرى سبباً لعدم النص صراحة على ذكر مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية إلا أنهم لم يجعلوا تلك المشكلة من اختصاص الاداة الرسمية المشروعة (الحكومة) بل وكلوها إلى الاداة غير الرسمية (الحزب) ، ففض المنازعات التى تقع داخل الكتلة السوفييتية يتم بطريق مفاوضات سرية تعقد بين مختلف الأحزاب الشيوعية ، ولعلهم يريدون بذلك أن يكون الأمر وديا أخويا ، لا يسمع به العالم الخارجى المتربص له . وإذن ففض المنازعات بالطرق الشيوعية حل محل فض المنازعات بالطرق السلمية .

(ج) المعاهدات السوفييتية والشرقية تعترف بمبادىء هيئة الأمم المتحدة :

لا ندرى ما قيمة هذا الاعتراف ؟ أهو لمجرد الدعاية ، أم أنه رمز لسياسة مرسومة ترمى إلى تدعيم المنظمة الدولية ومساعدتها فى أداء رسالتها ؟ ثم أتعتبر كل من المعاهدات السوفييتيه والشرقية متمشية مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها ؟ .

نرى فى الظاهر أن جميع المعاهدات السوفييتية والشرقية دون استثناء تعترف صراحة بالمنظمة الدولية ، وتنص فى وضوح على أنها ستنفذ وفقاً لمبادىء هذه المنظمة ومع صدور هذا الاعتراف من الجانبين المتعاقدين فانه لا يقنع الباحث فى العلاقات الدولية بل لا بد من تحليل نصوص تلك المعاهدات على ضوء نصوص ميثاق الأمم المتحدة

والمقارنة بينهما . وإيضاح ما قد يكون من تناقض بين الالتزامات الناتجة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، والالتزامات الناتجة من المعاهدات السوفييتية والشرقية . فاذا وجد هذا التناقض أتكون الأولوية للالتزامات الناتجة من ميثاق الأمم المتحدة ، أم للالتزامات الناتجة من المعاهدات السوفييتية والشرقية ؟

وقبل البدء في هذا البحث ، يجب أن نعالج مشكلة مبدئية خاصة بمركز الدول المتعاقدة في الأحلاف السوفييتية والشرقية إذا لم تكن أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة . وبمعنى أوضح : ما مركز ألبانيا وبلغاريا وهنجاريا ورومانيا من المنظمة الدولية ؟ .

إن بين هذه الدول معاهدات ثنائية فهل تخضع تلك المعاهدات لمبادىء الأمم المتحدة وأهدافها مع أنها منعقدة بين دول ليست أعضاء فيها ؟

ثم ما مركز المعاهدة السوفييتية أو الشرقية التى أبرمت بين دولة عضو فى المنظمة الدولية وأخرى ليست عضواً فيها ؟ أيلتزم الطرف الغير عضو فى المنظمة الدولية بأن يخضع لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها ؟

إن جميع أعضاء التكتل السوفييتى مقيدون بقواعد المنظمة الدولية ومبادئها سواء أكانو أعضاء فيها أو غير أعضاء ، وذلك للأسباب التالية :

١ — جميع المعاهدات السوفييتية والشرقية اعترفت بمبادىء الأمم المتحدة وأهدافها وبموجب هذا الاعتراف أصبحت الدول المتعاقدة ملزمة بهذه المبادىء حتى لو لم تكن أعضاء فى المنظمة الدولية .

٢ — المادة الثانية فقرة ٦ من ميثاق الأمم المتحدة تنص صراحة على أن الهيئة تعمل «على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادىء بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولى» . وبموجب هذه المادة تدخلت المنظمة الدولية فى الشئون الداخلية لدول لم تكن لها علاقة بالمنظمة الدولية .

٣ — لبلغاريا ورومانيا وهنجاريا مركز خاص فى ظل دستور هيئة الأمم المتحدة إذ وصفتها الفقرة الثانية من المادة الثالثة والخمسين من الميثاق بأنها « دول معادية » باعتبارها كانت فى الحرب العالمية الثانية من أعداء الأمم المتحدة ويجوز بناء على الفقرة الأولى من هذه المادة أن يتخذ ضدها أى اجراء دون موافقة مجلس الأمن .

وما دامت تلك الدول تحت هذه الرقابة فهى خاضعة بداهة لقواعد الأمم المتحدة فى معاهداتها مع غيرها لا سيما إذا كان هذا الغير عضواً فى المنظمة الدولية .

غير أن موعد انتهاء هذا المركز الخاص للدولة المعادية موضع خلاف ، فيرى بعضهم أنه ينتهى بمجرد ابرام معاهدة الصلح ، ويرى غيرهم أنه ينتهى بانضمام تلك الدول إلى المنظمة الدولية .

فاذا أخذنا بالرأى الأخير وجدنا أن هذه الدول لا تزال توصف بأنها (معادية) حسب مدلول الميثاق ، ما دامت لم تصبح عضواً فى المنظمة الدولية . ولو أخذنا بالرأى الأول لوجدنا أن مركزها كدولة معاديه ينتهى بمجرد إبرام معاهدة الصلح ، وبما أنها قد أبرمت فيمكن إذن أن يقال أنها غير ملزمة بالخضوع لمبادىء وأهداف الأمم المتحدة التى كانت ملزمة بها بسبب وصفها بأنها دول معادية ، غير أن معاهدات الصلح التى انعقدت بين الحلفاء وتلك الدول اعترفت ضمنا بمبادىء الأمم المتحدة وأهدافها .

وهذه الحجج القانونية تبين لنا أنه لا فرق بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء فى الأمم المتحدة ، بل ان الجميع سواء فى الخضوع لمبادىء المنظمة الدولية وأهدافها .

وهناك حجة سياسية أقوى كثيراً مما سلف وهى ، أنه من مصلحة الاتحاد السوفييتى أن يبين للدول المترددة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية أن السياسة السوفييتية تتمشى مع مبادىء هيئة الأمم ، وبذلك يتمكن من أن يثبت لهؤلاء المترددين أنه فى مقدمة الخاضعين للمنظمة الدولية ، وأنه من المدافعين عنها ، فهو بذلك ركن من أركان السلام . وتأكيداً لهذه السياسة نراه كثيراً ما نقد الأحلاف الغربية ووصفها بأنها مخالفة لقواعد الأمم المتحدة ، مبيناً بذلك أنه متمسك بمبادىء الأمم المتحدة أكثر من تمسك الغربيين بها .

ونرى من كل ذلك أن مصلحة الاتحاد السوفييتى تقتضى أن يجعل تكتله فى أوربا خاضعاً لقواعد الأمم المتحدة ، ومتمشياً مع مبادئها حتى ولو كان بعض أعضاء تكتله من غير المنضمين إلى المنظمة الدولية .

وهناك تناقض صريح بين قوانين المنظمة الدولية التى تقيد تصرف أعضائها وتمنعهم من استعمال القوة فى علاقاتهم الدولية ، وبين مقتضيات كل تكتل عسكرى ومبرراته ، وهو المساعدة المتبادلة آلياً فى حالة وقوع اعتداء على أحد أعضائه . وقد تنبه رجال القانون من السوفييت لهذا التناقض فبحثوا عن وجه للتوفيق بين مقتضيات السياسة الخارجية السوفييتية ، ومنها الخضوع لمبادىء الأمم المتحدة ، وبين مستلزمات السياسة العسكرية السوفييتية ، ومنها المساعدة العسكرية آليا بينها وبين أحلافها . ووجد رجال القانون من السوفييت ومن الديمقراطيات الشعبية ثلاث حلول مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة .

الأول : هو أن توصف المعاهدات السوفييتية والشرقية بأنها اتفاقيات اقليمية بناء على الفصل السابع من الميثاق .

والثاني : أن توصف بأنها اتفاقات دفاع شرعي جماعى بناء على المادة ٥١ من الميثاق .

والثالث : أن توصف بأنها اتفاقات مساعدة متبادلة المقصود منها منع تجديد سياسة العدوان من جانب الدول المعادية بناء على الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٣ من الميثاق .

وسنبحث تلك الحلول لمعرفة ما استند اليه الاتحاد السوفييتى والديمقراطيات الشعبية لاثبات مشروعية معاهداتهم بالنسبة لقانون الأمم المتحدة .

١ — هل التكتل السوفييتى اتفاق إقليمى ؟ .

خطب الرفيق كليمنتس وزير خارجية تشكوسلوفاكيا فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وقال فى خطبته : « إن الاتفاقات الاقليمية المبرمة بين بلاد أوربا الشرقية فيما بينها ، وفيما بينها وبين الاتحاد السوفييتى هى المعاهدات الوحيدة التى تستحق أن يسميها القانون « اتفاقات إقليمية » .

ونستنتج من ذلك أن التكتل السوفييتي في رأى كليمنتس ليس إلا مجموعة اتفاقيات اقليمية . والحجج المؤيدة لهذا التفسير كثيرة ، منها :

١ — إن ميثاق الأمم المتحدة لم يضع للاتفاقات الاقليمية تعريفاً (انظر المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من الميثاق) فليس هناك مانع قانوني من اعتبار المعاهدات السوفييتية والشرقية اتفاقات اقليمية .

٢ — تربط تلك المعاهدات بين دول تقع في منطقة جغرافية واحدة ، فيجمع بينها التجاور الجغرافي والتراث المشترك والجنسية الواحدة ، وغيرها من عناصر الاتفاقيات الاقليمية .

هذه الأسباب وغيرها جعلت بعض الشراح يصفون المحالفات السوفييتية والشرقية بأنها اتفاقيات إقليمية كتلك التي نص عليها الفصل الثامن من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

غير أننا نرى أنها ليست من الاتفاقيات الاقليمية ، بل وليس من مصلحة أطرافها أن تكون كذلك . وهذا للاسباب الآتية :

١ — المحالفات السوفييتية والشرقية لم تستند صراحة ولا ضمنا على المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ — لا يجوز لأطراف الاتفاقيات الاقليمية أن يقوموا بأى عمل من أعمال القمع إلا باذن من مجلس الأمن (المادة ٥٣ من الميثاق) فلا يجوز بناء على ذلك تطبيق المساعدة المتبادلة المنصوص عليها في مختلف المعاهدات السوفييتية والشرقية إلا بعد اذن من مجلس الأمن ، وليس هذا من مصلحة الاتحاد السوفييتي لأنه حتى لو استطاع أن يقنع الأغلبية من أعضاء مجلس الأمن بالموافقة على الاذن له بتطبيق المساعدة المتبادلة فان هناك الولايات المتحدة وحق الفيتو .

ومن ناحية أخرى فان ضرورة طلب إذن مجلس الأمن قبل البدء في تطبيق المساعدة العسكرية المتبادلة يتنافى مع الغرض من جعل المساعدة العسكرية آلية لتكون مسايرة لمقتضيات الحروب الحديثة وتطوراتها .

٣ — بناء على المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجرى من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى بمقتضى التنظيمات أو بوساطة وكالات إقليمية أو ما يزمع اجراؤه من تدابير .

ونرى من مدلول هذه المادة أن جميع التدابير العسكرية وغيرها يجب أن تبلغ الي مجلس الأمن ، أى أعضاء هذا المجلس ومنهم الولايات المتحدة وحلفاؤها ، ولاشك أن هذا لايرضى الاتحاد السوفييتى ولا يعقل أنه يستريح اليه .

ومن ذلك يبدو أنه ليس من مصلحة التكتل السوفييتى فى أوربا أن يوصف بانه اتفاق إقليمى ، بل لم يكن فى نية واضعيه أن يقبلوا هذا الوصف لتبرير مشروعية تكتلهم بالنسبة لقانون الأمم المتحدة .

٢ — هل التكتل السوفييتى مبنى على حق الدفاع الشرعى الجماعى ؟

نصت المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة على مايأتي :

« ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات فى الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى ، والتدابير التى اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ فوراً ، ولا تؤثر تلك التدابير بأى حال فيما للمجلس — بمقتضى سلطته ومسئولياته المستمدة من أحكام الميثاق — من الحق فى أن يتخذ فى أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى أو إعادته إلى نصابه » .

ويمكننا أن نستنتج من تلك المادة ، ومن الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة ، ومناقشات مؤتمر سان فرنسسكو أن الدفاع الشرعى الجماعى لا يطبق إلا بتوافر ثلاثة شروط :

١ — أن تكون الدول المستفيدة من هذا الدفاع عضواً فى هيئة الأمم المتحدة .

٢ — أن يكون سببه وقوع «اعتداء مسلح» ضدعضو منأعضاء الأممالمتحدة.

٣ — أن يوافق مجلس الأمن على الاستمرار فى التدابير العسكرية التى تتخذ بموجب حق الدفاع الشرعي الجماعى .

ويبدو جليا أن الاتحاد السوفييتى لا يمكن أن يستفيد من حق الدفاع الشرعى على صورته الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك للاسباب التالية :

١ — من أعضاء التكتل السوفييتى خمس دول ليست من الأمم المتحدة وهى (بلغاريا ، وألبانيا ، ورومانيا ، والمجر ، وفنلندا) .

٢ — المساعدة المتبادلة فى المعاهدات السوفييتية والشرقية ليست مبنية على الاعتداء المسلح كما هو الحال فى الدفاع الشرعى ، ولكنها تقوم فى نطاق أوسع ، يشمل أى اعتداء ولو كان يسيراً ، كما يشمل السياسة العدوانية والتهديد بالاعتداء .

فليس من مصلحة الاتحاد السوفييتى إذن أن يتقيد بالدفاع الشرعى الجماعى ذى النطاق الضيق .

٣ — من المحتمل أو من المتوقع ألا يوافق مجلس الأمن على استمرار اتخاذ التدابير العسكرية الناتجة من تطبيق المساعدة العسكرية المتبادلة « فيكون على أعضاء التكتل السوفييتى أن يقبلوا سلطة مجلس الأمن فيضيع عليهم الغرض المنشود من المحالفات ، وإما ألا يتقيدوا بسلطة مجلس الأمن ويستمروا فى اتخاذ التدابير العسكرية ، وفى هذا مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ، والسياسة السوفييتية حريصة على ألا تقف هذا الموقف العلنى » .

ولا يبقى بعد ذلك إلا أن تعتبر المعاهدات السوفييتية اتفاقات مساعدة متبادلة لمنع تجدد سياسة العدوان من جانب « الدول المعادية » .

٣ — التكتل السوفييتى قائم لمنع سياسة العدوان من جانب الدول المعادية :

المذكرات والرسائل الدبلوماسية المتبادلة بين وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية السوفييتية من بينها رسالة من الجانب الأمريكى أرسلت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٤٨ تتضمن إشارة إلى نظام المحالفات السوفييتية ، الذى قام فى أوربا ، وكان الرد السوفييتى على تلك الرسالة متضمنا أيضا تعليلا لقيام هذه المعاهدات خلاصته :

« إن الغرض من هذه المحالفات منع تجدد سياسة العدوان من جانب المانيا ، أو أحد حلفائها » . فكأن وزارة الخارجية السوفييتية اختارت الحل الثالث لتبرر مشروعية هذه المحالفات أمام الأمم المتحدة .

وهذا الحل الثالث مبنى كما أسلفنا على المادة ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة ونصها كما يلى :

١ — « يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الاقليمية فى أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائما ، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه . أما التنظيمات والوكالات نفسها فانه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها ، القيام بأى عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس ، ويستثنى مما تقدم التدابير التى تتخذ ضد أى دولة من دول الأعداء المشار إليها فى الفقرة الآتية من هذه المادة ، مما هو منصوص عليه فى المادة ١٠٧ أو التدابير التى يكون المقصود بها فى التنظيمات الاقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول ، وذلك إلى أن يحين الوقت الذى قد يعهد فيه إلى الهيئة بناء على طلب الحكومات ذات الشأن ، بالمسئولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أى دولة من تلك الدول » .

وجاءت الفقرة الثانية من تلك المادة تتضمن ايضاحاً لعبارة « الدولة المعادية » بقولها :

٢ — « تنطبق عبارة الدولة المعادية المذكورة فى الفقرة الأولى من هذه المادة على أى دولة كانت فى الحرب العالمية الثانية من أعداء أى دولة موقعة على هذا الميثاق » .

ومن هذه المادة يستنتج أن هناك حالتين يجوز فيهما لكتلة من الدول أن تقوم بتدابير عسكرية دون إذن من مجلس الأمن إذا كانت تلك التدابير موجهة ضد دولة من الدول المعادية .

أما الحالة الأولى فهى تلك التى وردت فى المادة ١٠٧ من الميثاق ونصها : « ليس فى هذا الميثاق ما يبطل أو يمنع أى عمل إزاء دولة كانت فى أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لاحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق إذا كان هذا العمل

قد اتخذ أو رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسئولة عن القيام بهذا العمل » .

ولم يستند الاتحاد السوفييتي على هذا الاستثناء .

أما الحالة الثانية فهي الاستثناء الخاص بالتدابير العسكرية التي تتخذ بموجب تنظيمات اقليمية لمنع تجديدسياسة العدوان من جانب الدول المعادية .

وهذا الاستثناء هو أساس التكتل السوفييتي ، وهو تفسير كون جميع المعاهدات السوفييتية ، وأغلب المعاهدات الشرقية موجهة ضد ألمانيا مع أنها كانت وقت إبرام هذه المعاهدات مهزومة مفككة لا قدرة لها على العدوان .

وقد فضلت روسيا الاستناد إلى هذا الاستثناء إذ تستطيع بموجبه :

١ — أن تتخذ تدابير عسكرية ضد ألمانيا أو حلفائها دون إذن مجلس الأمن بخلاف ما إذا استندت إلى الحل الأول .

٢ — أن تستمر في اتخاذ هذه التدابير دون ضرورة إبلاغ مجلس الأمن كما هو الحال في التدابير التي تؤخذ استناداً إلى حق الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي (الحل الثاني) .

إنه وإن كان للاتحاد السوفييتي — بناء على الاستثناء الوارد في المادة ٥٣ من الميثاق — مطلق الحرية في اتخاذ التدابير العسكرية التي يريدها فان بعض الشراح يرون أن التوفيق بين مدلول المادة ٥٣ ونصوص المعاهدات السوفييتية والشرقية يترتب عليه عدة قيود تحد من حرية الاتحاد السوفييتي في التصرف .

وفيما يلي إيضاح لتلك القيود :

(١) متى تزول صفة العداء عن الدولة التي تعتبر معادية ؟

الاستثناء الوارد في المادة ٥٣ يدور حول أن « الصفة العدائية » لدولة ما تستوجب اتخاذ إجراءات مشددة ضدها لئلا تعود إلى سياستها العدوانية فكأن قيام التكتل السوفييتي في أوربا مرهون بقيام هذه الصفة العدوانية لألمانيا ، فاذا فقدت ألمانيا تلك الصفة فقد التكتل السوفييتي كيانه القانوني .

ومن هنا يرى البعض أن هذا التكتل فقد كيانه القانونى فعلا حسب قواعد المنظمة الدولية لأن انقسام ألمانيا ، وانحلال جيشها ، وإغلاق مصانع الأسلحة فيها جعلها لا تستطيع العدوان ولا التهديد به . وتلك هى المبررات التى قام على أساسها التكتل السوفييتى .

وقد أشرنا من قبل إلى الخلاف القانونى الذى يدور حول موعد انتهاء صفة العداء : وسواء أخذنا بالرأى الأول الذى يقول بأن مركز الدولة المعادية ينتهى بانضمامها إلى المنظمة الدولية ، أو أخذنا بالرأى الثانى الذى يقول ان مركز الدولة المعادية ينتهى بابرام معاهدة الصلح معها فاننا نجد الاتحاد السوفييتى يستطيع تخطى هذه العقبات القانونية بأن يعترض على قبول المانيا فى هيئة الأمم المتحدة باستعمال حق الفيتو ، أو بأن يرفض عقد معاهدة الصلح معها .

(٢) ما المقصود بالدولة المعادية ؟

عرفت الفقرة الثانية من المادة ٥٣ الدولة المعادية بقولها : « أي دولة كانت فى الحرب العالمية الثانية من أعداء أى دولة موقعة على هذا الميثاق » .

فتكون الدول المعادية إذن هى المانيا ، وايطاليا ، واليابان وحلفاؤهم .

أما المعاهدات السوفييتية وبعض المعاهدات الشرقية فقد نصت على أنها « موجهة ضد المانيا أو أحد حلفائها » . وهنا يقع الخلاف ، فظاهر الاستثناء الوارد فى الميثاق (المادة ٥٣ فقرة ثانية) أنه منصب على حلفاء المانيا فى الحرب العالمية الثانية ، أى بلغاريا ورومانيا وهنجاريا ، وفنلندا . وهؤلاء أصبحوا أعضاء فى التكتل السوفييتى فهو إذاً لا يمكن أن يعتبرهم من الأعداء ، وإنما تدل الدلائل على أن المعاهدات السوفييتية والشرقية تقصد من حلفاء المانيا كل مؤيد لألمانيا الغربية فى الحاضر والمستقبل ، أى الولايات المتحدة وأعضاء حلف الأطلنطى .

(٣) هل يجوز للدول غير الأعضاء فى الأمم المتحدة أن يستفيدوا من الاستثناء الوارد فى المادة ٥٣ ؟

بعض الشراح يرى أن ذلك غير جائز ، ومعنى هذا أن المعاهدات السوفييتية والشرقية لا تعتبر مشروعة ما دام أحد أطرافها ليس عضواً فى المنظمة الدوليه ،

أما إذا كان طرفا المعاهدة غير عضوين فى المؤسسة الدولية فعدم المشروعية يكون من باب أولى .

ويرى آخرون أن ذلك جائز ما دام المطلوب من الدول غير الأعضاء فى المنظمة الدولية أن يخضعوا لقواعدها ومبادئها ، فاذا خضعوا لتلك المبادىء كان لهم أن يستفيدوا بما تضمنته نصوص الميثاق من حقوق . ومن هذه الحقوق الاستثناء الوارد فى المادة ٥٣ من الميثاق . فالمعاهدات السوفييتية والشرقية إذن مشروعة فى ظل هذا الاستثناء حتى ولو كان أحد أطرافها أو طرفاها من غير الأعضاء فى المنظمة الدولية .

ويستنتج من كل ذلك أنه لا يوجد سند قانونى قاطع لإثبات مشروعية التكتل السوفييتى بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة ، كما أنه لا يوجد أيضاً سند قانونى قاطع لاثبات عدم المشروعية .

وما دمنا قد عجزنا بالتفسير القانونى عن إبداء رأى قاطع فى خضوع التكتل السوفييتى للمنظمة الدولية أو عدم خضوعه لها فلا بد من أن نلجأ إلى التعليل السياسى لعلنا نجد فيه تفسيراً لموقف الاتحاد السوفييتى من المنظمة الدولية .

إن هذا الموقف يبدو لأول وهلة متناقضاً .

فمن ناحية لا يمكن تصور أن السوفييت يتقيدون بقواعد المنظمة الدولية البورجوازية ومبادئها ، لأن من مآربهم القضاء عليها ليحلوا محلها عاجلا أو آجلا فيتحقق لهم « الاتحاد السوفييتى العالمى » الذى يعملون له جاهدين .

ومن ناحية أخرى نرى السوفييت وأنصارهم يحترمون قواعد تلك المنظمة ويعلنون التمسك بها ، بل يهاجمون فى نقد لاذع كل دولة تخل بها .

وهذا التناقض لا يفسره إلا فهم مذهب الأداتين . فالأداة الرسمية تخضع لقواعد منظمة سان فرنسسكو وتحرص عليها ، والأداة الخفية ترمى إلى التنكر لها والقضاء عليها .

إذا فهمنا ذلك عرفنا لماذا يبدو الاتحاد السوفييتى مؤيداً للأمم المتحدة مع أنه فى الحقيقة لا يبغى إلا القضاء عليها . وقد صرح بهذا مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا

حين قال فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة موجهاً كلامه إلى ممثل الاتحاد السوفييتى :

« أود أن ألقى سؤالا على الرفيق فيشنسكى : هل حقاً ما يقال — بغض النظر عما تجهر به من فوق هذا المنبر — إن النظرية الماركسية تذهب إلى أنه لا سبيل إلى اتفاق نهائى مع الدول التى لا تعتنق الشيوعية ، وأن كل ما تفعله الحكومة السوفييتية من قبيل الحيل ، وأنها لا تنحرف عن هدفها المرسوم مهما قالت غير ذلك ؟ »[1]

(١) انظر جريدة الأهرام فى ٢٨ / ٩ / ١٩٤٨ وفى هذا أيضاً يقول كاتب سياسى فرنسى :
.... " Tous les accords et toutes les promesses que Moscou peut faire sont—selon les termes de Lenine—des trompe l'oeil destinés à duper le monde bourgeois ".

مراجع هذا البحث

على من يريد التعمق أو التوسع فى هذا البحث أن يرجع إلى المؤلفات التى سنوردها بعد .

غير أننا نوجه النظر بادىء ذى بدء إلى أمر يجب أن يضعه الباحثون نصب أعينهم . وهو أن هذه المؤلفات تكاد تنحصر فى ثلاث فئات :

الفئة الأولى لكتاب شيوعيين مقيمين فى دول أوربا الشرقية .

والفئة الثانية لكتاب متأثرين بالفلسفة الماركسية ، وإن لم يكونوا فى عداد الشيوعيين .

والفئة الثالثة إما لكتاب كانوا أصحاب مراكز فى دول أوربا الشرقية وفروا منها ، وإما لكتاب غربيين مناهضين للشيوعية .

وقليل من هؤلاء وأولئك من التزم جانب الحياد الكامل ، فعلى الباحث أن يحسب لذلك حسابا فى موازنته واستنتاجاته .

(١) الأبحاث الخاصة بالتقسيم الجغرافى السياسى لأوربا السوفييتية :

— East W. Gordon.—The new frontiers of the Soviet Union. *Foreign Affairs*. n. 4 July 1951.

— East W. Gordon —How Strong is the Heartland. *Foreign Affairs*, n. 1 October 1950.

— Haswell Lutz Ralph.—The changing Role of Iron Curtain Countries. *The Annals of the American Academy of Political and Social Sciences*. September 1950 Vol. 271 (Moscow's European Satellites).

— Mitrany David.—Evolution of the Middle Zone. *The Annals*... Vol. 271 (Moscow's European Satellites).

— Roncek S. Joseph.—The Bulgarian, Rumanian and Hungarian Peace Treaties. *The Annals*... Vol. 257 (Peace settlements of World War II).

— Roncek S. Joseph.—Geopolitical Trends in Central-Eastern Europe. *The Annals*... Vol. 271 (Moscow's European Satellites).

— Rousseau Charles, Céré Roger.—*Chronologie du Conflit mondial.* S.E.F.I. Paris, Les armistices soviétiques, p. 513 et s.

— Schapiro L. B.—The postwar Treaties of the Soviet Union. *The Year Book of World Affairs* 1950, Vol. 4, p. 130 et s.

— Thorsten V. Kalijarvi.—Settlements of World Wars I and II compared. *The Annals...* Vol 257 (Peace Settlements of World War II).

— Wuorinen H. John.—The Finish Treaty... *The Annals* .. Vol. 257.

(٢) الأبحاث الخاصة بالنظم الدستورية فى الديمقراطيات الشعبية :

— Duverger M.—*Les régimes politiques.* Coll. Que sais-je. Presses Universitaires de France 1948.

— Duverger M.—*Manuel de Droit constitutionnel et de la science politique.* 5ème éd. Presses Universitaires de France 1948.

— Fabre M. H.—La Constitution yougoslave. *Revue de droit public* 1947.

— Fabre M. H.—Théorie des Démocraties Populaires (Contribution à l'étude de l'Etat socialiste). *Bibliothèque de la Faculté de Droit d'Alger,* Vol. 5 Ed. A. Pedone.

— Guins G. C.—Constitutions of the Soviet Satellites. *The Annals...* Vol. 271 (Moscow's European Satellites).

— Vedel G.—*Manuel de Droit Constitutionnel:* Titre II. Le droit constitutionnel de la démocratie marxiste, notamment la Section II. Les Démocraties populaires, p. 225 et s.

(٣) الأبحاث الخاصة بمشكلة دول أوربا الشرقية :

— Bartlett Vernon.—*East of the Iron Curtain.* London 1949. Latimer House.

— Black C. E.—Soviet Policy in Eastern Europe. *The Annals...* Vol. 263 (The Soviet Union Since World War II).

— Bogdan Radista.—The Sovietization of the Satellites. *The Annals...* Vol. 271 (Moscow's European Satellites).

— Clarion Nicolas—Le Glacis soviétique. Ed. Somogy, Paris 1948.

— Day Carman.—*Soviet Imperialism: Russia's Drive Toward Domination.* Washington Public Affairs Press 1950.

— Fejtö Francois.—Histoire des Démocraties Populaires. Collection Esprit. Ed. du Seuil. Paris 1952.

— George Pierre.—Les démocratics populaires. Paris Ed. Sociales 1952.

— Rossi A.—Théorie des démocraties populaires. Revue "Epreuves", Mai 1953.

— *Royal Institute of International Affairs:* Central and South East Europe 1945-1948. Edited by R. R. Betts. London and New York 1950.

— Seton-Watson Hugh.—*The East European Revolution.* London 1950.

— Seton-Watson Hugh —The pattern of communist revolution. London 1953.

— Taborsky Eduard.—Government in the People's Democracies. *The Annals...* Vol. 271.

— *United States Information Service.*—London, September 1950—Soviet Aggression in Europe and United States Counter-measures—A Review.

— Warriner Doreen.—*Revolution in Eastern Europe.* London, Turnstile Press 1950.

— Waskovich George.—The Ideological Shadow of the U.S.S.R. *The Annals...* Vol. 271.

— Wells H. Roger.—Interim Governments and Occupation Regimes. *The Annals...* Vol. 257.

— Ygael, Gluckstein.—Stalin's Satellites in Europe. G. Allen- Uwin London 1952—L'ouvrage vient d'être traduit en français Ed. Iles d'or. Fevrier 1953.

(٤) الأبحاث الخاصة بلشفة ألبانيا :

— Céré Roger Peyret Henry.—*L'Evolution du Monde.* Chronologie 1945. Ed. S.E.F.I. Paris, p. 465 et s.

— Dedijer Vladimir.—Albania, Soviet Pain. Foreign Affairs 1951-1952. p. 103 et s.

— Skendi Stavro.—Albania within the Slav Orbit : Advent to Power of the Communist Party. *Political Science Quarterly.* Vol. LXIII. N° 2—June 1948, p. 257 to 274.

(٥) الأبحاث الخاصة بلشفة بلغاريا .

— Céré Roger Peyret Henry.—*L'Evolution du Monde...* p. 451 et s.

— Padev Michaël.—*Dimitrov Wastes no bullets : Nikola Petkov. The Test Case.* London. Eyre and Spottiswood 1948.

(٦) الأبحاث الخاصة بلشفة هنجاريا :

— Honti François.—*Le Drame hongrois.* Paris 1949.

— Nagy Frenc.—*The Struggle Behind the Iron Curtain.* New York Macmillan.

— Schoenfeld H. F. Arthur.—Soviet Imperialism in Hungary. *Foreign Affairs*, Vol. 26, April 1948, p. 554-566.

— Rakosci.—La voie de notre démocratie populaire—Articles et Documents (N° 2536) (La Documentation Française).

(٧) الأبحاث الخاصة بلشفة ماسيدونيا :

— Barker Elisabeth.—Macedonia its place in Balkan Power Politics.—*Royal Institute of International Affairs.* London—New York 1950. notamment la troisième partie de l'ouvrage Macedonia 1941-1949. p. 78 et s.

— Barker Elisabeth.—Geopolitical Implications of the Macedonian Problem. *World Affairs Interpreter*, Vo. 21, April 1950, p. 95 à 107.

(٨) الأبحاث الخاصة بلشفة بولونيا :

— Bliss Lane Arthur.—*I saw Poland Betrayed*—Indianopolis—New-York 1948.

— Bronislav Kusnierz.—*Stalin and the Poles.*—London 1949.

— Mikolajczyk Stanislaw.—*The Rape of Poland.* New York Whittlesey House 1948. (Cet ouvrage a été aussi publié en francais dans le quotidien : *Le Monde*, à partir du 17 février 1948 sous le titre "Le martyr de la Pologne").

— Malana J. et Rey L.—La Pologne d'une occupation à l'autre, 1944-1952—Ed. du Fuseau 1952—Paris.

(٩) الأبحاث الخاصة بلشفة رومانيا :

— Brauneu Barry—The soviet conquest of Rumania, Foreign Affairs—1951-1952. p. 446 et s.

— Markham Reuben H.—*Rumania Under the Soviet Yoke*—Boston 1949.

(١٠) الأبحاث الخاصة بلشفة تشكوسلوفاكيا :

— Duchacek, Ivo.—The Strategy of Communist Infiltration = The Case of Czechoslovakia - New Haven. Yale Institute of International Studies 1949.

— Lockhart Robert Bruce.—The Czechoslovak Revolution—Foreign Affairs Vol. 26 N° 4 July 1948.

— *Parallèle 50*.

(نشرة شيوعية تشكوسلوفاكية تصدر فى باريس باللغة الفرنسية) .

— Ripka Hubert.—Le coup de Prague, une révolution préfabriquée—Ed. Plon, Paris 1949.

— Otto Friedman.—The Break-up of Czech Democracy. London 1950.

(١١) الأبحاث الخاصة ببلشفة يوغسلافيا . وفصلها من الكتلة الشرقية :

— Bourdet Claude.—Voyage à la deuxième U.R.S.S. Revue Esprit. Novembre 1949.

— Dalmas Louis.—Le Communisme Yougoslave : Depuis la Rupture avec Moscou. Paris 1950.

— Domenach T. M.—Une Révolution rencontre le mensonge. Revue Esprit, février 1950.

— Fotitch Constantin—The War we lost. New York—Viking 1948.

— Gallanz.—Tito and Goliath. London 1951 (Collanz).

— Le livre yougoslave. Paris.

(منشورات شيوعية يوغسلافية تصدر فى باريس) .

— Morris John.—Yugoslavia. London 1948.

— Milovan Djilas H. E.—Yugoslav, Soviet Relations. International Affairs, Vol. 27 N° 2—April 1951.

— *The Soviet Yugoslav Dispute* (Royal Institute of International Affairs. London 1948.

— *Questions Actuelles du Socialisme*. Paris

(مجلة شيوعية يوغسلافية تصدر بالفرنسية فى باريس) .

— Zilliacus K.—Yugoslavia faces to the Future. London 1947.

(١٢) الأبحاث الخاصة بالتغييرات الاقتصادية فى أوربا الشرقية :

— Cereler Roger.—Les Réformes agraires dans l'Est Européen. *Revue politique et parlementaire* N° 586. Mars 1949.

— Halasz Andrew.—Changing Status of the Peasant in Iron Curtain Countries. The Annals... Vol. 271.

— Lengyel Emil.—Industrial changes in Eastern Europe. *The Annals...* Vol. 271.

— *Rumania. Ministère de l'Information.*—La Réforme Agraire en Roumanie, 1946.

— Sharp S. L.—Nationalisation of Key Industries in Eastern Europe. Washington 1946.

تمهيد : صيغت كل هذه المعاهدات باللغة الروسية ، أو بلغات دول البلقان ، عدا واحدة منها حررت باللغة الفرنسية ، وهى المعاهدة الألبانية البلغارية .

فلم يكن في وسعنا إلا الرجوع إلى ترجمة لهذه المعاهدات ، ولم نجد مصدراً لذلك إلا ماترجمته وزارة الخارجية الفرنسية :

La Documentation Française—Notes Documentaires et études—(Textes Diplomatiques—Section étrangère N° 884-907-935-1001).

ووزارة خارجية الولايات المتحدة :

United States Department of State: Documents—State Papers Vol. I N° 4-12-73.

وقد اضطررنا إلى التعريب من هذه الترجمات مع أن ذلك لا يتمشى مع المنهج العلمى الصحيح .

وقد ذللنا ، بشق النفس ، ما اعترضنا من تناقض كان يقف فى سبيلنا أحيانا عند الموازنة بين الترجمتين : الفرنسية والانجليزية ، وبخاصة لأننا كنا لانجد مصدراً نرجح به إحداها على الأخرى ، ولم نجعل ذلك كله يثنينا عن أداء هذا الواجب ، وهو ترجمة تلك المعاهدات ليتمكن الباحثون فى القانون الدولى ، والعلاقات الدولية من أبناء العروبة أن يقفوا على المواثيق التى تنظم مابين الاتحاد السوفييتى والجمهوريات الشعبية ، ومابين هذه الجمهوريات وبعضها من علاقات .

(١) معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة والتعاون لما بعد الحرب المبرمة بين الاتحاد السوفيتي وتشكوسلوفاكيا فى مدينة موسكو بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣

رغبة فى تعديل وتوسيع نطاق الاتفاق الخاص بالمساعدة المتبادلة ، المنعقد بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهورية التشيكوسلوفاكية والذى تم التوقيع عليه بمدينة براغ فى ١٦ مايو سنة ١٩٣٥

ورغبة فى تأكيد نصوص الاتفاق المبرم بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، وحكومة الجمهورية التشيكوسلوفاكية بخصوص العمل معاً فى الحرب ضد ألمانيا ، والذى تم التوقيع عليه بمدينة لندن فى ١٨ يولية سنة ١٩٤١

ورغبة فى المساهمة فى حفظ السلام بعد الحرب ، وقمع أى اعتداء جديد من جانب ألمانيا ، وضمانا للصداقة الدائمة بينها ، والتعاون السلمى بعد الحرب .

قرر المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ورئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية عقد اتفاق لهذا الغرض وأنابا عنهما المفوضين:

عن المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى : فياتشسلاف ميخالوفيتش مولوتوف سكرتير الشعب للشئون الخارجية . وعن رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية : زدينيك فيرلنجر سفير الجمهورية التشيكوسلوفاكية لدى الاتحاد السوفييتى .

وقد تبادلا وثائق تفويضهما ، ووجدت صحيحة ، واتفقا على ما يأتى :

المادة ١ — انفق الطرفان المتعاقدان الساميان على الاتحاد فى انتهاج سياسة مشتركة للصداقة الدائمة والتعاون الودى والمساعدة المتبادلة بعد الحرب ، ويتعهدان بتبادل المساعدة والعون العسكرى وغيره وكافة المساعدات الأخرى فى الحرب الحالية ضد المانيا ، وضد جميع البلاد التى انضمت اليها فى أعمال عدوانية في أوربا.

المادة ٢ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم الدخول فى أية مفاوضة مهما يكن نوعها مع الحكومة الهتلرية خلال الحرب الحالية ، ولا مع أية حكومة أخرى فى المانيا لا تتخلى نهائيا عن كل تفكير عدوانى ، وبعدم التفاوض أو عقد أية هدنة أو معاهدة سلام مع المانيا ، أو مع أية دولة أخرى انضمت اليها فى أعمال عدوانية فى أوربا إلا برضاهما المتبادل .

المادة ٣ — تأكيداً للسياسة المتفق عليها بينهما قبل الحرب ، وهى سياسة السلام والمساعدة المتبادلة المنصوص عليها فى المعاهدة التى تم التوقيع عليها بمدينة براغ فى ١٦ مايو عام ١٩٣٥ ، انفق الطرفان المتعاقدان الساميان على التعهد الآتى : فى حالة ما إذا أقحم أحدهما فى فترة ما بعد الحرب فى عمليات حربية ضد المانيا إذا ما عادت

إلى سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنهج هذه السياسة بجانب المانيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فعلى الطرف المتعاقد الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكرى أو أى عون آخر بكافة الوسائل التى فى مكنته .

المادة ٤ — مراعاة لمصالح أمن كل منهما اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على إبقاء التعاون الودى الوثيق خلال الفترة التى تعقب إعادة السلام ، وعلى العمل وفقا لمبادئ تبادل احترام استقلالها وسيادتهما ، مع عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدولة الأخرى .

واتفقا على تنمية علاقاتهما الاقتصادية على أوسع نطاق ممكن وعلى تبادل جميع المساعدات الاقتصادية التى فى مكنتهما بعد الحرب .

المادة ٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بعدم عقد أى تحالف، وبعدم الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف المتعاقد السامى الآخر .

المادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها ويصدق عليها فى أقرب وقت ممكن ويتم تبادل وثائق التصديق فى موسكو فى أقرب فرصة ممكنة .

ويعمل بهذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من يوم التوقيع عليها . وإذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى إلغاء المعاهدة قبل سنة من نهاية فترة العشرين سنة فأنها تسرى لمدة جديدة قدرها خمس سنوات ، وهكذا لحين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة فى إنهاء المعاهدة قبل سنة من نهاية الفترة الجارية .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بختمهما . وحررت من نسختين إحداهما باللغة الروسية والأخرى بالتشيكوسلوفاكية . والنسختان أصليتان .

بتصريح من المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى	بتصريح من رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية
مولوتوف	فيرلنجر

موسكو فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٤٣

(٢) معاهدة الصداقة وتبادل المساعدة والتعاون لما بعد الحرب المبرمة بين الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا [1] (فى مدينة موسكو بتاريخ ١١ أبريل عام ١٩٤٥)

إصراراً على متابعة الحرب حتى النهاية ضد المعتدين الالمان، ورغبة فى زيادة تقوية روابط الصداقة القائمة بين شعبي الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا اللذين يحاربان معاً ضد عدوهما المشترك، المانيا الهتلرية، ورغبة فى ضمان تعاون وثيق بين شعبي هذين البلدين وجميع الأمم المتحدة خلال الحرب ووقت السلام، ومساهمة فى تنظيم الأمن والسلم في فترة ما بعد الحرب، واقتناعاً بأن تقوية الصداقة بين الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا يتجاوب مع الصالح الحيوى لهذين البلدين، ويساعد الى أقصى حد على تنمية إقتصادياتها فيا بعد، لكل هذا قرر المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ومجلس الوصاية اليوغسلافى ابرام هذه المعاهدة للوصول الى تلك الأهداف وأنابا عنهما مندوبين مفوضين هما ف. م. مولوتوف السكرتير الشعبى للشئون الخارجية للاتحاد السوفييتى والمارشال تيتو رئيس مجلس وزراء يوغسلافيا وقد تبادلا وثائق تفويضهما، ووجدت صحيحة، وأتفقا على مايأتى :

المادة الأولى : كل من الطرفين المتعاقدين بالتعاون مع الطرف الآخر ومع جميع الأمم المتحدة يتابع الكفاح ضد المانيا حتى النصر النهائى. ويتعهد الطرفان المتعاقدان بتبادل المساعدة والعون العسكرى أو — أى عون آخر.

المادة ٢ — فى حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين فى فترة ما بعد الحرب فى عمليات حربية ضد المانيا — اذا عادت الى سياستها العدوانية، أو ضد أية دولة تنضم اليها مباشرة أو باى شكل آخر فى حرب واحدة فعلى الطرف المتعاقد الآخر ان يبادر فوراً بتقديم جميع المساعدات العسكرية أو أى عون آخر بكافة الوسائل الممكنة.

المادة ٣ — يصرح الطرفان المتعاقدان بأنهما سيشتركان بروح التعاون الوثيق فى جميع الأعمال الدولية التى ترمي الى ضمان سلام الشعوب وأمنها، وأنهما سيساهمان فى تحقيق هذه الأهداف السامية.

---

(١) وقع الالغاء من جانب الاتحاد السوفييتى فى تاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨

يصرح الطرفان المتعاقدان بأن تنفيذ هذه المعاهدة سيتم وفقاً للمبادىء الدولية التى ساهم الطرفان فى إقرارها .

المادة ٤ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بعدم عقد أى تحالف ، وبعدم الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف الآخر .

المادة ٥ — يصرح الطرفان المتعاقدان بأنهما سيعملان بروح الصداقة والتعاون بعد نهاية الحرب الحالية من أجل تنمية وزيادة تقوية الروابط الاقتصادية والثقافية التى تربط شعبي هذين البلدين .

المادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها وينبغى التصديق عليها فى أقرب وقت ممكن. ويتم تبادل وثائق التصديق بمدينة بلجراد فى أقرب فرصة.

يعمل بهذه المعاهدة لمدة عشرين سنة . واذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى إلغائها قبل سنة من نهاية فترة العشرين سنة فانها تسرى لمدة جديدة قدرها خمس سنوات وهكذا لحين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة فى إنهائها قبل سنة من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بأختامهما .

حررت فى موسكو بتاريخ ١١ أبريل عام ١٩٤٥ من نسختين إحداهما باللغة الروسية والأخرى بالصربوكرواتية . والنسختان أصليتان .

باسم المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى	باسم مجلس وصاية يوغسلافيا
ف . مولوتوف	ا . بروز تيتو

(٣) معاهدة المساعدة المتبادلة المبرمة بين الاتحاد السوفييتى وبولونيا[١] .

(فى مدينة موسكو بتاريخ ٢١ أبريل عام ١٩٤٥)

المادة ١ — يتابع الطرفان المتعاقدان الكفاح مع الأمم المتحدة ضد المانيا حتى النصر النهائى . ويتعهد الطرفان المتعاقدان بتبادل العون العسكرى أو أى عون من نوع آخر خلال هذا الكفاح بكافة الوسائل التى فى وسعهما .

(١) لم ترد ديباجة تلك المعاهدة فى وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ولكنها وردت فى وثائق وزارة الخارجية الامريكية وحين قام المؤلف بترجمة هذه المعاهدة لم يكن تحت يده سوى النص الفرنسى .

المادة ٢ — اقتناعاً بأن المحافظة على صداقة متينة ودائمة تلائم مصالح الشعوب السوفييتية والبولونية من حيث ازدهارها أو من حيث أمنها قرر الطرفان المتعاقدان تقوية التعاون الودى بين البلدين وفقاً لمبادىء تبادل احترام استقلالها وسيادتهما . ويؤكد كل من الطرفين عزمه على عدم التدخل فى المسائل الداخلية للطرف المتعاقد معه .

المادة ٣ — يتعهد الطرفان المتعاقدان بعد انتهاء الحرب ضد المانيا بالاشتراك معاً فى اتخاذ جميع الاجراءات التى فى وسعهما لدفع كل تهديد باعتداء جديد من جانب ألمانيا أو من أية دولة تنضم اليها مباشرة أو بأية طريقة أخرى . ولتحقيق هذه الأغراض يشترك الطرفان المتعاقدان بروح التعاون الصادق فى كل عمل دولى يرمى إلى ضمان سلم الشعوب وأمنها ويساهان مساهمة كاملة فى كل مشروع يمكن من بلوغ هذه الأهداف .

ينفذ الطرفان المتعاقدان هذه المعاهدة وفقاً للمبادىء الدولية التى ساها فى إقرارها .

المادة ٤ — فى حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين فى فترة مابعد الحرب فى عمليات حربية ضد المانيا — إذا عادت هذه الأخيرة الى سياستها العدوانية — أو ضد أية دولة أخرى تنهج هذه السياسة بجانب المانيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكرى أو أى عون من نوع آخر الى الطرف المتعاقد معه بكافة الوسائل التى فى مكنته .

المادة ٥ — يتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم عقد أية هدنة ولا معاهدة صلح مع الحكومة الهتلرية أو مع أية حكومة المانية أخرى تعتدى أو ترغب فى الاعتداء على استقلال أو وحدة اقليم أو أمن كل من الطرفين المتعاقدين قبل أن يتباحثا معاً .

المادة ٦ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بعدم عقد أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف الآخر .

المادة ٧ — يتعاون الطرفان المتعاقدان أيضاً بعد نهاية الحرب الحالية بروح الصداقة فى تنمية وتقوية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين ، ويتبادلان المساعدة لاحياء اقتصاديات البلدين .

المادة ٨ — تسرى هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها ويصدق عليها فى أقرب فرصة . كما يتم تبادل وثائق التصديق بمدينة فارسوفيا فى أقرب وقت ممكن .

يعمل بهذا الاتفاق لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليه . فاذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى الغاء هذه المعاهدة قبل سنة من نهايتها فانها تسرى لمدة خمس سنوات تالية ، وهكذا لحين إعلان أحد الموقعين رغبته فى عدم تجديدها قبل سنة من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

٤ — معاهدة تبادل المساعدة المبرمة بين بولونيا ويوغسلافيا [١] (فى مدينة فارسوفيا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٦)

اتعاظاً بنتائج الحرب الأخيرة التى اندلعت من جراء اعتداء المانيا وحلفائها والتى تسبب عنها خسائر فادحة فى بولونيا وفى يوغسلافيا .

ورغبة فى توثيق الصداقة التالدة التى تربط شعبي الدولتين الشقيقتين والتى تدعمت وتقوت بشكل ظاهر خلال الكفاح المشترك ضد الألمان وحلفائهم من أجل الحرية والاستقلال والديمقراطية .

وانتهاجاً لمبدأ تقوية الصداقة بين بولونيا ويوغسلافيا لتتجاوب ومصالح البلدين الأكثر حيوية ويكون من شأنها خدمة النشاط الثقافى والاقتصادي فى بولونيا ويوغسلافيا على أتم وجه .

واتباعاً لغرض تدعيم السلام والأمن فى بولونيا ويوغسلافيا ، ثم تدعيم السلام والأمن الدوليين .

فان رئيس المجلس الوطنى للجمهورية البولونية من جهة ورياسة السكوبشينه (البرلمان) للجمهورية الاتحاديه الشعبية اليوغسلافية من جهة أخرى قد قررا عقد معاهدة صداقة وتبادل المساعدة ، وأنابا عنهما لهذا الغرض المفوضين : المسيو ادوارد اسوبكا مورافيسكي رئيس مجلس وزراء حكومة الاتحاد الوطنى

(١) وقع الالغاء من جانب بولونيا فى تاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩

لجمهورية بولونيا عن رئيس المجلس الوطنى لجمهورية بولونيا والمسيو يوسف بروز تيتو مارشال يوغسلافيا عن رياسة السكوبشينة الوطنية للجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية .

وقد تبادلا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على مايأتى :

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم عقد أي تحالف أو اشتراك فى أى عمل موجه ضد الآخر .

المادة ٢ — فى حالة تهديد السلام والأمن فى أحد البلدين يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بتبادل المشورة فى المسلك الواجب اتباعه وكذلك في المسائل الخاصة بمصالح البلدين التى لها بعض الخطورة .

المادة ٣ — فى حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين فى نزاع مسلح ضد المانيا إذا عادت إلى سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنهج هذه السياسة بجانب المانيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، يكون للطرف المتعاقد السامي الآخر أن يبادر فوراً بتقديم العون العسكرى أو أى مساعدة أو إغاثة أخرى الى الطرف المتعاقد معه بكافة الوسائل التى فى استطاعته .

المادة ٤ — لا تمس هذه المعاهدة التزامات الطرفين المتعاقدين الساميين قبل الدول الأخرى بأى ضرر .

وينفذ الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة طبقاً لقانون منظمة الأمم المتحدة ويؤيدان كل عمل يرمى الى القضاء على معاقل العدوان وإلى تدعيم السلام والأمن فى العالم .

المادة ٥ — تسرى هذه المعاهدة من يوم التوقيع عليها ويعمل بها لمدة عشرين سنة . فاذا لم يلغها أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل المدة المذكورة بسنة على الأقل فانها تعتبر كأنها تجددت لمدة خمس سنوات تالية وهكذا .

تخضع المعاهدة للتصديق ويتم تبادل وثائق التصديق بمدينة بلجراد فى أقرب وقت ممكن . بناء عليه وقع المفوضان المذكوران هذه المعاهدة وبصماها بأختامهما .

حررت فى فارسوفيا فى ١٨ مارس ألف وتسعمائة وستة وأربعين من نسختين كل منها باللغتين البولونية والسربوكرواتية . والنسختان أصليتان .

بتفويض من رئيس المجلس الوطنى للجمهورية البولونية	بتفويض من رئاسة السكوبشينه (البرلمان) للجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية

٥ — معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة والتعاون السلمى المبرمة بين الجمهورية التشيكوسلوفاكية ويوغسلافيا [١] (بمدينة بلجراد فى ٩ مايو عام ١٩٤٦) .

رغبة فى إعلان روابط الصداقة الخالصة التى تجمع منذ القدم الأمم السلافية الشقيقة : تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا التى أظهرت شجاعتها فى الحرب الأخيرة خلال كفاحها المشترك ضد نفس الأعداء وبمواجهة نفس المخاطر .

وإدراكا لصالح البلدين الحيوى فى قيام دفاع مشترك إذا ماجددت ألمانيا سياستها العدوانية ضد حريتهما واستقلالها وسلامة أراضيهما .

واقتناعاً بأن دفاعاً مشتركا ضد أى خطر من هذا القبيل هو لصالح المحافظة على السلام والأمن الدوليين فضلا عن أنه الهدف الذى يسعى اليه ميثاق منظمة الامم المتحدة والذى قبله البلدان .

وإصراراً على متابعة تقوية وتدعيم العلاقات الروحية والاقتصادية التى قامت فيا مضى بين البلدين بفضل الجهود المشتركة .

قرر رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا ومكتب رئاسة الجمعية الوطنية للجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية عقد معاهدة لهذا الغرض وأنابا عنهما المفوضين :

المسيو زدنيك فيرلنجر رئيس مجلس الوزراء عن رئيس الجمهورية التشكوسلوفاكية والمسيو يوسف بروز تيتو مارشال يوغسلافيا عن مكتب رئاسة الجمعية الوطنية

(١) وقع الالغاء من جانب تشكوسلافاكيا فى تاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩

للجمهورية الاتحادية اليوغسلافية وقد تبادلا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على النصوص الآتية :

المادة ١ — اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على الاتحاد فى انتهاج سياسة صداقة متينة دائمة لصالح البلدين وشعوبهما على أن تدعم هذه الصداقة عن طريق تعاون وثيق بين البلدين .

المادة ٢ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً فى اتخاذ جميع الاجراءات التى فى وسعهما للحيلولة دون أى تهديد ولصد أى اعتداء آخر من جانب المانيا أو أية دولة تنضم اليها مباشرة أو بأى طريق آخر .

لهذا يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان بروح التعاون الصادق فى جميع الأعمال الدولية التى ترمى الى المحافظة على السلام والأمن الدوليين ويساهمان فى تحقيق هذا الغرض بكل جهودهما .

وفى تنفيذهما لهذه المعاهدة سيحترم الطرفان المتعاقدان الساميان التزاماتهما الناتجة عن عضويتهما فى منظمة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — فى حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين فى حرب ضد المانيا التى قد تستأنف سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنضم الي المانيا لغرض عدوانى ، فعلى الطرف المتعاقد السامي الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكرى وغيره بكافة الوسائل التى يستطيعها .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم عقد أى تحالف ، وبعدم الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف المتعاقد السامى الآخر .

المادة ٥ — الطرفان المتعاقدان الساميان معاً ، كل فيما يخصه يعملان على توطيد العلاقات الاقتصادية والروحية وغيرها بين البلدين وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المبرمة لهذا الغرض .

المادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها ، ويصدق عليها فى أقرب وقت ممكن ، ويتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة براغ بأسرع ما يمكن .

يعمل بهذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من وقت التوقيع عليها . ولكن إذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته فى إنهاء مفعولها قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة العشرين سنة فإن مفعولها يمتد لمدة خمس سنوات وهكذا لحين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته كتابة فى إنهاء مفعولها قبل اثنى عشرة شهراً من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بأختامهما .

حررت فى بلجراد من نسختين باللغتين التشيكوسلوفاكية والسربوكرواتية . والنسختان أصليتان — ٩ مايو عام ١٩٤٦

(٦) معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة المبرمة بين جمهورية ألبانيا الشعبية والجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية [1] (تيرانا فى ٩ يوليه عام ١٩٤٦) .

واجه شعبا جمهورية ألبانيا الشعبية والجمهورية الاتحادية اليوغسلافية فى مجرى تاريخهما نفس الأعداء الذين هددوا استقلال كل منهما ، والذين أرادوا الاستيلاء على الاقليميين أو على أجزاء منهما والعودة بهما إلى حالة العبودية . وقد تحقق هذا بصفة خاصة فى ماض قريب حينما اعتدت المانيا وإيطاليا الفاشية على البلدين واحتلتهما لغرض اقتسامهما بينهما واستعبادهما إلى الأبد وقام شعبا ألبانيا ويوغسلافيا ، وفاء لتقاليدهما ، بالدفاع عن استقلالهما وحريتهما . وبعد حرب دامت أربع سنوات حاربا فيها جنباً إلى جنب استطاعا حماية هذا الاستقلال وهذه الحرية .

ورغبة فى زيادة تقوية الروابط التى تغلغلت فى الدماء على ممر الأيام الحاسمة لشعبى هذين البلدين ورغبة فى إعلان هذه الصداقة التى لا تنفصم عراها ورغبتهما فى تعاون ثقافى واقتصادى ورغبة فى تأكيد عزمهما على الدفاع معاً عن حريتهما واستقلالهما وسلامة إقليم بلديهما مستقبلا فى حالة أى اعتداء من جانب دولة أخرى بقصد استعبادهما أو الاستيلاء على جزء من اقليميهما .

---

(١) وقع الالغاء من يوغسلافيا فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٩

واقتناعاً بأن هذا الدفاع المشترك ليس فقط لصالح بلديهما ، بل إنه أيضاً لصالح السلام فى البلقان والعالم أجمع وهو ما يتفق وجهود الأمم المتحدة .

لذلك قرر المجلس الأعلى للجمعية الشعبية لجمهورية ألبانيا الشعبية والمجلس الأعلى للجمعية الشعبية للجمهورية الاتحادية اليوغسلافية عقد هذه المعاهدة وأنابا عنهما لهذا الغرض المفوضين : المسيو ستانجس سميك وزير الخارجية عن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية للجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية ، والجنرال كولونيل انفارهكسها رئيس الحكومة ووزير الدفاع الوطنى ووزير الخارجية عن المجلس الأعلى للجمعية الشعبية لجمهورية ألبانيا .

وقد تبادلا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة وقررا ما يأتى :

المادة ١ — اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان ، لصالح شعبى البلدين ، على زيادة تقوية العلاقات الودية بينهما عن طريق تعاون صادق دائم بين البلدين .

المادة ٢ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان فى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان استقلال بلديهما ولمنع تكرار أى اعتداء فى المستقبل شبيه باعتداء ألمانيا الهتلرية وايطاليا موسولينى الفاشية .

ولهذا الغرض يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان تعاوناً صادقاً فى جميع الأعمال الدولية لصيانة السلام والأمن بين الشعوب . وسيسترشد الطرفان المتعاقدان الساميان فى تنفيذ الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة بالمبادىء الحالية لمنظمة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — فى حالة الاعتداء على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين من أية دولة أخرى تهدد استقلال أحدهما وتريد استعباده أو الاستيلاء على جزء من إقليمه فعلى الطرف المتعاقد السامى الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكرى وكذلك جميع أنواع المساعدات الأخرى تبعاً للوسائل التى فى وسعه .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم عقد أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — سيحل الطرفان المتعاقدان الساميان جميع المسائل المشتركة بينهما بأنفسهم على أساس الصداقة الخالصة ، أما العلاقات الاقتصادية والثقافية الخ . . . فانها ستكون موضع اتفاقات خاصة .

المـادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها ويصدق عليها فى أقرب وقت ممكن . ويتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة بلجراد .

يعمل بهذه المعاهدة لمدة ٢٠ سنة ابتداء من تاريخ التوقيع عليها . فاذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته فى إلغاء المعاهدة قبل اثنى عشر شهراً من نهاية المدة فان سريانها يمتد كل مرة لخمس سنوات أخر لحين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته فى إلغاء المعاهدة قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بأختامهما .

حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداهما باللغة الألبانية والأخرى باللغة السربوكرواتية . وقيمة النسختين واحدة .

حررت فى مدينة تيرانا فى ٩ يوليه عام ١٩٤٦

بتفويض من المجلس الأعلى للجمعية الشعبية الألبانية :

انفار هوكسها (امضاء)

بتفويض من المجلس الأعلى للجمعية الوطنية للجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية

ستانجسن سميك (امضاء)

(٧) معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الجمهورية التشيكوسلوفاكية والجمهورية البولونية (فارصوفيا فى ١٠ مارس عام ١٩٤٧) .

رغبة فى ضمان نهضة سلميه للبلدين اللذين يجاوران ألمانيا مباشرة ، واللذين كانا هدفاً لعدوانها على ممر التاريخ ، كما أن كيانهما نفسه تعرض فى ذات الوقت للزوال أكثر من مرة .

واتعاظاً بنتائج الحرب الأخيرة التى وضعت البلدين وجهاً لوجه أمام خطر مميت .

ومراعاة لصالح البلدين في دفاع مشترك عن نفسهما فى حالة ما إذا عادت ألمانيا إلى سياستها العدوانية ضد حريتهما واستقلالها وسلامة إقليمهما .

واقتناعاً بأن دفاعاً مشتركاً ضد مثل هذا الخطر هو لصالح المحافظة على السلام العام والأمن الدولى اللذين هما الغرض الأسمى لمنظمة الأمم المتحدة التى تضم البلدين بين أعضائها .

ومراعاة لأن الصداقة والتعاون الوثيق بين الجمهورية التشيكوسلوفاكية والجمهورية البولونية تتفقان ومصالح البلدين الأكثر حيوية وأنهما يساهمان فى نشاطهما الثقافى والاقتصادى .

اتفق رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية ورئيس الجمهورية البولونية على عقد معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة لهذا الغرض وأنابا عنهما المفوضين :

المسيو كليمنت جوتوالد رئيس مجلس الوزراء ، والمسيو جان ماساريك وزير الخارجية عن رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية .

المسيو جوزيف ثيرانكيفتش رئيس مجلس الوزراء والمسيو زيجمنت مودزلتش وزير الخارجية عن رئيس الجمهورية البولونية . وقد تبادلوا وثائق تفويضهم ، ووجدت صحيحة ، واتفقوا على الشروط الآتية :

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان باقامة صلات متبادلة وبتنميتها وتدعيمها على أساس صداقة دائمة فضلا عن تعاونهما الاقتصادى والثقافى .

المادة ٢ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً فى اتخاذ جميع الاجراءات التى فى مكنتهما للحيلولة دون أى تهديد بعدوان جديد من جانب ألمانيا أو من أية دولة أخرى تنضم إليها مباشرة أو بأية طريقة أخرى .

ولهذا سيشترك الطرفان المتعاقدان الساميان بروح التعاون الصادق فى جميع الأعمال الدولية التى ترمى لضمان السلام والأمن الدوليين وسيساهمان بكل جهدهما لتحقيق هذا الغرض .

وسيراعى الطرفان المتعاقدان الساميان فى تنفيذ هذه المعاهدة التزاماتهما باعتبارهما أعضاء فى منظمة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — اذا أقحم أحد الطرفين المتعاقدين الساميين فى حرب ضد المانيا ، إذا عادت لسياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنضم الى المانيا فى تلك السياسة فعلى الطرف المتعاقد السامى الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكرى ومختلف أنواع المساعدات بكافة الوسائل التى فى طاقته .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف ، وبعدم الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد الطرف المتعاقد السامى الآخر .

المادة ٥ — تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من وقت العمل بها . فاذا لم يلغها أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة العشرين سنة المذكورة تسرى المعاهدة لمدة خمس سنوات وهكذا ولحين الغائها من أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

ويصدق على هذه المعاهدة التى يعتبر البروتوكول المرفق بها جزءاً منها فى أقرب وقت ممكن ، ويتم تبادل وثائق التصديق بمدينة براغ فى أقرب وقت .

تسرى هذه المعاهدات من وقت التوقيع عليها .

المادة ٦ — حررت هذه المعاهدة باللغتين التشيكية والبولونية . والنسختان أصليتان وبهذا أحيط المفوضون علماً ووقعوا هذه المعاهدة وبصموها بأختامهم .
حررت من نسختين فى فارصوفيا بتاريخ ١٠ مارس عام ١٩٤٩

(٨) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة [1] المبرمة بين بلغاريا ويوغسلافيا (اكسينوجراد فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٤٧)

اقتناعاً بأن التقارب الأخوى والتعاون الوثيق يتجاوبان والمطالب التالدة للشعب البلغارى ولشعوب الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية التى ترى فى ذلك أقوى ضمان لحريتها واستقلالها ، ولارتقائها فى جميع الميادين فضلا عن تدعيم السلام فى البلقان . ومفعما بشعور وطيد ان الوحدة الأخوية والمساعدة المتبادلة بين الشعب

(١) وقع الالغاء من بلغاريا فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٩

البلغارى والشعوب اليوغسلافية يكونان الشروط الرئيسية لاستقلالها وحريتها كما أنهما محور الصداقة والتعاون مع جميع الشعوب البلقانية فى نفس الوقت .

ومراعاة لتجربة الحرب العالمية الأخيرة حيث هاجمت المانيا الشعوب السلافية وغيرها من الشعوب المولعة بالحرية .

وإصراراً وطيداً على الكفاح معاً ضد كل اعتداء موجه ضد بلادهما وعلى مقاومة كل محاولة لبعث الاستعمار الألمانى أو حلفائه المحتملين من جديد أيا كانت صورة هذا التحالف بفضل جهودهما المشتركة .

ورغبة فى تدعيم العلاقات الودية القائمة بينهما وفى اعلان إرادتهما التى لاتتزعزع فى الدفاع عن حريتهما واستقلالها وسلامة إقليميهما فى المستقبل وتنظيم علاقتهما المتبادلة بروح الاخاء ولصالح تدعيم السلام والتعاون الدوليين .

قررت رئاسة الجمهورية الشعبية البلغارية والمجلس الأعلى للجمعية الشعبية لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية الشعبية عقد معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة وأنابا عنهما المفوضين : جورج ديمتروف رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية البلغارية ، والمارشال جوزيف بروز تيتو رئيس مجلس وزراء الجمهوريه الشعبية الاتحاديه اليوغسلافية ، وقد تبادلا وثائق تفويضهما ، ووجدت صحيحة واتفقا على مايأتى :

المادة ١ — يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان من الآن فصاعداً تعاوناً قلبياً وثيقاً فى جميع العلاقات الخاصة بالمسائل المتعلقة بمصير شعبيهما ، وبعلاقاتهما المتبادلة لصالح البلدين ، وبروح الأخاء للشعوب السلافية فى الجنوب .

المادة ٢ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان معاً فى اتخاذ جميع الاجراءات الضروريه لضمان أمنهما واستقلالها وسلامة إقليمهما . ويتشاوران لهذا الغرض فى جميع المسائل الدولية الهامة التى تمس مصالح البلدين أو مصالح السلام والتعاون الدوليين ويعملان طبقاً لروح ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — فى حالة الهجوم على أحد الطرفين المتعاقدين من أية دولة أخرى لتهديد استقلاله ، أو استعباده أو ضم جزء من اقليمه فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يبادر فوراً بتقديم العون العسكرى وغيره الى البلد المعتدى عليه بكافة الوسائل التى يملكها .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف ، وبعدم الاشتراك فى أى عمل موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان باقامة تعاون وثيق فى جميع ميادين الحياة الاقتصادية لصالح الارتقاء باقتصادهما . وللوصول الى هذا الهدف ينسقان مشروعاتهما الاقتصادية ، ويتخذان جميع الاجراءات لتنمية تبادلهما التجارى الى أقصى حد ويمهدان لتحقيق الاتحاد الجمركى ، ويتفاهمان فى الاجراءات الواجب اتخاذها معاً والخاصة بتبادلهما التجارى مع الخارج .

المادة ٦ — يقدر الطرفان المتعاقدان الساميان أن التدعيم النهائى للاخاء بين شعوبهما يتطلب تعاوناً ثقافياً دائماً . وتتخذ الحكومتان لهذا الغرض جميع الاجراءات لضمان تعاون وثيق فى جميع ميادين الثقافة المادية والروحية . وهما يؤيدان ويشجعان كل عمل يؤدى الى تحقيق هذا الغرض .

المادة ٧ — لا تمس هذه المعاهدة الالتزامات التى تضطلع بها الجمهورية الشعبية البلغارية والجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية قبل أى دولة أخرى . وينفذ الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة وفقا لروح ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، ويؤيدان كل عمل يرمى الى القضاء على مراكز الهجوم ، ويضمن السلام والأمن فى العالم .

المادة ٨ — تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليها . وفى حالة عدم إعلان أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى إيقاف العمل بهذه المعاهدة قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة العشرين سنة فان سريانها يمتد لمدة خمس سنوات تالية وهكذا لحين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة فى إلغائها قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

يعمل بهذه المعاهدة من وقت التوقيع عليها وينبغى التصديق عليها ويتم تبادل وثائق التصديق فى بلجراد . وبناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بأختامهما .

حررت المعاهدة من نسختين إحداهما باللغة البلغارية والأخرى بالسربوكرواتية والنسختان لهما نفس الصلاحية .

رئيس وزراء الجمهورية الشعبية البلغارية
ج . ديمتروف

رئيس وزراء الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية
ج . ب تيتو

اكسينوجراد فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٤٧

٩ — معاهدة المساعدة المتبادلة والتعاون والصداقة المبرمة بين المجر ويوغسلافيا [1] (فى مدينة بودابست بتاريخ ٨ ديسمبر عام ١٩٤٧).

اقتناعاً بأن الاتحاد الودى، والتعاون الوثيق بين شعب الجمهورية المجرية وشعوب الجمهورية الشعبية اليوغسلافية ينشأ عنهما مصالح أكيدة لهذه الشعوب لما فى ذلك من ضمان مكين لحريتها واستقلالها، ولأنه وسيلة لارتقائها وازدهارها فضلا عن أنه يدعم السلام فى هذا الجزء من أوربا.

واتعاظاً بتجارب الحرب العالمية الثانية حيث هاجمت المانيا جميع الدول الأوربية الواحدة تلو الأخرى وعرضت حريتها واستقلالها السياسى وسلامة اقليمها للخطر.

ومراعاة لمصالح البلدين المتعلقة بأمنهما المتبادل، وعزماً أكيداً على الاشتراك معاً فى محاربة كل هجوم موجه ضد شعوبهما.

ومقاومة لكل محاولة لبعث الاستعمار الألمانى من جديد.

وأخذ أذنابه أياً كانت صورته أو أى معتد آخر.

وبباعث الرغبة الشديدة فى تقوية العلاقات الودية القائمة.

وإعلانا لارادتهما التى لا تتزعزع فى تبادل الدفاع عن حريتهما واستقلالها وسلامة اقليمهما.

ورغبة فى تنظيم السلام واتحاد الشعوب بعضها ببعض بروح الصداقه والتعاون للصالح المشترك.

لهذا كله قرر رئيس الجمهورية المجرية من جهة ورئيس الجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية من جهة أخرى عقد معاهدة تعاون وتبادل المساعدة لهذا الغرض وأنابا عنهما المفوضين : المسيو لاجوس دينييس رئيس وزراء الجمهورية الشعبية اليوغسلافية عن حكومة الجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية وقد تبادلا وثائق تفويضهما المطلق، ووجدت صحيحة. واتفقا على ما يأتى :

المادة الأولى : اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على توحيد قواتهما تحت لواء

---

(١) وقع الالغاء من المجر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩

واحد يهدف الى تدعيم الصداقة الدائمة التى ذاقت الأمرين فى سبيل تعاونهما الوثيق لصالح بلديهما وشعوبهما .

المادة ٢ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان فى جميع المسائل الدولية التى تمس البلدين أو السلم العام وتتطلب اتخاذ موقف مشترك ويعملان بروح ميثاق الأمم المتحدة مع مراعاة صالح أمنهما واستقلالها وسلامة إقليمهما ويبذلان معاً كافة الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

المادة ٣ — فى حالة هجوم المانيا أو أية دولة أخرى على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين بقصد الاعتداء على استقلاله ، أو استعباده ، أو اغتصاب جزء من اقليمه ، فعلى الطرف المتعاقد السامى الآخر المبادرة فوراً بتقديم العون العسكرى أو أى عون من نوع آخر بكافة الوسائل التى فى طاقته .

المادة ٤ — تعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم الاشتراك فى أي تحالف أو أى عمل موجه ضد الطرف المتعاقد السامى الآخر .

المادة ٥ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان فى توطيد علاقاتهما الاقتصادية والثقافية أو أية علاقة من نوع آخر فى منطقتهما وفقاً الاتفاقات والمعاهدات المبرمة لهذا الغرض .

المادة ٦ — لا تتعارض هذه المعاهدة مع التعهدات التى أبرمتها الجمهورية المجرية والجمهورية الاتحادية اليوغسلافية قبل دولة ثالثة . وينفذ الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة طبقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة ، ويؤيدان كل محاولة ترمى إلى التحصن من الهجوم عليهما وضمان السلام والأمن فى العالم .

المادة ٧ — يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل وثائق التصديق الذى سيتم كتابة في مدينة بلجراد وتسري لمدة عشرين سنة من وقت العمل بها .

إذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى إلغاء المعاهدة قبل سنة من نهاية هذه الفترة فانها تمتد لمدة خمس سنوات وهكذا طالما لم يلغها أحد الطرفين المتعاقدين قبل سنة من نهاية الخمس سنوات .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بأختامهما .

حررت فى بودابست فى ٨ ديسمبر عام ١٩٤٧ من نسختين إحداهما باللغة المجرية والثانية بالسربوكرواتية . والنسختان لهما نفس المفعول .

ج . ب تيتو ل . دينيس

(١٠) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين بلغاريا وألبانيا في مدينة كوبتشيم بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧

اقتناعا بأن الصداقة الخالدة بين الشعب البلغارى والشعب الألبانى تيسر مهمة الدفاع عن استقلال الدولتين السياسى وعن السلام في البلقان .

ونظراً لأن إقامة نظام ديمقراطى شعبي فى كل من البلدين هو دعامة قوية لتثبيت الصداقة التقليدية بين شعبي البلدين وتوطيدها .

واتعاظاً بتجارب الحرب العالمية الأخيرة التى غزت المانيا خلالها الشعوب المولعة بالحرية .

وعزما أكيداً على اشتراكهما معاً فى مقاومة كل اعتداء يوجه ضد بلدهما وفى مكافحة كل محاولة لبعث الاستعمار الألماني على يد ألمانيا نفسها أو حلفائها المحتملين أيا كان الشكل الذى يظهرون به .

ورغبة فى توطيد علاقة الصداقة القائمة بينهما ولضمان الأزدهار العام وترقية شعبهما وبث روح التعاون الدولى فيهما .

ومراعاة لأن التعاون الاقتصادى بين بلغاريا وألبانيا ممهد بفضل العلاقات الاقتصادية القائمة بين بلغاريا ويوغسلافيا من جهة وبين البانيا ويوغسلافيا من جهة أخرى .

ورغبة فى توكيد عزمهما الراسخ على الاشتراك معاً فى الدفاع مستقبلا عن حريتهما واستقلالهما وسلامة اقليمهما ، وعلى تنظيم العلاقات بينهما من أجل تدعيم السلام .

اتفق الرئيس الأعلى للجمعية الوطنية للجمهورية الشعبية البلغارية والرئيس الأعلى للجمهورية الشعبية الألبانية على إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وفوضا عنهما : جورجى ديمتروف رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية البلغارية والجنرال كولونيل انفارهوكسها رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع الوطنى للجمهورية الشعبية الألبانية اللذان تبادلا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على ما يأتى :

المادة ١ — يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان تعاوناً وثيقاً فى جميع النواحى

وفى جميع الموضوعات المتعلقة بمصير كلا الشعبين وفى تبادل العلاقات الودية لصالح البلدين عملا بروح الصداقة التقليدية السائدة بينهما .

المادة ٢ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان معا فى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهما واستقلالهما وسلامة اقليمهما ، ويتشاوران فى جميع المسائل الدولية الهامة التى تمس مصالح البلدين أو تتعلق بصيانة السلام والتعاون الدولى عملا بروح ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٣ — فى حالة اعتداء ألمانيا أو أية دولة أخرى على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين بقصد تهديد استقلاله أو إذلاله أو فصل أى جزء من إقليمه ، يقوم الطرف المتعاقد الآخر فوراً بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى فى استطاعته إلى الطرف المعتدى عليه .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف ، وبعدم الاشتراك فى أى نشاط موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بتحقيق تعاون وثيق فى جميع نواحى الحياة الاقتصادية لصالح ازدهار اقتصادهما العام ويبحثان لهذا الغرض جميع إمكانياتهما ويتخذان كافة التدابير اللازمة لتنشيط تبادل علاقاتهما التجارية وتدعيم روابطهما الاقتصادية بوجه عام .

المادة ٦ — تتخذ الحكومتان التدابير اللازمة لضمان تعاون وثيق فى جميع نواحى الثقافة المادية والذهنية ولتأييد كل اقتراح فى هذا الشأن من أية جهة كان والعمل على تشجيعه .

المادة ٧ — لا تؤثر هذه المعاهدة فى الالتزامات التى تضطلع بها كل من الجمهوريتين الشعبيتين البلغارية والألبانية مع دولة أخرى . وينفذ الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة بروح ميثاق الأمم المتحدة ويؤيدان كل اقتراح يهدف إلى القضاء على معاقل العدوان والمحافظة على السلام والأمن فى العالم .

المادة ٨ — تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ توقيعها .

فاذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته فى إلغاء هذه المعاهدة قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة العشرين سنة فانها تسرى لمدة خمس سنوات تالية وهكذا لحين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته كتابة فى عدم تجديدها قبل اثنى عشر شهراً من نهاية فترة الخمس سنوات الجارية .

ويعمل بهذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها على أن يصدق عليها فيما بعد ويتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة تيرانا .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بختمهما .

حررت من نسختين باللغة الفرنسية فى مدينة كريتشيم بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع الوطنى للجمهورية الشعبية الألبانية	رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية البلغارية
الجنرال كولونيل انفارهوكسها (امضاء)	ج . ديمتروف (امضاء)

(١١) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين يوغسلافيا ورومانيا[١] (فى مدينة بوخارست بتاريخ ١٩ ديسمبر عام ١٩٤٧) .

اقتناعاً بأن العلاقات الودية والتعاون الوثيق فى جميع الميادين يتجاوبان والمصالح الحقيقية لشعوب الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية والشعب الرومانى فى ذلك ضمان لحريتها واستقلالها وازدهارها ورخائها وتوطيداً للسلم فى البلقان .

ومراعاة لمصالح البلدين الحيوية فى دفاع مشترك .

واتعاظاً بعبرة الحرب العالمية الأخيرة حينما اعتدت ألمانيا على مجموعة من الشعوب الأوربية وهددت حريتها واستقلالها وسلامة إقليمها .

---

(١) حدث الالغاء من رومانيا فى تاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٤٩

وتصميماً أكيداً على الكفاح معاً ضد كل اعتداء يوجه إلى شعوبهما، وعلى الاستماتة في مقاومة الاستعمار الألماني إذا عاد، ومقاومة كل من يؤيده على أي شكل أو صورة.

ورغبة في تقوية الروابط الودية الحالية، وفي المجاهرة باعلان إرادتهما التي لا تتزعزع للاشتراك في الدفاع عن حريتهما واستقلالها وسلامة إقليمهما ولتنظيم علاقتهما المتبادلة مستقبلا بروح الصداقة والتعاون لصالح تدعيم السلم والتعاون الدوليين.

لهذا كله قرر المجلس الأعلى للسكوبشتينا الوطنية للجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية وحضرة صاحب الجلالة ملك رومانيا إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وأنابا عنهما مفوضين وهما:

عن المجلس الأعلى للسكوبشتينا الوطنية للجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية جوزيف بروز تيتومارشال يوغسلافيا ورئيس مجلس الوزراء.

عن صاحب الجلالة ملك رومانيا الدكتور بترو جروزا رئيس مجلس الوزراء بالمملكة الرومانية وقد تبادلا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على ما يأتي:

المادة ١ — اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان لصالح البلدين وصالح شعوبهما على تسجيل إرادتهما التي لا تتزعزع في انتهاج سياسة صداقة متينة دائمة بواسطة تعاون وثيق بين البلدين.

المادة ٢ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان في جميع المسائل الدولية الهامة المتعلقة بمصالح البلدين، أو بصالح السلم والتعاون الدوليين، ويعملان معاً بروح ميثاق الأمم المتحدة، ويشتركان في اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بصيانة أمنهما واستقلالها وسلامة إقليمهما.

المادة ٣ — في حالة هجوم ألمانيا وأية دولة أخرى على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين بقصد الاعتداء على استقلاله أو استعباده أو الاستيلاء على جزء من إقليمه، فعلى الطرف المتعاقد الآخر المبادرة بتقديم معونته العسكرية أو أية معونة أخرى بكافة الوسائل التي في مكنته إلى الطرف المعتدى عليه.

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم عقد أى تحالف ، وبعدم الاشتراك فى أى عمل موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان الاجراءات الكفيلة بتوطيد الروابط الاقتصادية والثقافية وغيرها بين البلدين وتوثيقها بمقتضى المعاهدات والاتفاقات المبرمة لهذا الغرض .

المادة ٦ — لا تؤثر هذه المعاهدة بأى شكل فى الالتزامات التى تضطلع بها الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية والمملكة الرومانية قبل الدول الأخرى .

ويطبق الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة بروح ميثاق الأمم المتحدة ويؤيدان كل عمل أو اقتراح من شأنه القضاء على مراكز الهجوم وتأمين السلم والأمن فى العالم .

المادة ٧ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ التوقيع عليها ثم يصدق عليها فيما بعد ويتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة بلجراد .

تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليها وتمتد لمدة خمس سنوات أخرى إذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته فى إلغاء المعاهدة قبل سنة من نهاية فترة العشرين سنة وهكذا لحين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته كتابة فى إلغاء المعاهدة قبل اثنى عشر شهراً من نهاية الخمس سنوات الجارية .

تحررت هذه المعاهدة من نسختين إحداها باللغة السربوكروانية والأخرى باللغة الرومانية . والنسختان أصليتان .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بختمهما .

صدرت فى مدينة بوخارست بتاريخ ١٩ ديسمبر عام ١٩٤٧

رئيس مجلس وزراء المملكة الرومانية
الدكتور بتروجروزا (إمضاء)

رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية
الاتحادية اليوغسلافية — جوزيف تيتو
مارشال يوغسلافيا (إمضاء)

(١٢) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين بلغاريا ورومانيا (فى مدينة بوخارست بتاريخ ١٦ يناير عام ١٩٤٨)

اقتناعا بأن الصداقة التقليدية بين شعبي رومانيا وبلغاريا تعتبر دعامة متينة لأقامة تعاون مثمر للمحافظة على الاستقلال السياسي للجمهوريتين لتوطيد السلام فى البلقان وحوض نهر الدانوب ولتدعيم السلام العالمى .

وإدراكا بأن التعاون الذى كان قائماً بين الشعبين فى عصر نهضتهما وكفاحهما من أجل تحريرهما يجب أن يستلهم فى علاقاتهما المتبادلة .

واعتباراً لما فى إدخال النظام الديمقراطى فى البلدين من فضل فى تسوية جميع المسائل التى كانت موضع نزاع بين بلغاريا ورومانيا بروح الصداقة الخالصة ، وبما لعلاقات حسن الجوار القائمة الآن بين الشعبين من أساس وطيد .

واتعاظاً بعبرة الحرب العالمية الثانية حين انتهكت المانيا استقلال رومانيا وبلغاريا وجعلت هذين البلدين من أداة سياستها العدوانية .

وتصميماً أكيداً على مقاومة بعث الاستعمار الألماني من جديد وجميع مؤيديه بكل قواها ، وعزماً صادقا على مكافحة أى اعتداء من أية جهة كانت وبأية صورة يقع ويكون موجهاً ضد البلدين أو ضد أحدها .

ورغبة فى توثيق علاقات الصداقة بين البلدين لضمان رقيهما وازدهار شعبيهما بروح التعاون الدولى .

ورغبة فى توكيد إرادتهما التى لا تتزعزع في الدفاع معاً عن حريتهما وديمقراطيتهما الشعبية واستقلالها وسلامة إقليمهما فى المستقبل بقصد توطيد السلام فى البلقان وحوض نهر الدانوب .

لهذا قرر المجلس الأعلى المؤقت للجمهورية الشعبية الرومانية والمجلس الأعلى للجمعية الوطنية الكبرى للجمهورية الشعبيةالبلغارية إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وأنابا عنهما لهذا الغرض المفوضين الآتيين وهما :

الدكتور بتروجروزا رئيس مجلس وزراء الجمهورية الرومانيةوالمسيو جورجى ديمتروف رئيس مجلس وزراء الجمهورية البلغارية اللذان اتفقا على ما يأتى :

المادة الأولى — يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان فى المستقبل تعاوناً وثيقاً فى جميع الميادين ، ويتشاوران فى جميع المسائل المتعلقة بمصير شعبيهما وعلاقاتهما المتبادلة بروح الصداقة الأخوية ولصالح البلدين .

المادة ٢ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان أمن واستقلال وسلامة اقليم البلدين . ويتفقان لهذا الغرض على جميع المسائل الدولية الهامة التى تخص البلدين أو تتعلق بصالح السلم والتعاون الدوليين ويعملان بروح ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٣ — فى حالة هجوم المانيا أو أية دولة أخرى على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين بقصد الاعتداء على استقلاله أو استعباده أو الاستيلاء على جزء من إقليمه ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر المبادرة بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى بكافة الوسائل التى فى طاقته إلى الطرف المعتدى عليه .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم عقد أى تحالف وبعدم الاشتراك فى أى عمل يكون موجهاً ضد أحد الطرفين المتعاقدين الساميين .

المادة ٥ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان باقامة تعاون وثيق فى جميع ميادين الحياة الاقتصادية لصالح ازدهارها الاقتصادى العام . ولهذا الغرض ينسقان مشروعاتهما الاقتصادية ويتخذان جميع التدابير الكفيلة بازدهار التبادل التجارى بين البلدين ويمهدان لانشاء اتحاد جمركى ويتفقان على الإجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق بالتبادل التجارى مع البلاد الأخرى .

المادة ٦ — يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان جميع الوسائل اللازمة لإقامة تعاون وثيق فى جميع الميادين الثقافية ويؤيدان كل اقتراح فى هذا الصدد ويشجعان عليه .

المادة ٧ — لا تؤثر هذه المعاهدة فى الالتزامات التى ارتبطت بها الجمهورية الشعبية الرومانية والجمهورية الشعبية البلغارية مع أى دولة أخرى ، وسيطبق الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة بروح ميثاق الأمم المتحدة ، ويؤيدان كل عمل يرمى إلى القضاء على مراكز الهجوم ويكون من شأنه المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

المادة ٨ — يعمل بهذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليها . وفى حالة عدم إعلان أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى الغاء المعاهدة باثنى عشر شهراً

من نهاية مدة العشرين سنة فأنها تسرى لمدة جديدة قدرها خمس سنوات وتتجدد هذه المدة لحين إبداء أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته كتابة فى إلغاء هذه المعاهدة .

تسرى هذه المعاهدة من يوم التوقيع عليها وتخضع للتصديق . ويتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة صوفيا .

بناء عليه وقع المفوضان على هذه المعاهدة وبصماها بختمهما .

حررت من نسختين أحداهما باللغة الرومانية والأخرى باللغة البلغارية وكل منهما لها نفس القوة التى للأخرى .

صدرت فى مدينة بوخارست بتاريخ ١٦ يناير عام ١٩٤٨

عن الجمهورية الشعبية الرومانية	عن الجمهورية الشعبية البلغارية
الدكتور ب . جروزا (امضاء)	جورجى ديمتروف (امضاء)

(١٣) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين رومانيا وهنغاريا (فى مدينة بودابست بتاريخ ٢٤ يناير عام ١٩٤٨)

اقتناعا بأن توطيد علاقات الصداقة وازدهار التعاون الوثيق لها أهمية قصوى فى الدفاع عن مصالح الشعب الروماني والشعب المنغارى من جهة حريتهما واستقلالها ورقيهما ، كما أنهما يكفلان السلام فى حوض نهر الدانوب والبلقان .

واتعاظاً بعبرة الحرب العالمية الثانية حينما استغلت المانيا روح التعصب والميول الاستعمارية التى تفشت فى الطبقات الرجعية والفاشية داخل البلدين والتى أفقدت رومانيا وهنغاريا استقلالها بحيث حولتهما إلى قاعدة تنشر منها المانيا سياستها الاستعمارية ثم جرتهما فى حرب ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

وتصميماً أكيداً على مقاومة أية محاولة لبعث الاستعمار الألمانى من جديد ، وعلى مقاومة الذين يؤيدونه ، وعلى اشتراكهما فى الدفاع معاً عن حريتهما واستقلالها وسلامة إقليمهما ضد أى اعتداء بواسطة قوات البلدين المشتركة .

ورغبة فى توطيد علاقاتهما الحالية ، وتنظيم علاقاتهما المقبلة بروح التعاون والصداقة الأخوية بقصد تدعيم السلام فى حوض نهر الدانوب والبلقان ، ولضمان التعاون والسلم الدوليين .

قرر المجلس الأعلى المؤقت للجمهورية الشعبية الرومانية ورئيس الجمهورية الهنغارية إبرام معـاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وفوضا عنهما وكيليهما : الدكتور بتروجروزا رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية الرومانية والمسيو دينييس لاجوس رئيس مجلس وزراء الجمهورية الهنغارية وقد تبادلا وثائق وكالتهما ووجدت صحيحة واتفقا على ما يأتى :

المـادة ١ — يؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان ، لصالح البلدين وشعبيهما ، اتفاقهما ورغبتهما فى توحيد قواتهما تحقيقاً لسياسة الصداقة الدائمة وتوطيداً لعلاقات التعاون بين البلدين .

المادة ٢ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان فى جميع المسائل الدولية الهامة التي تمس مصالح البلدين أو تمس السلام والتعاون الدوليين ، ويعملان معاً بروح ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، ويشتركان فى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لأمنهما واستقلالها وسلامة إقليمهما .

المادة ٣ — فى حالة اعتداء المانيا أو أية دولة أخرى على أحد الطرفين المتعاقدين الساميين بقصد تهديد استقلاله أو استعباده ، أو انتهاك وسلامة إقليمه فعلى الطرف المتعاقد السامى الآخر المبادرة بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى بكافة الوسائل التى يملكها الى الطرف المتعاقد السامي المعتدى عليه .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف وبعدم الاشتراك فى أى عمل موجه ضد الطرف المتعاقد السامى الآخر .

المادة ٥ — يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان التدابير الكفيلة بتوثيق وتدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية أو أية علاقة أخرى بين البلدين ويعقدان لهذا الغرض الاتفاقات والمعاهدات اللازمة .

المادة ٦ — لا تؤثر هذه المعاهدة بأى شكل فى الالتزامات التى سبق للجمهورية الشعبية الرومانية والجمهورية الهنغارية الارتباط بها مع الدول الأخرى. ويطبق الطرفان المتعاقدان الساميان هذه المعاهدة بروح ميثاق منظمة الأمم المتحدة ويؤيدان ويشجعان كل عمل يهدف إلى القضاء على مراكز الهجوم ويكفل السلم والأمن فى العالم.

المادة ٧ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذى سيتم فى مدينة بوخارست وتسرى لمدة عشرين سنة من تاريخ العمل بها. وإذا لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى إلغاء المعاهدة قبل نهاية هذه المدة بسنة فإنها تتجدد لمدة أخرى قدرها خمس سنوات وهكذا لحين إلغائها كتابة من أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل نهاية فترة الخمس سنوات الجارية بسنة.

بناء عليه وقع المفوضان على المعاهدة وبصماها بختمهما.

حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداهما باللغة الرومانية، والثانية باللغة الهنغارية والنسختان أصليتان.

صدرت فى مدينة بودابست بتاريخ ٢٤ يناير عام ١٩٤٨

عن الجمهورية الشعبية الرومانية	عن الجمهورية الهنغارية
الدكتور بتروجروزا	دينييس لاجوس
رئيس مجلس الوزراء	رئيس مجلس الوزراء

(١٤) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين رومانيا والاتحاد السوفييتى (فى مدينة موسكو بتاريخ ٤ فبراير عام ١٩٤٨)

المجلس الأعلى للجمهورية الشعبية الرومانية والمجلس الأعلى للسوفييت الأعلى لاتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفييتية.

رغبة منهما فى توطيد أواصر الصداقة بين رومانيا والاتحاد السوفييتى وفى مراعاة صلات تعاونية وثيقة لصالح السلم والأمن العام عملا بأهداف ومبادىء منظمة الأمم المتحدة.

واقتناعا منهما بأن بقاء علاقات الصداقة وحسن الجوار بين رومانيا والاتحاد السوفييتي يتجاوب ومصالح البلدين الحيوية ويساهم مساهمة فعالة في ازدهار اقتصادهما

قررا إبرام هذه المعاهدة على أن يمثل المجلس الأعلى للجمهورية الشعبية الرومانية الدكتور بتروجروزا رئيس مجلس الوزراء وأن يمثل المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية المسيو فياتشيسلاف مولوتوف النائب عن رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الاتحاد السوفييتي .

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنب أي تهديد بهجوم جديد من جانب المانيا أو من جانب أية دولة أخرى تتحد معها مباشرة أو بأي شكل آخر .

ويعلن الطرفان المتعاقدان الساميان عن نيتهما الصادقة في الاشتراك في كل عمل دولي يهدف إلى المحافظة على سلم وأمن الشعوب ويبذلان قصارى جهدهما للمساهمة في تحقيق هذا الغرض .

المادة ٢ — في حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في نزاع مسلح ضد المانيا إذا ما حاولت تجديد سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنهج بجانب المانيا مثل هذه السياسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يبادر بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى إلى الطرف المتعاقد الذي أقحم في النزاع بكافة الوسائل التي يملكها .

ويتم تطبيق هذه المعاهدة وفقاً لمبادىء ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم الانفراد في عقد أي تحالف ، وبعدم الاشتراك في أي تكتل ، أو القيام بأي إجراء موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٤ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان كلما أثيرت مسائل دولية هامة تمس مصالح البلدين .

المادة ٥ — يعلن الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما على العمل بروح الصداقة والتعاون لزيادة ازدهار العلاقات الثقافية والاقتصادية القائمة بين البلدين مع احترام استقلالهما وسيادتهما المتبادل ودون التدخل في الشئون الداخلية للدولة الأخرى .

المـادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ التوقيع عليها . وإذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى إلغاء المعاهدة قبل نهاية فترة العشرين سنة فأنها تمتد لمدة إضافية قدرها خمس سنوات وهكذا لحين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة فى إنهاء المعاهدة قبل سنة من نهاية الفترة الجارية .

ويعمل بهذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها . ويصدق عليها بأسرع ما يمكن كما يتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة بوخارست فى أقرب وقت أيضاً .

بناء عليه وقع مفوضا الدولتين المعاهدة و بصماها بختمهما .

حررت فى موسكو بتاريخ ٤ فبراير عام ١٩٤٨ باللغتين الرومانية والروسية وكلتاهما رسمية .

باسم المجلس الأعلى	باسم المجلس الأعلى
للجمهورية الشعبية الرومانية	للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى
الدكتور بتروجروزا (إمضاء)	ف. مولوتوف (إمضاء)

(١٥) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الاتحاد السوفييتى وهنغاريا (فى مدينة موسكو بتاريخ ١٨ فبراير عام ١٩٤٨)

اقتناعاً بأن توطيد علاقات حسن الجوار والتعاون والصداقة بين شعبى الاتحاد السوفييتى وهنغاريا يتجاوب ومصالحهما الحيوية ويكون أفضل وسيلة للمساهمة فى ازدهار الدولتين الاقتصادى قرر المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ورئيس الجمهورية الهنغارية إبرام هذه المعاهدة لرغبتهما الأكيدة فى التعاون على تدعيم السلام العالمى والأمن وفقاً لمبادىء وأهداف هيئة الأمم المتحدة ، وأنابا عنهما المفوضين : عن المجلس الأعلى للسوفييت الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية فياتشيسلاف ميخالوفيتش مولوتوف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الاتحاد السوفييتى ، عن رئيس الجمهورية الهنغارية

دينييس لاجوس رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية الهنغارية وقد تبادلا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على الشروط الآتية :

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً فى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب أى تهديد بهجوم جديد من جانب ألمانيا أو أية دولة أخرى سواء كان ذلك مباشرة أو بأى شكل آخر . ويؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما الصادق على الاشتراك في جميع الأعمال الدوليه التى تهدف إلى تأمين السلم والأمن للشعوب والقيام بنصيبهما كاملا فى تحقيق هذه الأغراض السامية .

المادة ٢ — فى حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين فى عمليات عسكرية ضد ألمانيا إذا ما عادت إلى سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنهج بجانب ألمانيا سياسة مماثلة مباشرة أو بأى طريق آخر ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يبادر بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى إلى الطرف المتعاقد معه بكافة الوسائل التى يستطيعها .

يتم تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لمبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بعدم إبرام أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل أو عمل أو إجراء يكون موجهاً ضد الآخر .

المادة ٤ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان فى جميع المسائل الدولية الهامة التى تمس مصالح الطرفين .

المادة ٥ — يؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما على العمل مستقبلا بروح التعاون والصداقة لتنمية الروابط الاقتصادية والثقافية بين الاتحاد السوفيتى وهنغاريا . ويعملان بمبدأ تبادل احترام استقلالها وسيادة دولتهما وعدم التدخل فى المسائل الداخلية للدولة الأخرى .

المادة ٦ — تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ العمل بها . وإذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته فى إلغاء المعاهدة قبل نهاية هذه الفترة بسنة فإنها تسرى لمدة خمس سنوات تالية وهكذا لحين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة فى إنهاء المعاهدة قبل نهاية فترة الخمس سنوات الجارية بسنة .

يتم التصديق على هذه المعاهدة بأسرع ما يمكن ويعمل بها من تاريخ تبادل خطابات التصديق الذى سيتم فى مدينة بودابست فى أقرب وقت ممكن . وبناء عليه وقع المفوضان على المعاهدة وبصماها بختمهما .

حررت فى موسكو بتاريخ ١٨ فبراير عام ١٩٤٨ من نسختين باللغتين الروسية والهنغارية والنسختان أصليتان .

عن المجلس الأعلى للسوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتى ف . م . مولوتوف (امضاء)	عن رئيس الجمهورية الهنغارية دينييس (امضاء)

(١٦) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الاتحاد السوفييتى وبلغاريا فى مدينة موسكو بتاريخ ١٨ مارس عام ١٩٤٨

المجلس الأعلى للجمعية الشعبية البلغارية الكبرى والمجلس الأعلى للسوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

رغبة فى الوصول إلى هدفهما فى إنماء وتدعيم صلات الصداقة بين بلغاريا والاتحاد السوفيتى ، واقتناعاً بأن توطيد الصداقة بين بلغاريا والاتحاد السوفييتى يتجاوب ومصالح شعبي البلدين الحيوية ويساهم بأوفر نصيب فى ازدهار اقتصادهما .

وبناء على إرادة صادقة فى تعاونهما لصالح السلم والأمن العام وفقاً لمبادىء منظمة الأمم المتحدة وأهدافها .

قررا عقد هذه المعاهدة وأنابا عنهما لهذا الغرض مفوضين هما :

جورج ديمتروف رئيس مجلس الجمهورية الشعبية البلغارية عن المجلس الأعلى للجمعية الشعبية الكبرى للجمهورية البلغارية ، فياتشيسلاف ميخالوفتيش مولوتوف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الاتحاد السوفييتى عن المجلس الأعلى للسوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتيه . وقد تبادلا وثائق تفويضهما ووجدت صحيحة واتفقا على ما يأتى :

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً فى اتخاذ جميع

التدابير التي في وسعهما لتجنب أي تهديد يتسبب في بعث هجوم جديد من ألمانيا أو أية دولة أخرى تتحد معها مباشرة أو بأي شكل آخر .

ويعلن الطرفان المتعاقدان الساميان رغبتهما في الاشتراك بروح التعاون الصادق في جميع الأعمال الدولية التي ترمي إلى تأمين السلم والأمن ، ويساهمان بأوفر نصيب في تحقيق هذه الأهداف السامية .

المادة ٢ — في حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في عمليات عسكرية ضد ألمانيا إذا ما عادت إلى سياستها العدوانية ، أو ضد أية دولة أخرى تنضم إلى سياسة ألمانيا العدوانية مباشرة أو بأي شكل آخر على الطرف المتعاقد الآخر المبادرة بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى إلى الطرف المتعاقد الذي أقحم في النزاع بكافة الوسائل التي يستطيعها .

يتم تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لمبادىء ميثاق هيئة الأمم .

المادة ٣ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بعدم إبرام أي تحالف أو الاشتراك في أي تكتل أو عمل أو إجراء يكون موجهاً ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٤ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان في جميع المسائل الدولية الهامة التي تمس مصالح البلدين .

المادة ٥ — يعلن الطرفان المتعاقدان الساميان بأنهما سيوطدان ويدعمان الصلات الاقتصادية والثقافية بين الدولتين بروح الصداقة والتعاون عملا بمبدأ تبادل احترام استقلالها وسيادتهما وعدم التدخل في المسائل الداخلية للدولة الأخرى .

المادة ٦ — تسري هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة من تاريخ التوقيع عليها . وإذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته في وقف سريان المعاهدة قبل نهاية هذه الفترة باثني عشر شهراً فانها تسري لمدة خمس سنوات تالية وهكذا لحين إعلان أحد الطرفين المتعاقدين الساميين رغبته كتابة في إلغاء المعاهدة قبل نهاية فترة الخمس سنوات الجارية بسنة كاملة .

يعمل بهذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها ويصدق عليها فى أقرب وقت ممكن ويتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة صوفيا بأسرع ما يمكن .

بناء عليه وقع المفوضان هذه المعاهدة وبصماها بختمهما .

تحررت هذه المعاهدة فى موسكو بتاريخ ١٨ مارس عام ١٩٤٨ من نسختين إحداهما باللغة البلغارية والثانية باللغة الروسية . والنسختان أصليتان .

المفوض عن المجلس الأعلى للجمعية الشعبية الكبرى للجمهورية الشعبية البلغارية
جورج ديمتروف (إمضاء)

المفوض عن رئيس المجلس الأعلى للاتحاد السوفييتى
فياتشيسلاف مولوتوف (إمضاء)

١٧ — اتفاقية الصداقة والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الاتحاد السوفييتى والجمهورية الفنلندية فى مدينة موسكو بتاريخ ٦ أبريل عام ١٩٤٨

المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ورئيس الجمهورية الفنلندية فى سبيل تنمية علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفييتى وفنلندا .

اقتناعا بأن تثبيت علاقات حسن الجوار والتعاون بين الاتحاد السوفييتى والجمهورية الفنلندية هو استجابة للمصالح الحيوية لهذين البلدين .

ومراعاة لرغبة فنلندا فى البقاء بعيداً عن الخلافات الناتجة من تعارض مصالح الدول العظمى ، وتعبيراً عن رغبتهما الأكيدة فى التعاون من أجل مصالح السلام والأمن الدوليين طبقاً لأغراض منظمة الأمم المتحدة ومبادئها .

قررا لهذا الغرض إبرام هذه الاتفاقية وأنابا عنهما المفوضين عن المجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى المسيو ف · مولوتوف رئيس الوزراء المساعد ووزير الخارجية فى الاتحاد السوفييتى ، وعن رئيس الجمهورية الفنلندية المسيو بكالا رئيس وزراء الجمهورية الفنلندية وقد تبادلا توكيلاتهما ، ووجدت صحيحة ، واتفقا على ما يأتى :

المادة ١ — فى حالة استهداف فنلندا أو الاتحاد السوفييتى لاعتداء يأتى من جانب

ألمانيا أو من أية دولة حليفة لها عبر الاقليم الفنلندى فان فنلندا الوفية لواجباتها كدولة مستقلة تتعهد بمحاربة المعتدى. وفى سبيل ذلك تقدم فنلندا جميع القوات التى فى طاقتها للدفاع عن سلامة إقليمها براً وبحراً وجواً أو ينفذ هذا الدفاع داخل الحدود الفنلندية وفقاً للالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية، وبمساعدة الاتحاد السوفييتى أو بالتعاون معه عند الاقتضاء.

وفى الحالات السابق ذكرها يقدم الاتحاد السوفييتى العون اللازم إلى فنلندا بالشروط التى يحددها الطرفان المتعاقدان الساميان.

المادة ٢ — يتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على تقرير ما إذا كان هناك تهديد باعتداء مماثل للاعتداء المبين فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية أم لا.

المادة ٣ — يؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما على الاخلاص فى تأييد كل عمل يرمى إلى المحافظة على السلام والأمن الدوليين طبقاً لأغراض ومبادىء منظمة الأمم المتحدة.

المادة ٤ — يعترف الطرفان المتعاقدان الساميان بأن الاتفاقية تؤكد التعهدات المنصوص عليها فى المادة ٣ من معاهدة الصلح الموقع عليها بمدينة باريس فى ١٠ فبراير عام ١٩٤٧ والتى تنص بأن الطرفين يمتنعان عن القيام بأى عمل عدوانى من أحدهما ضد الآخر ويتعهدان بعدم إبرام أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد أحدهما.

المادة ٥ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالعمل فى جو من التعاون والصداقة من أجل تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية وتدعيمها بين فنلندا والاتحاد السوفييتى بطريقة مستديمة.

المادة ٦ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بمراعاة مبدأ احترام سيادة كل منهما واستقلاله، وعدم التدخل فى المسائل الداخلية الخاصة بالطرف الآخر.

المادة ٧ — تنفذ هذه الاتفاقية بروح منظمة الأمم المتحدة ووفقاً لمبادئها.

المادة ٨ — تسرى هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات من تاريخ التصديق عليها وسيتم ذلك فى مدينة هلسنكى فى أقرب وقت ممكن.

تتجدد هذه الاتفاقية من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات إذا لم تلغ قبل نهاية مدتها العادية باخطار يبلغ قبل ذلك بسنة على الأقل وبعد ذلك تتجدد هذه الاتفاقية من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات أخر لحين إلغائها كتابة قبل سنة على الأقل من نهايتها العادية .

وإقراراً بذلك وقع المفوضان هذه الاتفاقية بامضائهما وبالحروف الأولى من اسميهما .

حررت بمدينة موسكو فى ١٦ أبريل عام ١٩٤٨ من نسختين باللغتين الروسية والفنلندية والنسختان أصليتان .

المفوض عن المجلس الأعلى للاتحاد السوفييتى — المفوض عن رئيس الجمهورية الفنلندية

ف . مولوتوف — م . بكالا

(١٨) اتفاقية الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الجمهورية التشيكوسلوفاكية والجمهورية الشعبية البلغارية فى مدينة براج بتاريخ ٢٣ أبريل عام ١٩٤٨

رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية والمجلس الأعلى للجمعية الوطنية العليا للجمهورية الشعبية البلغارية مقتنعان بان التقارب الأخوى والتعاون الوثيق بينهما هما تلبية للشعور الحقيقى لشعوب البلدين السلافيين التى ترى فى تحقيق هذا التقارب دعامة قوية لحريتهما واستقلالها .

وهما على بينة تامة بأن الصداقة التقليدية بين الشعوب التشيكوسلوفاكية والبلغارية مدعمة باقامة نظام ديموقراطى شعبى فى البلدين هى عامل هام لتوطيد الصداقة والتعاون بين جميع الأمم السلافية وباقى الأمم الديمقراطية وفى تدعيم السلام.

واتعاظاً بعبرة الحرب العالمية الأخيرة حيث هاجمت المانيا الشعوب المسالمة قد عزما عزماً وطيداً على توحيد جهودهما ضد جميع المحاولات لبعث الاستعمار الالمانى من الجديد . مشبعين برغبة قوية فى تنمية العلاقات الاقتصادية القائمة ، وفى إقامة تعاون اقتصادى وثيق لصالح البلدين نظراً لتكوينهما الاقتصادى ذى الظروف الموائية .

ورغبة أيضاً فى الاعلان عن إرادتهما التى لا تتزعزع فى الدفاع عن حريتهما واستقلالها ووحدة إقليميهما فى المستقبل ، وفي تنظيم علاقاتهما المتبادلة بروح الاخاء لصالح تدعيم السلام والتعاون الدوليين .

قررا لهذا الغرض عقد اتفاقية الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وفوضا عنهما المندوبين الآتيين : عن رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية : المسيو كليمنت جوتفلد رئيس مجلس الوزراء والدكتور فلاديمير كليمنتيس وزير الخارجية ، وعن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية العليا للجمهورية الشعبية البلغارية المسيو جورج ديمتروف رئيس مجلس الوزراء فى الجمهورية الشعبية البلغارية .

وبعد تبادل وثائق التفويض التى وجدت صحيحة اتفقوا على ما يأتى :

المادة ١ — : وافق الطرفان المتعاقدان الساميان على انتهاج سياسة ودية دائمة موحدة لصالح بلادهما وشعوبهما وعلى تعزيز هذه السياسة بتعاون وثيق فى جميع العلاقات بين البلدين .

المادة ٢ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً فى اتخاذ جميع الاجراءات التى فى طاقتهما للحيلولة دون أى تهديد بالاعتداء مستقبلا من جانب المانيا أو من أية دولة أخرى تنضم اليها مباشرة أو بأية طريقة أخرى .

لهذا يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان معاً بروح التعاون الصادق فى جميع الأعمال الدولية التى ترمي الى توطيد السلام والأمن العالميين والمعاونة بكل قوتهما على صيرورة هذا الهدف حقيقة واقعة .

وسيراعى الطرفان المتعاقدان الساميان عند تنفيذ هذه الاتفاقية التزاماتهما نحو منظمة الأمم المتحدة وسيعملان وفقاً للمبادىء المذكورة فى ميثاق هذه المنظمة .

المادة ٣ — اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين الساميين فى حرب مع المانيا التى قد تحاول فى المستقبل العودة إلى سياستها العدوانية أو مع أية دولة تنضم اليها مباشرة أو بأية طريقة أخرى فعلى الطرف المتعاقد السامى الآخر أن يمده بلا إبطاء بالمعونة العسكرية والمساعدات الأخرى بكافة الوسائل التى فى مكنته .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف أو الاشتراك فى أي تكتل أو عمل أو إجراء يكون موجهاً ضد الطرف المتعاقد السامي الآخر.

المادة ٥ — يتبادل الطرفان المتعاقدان الساميان المشورة فى جميع المسائل الدولية الكبرى المتعلقة بمصالح البلدين .

المادة ٦ — يعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها بين البلدين وعلى تعزيزها بروح الصداقة والتعاون وفقاً للاتفاقات والمعاهدات المبرمة تحقيقاً لهذا الغرض .

المادة ٧ — يعمل بهذه الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها ويصدق عليها فى أقرب وقت ممكن .

يتم تبادل وثائق التصديق بمدينة صوفيا فى أسرع وقت ممكن .

وتسري هذه الاتفاقية لمدة عشرين سنة من تاريخ توقيعها وإذا لم يلغ أحد الطرفين المتعاقدين الساميين هذه الاتفاقية قبل نهاية فترة العشرين سنة باثنى عشر شهراً فانها تسرى لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وذلك لحين إلغائها كتابة من أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل نهايه فترة الخمس سنوات باثنى عشر شهراً .

وأحيط المفوضون علماً بمضمون هذه الاتفاقيه ووقعوا عليها وبصموها باختامهم.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين باللغتين التشيكوسلوفاكية والبلغارية والنسختان أصليتان .

المفوض عن الجمهورية الشعبية البلغارية
ج . ديمتروف (إمضاء)
رئيس مجلس الوزراء

المفوض عن رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية بموجب توكيل عام مطلق
رئيس مجلس الوزراء
الجمهورية التشيكوسلوفاكية
ك . جوتفلد (إمضاء)
وزير خارجية الجمهورية التشيكوسلوفاكية
ف . كليمنتيس (إمضاء)

(١٩) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة البلغارية البولونية
(فرصوفيا فى ٢٩ مايو عام ١٩٤٨)

لرغبة صادقة فى التعبير عن إرادة الشعبين فى توطيد الصلات الودية وتوثيق التعاون بين بلغاريا وبولونيا .

وإدراكا بأن تجربة الحرب العالمية الثانية تلزم البلدين بمقاومة كل تهديد يمس أمنهما واستقلالها معتمدين فى ذلك على جهودها المشتركة .

واقتناعا عميقاً بأن التقارب الدائم بين الدولتين السلافيتين هو تلبية لمصالحهما المشتركة ، ومساهمة فى قضية السلام والأمن العالميين وفقاً لروح دستور الأمم المتحدة .

اتفق المجلس الأعلى للجمعية الوطنية العليا للجمهورية الشعبية البلغارية ورئيس الجمهورية البولونية على إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وفوضا لهذا الغرض مندوبيهما وهما :

عن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية العليا للجمهورية الشعبية البلغارية : المسيو جورج ديمتروف رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية البلغارية والمسيو فاسيل كولاروف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية الشعبية البلغارية .

عن رئيس الجمهورية البولونية المسيو يوسف سيرانكيافتش رئيس مجلس وزراء الجمهورية البولونية والمسيو زيجمند مودزليفزكى وزير خارجية الجمهورية البولونية .
وبعد تبادل وثائق تفويضهم التى وجدت صحيحة اتفقوا على ما يأتى :

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان باتباع جميع الاجراءات الممكنة للحيلولة دون أى اعتداء جديد من جانب المانيا أو أية دولة أخرى تنضم اليها مباشرة أو بأية وسيلة أخرى .

يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان بروح التعاون الصادق فى جميع الأعمال الدولية التى ترمى إلى المحافظة على السلام والأمن العالميين ويتعاونان على تحقيق هذه الأهداف السامية .

المادة ٢ — فى حالة استهداف أحد الطرفين المتعاقدين الساميين لاعتداء من جانب المانيا أو من أى بلد آخر ينضم اليها مباشرة أو بأية طريقة أخرى

فعلى الطرف المتعاقد السامي الآخر أن يمده فوراً بالمعونة العسكرية أو غيرها بكافة الوسائل التى فى مكنته .

المادة ٣ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أية محالفة ولا الاشتراك في أى نشاط موجه ضد الطرف الآخر .

المادة ٤ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان في جميع المسائل الدولية الهامة التى تمس مصالح الطرفين وعلى الأخص ما يتعلق بأمنها ووحدة إقليمها أو مصالح السلام والتعاون الدوليين .

المادة ٥ — يعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على تنمية علاقاتهما الاقتصادية والثقافية وتعزيزها من أجل الرواج العام فى البلدين .

المادة ٦ — لا تؤثر نصوص هذه المعاهدة في الالتزامات التى يرتبط بها كل من الطرفين المتعاقدين الساميين مع الدول الأخرى ويكون تطبيق هذه النصوص وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٧ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتسرى لمدة عشرين سنة . ويتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة صوفيا .

وفى حالة عدم إلغاء هذه المعاهدة بواسطة أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل اثنى عشر شهراً من نهاية العشرين عاماً يتجدد سريانها لمدة خمس سنوات تالية وهكذا ما دام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين لم يلغ المعاهدة قبل نهاية مدة الخمس سنوات باثنى عشر شهراً .

حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداها باللغة البلغارية والأخرى باللغة البولونية والنسختان أصليتان .

بناء عليه وقع المفوضون هذه المعاهدة وبصموها بأختامهم .

مدينة فرصوفيا فى ٢٩ مايو عام ١٩٤٨

المفوضون عن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية العليا للجمهورية الشعبية البلغارية
جورج ديمتروف (إمضاء)
ڤاسيل كولاروف (إمضاء)

المفوضون عن الجمهورية البولونية
ى . سيرانكيافتش (إمضاء)
ز . مودزليفزكى (إمضاء)

(٢٠) الاتفاقية البولونية المجرية للصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة
(فرصوفيا فى ١٨ يونيه عام ١٩٤٨)

اعتماداً على تقاليد الصداقة التالدة بين الأمتين.

واعتباراً بأن تدعيم الصداقة المتبادلة وتوطيد التعاون بينهما هو تلبية لرغبات وحاجات الأمتين البولونية والمجرية كما أنه يساعد على الرواج الاقتصادى بين البلدين.

ورغبة فى التعبير عن ميلهما الذى لا يتزعزع إلى تدعيم السلام والأمن العالميين وفقاً لأغراض ومبادىء منظمة الأمم المتحدة قرر رئيس الجمهورية البولونية ورئيس الجمهورية المجرية إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وأنابا عنهما لهذا الغرض المفوضين الآتيين :

عن رئيس جمهورية بولونيا : يوسف سيرانكيافتش رئيس مجلس الوزراء وزيجمنت مودزليفزكى وزير الخارجية.

عن رئيس جمهورية المجر : لاجوس دينييس رئيس مجلس الوزراء وأريك مولنار وزير الخارجية.

وبعد تبادل وثائق تفويضهم المطلق التى وجدت صحيحة اتفقوا على الأحكام الآتية :

المادة ١ — يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان على أوسع نطاق فى جميع الأعمال الدولية التى ترمى إلى صيانة السلام والأمن الدوليين ويساهمان فى تحقيق هذه الأهداف السامية.

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً فى جميع الاجراءات التى فى استطاعتهما لتجنب نشوب اعتداء جديد من جانب ألمانيا أو من أية دولة أخرى تتحالف معها بطريق مباشر أو غير مباشر.

المادة ٢ — إذا أقحم أحد الطرفين المتعاقدين الساميين فى حرب ضد الألمان الذين يحاولون تجديد سياستهم العدوانية أو ضد أية دولة أخرى تتحالف مع الألمان فى سياستهم هذه، فعلى الطرف المتعاقد السامى الآخر أن يقدم فوراً المعونة العسكرية أو أية مساعدة أخرى بكافة الطرق التى يستطيعها.

المـادة ٣ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل أو عمل أو نشاط يكون موجهاً ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المـادة ٤ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان فى جميع المسائل الدولية الهـامة المتعلقة بمصالح البلدين أو بالسلام والتعاون الدوليين .

المـادة ٥ — يستمر الطرفان المتعاقدان الساميان فى إنماء وتوطيد علاقاتهما الاقتصادية والثقافية بروح الصداقة الخالصة والتعاون الوثيق .

المـادة ٦ — ينفذ الطرفان المتعاقدان الساميان هذه الاتفاقية وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة .

المـادة ٧ — يعمل بهذه الاتفاقية بمجرد تبادل وثائق التصديق وتسرى لمدة عشرين سنة .

ويكون تبادل وثائق التصديق في بودابست

وإذا لم يلغ أحد الطرفين المتعاقدين الساميين هذه الاتفاقية قبل سنة من نهاية فترة العشرين سنة فانها تسرى لمدة خمس سنوات وهكذا ما دام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين لم يلغ الاتفاقية قبل نهاية فترة الخمس سنوات بسنة .

تحرر الأصل من نسختين إحداهما باللغة البولونية والأخرى باللغة المجرية والنسختان أصليتان .

وقع المفوضون هذه الاتفاقية وبصموها بأختامهم .

فارصوفيا فى ١٨ يونيه عام ١٩٤٨

باسم رئيس الجمهورية البولونية	باسم رئيس الجمهورية المجرية
ى . سيرانكيافتش (امضاء)	ل . دينييس (امضاء)
ز . مود زليفزكى (امضاء)	ا. مولنار (امضاء)

(٢١) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين بلغاريا والمجر (فى مدينة صوفيا بتاريخ ١٦ يوليه عام ١٩٤٨)

رغبة فى توطيد الصداقة التقليدية بين شعوب الجمهورية الشعبية البلغارية وشعوب الجمهورية المجرية التى تتجاوب مع المصالح الحيوية لتلك الشعوب ومع مصالح السلم العالمى .

واتعاظا بعبرة الحرب العالمية الأخيرة حين خرقت المانيا استقلال بلغاريا والمجر ، وإصراراً قويا على مقاومة جميع محاولات بعث العدوان الألمانى من جديد عن طريق مساعى مشتركة .

قرر المجلس الأعلى للجمعية الوطنية الكبرى للجمهورية الشعبية البلغارية ورئيس الجمهورية المجرية إبرام معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة وعينا وكلاء عنهما :

عن رئيس الجمهورية المجرية لايوس دينييس رئيس مجلس وزراء الجمهورية المجرية وأريك مولنار وزير خارجية الجمهورية المجرية .

عن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية الكبرى للجمهورية الشعبية البلغارية جورج ديمتروف رئيس مجلس الجمهورية وفاسيل كولاروف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية البلغارية .

وبعد تبادل وثائق تفويضهم التى وجدت صحيحة اتفقوا على ما يأتى :

المادة ١ — قبل الطرفان المتعاقدان الساميان لصالح البلدين وشعوبهما توحيد سياسة المودة المتبادلة بينهما وتدعيمها بواسطة تعاون وثيق شامل بين البلدين .

المادة ٢ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً فى جميع الاجراءات التى فى وسعهما من أجل تجنب كل تهديد عدوانى من جانب ألمانيا أو أى بلد آخر ينضم إليها مباشرة أو بأى شكل آخر .

ويصرح الطرفان المتعاقدان الساميان بأن نيتهما الاشتراك فى جميع الأعمال الدولية التى ترمى إلى صيانة السلام والأمن ، والمساهمة بلا تحفظ فى تحقيق هذه الأهداف السامية بروح التعاون الصادق .

المادة ٣ — فى حالة اشتباك أحد الطرفين المتعاقدين الساميين فى أعمال حربية ضد ألمانيا التى قد تحاول بعث سياستها العدوانية من جديد أو ضد أى بلد آخر ينضم مباشرة أو بأى شكل آخر إلى ألمانيا فى سياستها هذه ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يقدم فى الحال المعونة العسكرية وغيرها بشتى الطرق الممكنة .

وتنفذ هذه المعاهدة وفقاً لمبادىء قواعد منظمة الأمم المتحدة [1] .

المادة ٤ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بعدم إبرام اتحاد تحت أى شكل كان أو الاشتراك فى أى تكتل أو تدابير أو مشروعات موجهة ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان فى جميع المسائل الدولية الهامة التى تمس مصالح البلدين أو الأمن الدولى .

المادة ٦ — ينمى الطرفان المتعاقدان الساميان علاقاتهما الاقتصادية والثقافية وغيرها ويوطدانها بين الدولتين بروح المودة والتعاون طبقاً للمعاهدات والاتفاقات المبرمة لهذا الغرض .

المادة ٧ — لا تؤثر أحكام هذه المعاهدة فى التعهدات التى يضطلع بها الطرفان المتعاقدان بالنسبة لدولة ثالثة .

المادة ٨ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتسرى لمدة عشرين سنة . ويتم تبادل وثائق التصديق فى بودابست . وإذا لم يلغ أحد الطرفين المتعاقدين الساميين هذه المعاهدة قبل نهاية الفترة المذكورة باثنى عشر شهراً فأنها تسرى لمدة خمس سنوات تالية وهكذا ما دام أحد الطرفين المتعاقدين لم يلغ المعاهدة قبل نهاية فترة الخمس سنوات باثنى عشر شهراً .

(١) الفقرة الأخيرة من هذه المادة وردت فى الترجمة الفرنسية ، ولم ترد فى الترجمة الانجليزية ، وذلك قد لفت أنظار المعلقين السياسيين من الامريكيين فاهتموا بهذه المعاهدة لأنها خالفت فى هذا كل المعاهدات الشرقية إذ لم تنص على مبدأ الخضوع لاهداف الامم المتحدة (انظر فى هذا بحث الدكتور كولسكى المنشور فى المجلة الامريكية للقانون الدولى ص ١٧١ من سنة ١٩٥٠) .

حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداهما باللغة البلغارية والأخرى باللغة المجرية. والنسختان أصليتان وبناء عليه وقع الوكلاء المفوضون هذه المعاهدة وبصموها بأختامهم.

صوفيا فى ١٦ يوليه عام ١٩٤٨

الوكلاء عن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية الكبري للجمهورية الشعبية البلغارية — جورج ديمتروف (امضاء)
فاسيل كولاروف (امضاء)

الوكلاء عن المجلس الأعلى للجمهورية المجرية
لايوس دينييس (امضاء)
اريك مولنار (امضاء)

(٢٢) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين رومانيا وتشيكوسلوفاكيا (بوخاريست فى ٢١ يوليه عام ١٩٤٨).

اقتنع رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا والمجلس الأعلى للجمعية الوطنية الكبرى للجمهورية الشعبية الرومانية بأن تقوية الصداقة والتعاون فى جميع الميادين يتجاوب مع المصالح الحيوية لشعوب الجمهورية التشيكوسلوفاكية والجمهورية الشعبية الرومانية، وأن توطيد علاقاتهما المتبادلة يقوى ضمان حريتهما واستقلالها، ويساهم فى نفس الوقت فى تدعيم السلام العام والأمن عملا بروح ميثاق الأمم المتحدة، وقد اتعظا بالتجارب التى وقعت أثناء الحرب العالمية الثانية حيث خرقت المانيا الاستعمارية الاستقلال السياسى وهددت السلامة الاقليمية للبلدين فقررا لهذا الغرض إبرام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وأنابا عنهما المفوضين: عن رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية، المسيو انطونان زابوتوكى رئيس مجلس الوزراء والدكتور فلاديمير كليمنتيس وزير الخارجية — عن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية الكبرى للجمهورية الشعبية الرومانية: الدكتور بيترجروزا رئيس مجلس الوزراء، السيدة آنابوكر وزيرة الخارجية الذين تبادلوا وثائق تفويضهم المطلق ووجدت صحيحة واتفقوا على الأحكام الآتية:

المادة ١ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالاشتراك معاً فى جميع الإجراءات الكفيلة بمنع أى اعتداء من جانب المانيا أو من أى بلد آخر ينضم اليها

مباشرة أو بأية طريقة أخرى بحيث يجعلان ذلك وقوع مثل في المستقبل مستحيلا .
ويؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما على الاشتراك في جميع الأعمال الدولية التي ترمي الى المحافظة على السلام والأمن العالميين ، وعلى بذل كل ما في استطاعتهما للمساهمة في تحقيق هذا الغرض النبيل .

المادة ٢ — إذا أقحم أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في حرب ضد المانيا التي قد تسول لها نفسها العودة إلى سياستها العدوانية أو ضد أي بلد آخر قد ينضم اليها في سياستها هذه مباشرة أو بأي طريق آخر ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يبادر فوراً بتقديم المعونة العسكرية وغيرها بكافة الوسائل التي في استطاعته .

المادة ٣ — يتبادل الطرفان المتعاقدان الساميان المشورة في المسائل الدولية الهامة الخاصة بمصالح اتحاد البلدين وبصيانة السلم والأمن الدوليين .

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أي تحالف أو الاشتراك في أي عمل موجه ضد أحد الطرفين المتعاقدين .

المادة ٥ — يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان جميع الاجراءات لتوثيق التعاون بينهما في الميادين الاقتصادية والثقافية .

المادة ٦ — لا تؤثر هذه المعاهدة في أي التزام معقود بين الجمهورية التشيكوسلوفاكية أو الجمهورية الشعبية الرومانية والدول الأخرى ويكون تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٧ — يعمل بهذه المعاهدة بمجرد التوقيع عليها ويصدق عليها في أقرب وقت ممكن ويتم تبادل وثائق التصديق في مدينة براج في أقرب وقت .

تسري هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ التوقيع عليها وإذا لم يلغها أحد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل اثنى عشر شهراً من نهايتها فان المعاهدة تمتد من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا ما دام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين لم يخطر الطرف الآخر بمذكرة مكتوبة عن رغبته في إنهائها .

بناء عليه وقع المفوضون هذه المعاهدة وبصموها بأختامهم

حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداها باللغة التشيكوسلوفاكية والأخرى باللغة الرومانية . والنسختان أصليتان .

بوخاريست فى ٢١ يوليه عام ١٩٤٨

عن الجمهورية الشعبية الرومانية	عن الجمهورية التشيكوسلوفاكية
الدكتور ب . جروزا	ا . زابوتوكى
رئيس مجلس الوزراء	رئيس مجلس الوزراء
السيدة آ . بوكر وزيرة الخارجية	ف . كليمنتس — وزير الخارجية

(٢٣) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين بولونيا ورومانيا فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩

عزم رئيس الجمهورية البولونية والمجلس الأعلى للسوفييت الأعلى للجمهورية الشعبية الرومانية على إبرام معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة رغبة فى توثيق أواصر الصداقة والتعاون بينهما على أساس التجارب التى مرت بهما من جراء الاعتداء النازى خلال الحرب العالمية الثانية ، ورغبة فى حفظ السلام العالمى وتوطيده وفقاً لمبادىء الأمم المتحدة .

المادة ١ — اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على الاشتراك معاً فى اتخاذ جميع الوسائل التى بملكانها لتجنب أى اعتداء صادر من ألمانيا أو أية دولة أخرى تتحالف معها بطريق مباشر أو غير مباشر . ويؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما على الاشتراك فى جميع التدابير الدولية التى تهدف إلى استتباب السلام والأمن ويعملان كل ما فى وسعهما لتدعيم هذه الواجبات السامية .

المادة ٢ — فى حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين فى حرب مع ألمانيا — إذا عادت إلى سياستها العدوانية — أو مع أية دولة أخرى تتحد معها فى تلك السياسة ، يبادر الطرف المتعاقد الآخر إلى تقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى بكافة الوسائل التى يستطيعها .

وتنفذ هذه المعاهدة وفقاً لمبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المادة ٣ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أية معاهدة أو بعدم الاشتراك فى أي تدبير يكون موجهاً ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٤ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان فى جميع المسائل الدولية الهامة التى تمس مصالح الدولتين .

المادة ٥ — يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان جميع الاجراءات اللازمة لتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدولتين وتدعيمها بروح المودة والتعاون طبقاً للاتفاقات المبرمة بين بولونيا ورومانيا .

المادة ٦ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتسرى لمدة عشرين سنة من يوم تنفيذها على أن يتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة فارصوفيا . وإذا لم يلغ أحد الطرفين المتعاقدين هذه المعاهدة قبل سنة من نهاية المدة المذكورة فإنها تسرى لمدة خمس سنوات تالية وهكذا حتى يبدى أحدالطرفين المتعاقدين رغبته كتابة فى إلغاء هذه المعاهدة قبل سنة من نهاية فترة الخمس سنوات .

تم التوقيع على هذه المعاهدة بتصريح من رئيس جمهورية بولونيا ومن المجلس الأعلى للجمعية الوطنية الرومانية .

كيرانكيفتش (إمضاء)	جروزا (إمضاء
مودزلفسكى (إمضاء)	بوكر (إمضاء)

(٢٤) معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة المبرمة بين تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا (فى مدينة بودابست بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٤٩)

عاشت الأمتان التشكوسلوفاكية والمنجارية قروناً عديدة فى جوار وثيق ، ومع ذلك لم تفهم كل منهما ما للأخرى من مطالب قومية أو اجتماعية ، وذلك لما كان بينهما من منازعات تغذيها الطبقة الحاكمة فى كل من الدولتين ، فضلاً عن كونها تبذل كل جهد فى إخفاء المصالح المشتركة بين الأمتين ليسهل على القوى منهما إذلال الآخر ، وليحولوا بين الأمتين ، وبين انتشار التيارات التقدمية التى تنهض بهما .

وبما أن القوات الأجنبية استغلت تلك المنازعات المصطنعة ، وأشعلتها حتى جعلت الجفاء يصل بين الأمعين إلى درجة نتج عنها إراقة الدماء خدمة للمصالح الأجنبية عامة ، والألمانية منها خاصة ، فلهذا اتفق الطرفان على إنهاء هذا الجفاء الذى طال أمده ، ونظراً لأن سوء التفاهم بين البلدين قد زال بمجرد أن قبض الشعب على زمام الحكم فى كل منهما ، وقامت علاقة جديدة على أساس من المودة والمحبة المتبادلة .

ونظراً لأن التعاون القائم على الديمقراطية الشعبية فى كلتا الدولتين يعبر عن مصالحهما الحيوية ويهدف الى توثيق علاقتهما كما أنه عامل فعال فى الدفاع عن الدول الديمقراطية المحبة للسلام عن طريق تقوية الروابط القائمة فضلا عن الدفاع عن السلام والأمن الدوليين .

ونظراً لما أكدته تجارب الماضى القريب والبعيد من ضرورة القيام بمجهودات جديدة لقمع أية محاولة لاعتداء جديد من جانب ألمانيا .

ورغبة فى إعلان عزم الدولتين على الدفاع عن حريتهما واستقلالها وسلامة إقليمهما .

لهذا قرر رئيس جمهورية هنغاريا ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا إبرام معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة وفوضا عنهما : دوبى رئيس مجلس الوزراء وراجيك وزير الخارجية عن الجمهورية الهنغارية وزابوتوكى رئيس مجلس الوزراء وكليمانتيس وزير الخارجية عن الجمهورية التشيكوسلوفاكية .

وبعد تبادل وثائق تفويضهم والتثبت من صحتها اتفقوا على ما يأتي :

المادة ١ — اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على توحيد سياستهما لتقوية الصداقة فيما بينهما عن طريق تعاون وثيق وعلى اتخاذ كافة الاجراءات التى فى وسعهما لمواجهة كل عدوان يأتى من جانب ألمانيا أو من أية دولة أخرى تنضم اليها بطريق مباشر أو غير مباشر وتشترك الدولتان فى جميع التدابير الدولية التى تهدف إلى استتباب السلام والأمن ، وتساهمان فى تحقيق تلك الأغراض وفقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

المادة ٢ — فى حالة إقحام أحد الطرفين المتعاقدين الساميين في حرب مع المانيا إذا ما عادت إلى سياستها العدوانية أو مع أية دولة أخرى تتحد معها فى تلك السياسة بطريق مباشر أو غير مباشر ، فعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يبادر بتقديم المعونة العسكرية أو أية معونة أخرى بكافة الوسائل التى فى مكنته .

المادة ٣ — يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان فى جميع المسائل الدولية الهامة التى تمس مصالح الدولتين أو مصالح السلام والأمن الدوليين.

المادة ٤ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بعدم إبرام أية معاهدة أو الاشتراك فى أى تدبير موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة ٥ — يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان جميع التدابير الضرورية لتنمية وتدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها بين الدولتين بروح الصداقة وطبقاً للاتفاقات المبرمة بينهما لهذا الغرض

المادة ٦ — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ التوقيع عليها ويصدق عليها فى أقرب وقت على أن يتم تبادل وثائق التصديق فى مدينة براج فى أقرب وقت ممكن .

وتسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ التصديق وإذا لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته صراحة فى إلغاء هذه المعاهده قبل نفاذ مدتها باثنى عشر شهراً على الأقل فانها تسرى لمدة خمس سنوات تالية وهكذا لحين أن يبدى أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة فى إلغائها قبل اثنى عشر شهرا من نهاية فترة الخمس سنوات .

المادة ٧ — حررت هذه المعاهدة من نسختين إحداها باللغة التشيكوسلوفاكية والأخرى باللغة الهنغارية وكل منهما تعتبر نسخة أصلية .

بناء عليه وقع المفوضون هذه المعاهدة وبصموها بأختامهم .

قسم الاحصـــــاء

تجربة فى استخدام أسلوب العينة : للدكتور حسن محمد حسين

تجربة فى استخدام أسلوب العينــة

للدكتور حسن محمد حسين
أستاذ الاحصاء بالكلية

موضوع التجربة :

فى عام ١٩٢٩ أجرى تعداد زراعى عالمي لأول مرة بناء على توصيات الهيئات الدولية المختصة[١] . فقامت جميع الدول فى أنحاء العالم المختلفة التى ساعدتها إمكانياتها على ذلك باجراء تعداد زراعى فى نفس العام توطئة لامكان معرفة كل ما يمكن معرفته عن الثروة الزراعية والحيوانية وأهم الظروف المحيطة بهما فى جميع أنحاء العالم بأدق صورة . إذ أن إجراء تعداد عالمى كهذا فى نفس الوقت فى جميع الدول بصورة موحدة يكون بلا مراء أدق وأفيد من تجميع نتائج التعدادات التى تجريها الدول المختلفة فى أزمنة متفاوته وبصور متباينة . وقد كانت مصر من بين الدول التى وافقت على إجراء هذا التعداد وقامت به فعلا .

وقد كان المطلوب عندئذ عمل تعداد كامل يشمل حصر المساحات المزروعة وتقسيمها حسب الأصناف المزروعة سواء أكانت محاصيل أم خضر أم أشجار فاكهة أم أشجار خشبية ، ومقدار الحاصلات ، أى الانتاج الزراعى والعوامل الهـامة التى عملت فى سبيل هذا الإنتاج كالماشية بأنواعها والقوى الميكانيكية وغيرها مما يستعين به الزارع عادة فى مزرعته ، كما يشمل كل المسائل التى لهـا علاقة مباشرة بالزراعة كعدد العمال ونظام الرى والمخصبات المستعملة . ويدخل ضمن الإنتاج محصول الدواجن والألبان والصوف وما إلى ذلك .

---

(١) قرار مايو سنة ١٩٢٤ الجمعية العمومية للمعهد الدولى للزراعة بروما تحقيقاً لرغبة لجنة الخبراء التى مهدت إليها عصبة الأمم بدرس مسألة الاحصاءات الاقتصادية الدولية .

ثم عاد المعهد الدولى للزراعة بروما فأوصي باجراء تعداد زراعى عالمى فى سنة ١٩٣٩ على النسق الذى اتبع فى التعداد الزراعى العالمى الأول سنة ١٩٢٩ ، وقد كانت مصر أيضاً من بين الدول التي قامت باجراء هذا التعداد .

وللمرة الثالثة قامت مصر باجراء تعداد مماثل كجزء من التعداد العالمى الزراعي عام ١٩٤٩ ، وكانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة هى المشرفة عليه فى هذه المرة بدلا من المعهد الدولى للزراعة بروما الذى اختفى بعد الحرب الأخيرة وحلت المنظمة مكانه .

وقد قامت وزارة الزراعة المصرية بجمع البيانات اللازمة بواسطة استمارات مختلفة سنة ١٩٥٠ ، ثم بعد مراجعة البيانات مراجعة استغرقت سنوات نقلت الاستمارات إلى مصلحة الإحصاء لاجراء عملية التبويب التى لابد منها لتلخيص البيانات الواردة بهذه الاستمارات التى بلغ عددها الملايين وجعلها فى متناول يد الباحث . وكان لزاما قبل بدء عملية التبويب إجراء عمليات تمهيدية كثيرة أهمها وضع الدليل للبيانات ثم تثقيب البطاقات التى سوف تحل محل الاستمارات الأصلية . فتكونت لجنة فى مصلحة الاحصاء تضم نخبة من رجال وزارة الزراعة ممن أشرفوا على عملية جمع البيانات بجانب بعض رجال المصلحة لاستعراض خطوات العملية وتقرير أحسن الوسائل للحصول على النتائج المطلوبة مع مراعاة السرعة والدقة والاقتصاد فى التكاليف . وذلك لشدة ضخامة العملية ، إذ أن عدد الحيازات لا يقل عن المليون وتستنفد بيانات كل حيازة ثمانية بطاقات فى المتوسط فيكون المتوقع إجراء العمليات فى ثمانية ملايين بطاقة على الأقل .

أما للسرعة مع الاقتصاد فى التكاليف فقد كان الاتفاق تاما على أن تحقيقهما لا يتم إلا باستخدام عينة من الاستمارات التى جمعت بها البيانات بدلا من استخدام هذه الاستمارات كلها كاملة . أما الدقة فقد اختلفت فى أمرها الآراء وظل بعض أعضاء اللجنة متمسكا برأيه فى أن استخدام عينة لا يمكن أن يؤدى إلى مستوى الدقة المطلوب . ولهذا السبب استقر الرأى على إجراء تجربة على الاستمارات المجموعة من مركزين من مراكز القطر المصرى مختلفى الطبيعة تماما من حيث الموقع الجغرافى

وتوزيع الحيازات وأنواع المزروعات وطرق الري والصرف وغير ذلك . وكان هذان المركزان هما تلا بمديرية المنوفية وإسنا من مديرية قنا .

وفيما يلي نبسط توضيحا لتصميم العينة ثم كيفية اختيارها وأخيرا بعض نتائج العينة ومقارنتها بنتائج التعداد الشامل لهذين المركزين . وسوف لا نخوض في هذا البحث في تفضيل إحدى الطريقتين على الأخرى لسببين : أولهما أن التبويب لم يتم للآن سواء للحصر الشامل أو العينة ، والثاني أن هناك اعتبارات أخرى كثيرة قد تحول دون استخدام العينة حتى لو ثبتت أفضليتها منها عدم التجانس ، ومنها أن بعض البيانات لابد من دراستها بطريق الحصر الشامل على أي حال ، مثل بيانات المشاتل وأشجار الفاكهة والأشجار الخشبية ، ومنها ، وليس أقلها ، الشك الكبير في صحة بعض البيانات الموجودة في الاستمارات رغم الجهود الجبارة المشكورة التي بذلها رجال وزارة الزراعة في جمعها وفي مراجعتها .

تصميم العينة :

كان لابد لتصميم العينة من الاسترشاد بنتائج التعداد الزراعي السابق الذي أجري في عام ١٩٣٩ وكان من أهمها في هذا الصدد خلاصة الجدول الثالث الذي يعطي عدد المزارع ومساحة كل منها في كل مديرية مبوبة حسب فئات المساحة . وفيما يلي هذا الجدول بعد تجميع بعض فئاته :

فئة المساحة	النسبة المئوية لكل فئة من	
	عدد الحيازات	مساحتها بالفدان
	٪	٪
فدانان أو أقل	٥٨	٨
أكثر من ٢ — ٥	٢٣	١١
« ٥ — ١٠	١٠	١١
« ١٠ — ٥٠	٨	٢٥
« ٥٠ فافوق	١	٤٥
الجملة . .	١٠٠	١٠٠

ويتبين من هذا الجدول أن هناك نسبة كبيرة من عدد الحيازات هي ٥٨ ٪ من عددها الكلى يبلغ مجموع مساحاتها نسبة تافهة من المساحة الكلية هي ٨ ٪ . ثم يلاحظ أنه كلما كبرت فئة المساحة نقصت نسبة عدد الحيازات وزادت نسبة مساحاتها . وقد أوحى ذلك بأنه من الممكن أخذ عينة طبقية ذات نسبة متغيرة من هذه الفئات بحيث تكبر نسبتها كلما كبرت الفئة فنضمن بذلك أن تدخل ضمن العينة نسب كبيرة من المساحة نظير نسب صغيرة من عدد الحيازات فلا تزيد عبء العمليات الحسابية فى العينة . وفى الجدول التالى النسب التى استقر عليها الرأى للحصول على العينة فى هذه التجربة :

فئة المساحة	النسب المئوية للعينة إلى الأصل	النسبة المئوية لكل فئة بالعينة من عدد الحيازات	النسبة المئوية لكل فئة بالعينة من مساحتها بالفدان
	٪	٪	٪
فدانان أو أقل	٤	٢,٣	٠,٣
أكثر من ٢ — ٥	١٠	٢,٣	١,١
« ٥ — ١٠	٢٠	٢,٠	٢,٢
« ١٠ — ٥٠	٢٥	٢,٠	٦,٣
« ٥٠ فافوق	١٠٠	١,٠	٤٥,٠
الجملة . .		٦,٩	٥٤,٩

ومن هذا الجدول يتبين أننا إذا أخذنا ٤ ٪ من عدد الحيازات التى تكون مساحة كل منها فدانين أو أقل لحصلنا على ٢,٣ ٪ من عدد الحيازات بالقطر المصرى كله مجموع مساحتها ٣, ٠ ٪ من مجموع مساحات الأراضي المزروعة . كما أننا إذا أخذنا ١٠ ٪ من عدد الحيازات التى تقع مساحة كل منها بين أكثر من فدانين إلى خمسة أفدنة لحصلنا على ٢,٣ ٪ من عدد الحيازات بالقطر المصرى كله مجموع مساحاتها ١,١ ٪ من مجموع مساحات الأراضى المزروعة . وهكذا حتى نصل الي الحيازات التى تكون مساحة كل منها ٥٠ فدانا فأكثر فنأخذها جميعا وعددها ١ ٪ من عدد الحيازات بالقطر المصرى كله مجموع مساحاتها ٤٥ ٪ من مجموع مساحات الأراضي المزروعة . وبالجملة نجد أننا

إذا أخذنا العينة بهذه النسب المقترحة فإننا نحصل على معلومات عن ٥٤,٩ ٪ من المساحة المزروعة أى أكثر من نصفها بدراسة حيازات عددها يبلغ ٩,٦ ٪ فقط من عدد الحيازات كلها أى أقل من عشرها . فإذا أمكننا بعد ذلك تعميم النتائج التى نحصل عليها من دراسة هذا العشر لتشمل الكل لكان فى ذلك توفير كبير لحوالى تسعة أعشار الجهد وما يقرب من ذلك من النفقات .

ويلاحظ أننا استعملنا لتعيين هذه النسب نتائج تعداد عام ١٩٣٩ للاسترشاد لأنها أحدث أرقام لدينا تساعدنا فى ذلك . ولا بد أننا نتوقع تغييرا فى هذه الأرقام في التعداد الذي نحن بصدده ولكن ذلك غالباً لايكون إلى الدرجة التى تؤثر على قيمة هذه النسب .

استخراج العينة :

لما كان الهدف من هذه العينة مقارنة نتائجها بنتائج الحصر الشامل ، كان لزاما تثقيب البطاقات للحيازات كلها أولا وتبويبها ثم استخراج بطاقات الحيازات الداخلة فى العينة من البطاقات الأصلية . وبما أن العينة طبقية كانت أول خطوة هى فرز البطاقات لتجميع بطاقات كل فئة من فئات المساحات مع بعضها البعض . وبعد ذلك يتم اختيار بطاقات العينة من كل فئة عشوائياً طبقاً للنسبة المتفق عليها . أى واحدة من كل ٢٥ بطاقة فى الفئة الصغرى ، ثم واحدة من كل عشرة فى التالية ، ثم واحدة من كل خمسة فيما بعدها ، وهكذا . وكان من الممكن أن يتم استخراج هذه البطاقات يدويا بأن نختار من بطاقات الفئة الأولى بعد ترتيبها مسلسلة واحدة من الخمسة وعشرين بطاقة الأولى ثم نترك ٢٤ بطاقة بعدها ونأخذ التالية ونكرر العملية حتى نهاية بطاقات هذه الفئة . ثم فى بطاقات الفئة الثانية نأخذ واحدة من العشرة الأولى ثم نترك تسع بطاقات ونأخذ التالية ونكرر ذلك حتى نهاية بطاقات هذه الفئة . وهكذا بالنسبة لباقى الفئات .

إلا أن إجراء هذه العملية يدويا لم يكن مناسباً لعدة أسباب أهمها طول الوقت اللازم لها وتعرض البطاقات للتلف وعدم ضمان الدقة . كما أن إجراءها ميكانيكياً بفرز البطاقات على رقم الآحاد من نمرة الحيازة كان مشكوكا فى نتيجته وذلك لأن

نمر الحيازات فى كل فئة لم تكن مسلسلة بل كانت بينها فجوات نتجت عن سحب بطاقات لحيازات واقعة فى فئات أخرى . ولـكن رغبة فى تفادى العملية اليدوية أجريت تجربة لمعرفة إذا كان توزيع أرقام الآحاد فى نمر الحيازات فى كل فئة عشوائياً رغم وجود هذه الفجوات . فوجد أن بطاقات الفئة الأولى من مركز إسنا وعددها ٢٣٥٤ بطاقة إذا وزعت على مجموعات عشر حسب رقم الآحاد فى نمرة الحيازة صفر أو ١ أو ٢ أو . . . أو ٩ كان عدد البطاقات فى كل مجموعة يتراوح بين ٢٣٠ ، ٢٤٠ أى تكاد تتساوي أعداد الحيازات فى كل مجموعة ، وفى هذا مايدعو إلى الاعتقاد أن أرقام الآحاد موزعة عشوائياً رغم وجود الفجوات ويمكن أخذها كأساس للاختيار العشوائي . كذلك وجد فى مركز تلا أن بطاقات الحيازات بنفس هذه الفئة الأولى وعددها ١٣٠٣٩ موزعة على هذه المجموعات العشر بحيث يتراوح عددها بين ١٢٨٩ ، ١٣١١ فى كل مجموعة . أى أن التفاوت بينها صغير مما يشجع أيضاً على استعمال رقم الآحاد للاختيار العشوائى .

وبهذا أمكن تذليل صعوبة كبيرة ولكن لم يحل الإشكال بأكمله . فما زالت هناك صعوبة اختيار النسبة المطلوبة بالضبط . فمن هذه الفئة مثلا نريد ٤ ٪ من البطاقات ، فلو أخذنا مجموعة بأكملها لحصلنا على حوالى ١٠ ٪ وهى أكبر كثيراً من المطلوب . لذلك اضطررنا إلى الانتقال إلى رقم العشرات من نمرة الحيازة للاستعانة به فى الاختيار . فأخذنا عشوائيا المجموعات الأربع التى كانت أرقام الآحاد فى نمرها صفر ، ٢ ، ٥ ، ٧ ويكون عددها حوالى ٤٠ ٪ من العدد الكلى ثم فرزت نمرها على رقم العشرات فوجد مرة أخرى أن كل مجموعة تحتوى حوالى عشرها ، فاختير من هذه المجموعات الأخيرة أقربها عددا إلى العشر تماما وبذلك حصلنا على ٤ ٪ من البطاقات كما هو مطلوب تماما .

وكانت نتيجة الفرز على أرقام الآحاد من نمر الحيازات بالفئتين الثانية والثالثة مشجعة كذلك وكان استخراج العينة منهما أسهل من الأولى . لأن نسبة العينة من الفئة الثانية هى ١٠ ٪ فكان يكفى لها إحدى المجموعات . وفى الفئة الثالثة كانت النسبة ٢٠ ٪ فأخذت لها مجموعتان .

ولكن الأمر اختلف نوعا فى الفئة الرابعة حيث وجد التفاوت بين عدد البطاقات فى المجموعات العشر المختلفة أشد . إذ كان عددها يتراوح فى مركز إسنا بين ٩٤ ، ١٢٩ وفى مركز تلا بين ٦٢ ، ٧٧ ؛ لذلك كان لابد من الالتجاء إلى مقياس آخر يبين درجة عشوائيـة توزيع الحيازات حسب نمرها على أرقام الآحاد المختلفة فلجأنا إلى حساب متوسط المساحة للحيازة الواحدة فى كل مجموعة من هذه المجموعات فوجدنا المتوسط يتغير من مجموعة لأخرى تغييراً غير منتظم مما يساعد على الاعتقـــاد فى عشوائية التوزيع . وللحصول على ربع هذه البطاقات أخذ نصفها عشوائيـــا حسب أرقام آحادها ثم أخذ نصف هذا النصف عشوائيا مرة أخرى حسب أرقام عشراتها .

التنفيذ العملى :

كان لابد من التفكير فى كيفية تنفيذ العملية فيما لو نجحت هذه التجربة وأيدت الفكرة الأصلية وهى إمكان استخدام نتائج العينـة فى استخلاص النتائج المناظرة لها عن المجتمع الأصلى كاملا .

فى هذه الحالة لايكون هناك داع لتثقيب بطاقات عن بيانات جميـع الحيازات ثم انتخاب العينـة فيها كما فعلنا فى مركزى إسنا وتلا . إذ نكون بذلك قد ضاعفنا العمل بدلا من اختصاره . وإذن يتعين اختيار العينـة من الاستمارات الأصلية رأسا دون الالتجاء إلى البطاقات ثم نكتفى بتثقيب بطاقات للاستمارات التى تدخل فى نطاق العينة . ومادام الاختيار سيكون أساسه الاستمارات لا البطاقات فلا يمكن أن يكون ميكانيكياً بل لابد أن يكون يدويا . وبما أن العينة فى هذه الحالة طبقية أى مأخوذة بنسب مختلفة من الفئات أو الطبقات المختلفة فلا بد إذن من فرز الاستمارات أولا حسب فئات مساحة الحيازة . وقد وجدنا ذلك مستحيلا بطريقة الفرز العادية أى تجميع الاستمارات المتماثلة معا ، وذلك لوجود هذه الاستمارات فى دفاتر يشمل كل دفتر عدداً كبيراً منها ، وما كان تفكيك هذه الدفاتر ليصل بنا إلى ما نريد لسببين : أولهما أن كل استمارة ليس عليها ما يميزها سوى اسم الحائز ورقمه المسلسل فى ناحيته ، أى ليس عليها ما يدل على الناحية التى تتبعها ولا المركز ولا المديرية اكتفاء بوجود هذه المميزات

على كل دفتر من الخارج . والسبب الثانى هو أن بيانات كل حائز فى هذه الاستمارة مكتوبة على صفحتين متقابلتين وليس على صفحتى ورقة واحدة ، بل إن على صفحتى الورقة الواحدة بيانات جزئية عن حيازتين مختلفتين . وبهذا نتأكد ضرورة عدم تفكيك الدفاتر .

كان علينا لذلك البحث عن طريقة أخرى للفرز . فوجدنا أن هناك ملخص لكل ناحية به أسماء الحائزين ونمر مسلسلة لهم ومساحات الحيازات . ففكرنا فى استخدام أقلام ذات ألوان مختلفة عددها يساوى عدد الفئات الداخلة فى اختيار العينة وهو خمس ثم وضع علامة بلون معين أمام كل حيازة من نفس الفئة . ثم يسهل بعد ذلك اختيار عدد من العلامات من كل لون وفقاً للنسبة المقررة للفئة المناظرة . فنحصل بذلك على أرقام الحيازات الداخلة فى نطاق العينة والواجب تثقيب بطاقات بالبيانات الواردة فى استماراتها .

وهنا صادفتنا صعوبة أخرى أشد وهى أن البيانات عن كل حيازة موزعة فى عدة استمارات وأن استمارات الحيازة الواحدة لاتحمل نفس الرقم فى جميع هذه الاستمارات . فاذا اعتمدنا على أرقام الحيازات وحدها كنا عرضة لادخال جزء من بيانات حيازة مع جزء من بيانات حيازة أخرى وفى هذا خلط قد يكون ضرره أكبر من فائدته . والحل الوحيد للتغلب على هذه الصعوبة هو استخدام أسماء الحائزين بدلا من أرقام الحيازات وتتبعها فى دفاتر الاستمارات المختلفة ، وهذا يؤدى غالباً إلى ضياع وقت كبير وجهد طائل ولا ينفى فى الوقت نفسه احتمال حدوث أخطاء .

النتائج :

استخرجت من البطاقات بعد ذلك عدة جداول بالحصر الشامل ونظائرها من العينة للمقارنة والحكم . ونعرض فيما يلى أحد هذه الجداول على سبيل المثال . وهو جدول توزيع عدد المزارع ومساحتها فى مركز تلا مقسمة إلى أنواع الحيازة ومبوبة حسب فئات المساحة . وقد بينا بالجدول الفئات الأربعة الأولى فقط لأن الفئة الخامسة والأخيرة أخذت فى العينة بنسبة ١٠٠ ٪ فلا داعى إذن لمقارنة نتائجها فى الأصل والعينة .

عدد المزارع ومساحتها فى مركز تلا
مقسمة إلى أنواع الحيازة ومبوبة حسب فئات المساحة

	النوع	فدانان فأقل			أكثر من ٢ — ٥			أكثر من ٥ — ١٠			أكثر من ١٠ — ٥٠		
		عدد	مساحة		عدد	مساحة		عدد	مساحة		عدد	مساحة	
			ط	ف		ط	ف		ط	ف		ط	ف
[illegible]	حيازة ملكية	١١٤٩٨	١٠	٩٩٨٨	٤١٥٠	٠٧	١٢١١٩	١٠٠٥	١٨	٦٦٩٠	٥٥٧	٠٠	١٠٧٨٨
	حيازة إيجارة	٩٩٢	٠٥	٩٤٠	٣٧٣	١٢	١٠٤٣	٨٠	٠٤	٥١٢	٧٠	٠٧	١٥٢١
	حيازة مشتركة	٥٤٩	٠١	٧٤٤	٧٠٧	١٢	٢٥٠٠	٢٦٤	٠١	١٧٧٠	٩١	١٤	١٦٨٥
	جملة .	١٣٠٣٩	١٦	١١٦٧٢	٥٣٣٠	٠٧	١٥٦٦٨	١٣٤٩	٢٣	٨٩٧٢	٧١٨	٢١	١٣٩٩٤
[illegible]	حيازة ملكية	٤٦٢	٠٥	٣٩٣	٤١٢	٠٠	١٢٠٧	٢١٠	٢٠	١٣٩٢	١٤٣	٠٨	٢٧٤٧
	حيازة إيجارة	٣٩	١٩	٣٧	٤٣	١٤	١١٨	١٣	٢١	٨٥	٢٢	٢٠	٥٠٥
	حيازة مشتركة	٢٠	١٥	٢٨	٨١	٠٧	٢٥٩	٤٧	٠٠	٣١٥	١٩	٢١	٣٣٩
	جملة .	٥٢١	١٥	٤٥٩	٥٣٦	٢١	١٥٨٤	٢٧٠	١٧	١٧٩٣	١٨٤	٠١	٣٥٩٣

وبدراسة هذا الجدول على ضوء النسب المختلفة للعينة من الفئات الأربع المذكورة وهى ٤ ٪، ١٠ ٪، ٢٠ ٪، ٢٥ ٪ على الترتيب نجد أن الاختلافات بين نتائج العينة ونتائج الحصر الشامل لا تتعدى ٥ ٪ بل لا تصل إليه فى معظم التفصيلات . ولـكنها تزيد عن ذلك فى نوعى حيازة الايجارة والمشتركة فى الفئتين الأخيرتين والايجاره فى الفئة الثانية . ولـكن بالنظر إلى أعداد الحيازات فى هذه الأماكن من العينة نجد أنها لا تتلاءم مع النسب المحددة لهذه الفئات . وإذا تنبهنا لذلك وحاولنا استنتاج مساحات الحيازات فى هذه الحالات الخمس من العينة بالتزام نسب البطاقات التى استخرجت فعلا فى العينة إلى عدد البطاقات الأصلية لوجدنا الفرق ضئيلا مرة أخرى لا يصل بتاتاً إلى ٥ ٪ . ومعنى ذلك أن الأخطاء الناتجة ليست من العينة نفسها، بل من القصور فى اختيار العينة بكيفية تكفل الحصول على النسب التى حددناها بالضبط .

وهذه الصعوبة بالذات قد لا تنشأ عند استخراج العينة من الاستمارات الأصلية قبل عملية التثقيب لو أمكن تفادى الصعوبات الأخرى السابق ذكرها .

تعقيب :

لا شك أن نتائج هذه التجربة لم تلق أى غبار على إمكان نجاح أسلوب العينة فى هذه العملية إذا أمكن التغلب أولا على صعوبات استخراج الاستمارات الواجب أخذها فى العينة وثانيا استخراجها بنفس النسب المطلوبة تماما .

وقد فكرنا فى محاولة التغلب على هذه الصعوبات باستخراج عينة عشوائية رتيبة بنسبة ١٠ ٪ من جميع الفئات دون استثناء . لم يكن هناك صعوبة إطلاقاً فى تنفيذ ذلك إذ لم يكن هناك داع أولا لتوزيع البطاقات إلى فئات فتركت فى ترتيبها المسلسل الطبيعى واستخرجنا منها آليا جميع البطاقات التى تبدأ نمر حيازاتها بالرقم ٧ ، ثم بوبنا النتائج عن الجدول السابق بالذات للمقارنة على سبيل التجربة فكانت النتيجة غير مشجعة بالمرة . وقد اهتدينا إلى السبب دون عناء كبير أو بحث متعب إذ وجدنا تحيزا شديدا فى ترتيب الحائزين فى كل ناحية فى دفتر الناحية . إذ كان الدفتر يبدأ بأكبر الحائزين ثم يستمر فى ترتيب قريب من التنازلى وأنه كان هناك فى كل ناحية من النواحى تقريبا حائز أو اثنين يحوز كل منهما نسبة ضخمة من مجموع حيازات الناحية . فلو أن أحد هؤلاء الحائزين دخل ضمن العينة مصادفة لكان تأثيره على العينة مضللا ، ولو أنه أهمل أيضا مصادفة لكان تأثيره على العينة مضللا . أى أن العشوائية هنا دون التعرض لفكرة الطبقية غير كافية .

وإذا كان هناك ما يمكن استنتاجه من كل ما سبق فهو أن أسلوب العينة لا يمكن أن يؤتى ثماره كاملة غير منقوصة إلا إذا أجريت العملية أساساً من مبدئها على أساسه . أى أنه كان يجب التفكير فى تطبيقه قبل البدء بجمع البيانات فعلا لتحديد الحائزين الواجب جمع البيانات منهم دون غيرهم وبذلك نضمن الحصول على أهم فائدة من فوائد استخدام هذا الأسلوب وهى تضييق نطاق جمع البيانات إلى درجة تسمح لنا باستخدام عدد محدود من نوع كفء من جامعى البيانات بحيث نحصل على بيانات فى درجة كبيرة من الدقة .

قسم إدارة وتنظيم الأعمال التجارية

تحليـــل المبيعـات للأستاذ محمد عبد الله مرزبان

تحليـــل المبيعـات

بقلم الأستاذ محمد عبد الله مرزبان

مدرس إدارة الأعمال ، بكلية التجارة — جامعة القاهرة

يواجه مدير المبيعات فى المشروعات الصناعية والتجارية ، عدة مشاكل تتعلق بتسويق سلعته ، وبيعها ، وخاصة فى دور الانتقال من « سوق البائع » التى كان فيها المشترون يتهافتون على طلب منتجاته إلى « سوق المشترى » التى أصبح البائعون فيها يتسابقون بعرض سلعهم على المشترين ، فينظمون جهود البيع الشخصى ، ويستخدمون الحملات الإعلانية . ومن أعقد هذه المشاكل مشكلة رقابة المبيعات رقابة تزيد من الكفاية الإنتاجية لمندوبى البيع ، وهى ما نتناوله بالبحث فى هذا المقال .

من المعلوم أن الجهد الذى يبذل فى عملية البيع إنما يخضع للقانون الاقتصادى المسمى « بقانون تناقص الغلة » ، ولهـــذا فإن البحث فى كيفية رفع رقم المبيعـات لكل مندوب بيع ، أو لكل منطقة سوقية ، يجب أن يقترن ببحث عناصر تكلفة التسويق والبيع . وإذا راعينا هذا القانون عند الحكم على نتائج الجهود البيعية وجدنا أن أغلبيتها ليست اقتصادية بمعنى أنها لا تحقق الدرجة القصوى من الكفاية الإنتاجية ، ومن هذا يبين لنا مدى أهمية تنظيم جهود البيع تنظيما يبدأ بوضع الخطط وتنسيقها ، وبتوجيه المندوبين للعمل على اتباعها ، ثم بمراقبة هؤلاء المندوبين .

إن الغرض الرئيسى من تحليل المبيعات هو إمداد الإدارة بمعلومات تعين المسئولين فى الإدارة على توجيــه سياسات البيع ، وتنسيقها ، ومراقبة تنفيذها . ولعل من مقومات البحث العلمى أن يلم الباحث بدقائق الأمور وتفاصيل المشكلة موضوع

البحث، حتى يتسنى له عن طريق الاستقراء[1] أن يقوم بدراسة الحالات الجزئية للوصول منهـا إلى تقرير مبادىء عامة . ومادام الباحث يهدف من تحليل المعلومات التى اجتمعت لديه عن المبيعات إلى اكتشاف العلاقات التى تربطها ، وإلى الوقوف على درجة التشابه أو التباين بين بعضهـا البعض ، ليستخلص منهـا نتائج عامـة ، فإن تطبيق هذه الطريقة يتطلب تجزئة المشكلة العامة أولاً ، ثم الاستعانة بقواعد التحليل المالى ، أو التحليل الموضوعى بقصد الوصول إما الى مقاييس معيارية للحكم بها على درجة كفاية الجهود البيعية ، أو إلى نتائج رياضية للاستدلال منها على درجة ماتحققه هذه الجهود من أرباح مادية .

وسواء أكانت هذه النتائج الرياضية على شكل نسب مئوية ، أم أرقام قياسية إلا أنها لا يمكن أن تكون حلولا حاسمة للمشكلة موضوع البحث ، بل تعتبر مجرد حقائق تستعين بها الإدارة الرشيدة على تقرير حكمها . لذلك ينبغى الحذر عند تطبيق أساليب التحليل أو عند استخدام نتائجه فى وضع قرارات عامة ، أو رسم سياسات ثابتة ، إذ أنه بالرغم من تشابه الكثير من مشاكل التسويق ، أو تماثل طرق البحث فيها ، إلا أنه يندر أن يواجـــه مشروعان نفس المشكلة التسويقية تحت ظروف موحدة تماما ، ومن ثم يجب ألا تتخذ مقاييس الرقابة المقترحة وحدها قرينة قاطعة على نجاح مندوبى البيع ، أو فشلهم ، بل على العكس نجد أن من واجب مدير المبيعات أن يعمل على إبقاء حماسة مندوبيه وغيرتهم نحو السلعة التى يبيعونها ، ونحو الشركة التى يمثلونها ، وألا يستخدم هذه المقاييس لإثارة ذعرهم ، فيفقدون حماستهم ، بل على العكس يجب أن يؤدى تحليل المبيعات إلى معاونة هؤلاء المندوبين على زيادة كفايتهم الإنتاجية ، وإلى اكتشاف مواطن ضعفهم للتغلب عليها .

ومن البديهى أن المشروعات تتفاوت فى نوع إنتاجها ، وفى طبيعة أعمالها ، ومن ثم يصعب تطبيق بعض أساليب التحليل لمبيعاتها ، وبخاصة إذا وجدت الإدارة أن نفقات جمع المعلومات وتحليلهـا قد يفوق النتائج المستخلصة منها . ولكن فى الكثير من الحالات لا نجد أن تكلفة هذا التحليل كبيرة بدرجة تعوق التحليل ، إذ أن أغلب هذه المعلومات متوفرة فعلا فى أقسام المبيعات والإحصاء والحسابات .

---

(١) طريقة الاستقراء هى إحدى طرق البحث العلمى ، بل وأكثرها استخداما فى معالجة مشاكل التسويق . راجع كتابنا عن دراسة السوق ص ١٤٩ — ١٦٢

مصادر المعلومات وجمعها :

ومن المصادر الأولية التى يرجع إليها الباحث للحصول على معلومات عن المبيعات :

١ — المركز المالى كما تصوره الميزانية العمومية .

٢ — كشف نتائج الأعمال الذى يستخلص من حسابات المتاجرة والأرباح والخسائر .

٣ — بيان أوراق القبض والحسابات المدينة نتيجة البيع الآجل .

٤ — سجلات طلبيات العملاء .

٥ — سجلات مندوبى البيع وخاصة مكافآتهم .

٦ — سجلات مصروفات البيع .

٧ — تقارير مندوبى البيع .

وما من شك فى أن كل مشروع يحتفظ ببعض هذه المصادر إما للرجوع إليها فى الشئون الإدارية ، أو للوفاء بالتزام الضرائب على الأرباح التجارية ، أو بقصد استخدامها فى الرقابة المالية . وقد تتوفر المعلومات بالشكل المرجو للتحليل ، أو توجد بصورة أخرى تتطلب إعادة تصنيفها بعد جمعها من المصادر المختلفة .

وكثيراً ما يصعب فصل الوظيفة التسويقية وتحديدها بحدود واضحة عن الوظائف التجارية الأخرى ، لذلك يبدأ التحليل بالمبادئ العامة متجها نحو الأهداف الخاصة . وبعد أن يحدد الباحث المصادر التى منها يستقى المعلومات يقوم بتحديد نوع المعلومات المطلوبة مغفلا ما لا أهمية له بموضوع البحث ، ثم يعمل على صياغة هذه المعلومات ، وترتيبها ترتيباً يعين على التحليل فى سرعة ويسر .

وقد يكون من الميسور استخدام الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر كما تصورها إدارة الحسابات ، ولكن من المفضل تحويرها إلى الشكل المستخدم فى التحليل المالى .

أما حسابات أوراق القبض والحسابات المدينة فيمكن أن تستخلص منها المعلومات الآتية :

(أولا) عدد العملاء « الدائمين » وأولئك الذين استمروا فى طلبياتهم خلال العام الماضى أو خلال أية فترة معينة .

(ثانيـاً) عدد العملاء « الجــدد » الذين وضعوا طلبيات لأول مرة خلال العام المـاضى .

(ثالثـاً) عدد العملاء « المفقودين » الذين انقطعت طلبياتهم خلال الفترة المـاضية.

(رابعـاً) قائمة بأسمـاء العملاء مرتبة حسب قيمة المبيعات منسوبة إلى كل منهم خلال العام المـاضى .

(خامساً) تصنيف جميع المعلومات السابقة بحسب ورودها من مندوبى البيع المسئولين ، أو بحسب مناطق البيع المختلفة .

والوقوف على مركز العميل سواء أكان دائما ، أم جديدا ، أم مفقودا لا يتطلب الأمر فى ذلك سوى تصفح الجانب المدين الذى قيدت فيه مشترياته ، فيدل مجموع هذا الجانب على مجموع مبيعات المشروع إليه ، والتى يمكن تصنيفها حسب المندوب البائع ، أو منطقة البيع .

أما ملفات العملاء فيمكن الحصول منها على المعلومات الآتية :

(أولا) مجموع عدد الطلبيات بصرف النظر عن حجم الطلبية ، وذلك أثناء العام المـاضى . أما إذا أمكن التمييز بين الطلبيات من حيث أحجامها ، فيحسن إسقاط الطلبيات الصغيرة دون قيمة معينة من الحساب (ممـا سنشرحه فيما بعد) .

(ثانيـاً) إجمـالى قيمة المبيعات مصنفة بحسب نوع كل سلعة أو مجموعة منها . وإذا كان عدد الطلبيات كبيراً جداً ، وكان التصنيف لعدد كبير من السلع المنوعة ، فيمكن تطبيق نظرية العينة[1] بأخذ عدد محدود من الطلبيات بطريقة عشوائية للوقوف منها على تصنيف المبيعات بحسب نوع السلعة .

ومن سجلات مندوبى البيع وبخاصة تلك التى تحوى مكافآتهم ، ومصروفات البيع التى تنفق بواسطتهم ، يمكن جمع المعلومات التالية :

(أولا) مجموع مايتقاضاه كل مندوب من مرتب ، وعمولة ، ومكافأة ، أثناء العام .

---

(1) راجع نظرية العينة فى الجزء الثانى من كتابنا « ادارة المبيعات » عن موضوع دراسة السوق صفحة ٢٦٦ — ٢٧٩

(ثانياً) مجموع ما أنفقه كل مندوب من مصروفات بيع ، وبخاصة ما كان منها في انتقالات ، وبدل سفر ، وإقامة ، وإكراميات ، ومصاريف استقبال .

(ثالثاً) مجموع قيمة المبيعات التي حققها كل مندوب .

ومن المستطاع الحصول على بعض هذه المعلومات من سجلات المرتبات والمكافآت الاضافية ، إلا أن المعلومات عن المصروفات تتوقف مصادرها على تصنيف الحسابات ، فإن لم يتوفر تفصيلها في الدفاتر الحسابيـة فيمكن الرجوع إلى تقارير المندوبين أنفسهم لاستقاء هذه المعلومات . أما رقم المبيعات لكل مندوب فيجب أن يكون مسجلا في سجلات إدارة المبيعات .

ومن تقارير مندوبي البيع الأسبوعية أو الشهرية يمكن الحصول على المعلومات الآتية :

(أولا) مجموع عدد الزيارات التي قام بها كل مندوب موزعة بالنسبة إلى العملاء الحاليين ، والعملاء المرتقبين ، وبالنسبة لكل واحد منهم إن أمكن ذلك .

(ثانياً) عدد أيام العمل التي اشتغلها كل مندوب .

(ثالثاً) عدد الطلبيات التي حصل عليها المندوب نتيجة زياراته .

وبجمع عدد الزيارات اليومية يمكن الوقوف على عدد الزيارات خلال العام الماضي ، أو خلال الفترة موضوع البحث ، كما توضح تقارير الزيارات أسماء العملاء سواء أكانوا حاليين ، أم جددا .

ومما لا يخفى أنه عند تحليل المبيعات تراعى أهمية المعلومات التالية :

(أولا) رقم المشتريات (أو الانتاج للمشروعات الصناعية) .

(ثانياً) رصيد بضاعة المخزن مصنفة بحسب نوع السلعة أو مجموعتها .

(ثالثاً) تقدير لمتوسط تكلفة تنفيذ الطلبية .

(رابعاً) تقدير لمتوسط تكلفة تجميع البضاعة ، وتغليفها ، وشحنها ، وما إلى ذلك من مصروفات التسليم .

(خامساً) تقدير للتكاليف الثابتة التي لا تتأثر بتغيير حجم الطلبية ، وللتكاليف المتغيرة التي تتغير بتغير حجم الطلبية زيادة أو نقصانا .

ويمكن الحصول على المعلومات الخاصة بالمشتريات مصنفة بحسب نوع السلعة إما من دفاتر الحسابات الخاصة بالمشتريات إذا كانت يوميتها توضح ذلك ، أو من تحليل ملفات الطلبيات ، أو من تحليل فواتير الموردين .

أما تكلفة تنفيذ الطلبية فيمكن حسابها على التقريب بعد معرفة مجموع المصروفات المباشرة التي تتعلق بهذه العملية من مصاريف كتابية ، أو مصاريف تخزين ، وما إليهما وقسمة هذا المجموع على عدد الطلبيات التي تم تنفيذها . أما تحديد الجزء من التكاليف الذي يبقى ثابتا ، أو الجزء الذي يتغير تبعا لحجم الطلبية ، فيستلزم ذلك فحص بنود التكاليف المختلفة ، وتحديد نصيب كل منها .

ومتى تم الحصول على هذه المعلومات من مصادرها المتعددة ، وجب تنظيم هذه المعلومات تنظيما يؤدي إلى تركيز الانتباه نحو غاية واحدة معلومة ، ويكون السؤال الرئيسي حينئذ هو : ما المعايير التي تستخدم لأن تقارن بها نتائج هذه المعلومات حتى يمكن الحكم على هذه النتائج ؟ غير أنه للأسف لا توجد معايير نموذجية يمكن تطبيقها في جميع الأحوال ، ولكن على مدير المبيعات أن يضع هذه المعايير بنفسه بما يتمشى وطبيعة العمل في مشروعه ، وبما يتمشى مع نوع السلعة التي يبيعها ، ونوع السوق التي يبيع اليها ، والمعايير الثلاثة التي يرجع إليها مدير المبيعات عند التحليل تتلخص فيما يأتي :

المعيار الأول : مقارنة نتائج الوحدات الداخلية كنشاط مندوبي البيع المتعددين ، أو مبيعات أنواع السلع المختلفة ، أو مناطق البيع المختلفة ، حتى يقف على أي انحراف ذي أثر أو مغزى ليدرس أسباب هذا الانحراف والسبيل إلى معالجته .

المعيار الثاني : مقارنة النتائج الحالية بالسوابق التاريخية ، بالرجوع إلى سجلات العام الماضي أو الأعوام الخمسة الماضية للاستدلال منها على مدى سوء النتيجة ، أو تحسنها عما كانت عليه من قبل .

المعيار الثالث : تقارير اتحادات الصناعات ، أو الغرف التجارية ، أو غيرها من الهيئات عن بعض الصناعات ، وكذلك المعلومات التي ترد عن المنافسين وما تعطيه من معايير عامة تقارن على ضوئها نتائج تحليل المعلومات الفردية الخاصة .

ونكرر القول بأن جميع هذه المعايير سواء أوردت على صورة نسب مئوية ، أم أرقام قياسية ، ليست فى حد ذاتها حلا للمشكلة موضوع البحث ، ولكن قد تكون لها دلالة ذات مغزى معين يرشد الباحث إلى استقصاء الأمر حتى يصل إلى حكم رشيد .

التحليل المالى

فى القائمة المالية الأولى ، وهى الميزانية العمومية ، يجد الباحث فيها بندين ذاتى أهمية عند تحليل المبيعات ، أولها : رقم البضاعة ، والثانى : رقم أوراق القبض والحسابات المدينة للعملاء . وإن كان ليس ثمة أهمية أو مغزى معين من مجرد الاطلاع على هذين الرقمين ، إلا أن مقارنتهما بمثيليهما فى الأعوام الماضية تدل على أهمية تطور أو خطورة كل منهما . كما أن مقارنتهما بمثيليهما فى المشروعات الأخرى ، أو مقارنة نسبة كل منهما إلى مجموع الأصول ، كثيراً ما يكشف عن تحول فى إحدى السياسات البيعية مما يتطلب البحث فى أسباب هذا التغير .

أما ثانى هذه القوائم المالية فهو كشف بنتيجة الأعمال الذى يستخلص من حسابات المتاجرة والأرباح والخسائر ، والذى يحوى عديداً من البنود ذات المغزى عند تحليل المبيعات . وأهم هذه البنود : إجمالى المبيعات ، والمردودات الداخلة ، وصافى المبيعات ، وتكلفة البضاعة المباعة ، وإجمالى ربح البيع ، ومصروفات البيع ، وصافى الربح ، ومن هذه جميعا يمكن استخلاص الكثير من النسب المئوية ، أو الأرقام القياسية ، أو العلاقات الرياضية ذات الدلالة والتى منها نذكر :

(أولا) نسبة المردودات ، وهى $\frac{\text{المردوات الداخلة}}{\text{إجمالى المبيعات}}$

ويجب أن تقارن هذه النسبة بمثيلتها فى الأعوام الماضية ، وياحبذا لو أمكن حساب هذه النسبة لكل نوع من أنواع السلع ، أو مجموعتها ، حتى إذا ما ظهر انحراف غير عادى فى إحداها عن المعيار الطبيعى دل ذلك على وجوب اتخاذ خطوة إيجابية كتهذيب السلعة مثلا ، أو تحسين مستوى الخدمة ، أو قد يدل على عدم رضا المستهلك ، أو على ضعف الرقابة النوعية ، وما إلى ذلك من الأسباب التى تستوجب الدراسة والعلاج .

(ثانياً) نسبة إجمالى الربح = $\frac{\text{إجمالى ربح المبيعات}}{\text{صافى المبيعات}}$

فاذا استخرجت هذه النسبة حسب نوع كل سلعة أو مجموعتها ، أمكن مقارنتها بمثيلتها فى الأعوام الماضية ، وبمثيلتها أيضاً فى المشروعات المنافسة فى نفس نوع الصناعة أو التجارة ، للوقوف على ما تحققة المبيعات من أرباح وافرة أو ضئيله قد تستدعى إعادة البحث فى عنصرى تكوينها وهما : سعر البيع ، وتكلفة الشراء .

(ثالثاً) نسبة مصروفات البيع = $\frac{\text{مصروفات البيع}}{\text{صافى المبيعات}}$

وتستخرج هذه النسبة إجمالية ، إذ غالباً ما يصعب تحديد المصروفات بالنسبة لكل سلعة أو مجموعة منها ، وتؤدى مقارنة هذه النسبة بمثيلتها فى الأعوام الماضية أو بتلك التى تحققها المشروعات الأخرى ، إلى اكتشاف الانحراف ، واستقصاء أسبابه ، والعمل على ضغط المصروفات قبل استفحالها إن لم تتداركها الإدارة أولاً بأول .

(رابعاً) نسبة مصروفات الاعلان = $\frac{\text{نفقات الاعلان}}{\text{صافى المبيعات}}$

ويبين هذا الرقم النسبة المئوية التى تنفق فى الدعاية والاعلان من كل جنيه مبيعات . وتقارن هذه النسبة ، كما قورنت النسبة الإجمالية لمصروفات البيع ، للوقوف على الأهمية النسبية لهذا البند من المصروفات وما له من أثر مباشر أو غير مباشر فى المبيعات .

(خامساً) فترة التحصيل = $\frac{\text{الحسابات المدينة نتيجة البيع الآجل}}{\text{متوسط المبيعات اليومية}}$

وليست هذه بنسبة مئوية ، ولكنها علامة يستدل منها على سياسة البيع الآجل ؛ فهى عبارة عن عدد الأيام التى تبقى فيها الحسابات المدينة التى نشأت من البيع الآجل دون سداد حتى تم تحصيلها ، أو بعبارة أخرى هى عدد أيام المبيعات الممثلة فى حسابات مدينة ، أو فى أوراق قبض نتيجة البيع بالأجل . ويمكن حساب هذه العلاقة بقسمة صافى المبيعات على عدد الأيام التى تحققت فيها هذه المبيعات فإن كانت سنة كاملة استخرجت كالآتى .

$$\text{متوسط المبيعات اليومية} = \frac{\text{صافى المبيعات}}{٣٦٠}$$

ثم يقسم رصيد الحسابات المدينة نتيجة البيع الآجل على متوسط المبيعات اليومية لمعرفة فترة التحصيل. وتقوم دراسة هذا الرقم على ضوء سياسة الائتمان التى تتبعها الشركة، كما تفحص شروط البيع للتحقق من اتباعها ، ومن ثم تقارن فترة التحصيل عن المدة موضوع البحث بتلك التى تحققت فى الأعوام الماضية ، أو تلك التى تحققت فى المشروعات الأخرى المشابهة ، وبعدئذ يثير مدير المبيعات عدة أسئلة منها : هل يمكن أن يزداد رقم المبيعات باتباع سياسة ائتمان أكثر سخاء ؟ وما نشاط مندوبى التحصيل مقارنا بنشاطهم فى العام الماضى ؟ وهل من الأفضل تعديل شروط البيع أو منح خصم نقدى أكبر ؟ وما إلى ذلك من الأسئلة .

$$\text{(سادساً) نسبة صافى الربح} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{صافى المبيعات}}$$

كم يحقق المشروع ربحا صافيا فى كل جنيه مبيعات ؟ وهل تزيد هذه النسبة أو تنقص عن مثيلتها فى الأعوام الماضية ؟ أو فى المشروعات المنافسة ؟ أو عن المعيار الذى يجب أن تحققه الصناعة أو التجارة التى ينتمى إليها المشروع ؟ وما أسباب الزيادة أو النقصان ؟

$$\text{(سابعاً) معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط قيمة البضاعة المخزونة}}$$

ويستخرج متوسط قيمة البضاعة المخزونة باضافة رقم بضاعة أول المدة إلى رقم بضاعة آخر المدة وقسمة هذا المجموع على ٢ ، وبقسمة تكلفة البضاعة المباعة على هذا المتوسط يمكنا معرفة معدل دوران رأس المال المستثمر فى البضاعة ، (أو معدل دوران البضاعة) وكثيرا ما يدل هذا الرقم على كفاية الإدارة فى شراء البضائع ، وتسويقها ، وخاصة إذا لم تكن مبيعات السلع التى يتجر فيها المشروع خاضعة لتقلبات كثيرة نتيجة لعوامل موسمية ، أو بسبب مضاربات فى الأسعار ، مما يؤثر فى الكميات المخزونة ويجعلها تتفاوت كثيرا بين وقت وآخر . وحتى فى مثل هذه الظروف يمكن استخراج متوسط قيمة البضاعة المخزونة بالطرق الأخرى المستخدمة إحصائيا لحساب المتوسطات حتى يمكن الوصول إلى معدل دوران البضاعة ، ثم يقارن هذا الرقم بمثيله فى الأعوام الماضية ، وفى المشروعات المنافسة ، أو بالنسبة إلى مجموع التجارة التى تتداول فى هذا النوع من السلع .

ولتطبيق ما نقول نورد فيما يلي نموذجين أحدهما للمركز المالي من واقع الميزانية العمومية لأحد المشروعات ، وثانيهما لبيان نتائج أعماله من واقع حسابات المتاجرة والأرباح والخسائر .

الميزانية العمومية لشركة ....

بتاريخ .... سنة ١٩٥

الأصـــول

	جنيه	جنيه	جنيه
أصول متداولة :			
نقدية بالصندوق والبنوك		٢٢٣٦	
مدينون	٢١٥٤٢		
أوراق قبض	٣٤٠٠		
	٢٤٩٤٧		
احتياطي ديون معدومة	١١٠٧		
		٢٣٨٤٠	
بضائع :			
كاملة الصنع	٥٠٧١		
نصف مصنوعة	٣٠٢٦		
مواد خام	٣٣٤٣	١١٤٤٠	
مجموع الأصول المتداولة			٣٧٥١٦
أصول ثابتة:			
أراضي		٣٠٥٠٠	
مبـان	٢٢٢٠٥		
احتياطي استهلاك	٦٥٤٨		
		١٥٦٥٧	
آلات ومهمات	٣٧٢٥١		
احتياطي استهلاك	١٨٨٣١		
		١٨٤٢٠	
مجموع الأصول الثابتة			٣٧١٢٧
مدفوعات مقدمة			١٨٣٧
مجموع الأصول			٧٦٤٧٠

الخصـــوم

	جنيه	جنيه	جنيه
خصوم متداولة :			
قروض من البنك		٣٠٠٠	
أوراق دفع		٦٨٢١	
مستحقات		٢٥٤٤	
مجموع الخصوم المتداولة			١٢٣٦٠
سندات رهن ـ فائدة ٦٪			١٥٠٠٠
رأس المـال :			
أسهم عادية		٣٥٠٠٠	
فائض أرباح		١٤١٠٥	
			٤٩١٠٥
			٧٦٤٧٠

شركة ______________

كشف نتائج الأعمال عن السنة المنتهية فى ______________ سنة ١٩٥

	جنيه	جنيه	جنيه
اجمالى المبيعات		٩٨٢٤٠	
مردودات داخلية	١٠٢٠		
خصم مسموح به	٣٠٦		
		١٣٢٦	
صافى المبيعات :			٩٦٩١٤
تكلفة المبيعات			
بضاعة أول المدة		١٠٤٢١	
مشتريات	٧١٨٩٧		
نقل داخلى	١٨٣٢		
	٧٣٧٢٩		
خصم مكتسب	١١٦٤	٧٢٥٦٥	
		٧٢٩٨٦	
بضاعة آخر المدة		١١٤٤٠	٦١٥٤٦
اجمالى ربح المبيعات :			٣٥٣٦٨
مصروفات البيع			
مرتبات وعمولة مندوبى البيع		٤٩٨٩	
انتقالات وبدل سفر		٢٠٣١	
دعاية وإعلان		٣١٣٧	
فروع ومعارض		٢٣٠٠	
خدمة		٢٥٧٠	
تسليم وشحن		٢٠٠٨	
متنوعات		٧٨٥	١٧٨٢٥
صافى ربح المبيعات			١٧٥٤٣

	جنيه	جنيه	جنيه
صافى ربح المبيعات			٣٤٥٧١
مصروفات إدارية عامة			
مرتبات		٣٨٧٥	
ايجار		٤٠٠	
مطبوعات وأدوات كتابية		٣٦٠	
تليفون وتلغراف		٤٦٨	
ديون معدومة		٨٦٣	
مصاريف قضائية		٦٤١	
متنوعات		٤٦٤	
			٧٠٧١
صافى ربح المتاجرة			١٠٤٧٢
ايرادات أخرى متنوعة			١٢٨٤
			١١٧٥٦
مصروفات أخرى (فوائد سندات وغيرها)			٣٠٠٦
صافى الربح قبل الضرائب			٨٧٥٠
ضرائب أرباح			١٢٠٦
صافى الربح النهائى			٧٥٤٤

إن احتساب النسب السابقة من أرقام هذه القوائم المالية يدل على أن نسبة المردودات تعادل $\frac{١٣٢٦}{٦٨٢٤٠}$ = ١,٣٪ من إجمالى المبيعات . وإذا أمكننا استخراج نسبة المردودات لكل نوع من أنواع السلع ، أو لكل مجموعة منها ، وتبين لنا أن نسبة كبيرة من الـ ١,٣٪ مردودات ناتجة من نوع معين من السلع وجب الاهتمام باستقصاء أسباب ذلك . كذلك يفضل تقسيم نسبة المردودات حسب العملاء المشترين ، أو مناطق البيع حتى يتبين عما إذا كانت لبعض العملاء أو بعض المناطق نسبة مردودات أعلى من هذا المتوسط مما قد يدل إما على بيع بالالحاح ، أو على ضعف فن البيع ، أو بعبارة أخرى يدل على أن مندوب البيع غير قادر على تحقيق

مبيعات نهائية ، وهذه النسبة (١,٣٪) تجب مقارنتها بنسبة المردودات فى الأعوام الماضية ، أو المشروعات الأخرى لاكتشاف مدى الانحراف وهل له مبررات .

أما نسبة إجمالى ربح المبيعات فهى $\frac{٢٩٥٣٣}{٩٦٩١٤}$ = ٣١,٥٪ وهى متوسط نسبة الإضافة الاجمالية التى حددت أسعار البيع لمجموع السلع ، وحيث أنه ليس هناك معلومات عن نسبة الاضافة لكل نوع من أنواع السلع فانه يصعب احتسابها . وبالرغم من أهمية هذه النسبة فى المرحلة التالية من مراحل التحليل إلا أنه تجب مقارنتها — فى هذه المرحلة — بنفس النسبة فى العام الماضى ، وللمشروعات المماثلة ، فاذا وجد أن نسبة الإضافه أزيد أو تتزايد فعلام يدل ذلك وما أثره على سياسة التثمين ؟ فاذا كانت النسبة أقل فهل معنى ذلك وجوب زيادة الأسعار ؟ أما إذا أمكن معرفة نسبه الاضافه لكل مجموعة من السلع فانه يصبح من الميسور معرفة ما يحققه كل منها مقارنا بمتوسط النسبة الاجمالية للحكم على سياسة تثمين كل سلعة أو مجموعتها ، وللتعرف على تلك التى تحقق ربحا إجماليا أكثر من غيرها .

ولا تدل نسبة مصروفات البيع $\frac{١٧٨٢٥}{٩٦٩١٤}$ = ١٧,٣٪ فى حد ذاتها على دلالة معينة ولكن مغزاها يظهر إذا قورنت بمثيلتها فى الأعوام الماضية وفى المشروعات المماثلة ، فاذا كانت نسبة المصروفات فى تزايد واطراد وجب البحث عن الأسباب .

أما نسبة مصروفات الاعلان وهى $\frac{٣١٣٧}{٩٦٩١٤}$ = ٣,٢٪ فيجب أن تقارن بمثيلتها فى الأعوام الماضية وفى المشروعات المماثلة أيضا لتقدير ما إذا كان من الواجب زيادة ميزانية الاعلان ، أو تخفيضها ، أو تحديدها على أساس نسبة ثابتة من رقم صافى المبيعات .

أما تحليل الحسابات المدينة واحتساب معدل دورانها فالغرض منهما معرفة متوسط المدة الزمنية التى تبقى خلالها الديون الناشئة من البيع الآجل دون تحصيل ، وفترة التحصيل من التحليل المالى لهذا المثال هى ٨٠ يوما حسبت على الأساس الآتى :

ملـيم جنيه

متوسط قيمة المبيعات اليومية = $\frac{٩٦٩١٤}{٣٦٠}$ = ٢٦٩,٢٠٠

فـترة التحصيل = $\frac{٢١٥٤٢}{٢٦٩,٢٠٠}$ = ٨٠ يوما

ثم يقارن هذا الرقم بمثيله فى العام الماضى وفى المشروعات المماثلة، لمعرفة ما إذا كانت سياسة الائتمان سخية أكثر مما يجب، أو يحسن أن تكون أكثر سخاء، وليعرف أيضاً ما إذا كان من الحكمة تعديل شروط البيع والخصم.

أما نسبة صافى ربح المبيعات فهى $\frac{٧٥٤٤}{٩٦٦١٤}$ = ٧,٧ ٪، وهى التى يجب أن تقارن كذلك بنفس النسبة المحققة فى العام الماضى وبتلك التى تحققها المشروعات الأخرى المماثلة، للوقوف على درجة انحرافها فان كانت تزيد أو تنقص بدرجة توجب الاهتمام باستقصاء عنصرى نسبة الاضافة (إجمالى الربح)، والمصروفات بنوعيها (بيع وإدارة). ولا شك أن هذه النسبة تمثل الهدف النهائى الذى يسعى الباحث إلى العمل على زيادته بكل الوسائل حتى يتحقق ربح عادل لرأس المال المستثمر فى المشروع، ولا شك أن أية زيادة فى كفاية العمل ستؤدى بالضرورة إلى زيادة هذه النسبة.

ويدل التحليل كذلك على أن معدل دوران رأس المال المستثمر فى البضاعة هو ٥,٦ من المرات خلال العام الحالى ؛ إذا أن :

متوسط قيمة البضاعة المخزونة = $\frac{١٠٤٢١ + ١١٤٤٠}{٢}$ = ١٠٩٣٠ جنيه

معدل دوران البضاعة $\frac{٦١٥٤٦}{١٠٩٣٠}$ = ٥,٦ من المرات

ويمكن حساب نفس المعدل بالنسبة لكل نوع من أنواع السلع أو لكل مجموعة منها حتى يمكن مقارنة معدل دوران رأس المال المستثمر فى كل منها بالنسبة إلى المعدل العام لمجموع السلع، وهذا يؤدى إلى معرفة أنواع السلع السريعة التداول، وتلك التى تكون راكدة، أو بطيئة الحركة، ويدور البحث بعد ذلك فى إمكانية زيادة معدل دوران بعض السلع كأن يوضع نظام جديد لمراقبة المخازن، أو تعدل سياسة المشتريات، أو يعين الحد الأدنى والحد الأقصى لكمية المخزون من كل سلعة أو مجموعة منها، وما إلى ذلك من تعديلات أو أنظمة. وما التحليل المالى فى الواقع من الأمر إلا تحليل عام للأرقام الواردة فى الميزانية العمومية وحساب

الأرباح والخسائر، أى أنه تحليل مبدئى يمهد لتحليل آخر موضوعى لأرقام المبيعات نفسها وقد يبدو بعض من النسب التى ذكرناها ذا أهمية محدودة فيما يتعلق بالتسويق والبيع ، ولكنه ولا شك ذو مغزى وذو دلالة يستعان بهما عند التحليل الموضوعى .

التحليل الموضوعى

أولا — تحليل المبيعات حسب مندوبى البيع ومناطق البيع :

فى هذه المرحلة ينتقل الباحث من التحليل المالى العام الى تحليل خاص عن المبيعات فى دائرة محدودة ، محاولا تحديد مسئولية مواطن الضعف وحصرها ، حتى يمكن وصف العلاج لها ، ولذلك فان التحليل الموضوعى يبدأ بتحليل درجة كفاية مندوبى البيع بأن تحلل مبيعات كل منهم وكذلك تحلل المبيعات المحققة فى كل منطقة من مناطق البيع ، حتى يمكن الحكم على درجة تغطيتها مقارنة بقدرتها الاستيعابية .

كفاية مندوبى البيع :

إن مندوب البيع مسئول عن بذل قصارى جهده لتحقيق رقم المبيعات المرجو والمنشود منه ، وللحصول على عملاء جدد ، ولتوثيق الصلة بين السوق والمشروع ، ولتدعيم شهرة محله ، وكسب ثقة المستهلكين بسلعته ، وللعمل على ضغط المصروفات البيعية وجعلها فى حدود معقولة ، ويرمي التحليل بالتالى إلى معرفة كفاية مندوبى البيع ومدي تحقيقه لهذه المسئولية ، وإلى التعرف على أسباب تقصيره فى بعض نواحيها.

وإذا فرضنا أن مشروعا يستخدم ثلاثة مندوبين للبيع . أمكن توضيح نشاطهم ودرجة كفايتهم فى جداول كالآتى :

مندوب البيع	رقم المبيعات	إجمالى المكافأة	مصروفات بيع			جملة النفقات
			انتقالات	اكراميات	متنوعات	
ا	١٥٠٠٠	٣٦٠	٦٠	٦٠	٣٠	٥١٠
ب	١٢٠٠٠	٣٠٠	٥٠	٦٥	٣٥	٤٥٠
ج	٩٠٠٠	٢٨٠	٨٠	٧٥	٥٠	٤٨٥
جملة	٣٦٠٠٠	٩٤٠	١٩٠	٢٠٠	١١٥	١٤٤٥

مندوب البيع	اجمالى عدد الزيارات	عدد الزيارات لعملاء جدد	عدد الزيارات لعملاء حاليين	عدد العملاء الجدد	قيمة المبيعات للعملاء الجدد
ا	١٢٠٠	٢٠٠	١٠٠٠	٤٠	٥٠٠
ب	١٥٦٠	١٦٠	١٤٠٠	٣٠	٣٦٠
ج	٩٧٢	١٠٠	٨٧٢	٢٠	٣٠٠
جملة	٣٧٣٢	٤٦٠	٣٢٧٢	٩٠	١١٦٠

مندوب البيع	عدد أيام العمل	عدد العملاء المفقودين	عدد الطلبيات
ا	٢٥٠	١٠	٨٠٠
ب	٢٦٠	١٨	٧٠٠
جـ	٢٤٣	٢٢	٤٠٠
جملة	٧٥٣	٥٠	١٩٠٠

ومن البديهى أن يبدأ الباحث بمقارنة أرقام مبيعات كل من مندوبى البيع الثلاثة ، غير أن هذه المقارنة لا تدل على شئ يذكر نظراً لوجود الفوارق بين مناطق البيع المخصصة لكل مندوب ، فضلا عن التباين فى مصروفات البيع التى أنفقت في سبيل تحقيق هذه المبيعات ،وحتى لو تشابهت مناطق البيع، وتكافأت مصروفات البيع ، فكيف يمكن تفسير الفرق بين رقمى مبيعات (ا) ، (جـ) والذى يبلغ ٦٠٠٠جنيه ؟ ما هى عناصر كفاية كل مندوب ، وبماذا يمتاز أحدهما على الآخر ؟ وما هى مواطن الضعف في أحدهما أو كليهما ، وكيف يمكن التغلب عليها ؟ إن التحليل الموضوعى للمبيعات يهدف إلى معاونة مدير المبيعات على الإجابة على هذه الأسئلة ، وهذا ما يجعله يتبع فى تحليله الموضوعى الخطوات التالية .

(١) نسبة إنتاجية مندوب البيع :

ويمكن الحكم على إنتاجية المندوب باستخراج نسبة ما يتقاضاه من مرتب وعمولة ومكافآت ، مضافا إلى ذلك مصروفات البيع التى تنفق فى منطقته ، أو بواسطته منسوبة إلى رقم المبيعات الذى حققه هذا المندوب على النحو التالى :

نسبة إنتاجية مندوب البيع ا = ٥١٠ / ١٥٠٠٠ = ٣,٥ ٪

» » ب = ٤٥٠ / ١٢٠٠٠ = ٤,٧ ٪

» » ج = ٤٨٥ / ٩٠٠٠ = ٥,٤ ٪

النسبة الانتاجية العامة = ١٤٤٥ / ٣٦٠٠٠ = ٤,٢ ٪

ويبين من هذه النسب أنه بالرغم من أن المندوب (ا) يتقاضى مكافأة أعلى من زميليه ، إلا أن نسبة إنتاجيته أقل منها فى كل منهما ، رغم ارتفاع رقم مبيعاته عنهما ، كما أن تحليل المصروفات يدل على أن مصروفات الانتقال للمندوب (ج) أعلى من تلك التى ينفقها زميلاه الآخران . فهل يعزى ذلك إلى اتساع رقعة منطقة البيع المخصصة للمندوب (ج) ، أو إلى سوء تنظيم انتقالاته ، أو إلى عدم مراعاته الاقتصاد فى النفقات ؟ . كذلك نجد أن مصروفات استقبال (ج) مرتفعة نسبيا ، فهل هناك ما يبرر ذلك ؟

(٢) متوسط عدد الزيارات اليومية :

يحسب متوسط عدد الزيارات التى يجريها كل مندوب فى اليوم بقسمة مجموع عدد الزيارات على عدد أيام العمل ، ونبينها للمندوبين الثلاثة فيما يلى :

متوسط عدد زيارات المندوب ا = ١٢٠٠ / ٢٥٠ = ٤,٨ من الزيارات يوميا

» » ب = ١٥٦٠ / ٢٦٠ = ٦ » »

» » ج = ٩٧٢ / ٢٤٣ = ٤ » »

المتوسط الاجمالى لعدد الزيارات = ٣٧٣٢ / ٧٥٣ = ٤,٩ » »

فما السبب الذى من أجله تمكن المندوب (ب) من إجراء ست زيارات يوميا فى المتوسط ، بينما لم يحقق (ج) أكثر من أربع زيارات ؟ وما العدد الأمثل لمتوسط عدد الزيارات فى اليوم ؟

(٣) متوسط تكلفة الزيارة الواحدة :

وتكلفة الزيارة عبارة عن مجموع ما يتقاضاه مندوب البيع ومجموع ما ينفقه من مصروفات البيع مقسوما على عدد الزيارات التى قام بها ، وبيانها فى المثال الذى نحن بصدده كالآتى :

متوسط تكلفة الزيارة للمندوب ا = $\frac{٥١٠}{١٢٠٠}$ = ٤٢٥ مليما

» » » ب = $\frac{٤٠٠}{١٠٦٠}$ = ٢٨٨ مليما

» » » ج = $\frac{٤٨٥}{٩٧٢}$ = ٥٠٠ مليما

المتوسط الاجمالى لتكلفة الزيارة = $\frac{١٤٤٥}{٣٧٣٢}$ = ٣٨٧ مليما

إن التحليل يهدف إلى التعرف على أسباب ارتفاع تكلفة زيارة المندوب (ج) عن تكلفة زيارة زميليه ، و إلى استقصاء وجوب تحقيق (ج) عدد أكبر من الزيارات ، أو أن (ب) يحقق عددا غير منتج من الزيارات يحسن الإقلال منه .

(٤) نسبة إنتاجية الزيارات :

ليست العبرة بعدد الزيارات التى يجريها مندوب البيع ، ولا بمتوسط تكلفة الزيارة فحسب ، بل يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أيضا ما تسفر عنه أو تدل عليه هذه الزيارات من طلبيات تحقق مبيعات فعلية ، وهكذا نجد أن نسبة انتاجية الزيارة وهى العلاقة بين عدد الطلبيات التى حصل عليها مندوب البيع إلى عدد الزيارات التى أجراها ، ونبينهما لمندوبى البيع الثلاثة فيما يأتى :

نسبة إنتاجية زيارات المندوب ا = $\frac{٨٠٠}{١٢٠٠}$ = ١٥ ٪

نسبة إنتاجية زيارات المندوب ب = $\frac{٧٠٠}{١٥٦٠}$ = ٥٥ ٪

« « ج = $\frac{٤٠٠}{٩٧٢}$ = ٤١ ٪

المتوسط الاجمالى لانتاجية الزيارات = $\frac{١٩٠٠}{٣٧٣٢}$ = ٥١ ٪

فالمندوب (ا) يحقق ثلاث طلبيات فى كل أربع زيارات ، بينما يحصل (ب) على طلبيتين اثنتين فى كل أربع زيارات ، أما المندوب (ج) فيحقق طلبيتين فى كل خمس زيارات ، لماذا؟ هل يحتاج (ج) إلى تدريب أكثر لاقناع المشترى؟ وما مميزات المندوب (ا) التى مكنته من الحصول على نسبة عالية من الطلبيات فى زياراته ؟ هل يمكن تطبيقها بالنسبة إلى (ب) أو (ج) ؟

(٥) متوسط قيمة الطلبية :

ليس من شك فى أن قيمة الطلبية ذات أهمية ملموسة لما لها من أثر مباشر فى رقم المبيعات فقد يحقق عدد قليل من الطلبيات مبيعات أكثر قيمة مما يحققة عدد أكبر من الطلبيات ذات قيمة قليلة . لذلك يتناول التحليل الموضوعى للمبيعات متوسط قيمة كل طلبية التى تحسب بقسمة رقم إجمالى المبيعات على عدد الطلبيات لكل مندوب بيع ، كما يبين فيما يلى :

متوسط قيمة الطلبيات للمندوب ا = $\frac{١٥٠٠٠}{٨٠٠}$ = ١٨,٧٥٠ جنيه

« « ب = $\frac{١٢٠٠٠}{٧٠٠}$ = ١٧,١٤٢ جنيه

« « ج = $\frac{٩٠٠٠}{٤٠٠}$ = ٢٢,٥٠٠ جنيه

المتوسط الاجمالى لقيمة الطلبيات = $\frac{٣٦٠٠٠}{١٩٠٠}$ = ١٨,٩٤٧ جنيه

وواضح أن متوسط قيمة الطلبية بالنسبة للمندوب (ج) أعلى منه بالنسبة لكل من (ا) و (ب) فما السبب الذى من أجله تمكن (ج) من الحصول على طلبيات ذات قيمة كبيرة ؟ وكيف يمكن زيادة قيمة الطلبيات التى يحصل عليها كل من (ا) و (ب) ؟

وبالرغم من أن مركز المندوب (ج) بدأ سيئا فى النسب السابقة ، إلا أنه قد تحسن هنا فهل معنى ذلك أن (ج) ركز جهده في عدد محدود من كبارالعملاء مهملا صغارهم ، وإذا كان الأمر كذلك فهل يعد عمله هذا سياسة بيعية رشيدة ؟

(٦) القدرة على اكتساب عملاء جدد :

يدل التحليل على أن المندوب (ا) قد تمكن من اكتساب ٤٠ عميلا جديدا بلغت قيمة المباع اليهم ٥٠٠٠ جنيه بعد أن أجرى ٢٠٠ زيارة تكلفت ٩٥ جنيه (= متوسط تكلفة الزيارة × عدد الزيارات) ، وتمكن المندوب (ب) من اكتساب ٣٠ عميلا جديدا باع اليهم ما قيمته ٣٦٠٠ جنيها فى ١٦٠ زيارة تكلفت حوالى ٤٦٠ جنيها أما المندوب (ج) فقد اكتسب ٢٠ عميلا جديدا فقط ، بلغت قيمة المبيعات اليهم ٣٠٠٠ جنيه باجراء ١٠٠ زيارة بلغت تكلفتها ٥٠ جنيها .

فأى هؤلاء المندوبين الثلاثة أكثر كفاية ؟ ولماذا ؟ وأيهم بذل مجهودا خاصا أو وجه اهتماما نحو اكتساب عملاء جدد ؟ وهل من سبيل لزيادة درجة اهتمامه فى هذا الجانب ؟

(٧) المحافظة على العملاء الحاليين :

كم من العملاء فقد كل مندوب ؟ ولماذا ؟ لا شك أن الوقوف على نسبة ما يفقده المندوب من عملاء حاليين والتعرف على الأسباب التى أدت الى ذلك ، لمن الأهداف الرئيسية التى يسعى مدير المبيعات إلى الوصول اليها عن طريق التحليل الموضوعى . وتدل الأرقام على أن المندوب (ا) فقد ١٠ عملاء وأن (ب) فقد ١٨ وفقد (ج) ٢٢ عميلا، فما أهمية كل عميل بالنسبة للمشروع ؟ وما مقدار المبيعات التى تباع خلال العام الماضى أو الأعوام السابقة ؟

والآن نلخص التحليل الموضوعى لمبيعات المندوبين الثلاثة فيما يلى :

. كانت زيارات المندوب (ا) أكثر إنتاجا إذ بلغت نسبة إنتاجيتها ٧٥ ٪ ، وكانت نفقاته (المرتب ومصروفات البيع منسوبة إلى المبيعات) أقل نسبة من نفقات زميليه فكانت زيارته تكلف الشركة فى المتوسط ٤٢٥ مليا ، وفى ٧٥ ٪ من الحالات

كان يحصل على طلبيات قيمة متوسط الواحدة منها ١٨,٧٥٠ جنيها وكان متوسط عدد زياراته ٤,٨ فى اليوم . فاذا قورن بالمندوب (جـ) وجد أن نسبة نفقته أعلى من نسبة نفقة زميليه (٥,٤ ٪) وأنه يجرى ٤ زيارات فى اليوم الواحد فى المتوسط وأنه يحصل من ٤١ ٪ من زياراته على طلبيات قيمة متوسط الواحدة منها ٢٢,٥٠٠ جنيه وأنه يكلف الشركة ٥٠٠ مليما عن كل زيارة . فما معنى ذلك ؟ هل يجب أن يزيد (جـ) من عدد زياراته ؟ أو هل يحتاج إلى تدريب أكثر لزيادة قدرته على اكتساب طلبيات من زياراته لعملائه ؟

يبدو واضحا من هذا التحليل الموضوعى لمبيعات المندوبين أن لكل منهم مواطن قوة ، ومواطن ضعف ، ويهدف التحليل إلى اكتشاف هذه المواطن ، أو تلك حتى يحصل مدير المبيعات على الحقائق والمعلومات التى تعينه على معاونة مندوبى البيع ، للتغلب على مواطن ضعفهم والاستفادة من مواطن قوة زملائهم .

ونكرر القول إن هذه النسب المئوية ، أو العلاقات الرياضية ، أو الأرقام القياسية ، يجب مقارنتها بمثيلاتها فى العام الماضى ، وبمتوسطات الأعوام السابقة للاستدلال منها على مدى تقدم كفاية مندوبى البيع ، وللوقوف على مدى نتائج وسائل العلاج التى أجريت من قبل ، وهل كانت تتبع بدقة أو يجب اقتراح وسائل أخرى جديدة ؟

ويحسن وضع هذه النسب فى جدول تلخيصى كالآتى :

المندوب	تكلفة المبيعات	متوسط عدد الزيارات اليومية	متوسط التكلفة الى عدد الزيارات	عدد الطلبيات الى عدد الزيارات	متوسط حجم الطلبية
	٪			٪	
ا	٣,٥	٤,٨	,٤٢٥	٧٥	١٨,٧٥٠
ب	٤,٧	٦,٠	,٢٨٨	٤٥	١٧,١٤٢
ج	٥,٤	٤,٠	,٥٠٠	٤١	٢٢,٥٠٠
المتوسط العام	٤,٢	٤,٩	,٣٨٧	٥١	١٨,٩٧٤

وتدل المقارنة على الدرجة النسبية لكفاية مندوب البيع بالنسبة لزملائه وللمتوسط العام لمجموعهم . وغالبا ما يدعى كل مندوب لمقابلة مدير المبيعات للتحدث فى هذه النتائج بعد أن يعطى فرصة للدفاع عن أوجه النقص التى تمسه ، ولتبرير أسباب انحرافها عن المتوسط العام . ويجب أن يفهم المندوب من المقابلة بأن الغرض من التحليل هو مساعدته على أداء عمل أكثر كفاية ، بحيث يزيد من دخله ماديا فضلا عن إشباع رغبته فى أداء العمل على وجهه الأكمل . كما تعطى المقابلة فرصة التحدث عن مواطن ضعفه ، ووسائل التغلب عليها بفضل دراسة مواطن قوة الآخرين التى سببت نجاحهم ، كما تعين المقابلة المندوبين على أن يتعرفوا على المعايير المستخدمة لقياس نتائج جهودهم البيعية ، فيحاولون دائما الوصول إليها ، وفى ذلك رفع لدرجة كفايتهم الانتاجية .

ثانيا — تحليل المبيعات حسب نوع السلعة وحسب نوع العميل المشترى :

يهدف الباحث من تحليله المبيعات تحليلا موضوعيا حسب نوع السلعة أو حسب طبيعة السوق المشترية إلى أن يتعرف على مقدار ما يحققه كل منها من أرباح ، أو خسائر حتى يحدد موقفه منها ، وليس من شك فى أن الهدف النهائى لأى مشروع تجارى إنما هو تحقيق ربح عادل لرأس المال المستثمر فيه . غير أن الكثير من مديرى المبيعات يركز اهتمامه نحو زيادة رقم المبيعات ، متغافلا وجوب العمل على زيادة صافى الأرباح ، حتى ولو اضطر فى سبيل تحقيق ذلك إلى خفض رقم المبيعات ؛ بالغاء بعض أنواع السلع أو البيع لبعض أجزاء من السوق .

ويعلم مدير المبيعات أن كل طلبية ، أو أن كل مشتر لا يساهم بنصيب واحد فى صافى ربح المبيعات ، ومن ثم تصبح المشكلة هى التمييز بين مبيعات السلع المربحة ، وغير المربحة ، وكذلك بين المشترين الذين تحقق مشترياتهم ربحا عن أولئك الذين تتحمل الشركة خسارة من مبيعاتها إليهم .

(١) تحليل المبيعات حسب نوع السلعة :

يهدف تحليل المبيعات هنا إلى التعرف على نوع السلعة أو مجموعة السلعة التى لا تحقق ربحا عادلا أو تلك التى تسبب خسائر إذا استمر المشروع فى عمليات تسويقها وبيعها .

ويبدأ التحليل بحساب معدل دوران رأس المـال المستثمر فى السلعة كما شرحناه آنفا وهو يعتمد على توفر الحقائق التالية عن كل نوع من أنواع السلع أو مجموعاتها :

(ا) مقدار المبيع من السلعة .

(ب) مقدار المشتري منها .

(ج) مقدار المخزون منها .

ثم يحسب معدل دوران السلعة ويقارن بمعدل دوران البضاعة في مجموعها ، ولمعرفة أسباب زيادة هذا المعدل أو نقصانه عن المتوسط العام ، يجب مقارنة نسبة إجمـالى ربح السلعة إلى المتوسط العام لنسبة إجمـالى الربح لمجموع السلع ، ومقارنة رقم مبيعات هذه السلعة إلى رقم إجمـالى المبيعات للتعرف على درجة أهمية السلعة . كذلك يبحث فيما إذا كان إجمـالى ربح مبيعات السلعة (رقم مبيعات السلعة × نسبة الاضافة) كافيا لتغطية مصاريف تخزين السلعة ، وتكاليف تسويقها وبيعها . ومن ثم تقارن نسبة الربح التى تحققها السلعة إلى نسبة إجمـالى ربح المبيعات . ويتناول البحث أيضاً عمـا إذا كان بقاء السلعة ضروريا لمواجهة رغبات العملاء أو الموزعين ، أو لاستكمال مجموعة سلعية ، كما تتناول الدراسة أثر إلغائها على صافى أرباح المشروع بجملته .

ويؤدى هذا التحليل إلى توجيه جهود البيع دائمـا نحو السلع الأكثر ربحا ، وإلى اكتشاف تلك التى لا تحقق أرباحا عادلة ، والتعرف على أسباب ذلك بعد أن تقارن مبيعات كل منها بمثيلاتها فى العام المـاضى ، وبمتوسطات الأعوام السابقة ، للوقوف على تطور أهميتها ، ودرجة مساهمتها فى صافى الأرباح ، وكثيراً ما أدى هذا النوع من التحليل الموضوعى إلى تهذيب السلعة بالابتكار ، أو التحسين بمـا يزيد من درجة قبولهـا من السوق .

(٢) تحليل المبيعات حسب حجم الطلبية :

هل تحقق كل طلبية يتلقاها المشروع ربحا ؟ الاجابة على هذا السؤال لا بد من توافر المعلومات عن تكلفة الحصول على الطلبيات ، وعن تكلفة تنفيذها خلال المراحل المختلفة التى تمر بهـا ، حتى يمكن الحكم على الطلبيات المربحة ، أو غير المربحة .

وتحسب تكلفة الطلبية بقسمة مجموع تكاليف الحصول على الطلبيات وتنفيذها ، على عدد الطلبيات ، ويتضمن مجموع التكاليف جميع المصروفات الكتابية ، كصياغة الطلبيات ، وإعداد الفواتير الصادرة ، وحفظ المستندات الخاصة بها ، وكذلك مصاريف التخزين ، والتجميع ، والتعبئة ، والشحن ، وما إليها من المصروفات المباشرة للتسليم .

ولو فرضنا أن متوسط قيمة الطلبية ١٠٠ جنيه ، وأن متوسط نسبة إجمالي الربح ٣٠ ٪ ، وأن متوسط تكلفة تنفيذ الطلبية ٣ جنيه ، وأن التقدير يدل على أن نسبة التكاليف الثابتة بمقدار الثلثين ، وأن التكاليف المتغيرة بتغير حجم الطلبية بمقدار الثلث الباقي ، فهل يمكن اعتبار طلبية قيمتها خمسة جنيهات طلبية مربحة ؟ وإذا لم تكن كذلك فما هو الحد الأدنى لحجم الطلبية ؟ يتبع التحليل الخطوات الآتية :

	مليم	جنيه
قيمة الطلبية	—	٥
اجمالى الربح ٣٠ ٪	٥٠٠	١
تكلفة تنفيذ الطلبية	٠٥٠	٢
منها ٢ جنيه تكاليف ثابتة و ٥٠ مليما تكاليف متغيرة بنسبة ١ ٪ من قيمة الطلبية .		
خسارة	٠٥٥	

أى أن الطلبية من فئة الخمسة جنيهات تحقق — تحت هذه الظروف — خسارة قدرها ٥٥ مليما ، إذ أن تكلفة تنفيذها تزيد عن إجمالى ربحها بهذا المقدار .

وإذا تابعنا التحليل على هذا الأساس تبين لنا أن الحد الأدنى لحجم الطلبية يجب أن يكون ٦٫٨٥٠ جنيها حتى يغطى إجمالى ربحها التكاليف المباشرة لتنفيذها دون تحقيق ربح صاف منها ، ودون اعتبار لمصروفات البيع الأخرى ، أو المصاريف الادارية العامة .

ولعل مشكلة الطلبيات الصغيرة من المشاكل الرئيسية التى يواجهها مدير المبيعات فى المؤسسات الصناعية والتجارية ، فهل يرفض مثل هذه الطلبيات لعدم تحقيقها ربحا ، أو يقبلها لاكتساب عملاء جدد وللمحافظة على عملائه الحاليين ؟

يبدأ تحليل هذه المشكلة بالتعرف على عدد الطلبيات دون الحد الأدنى للحجم الأمثل وبمقارنة هذا الرقم بمجموع عدد الطلبيات ، وكذلك بالوقوف على مقدار ما تخسره الشركة سنويا نتيجة قبولها هذه الطلبيات الصغيرة. ويدور البحث حول ما إذا كان من الممكن خفض تكاليف تنفيذ الطلبيات ، أو يتجه العلاج نحو تدريب مندوبى البيع على إقناع المشترين لوضع طلبيات أكبر حجما ، أو نحو تشجيع العملاء بمنح خصم يتدرج فى الارتفاع بزيادة حجم الطلبيـــة ، أو قد ينتهى البحث إلى ضرورة وضع حد أدنى لحجم الطلبية .

(٣) تحليل المبيعات حسب نوع السوق المشترية :

يهدف هذا التحليل إلى تحديد مصادر إيرادات الشركة من أجزاء السوق المتنوعة مستنداً إلى فحص قائمة أسماء العملاء المشترين بحسب قيمة المبيعات إلى كل منهم ، وإلى تدوين المعلومات الرئيسية عنهم فى جدول نورد فيما يلى نموذجا منه نفترض فيه التعامل مع ١٢ عميلا :

العميل	رقم المبيعات	عدد الزيارات
أ	٢٢٠٠	٨
ب	١٨٠٠	١٠
جـ	١٤٠٠	٦
د	١١٠٠	٤
هـ	٨٠٠	٦
و	٦٠٠	٨
ز	٤٠٠	٣
ح	١٧٥	٦
ط	٨٥	٤
ى	٧٥	٨
ك	٣٠	٥
ل	٢٢	٣٣

ويرمى التحليل الى معرفة عاملين :

الأول — مقدار مساهمة مبيعات كل عميل فى إجمالى الربح ، وبفرض أن نسبة إجمالى الربح هى ٣٠٪ ، فان مقدار ماتساهم به مبيعات العميل أ هو ٢٢٠٠ × ٠,٣٠ = ٦٠٠ جنيه ، وهو بالنسبة للعميل ب ٥٤٠ جنيها ، وهكذا .

والثانى — تكلفة تنفيذ طلبيات كل عميل ، وذلك بضرب متوسط تكلفة الحصول على الطلبية × عددالزيارات المحققة اليه، وهى بالنسبة للعميل أ ٣,٨٧٠ × ٨ = ٣٠,٩٦٠ (مليم جنيه) وبالنسبة للعميل ب = ٣٨,٧٠٠ (مليم جنيه) وهكذا ونضع نتائج هذه العمليات الحسابية فى جدول كالآتى كى يسهل تحليل المعلومات عن كل عميل :

العميل	رقم المبيعات	إجمالى الربح	عدد الزيارات	تكلفة تنفيذ الطلبيات
أ	٢٢٠٠	٦٦٠	٨	٣٠,٩٦٠
ب	١٨٠٠	٥٤٠	١٠	٣٨,٧٠٠
ج	١٤٠٠	٤٢٠	٦	٢٣,٣٢٠
د	١١٠٠	٣٣٠	٤	١٥,٤٨٠
ه	٨٠٠	٢٤٠	٦	٢٣,٣٢٠
و	٦٠٠	١٨٠	٨	٣٠,٩٦٠
ز	٤٠٠	١٢	٣	١١,٦١٠
ح	١٧٥	٥٢,٥٠٠	٦	٢٣,٣٢٠
ط	٨٥	٢٥,٥٠٠	٧	٢٧,٠٩٠
ى	٧٥	٢٢,٥٠٠	٨	٣٠,٩٦٠
ك	٣٠	٩	٥	١٩,٠٣٥
ل	٢٢	٦,٦٠٠	٧	٢٧,٠٩٠
١٢	٨٦٠٧	٢٦٠٦,١٠٠	٧٨	٣٠٢,١٦٠

ويدل تحليل هذا الجدول على أن ثلث عدد المشترين (أ — د) تمثل مبيعاتهم ٧٥ ٪ من مبيعات الشركة كلها ، وأن ثلث عدد المشترين (ط — ل) تمثل مشترياتهم ٢ ٪ فقط من مبيعات الشركة ، وأن مبيعات الفئة الأخيرة تحقق خسارة مباشرة قدرها ٣١٫٨٩٠ (مليم جنيه)

غير أن ضآلة رقم مبيعات أي عميل بالنسبة الى رقم إجمالي المبيعات أو حتى ضآلة الأرباح التي تحققها هذه المبيعات للشركة ليس معناها وجوب انهاء المعاملات معه أو رفض طلباته ، لذلك كان من الضروري وضع معيار لتقدير الامكانيات المستقبلة لمشتريات كل عميل . ويقوم هذا التقدير إما على استقصاء العميل نفسه عن الكمية من السلعة التي يعتقد أن في قدرته شراءها — دون ارتباط من جانبه على هذا التقدير — أو على مقارنة رقم مشترياته من السلعة في العام الماضي ، ومتوسط شرائه في الأعوام الخمسة السابقة ، وكذلك مشترياته من المشروعات المنافسة ، وقد تستخدم معايير أخرى للعملاء في السوق الصناعية ، كقدرته الانتاجية على أساس من طاقة العدد والآلات ، أو مقدار الخامات أو عدد العمال ، وما الى ذلك . وكثيرا مادل التحليل على أن ٩٠ ٪ من المبيعات تكون مركزة في ٢٥ ٪ أو أقل من عدد المشترين ، ولذلك يفضل دائما وضع معيار يحدد نوع السوق المشترية ، وأفراد العملاء فيها الذين يوجه اليهم مندوبو البيع جهودهم للحصول على طلبيات مربحة .

ونكرر ما سبق أن قلناه بأن التفكير في مشاكل المبيعات يجب أن يقترن دائما برفع الكفاية البيعية بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة أرباح المبيعات ، وليس إلى مجرد زيادة أرقام المبيعات ذاتها ، وبالقدر الذي يكشف دائما عن العملاء ، وعن الطلبيات التي تحقق ربحا للمشروع ، حتى توجه الجهود البيعية إليها ، وفي ذلك تحقيق لرفع عنصري الكفاية الانتاجية نتيجة الحصول على أكبر عائد من الجهود التي تبذل في البيع مع أقل نسبة من تكاليف التسويق والبيع لتحقيق رقم المبيعات الأمثل .

قسم التأمين والرياضة

تقويم السندات : للأستاذ أحمد جاد عبد الرحمن

تقـــويم السندات

بقلم الأستاذ أحمد جاد عبد الرحمن
الأستاذ المساعد للتأمين والرياضة

تقوم السندات لأغراض مختلفة كالبيع والشراء أو لحصر ممتلكات هيئة ما . وتتوقف قيمة أي سند على عدة عوامل أهمها العرض والطلب ، ومعدل الفائدة السائد في السوق المـالية .

وسوف نبحث فيما يلي طرق حساب الثمن الذي يجب أن يدفعه مشتري السند والذي يحقق له فائدة بمعدل معلوم وسوف نقسم البحث إلى خمسة أقسام كالآتي :

(١) تقويم السندات الدائمــة أو غير القابلة للاستهلاك . (Perpetual or irredeemable securities).

(٢) تقويم السندات التي تستهلك مرة واحدة في يوم محدد .

(٣) تقويم السندات التي تستهلك على أجزاء بين تاريخين محدودين لاحقين لتاريخ الإصدار .

(٤) تقويم السندات التي تستهلك تبعا لاختيار المدين .

(٥) تقويم السندات التي تستهلك سنويا باستخدام احتياطي للاستهلاك . (Sinking fund).

وسوف نفترض في كل حالة من الحـالات التي نبحثها أن تاريخ التقويم هو يوم استحقاق صرف دفعة الربح الدوري للسند Dividend وعقب صرف الـكوبون مباشرة إلا إذا نص على غير ذلك .

أولا : تقويم السندات الدائمة أو غير القابلة للاستهلاك :

يقصد بالسندات الدائمة Perpetual or irredeemable Securities تلك التي لا يعرف لهـا تاريخ نهائي يجب أن تسدد قبله كالسندات البريطانية Consols ٢ ½ ٪

وفى حالة هذه السندات نفترض أن ربح السند يدفع بصفة دورية وبدون تحديد للمدة . أى يكون دفعة دائمة .

وعلى هذا فان قيمة السند تكون عبارة عن القيمة الحالية لدفعة دائمة إيجارها السنوى يساوى المعدل السنوى لربح السند .

فاذا فرض أن معدل الربح السنوى للسند هو ف , بالنسبة للجنيه الواحد من القيمة الاسمية وأن هذا الربح يدفع على و من الأجزاء خلال السنة وإذا فرض أن المشترى يريد أن يستغل أمواله بمعدل فائدة حقيقى سنوى ع فان ثمن شراء السند يكون مساويا للقيمة

$$\frac{\text{ف}_{(\text{و})}}{\text{ع}_{(\text{و})}}$$

وذلك بالنسبة لكل جنيه من القيمة الاسمية .

حيث ع (و) هو المعدل الاسمى السنوى للفائدة الذى يدفع و من المرات فى السنة والذى يقابل معدل الفائدة الحقيقى السنوى ع والذى تربطه به العلاقة الآتية :

$$(\text{١} + \text{ع}) = \left(\text{١} + \frac{\text{ع}_{(\text{و})}}{\text{و}}\right)^{\text{و}}$$

فاذ اكانت و ١ أى اذا كان الربح يدفع مرة واحدة فى السنة فان ثمن شراء السند يكون مساويا .

$$\frac{\text{ف}}{\text{ع}}$$

ففى حالة سند يعطى ربحا سنويا ٤ ٪ نجد أن ثمن الشراء الذى يحقق معدل فائدة سنوى حقيقى ٠,٠٥ يكون :

$$\frac{\text{٤}}{\text{٠,٠٥}}$$

أ ، ٨٠ جنيها اذا كانت القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه فاذا كان الربح السنوى يدفع على جزئين خلال السنة فان القيمة تصبح :

$$\frac{٤}{ع_{(٢)}}$$

$$= \frac{٤}{٢\left[(١{,}٠٥)^{\frac{١}{٢}} - ١\right]}$$

= ٨٠٫٩٨٨ جنيها

وذلك أيضاً اذا كانت القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه .

ثانياً : تقويم السندات التى تستهلك مرة واحدة فى يوم محدد :

فى حالة السندات القابلة للاستهلاك redeemable securities والتى لها تاريخ محدد للاستهلاك نجد أن ثمن الشراء يتوقف على نسبة معدل الفائدة الذى يريد أن يحققه المشترى الى معدل ربح السند مقاسا هذا بالنسبة الى القيمة الاستهلاكية للسند . فان تساوى المعدلان تساوت القيمة الاستهلاكية وقيمة شراء السند وإن زادت نسبة معدل ربح السند — مقاسا بالنسبة الى القيمة الاستهلاكية — عن معدل الفائدة زادت قيمة الشراء عن القيمة الاستهلاكية وبالعكس إن نقصت ، نقصت قيمة الشراء عن القيمة الاستهلاكية .

فنى حالة سندات تعطى ربحاً سنويا ٣½ ٪ تدفع على مرتين فى السنة مثلا وتستهلك بقيمتها الاسمية ، نجد أنه طالما كان معدل الفائدة الأسمي السنوي للاستثمار أقل من ٣½ ٪ تدفع على مرتين فى السنة فان ثمن السند يظل أعلى من قيمته الاستهلاكية وبمجرد زيادة قيمة ع$_{(٢)}$ عن ٣½ ٪ فان قيمة السند تنخفض عن القيمة الاستهلاكية .

ولأجل تقويم السند الذى يستهلك فى تاريخ معلوم يجب أن نتذكر أن حامل هذا السند له الحق فى الحصول على :

(١) مبلغ إجمالى يدفع بعد مدة معينة ن من السنوات مثلا هو القيمة الاستهلاكية للسند .

(٢) دفعة دورية متساوية هى ربح السند تدفع إما سنويا أو على فترات أقل من السنة وتستمر طول المدة البـاقية حتى تاريخ الاستهلاك أى خلال المدة ن من السنوات .

وعلى هذا فان قيمة السند تكون عبارة عن مجموع القيمة الحالية للقيمة الاستهلاكية بمعدل الفائدة الذى يريد المشترى أن يحققه والقيمة الحالية للدفعة الدورية بنفس معدل الفائدة .

وسوف نقسم البحث الي قسمين .

(ا) السندات التى تدفع أرباحها مرة واحدة فى السنة .

(ب) السندات التي تدفع أرباحها على فترات أقل من سنة .

(ا) السندات التى تدفع أرباحها مرة واحدة فى السنة

لنفرض أن م هى القيمة الاسمية للسند .

، ك القيمة الاستهلاكية .

، ن المدة الباقية على تاريخ الاستهلاك للسند .

، ف هى نسبة الربح السنوى للسند إلى قيمته الاسمية .

، فَ هى نسبة الربح السنوى للسند إلى قيمته الاستهلاكية

وتساوى $\frac{ف م}{ك}$

، ع معدل الفائدة السنوى الحقيقى .

، ا هى قيمة شراء السند المطلوبة .

فى هذه الحالة نجد أن المشترى يحصل على مبلغ ك بعد ن من السنوات كما يحصل على دفعة سنوية مقدارها ف م فى آخر كل سنة وتستمر لمدة ن من السنوات وعلى هذا فان ثمن الشراء يساوى القيمة الحالية للمبلغ ك + القيمة

الحالية لدفعة عادية عاجلة مدتها ن من السنوات وايجارها السنوى فم أى أن .

$$\left.\begin{array}{l}\text{ا} = \text{ك}\,(\text{١} + \text{ع})^{-\text{ن}} + \text{ف م}\, \text{د}_{\overline{\text{ن}}|} \\ \text{ا ، ١} = \text{ك}\ \text{ح}^{\text{ن}} + \text{ف م}\, \text{د}_{\overline{\text{ن}}} \end{array}\right\} \text{بمعدل ع} \quad \ldots (١)$$

$$\text{حيث ح} = \frac{\text{١}}{\text{١} + \text{ع}}$$

، $\text{د}_{\overline{\text{ن}}|}$ = القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية عاجلة مدتها ن من السنوات وايجارها السنوى جنيه واحد

ونظراً لأن $\text{ف م} = \text{فَ ك}$

$$\text{، } \text{د}_{\overline{\text{ن}}} = \frac{\text{١} - \text{ح}^{\text{ن}}}{\text{ع}}$$

فانه يمكننا أن نستنتج أن :

$$\text{ا} = \text{كَ} + \frac{\text{فَ}}{\text{ع}}\,(\text{ك} - \text{كَ}) \quad \ldots\ldots\ldots (٢)$$

$$\text{حيث} \quad \text{كَ} = \text{ك}\,\text{ح}^{\text{ن}}$$

ويمتاز القانون رقم (٢) على القانون رقم (١) فى انه يتطلب حساب قيمة واحدة فقط من الجداول هى قيمة $\text{ح}^{\text{ن}}$

كذلك إذا وضعنا $\text{١} - \text{ع}\,\text{د}_{\overline{\text{ن}}}$ بدلا من $\text{ح}^{\text{ن}}$ فى القانون رقم (١) نجد أن :

$$\text{ا} \quad \text{ك} + \text{ك}\,(\text{فَ} - \text{ع})\,\text{د}_{\overline{\text{ن}}} \quad \ldots\ldots\ldots (٣)$$

وهذا القانون معناه أن قيمة شراء السند يساوى القيمة الاستهلاكية مضافا إليها القيمة الحالية لدفعة سنوية ايجارها السنوى يساوى الفرق بين الربح السنوى للسند والفائدة السنوية لمبلغ يساوى القيمة الاستهلاكية .

وهذا القانون أيضاً يوضح أن قيمة السند تكون أكبر من قيمته الاستهلاكية إذا كانت فَ أكبر من ع وبالعكس تكون أصغر منها إن كانت ع أكبر من فَ .

وهذا هو ما أشرنا اليه فى بداية الكلام عن تقويم السندات التى تستهلك مرة واحدة فى تاريخ معلوم .

فنى حالة سند قيمته الاسمية ١٠٠ جنيه ويعطى ربحاً سنويا بمعدل ٥ ٪ من القيمة الاسمية ويستهلك فى نهاية ٣ سنوات بعلاوة قدرها ١٠ ٪ نجد أن قيمة السند بعد دفع الربح السنوى مباشرة وبمعدل فائدة سنوى حقيقى ٤ ٪ تساوى

١١٠ + (٥ — ٤,٤) ك٣ بمعدل ٤ ٪

= ١١١,٦٦٥ جنيهاً

أما إذا فرضنا أن معدل الفائدة الحقيقى السنوى ٦ ٪ بدلا من ٤ ٪ فان قيمة السند تصبح :

١١٠ + (٥ — ٦,٦)ك٣ بمعدل ٦ ٪ = ١٠٥,٧٢٣ جنيها

وفى الحالة الأولى نقول إن السند يشترى بعلاوة قدرها ١,٦٦٥ على القيمة الاستهلاكية . كما نقول فى الحالة الثانية إن السند يشترى بخصم قدره ٤,٢٧٧ على القيمة الاستهلاكية .

والجدول الآتى يبين فى الحالة الأولى كيف أن الربح السنوى الذي يعطيه السند وقدره ٥ جنيهات كاف لدفع فائدة بمعدل ٤ ٪ على رصيد رأس المال وفى الوقت نفسه كاف لاسترجاع العلاوة التى يدفعها المشترى زيادة على القيمة الاستهلاكية التى يتقاضاها عند استهلاك السند :

السنة	رصيد رأس المال فى أول السنة أو القيمة الدفترية للسند	الفائدة على الرصيد بمعدل ٤ ٪	الباقى من ربح السند لاستهلاك العلاوة والذى يجب خصمه من القيمة الدفترية للسند
١	١١١,٦٦٥	٤,٤٦٧	٠,٥٣٣
٢	١١١,١٣٢	٤,٤٤٥	٠,٥٥٥
٣	١١٠,٥٧٧	٤,٤٢٣	٠,٥٧٧
			١,٦٦٥

كما أن الجدول الآتى يبين كيف أن الربح السنوى الذى يعطيه السند لن يكون كافيا لدفع فوائد المال المستثمر جميعها وعلى أن الفرق بين القيمة الاستهلاكية وقيمة الشراء — أى الخصم الذى حصل عليه المشترى — سوف يكون كافيا لتغطية جملة الفرق بين الفائدة المستحقة على رأس المال والربح السنوى الذى يعطيه السند :

السنة	الرصيد فى أول السنة أو القيمة الدفترية للسند	الفائدة على الرصيد بمعدل ٦ ٪	الباقى على المدين والذى يجب إضافته الى رأس المال أو القيمة الدفترية للسند
١	١٠٥.٧٢٣	٦,٣٤٣	١,٣٤٣
٢	١٠٧.٠٦٦	٦,٤٢٤	١,٤٢٤
٣	١٠٨.٤٩٠	٦,٥٠٩	١,٥٠٧
			٤,٢٧٦

ويلاحظ فى الجدول الأول أن القيمة الدفترية للسند فى نهاية السنة الثالثة أى عند استهلاكه ١١٠,٥٧٧ — ٠,٥٧٧ = ١١٠

كما أنها فى الحالة الثانية ١٠٨,٤٩٠ + ١,٥٠٩ = ١٠٩,٩٩٩ = ١١٠ تقريبا

أى أن القيمة الدفترية فى كلتا الحالتين تساوى القيمة الاستهلاكية للسند .

(ب) السندات التى تدفع أرباحها على فترات أقل من سنة

إذا فرضنا أن الربح السنوى يدفع على و من الأجزاء المتساوية كل جزء منها يدفع فى نهاية فترة من الزمن طولها $\frac{1}{و}$ من السنة فان القوانين الثلاثة الماضية تعدل كالآتى :

القانون رقم (١) يصبح

$$ا = ك \times ع^{ن} + ف م د_{ن}^{(و)}$$ بمعدل فائدة حقيقى سنوى ع

حيث $د_{ن}^{(و)}$ = القيمة الحالية لدفعة عاجلة عادية مدتها ن من السنوات وإيجارها السنوى جنيه يدفع على و من الأجزاء خلال السنة .

وبالتعويض عن $\text{ى}_{\text{ن}}^{(\text{و})}$ بما يقابلها من قيمة $\text{ى}_{\text{ن}}$ نجد أن

$$\text{ا} = \text{ك}\,\text{ح}^{\text{ن}} + \text{ف}\,\text{م}\,\text{ى}_{\text{ن}} \times \frac{\text{ع}}{\text{ع}_{(\text{و})}} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (٤)$$

وكذلك القانون رقم (٢) يصبح

$$\text{ا} = \text{كَ} + \frac{\text{فَ}}{\text{ع}_{(\text{و})}} (\text{ك} - \text{ك}) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (٥)$$

والقانون رقم (٣) يصبح

$$\text{ا} = \text{ك} + \text{ك}\,(\text{فَ} - \text{ع}_{(\text{و})})\,\text{ى}_{\text{ن}}^{(\text{و})}$$

$$= \text{ك} + \text{ك}\,(\text{فَ} - \text{ع}_{(\text{و})})\,\text{ى}_{\text{ن}} \times \frac{\text{ع}}{\text{ع}_{(\text{و})}} \qquad \ldots\ldots (٦)$$

ثالثاً : تقويم السندات التى تستهلك على أجزاء بطريقة السحب :

قد تصدر إحدى الهيئات قرضاً فى شكل سندات وتشترط أن يكون استهلاك هذه السندات على أجزاء سنوية مثلا خلال مدة تقع بين تاريخين محددين لاحقين لتاريخ الاصدار كأن تصدر فى ١ / ١ / ١٩٥٠ مثلا ٢٠٠٠ سندا تستهلك فى المدة ما بين ١ / ١ / ١٩٧٠ ، ١ / ١ / ١٩٨٠ على أجزاء سنوية متساوية أو غير متساوية وعلى أن تختار السندات المستهلكة بطريقة السحب .

وفى هذه الحالة يجب ملاحظة ما يلى :

(١) اننا لا يمكن تحديد الوقت الذى يستهلك بعده أى سند معين .

(٢) ان معدل الفائدة الذى يحققه صاحب السند من امتلاكه له لا يمكن تحديده إلا بعد استهلاك السند فعلا .

ونظرا لأن تاريخ استهلاك أى سند معين من هذه السندات لا يكون معروفا على وجه التحديد عند شرائه فانه يتعذر حساب ثمن الشراء الذى يحقق فائدة بمعدل معلوم . والطريقة التى يمكن اتباعها لايجاد ثمن شراء سند معين بصفة تقريبية هى أن

نوجد مجموع قيم السندات التى من نوعه والتى لم يتم استهلاكها ثم تقسم القيمة على مجموع عدد السندات أو مجموع قيمتها الاسمية إذا كانت هذه القيم مختلفة بالنسبة للسندات فنحصل على متوسط قيمة السند ونتخذ هذا المتوسط كقيمة للسند الذى يراد شراؤه .

ولايجاد متوسط قيمة السند فى مثل هذه الحالة نقول :

نفرض أن :

$ك_١$ ، $ك_٢$ ، $ك_٣$ ، . . . $ك_م$ هى مجموع القيم الاستهلاكية للسندات التى ستدفع بعد

$ن_١$ ، $ن_٢$ ، $ن_٣$ ، . . . $ن_م$ من السنوات على الترتيب

وأن :

$ك'_١$ ، $ك'_٢$ ، $ك'_٣$ ، . . . ، $ك'_م$ هى القيم الحالية لهذه القيم الاستهلاكية على الترتيب

وأن $ف'$ هى نسبة الربح السنوى إلى القيمة الاستهلاكية للسند

وأن

$ا_١$ ، $ا_٢$ ، $ا_٣$ ، .... ، $ا_م$ هى قيم شراء السندات التى ستستهلك بعد

$ن_١$ ، $ن_٢$ ، $ن_٣$ ، .... ، $ن_م$ من السنوات على الترتيب وذلك بمعدل فائدة حقيقى سنوى ع .

لنفرض أن دفعة الربح الدورى تسدد على و من الأجزاء كل $\frac{١}{و}$ من السنة وأن التقويم هو عقب سداد دفعة الربح الدورى مباشرة .

فمن القانون رقم (٥) نجد أن

$$\text{ا}_١ \quad \text{ك}'_١ + \frac{\text{ف}'}{\text{ع}_{(\text{و})}} (\text{ك}_١ - \text{ك}'_١)$$

$$\text{ا}_٢ \quad \text{ك}'_٢ + \frac{\text{ف}'}{\text{ع}_{(\text{و})}} (\text{ك}_٢ - \text{ك}'_٢)$$

.

.

.

.

$$\text{ا}_\text{م} \quad \text{ك}'_\text{م} + \frac{\text{ف}'}{\text{ع}_{(\text{و})}} (\text{ك}_\text{م} - \text{ك}'_\text{م})$$

وبالجمع ينتج أن

$$\text{ا}_{1} + \text{ا}_{2} + \cdots + \text{ا}_{\text{م}} = (\text{ك}'_{1} + \text{ك}'_{2} + \cdots + \text{ك}'_{\text{م}})$$

$$+ \frac{\text{ف}'}{\text{ع}_{(\text{و})}} \times \left[(\text{ك}_{1} + \text{ك}_{2} + \cdots + \text{ك}_{\text{م}}) - (\text{ك}'_{1} + \text{ك}'_{2} + \cdots + \text{ك}'_{\text{م}}) \right]$$

أى أن

$$\hat{\text{أ}} = \text{ك}' + \frac{\text{ف}'}{\text{ع}_{(\text{و})}} (\text{ك} - \text{ك}') \quad \ldots\ldots\ldots \quad (٧)$$

حيث $\hat{\text{أ}} = \text{ا}_{1} + \text{ا}_{2} + \cdots + \text{ا}_{\text{م}}$

، $\text{ك} = \text{ك}_{1} + \text{ك}_{2} + \cdots + \text{ك}_{\text{م}}$

، $\text{ك}' = \text{ك}'_{1} + \text{ك}'_{2} + \cdots + \text{ك}'_{\text{م}}$

ويلاحظ أن القيمة المذكورة فى القانون (٧) هى قيمة جميع سندات القرض التى لم تستهلك حتى وقت التقويم .

وبقسمة هذه القيمة على عدد السندات أو على مجموع قيمتها الاسمية نحصل على متوسط ثمن السند وهذا المتوسط هو الذى يتخذ ثمناً لشراء أى سند من سندات المجموعة التى لم تستهلك . وكما سبق أن ذكرنا — نجد أن شراء هذا النوع من السندات فيه شئ من المضاربة نظراً لأن تاريخ استهلاك أى سند خاص لا يمكن معرفته عند تاريخ الشراء .

وتطبيقاً لما ذكر لنفرض أن إحدى الهيئات أصدرت فى ١٩٢٥/١/١ قرضاً سندياً قيمته ١٠٠٠٠٠ جنيه وأن القيمة الاسمية لكل سند ١٠٠ جنيه وأنه يعطى ربحاً سنوياً ٥ ٪ . ولنفرض أيضاً أن السندات تستهلك بقيمتها الاسمية بمعدل ١٠٠ سند فى السنة بطريق السحب وأن أول استهلاك يتم فى ١٩٤٥/١/١

فاذا أراد أحد المستثمرين شراء سندات من هذا النوع فى ١٩٥١/١/٢ مثلا فان ثمن الشراء الذى يدفعه لو أراد أن يحقق معدل فائدة سنوى حقيقى ٤ ٪

يمكن حسابه كالآتى :

فى يوم ٢ / ١ / ١٩٥١ تكون السندات الباقية بلا استهلاك ٣٠٠ سنداً كالآتى :

١٠٠ سند تستهلك في ١ / ١ / ١٩٥٢

١٠٠ سند تستهلك فى ١ / ١ / ١٩٥٣

١٠٠ سند تستهلك فى ١ / ١ / ١٩٥٤

مجموع القيم الاستهلاكية ك = ٣٠٠ × ١٠٠ = ٣٠٠٠٠ جنيه .

القيمة الحالية لهذه القيم الاستهلاكية كَ فى ٢ / ١ / ١٩٥١ بمعدل ٤ ٪

= ١٠٠ [١٠٠ ح + ١٠٠ ح٢ + ١٠٠ ح٣] حيث ح = (١ + ع)⁻¹

= ٢٧٧٥١ جنيه

وحيث أن فَ = ٠,٠٥ ، ع = ٠,٠٤

∴ بتطبيق القانون رقم (٧) نجد أن :

$$\hat{أ} = ٢٧٧٥١ + \frac{٠,٠٥}{٠,٠٤} (٣٠٠٠٠ - ٢٧٧٥١)$$

٣٠٥٦٢,٢٥

ومنه نجد أن متوسط ثمن السند

$$= \frac{٣٠٥٦٢,٢٥}{٣٠٠}$$

١٠١,٨٧٤ جنيها

وهناك طريقة عملية لتقويم السندات التى تستهلك على أجزاء بطريق السحب وهى حساب الزمن المكافىء Equated Time للمبالغ التى ستدفعها الهيئة المدينة ثم نعتبر أن جميع السندات تستهلك فى نهاية مدة الزمن المكافىء وبذلك يؤول التقويم الى تقويم السندات التى تستهلك مرة واحدة فى تاريخ معلوم .

وفى حالة ما اذا كان الاستهلاك على أجزاء متساوية سنوية نجد أن الزمن المكافىء يحسب لغرض التقويم بطريقة سهلة فيحسب على أنه المدة بين تاريخ التقويم ومنتصف المدة بين تاريخ أول استهلاك تالى لتاريخ التقويم وتاريخ آخر استهلاك .

ففى المثال السابق نجد أن أول استهلاك يلى تاريخ التقويم بعد سنة وآخر استهلاك هو بعد ٣ سنوات وبذا يكون الزمن المكافىء يساوى سنتين .

وعلى هذا تكون قيمة السند كالآتي :

$١٠٠ح^٢ + ٥ ى$ بمعدل ٤ ٪

$١٠٠ \times ٠,٩٢٤٥٦ + ٥ \times ١,٨٨٦١$

= ١٠١,٨٨٧ جنيه

وهى قيمة قريبة جدا من القيمة التى أوجدناها بالطريقة الأولى (١٠١,٨٧٤) .

رابعاً : تقويم السندات التى تستهلك تبعا لاختيار المدين :

قد تحتفظ الهيئة التى تصدر السندات لنفسها بحق استهلاك القرض ورد قيمة السندات فى أى وقت بعد تاريخ معين أو بين تاريخين معلومين لاحقين لتاريخ الاصدار .

ولأجل تقويم السند الذى من هذا النوع يجب أن نحدد التاريخ الذى يكون فيه من صالح الهيئة المدينة استهلاك السند . ولهذا الغرض يجب أن نتذكر أن القيمة الاستهلاكية للسند تمثل مقدار الدين الحقيقى على الهيئة المدينة وأن معدل فائدة الدين تساوى معدل ربح السند مقسوما على القيمة الاستهلاكية للسند بالنسبة للجنيه الواحد ففى حالة سند قيمته الاستهلاكية ١٢٠ ويعطى ربحا سنويا بمعدل ٦ ٪ من القيمة الاسمية نجد أن الهيئة المصدرة للسند تكون فى الواقع مدينة بمبلغ ١٢٠ جنيه تدفع عنها فائدة سنوية مقدارها ٦ جنيهات أى تدفع فائدة بمعدل $\frac{٦}{١٢٠} \times ١٠٠$ أو ٥ ٪ سنويا .

ولأجل تحديد التاريخ الذى تختاره الهيئة المدينة لاستهلاك السندات تتبع القاعدة التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

(١) إذا أمكن للهيئة المدينة أن تقترض ثانياً بمعدل فائدة أقل مما تدفعه بالنسبة للسندات المصدرة فانها سوف تسدد الدين ، أى تستهلك السندات فى أقرب فرصة ممكنة .

أى أنه إذا كان معدل الفائدة السائد فى السوق المالية — ونقصد به معدل الفائدة الذى يمنح على القروض الطويلة الأجل — أقل من معدل ريع السند — مقاسا بالنسبة إلى القيمة الاستهلاكية كما سبق أن بينا — فانه يجب أن نفترض أن الهيئة المدينة سوف تستهلك السندات فى أقرب وقت ممكن .

(٢) وبالعكس إذا كان معدل الفائدة السائد فى السوق المالية أعلى من معدل فائدة السند — بالنسبة إلى القيمة الاستهلاكية — أي أعلى من معدل الفائدة الذى تدفعه الهيئة المدينة على القرض فانه يجب أن نفترض أن الهيئة المدينة سوف تعمل على تأجيل الاستهلاك أطول مدة ممكنة .

ونقط الضعف فى هذه القاعدة هى أننا نفترض أن معدل الفائدة السائد فى السوق المالية وقت التقويم سيظل ثابتاً وكما هو طول المدة الباقية من الدين كما أن هناك حالات قد يتساوى فيها معدل الفائدة فى السوق المالية بمعدل الفائدة الذى تدفعه الهيئة المدينة على الدين أو يختلف عنه اختلافا ضئيلا بالزيادة أو النقصان .

على أنه نظراً لعدم وجود طريقة أخرى تفضل هذه الطريقة ويمكن أن يقوم بها هذا النوع من السندات فانا نتبع القاعدة حتى لو كان الاختلاف بين معدلى الفائدة طفيفاً جداً .

ويمكن إيضاح طريقة تقويم السندات التى تستهلك تبعاً لاختيار المدين بالأمثلة الآتية :

١ — سند يستهلك تبعاً لاختيار المدين فى أى وقت بعد انتهاء مدة ٢٠ سنة بعلاوة قدرها ١٠ ٪ على القيمة الاسمية ويعطى ربحاً سنويا بمعدل ٥ ٪ ويراد معرفة قيمة هذا السند إذا كان معدل الفائدة السائد فى السوق ٤ ٪ سنويا .

فى هذه الحالة نفترض أن المدين يمكنه أن يقترض بفائدة بمعدل ٤ ٪ فى أى وقت فى المستقبل .

وحيث أن المدين يدفع فائدة على الدين بمعدل $\frac{٥}{١١٠}$

أى بمعدل أكبر من ٤ ٪

∴ يجب أن نفترض أن المدين سوف يستهلك السندات فى أقرب وقت ممكن أى فى نهاية ٢٠ سنة .

وعلى هذا فان قيمة السند تكون :

$١١٠ ع^{٢٠} + ٥ ى_{\overline{٢٠}}$ بمعدل ٤ ./.

(٢) سند يعطى ربحاً بمعدل ٤½ ٪ سنوياً (تدفع على جزءين خلال السنة) ويستهلك تبعاً لاختيار المدين بعد ١٠ سنوات بعلاوة قدرها ١٠ ./. ويراد معرفة قيمة هذا السند إذا كان معدل الفائدة السنوى الاسمى الذى يدفع على جزءين والسائد فى السوق هو ٥ ./.

فى هذه الحالة نجد أن المدين يدفع فائدة بمعدل $\frac{٢,٢٥}{١,١٠}$ ./. كل نصف سنة على الدين .

وحيث أن هذا المعدل أقل من ٢½ ./. وهو المعدل الذى يمكن للمدين عقد قرض جديد به .

∴ نفترض أن المدين لن يستهلك السندات أبدا وبناء عليه تقوم السندات على أساس أنها سندات دائمة أو غير قابلة للاستهلاك أى أن قيمة السند تساوى :

$$\frac{٤,٥}{٠,٠٥}$$

= ٩٠ جنيها

(٣) سند قيمته الاسمية ١٠٠ جنيه يعطى ربحاً سنويا بمعدل ٤ ./. ويستهلك فى أى وقت بعد ٥ سنوات وقبل ١٥ سنة من الآن تبعاً لاختيار المدين بعلاوة قدرها ٥ ./. ويراد حساب قيمة السند إذا كان معدل الفائدة السائد فى السوق المالية :

(أ) ٣ ./. سنوياً

(ب) ٤ ./. سنوياً

(أ) فى هذه الحالة نجد أن معدل الفائدة السائد فى السوق المالية وقدره ٣ ./. أقل من معدل فائدة الدين وقدره $\frac{٤}{١,٠٥}$ ./ وعلى هذا يكون من مصلحة المدين استهلاك الدين فى أقرب فرصة ممكنة ، أى أننا نقوم السند على أساس أنه يستهلك بعد ٥ سنوات من الآن . أى أن :

قيمة السند = $١٠٥ ع^{٥} + ٤ ى_{\overline{٥}}$ بمعدل ٣ ./.

(ب) فى هذه الحالة نجد أن معدل الفائدة السائد فى السوق وقدره ٤ ٪ أعلى من معدل فائدة الدين وقدره $\frac{٤}{١,٠٥}$ ٪.

وعلى هذا يكون من مصلحة المدين تأجيل موعد الاستهلاك أطول مدة ممكنة أى أننا نقوم السند على أساس أنه يستهلك بعد ١٥ سنة أى أن :

قيمة السند = ١٠٥ ع^{١٥} + ٤ ى$_{\overline{١٥}}$ بمعدل ٤ ٪

خامساً : تقويم السندات التى تستهلك باستخدام احتياطى للاستهلاك :

قد تصدر هيئة من الهيئات قرضا سنديا وتخصص لاستهلاكه مبلغاً سنويا معلوما يسمى احتياطى الاستهلاك Sinking fund يبدأ فى العادة بعد مضى مدة محددة من تاريخ الاصدار ١٠ سنوات أ، ٢٠ سنة مثلا وقد نجد حالة من اثنين :

١ — تخصص الهيئة مبلغا سنويا ثابتا للاستهلاك فقط .

٢ — تخصص الهيئة مبلغا سنويا ثابتاً الاستهلاك ودفع الأرباح السنوية للسندات .

ولكى نوضح الفرق بين هاتين الحالتين نفرض أن قيمة القرض ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وأن القيمة الاسمية للسند الواحد ١٠٠ جنيه وأن الربح السنوى للسند هو ٥ ٪ من القيمة الأسمية .

فاذا كانت الهيئة تخصص مبلغا سنويا ثابتا للاستهلاك فقط وإذا كانت السندات جميعها تستهلك بقيمة ثابتة هى القيمة الاسمية وبطريق السحب مثلا فان معنى هذا أن الهيئة تستهلك سنويا عدداً ثابتا من السندات . فمثلا إذا كان احتياطى الاستهلاك ٥٠٠٠٠ جنيه سنويا فان عدد السندات التى تستهلك سنويا يكون ٥٠٠ سنداً .

أما إذا كانت الهيئة تخصص مبلغاً سنويا ثابتا للاستهلاك ودفع الأرباح السنوية فانا نجد أن القيمة المخصصة للاستهلاك وبالتالى عدد السندات المستهلكة يزداد سنويا إذ أن المبلغ المخصص للاستهلاك فى كل سنة يزيد بمقدار المبلغ المقابل لأرباح السندات التى تستهلك فى السنة التى قبلها . فاذا كان المبلغ السنوى الذى خصصته الهيئة

للارباح والاستهلاك ٨٠٠٠ جنيه فانا نجد أن احتياطى الاستهلاك يبدأ في السنة الأولى بـ ٣٠٠٠ جنيه وهو مبلغ يكفى لاستهلاك ٣٠٠ سنداً ثم يزداد فى السنة الثانية بمقدار أرباح الثلاثمائة سند التى استهلكت فى السنة الأولى وقدره ١٥٠ جنيه

أى يصبح مساويا ٣١٥٠ جنيه وهذا المبلغ يكفى لاستهلاك سندات عددها ٣١٥ سنداً .

وهكذا نجد أن المبلغ المخصص للاستهلاك يتزايد سنة بعد أخرى . وكذا عدد السندات المستهلكة سنويا .

ويسمى احتياطى الاستهلاك فى الحالة الأولى — أي فى الحالة التى تخصص فيها الهيئة مبلغاً سنوياً ثابتاً للاستهلاك فقط — باحتياطى الاستهلاك البسيط أو الثابت Simple sinking fund .

كما يسمى فى الحالة الثانية باحتياطى الاستهلاك المتزايد
Cumulative sinking fund

وسواء كان احتياطى الاستهلاك ثابتاً أو متزايداً فانا نجد أن شروط الاستهلاك تختلف باختلاف السندات . ونورد فيما يلى بعض هذه الشروط على سبيل المثال :

(١) يخصص الاحتياطى للاستهلاك بطريقة السحب فقط على أن تدفع القيمة الاستهلاكية لكل سند مسحوب .

(٢) يخصص الاحتياطي للاستهلاك بطريقة السحب ودفع القيمة الاستهلاكية للسند المسحوب أو بطريقة الشراء فى السوق إذا كان ثمن الشراء أقل من القيمة الاستهلاكية

(٣) يخصص الاحتياطى للاستهلاك عن طريق الشراء إذا كان ثمن السندات فى السوق أقل من القيمة الاستهلاكية أما إذا كان الثمن أعلى من القيمة الاستهلاكية فان الهيئة تحتفظ بالاحتياطى وتستثمره إلى أن ينخفض ثمن السندات أو إلى أن يأتى اليوم النهائى المحدد لاستهلاك الدين .

(٤) يخصص الاحتياطى للاستهلاك عن طريق السحب مع تحديد تاريخ يستهلك فيه جميع السندات الباقية بدون استهلاك حتى هذا التاريخ .

(٥) يخصص الاحتياطى للاستهلاك عن طريق السحب ودفع القيمة الاستهلاكية للسند المسحوب أو عن طريق الشراء إذا كان ثمن الشراء أقل من القيمة الاستهلاكية مع تحديد تاريخ يستهلك فيه جميع السندات الباقية بدون استهلاك حتى هذا التاريخ .

(٦) يخصص الاحتياطى للاستهلاك عن طريق السحب على أن يكون للهيئة المدينة الحق فى أى وقت من الأوقات بعد تاريخ معين فى أن تستهلك جميع السندات التى تكون باقية بدون استهلاك فى ذلك التاريخ الذى تختاره .

(٧) يخصص الاحتياطى للاستهلاك عن طريق السحب ودفع القيمة الاستهلاكية للسند المسحوب أو عن طريق الشراء إذا كان ثمن السند فى السوق أقل من القيمة الاستهلاكية على أن يكون للهيئة المدينة الحق فى أى وقت من الأوقات بعد تاريخ معلوم فى أن تستهلك جميع السندات التى تكون باقية بدون استهلاك فى ذلك التاريخ الذى تختاره .

(٨) مثل (٦) ولكن الهيئة المدينة يكون لها الحق فى أى وقت من الأوقات بين تاريخين محددين لاحقين لتاريخ الاصدار فى أن تستهلك جميع السندات التى تكون باقية بدون استهلاك فى ذلك التاريخ الذى تختاره .

(٩) مثل (٧) ولكن الهيئة المدينة يكون لها الحق فى أى وقت من الأوقات بين تاريخين محددين لاحقين لتاريخ الاصدار فى أن تستهلك جميع السندات التى تكون باقية بدون استهلاك فى ذلك التاريخ الذى تختاره .

وهكذا .

استخدام الاحتياطى للاستهلاك عن طريق السحب

فى هذه الحالة نجد أن المستثمر لا يعلم مقدما التاريخ الذى سوف يستهلك فيه السند الذى يريد أن يشتريه وأنه لا حيلة له فى الابقاء على السندات التى يحملها إذا ما ظهرت هذه السندات فى السحب فى أى وقت بعد تاريخ الشراء .

وكما سبق أن ذكرنا قد يكون احتياطى الاستهلاك ثابتاً أو بسيطاً كما قد يكون متزايداً .

والسندات التي من النوع الأول هي في الواقع سندات تسدد على أجزاء بطريق السحب وقد سبق أن أوضحنا طريقة تقويمها في القسم الثالث من هذا البحث . ونضيف هنا إلى أن المبادىء المتبعة في تقويم السندات التي تستهلك باحتياطي ثابت هي نفس المبادىء التي تتبع في تقويم السندات التي تسدد باستخدام احتياطي متزايد للاستهلاك ، فهذه السندات الأخيرة تقوم أيضاً إما على أساس حساب متوسط ثمن جميع السندات التي تكون باقية بدون استهلاك في تاريخ التقويم أو بحساب الزمن المكافىء للسندات الباقية ثم اعتبار أن هذه المدة هي التي سيستهلك بعدها السند المطلوب شراءه .

التقويم بحساب متوسط ثمن السندات :

هذه الحالة تتطلب حساب الزمن الباقي على استهلاك جميع السندات الباقية في يوم تاريخ التقويم وتحسب هذه المدة كالآتي :

نفرض أن القيمة الاستهلاكية للسند ك وأن نسبة الربح السنوي إلى القيمة الاسمية م يساوي ف وأن نسبته إلى القيمة الاستهلاكية فَ .

نفرض أيضاً أن نسبة مقدار الاحتياطي المتزايد للاستهلاك إلى القيمة الاسمية يساوي ى ونسبته إلى القيمة الاستهلاكية ىَ

وعلى هذا فانا نجد أن المبلغ المخصص لخدمة الدين يساوي

ك (ىَ + فَ) = م (ى + ف)

مقدار مايخصص للاستهلاك في نهاية السنة الأولى = ك ىَ

مقدار الباقي بدون استهلاك في بدء السنة الثانية = ك (١ — ىَ)

مقدار الربح السنوي المستحق على الدين = ك (١ — ىَ) × فَ

مقدار مايخصص للاستهلاك في نهاية السنة الثانية = ك (ى + فَ) — ك فَ (١ - ىَ)

= ك ىَ + ك ىَ فَ

= ك ىَ (١ + فَ)

وهكذا نجد أن مايخصص للاستهلاك في نهاية السنة الثالثة = ك ىَ (١ + فَ)٢

وما يخصص للاستهلاك في نهاية السنة الرابعة = ك ى (١ + فَ)٣ وهكذا .

وحيث أن مجموع الاستهلاكات يجب أن تساوى ك

∴ ك = ك ىَ + ك ىَ (١ + ف) + ... + ك ىَ (١ + فَ)^ن - ١

= ك ىَ حـ ن بمعدل فائدة حقيقى سنوى فَ

ومن هذه المعادلة يمكنا إيجاد ن وهى مدة الدين الأصلية أى المدة التى يجب أن ينتهى بعدها استهلاك جميع السندات ، وهى مقاسة من التاريخ الذى يبدأ فيه استخدام الاحتياطي للاستهلاك .

وقد لا تكون ن عددا صحيحا وفى هذه الحالة يجب حساب مقدار الدفعة الأخيرة التى تسددها الهيئة المدينة وهذه قد تكون دفعة صغيرة بالنسبة للمبلغ السنوي الذى تسدده الهيئة المدينة يسدد فى نهاية السنة الصحيحة التالية للمدة ن أو دفعة كبيرة نسبيا تسدد فى نهاية السنة الصحيحة السابقة للمدة ن

فإذا كانت ن = رَ + كسرا من السنة فإن المبلغ الأخير يحسب فى الحالة الأولى كالآتى :

مقدار المستهلك حتى نهاية رَ من السنوات .

= ك ىَ حـ رَ

مقدار الباقى بدون استهلاك في نهاية رَ من السنوات .

= ك [١ - ىَ حـ رَ]

مقدار الدفعة الأخيرة الصغيرة :

= ك [١ - ىَ حـ رَ] (١ + فَ)

أما فى الحالة الثانية فإن الدفعة الواجب سدادها تساوى الدفعة السنوية المعتادة مضافا اليها الباقى بدون استهلاك فى نهاية رَ من السنوات أى تساوى :

ك (ىَ + فَ) + ك (١ - ىَ حـ رَ)

وبعد تحديد الدفعة الأخيرة والمدة فإن تقويم السند يصبح سهلا إذ أن قيمة

السندات التى لم تستهلك تكون مساوية للقيمة الحالية للمبالغ المخصصة لخدمة الدين أى تساوى :

ك (ىَ + فَ) ىنَ   ك (١ — ىَ حنَ) (١ + فَ) (١ + ع) —نَ — ١

فى الحالة الأولى

أ ٥

ك (ىَ + فَ) ىنَ + ك (١ — ىَ حنَ) (١ + ع) —نَ

فى الحالة الثانية

وفى كلتا الحالتين تحسب القيم على أساس معدل فائدة الاستثمار ع وذلك فيما عدا القيمة حنَ فانها تحسب على أساس العدل فَ

حساب الثمن مع وجود تاريخ يسدد فيه الباقى من السندات بلا استهلاك :

كما سبق أن ذكرنا قد يخصص المدين احتياطيا متزايدا للاستهلاك يستخدم لمدة معلومة يستهلك المدين فى نهايتها جميع السندات الباقية ولأجل تقويم سند من هذا النوع نحدد السندات التى يستهلكها المدين فى نهاية مدة استخدام احتياطى الاستهلاك ثم نحسب قيمة جميع السندات الباقية بدون استهلاك فى يوم التقويم ونأخذ متوسط ثمن السند على أنه قيمة الشراء لأى سند من هذه السندات .

فلو أصدرت شركة من الشركات قرضا سنديا قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه فى شكل سندات القيمة الاسمية لكل سند منها ١٠٠ جنيه والربح السنوى ٥ ٪ واذا خصصت لخدمة الدين مبلغا سنويا قدره ٨٠٠٠ جنيه وإذا فرض أن الشركة تستهلك جميع السندات التى تكون باقية بدون استهلاك فى نهاية ١٠ سنوات من تاريخ الاصدار وأن القيمة الاستهلاكية لكل سند ١١٠ جنيه فان المبلغ الذى تسدده الهيئة فى نهاية ١٠ سنوات من تاريخ الاصدار يحسب كالآتى :

مقدار المستهلك فى نهاية السنة الأولى   ٣٠٠٠

٣ ٪ من القيمة الاسمية

أى أن $ى = ٠,٠٣$

$ى' = \frac{٣}{١١٠}$

وكذلك $ف = ٠,٠٥$

$ف' = \frac{٥}{١١٠}$

مقدار المستهلك فى نهاية ١٠ سنوات = $ك\ ى'\ ح_{١٠}$ بمعدل $\frac{٥}{١١٠}$

مقدار الباقى بدون استهلاك فى نهاية ١٠ سنوات

$ك\ [\ ١ - ى'\ ح_{١٠}\ ]$

وذلك بالنسبة لكل ١١٠ من الجنيهات من القيمة الاستهلاكية للدين ، أى أن المبلغ الذى تسدده الشركة فى نهاية ١٠ سنوات

$١١٠٠٠٠\ (\ ١ - ى'\ ح_{١٠}\ )$ بمعدل $\frac{٥}{١١٠}$

وهذا المبلغ يدفع بالاضافة الى المبلغ السنوى ٨٠٠٠ جنيه المخصص لخدمة الدين فاذا أريد تقويم هذه السندات فى تاريخ يسبق التاريخ النهائي بثلاث سنوات مثلا واذا كان التقويم بدون الكوبون المستحق حينئذ فان قيمة جميع السندات التى تكون باقية بدون استهلاك فى تاريخ التقويم

$٨٠٠٠\ د + ١١٠٠٠٠\ (\ ١ - ى'\ ح_{٧}\ )\ ع^{٣}$

حيث $ح_{٧}$ تحسب على أساس معدل فائدة $\frac{٥}{١١٠}$ ويحسب الباقى على أساس معدل الفائدة الذى يريده المستثمر .

وبقسمة هذه القيمة على عدد السندات نحصل على متوسط الثمن المطلوب .

التقويم مع إعطاء المدين حق الاختيار لاستهلاك السندات الباقية فى أى وقت :

كما سبق أن ذكرنا قد يكون للمدين الذى يخصص احتياطى للاستهلاك الحق

فى أن يستهلك — تبعاً لاختياره — جميع السندات التى تكون باقية بدون استهلاك فى أى وقت بعد تاريخ معين أو بين تاريخين معلومين .

وفى هذه الحالة يتحتم علينا معرفة التاريخ الذى يختاره المدين لسداد باقى الدين ثم تحسب المبالغ التى يدفعها المدين فى ذلك التاريخ .

وتحسب المبالغ المستحقة السداد فى التاريخ الذى يختاره لسداد السندات الباقية بالطريقة المبينة فى البند السابق إذا كان احتياطى الاستهلاك متزايداً أو بجمع السندات التى تكون قد استهلكت حتى ذلك التاريخ وطرحها من العدد الأصلى للسندات المصدرة إذا كان الاحتياطى بسيطاً .

ويحدد التاريخ الذى يختاره المدين لسداد باقى الدين طبقاً للقواعد التى سبق أن أوضحناها عند الكلام عن القسم الرابع من هذا البحث والتى تتلخص فى أنه إذا كان معدل فائدة الدين أقل من معدل الفائدة السائد فى السوق فاننا نفترض أن المدين سوف يؤجل تاريخ الاستهلاك أطول مدة ممكنة وبالعكس إذا كان معدل فائدة الدين أكبر من معدل الفائدة السائد فى السوق فان المدين يختار لاستهلاك السندات الباقية أقرب تاريخ يكون له فيه هذا الحق .

التقويم بحساب الزمن المكافىء :

(ا) حالة الاحتياطى البسيط للاستهلاك :

سبق أن ذكرنا أنه إذا كان عدد السندات التى تستهلك سنوياً ثابتاً فان الزمن المكافىء يحسب على اعتبار أنه المدة بين تاريخ التقويم ومنتصف المدة بين التاريخ الذى يتم فيه أول استهلاك يلى تاريخ التقويم والتاريخ الذى يتم فيه آخر استهلاك للسندات .

ونضيف هنا إلى أنه إذا كان المدين قد حدد تاريخاً معيناً يستهلك فيه ما يكون باقياً من السندات أو كان للمدين حق استهلاك السندات التى تكون باقية فى أى وقت تبعاً لاختياره فانا نحدد الزمن المكافىء بالطريقة الآتية :

(١) نحدد الزمن المكافىء للسندات التى تستهلك سنوياً بعد تاريخ التقويم والتى تكون قيمتها الاسمية متساوية بالطريقة السابقة .

(٢) يحسب الزمن المكافىء المطلوب ج من العلاقة الآتية :

$$ج = \frac{ك_{١} \times ن_{١} + ك_{٢} ج_{٢}}{ك_{١} + ك_{٢}}$$

حيث :

$ك_{١}$ تساوى مجموع القيم الاستهلاكية للسندات التى تستهلك قبل التاريخ المختار للاستهلاك النهائى .

، $ج_{١}$ الزمن المكافىء للسندات التى مجموع قيمتها الاستهلاكية $ك_{١}$

، $ك_{٢}$ تساوى القيمة الاستهلاكية للسندات التى تستهلك فى التاريخ النهائى

، $ج_{٢}$ المدة بين تاريخ التقويم والتاريخ النهائى المحدد للاستهلاك .

(ب) حالة الاحتياطى المتزايد :

يحسب الزمن المكافىء فى حالة ما اذا كان الاستهلاك باحتياطى متزايد من المعادلة الآتية :

$$م_{س} \times د_{\overline{ن - ١}} + م_{هـ} \times ح^{ج} = ك ف^{-} د_{\overline{ن}} \quad ك ح^{\overline{ن}}$$

حيث $م_{س}$ هو المبلغ السنوى المخصص لخدمة الدين ، أى لدفع الربح الدورى وللاستهلاك .

، $م_{هـ}$ هو المبلغ الذى يدفع فى التاريخ النهائى للاستهلاك .

، ك هى القيمة الاستهلاكية لجميع السندات الباقيـــة بدون استهلاك فى تاريخ التقويم .

، $\overline{ن}$ هو مدة الزمن المكافىء المطلوبة .

ويلاحظ أن حساب الثمن بطريقة الزمن المكافىء يتطلب حساب مجموع قيم السندات الباقية أولا وعلى هذا فان هذه الطريقة لن توفر وقتا أو جهدا فى الحساب فى حالة احتياطى الاستهلاك المتزايد .

استخدام احتياطى الاستهلاك فى شراء السندات من السوق الحرة :

إذا كان للمدين الحق فى استخدام احتياطى الاستهلاك فى شراء السندات فى السوق بدلا من استهلاكها عن طريق السحب فقط أو إلى جانب حقه

فى استهلاكها بطريق السحب فان هذا الحق يعمل على تقصير مدة الاستهلاك وذلك إذا تحققت الشروط الآتية :

(١) أن يكون ثمن السندات فى السوق أقل من القيمة الاستهلاكية .

(٢) أن تكون سوق السندات حرة بمعنى أن السندات لا تكون مملوكة لمنشأة واحدة أو عدة منشآت يمكن أن يتم بينها اتفاق على عدم الاستهلاك بأقل من ثمن معين .

(٣) ألا يكون عدد السندات المستهلكة سنويا ثابتا بل إن المبلغ المخصص للاستهلاك يستخدم جميعه فى شراء السندات مهما بلغ عددها .

والشرط الأول يتحقق إذا كان معدل فائدة الاستثمار السائد فى السوق أعلى من معدل فائدة السند فَ فنى هذه الحالة يكون ثمن السند أقل من القيمة الاستهلاكية . على أنه يجب أن نلاحظ أن ثمن السندات فى هذه الحالة يزداد تدريجيا كلما قرب الموعد المحدد للاستهلاك ويظل يزداد حتى يصل إلى القيمة الاستهلاكية فى الموعد المحدد للاستهلاك .

ولأجل غرض التقويم يجب أن نحدد الموعد النهائى للاستهلاك وهذا كما ذكرنا يتطلب منا تحديد نسب الزيادة فى الأثمان فى المستقبل ومن الطرق المتبعة هى أن نفترض أن ثمن السندات فى السوق ترتفع تدريجياً بحيث يكون معدل الفائدة الذى يحققه مشترى يساوى المعدل المطلوب وقت التقويم وذلك مهما كان تاريخ الشراء أو تاريخ بيع السند إلى الهيئة المدينة لغرض استهلاكه .

وعلى أساس هذا الفرض نجد أنه بالنسبة إلى مجموعة جملة السندات الموجودة فى السوق بدون استهلاك يكون متوسط ثمن السند ا مثلا يحقق العلاقة الآتية :

ا ك (فَ + ىَ) ى ن بمعدل فائدة حقيقى ع . . . . (٨)

حيث ن هى المدة الباقية من مدة الاستهلاك وتساوى عدداً صحيحاً أ ى

ا ك (فَ + ىَ) ى ن ــ ١ + م ه ح ن بمعدل ع . . . . . (٩)

إذا كانت الدفعة الأخيرة للسداد تختلف عن المبلغ المخصص سنويا لخدمة الدين ك (فَ + ىَ) وتساوى صهـ مثلا .

وإذا نظرنا إلى التقويم من وجهة نظر مستثمر معين فإنا نجد أن ا يجب أن تحقق العلاقة الآتية :

ا   ك فَ دن   ك حن . . . . (١٠)

وحيث أن القيم الحالية للسندات جميعها يجب أن تكون متساوية نجد أن

ا   ك (فَ + ىَ) دن   ك فَ دن + ك حن

على أساس الاعتبار الأول أو

ا   ك (فَ + ىَ) دن-١ + صهـ حن = ك فَ دن + ك حن

على أساس الاعتبار الثانى .

وبالنسبة للاعتبار الأول — مثلا — نجد أن

ىَ دن   حن

أو حن   ١/ىَ بمعدل ع

ومنه يمكننا تحديد قيمة ن .

ثم بالتعويض عن قيمة ن فى المعادلة (٨) أو (١٠) يمكننا الحصول على قيمة الشراء المطلوبة .

فبالتعويض فى المعادلة (٨) نجد أن

ا   ك (فَ + ىَ) دن

ا (١ + ع)ن   ك (فَ + ىَ) حن

ولكن حن   ((١ + ع)ن − ١) / ع   ١/ى

∴ ا   ١ + ع/ىَ   ك (فَ + ىَ) × ١/ىَ

ومنه نجد أن

$$\text{ا} = \text{ك} \times \frac{\text{فَ} + \text{ىَ}}{\text{ع} + \text{ىَ}} \qquad (11)$$

وهناك طريقة أخرى يمكن أن نحسب بها المدة وذلك على أساس افتراض أن الثمن فى السوق يزداد تدريجيا وبانتظام حتى يصل إلى القيمة الاستهلاكية ثم نعتبر متوسط الثمن $\frac{\text{ا} + \text{ك}}{2}$ بأنه هو القيمة التى تشترى بها السندات المستهلكة فى المستقبل .

وعلى أساس هذا الفرض نجد انه إذا كانت المدة الباقية من الدين = ن فانه بالنسبة إلى مشترى لا يبيع إلا إذا أجبر على ذلك . أى لا يبيع إلا فى نهاية مدة الاستهلاك ن يكون الثمن الذى يدفعه ا يجب أن يحقق المعادلة الآتية :

$$\text{ا} = \text{ك} + \text{ك}\,(\text{فَ} - \text{ع})\,\text{ء}_{\text{ن}} \ \text{بمعدل ع} \qquad (12)$$

كذلك إذا كانت نسبة احتياطى الاستهلاك فى أو استهلاك يلى تاريخ التقويم إلى مجموع القيم الاستهلاكية للسندات الموجودة فى تاريخ التقويم = ىَ فانا نجد أن

$$\frac{\text{ا} + \text{ك}}{2} = \text{ك}\ \text{ىَ}\ \text{حـ}_{\text{ن}} \ \text{بمعدل فائدة فَ} \qquad (13)$$

والمعادلتان (١٢) ، (١٣) بهما مجهولان هما ا ، ن وهذان المجهولان يمكن إيجادهما بحل المعادلتين المذكورتين فمن المعادلة (١٣) نجد أن

$$\text{ا} = 2\,\text{ك}\ \text{ىَ}\ \text{حـ}_{\text{ن}}^{\text{فَ}} - \text{ك}$$

وبالتعويض فى (١٢) نجد أن

$$2\,\text{ك}\ \text{ىَ}\ \text{حـ}_{\text{ن}}^{\text{فَ}} - \text{ك} \,[=]\, \text{ك} + \text{ك}\,(\text{فَ} - \text{ع})\,\text{ء}_{\text{ن}}^{\text{ع}}$$

أى أن :

$$2\,\text{ىَ}\ \text{حـ}_{\text{ن}}^{\text{فَ}} - (\text{فَ} - \text{ع})\,\text{ء}_{\text{ن}}^{\text{ع}} = 2 \qquad (14)$$

وهذه المعادلة بها مجهول واحد هو ن يمكن إيجاده بالتجربة

فمثلا إذا كانت ع = ٠,٠٤ ، ف َ = ٠,٠٣ ، ك = ١٠٠ جنيه ،
ى َ = ٠,٠٥٠٧٨ . فإنا نجد أن ن يجب أن تحقق المعادلة

٢ × ٠,٠٥٠٧٨ × حـ $\frac{٣ ٪}{ن}$ + ٠,٠١ ى $\frac{٤ ٪}{ن}$ — ٢

وبالتجربة نجد أن ن = ١٥ سنة

وبالتعويض فى (١٢) نجد أن

ا = ١٠٠ — ١٠٠ × ٠,٠١ ى $\frac{٤ ٪}{١٥}$

= ١٠٠ — × ١١,١١٨٤

= ٨٨,٨٨١٦ جنيها .

وهذه القيمة قريبة جداً من القيمة التى نحصل عليها باستخدام القانون رقم (١١) وهى :

١٠٠ × $\frac{٠,٠٣ + ٠,٠٥٠٧٨}{٠,٠٤ + ٠,٠٥٠٧٨}$

٨٨,٩٨٤ جنيها

تقويم السندات فى تاريخ يختلف عن تاريخ استحقاق الربح الدورى :

افترضنا فى جميع الحالات السابقة أن التقويم يكون عقب صرف دفعة الربح الدورى مباشرة . أما إذا أريد إيجاد قيمة السند فى تاريخ يقع بين تاريخين متتاليين من تواريخ استحقاق الكوبون أو الربح الدورى فاننا نوجد أولا القيمة فى تاريخ صرف دفعة الربح السابق لتاريخ التقويم مباشرة أو فى التاريخ اللاحق له مباشرة.

وفى الحالة الأولى تعلى القيمة بالفائدة عن المدة المنقضية منذ تاريخ صرف الكوبون السابق .

وفى الحالة الثانية يخصم من القيمة مقدار الفائدة عن المدة الباقية لتاريخ صرف الكوبون المقبل .

ففى حالة سند دائم قيمته الاسمية ١٠٠ جنيه يعطى ربحاً سنوياً بمعدل ٣ ٪ يدفع على جزءين كل ستة شهور وإذا كان موعد استحقاق الكوبون الثانى هو ٣ شهور

من الآن فان الثمن الذى يدفعه مشترى الآن والذى يحقق له فائدة بمعدل اسمى سنوى يدفع على جزءين قدره ٤ ٪ يمكن حسابه بطريقتين كالآتى :

الطريقة الأولى : نفرض أن الثمن عقب صرف الـكوبون السابق لتاريخ التقويم مباشرة يساوى ا صفر .

$$\therefore \text{الثمن الحالى} = \text{ا}_{\text{صفر}} \times ١,٠٢^{\frac{١}{٢}}$$

$$= \frac{٣}{٠,٠٤} \times ١,٠٠٩٩٥٠٥$$

$$= ٧٥,٧٤٧ \text{ جنيها}$$

الطريقة الثانية : نفرض أن الثمن فى نهاية ٣ شهور من الآن وقبل دفع الكوبون مباشرة = $\text{ا}_{١}$

$$\therefore \text{الثمن الحالى} = \text{ا}_{١} \times ١,٠٢^{\frac{١}{٢}}$$

$$= \left(١,٥ + \frac{٣}{٠,٠٤}\right) \times \frac{١}{١,٠٠٩٩٥٠٥}$$

$$= ٧٥,٧٤٧ \text{ جنيها كما سبق}$$

أمثلة تطبيقية

سوف نختم هذا البحث بأمثلة واقعية من مجموعة السندات المتداولة فى الأسواق المالية :

١ — سندات Consols ٢ ½ ٪ :

هذه السندات من أهم السندات التى أصدرتها الحكومة البريطانية والتى من النوع الدائم أى غير القابل للاستهلاك وفيها نجد أن معدل الربح السنوى ٢½ ٪ من القيمة الاسمية كما أن من شروطها أنها تستهلك فى أى وقت بناء على رغبة الهيئة المدينة فطالما كان معدل فائدة الاستثمار فى السوق أزيد من ٢ ½ ٪ فان الحكومة لا تفكر فى الاستهلاك . وعلى هذا فان السندات تقوم على أساس أنها سندات دائمة وتعطى دفعة سنوية دائمة مقدارها ٢ ½ ٪ من القيمة الاسمية ، أى أن ثمن الشراء عقب صرف

الـكوبون مباشرة .

$$= \frac{٢,٥}{ع}$$

فاذا كانت ع = ٠,٠٤ فان الثمن يكون

$$\frac{٢,٥}{٠,٠٤} = ٦٢,٥$$

واذا كانت ع = ٠,٠٣ فان الثمن يصبح

$$\frac{٢,٥}{٠,٠٣} = ٨٣,٣$$

٢ — (أ) سندات الحرب ٣ ½ ٪ War Loan سنة ١٩٥٢ أو ما بعدها.

(ب) سندات Consolidate Loan ٤ ٪ سنة ١٩٥٧ أو ما بعدها .

(حـ) سندات Treasury Stock ٣ ٪ سنة ١٩٦٦ أو ما بعدها .

(ى) سندات Treasury Stock ٢ ½ ٪ سنة ١٩٧٥ أو ما بعدها .

جميع هذه السندات أصدرتها الحكومة البريطانية وهى جميعها تعتبر لغرض التقويم سندات دائمة وتقوم بقسمة الربح السنوى على معدل الفائدة السائد فى السوق .

٣ — سندات التحويل ٣ ½ ٪ Coversion loan لسنة ١٩٦١ أو مابعدها :

أصدرت الحكومة البريطانية هذه السندات في سنة ١٩٢١ وكان ثمنها فى بادىء الأمر حوالى ٦٠ ٪ من القيمة الاسمية وتشترط الحكومة البريطانية فيما يتعلق بهذه السندات أنه فى حالة انخفاض الثمن عن ٩٠ جنيه فان الحكومة تستهلك عن طريق الشراء ما لا يقل عن ١ ٪ من مجموع السندات التى تكون باقية بدون استهلاك . وعلى هذا فان الدين لن يستهلك أبدا نظراً لأن احتياطى الاستهلاك ليس نسبة مئوية من القيمة الاسمية لأصل القرض ولكن نسبة مئوية لما يكون باقى من السندات بدون استهلاك وهو احتياطى الغرض الرئيسى منه حفظ ثمن السندات عالياً .

وحيث أن حامل السند لن يكون مجبراً فى وقت ما على البيع فان السند يقوم على اعتبار أنه سند دائم .

٤ — سندات الادخار ٣ ٪ Saving Bonds لسنة ١٩٦٥ / ١٩٧٥

هذه إحدى سندات الحكومة البريطانية القابلة للاستهلاك .

ونجد هنا أن الهيئة المدينة حددت تاريخ الاستهلاك بيوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٧٥ غير أنها أعطت لنفسها الحق فى استهلاك جزء أو كل السندات فى أى وقت ابتداء من ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٥

وعلى هذا فان هذه السندات تقوم باتباع القاعدة التى سبق أن أوضحناها عند الكلام عن السندات التى تستهلك تبعاً لاختيار المدين .

٥ — السندات البريطانية Funding ٣ ٪ لسنة ١٩٥٩ / ١٩٦٩

تسدد هذه السندات بقيمتها الاسمية وقد حددت الحكومة البريطانية تاريخ الاستهلاك ١٥ أبريل سنة ١٩٦٩ كما أعطت لنفسها الحق فى الاستهلاك فى أى وقت ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٦٩ ، كما خصصت احتياطى متزايد للاستهلاك قدره ½ ٪ عن كل ستة شهور يستخدم فى الاستهلاك عن طريق الشراء من السوق إذا كان ثمن البيع أقل من القيمة الاسمية وإلا فان الحكومة تحتفظ به أى أنه ليس للهيئة المدينة الحق فى استخدام الاحتياطى الاستهلاك عن طريق السحب .

وإذ أن المشترى لن يكون ملزما بالبيع فى أى وقت قبل التاريخ الذى تحدده الهيئة المدينة للاستهلاك لذا فان احتياطى الاستهلاك يمكن إهماله لغرض التقويم ويعامل السند معاملة سند عادى يستهلك بناء على اختيار المدين فى أى وقت بين تاريخين محددين .

٦ — سندات النصر ٤ ٪ Victory Bonds :

أصدرت الحكومة البريطانية هذه السندات فى سنة ١٩١٩ وكان مجموع قيمة القرض ٣٥٩,٥٣١,٨٤٥ جنيها .

وتستهلك هذه السندات بقيمتها الاسمية عن طريق السحب الذى يجرى سنويا

وقد خصصت الهيئة المدينة مبلغاً نصف سنوى قدره ٨,٠٨٩,٤٦٦ جنيه أى مايعادل ¼٢ ٪ من القيمة الاسمية للاستهلاك ودفع الربح النصف السنوى .

أى أن الهيئة المدينة خصصت للاستهلاك احتياطيا متزايداً قيمته ½ ٪ سنويا ويمكن أن نثبت بالطرق التى سبق إيضاحها أن هذا الاحتياطى يكفى لاستهلاك الدين جميعه فى نهاية سنة ١٩٧٥ مع دفعة نهائية فى سنة ١٩٧٦ مقدارها ٣٥٠٠٠٠ جنيه

ولتقويم هذا النوع من السندات يجب أن نلاحظ أن الاستهلاك هو عن طريق السحب فقط أى أن حامل السند لا تترك له الحرية فى الاحتفاظ به كما يريد ، بل إنه يكون مجبراً على استرداده والحصول على قيمته الاستهلاكية إذا ما ظهر فى السحب كما أنه لا يعرف متى سيظهر سنده فى السحب .

وعلى هذا — وكما سبق أن ذكرنا — يجب أن نحسب مقدار الباقى من السندات بدون استهلاك فى تاريخ التقويم ونحسب القيمة الحالية لهذه السندات الباقية ونأخذ متوسط الثمن على أساس أنه القيمة المطلوبة للشراء .

فاذا فرضنا أن القيمة الاسمية للسندات غير المستهلكة وقت التقويم س وأن المدة الباقية حتى يوم السحب الأخير الذى يتم فى سنة ١٩٧٥ هى ن من السنوات فان القيمة الحالية للسندات الباقية بدون استهلاك على أساس معدل فائدة اسمى $ع_{(٢)}$ يدفع مرتين فى السنة يكون كالآتى :

$$٨٠٨٩٤٦٦\, ى_{٢ن} + ٣٥٠٠٠٠\, ح^{٢ن+١} \quad \text{بمعدل فائدة } \frac{ع_{(٢)}}{٢}$$

ويكون قيمة السند الواحد يساوى

$$\frac{٨٠٨٩٤٦٦\, ى_{\overline{٢ن}} + ٣٥٠٠٠٠\, ح^{٢ن+١}}{س}$$

وذلك لكل جنيه واحد من القيمة الاسمية للسند .

٧ — سندات Lewis Investment Trust ٥ ٪ :

أصدرت إحدى الهيئات الأهلية البريطانية هذه السندات فى سنة ١٩٣١ وتستهلك بالشروط الآتية :

١ — يخصص للاستهلاك احتياطى متزايد قدره ½ ٪ سنويا يبدأ فى استخدامه فى سنة ١٩٣٥

٢ — يستخدم الاحتياطي للاستهلاك بقيمة السند الاسمية عن طريق السحب أو عن طريق الشراء إذا كان الثمن أقل من القيمة الاسمية .

٣ — التاريخ النهائي للاستهلاك هو سنة ١٩٨٥ وللهيئة المدينة الحق فى استهلاك جميع السندات التى قد تكون باقية فى أى وقت من الأوقات بين سنتى ١٩٦٥ و ١٩٨٥ حسب اختيارها .

ونظراً لأن معدل الفائدة السائد فى السوق أقل من ٥ ٪ وقد ظل كذلك منذ سنة ١٩٣٥ وهو تاريخ بدء الاستهلاك فيمكننا إذن أن نستنتج ما يلى :

(أ) ان الهيئة المدينة ستنتهز أول فرصة لاستهلاك جميع السندات نظراً لأن فى إمكانها أن تقترض من السوق بفائدة أقل من الفائدة التى تدفعها أى أننا نفترض أن جميع السندات التى تكون باقية فى سنة ١٩٦٥ ستستهلك فى تلك السنة .

(ب) أن ثمن السند فى السوق سيظل أعلى من القيمة الاستهلاكية وعلى هذا فلن يستخدم احتياطى الاستهلاك فى الشراء ولكن الاستهلاك سيكون عن طريق السحب فقط .

وقد كان الباقى بدون استهلاك فى سنة ١٩٤٨ (١,٣٦٧,٦١٦ جنيه) أما المبلغ السنوى المخصص لخدمة الدين فهو ٨٢,٥٠٠ جنيه .

ويمكن أن نحسب بالطرق السابق إيضاحها أن ما سيتم استهلاكه قبل سنة ١٩٦٥ يكون ٣٣٢,٠٠٠ جنيه تقريباً وأن الباقى الذى يستهلك فى سنة ١٩٦٥ سيكون ١,٠٣٥,٠٠٠ جنيه تقريباً .

وبذا تكون القيمة الحالية لجميع السندات الباقية فى سنة ١٩٤٨

— ٨٢٥٠٠٠ ى ١٦ + ٣٥,٠٠٠ ,١ ح١٧

بمعدل الفائدة المطلوب تحقيقه .

ومنه يمكن حساب متوسط ثمن السند فى تاريخ التقويم فى سنة ١٩٤٨

هذا ويمكن حساب قيمة السند بطريقة الزمن المكافىء كالآتى :

الزمن المكافىء للسندات التى تستهلك عن طريق السحب يساوى ½ ٩ من السنوات تقريباً ابتداء من سنة ١٩٤٨

والزمن المكافىء لجميع السندات الباقية بعد سنة ١٩٤٨

$$= \frac{17 \times 1,035,000 + 332,000 \times 9,5}{1,367,000}$$

= ١٥ $\frac{1}{4}$ سنة تقريباً = ن مثلا

وعلى هذا فان قيمة السند تكون

١٠٠ ح ن + ٥ ى ن بمعدل الفائدة المطلوب .

تم طبع هذه المجلة بمطبعة جامعة القاهرة
في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ ، الموافق
١٧ فبراير سنة ١٩٥٤ م

محمد زكى خليل
مدير مطبعة جامعة القاهرة

Cairo University Press
474-1953-560 ex.

and study of their relationships should be a first step towards more accurate and reliable figures. Efforts, should, I believe, be directed towards the development and application of the technique of budgetary standards. This will lead to a better understanding of the nature and determination of total variable costs, of their great value in managerial planning and control and of the inescapable limitations on their significance.

(*c*) Correction methods have been overlooked and if used may have errors and shortcomings. The important problems are 'allocation' and 'stabilization of prices'.

(*d*) Sufficient account has not been taken of all operating conditions that may influence cost. Due care should be given to such technical factors (measurable and non-measurable) which may influence relationship. Examples of these are the size of manufacturing lots, the production cycle, the magnitude and the direction of change in volume, the variability in rate of output within accounting periods and the rate of labour turnover (1).

(*e*) The choice of the correlation technique may have been incorrectly specified, a possibility that arises when there is doubt concerning which function fits the data best. Other complicated techniques have been used in other cases (2), but their value have been limited to the special studies thus involved However, it must be noted that there is a need for selecting a statistical test which may afford some useful guidance in making the decision of choice between linearity cases and curvilinear ones.

To conclude, I am inclined to agree with Prof. J. Dean, the pioneer in this field, who maintains that results obtained in such study cases cannot be regarded as typical. He believes that 'subsequent investigations, with better data and more refined procedures, will doubtless produce more reliable and significant results' (3). In fact, the study has reinforced my belief that the concept of variable cost as advocated by most accountants would be fruitful, if accounting classifications are based on more scientific basis utilising available statistical tools and technical and engineering knowledge concerning the factors and situation involved. Physical measurements of input and output factors

---

(1) J. Dean, *The Relation of Cost to Output for a Leather Belt Shop* (New York: 1941, p. 21).

(2) *Ibid*, p. 25.

(3) R. H. Coase, "Business Organisation and the Accountant", *The Accountant, op. cit.* (December 3rd, 1938), p. 775.

(excepting floor moulding) or for different periods. One can only explain this fact by referring to all the limitations and influences which have not been accounted for when dealing with individual items. Furthermore, correlation coefficients have not been determined for all factors ; these may show either no correlation or an inverse association which might offset positive ones For purposes of illustration, the percentage of cost factors not studied, to total variable manufacturing costs in the machine shop can be shown in the following table :—

Period	Sept.	Oct.	Nov	Dec	Jan.	Feb.	Mar.	Apr.	May	June	July	Aug.
	% To total Variable Cost											
Other Factors	28·5	24·2	23·4	34·2	25·5	21·8	25·2	17·3	33·9	25·3	22·2	25·5

Finally it is not assumed that the results will hold good for other companies where different conditions exist. In the company under consideration, the monthly figures for a financial year are not so long a period that there are material changes which would obscure volume effects, such as changes in production method.

5.—An Appraisal—Validity of Observed Results

In order to appraise the validity of the statistical findings, their limitations must be summarized. These are attributable either to *inadequacies inherent in the data* or *to the technique of analysis:*

(*a*) The sample may be inadequate and the observations non-representative of actual activity. Lack of data for longer periods and changes in technique and organisation may obscure results.

(*b*) Certain cost items that bear some relation to volume (or capacity) are omitted (*e.g.* direct labour cost and direct material cost).

labour utilization. (*b*) changes in wages rates, (*c*) labour turnover and maintaining a fixed level of employment regardless of the necessity of employing unskilled workers on skilled jobs, (*d*) the method of setting job time standards may also contribute to changes in the structure of labour cost,

(b) *Analysis of Individual Factors within Similar Departments in Different Locations:*

The correlation coefficient of factors involved in the stick shops (A and B) situated in different locations, though carrying out the same type of work, show great divergence:

(*a*) direct and inverse correlation for similar factors as in the cases of indirect labour cost and fuel costs,

(*b*) insignificant relationship of maintenance costs and capacity utilized in both shops,

(*c*) significant relationship of a direct nature, *e.g.* direct labour cost on non-productive jobs and capacity utilized measured in terms of productive labour hours.

The first result (*a*) is thought by the Cost Controller to be due to the faulty accounting procedure of allocating fuel costs. The second result can be explained by the nature of maintenance work carried out in these shops (*i.e.* insignificant). The third finding is correct so far as expectations are concerned.

(c) ***Analysis of Individual Factors Employed in Different Departments in Different Periods:***

The fact that the company has been reorganised and changed location has altered the correlation coefficient of certain cases previously studied. Although one cannot be sure that changes are due to this factor only, it is difficult to ascertain all variable factors (beside volume) which influence the determined association.

(d) *Analysis of 'total variable cost' and capacity utilized* fails to disclose any significant relationship in any department

(a) ***Analysis of Individual Factors in Different Production Departments :***

The correlation coefficient for individual factors in different departments varies according to the significance of the item in each department and depending upon the policy as well as the technical factors underlying its use. Taking labour cost (on non-productive jobs), it appears that such a study discloses a high association in the first four departments (direct), it is not so in the machine shop. It is likely that time of productive labour is divided between producing and the servicing of that production. This is not so in the machine shop where productive labour is restricted to productive jobs, the less use is made of productive workers time on non-productive jobs (*e.g.* servicing machines). However, after reorganisation the correlation coefficient in the machine shop seems to show a high figure (·93). This is due, as explained by the Cost Controller to the change in the structure of the expense; it includes cost of machine setting time (for diversified machine operations) which constitutes a substantial part of this figure.

However, it must be understood that the cost of labour on non-productive jobs vary in significance from month to month when related to the combined variable cost for the department. To illustrate the following are percentages of cost for the machine shop (as related to Departmental total variable costs) for the year 1947-48 :—

Period		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
Capacity	%	71·3	86·9	81·3	76·5	85·6	56·5	71·0	81·4	70 3	74·0	91·2	50·6
Cost	%	12·9	12·9	11·9	10·4	19·4	16·9	20·2	20·5	15·7	18·7	18·8	12·8
T.V.C.		100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

There are factors which may account for the variations disclosed. These are mainly concerned with (*a*) efficiency of

as its relationship to an activity factor applicable to the respective function.

The above is, to some extent, a digression from common practical analysis. But, it is important to emphasize the magnitude of the deduction which has to be made from the fact of variability. For, if we overlook these aspects in the concept, *management may under or over estimate the heavy demand on manufacturing services and supplies included in this category.* Management will be led astray and the cost techniques will be more dangerous than helpful. Thus it appears necessary to study both the physical identification of input factors and the monetary evaluation thereof under economic levels of volume or capacity. By so doing, the concept of variability will be clearly understood and correctly applied.

Moreover it is very important to determine relationship of cost factors and volume and degree of variability after any change in the structure of the enterprise. In the case studied, it should be of interest to quote the coefficient of correlation for certain cost factors in the foundry shops after their reorganisation and change of location. Results appear in the following table :—

	Floor Moulding	Stick Shop	Machine Shop
1. Direct Labour Cost (on non-productive jobs) .	·91	·46	·93
2. Indirect Labour Cost . . .	·62	—	·25
3. Maintenance Costs	—·08	·32	—·28
4. Fuel costs	—	—·20	(Power) ·49
Total Variable Costs . . .	·16	·17	·43

The statistical findings *show divergent results for individual factors :—*

(*a*) Within various departments.

(*b*) Within similar shops (different locations),

(*c*) In reorganised departments for different periods, and for combined cost of different departments and periods.

the 'apparent' correlation coefficient for the items studied are given in the following table :—

CORRLATION STUDY OF COST VARIATION WITH VOLUME IN A FOUNDNY

Variable Cost	The Phosphor shop.	Floor Moulding shop.	Stick Shop A	Stick shap. (B)	Machine shop
Direct Labour Cost . . . . . (on non-productive jobs) . . .	·67	·79	·85	·68	·32
Indirect Labour Cost	·75	·37	—·79	·01	—·31
Maintenance Cost	·42	—·01	—·20	·23	—·36
Fuel Cost	·28	—	·64	—·51	—
Rough Stores Cost	·58	—	·78	.46	·48
Tool Cost	—·05	—	—	—	·52
Pattern Cost	—	·68	—	—	—
Total Variable Cost ...	·11	·66	·19	·16	·23

The results of the study as shown above give a lucid demonstration of how far, within an individual enterprise, certain cost factors, related to a particular function, (say indirect labour services), differ in significance between the various departments. Each example alone gives an interesting and vivid picture of how assimilated accounting-data, secured accurately, could show divergence behaviour Taking the first cost item (direct labour cost for service jobs) one finds a significant relationship in the first four departments, thus explaining the feature that direct labour services are closely related to the capacity utilized, while this is not so in the machine shop (coefficient of correlation is only ·32). This is mainly due to the fact that services of direct labour are utilized mainly ou productive jobs in the latter case more than in the formed cases. In the same way, it is possible to explain the relationship in terms of technical and administrative factors. It is of importance, here, to notice that the object of the expenditure determines the variable concept as well

various uses (*e.g.* production and heating) was recognised by the 'Cost Controller' but could not yet be remedied. The cost of fuel used or consumed should be ascertained either on a historical basis (*i.e.* stocks at beginning plus purchases less stocks at end) or according to an engineering study of consumption points and quantities (using measuring meters). An error arises in the allocation of this cost when invoices for fuel consumed in one month are received in the following months. Its magnitude is indicated by the great variation in fuel cost expressed in terms of £/s/d per % of capacity utilized ; a quantity that should, on the average, remain fairly constant.

An interesting point suggested by the Cost Controller which may affect relationship of fuel cost and capacity utilized in the stick shop where furnaces are used, is the extent of fuel consumption at different times of a day in relation to output. It is maintained that at the early hours of a working day, fuel consumption is high (to start operating furnaces), but for further runs of melting metal less 'heats' are used.

A similar example may be found in the cost of lighting. Some might think it desirable to remove the fluctuations in this cost caused by changes in temperature and number of hours of day light in different periods. But the complexity of any suitable corrective device indicates that attempts at rectification would not be worth the trouble.

Bearing in mind these difficulties and limitations, this study is attempted on the basis of data taken as given :

(*a*) monthly actual costs for each factor are taken as recorded in cost statement,

(*b*) volume is measured in terms of capacity units of key factors in each department and

(*c*) no other variables except cost and volume are considered.

4.—Method of Analysis and Findings

Linear correlation analysis is used for determining the cost capacity relation. Using the equation $\left(r = \dfrac{\Sigma (x\text{-}x1)(y\text{-}y1)\text{-}N^{c}x^{c}y}{N\,\sigma_x\,\sigma_y} \right)$,

rose to £178. Surely, a method of spreading actual charges is essential if accurate results of correlation coefficient are to be achieved. This involves more planning and the development of expense allocation methods.

II.—*Tools:*

In certain cases, ***supplies are not entirely used up within the period of purchase.*** Costs of tools, as an example, are recorded in advance of the activity for which they are destined. Analysis of the elements of the costs of tool supplies, supplemented by opinions of the cost controller, showed that an overstatement of cost in one period affects the situation in other periods due to what may be termed '***the stored cost***' of unused tools. The following table illustrates the situation as it exists in actual practice :—

TOOL COSTS AND LEVELS OF CAPACITY (MACHINE SHOP) 1948/49

Period . . .	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	Av.
Capacity . . .	71·3	86·9	81·3	76·5	85·6	56·5	71·0	81·4	70·3	74·0	91·2	50·6	73·2
Cost . . . £	54	53	99	60	32	20	24	52	61	42	67	20	—

The resulting error is necessitated by the lack of proper means of allocation according to use and the application of simplified accounting procedures (often on the grounds of economizing the cost of operating the account machanism or saving effort needed for other useful purposes). However, it must be understood that unless tool costs constitute a small percentage of the combined cost, more care should be given to proper means of allocation. In the case under consideration, tool costs constitute a percentage varying from 4% to 11% of combined total variable costs.

III.—*Cost of Fuel:*

Distortion is caused by the lack of proper means of recording consumed fuel for each production. The confusion of costs for

in a later period as a capital expenditure left the actual amount of maintenance only at £32.

As a result, it appears that ***the influence of output or capacity utilised on maintenance cost is often cumulative and somewhat fortuitous.*** There are wide fluctuations in maintenance costs from period. Accordingly, corrections to the accounting figures should be made to differentiate between 'managed maintenance costs' (due to effluxion of time and a planned policy) and 'use maintenance costs' (resulting from the physical deterioration of assets according to use). This can be achieved by the aid of engineers who can plan and control maintenance procedures. Attempts have been made in different plants and results have been successful ([1]).

Furthermore, ***the tendency to concentrate repairs in slack preiods*** seems to obscure results of correlation. Thus maintenance costs for higher levels of capacity are understated. The following table exemplifies this case.

MAINTENANCE COSTS AND CAPACITY LEVELS (FURNACING DEP'T)
1947-48

Period	1 Sept.	2 Oct.	3 Nov.	4 Dec.	5 Jan.	6 Feb.	7 Mar.	8 April	9 May	10 June	11 July	12 Aug.
Capacity	91·6	101·3	102·8	84·0	103·5	57·5	100·8	96·9	106 8	110·8	118·6	67·1
Cost £	78	62	116	178	-74	93	55	46	136	182	51	78

From this table it can be shown that in periods (2, 7 and 11) when capacity levels are rising to (101·3%, 100·8% and 118·6), the recorded maintenance costs seem to drop to (£62, £55 and £51) consecutively. However, in slack period (4) where realized capacity reached only 84·0%, the cost of maintenance

---

([1]) See articles on practical cases of maintenance planning and control in *Factory Management and Maintenance*, A. McGrawhill Publication (Years 1949-50)

between the recording of cost and its inclusion as cost of certain volume of production, and to the lack of scientific bases of allocation. The following are illustrations from the cost items under review.

1.—*Maintenance Cost:*

The recording of the cost of maintenance is subject to a time-lag sufficient to warrant attention. During the observation period, the cost varied in significance between departments. It constituted an average of 14.1% of the total variable manufacturing costs as defined before for the machine shop. In certain cases, it is found that the cost bears a fairly definite relationship to capacity utilized. In others information from the 'Cost Controller' of the company indicated that extreme items of maintenance costs, though to some extent attributable to the mere passage of time represent ***deferred repairs*** caused primarily by output and should be allocated to the production activity of these periods. The following table illustrates how extreme items arise within a financial year:

	Period	Sept.	Oct.	Nov.	Dec.	Jan.	Feb.	Mar	Apr.	May	June	July	Aug.
Floor Moulding Dep't.	Capacity Unit %	49·1	73·4	63·8	69·4	60·7	73·7	55·8	68·1	53·9	58·7	63·9	69 7
	Maintenance Cost £	105	85	11	104	6	34	187	34	13	10	410	12
Machine Shop	Capacity Unit %	60·1	76·6	88·7	90·6	70·3	92·7	68·6	105·1	87·7	88·8	95·3	92·3
	Maintenance Cost £	42	66	56	501	38	67	60	69	52	48	26	45

By investigation, it is found that costs are recorded as incurred. An extreme item of £410 in the floor moulding department (July) represents mainly a charge for crane-repairs (major overhaul), and only £5 represent actual operating repairs. In the machine shop (Dec.) an extreme item of £501 is explained by the fact that an overhaul of machinery which was ruled out

(*e.g.* Fishers test: $t = \frac{r\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r2}}$ where (r) is the correlation coefficient and (n) is the number of observations).

(*b*) The study of any likelihood of systematic seasonable variations as most businesses are susceptible to such influences. These seasonal influences should be accounted for in attempts to study past relationships or to forecast future events. The failure to do so may, however, influence determined relationships.

(*c*) The importance of standardizing observation periods. Varying lengths of months and working weeks should be adjusted to give a more representative and comparable time unit.

3.—*Difficulties in Making Correction of Monetary Values:*

The monetary unit is virtually the only available accounting unit, but by its nature is not well adapted for the purpose. Moreover, it becomes less well adapted as changes in its value become the subject of substantial fluctuations. Hence, it is necessary to study means of correction applying one of two methods:—

(*a*) to hold the prices of input factors constant at some base level (variations to be eliminated by deflating costs at base year price),

OR

(*b*) to substitute for the prices actually paid a standardized price for the year (s) studied.

The second alternative can be used when more accurate corrections seem unpractical or inadvisable. If such stabilization methods are not applied, an incorrect idea of the correlation coefficient may be gained. In this case study, it has been found difficult to eliminate such monetary changes due to the lack of a suitable index number and the difficulty in analysing cost items involved.

4.—*Difficulties in Ascertaining Costs:*

It has been found difficult and rather impracticable in certain cases to make allocations which are 'fair and equitable' both as to periods andf unctions. This is mainly due to the time-lag

individual relationships of cost factors with volume are attempted). However, it is found important to apply different controlling factors (*i.e.* expressing capacity) suitable to each cost item. Thus it is possible to use productive labour hours in relation to labour cost while apply a weight factor with materials used and productive machine hours with usage costs of machines. Maintaining flexibility in capacity units will lead to a better means of planning and control.

(*c*) Orders vary in amount, size and structure of manufactured products. Such changes, if substantial, may influence cost-volume relationship, that a weight factor ought to be used to compensate the differences.

(*d*) It has been ascertained that the production cycle varies according to the type and size of casting as well as production method used. Unless differences are small, the correlation coefficient may not express the proper relationship.

(*e*) Ordinarily special orders cause a certain amount of confusion and inefficiency. Unless corrections are made for such factor (if substantial), the results of correlation coefficient may be non-representative.

On the whole, two factors are important :—

(*a*) To maintain a standardized unit (s) of volume according to the main controlling factor (s) in each department.

(*b*) To apply appropriate capacity units with each cost factor. It is advisable to apply varying units of capacity with different cost factors so that relationships can be reliable.

2.—*Limitations of Observation Period :*

The choice of the period determines both the range of the values of correlation coefficient, as well as the significance and reliability of results achieved. At this point it is important to note :—

(*a*) The necessity of testing the validity and significance of the correlation coefficient results applying the appropriate statistical tools.

For the purposes of this study, classifications are used as given.

4.—*Ascertainment of Cost and Method of Allocation:*

The accuracy maintained in the compilation of monthly expense statements depends on certain factors:—

(*i*) The significance of the cost items depending on the work done within each department.

(*ii*) Availability of measuring means (physical and monetary) to facilitate both allocation to periods and functions.

(*iii*) the tie-up or integration of accounting records; a matter which involves the problem of lag in account recording and the question of maintaining good estimates for cost items which cannot be accurately ascertained in short periods.

III.—Difficulties and Limitations

In attempting to determine the correlation coefficient for cost and output (or capacity), several difficulties are encountered and certain limitations are found in the accounting data if taken as given in cost statements.

I.—*Limitations of Selected Units:*

So long as units produced are non-stardardized or physically hetrogeneous, the limitations of using an alternative unit (*e.g.* capacity) should be stated:—

(*a*) Factors selected should be tested so that a proper representation of the controlling means within individual departments will help determine the relationship with volume correctly. The problem of factor scarcity and substitution should be considered especially when working at full capacity.

(*b*) It is assumed that one unit (volume or capacity) is selected for use in conjunction with all cost factors (*i.e.* where

of certain cost classifications used in the statistical study of the monthly statements :—

	Cost Factor.	Code	
1.	Direct Labour (Non-Productive jobs)	— 2	Wages.
		10	Productive War Bonus.
2	Indirect Labour	— 3	Indirect Labour Wages.
		6	Git Cutting Wages.
		7	Inspection Wages.
		9	Other Wages.
3.	Maintenance of Equipment	— 20	Plant Maintenance (Electrical).
		21	„ „ (General).
		22	Bandsaws and Bandsaw Repairs.
		23	Furnace Repairs.
		25	Grinding Wheels and Replacemedts.
		26	Hire of Equipment.
		27	Wages—Maintenance
4.	Fuel	— 51	Coke and Firewood.
		52	Fuel Oil.
		53	Creosote Pitch.
5.	Power, Light and Water	— 54	Repairs to Service.
		55	Electricity.
		56	Gas.
		57	Water
		58	Heating Plant.
		59	Electrical Equipment.

Apart from such main divisions, there are other classifications for : overtime, idle time, holiday pay, plant inefficiency, labour inefficiency, tools, crucibles, furnacing supplies and other prorated expenses. The combined cost "*i.e.* total variable cost (MF'G)" includes all the above items, thus excluding the usual direct labour cost and direct material cost which are maintained separately.

However, in selecting elements of cost and their grouping for purposes of correlation study, due care should be given to consistency between periods, and corrections of classification should be made to satisfy the objectives in mind. The process of aggregation is like that of subdivision, and unless classifications are handled with great care, results may be misleading.

period, therefore, does not supply sufficient samples. The "month" has accordingly been chosen as the representative "time observation unit".

The period selected fulfil the following conditions :—

(*a*) The levels of utilized capacity varied reasonably sufficiently to yield observations over a wide range (*e.g.* 50% to 120%).

(*b*) Records of variations in cost are available for such monthly periods but not for the weekly ones.

(*c*) Technical factors tend to remain on the average unchanged during the financial year, though in the long run reorganisation was inevitable.

(*d*) Production methods within individual production departments underwent no changes in the short period, thus cost-volume relation was not obscured by many continuous changes.

(*e*) The data is sufficiently recent to allow their interpretation and use for budgeting cost.

Had there been no changes in the structure of the enterprise, it would have been interesting to study the correlation coefficients for individual departments over consecutive financial periods using the monthly figures as the standard unit. Such limitations of the data should not be overlooked.

3.—*Selecting Cost Elements:* ***Analytical*** *and* ***Synthetic Classifications.***

Classification of variable cost factors is made on the basis of studying historical accounting data and individual knowledge as well as experience of the cost controller as to what should be variable in this particular enterprise. Grouping of cost items with similar characteristics—so it is believed—is made to facilitate compilation, to secure a manageable form of presentation and to maintain consistency in treatment. The following is an example

equipped with modern machine tools from small capstan lathes to heavy vertical borers and heavy shaping machines.

As a result of such a complex structure with a diverse range of products and manufacturing methods, the following gives the reasons underlying applied units :—

(*a*) Production departments have been selected to minimize the effect of grouping varying products and results of applying diverse manufacturing operations. An attempt is made to maintain consistency in type of products manufactured within individual departments. It is not assumed, therefore, that the results will hold good for other companies where different conditions exist.

(*b*) It is found necessary to adopt the practice of the firm in measuring departmental volume in terms of standard capacity units. The capacity varies according to what is regarded as the *productive key factor* in each production department. This is believed to govern the volume of output or work undertaken in that department. Thus we have the following departments for purposes of study :—

Production Department	Key Factor	Capacity Unit.
1. The Phospher Shop.	— Metal	— Weight (tons)
2. The Floor Moulding Department	— Labour	Productive labour hours.
3. The Stick Shop (Location A). .	Labour	Productive labour hours.
4. The Stick Shop (Location B). .	Labour	Productive labour hours.
5. The Machine Shop.	— Machine	— Productive Machine hours

2.—*Selecting the 'Observation Time Unit':*

The period of observation in this short period study **was** selected from weekly, monthly and quarterly periods. The "week" was rejected because in so short a time accounting data could not be sufficiently accurate. With the 'quarterly' period only four such periods would fall under the investigation. This

c) Simple correlation is based upon the assumption of having either cost and volume as the two characteristics, or presumably regarding all other factors influencing these variables as constant. In the latter case, partial correlation is most appropriate. In practice, other factors have to be taken into consideration. Some are measurable and have been dealt with in many texts where budgetary standard methods are developed. Others cannot be measured and usually refer to technical, administrative and economic factors underlying each situation.

It is on the basis of such simplified assumptions that modern costing techniques are developing.

II.—Case Study-Assumption

1.—*Selecting Production Departments and Measurement of Output:*

The products manufactured in the business selected do not lend themselves to simple quantitative measurement, as the company is essentially a jobbing organisation (*). It produces parts and castings for use in further production elsewhere and does not manufacture any finished product. Consequently, day-to-day demands from customers are unknown until the orders actually materialize.

Non-ferrous alloy castings of every conceivable kind and weight from a few ounces to several tons are turned out. They are made to various specifications and are floor moulded, machine moulded or produced by other means (*e.g.* the clay-lining method or the centrifugal method). Whilst the bulk of the company's output is supplied in cast-form, it is possible to finish off the majority of the castings by machine. The machine shop is

(*) Difficulties are encountered in obtaining detailed cost data as they are often regarded confidential. Also the selection of firms which meet the underlying requirements in the cost theory (*i.e.* single product, unchanging technical methods and structures) is hard to achieve.

doubled. This ratio of increase tends to remain constant irrespective of the amount of output produced. If the amount of change in costs does not bear such a constant ratio to the amount of change in output, then the accountant tends to simplify his technique by showing a separate group of expenses under "semi-variable" or "semi-fixed" costs. These, he defines as "expenses which are neither wholly fixed nor wholly variable, but which contain elements of both fixed and variable expenses" (*). In practice, there are cases where each amount of increase in volume does not necessarily produce an equal amount of increase in expenses (*e.g.* power-fuel).

In most accounting work, the assumption is made that the scatter-diagram tends to form a straight line; that the correlation is linear. The accountant, in many occasions, thinks it possible to dispense with the semi-category of expenses either by splitting each cost item to its appropriate classification (fixed *or* variable) or by including the aggregate of the semi-fixed or semi-variable cost to either category (the wholly fixed or the wholly variable). Surely the margin of error in the second case is worth studying.

However, it must be noted that the correlation coefficient measures the 'best' linear fit and not the best proportional fit. In the appropriate senses it assumes that each cost item is split into 'fixed' and 'variable' in the 'best' way. As a result, two factors are significant in account-analysis:—

(*a*) The distinction between fixed and variable cost factors in the 'best' possible way.

(*b*) The recognition of the different degrees of association between variable costs and volume or capacity.

The second factor should not be rashly discarded as unimportant because it involves accountants into complicated statistical calculations. The degrees of association should be determined for they exist in most cases of so-called variable costs.

(*) Institute of Chartered Accountants, *ibid.*, p. 33.

offers its own peculiar problems, and illustrates the results which can be obtained by statistical analysis of costing records as well as the problems encountered in determining these results. Difficulties will be pointed out so that in future measures can be taken to overcome them. It is, however, interesting to show the reliability of accounting information as presented to management on the basis of the accounting practice in the business concern under review.

I.—The Accounting Concept of Variable costs

It is generally accepted in accounting that, in the short period, total variable costs tend to vary directly in proportion to output or turnover (*). This accounting definition can be expressed in statistical terms by a direct, linear and simple correlation. That is to say :—

(*a*) Direct correlation explains the fact that as one variable (output) increases (or decreases), the other (total variable costs) changes in the same direction. Thus, direct labour costs increase when output increases and vice versa. If, as one of the variables (output) increases, the other (total variable costs) decreases, that is, if the changes in the two variables are in opposite directions, the correlation between the two curves is said to be inverse.

It is rarely that we find in accounting any mention of such cases where changes in the two variables are in opposite directions. Occasionally, however, reference is made to the case of increased costs of sales promotion activities which may accompany reduced volumes of output.

(*b*) Linear correlation implies the accounting assumption that the amount of change in total variable costs tends to bear a constant ratio to the amount of change in output. Thus one finds, ordinarily, that if output is doubled, variable costs also are

(*) Institute of Chartered Accountants, *Developments in Cost Accounting* (London : 1947), p, 33.

ACCOUNTING FOR VARIABLE COSTS

BY

Dr. ABD ELAZIZ M. HEGAZY

B.Com. (Hons.) Cairo, Ph.D. (Birminagam)

This is a study which concerns accountants, economists and not least business managers. In this investigation, 'cost' will be taken to mean 'the actual expenses of production' incurred in the operation of a department. The cost concept developed from this point of view is concerned with the magnitude of cost associated with different levels of utilized capacity in certain production departments. The simplicity of this relation should not be over-emphasised, its importance not underestimated in account developments. Cost behaviour has an important role in managerial planning and control. It is helpful in budgeting future situations and can provide management with valuable knowledge when changes or adjustments of policy are being considered.

From accounting data secured in a non-ferrous company in the Midlands, I have attempted to discover if there is any association between some individual cost factors (which are regarded in the particular accounting mechanism as variable) and capacity utilized (as an alternative measurement of output). In fact, the study which I have given to the variable cost concept emphasizes the importance of testing the validity and usefulness of accounting practice as to '*cost classification*' and '*cost allocation*'.

Since studies of this nature are all too few, relative to the growing interest in the development of 'the variable-fixed cost concept' in accounting, it should be emphasized that no definite conclusions can be arrived at. The case study thus presented

as a group, there may be possible improvements after the recent oil-wells and iron ores discoveries in Egypt. For instance, petroleum production increased from 225,736 metric tons in 1938 to 1,890,595 metric tons in 1948.

It follows from the above analysis that the allocation of resources in the country is not based upon sound foundation. The factors responsible for this result should be studied carefully to improve Egypt's position as a capital importing country and to increase the productivity of capital as a prequisite for new investments.

that comparison with the under-developed areas as a group might be possible. Ratios of earnings to book value of investment in the same industries in the developed countries and the United States for the same year are included as they appear in Table IV to give an over-all picture.

The figures included in this table do not put Egypt in a favorable position among the under-developed areas. With the exception of public utilities, the ratios of earings to book value of invested capital by Egyptian corporations are on the average very close to those on American direct investments in the under-developed areas as a group.

It must be remembered, however, that the ratios concerning Egypt are computed for the whole earnings and invested capital of all the corporations engaged in each type of industry ; while the ratios concerning the under-developed areas are those of earnings to book value of the United States foreign directed investments in under-developed areas. The ventures in which these funds have been invested presumably had been studied carefully. In other words, both corporations with poor and high earnings are included in the computation of the Egyptian ratios, while most probably corporations with high earnings on the average are included in the computation of the ratios of other countries.

Moreover, it has been emphasized (*) that in under-developed areas private capital has been attracted particularly into the extractive industries. If, for example, an under-developed area has certain resources, such as petroleum for which there is a market in the United States or in the world generally, American capital may be invested there. Thus, although the ratio of earnings to invested capital in mining and petroleum industries in Egypt is slightly higher than that in the under-developed areas

(*) U.S. Department of Commerce, *Balauce of International Payments of the United States, 1946-1948* (Washington : U S. Government Printing Office, 1950).

materials and foodstuffs that are produced in the United States in insufficient quantity or not at all. As can be seen from Table IV, the profits in 1945-1948 in the extractive industries in the under-developed areas, compared very favorably with the corresponding ratios both in the developed areas and in the United States. Most conspicuous were the profits in the petroleum industry which ranged from 19·5 per cent to 32·2 per cent in the under-developed areas, compared with from 2 per cent to 11 per cent in the developed areas and from 8·9 per cent to 22·7 per cent in the United States.

Table V is prepared to show the ratio of earnings to book value of capital invested by various types of corporations operating in Egypt in 1945. In constructing this table, industries were classified under the same groups presented in Table IV so

TABLE V

RATIO OF EARNINGS TO BOOK VALUE OF CAPITAL INVESTED BY CORPORATIONS OPERATING IN EGYPT BY TYPE OF INDUSTRY IN 1945(*)

Type of Industry	Egypt	Under-developed Areas	Developed Countries	United States of America
	%	%	%	%
Manufacturing	12·5	12·1	10·0	9·6
Distribution	11·2	12·3	13·7	12·3
Mining and Petroleum	14·8	13·9	3·8	8·5
Public Utilities	8·8	3·8	4 6	5·0
Miscellaneous	12·6	12·9	4·7	8·0

(*) Data for under-developed areas, developed countries and the United States are taken from Table 19. Note that mining and petroleum industries ratios were added together and the average was stated here. This was done because data concerning mining and petroleum industries in Egypt could not be separated.

Data for Egypt are compiled from the company's year-book for that year.

TABLE IV

RATIO OF EARNINGS TO BOOK VALUE OF U.S. FOREIGN DIRECT INVESTMENTS IN UNDER-DEVELOPED AND DEVELOPED AREAS AS COMPARED WITH THE U.S. 1945-1948 (*)

Year	Manufacturing	Distribution	Mining	Petroleum	Public Utilities	Miscellaneous
	%	%	%	%	%	%
UNDER-DEVELOPED AREAS						
1945	12·1	12·3	8·3	19·5	3·8	12·9
1946	14·7	21·1	9·5	23·8	3·6	19·8
1947	16·8	16·8	12·9	31·5	3·8	21·0
1948	19·7	20·1	17·8	32·2	1·8	16·5
DEVELOPED AREAS						
1945	10·0	9·2	5·5	2·0	4·6	4·7
1946	13·7	14·2	7·4	5·4	3·9	5·1
1947	17·0	12·5	9·8	8·3	4·6	6·5
1949	20·4	14·9	6·5	11·0	3·7	7·1
UNITED STATES						
1945	9·6	11·0	8·0	8·9	5·0	8·0
1946	12·3	22·0	9·6	10·8	4·8	7·7
1947	17·3	18·8	15·9	16·0	5·6	7·5
1948	18·1	17·9	15·6	22·7	6·7	8·8

(*) For under-developed and developed areas—United States Department of Commerce, ***The Balance of International Payments of the United Statess, 1946-1948*** (Washington: U.S. Government Printing Office, 1950), Table 23. For U.S.—the annual tabulations of the National City Bank of New York. Companies, where there are no comparable U.S. direct investment abroad, are excluded.

the marginal rate of return on capital invested in the different types of industries in one nation. When the international scene is introduced, the determination of the economic factors becomes more complicated. Moreover, accounting systems adopted in the various countries, and which influence to a great extent the determination of invested capital, are not the same.

Ratio of earnings to book value of capital invested has been used in the literature as a rough estimation of profitability of capital. For the purpose of this study, this method will be used in comparing the profitability of capital in Egypt with that in the developed countries and the under-developed countries. It must be submitted that this method is not the correct one, but it will serve as a rough estimation of the rate of return on capital in each case.

Table IV is constructed to show the ratio of earnings to book value of U.S. foreign direct investments in under-developed and developed areas, as compared with the United States for the period 1945-1948. In reading this table and Table 2 as well, it must be remembered that accounting systems in the different countries are not the same. The figures in the table do not give the exact rate of return on capital in each group but they merely indicate the relative profitability of capital in each type of industry in each group of countries.

It appears from Table IV that the ratios for American foreign investment in manufacturing were on the average only slightly higher than the corresponding ratios on domestic investment; in the case of the earnings from distribution facilities, the domestic ratios were on the average very close to those on U.S. investments in the under-developed areas and considerably higher than those in the developed areas. In the case of investments in public utilities, profits were in every year higher at home than abroad. Much more favorable, however, were the relationships for investments in the extractive industries, especially petroleum. The chief incentive for direct investment in foreign raw materials and foodstuffs is, of course, the domestic and world demand for raw

TABLE III

CAPITALIZATION OF EACH GROUP OF CORPORATIONS OPERATING IN EGYPT

(1920-1945) (*)

Year	Mort-gage Banks	Com-mercial Banks	Financial Corp.	Rural and Urban Land Co.	Trans-portation	Canal and Water	Manufac-turing	Service Indus-tries	TOTAL
	%	%	%	%	%	%	%	%	%
1920	45	4	1	13	4	17	7·	9·	100
1925	44	5	·5	12	5	17	7·9	8·6	100
1930	41	6	·2	10	5	16	9·	12·8	100
1935	36	6	·6	12	5	15	11·8	13·6	100
1940	21	8	·8	16	8	16	18·	12·2	100
1945	15	7	·8	15	9	15	23·	15·2	100

(*) Percentages are computed from data included in the company's year-book for the respective years, Ministry of Finance, Egyptian Government.

Ratio of Earnings to Book Value of Capital invested by Industry :

The profitability of capital can best be measured by the rate of return upon the marginal increment of capital invested. Thus, a comparison of the profitability of an additional unit of capital in its alternative uses calls for the calculation of the marginal rate of return in each case under the same conditions. In addition to the difficulties encountered in estiamting the marginal rate of return on capital invested in various types of industries within the boundaries of one nation, a set of problems arises when the rate of return is calculated to compare the profitability of capital in various countries.

The amount of capital already invested in the industry, the state of technology, the mobility of capital, expectation and many other factors have to be taken into consideration in calculating

TABLE II

Local and Foreign Holdings of Securities issued be Corporations operating in Egypt [1]
(In Thousands of Egyptian Pounds)

Year	Total Securities (2)				Held Locally				Held Abroad			
	TOTAL	Shares	Bonds	%	TOTAL	Shares	Bonds	% of Total Securities	TOTAL	Shares	Bonds	% of Total Securities
1884	6,580	3,552	3,028	100	605	605		9	5,975	2,947	3,028	91
1892	7,326	3,489	3,837	100	1,242	1,140	102	13	6,084	2,349	3,735	87
1897	13,885	5,775	8,110	100	2,476	1,991	485	21	11,409	3,784	7 625	79
1902	26,280	13,165	13,115	100	4,150	2,944	1,206	15	22,130	10,221	11,909	85
1907	87,176	47,323	39,853	100	30,266	22.963	7,303	34	56,910	24,360	32,550	66
1914	100,152	47,231	52,921	100	28,909	21,117	7,792	29	71,243	26,114	45,129	71
1934	91,222	54,882	36,340	100	46,039	24,981	21,058	52	45,183	29,901	15,282	48
1940	75,517	53,113	22,404	100	65,226	43.927	21,299	87	10,291	9,186	1,105	13
1945	75,604	63,174	12,430	100	63,455	51,987	11,368	85	12,149	11,187	1,062	15

(1) Up to 1934, data are from A E. Crouchly, *Foreign Capital Invested in Egypt*, 1938, p. 195. For 1940 and 1945 data are compiled from the company's year-book for the respective years, Ministry of Finance, Egyptian Government.

(2) Stocks and Bonds issued by Suez Canal are not included, because they are all internationally awned.

TABLE I

FUNDS ACCUMULATED THROUGH VARIOUS CORPORATIONS OPERATING IN EGYPT, POST OFFICE AND PUBLIC DEBT, JUNE 30, 1945

Type of Institution	Paid up Capital	Bonds	Accumulated Reserves	Deposits and Accounts Payable	Government Accounts	Savings Banks	TOTAL
	L.E	L.E.	L.E.	L.E	L.E.	L.E.	L.E.
Corporations							
Mortgage Banks	5,951,529	7,880,584	7,012,786	6,275,525	13,346,547	—	40,444,971
Commercial Banks	6,269,750	-	4,475,250	127,769,441	70,283,080	2,721,495	211,519,016
Financial	729,507	—	69,388		-	—	788,895
Real Estate	11,694,803	281,619	3,218,071	—	—	—	15,194,493
Public Carriers	6,541,071	1,311,529	3,020,388			—	10,872,988
Canal and Water Supply	6,971,060	5,610,074	4,829,802	—	—	—	17,410,936
Manufacturing	16,806,368	2,181,500	13,814,598	—	—	—	22,802,466
Commercial	9,016,784	684,600	9,636,047	—	—	—	19,337,331
Hotels	1,156,969	57,660	549,717	—	—	—	1,764,346
Mines	2,482,925		2,634,900	—	—	-	6,117,825
Sundries	2,442,121	—	990,309	—	—	—	2,432,430
TOTAL	69,062,887	17,987,466	51,251,258	134,042,966	83,629,627	2,721,495	358,695,697
Post office Deposits	—	—	—	-		—	30,158,064
Public Debt	—	—		—	—	—	87,313,813
TOTAL Accumulated Funds	—	—	—	-	—		476,167,576

Campiled from the company's year-book for 1945, Ministry of Finance, Egyptian Government.

Definition of Terms:

To avoid misunderstanding, it is appropriate to define the two main terms used in this study.

Invested Capital:

Various definitions are given to this term according to the different points of view of the writers in the field. For the purpose of this study, invested capital will be considered in its widest sense-savings of the community invested in whatever form, shares, bonds, or reinvested profits. The following limitations to the figures compiled for the estimation of invested capital should be borne in mind :—

1. Data compiled from the balance sheets of corporation operating in Egypt is subject to the criticism of the basis of valuation. The writer opposes strongly the historical cost basis of voluation adopted by corporatans operating in Egypt. Special stress is placed upon the valuation of intangibles (1). It is misleading to ignore the adjustment of the historical cost to the replacement cost basis especially in an analysis leading to the allocation of resources.

2. Invested capital in this study includes savings invested in corporations operating in Egypt and Public Debt. Savings invested in individual ventures are not included due to lack of data. Invested capital in corporations operating in Egypt can be considered, however, a fair sample for the purpose of this study as it accounts for a sizable percentage of invested capital.

Subject to the above limitations the following tables are constructed to show the details of the invested capital by corporations operating in Egypt, Post office and Public Debt.

---

(1) See, " Valuation of Intangible " by the writer in the same Journal issue No. 1 (in Arabic).

ANALYSIS OF THE RATE OF RETURN ON INVESTED CAPITAL AS A GUIDE TO THE ALLOCATION OF RESOURCES IN EGYPT

BY

Dr. HASSAN A. EL-SHERIF

The Scope of the Study :

Egypt's main problem to-day—from an economic point of view—is to raise the standard of living of the mass. In real terms this means increasing the units consumed by the individual. This can be achieved by :

1. New investment in agricultural projects.

2. New investment in business projects.

3. Improvement of efficiency in both fields.

One of the main pastulates of investment is capital. Much has been said about the methods of financing the economic development in the country. Various measures and legislation are under consideration now to encourage the flight of foreign capital into the country. Other measures for the mobilization of domestic savings for the same purpose should be examined.

It is the writer's belief that the main guidance to the allocation of resources (foreign or domestic) is the rate of return on invested capital. The purpose of this paper is to study the rate of return on invested capital in Egypt from an accounting point of view as a guide to the allocation of our resources.

ACCOUNTING

might drive both rich and riches from the community (1). On being expended on the poor, their number would increase and poverty would spread (2). In relation to the middle-classes, the tax would reduce their efficiency (3).

In spite of these arguments, the Marshallians consciously or unconsciously paved the way for the reformists who would use the taxation system for politico-social and economic ends.

(1) *Ibid.*, p. 130.
(2) *Ibid.*, p. 103.
(3) *Ibid.*, p. 106.

than a rectangular hyparbola (1). In other words, if the utility diminishes with the increase of income, at a quick rate, the degree of tax progression must be higher (2). Progressive taxation evokes another justification from Edgeworth, when applying the mathematical theory of error: that the increase of distance will increase the probability of the error.

According to the principle of minimum sacrifice, the "marginal disutility incurred by each taxpayer should be the same" (3); this being a deduction from "the greatest quantum of happiness" principle(4). The abstract mechanism of the maximum aggregate sacrifice would result in the richer being taxed "for the benefit of the poorer to the point at which complete equality of fortunes is attained" (5). In case of any specific amount of taxation needed, it has to be exacted from the higher incomes.

The Marshallians, while accepting the minimum aggregate sacrifice in theory, held that it was impracticable and would result in a wide repercussion in the politico-social and economic framework. They allowed, however, that it could be taken as a guiding principle for any tax reform. If the minimum sacrifice principle were adopted, Edgeworth asserted it would lead to a kind of dull equality and upset the function of maintaining and developing knowledge and culture, which is mainly pursued and encouraged by the rich and leisured persons, and tends to cripple those of higher quality who are in reality different (6). It will highly affect the taxpayer leaving him with little margin of interest after the tax (7). This, in its turn, will react on industry, hampering its growth (8). It was feared that such a high tax

(1) Edgeworth : *op. cit.*, pp. 107-8.
(2) *Ibid.*, p. 89.
(3) *Ibid.*, p. 103.
(4) *Ibid.*, p. 241.
(5) Pigou : *op. cit.*, p. 103.
(6) Edgeworth : *op. cit.*, p. 104.
(7) *Ibid.*, p. 111.
(8) *Ibid.*, p. 115.

situations produce similar mental actions, and that by sacrifice was meant the loss of satisfaction, had there been no taxation in operation. It is taken for granted that similar individuals, in similarly situated position would be treated similarly.

The difficulty ranged against accepting the thesis of equal sacrifice is the way such a standpoint ignores the differential facts and factors existing in society. Our politico-social and economic framework embodies the existence of property, contract and bequest which cause mal-distribution of national dividend. Moreover, the manner in which the material factors of production are distributed amongst the individuals and the politico-social and economic rights which they confer on their owners, tend to a disproportion in the distribution. Thus, so long as such a framework affects people disproportionately, one cannot depend on the taxation system and call on it to yield equal sacrifice from unequal units (1). Equal sacrifice could be accepted as the principle of taxation in a society of similarly situated group, having equal opportunity and with wealth and income being largely distributed equally. But equal sacrifice should not tempt one to the incorrect interpretation that taxation should be proportional to individual incomes (2). Its adoption, on the contrary, would necessitate a clear consideration of the size of income, its source, the number of dependents and the like (3). It would result in taxing higher incomes at a higher rate (4), exempting a necessary margin for subsistence to be increased according to the increase in the number of dependents. Thus even under equal sacrifice the principle of progressive taxation would be the rule as long as there were differences in the size of individual incomes (5). The rate of progression would depend on the income utility curve, increasing with steepness of the curve

(1) *Ibid.*, p. 44.
(2) Seligman : Progressive taxation, p. 213.
(3) Pigou : *op. cit.*, p. 81.
(4) *Ibid.*, p. 92.
(5) *Ibid.*, p. 92.

as simple as that; there are other factors that determine his decision, such as the rate of the tax on the similarly situated persons, his feeling towards work, his outlook towards the State and the way the taxes were spent.

What interests us in this part is not the effect on the person as such, but—in relation to his fellow-men, and what concerns the State more—is the aggregate sacrifice of society, because it is the main determinant of the size of work offered and the national dividend. The Marshallians made a thorough study of the validity of the two main principles of equal and minimum aggregate sacrifice. They refused to acknowledge the incidence of equal sacrifice, exposing the inaccuracy of this doctrine adopted by J. S. Mill, where he confuses equality in sacrifice and equity in tax distribution. On the other hand, they adhered to the principle of minimum aggregate sacrifice as the one derived and direct, emanating from pure Utilitarianism (1). Other principles of taxation than those of the Utilitarians were those of 'ability or faculty' which are related to the objective sense and were not discussed by Edgeworth, for they are "hardly held to belong to the domain of pure theory" (2).

Before one commits oneself to a certain policy, it should be understood that the degree of sacrifice could not be judged by separating each tax, but by examining the whole taxation system as a unit, and judging the equity of any particular tax, can only be done by reference to the system of which it forms part (3). This step is, no doubt, an improvement on the theoretical studies of taxation. Pigou asserts that, for any comparison of tax system, "two criteria of merit should be studied"; firstly, the size of the aggregate sacrifice imposed, and secondly, "the nature of the relation between the several items that make up this aggregate" (4). At the same time, it is assumed that similar

(1) Edgeworth: *op. cit.*, pp. 106-7.
(2) *Ibid.*, p. 100.
(3) *Ibid.*, p. 130.
(4) Pigou: Studies in Public Finance, p. 40.

resources in a rational way with a high proportion being installed for producing necessities. Even very high taxation on higher incomes, if it discouraged the earners, the expenditure of the yield on a larger section would, most probably, stimulate their incentive to work. Thus, the amount of work, weighted according to the type, would be more after taxation and expenditure took place, than before; this in spite of the fact that when incomes of large number approximate to each other, the degree of competition would be higher (1). Capital accumulation in society as a whole would be less, as it depends on the behaviour of the State and the other section of the community who would benefit, even relatively, by the new conditions. All this does not imply that the Marshallians adhers to such a policy: as we have seen before, they accepted any system short of disturbing the mechanism of individual freedom of enterprise. They were afraid that any quick action would cause a collapse to the socio-economic framework through "awakening the predatory instinct of the poor, and precipitating revolution" (2). Moreover, any rapid increase in the position of the poor might be bad for them and their children, declared Marshall (3), and a diminishing of the material production of the community might be unavoidable.

(b) *Taxation and the Principle of Sacrifice:*

The other angle from which welfare could be analysed, in relation to taxation, is that of sacrifice. In accepting the Marginalist assumptions, the Marshallians considered the individual as tending to be in a state of equilibrium between work and leisure, or, in other words, between the enjoyment of the reward of work and the pain embodied in expending the energy itself. The imposition of a tax would mean a reduction in the reward compared with work done. But individual behaviour would not be

(1) Simply because the opportunities would be more than when only a small proportion expected to have high incomes.

(2) Edgeworth: Papers Relating to Public Finance, Vol. 11, p. 130.

(3) Pigou: Memories of A. Marshall, pp. 238-9.

the degree of healthy physical and mental development of the individual, so by taxing the rich heavier, to provide their poorer fellow-countrymen with the necessary materials, the happiness of the community would largely increase (1) ; secondly, the richer a man is the smaller proportion of his total income he is likely to consume or enjoy ; thus transference from the rich to the poor would "enable more intense wants to be satisfied at the expense of less intense wants" increasing herewith the aggregate sum of satisfaction of the community as a whole (2); thirdly, the aggregate satisfaction would tend to increase till it reached the maximum, when the marginal satisfaction of each individual will be equal(3); fourthly, because happiness is not distributed proportional to wealth, but positive suffering (negative happiness) would occur when income would yield disproportional satisfaction to the individual, being lower in the case of well-to-do and higher in the poorer classes (4) ; lastly, any transference from the rich to the poor might tend to increase the income velocity of money which would mean an increase in the aggregate money income with the result that production would be stimulated and national income augmented.

This analysis leads to a certain form of policy from which the individual could be exempted from any kind of income or outlay taxes up to the point of necessaries, taking into consideration, of course, the financial obligation of the individual ; and, on the other hand. an application of a progressive taxation on income and outlays to be graduated according to the level of the marginal satisfaction to the individual. Differential outlay taxes, imposing high rates on the luxury goods consumed by the rich, as an individual. while being less superior compared with income tax, might result in the diversion of demand from the taxed goods. Yet it would still fulfil the welfare concept in reallocating the

(1) Pigou : Memories of A. Marshall, p. 229.
(2) Pigou : The Economics of Welfare, p. 89.
(3) *Ibid.*, pp. 91-2.
(4) Pigou : Memories of A. Marshall, p. 348.

production and the size of the firm in a world of continuous fluctuations and the unit of time accepted for the purpose. If taxation were imposed according to the general understanding in applying the laws of return, industry would benefit at the expense of agriculture and some industries at the expense of others, besides creating a superauthority in no way consistent with the Marshallian ideology. Moreover, the bounty system might result in a kind of stagnation of some industries, if not actually deteriorating their productivity, and there being artificially a Government help. In a capitalist society, there is no guarantee that the tax bounty system would not be used to provide privileges to a certain section of the people.

Analysing satisfaction from the distributional point of view, Marshall opened the discussion, afterwards developed by Pigou, by assuming that in a monetary society "there is some misuse of wealth in all ranks..." (1). Such misuse would, most probably, increase by the corresponding increase in individual wealth and income. Thus any redistribution of wealth or income in any society, through which an additional portion is given to the working classes, would add "to the fulness and nobility of human life" (2). Such a trend towards equalisation of wealth or income would tend to increase the degree of accumulation of public property (3). It would increase the real wealth and income even if the aggregates were not changed (4). The Marshallians interpreted the law of decreasing marginal utility in the same way as in the case of the laws of return to justify a redistributional policy through the media of taxation without adopting any aggressive attitude as was suggested by the Labour speaker, Mr. Snowden, in 1909 (5).

The Marshallian argument could be summarised as follows: firstly, as the welfare of the community could be measured by

(1) Marshall: Principles, p. 100.
(2) *Ibid.*, p. 100.
(3) *Ibid.*, p. 230.
(4) Pigou: Memories of A. Marshall, p. 366.
(5) Hansard: Vol. IV. May 1909, p. 1073.

Under these conditions the equilibria of the community's resources would be perfectly allocated. There is also a point for the individuals in which the satisfaction of the individual would be the optimum where marginal return of satisfaction would be equal.

Marshall initiated the argument that when an industry shows increasing costs, in other words, is operating under conditions of decreasing return, any tax on it will raise the purchase price of its product by less than the full amount of the tax. Thus, demand will be reduced and while the individuals' loss in their consumers, surplus would occur, a net gain to the community would result (1). On the other hand, if a bounty was granted to industry, showing decreasing costs or increasing return, a net gain might be realised. In Pigou's terms, such a policy would mean a maximisation of the national dividend (2). Thus, there would necessarily exist somehow "a certain determinate scheme of taxes and bounties which, in given conditions, distributional considerations being ignored would lead to the optimum result" (3). This of course is apart from any direct action that the Government might take in controlling the resources, adjusting them to affect such an end. The Marshallians were thus in acceptance that a tax bounty system through its mechanism of maximum return could be enacted, it would work as a channel between different concerns to equalise the marginal private and social net product (4). This acceptance was limited to a point not harmfully disturbing individual enterprise or creating a privileged class at the expense of others. The difficulty in applying such a system is the indeterminate line of demarcation between concerns of increasing and decreasing returns. These empty boxes, as it were, *i.e.* laws of returns, could not be filled without due knowledge of the technical relation between the factors combined for

(1) *Cf.* Fraser L. M.: Review of Economic Studies, Vol. I 1933-1934, p. 45.

(2) *Ibid.*, p. 48.

(3) Pigou: *op. cit.*, p. 99.

(4) Pigou: The Economics of Welfare, pp. 133-141.

they contribute directly to the Exchequer should be returned to them indirectly by generous expenditure from public funds ... for their benefit" [1].

When examining the relation between a given revenue and the amount of effort expended, Pigou took an illogical line that in respect of a given revenue the order of merit among tax formulae is poll taxes, regressive income taxes, proportionate income taxes, and lastly, progressive income taxes [2]. Such a conclusion could only be true if the rate of the tax is near zero, *i.e.* insignificant in comparison with the marginal income, or all income is derived directly from work and wholly adjusted according to the effort made. But if the rate of the tax is equal to or higher than the marginal income, it would result in the destruction of the individual. One might recall in respect of this point the practice of enslaving the debtor when he failed to repay his debt. By referring to the repercussion of taxation on work, the Marshallians appear to seek a golden mean balancing the advantages with the disadvantages, when agreeing to any tax policy, to coincide with distributional facts [3].

II.—Taxation from Welfare Side

In analysing the problem of taxation from the welfare side, the Marshallians seem to take a more concrete action towards a planned society. Welfare can be studied from two angles: the satisfaction and the sacrifice, which are directly concerned with the structure of distribution of resources and of rewards.

(a) *Taxation and the Satisfaction Principle:*

Dealing first with the aspect of satisfaction, the Marshallians, following the Marginalist analysis, considered a state of affairs where the private and social marginal net products were equal.

---

(1) Pigou: Memories of A. Marshall, p. 348.

(2) Pigou: Studies in Public Finance, pp. 67-69, and Henderson, The Economic Journal, Dec. 1948.

(3) Pigou: *op. cit.*, pp. 73 et *seq.*

investing abroad rather than at home, so long as he himself remains a resident here" (1). Pigou went on to emphasise his argument that higher taxation would not encourage the capitalist to immigrate simply because "there is a strong surface tension holding people to their native land, which it needs a strong force to overcome", besides, for rich persons, for whom taxation may loom large the advantages obtained from a big income consist in social amenities which they could easily think to abandon. He confirmed at the end that "no very serious reactions in driving either British capital or British work abroad need be looked for as a result of our high taxation" (2).

I am cf the belief that, in a class society, so long as there is a certain margin left to the taxpayers and no change occurs in their social status, the taxation system, however high, would not tend to break the production process or eliminate work.

(d) *Taxation on Working Classes:*

The Marshallians seem to be sensitive about the interests of the taxpayers, a conclusion which one might reach listening to Marshall saying that "so long as a person retains the right of voting on the levying and expenditure of taxes, it is not safe that he should wholly escape onerous taxes" (3). This is an indication about the Marshallian politico-social understanding. It reveals the fear of the masses using their voting process to plan a system of redistribution largely for their benefit. Marshall thought that it would "not be advisable, or even possible, to exempt from taxation all the things consumed by them (the workers)", but he did not object that "the greater part of what

---

(1) Pigou : *op. cit.*, p. 166.

(2) *Ibid.* p. 167. The disinvestment trend after the last war which might give the impression that there was an outflow of capital from Britain is not accurate because the last available accounts show that in 1949 overseas investments were 1382. mn. an amount equal three times to the disinvestment in the years 1947 and 1948. *Cf.* U.K. Balance of Payments 1946 to 1950. Cmd. 8201, p. 5.

(3) Marshall : Official Papers, pp. 337-8.

the State being less efficient, and cannot practically take the step of investment. For the former reasons, Pigou suggested an inheritance duty formula similar to that of Rignano or some variation of it which would be less severe ([1]). But the Rignano scheme would not be of much help, for it contemplates differential taxation of different parts of the inheritance left by the deceased, which need complex accounting and elaborate costly records ; it could not assure correct assessment or equity between taxpayers ; it would largely interfere with individuals dealing with property and might tend to lead to considerable evasion.

It is quite clear that the Marshallians concerned themselves with advocating a policy through which the upper starta of incomes were to be slashed, but the provisions they made indicate their keen advocacy of the entrepreneur and middle-class outlook. Saving and accumulation of capital are the focus of their interest that any slackening in them resulting in any contraction would necessarily lead to an extra sacrifice to the community ([2]). The profit stimulus taken for granted by the Marshallians and the standpoint that heavy taxation would be likely to discourage enterprise ([3]) and cause the exodus of capital, proved to be inaccurate. The investigation made by the Colwyn Committee showed that, while the higher taxation of the post-1914 war period appeared formidable, it was exaggeration to suggest that it acted as a powerful deterrent to enterprise on a large scale ([4]). Pigou himself had to admit, after the experience of the last two wars, that " high taxation has no tendency to drive British capital abroad, oherwise than in company with its owners". Pigou comes to this conclusion after noticing that a British citizen cannot escape British income tax " on his investment income by merely investing abroad instead of at home", and that, apart from fraudulent evasion, however, " British citizen can gain nothing by

([1]) Report : *op. cit.*, p. 199.
([2]) Pigou : *op. cit.*, p. 59.
([3]) *Ibid.*, pp. 69-70.
([4]) Report : *op. cit.*, p. 162.

title" (1). Marshall went further to advocate the use of that tax to pay for any desired increase in the revenue in the post-1914 war period, and justified graduating the duty from the ethical conscience and practicability points of view (2). One can understand the Marshallians striking at the inheritance which is one of the major factors that differentiate between people and favour some without due reference to personal efficiency Cannan ironically stated that for a person to receive good earnings, he "must begin by choosing suitable parents" (3). This does not mean that the Marshallians allow the duty to go as far as a confiscatory limit. They accept any drastic policy short of upsetting a system based on individualism or depleting the volume of capital.

The death duty embodies two elements: the first is its interference with the individual's expression to fulfil certain desires that live after him (4) ; and the second is its hampering to saving and accumulation which results from such desires. Taking death duty as a supplement to income tax, it would furnish "a better criterion of ability to pay than either could in isolation" (5). But as to its effects on savings, for being a lump sum tax, and as it is not received by the Government in actual capital, the individual has to pay it through his savings or by transferring part of the legacy to someone who is perhaps less efficient than the legal heirs. The same conclusion was reached by the Colwyn Committee (6). This was largely based on the behaviour of a developed community where savings are directed to new investment, and the heirs have some knowledge of the inheritance and its direction beforehand ; in addition to considering

---

(1) Pigou : Studies in Public Finance.

(2) Pigou : Memories, *op. cit.*, p. 352.

(3) Cannan, E. : A Review of Economic Theory, p. 388.

(4) As some persons might save to guarantee a good start for their children or certain income to anyone they admire. *Cf* ; Pigou : Studies in Public Finance, p. 143, and Edgeworth, *op. cit.*, p. 141.

(5) Colwyn Report. On National Debt and Taxation, p. 198.

(6) Pigou : *op. cit.*, pp. 139-40.

Besides it was feared that the tax might deter capital from investment in house-building and the subsidiary industry and limit the development of towns (1). This did not stop Marshall however, when the tax was imposed in 1909, from writing to "The Times" that "to isolate future actions of public value and tax them only" was in his judgement in many ways a great improvement" and sound finance (2). Pigou while agreeing to the tax in principle, from the distributional point of view, attributed certain provisions to determine this 'public value' (3). He asserts that fluctuations in the general level of prices and in the rate of interest, have to be taken into consideration, side by side with augmenting the asset under consideration by the average current interest multiplied by the number of years (4). Pigou made a further suggestion which has a favourable attitude to the entrepreneur. It was the exemption of the property, during the time of improvement, from such taxes as well as income taxes for about 20 years (5). The justification for this point of view is based on stimulating construction, and improvement, in such a way as to increase production in the future.

In line with the Marshallian politico-social understanding is their favouring taxing highly the beneficiaries of any bequest to a limit that would not hinder the desire to invest. Marshall showed that to accept the right of property, this latter must be honestly acquired by the man's own labour and that such right should not be passed automatically to his heirs without due regard to the complications to society (6). Pigou, in support of this view, quoted Sir W. Harcourt on the tax in his Budget Speech of 1894 that "the State has the first title upon the estate" and that the deceased "have a subsequent and subordinate

---

(1) Edgeworth: *op. cit.*, pp. 204 and 196.
(2) The Times: Nov. 16th, 1909.
(3) Pigou: *Ibid*, p. 152.
(4) *Ibid*, 160–2.
(5) *Ibid*, p. 133.
(6) Pigou: Memories of A. Marshall, p. 352.

hands of the tax-payer also increases indefinitely" (1). He even proceeds to advocate a part to be paid on brain-capital, in the shape of a poll tax on the non-propertied classes "to match the new differentiation in their favour against the propertied classes" (2). This appears to contravene his favourite principle of minimum sacrifice, but this can be understood from his distrust of "Government Departments or Syndicalist Committees to provide for the future by saving" (3). Capital levy, in hitting hard the privileged and middle classes, had less opportunity to be implemented in the communities where a war is won than when it is lcst as a change in politico-social system becomes more appealing (4).

There are some other windfalls which might occur, due to certain politico-social and economic factors, and which have no relation to the individual work and enterprise (5). The main item is the increment in the site value. In this, the Marshallians did not go further than what was suggested by J. S. Mill. In one way they show that increment in capital value is in a way fictitious, because the value of any capital, according to Pigou, "is the present worth of the amount of income which it is expected to yield" (6). In another instance, Pigou emphasised that some of the value increment is actually diffused between the dealers in these assets. Marshall, as well as Edgeworth, in his turn seems to disagree with any site value tax, because they felt there was a tendency to drive away population (7), and conferring undue betterment on rival sites which escape the tax (8).

---

(1) *Ibid*, p. 25.

(2) *Ibid*, p. 23.

(3) *Ibid*, p. 31.

(4) The levy was executed in most of the defeated countries in 1914 war.

(5) Pigou: Studies in Public Finance, p. 147 and, Marshall: Memorandum on Imperial and Local Taxation, p. 115.

(6) Pigou: *op. cit.*, p. 161.

(7) Marshall: Offiical Papers, p. 347, and Edgeworth: Papers Relating to Pol. Econ., Vol. II, p. 197.

(8) Edgeworth: *op. cit.*, pp. 204 and 196.

What is more, capital levy tends to stimulate investment (1). It could also be justified from the social point of view as a measure to radistribute fortunes, unduly accumulated, by a wealthy minority in a depression or famine or more usually in a war. From the political angle, it could be accepted as a shield against revolutionary movements. In spite of the superiority of a capital levy from the announcement and distributional aspects, the Marshallians seem to be reluctant to accept it whole-heartedly. They think that the levy tends to check capital growth, to accelerate its immigration (2), and that its evil is greater "than an actuarially equivalent loss of income for a period of years" (3). Capital preservation, according to Marshall, is important as a shield for the future and a means for the country's strength (4). The points raised by Edgeworth were: the undesirable change in the holders of capital, its probable cause of inflation, its improbable reduction in the future rate of income tax, and the fear of the prejudicial procednre that might be taken by the people who do not belong to the middle class, but possess the whole power of taxation (5). Edgeworth found that justice could be restored if the burden is to be distributed in all classes, and he wanted to capture the people in the last psychological instance "while the spirit of patriotism, kindled by the war, is still glowing" (6). He accepted J. S. Mill's formula of making each contributes the same percentage of his pecuniary means after the deduction therefrom of a certain minimum sufficient to provide for necessaries (7). As this could not be easily welcomed, he made some amendments applying to it the method of graduation, but on a formula that "as the income is idefinitely increased, the amount left in the

(1) Harris: National Debt, p. 208.
(2) Edgeworth: *op. cit.*, p. 18.
(3) Edgeworth: *op. cit.*, p. 11.
(4) Marshall: Official Prpers p. 351.
(5) Marshall: *op. cit.* p. 352.
(6) *Ibid*, p. 13.
(7) *Ibid*, p. 25.

The calamity of a war should not be a reason for anyone's benefit, so Marshall urged the increase of taxation to defray its expenses ([1]). Pigou had asked for drastic war finance on the ground that the aggregate sacrifice should be a minimum, whilst Edgeworth advocated an imposition of a capital levy ([2]) to minimise the real war burden. But in their final decisions, the Marshallians were very careful to preserve the entrepreneur's interests. To determine the windfall part, the basic or normal profits should be drawn. To Pigou, this is the profit realised in "the year immediately preceding the war" ([3]), to be increased proportionally by any increase in the amount of investment and an account should be taken of "the high level of general prices prevailing during the war" ([4]). The surplus after all these provisions are made could be highly taxed, but not to the maximum of 100% ([5]), which Pigou thinks is not economically justifiable, as a margin of profit should be left to work as a propeller for production. From the business-men's point of view, this suggestion is practical as it would largely equalise their opportunities, but, from the consumer's point of view, the owners of the material means of production would still be in a more favourable position, especially since their incomes do not increase by an amount enough to render them an equal utility with the producers. Moreover, the basic profit on the account of the preceding year is on the average not representative of the normal profits.

A proposal of a capital levy has been discussed to be used specifically for the redemption of the debt and as an alternative to higher taxes extended over a period of years ([6]). Such a tax would "extricate the State from its financial embarassments with the least possible detriment to the national economic system" ([7]).

([1]) Pigou : Memories of A. Marshall, p. 61.
([2]) Edgeworth : A Levy on Capital.
([3]) Pigou : Studies in Public Finance, p. 158.
([4]) *Ibid*, p. 158.
([5]) *Ibid*, p. 158.
([6]) Edgeworth : *op. cit.*, p 13.
([7]) Gini, C.: Economic Journal, 1920 p. 288.

advantage to certain private interest at the expense of the public. Moreover, aggregate loss to other industries would occur. It is true that an import duty will increase the competitive power of the domestic producers, and increase their share of the national dividend, but one cannot accept that the number of unemployed will not be reduced. The Marshallians assumed a society in an equilibrium but unavoidably containing a certain amount of unemployed, an aspect which cannot be accepted. The employment of the idle hands in any society would no doubt increase the aggregate welfare of the community without necessarily disturbing the relation between the different forces. According to marshall, the only way of accepting protection is to protect the immature industries (1). Apart from this, if the State had to impose an import duty it should be for revenue purposes, and "an equivalent excise" duty would have to be put on the similar commodities in the domestic market (2). The main justification for the Marshallian proposition is their fear of the growing reluctance of the entrepreneurs, to increase their productivity and their reliance on the State to protect them, instead of depending on themselves, and they feared that the duty would create a privileged class of entrepreneurs.

There are other different elements of profits or benefits which occur, and are largely due to politico-social and economic changes, and not to the individual's initiative or risk-taking, such as windfalls, increment in the value of land and other quasi-monopoly operations.

The most significant part of the windfall profits is that one due to the owning or having the benefit of a factor of production for whose products there is unforeseen excessive demand, as in the case of war or rearmament. But integral profits which are due to certain fluctuations, and might appear as excess to the marginal profits, could not be taxed if they might be offset by unforeseen losses (3).

(1) *Ibid*, p. 392.
(2) **Pigou** : Studies in Public Finance, p. 204.
(3) *Ibid*. p. 156.

and condemned it for interfering with the mechanism of the freedom of exchange. They counselled that it would be much better to prevent monopoly from functioning than to curb its power through taxation. Taxation would not counteract the social loss that no doubt would occur from monopoly. If monopoly could not be prevented, any tax on it would be an ideal from the announcement aspect as the tax would "not affect in a way (the monopolist) or anybody else's conduct" (1). But from the distributional angle the tax would tend to discourage the monopoly trend. If the shares of a monopolistic enterprise are in the hands of a wealthy minority, which is often the case, the tax would lessen their relative share in the national dividend as they could not increase their profits parallel to the tax. On the other hand, the tax would differentiate between the shareholders and hit them more than those who bought their shares from the market. The inability of the monopolist to increase the price with the tax burden is widely acknowledged and can be observed, according to Edgeworth, whatever the rate or type of the tax is proportional or progressive (2). Edgeworth expressed this by assuming different hypothetical cases which I do not think will be of importance to discuss here (3).

Similar to the monopoly profits are those due to any protective duty. Such duties would give an ample profit to the home producers through the increase in the demand on their commodities. Besides protective duties would, most probably, cause a readjustment of the wage rates "to the general situation" with the result "that the average percentage of unemployed will be substantially the same" (4). It might even cause a redistribution in the aggregate employment, wages and profits, declared Marshall (5). Such duties, emphasised Marshall, give a strategic

---

(1) *Ibid*, p. 154.
(2) Edgeworth: Papers Relating to Pol. Econ., Vol. II., p. 97.
(3) *Ibid*, pp. 89-100.
(4) Pigou: Studies in Public Finance, p. 204.
(5) Marshall: Official Papers, p. 390.

necessity to save. Thus, they advocated an intermediary way through which savings and their future return would be exempted for a limited number of years (1). But this is another question, it is then a policy intended to increase the accumulation of capital, and can be judged according to the politico-social and economic framework of society. Moreover, expenditure for the present necessaries of life cannot be stated to be less important than the future. One cannot accept Pigou's assumption that "saved income does not yield any satisfaction to the saver in itself but only in the fruits which are derived from it later on" (2). In a class society, the acquisition of capital in itself gives the owner certain politico-social and economic powers in society, a point which Pigou himself does not deny (3). Even if people are more rational in investing or spending, exempting saving would increase the bargaining power of a small section in the community and might destroy the effectiveness of the free exchange mechanism.

This clearly shows that the Marshallians did not rigidly adhere to the neutrality axiom which they took over ineffectively from the Classicals. The stage where neutrality should take place is somewhat hypothetical, as they furnish no measure to assess social and private net products (4).

(c) *Taxation on Privileged Classes:*

Turning now to the Marshallian conduct towards the privileged and the working classes. It appears from their analysis that they were against any kind of favouritism that might occur without any relation to the individual work or enterprise, but they tackled the problem in such a way as to cause a quick change, of which they completely disapproved. In the first place the Marshallians branded monopoly as anti-social

---

(1) Pigou: Studies in Public Finance, p. 129.
(2) Pigou: *Ibid*, p. 85.
(3) *Ibid*, p. 143.
(4) *Ibid*, p. 100.

takes place through taxing savings, this would mean that the State would be drawing more than it requires, which is not so The State imposes taxation according to the national income without interfering with the decisions of individuals as to the disposition of their incomes. Income, according to de Viti de Marco, pays for services rendered to it during the year and an exemption granted to any part of it would mean an increase in the rate on the part used for expenditure, and a marginal decrease in the rate on those who are partly exempted. Knowing that the richer section of the people are those who have a large margin free after spending on their needs, and exempting this margin would mean a discrimination against "those who are least able to obtain equilibrium by reducing expenditure relative to saving" (1). As long as the rich are those who can save, and are the minority, any exemption from saving would result in an unwise preference and a trend towards concentrating wealth and income rather than diffusing them. The taxation of savings could be said to inflict double taxation, only if the rate of the tax were either zero or 100 % which is never the actual case (2). If the Marshallian argument is tenable, it would imply that any progression in the tax in which saving is involved, would realise a burden more than double the rate, which is not true in fact (3). What is more, savings which are in reality part of income cannot be made capital the year they are created. In taxing income and then the return of saving, there is taxation in reality in two incidences occurring in two different years. If savings are exempted and so their return, there would have been no tax on any return except that realised from direct work.

The weakness in the Marshallian argument caused them to adopt a rather subjective attitude. Pigou emphasises that saving is enacted in order to assure certain future income, and that the more the income is temporary or precarious, the more the

(1) *Ibid*, p. 396.
(2) *Ibid*. p. 391.
(3) *Ibid*, p. 387.

is derived from its return on the capitalised value of its return in time. If this is so, there would not be any justification of differentiating the tax according to the source of income, in other words, according to human effort spent to get it. Such assumption cannot interpret the reason of the increasing value of some factors in class society, and especially in those backward ones. The politico-social power that land confers is very high, and has no relation to the return in an agrarian community increasing in population, with a higher rate than the food supplies. Such sources of power should not be exempt from paying the duty as they actually cause a non-neutral atmosphere in society.

(b) *Taxation and the Accumulation of Capital:*

The non-differential or neutral income tax (1), which was hailed by the Marshallians was not taken without certain reservations. They are interested in production, and the accumulation of capital but to a limit which would not cause any rupture in the politico-social framework of society. Thus they followed an intermediary course in building up their policy.

Through misinterpreting the structure of income, the Marshallians advocated the exemption of savings from taxation(2). They called taxing that part of income which is destined for saving as discriminating against saving; imposing double taxation (3) and reducing the satisfaction and so the welfare of the people. MacGregor made an interesting study of the problem and demonstrated the Marshallian inaccuracy. The Marshallian thesis which followed that of J. S. Mill, considers part of income as capital in the same year of its formation. "Income out of which savings are made cannot be the same as the subsequent income produced by these savings" (4). If any discrimination

(1) *Ibid*, p. 71.
(2) *Marshall*: Official Papers, p 350.
(3) *Ibid*, p. 338.
(4) MacGregor, quoting Bastable. *Cf.* The Economic Journal 1936. p. 393.

the new conditions (1). Income tax would be the most suitable if the whole income is earned by work, and the individual is practically identical, a state of affairs which does not exist in our complex life.

To exact all the revenue needed from income tax would raise politico-social problems which could not easily be solved by the Marshallian ideology, neither would it lead to the execution of the dictum of the maximum aggregate welfare which is the right goal of any Government according to Pigou (2). It is true there is difficulty in assessing outlay taxes without being partial, but in the same manner as any type of income tax will embody a certain partiality, a flat or proportional rate would favour the higher income groups. and exempting any part or type of income from taxation would favour this section of earners. To apply income tax on an impartial basis and to consider all income as earned by work, one must take into consideration the type of work, its elasticity to supply and demand, its degree of mobility from one type to another, and the opportunity given in each case.

The neutrality attitude would lead to the exemption of that part of income which is necessary to keep people intact in the same manner of making allowance for the upkeep and wear and tear of any machine. Thus, personal and family allowance could be given without any reference to the principles of sacrifice ; but, of course, the exemption in this case would be limited, and any margin for welfare could not be allowed unless it would result in an increase of the individual productivity at least with an equivalent amount.

The awkward position which the principle of neutrality would lead to is the negligence of the source of income when calculating the tax. According to the Marshallians " property ... has a value determined by the amount of the income which it is expected to yield " (3). In other words, the value of any factor

---

(1) *Cf.* Black, D.: The Incidence of Income Taxes, pp. 42 *et seq.*
(2) Pigou: A Studies in Public Finance, p. 43.
(3) *Ibid*, p. 134.

taxation which would yield the maximum revenue (1) and have minimum effect on the consumers' surplus. Ignoring the distributional factor and applying the former principle "if and in so far as the State spends its revenue in commodities of a kind not purchased by the public..., the taxes imposed should be such as to reduce all sorts of production subject to tax in equal proportion" (2). The tax system that would fulfil the Morshallian neutrality thesis is the taxation of income which has the superiority of any system of commodity taxes in freeing the individual to make his own decisions in using his income. Commodity taxation by altering relative prices becomes partial and treats persons according to their elasticity of demand on different commodities (3). Such a tax, on the other hand, will cause a reallocation of resources different from that effected by the free play of economic forces. Moreover, a commodity tax would result in the tax-payer carrying an excess burden by reducing him to a lower indifference curve without due gain to the Treasury (4).

The Marshallians seem to underestimate the influence of income tax on individual actions and enterprises, taking for granted that income tax is borne by the individual. These conclusions were agreed upon by the majority of the Colwyn Committee (5). This under estimation ignores the effects of two factors; the first is that when income tax is imposed, it affects the individual differently according to its type, and thus the relative state of individuals will be changed. This in itself will affect their behaviour and so their demand. The second is that the revenue from the tax will be expended in one way or another by the State, and thus the resources will be reallocated to suit

(1) Pigou. A. C.: Studies in Public Finance, p. 74.

(2) *Ibid*, p. 107.

(3) Pigou agreed that to have the relative prices unchanged, the commodity tax could only be proportional.

(4) *Cf.* Joseph, M. F. W.: The Review of Economic Studies, Vol. VI, pp. 226 *et seq.* and Marshall Official Papers, p. 336.

(5) Colwyn Report on National Debt and Taxation, pp. 119 and 164.

amount of the tax from present or future consumption or satisfaction equal to that amount.

The individuals representation in the Government would not alter that fact, assuming, of course, that the State machine was not used as an instrument to augment his income or wealth. Such transference, according to the Marshallians, should be a minimum (1·); this, of course, in line with the function of the State, they agreed to.

The Marshallians do not seem definitely committed to a policy in taxation; it is here they evidence a threefold personality. In one way, they attempt to assert their neutrality in a scientific way, unbiassed by any class interest; in another, they defend whole-heartedly middle-class interests as opposed to the privileged and working classes; in the third, they posed as championing social reform. In spite of that, one cannot fail to discover where their main interest lies. The following is an attempt to analyse the Marshallian theories from the angles just outlined.

I.—Taxation from the Fiscal side

(a) *The Neutrality Principle:*

Following the classical trend, the Marshallians accepted the assumption of society as being in full employment, and thus demanded that the self-adjusting powers in it should not be interfered with or the state of affairs would be disturbed. Any imposition or remission of taxation embodies certain inherent inequality and the "body politic has a great power of so adjusting itself to the pressure of taxation as gradually to diminish" such inequalities (2).

Another procedure which was taken by the Marshallians to realise neutrality was their acceptance of the purely fiscal thesis based on the State being wholly interested in that system of

(1) Pigou, A. C.: The Economics of Stationary State, p. 62.
(2) Marshall, A.: Official Papers, p. 339.

According to Pigou, the State as well as the individual, is susceptible to making mistakes and forecasting the future incorrectly (1). In spite of this, an increase in municipal investment during the boom could be prescribed to a limit where a man's product is worth his wage minus the rate of unemployment benefit (2). On the other hand, however, an economy drive by the Central Government (3) resulting in reducing the tax rate, would increase the margin of saving in the individual hands, and thereby an increase in investment would follow.

In spite of the Marshallian objection to widespread State activity, their welfare theory, a direct outcome of the Marginal theory, played an influential part on the welfare and taxation policies up to the 1930's Depression. It was based mainly on the theory of decreasing marginal utility, the optimum allocation of resources, taking into consideration the time factor and the equalisation between the marginal private and social net products. On the whole, the Marshallian analysis, embodied several contradictions, due largely to the incompatibility between their hypotheses and the realities of life.

3.—*The Marshallians' Rôle of Taxation:*

The indifference of the Marshallians towards the rôle of the State of neutrality in economic activity and participation to maximise the welfare of the people, naturally anticipated their indifference as to the rôle of taxation, the material element that would enact any socio-economic policy. Before asserting their views, the Marshallians cleared the field of some orthodox confusion. They discarded the compensation theory of taxation and emphasised that, when taxing, the State is under no obligation to repay the tax-payer any compensatory service for what he pays, or suffers, due to taxation. When the Stateen forces a certain transference, it simply deprives the legal owner of the

(1) *Ibid*, p. 110.
(2) *Ibid*, p. 48.
(3) *Ibid*, p. 49.

They based their calculation on understanding that the money that was taken from the well-to-do and given to the needy group, if not accompanied by an increase in the earning power of the coming generation, might tend to lower future wages (1).

The Marshallians found it difficult to scrap the foundations of the classical theory, for it was on these that they had built their ideas. The rapid increase of State influence due to war or crises seems to exceed the safety margin acceptable to the Marshallians. Marshall was afraid that "there is always a danger that in time of hasty change, the path of least resistance will be followed (2)". The success of State management during war does not make a *prima facie* case for doing so during time of peace (3). This is based on the Marshallian assumption of the inferiority of State entrepreneurship, the great temptation to political immorality (4), the possibility of the State using "unfair extra-commercial methods at the expense of enterprises (5)" and the increase of bureaucracy and autocracy (6). Even business failure, which seems to be inherent in the system of private enterprise, did not persuade them to change their attitude towards public planning. Pigou went further to attribute the slump to the failure of the State and its close allies, central banks and other local organisations (7). He adheres to a policy calling for an economy campaign "to counteract the slump by securing cuts in the rates of pay asked for by labour and capital in the hope of thereby causing more men to be employed (8)". They found no clear case to suppose the superiority of State actions compared with those of individuals.

---

(1) This is a wage fund theory. *Cf*, Marshall, Official Papers, p. 225.
(2) Memories p. 276.
(3) Pigou: The Economics of Walfare, pp. 336 and 549.
(4) Pigou: Memories, p. 275.
(5) Pigou; The Economics of Welfare, p. 336.
(6) Pigou: Memories p. 335.
(7) Pigou: The Economics in Practice, pp. 113. *et seq.*
(8) *Ibid*, p. 51.

Although the Marshallians admitted that inefficiency is due to insufficiency of the means of subsistence supplied to the working people, and that consumption up to these limits is productive (1), they were hesitant to proffer practical advice for action to redress the hardship of the working classes. On some counts, they accepted the policy of State interference, to guarantee the limits of subsistence; in others, they refused such action. For instance, Marshall advocated State responsibility "to contribute generously and even lavishly to that side of the well-being of the poorer working class which they cannot easily provide for themselves" (2), and Pigou went as far as saying that extra pay, for working classes, creates the extra efficiency which rewards, and becomes as no cost to anybody (3). This is somewhat a diversion from the fanatic theory of iron-low of wages. This Pigovian new social approach should not be isolated from the state of affairs prevailing in post—1939-45 War Britain.

The Malthusian anti-social outlook could be felt in Marshall's emphasise that "people should not bring children into the world till they can see the way to giving them at least as good an education, both physical and mental, as they themselves had", and of course to assure them the necessities of life. That mean the individuals are wholly responsible for their poverty and they should not wait for State aid "for society tends to help and care for those who have helped themselves and endeavoured to provide for their own future (4)".

The acceptable policy for unemployment, according to the Marshallians, was the pegging of wages when their value exceeded the marginal due to a decrease in prices. Any other assistance to the working classes, either through an increase of wages or as poor or aged relief, would result in an increase in the number of wage-claiments, and lower the wages of the next generation.

---

(1) Marshall: Principles, pp. 69-70.
(2) *Ibid*, p. 718.
(3) Pigou, Essays, *op. cit.*, p. 50.
(4) Marshall, *op. cit.*, p. 226.

In respect of the other welfare functions of the State, there seems to be no straightforward policy pursued by the Marshallians; their measure is 'common-sense' (1). They do not object to the increase of State activity for social amelioration on, condition, however, that they are not fully within the range of private effort or to the extent of collectivism (2). The Marshallians admitted most of the disturbing factors in our socio-political framework, but they failed to offer concrete proposals about their removal; neither did they accept large-scale welfare expenditure.

Marshall stated in truth that "man himself is the chief means of the production of that wealth of which he is ultimate aim" (3). Thus, supplying man with the first necessities of life should be the first charge of any State. It is quite clear that "if man has to struggle to keep up a hand-to-mouth existence his development will be extremely limited" (4), and such a way of life might "fail to bring into existence organisms that would be highly beneficial" (5) in the complexities of life. It is a problem to expose the all too common belief that "it is an ordinance of Nature that multitudes of men must toil a weary toil which may give to others the means of refinement and luxury" (6). In addition to the conflict that such a state of affairs might cause, a large amount of waste of initiative and of the best of the natural abilities in the lower ranks of society would take place. This problem could not be solved simply by the hypothetical equalisation of the private and social net product in the margin or in equalising the marginal return of satisfaction in all the uses of the employed resources. Apart from the vagueness in these hypotheses, they ignore the human element which is the main factor.

---

(1) Pigou. Mamories of A. Marshall, p. 164.
(2) *Ibid.*, p. 331.
(3) Marshall, Principles, p. 173.
(4) Pigou. Memories of A. Marshall, p. 16.
(5) Marshall, *op. cit.*, p. 242.
(6) Pigau, *op. cit.*, p 109.

increasing their social and economical capacities, and to lead them towards rationalisation, thus eliminating the effect of the obstacles which prevent the lower grades of persons from climbing the socio-economic ladder; secondly, education gives some opportunities to the best sections of the working classes, diverting them to the middle-class groups, thus reducing the vigour of the lower class. Moreover, by increasing the productivity per man, the margin of profit which accelerates the accumulation of capital also increases. "Education is a national investment", declares Marshall (1). It brings out the individual's latent abilities and well repays the cost expended on it. Ignorance, has, no doubt, a certain bearing as a socio-economic force, it is a hindrance to equality of opportunity and to equality of returns (2). "Elementary education", according to Pigou, is one of the means to "carry indirect benefits... to the purchasers" and it is desirable that people should have more of it "than they would likely buy at cost price if left to their own devices" (3). Such education would not inflict real loss if given gratis by the State; it might even be more profitable if given compulsorily. Higher education is considered important, as it increases the efficiency of the lower grade of industry (4). There is no indication that the Marshallians would agree to provide gratis higher education to any who might demand it; but it seems that they agree to provide it for industrial experimentation (5). It is not clear why Pigou includes the item of education in the real expenditure or non-transfer sector in the budget. It might be because of its paramount importance with military and civil defence expenditure, or perhaps to disguise its transforming character, and thus avert opposition from the conservative section in the community.

(1) Marshall, Principles, p. 216.
(2) Pigou, Economics of Walfare, p, 147.
(3) Pigou, Studies in Public Finance, p. 26.
(4) Marshall, Principles, p. 211.
(5) Pigou, *op. cit.*, p, 19.

Marshall wanted the State "to govern as little as possible but not to do as little a possible (1)". Pigou set the rule for expenditure making his reservation of State intervention. He said that "expenditure ought not to be carried so far as to make the real yield of the last unit of resources expended by the Government equal to the real yield of the last unit left in the hands of the representative citizen" (2). Such maxims were in line with Thünen's marginal analysis.

Marshall frankly admitted that he did not adopt any idealism for fear that he would not be read by business men (3) who are, in fact, the governing class. In spite of that, he imagined a kind of Utopia, with the middle class man or the 'gentleman' as the centre of gravity (4). But this Utopia could not help us to understand how he thought the real functions of the State was to be.

The main problems any State has to deal with in particular are: the increase of the national dividend through better arrangement of the factors of production and an increase of the aggregate welfare of the community by redistributing the returns amongst its members. In working for such aims one should note that complete equality was not considered as the ultimum of any distributive action, as the Marshallians thought that "men are not equal by nature and cannot be made equal by act" (5).

The means towards the former ends were first put on Education the traditional and characteristic element of reform, utilised by different theories since the Physiocrats. The rôle of education is two-fold: firstly, it can be used to enlighten individuals on their part to be played in society, the mechanism of exchange and the development of their capabilities and

---

(1) Memories of A. Marshall, p. 363.
(2) Pigou, A. C., Studies in Public Finance, p. 34.
(3) Memories p. 37.
(4) *Ibid*, p. 102.
(5) *Ibid*, pp. 10 and 311.

individual chivalry and goodwill as being the decisive part of man's behaviour and third, the State as being incapable to realise a maximum social net product.

Thus if the State of equilibrium is a natural pheenemenon, it is quite obvious, then, that any intervention in the mechanical working of the factors in society would disturb the realisation of such an equilibrium and would be no more than increasing social cost. Similarly, if the individuals are conscious about their interest, and in the meantime about the interest of society, and so long as the two interests are not in contradiction, it will be of little argument that a maximum social product could be achieved through the freedom of individuals.

The problem which shook the Marshallian laissez-faire foundation was the mass unemployment and the degrading position in which some sections of the community sunk. Marshall evaded the problem by stating that it is a mystery, the key of which is not in human hands (1). The rôle of the State in such a case is limited and doubtful because there is a "super-human ability required on the part of those persons in whom the chief functions of the "State" are to lie concentrated" (2).

The Marshallians seem to misunderstand the real rôle of the State as a result of their ambiguous understanding of society. Marshall spoke about hopefulness ; freedom and change as being the aims of humanity (3). Pigou, in his Economics of Walfare emphasised that man's object is not 'wealth' as such but 'welfare'. All these aims boil to nothing in face of the Marshallian insistence on the neutrality of the State in socio-economic sphere and their working for capital accumulation and concentration in spite of their repercussion. Besides, how a maximum social net product could be realised by freedom of action, while the materials available to humanity are limited and the powers of the competing factors are inequal.

---

(1) Hutchison, *op. cit.*, p. 387.
(2) Marshall, quoted by Hutchison, *ibid*, p. 94.
(3) Marshall, A., Principles, p. 197.

moment here depends on personal observation with all its imperfection (1) and its relativity. It is quite true that the Marshallians tried to rid themselves out of the laissez-faire dogmas, but their trial was a faint one. In his 'Industry and Trade', Marshall showed the limitation of the laissez-faire maxim. Pigou made an effort too in his 'Wealth and Welfare', known afterwards as 'Economics of Welfare'. Such attempts were unsuccessful, because the Marshallians were individualists in every sense of the word and did not want to subdue it by any means.

The political and economic position of Britain up till the 1930's depression was still strong that applying laissez-faire with little alterations suitable to the standing conditions would lead to strengthen the British grip on world affairs. It is no wonder then that all the English economic historians of the period after 1870, as Viner stated were "conservative, imperialists, anti-democratic in their political tendencies". This could also be said about the Marshallians with little hesitations. Marshall's statement that "his most cherished ambition was to increase the number of those whom Combridge 'the great mother of strong men sends out into the world with cool heads but warm hearts, willing to give some at least of their best power to grappling with the social suffering around' (3) ", could not be passed unnoticed for it emphasises the superiority complex of an imperialist-minded.

2.—The Functions of the State

The Marshallian outlook to the State and its functions is based on : first, the existence of a super-human power interested in realising a continuous state of equilibriun ; second, the

---

(1) As in the case of photo-taking or a microbe being observed at a moment under the microscope.

(2) Viner, *op. cit.*, p. 722.

(3) *Ibid*, p. 724.

"relic of classical economics" was rather frank when he stated to his young students that he was a failure to be practical in his analysis and he advised them "to spend as much time as they could in workshops, farms, mines, ships", in other words, where human activity is rather clear and "where actual economic events occur" in order to understand and get the feel of them (1).

The Marshallian "long-run economic laws" is derived from the pre-classical and classical "natural laws" and the existence of a super-human power, a Smithian 'invisible hand', which is interested in keeping economic life in order at a state of equilibrium. Cliffe Leslie's attack on the long-term assumption forced the Marshallians to use the terms 'normal' and 'tendency'. As to the latter, Hutchison considers it as no more than "a smoke-screen to cover a withdrawal of indefinite extent" and did not change the irreality of the Marshallian analysis (2). Some one might justify the Marshallian idealism and consider the 'organon' as mere engine for the discovery of concrete truth (3). But how such an 'organon' could be of any benefit unless it is based, not on a specific and static state, but on a dynamic one.

The Marshallians considered changes in the socio-economic body as mere bubbles which do not indicate any real change in the natural order. This could only be true if the factors have complete freedom of action and that the power of the opposing factors is equal and so the resultant could be nil. according to Newton's formula of mechanics. This is also true if we consider things as static and lifeless, but the position will be quite different the time one considers things "in their motion, their change, their life, their reciprocal influence on one another ... Motion itself is a contradiction (4). Contrary to the Marshallians, small changes in the socio-economic life could even be considered as static at any moment of time not in the long-run. The

(1) Pigou, Essays in Economics p. 29.
(2) Hutchison, *op. cit.*, p. 73.
(3) *Ibid*, p. 72.
(4) Engels, F. Herr Eugen Dührings Revolution in Science, p. 135.

the delusion of their abstract thinking for Marshall as well as Pigou came to the subject of economics via mathematics.

They looked at ethics as having no immediate significance for economics (1) and did not believe that it is a product of our socio-political and economic structure (2).

That does not mean that the Marshallians have no ethical values for they were adherent to the Utilitarian pragmatism which dominated the 19th century, Britian and Marshall himself have given a course on Moral and Political Philosophy over 1873-4 based on their theory (3).

Viner must have felt the weakness of the Marshallian approach to the subject because he tried hard to find a way out to refute the accusations of their mathematical abstractionism. He thought that if he could find traces of biological understanding in the Marshallians, he could have safely assumed that their analysis was realistic. The Marshallian reduction of their mathematical formulae to footnotes and appendices and Marshall's insistence that his whole life has been ... given to presenting his studies in realistic form (4) seems not to be enough indication in this matter. Marshall was not a student of biology and having biological ideas in the air (5) is not enough to attract the attention of the person, even if he is Marshall ... Nowadays there is the Lysenko-versus Darwin disciples' biological controversy, but it seems as if the controversy does not interest our big economists in spite of the fact of its bearing on the socio-political and economic changes.

Moreover, Marshall's study of history came at a later stage (6), sometimes after his 'Principles' was well set. The great

---

(1) Viner in The Development of Economic Thought Ed., Spiegel. p. 724.

(2) Selsam, H., Socialism and Ethics, pp. 15 *et seq.*

(3) Hutchison, T.W., A Review of Economic Doctrines 1870-1929, p. 66.

(4) Pigou, A.C., Memorials of A. Marshall, p. 417.

(5) Viner, *op. cit.*, p. 729.

(6) Hutchison, *op. cit.*, p. 417.

THE MARSHALLIAN OUTLOOK ON THE FUNCTIONS OF THE STATE AND THE ROLE OF TAXATION (A SOCIO-POLITICAL ANALYSIS)

BY

Dr. ABDEL-RAZEK HASSAN

1.—Prologue

The Marshallians, as we have seen in our last article (1), reflect the prevailing conditions in Britain since 1870. Up till 1914, no violent change could be seen in the socio-political framework. In spite of the Great Depression of the 70's, the basic economic changes "were gradual and slow working (2)". The value of money looked as constant and so the part played by it was considered as "dominant in the short run but secondary for long-run problems". The state of the time was well illustrated by the illuminating address delivered by Pigou to the Royal Economic Association in 1939 (3). He explained the conservative atmosphere in which, not only common people but also great thinkers, were living. Neither the appearance of the motor-car in 1896 nor the appearance of the aeroplane in 1909 seems to have given the Marshallians a hint of the violent changes which were already taking place in the body politic of humanity.

Even if the Marshallians could overcome the difficulty forced upon them by their environment, they could not escape

(1) See the Bulletin of the Faculty of Commerce, Vol. I, pp. 3-12.
(2) Pigou, A. C. Essays in Economics, p. 3.
(3) *Ibid*, pp. 1-9.

in this country does not mean harm done to us. As I said before, it is a mutual benefit. Another advantage to foreigners is the expected increase in the Egyptian marginal propensity to import as a result of increased income and of our need of foreign equipment necessary for industrialization.

Our new fiscal policy should be based on deficit financing. A huge and comprehensive program of economic planning and development cannot be financed by ordinary means. To many economists, deficit financing is a sign that the Government is very concerned with spending to increase the standard of living of the people, even though it runs into debt.

* * *

Economic planning in Egypt as outlined could reconcile the benefits of capitalism and the benefits of socialism. We can enjoy private property, freedom of enterprise and economic motivation, and still we can secure, to a great extent, economic security, the main benefit of socialism, by decreasing inequality, increasing incomes and curing unemployment. To ensure this result, the interference of the Government in the economic life should not be pushed so far as to wreck the profit motive. The Government's function—besides the conventional list of public utilities—is *to complete what is done by private business, not to compete with it.* Psychological effects of loss of confidence on the part of businessmen and the fear of Government encroachment may lead to a decrease in their propensity to invest. A "leakage" in the national income stream and a decrease in the multiplier will result.

Such a program, if carried out wisely, could greatly contribute to our economic welfare.

Some people think that we can rely completely upon our internal savings to finance our prosperity. The writer's belief is that we are still in need of foreign capital for reasons just mentioned. But even if we have necessary savings to invest in our economic planning schemes, yet what we need is foreign exchange with which we can buy necessary machinery and equipment from abroad.

We can fulfil our need for foreign capital by different means. We can encourage foreigners to invest their money in this country. We should also make full use of our right to borrow from the International Bank for Reconstruction and Development. When the bank is satisfied that a project is productive and that the borrowing country has a reasonable prospect of repaying the loan, the bank's job is to grant the loan on reasonable terms. Loans arranged by the bank or guaranteed by it, may be preferable to direct borrowing from foreign countries and institutions, for the bank avoids the danger of imperialistic lending, since it means international supervision and since its loans are untied.

A condition to be fulfilled, however, in inviting foreign capital to be invested in this country and in borrowing from abroad, is that they must not conflict with our economic and political sovereignty. As a matter of fact, there is mutual economic interest in this respect. According to the theory of the multiplier and its application to international trade, it pays an economically mature country to invest in an undeveloped country, for the marginal propensity to invest is higher than the marginal propensity to save in the latter; and the marginal propensity to invest is lower than the marginal propensity to save in the former. Capital transfers from the developed to the undeveloped country will result in an increase in the national income in both countries. For the undeveloped country, there will be an increase in productivity, in income and in the standard of living. Investment outlets of the economically mature country will find a stimulus by being invested in the undeveloped country, with a high reward. So the benefit to foreigners from investing their money

On the other hand, the expected redistribution of wealth and income in favour of the poor, will decrease the concentration of wealth and income and so will decrease the ability to save. Of course, this may be partly offset by a higher marginal propensity to consume because of the redistribution of income in favour of those with low incomes and higher propensity to consume. But even then, what we need now is autonomous investment on a large scale before we could hope of any multiplier effect through the work of the marginal propensity to consume.

There is no harm, however, in absorbing our internal savings, wherever found, by loans. In this respect it has often been said that a tax on "idle money" may encourage—or rather enforce !—people to invest their money. I do not think this is an advisable approach. First we have to notice that such a tax could have no effect on 'idle money', outside the banking system. But disregarding this reservation, we notice that time deposits are usually invested, for banks being commercial institutions seeking profit, lend money in the deposit account to businessmen. As for cash holdings and demand deposits we find that they are held in a liquid form for three motives: the transactions motive, the precautionary motive and the speculative motive. These motives, whether for personal considerations or business considerations, are legitimate ([1]) and people holding their money in a liquid form for these motives, should not be penalized by the suggested tax. It would hamper business and discourage investment. It might result not in *activating* the cash holdings as requireed, but in *decreasing* them, because of the decrease in the ability of banks to create credit. It might also result not in an increase in the propensity to invest but in an increase in "conspicuous consumption", for those who save are usually of the higher income groups. The right way to tap our savings is not by enforcing people to invest their money, but by making investment conditions more favourable and by convincing people that their money, if invested, would bring them a high reward.

([1]) Though opinion may differ about the speculative motive.

In a word, the long-run policy is by decreasing demand and increasing supply of commodities with high prices. But in the meantime, we cannot leave people to suffer from the high cost of living which not only decreases real income, but hampers investment. So we have to resort to suppression as a shut-run policy.

As a matter of fact, during the transition period, suppression is essential, not only as a short-run policy to combat the high cost of living, but also to offset the inflationary tendencies which cannot be avoided in a fiscal policy requiring, as we shall see, huge expenditures, especially capital outlays, which do not result in the immediate production and supply of consumable goods.

V.—Financing

We have seen that agricultural and industrial development has to be pushed to such an extent as to enable us to tackle our socio-economic problems. To finance such a program is a serious problem confronting the Government. Let us discuss briefly the different ways by which the Government can finance development.

We have first to note that reliance upon raising the total expenditure through taxation alone cannot be extensive. In spite of the fact that the taxation system should be modified in such a way as to decrease the maldistribution of wealth and income, yet even then, revenue through taxes cannot meet required expenditure for development. On the other hand, we should not tax business very highly, otherwise investment would be discouraged, as I explained in detail. As a matter of fact, to finance development we need loans. A good part of the budget will have to be financed by borrowing rather than by taxation.

Loans may be internal or external. In this respect we should not lose sight of the fact that with a national income of about L.E. 700,000,000, we may not be able to provide all necessary savings to finance a huge program of economic development.

cure the high cost of living, we have to decrease demand and increase supply.

The most effective method to decrease demand is by decreasing money incomes. To give extra allowances and higher salaries makes the situation worse. By this we increase demand and we face a vicious circle of increased income leading to increased demand and this leading to higher prices. Labourers and officials will ask for higher wages and salaries, demand will increase again and so on. On the other hand, there is social and economic rigidity which may not enable the Government to decrease salaries and wages. Workers and Government officials may oppose any tendency in this respect. The Government may only be successful in stopping further increases or in effecting a very small decrease. It seems that the Government new policy is a gradual decrease in money incomes paid to officials. This has to be accompanied, however, by a gradual decrease in the cost of living, by the method just mentioned.

More important as a long-run cure to the high cost of living, is increasing supply. In this respect we have to give special care to the necessities of life. Socially speaking, they represent the important goods widely used and very essential to the nation. The national economy has to be planned in such a way as to increase the supply of such necessities. In this respect the Government should encourage private investment resulting in the production of such goods. House building, for example, if encouraged, may result in a decrease of rents. This is a very important consideration, for rent constitutes a good portion of the family budget. Our international trade has also to be directed, mainly by methods of exchange control, in such a way as to decrease the exportation of goods in short supply. Our imports of such goods have to be encouraged. It is also desirable to encourage the production of goods which we can export in exchange for locally needed products in short supply.

officials, by asking for a rise in their salaries, have compelled the Government to shoulder a very heavy financial burden.

The expectation of further increases in the price level leads people to rush to the market trying to buy as much as they can. This sudden demand will help to increase the price level. To make it worse, sellers may refrain from selling, expecting the rise in price in the future, so the final result would be a decrease in the present supply and prices would rise more than they should.

As a short-run policy, the Government should "suppress" prices. Sometimes the Government does so by just fixing the prices of certain commodities. Sometimes the supply of the commodity is enough to meet demand, and justifies a lower price level than that which prevails. The main reason for this is that middlemen and wholesalers charge very high commission and artificially raise prices. In such cases the Government can resort to fixing prices at their real low level and allow middlemen to charge only a reasonable commission. However, in certain other cases, the rise in prices is not artificial but real, as a result of less supply than demand. In such cases, fixing prices alone will not do the job. Some people may buy more quantities than their immediate need and store them, whereas others may not be able to get even a small portion of what they need. So in cases where there is a shortage in supply, the Government has to co-ordinate the distribution of this supply among consumers by rationing. Price fixing ensures low prices, and rationing ensures that each family will get a reasonable share.

It is erroneous to believe, however, that suppressing prices is the solution to the problem. First of all we have to note that suppression means great interference in the economic freedom of the people. No democratic society can accept this limitation on economic freedom for a long time. Many economists criticize suppression on the grounds that it distorts price relationships which, according to them, should be left to the "free play" of supply and demand.

As a matter of fact, suppression is only a short-run measure, for the real cure of the problem is long run in character. To

the first stages of industrialization, the demand for labour is somewhat elastic, so a high wage level may result in less demand for labour and more demand for machinery.

Fighting unemployment is of primary importance. Besides the purely economic gain of the goods that the unemployed could produce if put to work, there is the socio-economic gain that the employment of more and more workers directly reduces inequality by ensuring a fair part of the national income to the working class.

IV.—Fighting the High Cost of Living

One of the most important items of any comprehensive program of economic planning, is the fight against the high cost of living. A high cost of living means a low standard of living, for higher prices decrease the real value of money income, and especially those with low levels of income will greatly suffer. More serious is the fact that a high cost of living will have a bad effect on the multiplier. A "leakage" in the national income stream will result because of a lower marginal propensity to consume and a lower multiplier.

The main reason for the high cost of living is a demand for goods greater than their supply in the markets. The natural economic result of this increase in demand over supply is a rise in prices and higher cost of living. Workers, Government officials and other groups with almost fixed incomes find that their money incomes are exchanged for comparatively few goods and services and they have a hard time trying to adjust their incomes to their needs, especially if the rise in prices is marked in the necessities of life. Demand for such necessities is inelastic and however high prices are, people cannot easily do without them. Workers ask for more and more allowances and this may lead to industrial unrest, or may add up to the cost of producing goods, and accordingly to a further increase in prices. Government

Government should fill the gap by widening the scope of public investment and public utilities. This policy will serve the double purpose of helping to solve the unemployment problem and ensuring a better life for the masses.

In a country like Egypt, with a comparatively low average of income level, most increments in income will be spent on consumption. In other words, the multiplier is high because of the high marginal propensity to consume. It has been noticed that the Egyptian worker, being unable to satisfy most of his needs, will wait for the first chance to do so. If employed, or if he gets a rise in his wage, most of this increment in income will be directed to consumption, so that he may be able to satisfy his pent-up needs. So it is expected that the total employment that may he brought about by initial investments, whether private or public, will be larger than appears on the surface. They have cumulative consequences which tend to make the increase in total employment a multiple of the original employment upon ths initial projects.

A difficulty to be faced by the Government is that of shifting workers from the overcrowded or depressed areas to localities where they are needed. Some will move of their own accord, attracted by higher wages or better living conditions. But our experience has been that many will not move even though attractive jobs be available. They want jobs to come to them! The Government may be compelled to resort to compulsory shifting of workers.

The Labour Office can help much in organizing the relation between employees and employers to safeguard not only the rights of the labourer but also the rights of the employer. The new law of labour contract is a good start. By organizing the labour market and by co-ordinating replacements, the Office can help much in fighting frictional unemployment.

The Government's new policy is to set up minimum wage levels. However, it should not go too far in this respect. During

It exists when workers seek jobs and are ready to work at the prevailing wages, but they cannot find opportunities of work.

In Egypt, we have all kinds of unemployment. Egypt, being an agricultural country, with most of its labouring force working in agriculture, suffers very much from seasonal unemployment, for the simple reason that agriculture is a seasonal kind of occupation. Most of the year, farmers are practically unemployed and earn very low incomes. This consideration explains our great need for agricultural industrialization. Agricultural industries, such as milk products, making of baskets etc.... will help much in engaging farmers in a productive job in the season when they cannot find jobs on the farm.

Veiled unemployment prevails also in this country. Many Government officials do not contribute to the welfare of the country what they should to justify the salaries they receive, either because of carelessness or inability; or because they are employed in jobs far from their specialization and aptitude. The present Government has had a vast program of "cleaning up" among Government officials to get rid of those who have shown carelessness, inability or dishonesty. The Government should also have a vast program of co-ordination by which each official can be placed where he can make full use of his study, experience and skill, to the benefit of his country.

As to the most serious problem of involuntary unemployment, we should not lose sight of the fact that the only means to increase the number of job opportunities, is by increasing production. We cannot increase demand for labour without increasing production. Industrialization helps much in this respect. The establishment of a new industry or the enlargement of existing ones, will increase the opportunities of work, and more and more people will be employed. So the Government should resort to every possible means to encourage private investment. If this latter is not enough to absorb the unemployed, and after doing our best to encourage private investors to build up new industries or enlarge the existing ones, the

III.—Increasing Employment

One of the most baffling problems of economic planning is the problem of unemployment. Most countries are suffering from it, and Egypt is no exception. The authorities in this country have, since the new regime, realized that fighting unemployment is one of its main economic and social responsibilities.

"Full employment" as a policy and economic norm has achieved a great importance, for upon it depends the economic and social welfare of the nation. Economically speaking, full employment is achieved when we have more jobs than men (1), or rather more vacant jobs than the unemployed. All who are able and willing to work should have job opportunities. The continuous employment of the whole labour force is, however, impossible. Some margin of temporary unemployment must always exist, if individuals are occasionally to transfer from one job to another, for this transfer takes time. This temporary, or as it is sometimes called, frictional unemployment is not incompatible with full employment. However, transferring from one job to another or from one place to another should not take too long, otherwise the labourer will greatly suffer during this period of unemployment.

Beside this temporary unemployment, there is seasonal unemployment. A worker may be unemployed a whole season, because the nature of his work is seasonal. A third kind of unemployment is the veiled or hidden or disguised unemployment, when the job is inferior to the efficiency of the labourer, or when this latter receives a wage much higher than what he really deserves, *i-e.* his marginal productivity. Hidden unemployment may be also due to the fact that employing a worker may result in the unemployment of another worker. The fourth and most serious kind of unemployment is the involuntary unemployment.

---

(1) Beveridge, " Full Employment in a Free Society, Allen & Urwin, pp, 18-20.

Wise allocation of capital to different industries is of primary importance. The whole economy may be thrown into disequilibrium by hasty expansion in a certain industry, while other industries have economic priority.

It is then erroneous to believe that Egypt, being an agricultural country, cannot be industrialized. The analysis just made proves that we can build up successful industries in this country. The absence of one or more of the prerequisites of a certain industry should not necessarily result in the impossibility of establishing such an industry. Even the highly industrialized countries are lacking in one or more of these prerequisites and they import them from outside. On the other hand, a comparative disadvantage in one or more factors may be balanced by a comparative advantage in others. The clear-cut division of functions between agricultural and industrial countries has decreased and faded, for there has been a very strong impetus to industrialization in most agricultural countries; they have been striving to raise their standard of living. As a matter of fact, the problem now is not whether a country should specialize in agriculture or industry, but what sort of industry a country should specialize in.

This analysis shows us the importance of industrialization to this country. We can no more afford to have a strictly agricultural economy. As a matter of fact, our need for industrialization is great and our industrial potential is also great.

This does not mean neglecting agriculture. As a matter of fact, industrialization has a very good effect on agriculture. It is wrong to believe that these two lines of economic activity are competitive. Agriculture can feed industry with necessary raw materials and industry can come to the help if agriculturel raw materials cannot be easily marketed in foreign countries. Industry will help to mechanize agriculture, hence more efficient methods of production. The increased income which accompanies industrialization will increase demand for agricultural products.

As to raw materials, we find that an agricultural country like Egypt, wanting to build up an industry, naturally thinks of an industry which uses its agricultural raw materials. In this way agriculture feeds industry with necessary raw materials from the local production. The Egyptian textile industry based mainly on cotton is a good example. The sugar industry based primarily on the local crop of sugar cane is also flourishing. Woollen, rayon and linen production has had an appreciable expansion. Other Agricultural industries which have flourished recently in Egypt and which show good prospects are dairy products, canning of meat, fish and fruits ; production of processed foods and beverages, and paper production. Egypt has also a variety of very important minerals such as manganese, phosphates and iron ore. The tourist industry should be given special care, for it could be a very important source of income.

As to labour, we find that Egyptian industry has the advantage of the availability of workers at normal wages. The Egyptian worker can be adapted easily to the industrial system and is devoted to his work and can easily gain practice and experience. Skilled workers are increasing rapidly in number, and the Government's policy should be giving special care to technical education.

As to industrial organization, Egypt now has efficient organizers, businessmen, bankers and captains of industry with great managerial skill.

As to the market for produced goods, we find that industrialization will result in a better standard of living and increased income for the masses. This will lead to more effective demand and a multiplier effect. On the other hand, the Middle East may serve as a market for our products. A certain measure of protection may be needed, but tariffs should be reasonable, otherwise real income may decrease because of high prices, and may offset benefits of industrialization.

A widely discussed measure is spreading the knowledge of birth control. But this is a long-term measure which cannot, in the near future, decrease the birth-rate to an appreciable extent. Social, religious, and traditional factors are too rigid in this respect.

Education, on the other hand, is a good measure in itself. The more educated a man the more responsible and the more concerned he becomes with the future of his family. But in spite of the Government programs to fight ignorance and illiteracy, they cannot have immediate results in decreasing the birth-rate.

The only hope then to tackle the population problem in this country is to push development rapidly, so that a rise in the standard of living can throttle any increase in population. We need development to meet the great increase in population year after year ; to meet the *net* increase in population resulting from the expected decrease in the death-rate as explained above ; and to raise the already low standard of living. A continued increase in production is inevitable and we have to industrialize our country to such an extent that the benefits of industrialization should outweigh the population pressure.

Let us now see how far the prerequisites of industry are fulfilled in Egypt. These are fuel, raw materials, labourers, industrial organization, effective demand for produced products and capital. The last factor will be discussed later on, when we discuss financing our economic planning.

As to power, Egypt has two sources, petroleum and electric power. Egyptian oil production must expand and it can safely be said that, with continued efforts to search for new resources and to expand the existing ones, our oil production can meet most our local requirements. Even if existing oil production does not suffice for our needs, we can get oil from the near markets in the Middle East where its production has increased substantially. Electric power has also shown a substantial increase in Egypt. The new hydro-electric schemes are expected to produce considerable electric power.

country like Egypt, where the population pressure is so great. The following table shows the growth of population in Egypt, 1897–1947 :—

Year	Population	% Increase during the decade
1897	9,635,000	—
1907	11,190,000	16·1
1917	12,718,000	13·7
1927	14,178,000	11·5
1937	15,921,000	12·3
1947	19,040,000	19·6

It is to be noticed that we have this fearful rate of growth in spite of a high death-rate. This latter will undoubtedly decrease. There is then a great danger if the population problem is not dealt with *pari passu* with the industialization problem. Industrialization, by causing a drop in the death-rate before having an equivalent effect on the birth-rate, may lead to a spurt in population which could absorb all the increasing productivity and would increase the population pressure. In Egypt, the birth-rate is already high. Greater productivity from improved facilities, modern sanitation and control of contagious diseases will result more in a decrease in the death-rate rather than a decrease in the birth-rate. The latter may even increase as a result of an increase in the marriage rate, encouraged by increased industrial incomes. On the other hand, there is a cumulative effect resulting from the fact that the productivity period of life is lengthened, especially if the improvement in mortality rates is most marked at the lower age groups.

So an ill-advised policy of industrialization, instead of increasing the standard of living, may ultimately decrease it and increase the population pressure. How can we deal then with such a situation ?

being concerned with effective methods to increase our national income, will only result in a decrease in the standard of living of the rich without increasing that of the poor to an appreciable extent. This is because our national income is too small to enable every Egyptian to enjoy a reasonable standard of living.

By definition, to increase our national income, we have to increase our national production, whether agricultural or industrial. The new irrigation projects, chief among them is el Sudd-el-'Ali project, will bring more and more land under cultivation. Yet it has been evident that agriculture alone will not do the job, so our need for industrialization is very great.

As a matter of fact, it has been noticed beyond doubt. and it is now a matter of common agreement that, generally. there is a fairly high coefficient of correlation between low incomes and agriculture and between high incomes and industry. The more industrialized a country, the higher it stands in the income scale; and the more agricultural a country, the lower it stands in this scale. Hence comes the natural desire on the part of many agricultural countries towards industrialization.

On the other hand. the dependence of the national economy of a densely populated country on agriculture, will increase the maldistribution of wealth, for the demand for agricultural land will increase without an equal increase in the cultivated area. This will result in an increase in the value of land and in its rent. The cost of producing crops will increase with more and more difficulties to export.

In some countries which have vast economic resources and which are economically underpopulated, such as Canada, Australia and Brazil, there is no population problem and the desire and need of industrialization aro not as great and urgent as in a

A very important aspect of the maldistribution of income in Egypt is the marked structural disequilibrium in the Government budget. We have so far discussed the revenue side of the budget and outlined the main principles by which the Government can ensure economic equity in taxing the different levels of income. As far as the expenditure side is concerned, the problem is even more serious, for the taxation system could be flexible and could be changed, public debts could be raised, etc..., whereas the structure of the Government expenditure is rigid to a great extent. In Egypt, a large share of the Government expenditure is for administration. Government officials absorb about 45 % of total expenditure ! This has been at the expense of new projects of development. To cure this disequilibrium, we have to decrease—gradually—salaries and allowances (1) and increase expenditure for economic development. The Egyptian economy can no more stand this inherent disequilibrium.

This structural disequilibrium looks even more serious if we take into consideration the fact that the Egyptian budget constitutes a high portion of the national income—about one-third. Curing this budgetary disequilibrium is then highly important if we want to decrease the maldistribution of our national income.

II.—Increasing the Size of the National Income

The standard of living cannot be increased without an increase in the size of the national income. To decrease the maldistribution of wealth without increasing the size of income will not solve the problem of the low standard of living. It is erroneous to believe that the mere redistribution of the income in favour of the poor will raise the average standard of living. To be concerned only with the problem of redistribution without

(1) Assuming, of course, that at the same time, a gradual decrease in the cost of living will take place, as we shall explain later.

the principle of proportional sacrifice, so that the direct real burden on every taxpayer is proportionate to the economic welfare which he derives from his income; according to the principle of minimum sacrifice so that the total direct real burden on the taxpayers as a whole is as small as possible; according to the principle of 'leave them as 'you find them' so that the inequality af incomes should be neither increased nor decreased by taxation" (1). Evidently the fourth standard of "leave them as you find them" can readily be refuted in a country like Egypt which already suffers from a great maldistribution of income. Keeping in mind the law of diminishing marginal utility of income, the first three standards lead us to progressive taxation. The rate of progression, however, must be steeper according to the second standard than according to the first standard. According to the third standard the receiver of a certain minimum of income must pay no taxes, otherwise he would feel a very heavy burden and a very great sacrifice. In a country like Egypt, where many people suffer from very low incomes and where the discrepancy in incomes is still marked in other income groups, the taxation system which may ensure economic welfare to the nation as a whole, is a high level of exemption supplemented by a steep rate of progression on taxable incomes.

The Government, however, should apply the wise economic policy of discrimination. It should distinguish between earned and unearned incomes. A program for the reduction of inequality should not suppress earned incomes, otherwise production would be hampered. For the same consideration, accumulated profit to be reinvested should not be heavily taxed (2).

---

(1) H. Dalton. "Principles of Puplic Finance" sixth edition, Londo 1930, p. 90

(2) As a matter of fact, it may be wise to apply the system of regressive taxation, if the social gain of more production and employment outweighs the financial loss of the decrease in the Government revenue. However. I think this exception is not very important to the Egyptian economy.

the reduction in the size of the small land holdings will decrease the productivity of land. An optimum area of land is said to be much more than five feddans. However, the decrease in productivity as a result of this factor, may be offset by the increase in productivity resulting from the fact that a farmer working on his own land will do his best to produce more than if he is working on somebody else's land. On the other hand, by agricultural co-operation, we can overcome this difficulty, for farmers could buy and sell their crops, use machinery and fertilizers, etc., co-operatively. If it is said that we cannot rely on co-operation because it has been a "failure" in Egypt, we can reply that this is a very pessimistic view. We can do our best to overcome those difficulties which have hampered co-operation in this country in the past. We should not give up co-operation as a tool of economic and social reform, even if we have to resort to "compulsory" co-operation among farmers. The Government can regulate better the co-operative societies and effectively supervise them. In the meantime, the village councils or their like can help much in this respect.

In a word, the great land holdings have been the main factor of economic rigidity in this country. Their source and development justify the new law which is a direct attack. As a matter of fact, I think that in spite of all difficulties, the agricultural land limitation is an important and courageous step towards our economic revival.

The second method by which we can decrease the great maldistribution of our national income, is a comprehensive program of progressive taxation. As I said before, it is considered now as a financial and economic axiom, for all "standards" of "equity" lead to it. Taking the real burden shouldered by the taxpayer or the "sacrifice" felt by him as a measure of his ability to pay, we can set up certain standards of "equity". Following Dalton: "according to the principle of equal sacrifice, the direct money burden of taxation should be so distributed that the direct real burden on all taxpayers is equal; according to

time and in all cases whether we have land limitation or not. The real burden felt by a poor man from paying taxes is much more than that felt by the rich. This point is to be discussed later, but suffice it to note here that whereas progressive taxation ensures financial equity, the agricultural land limitation ensures the redistribution of our agricultural wealth in favour of poor farmers, in addition to other considerations just made.

Can progressive taxation do the job? Is it true, as some claim that it will ultimately ensure small land holdings? It is very doubtful. If the land limit is 200 feddans, it is very doubtful that the rate of progression will be high enough to encourage big landowners to sell their land. On the other hand, possibly a big landowner may not sell, however high the rate of taxation, because of his desire to retain his position in the area.

But regardless of these two possibilities, and assuming that, as a result of high taxes on land. the big landowners will sell, we can ask the question: who is going to buy? the poor farmer? or those who can pay? The big landowner is not interested in encouraging small land holdings, he will do his best to get the price in cash. We have then enough reason to believe that prospective buyers will be mostly those who have not reached the limit at which the tax burden is very high. This will not result in small land holdings.

Or consider the effect on industrialization. A progressive tax system 'en lieu' of the land limitation law, may encourage those people who have savings to buy agricultural land. If big landowners are anxious to sell as a result of very high taxes, the price of land will go down. Savings which would have been directed to industrial investment may be directed to buying land at a low price. This again will not result in small land holdings among the poor farmers and it may also hamper industrialization.

Compare this roundabout method with the direct and sure method of planning the encouragement of small land holdings by law. Yet there remain some technical difficulties which again could easily be overcome. For example, it has been argued that

This unearned agricultural rent has been accumulated year after year. In most cases, it has been used unproductively or hoarded to be used to buy more and more land from small belpless landowners. This is another reason why a great part of the great land holdings represents unearned wealth. For these increments in land holdings have been bought against accumulated agricultural rent which is in itself unearned.

The taxation system in Egypt was very defective and left great landowners free from shouldering the economic burden, through which they should have contributed to the revenue of the country. This again has been an important factor in increasing the real value of their wealth.

A big landowner in a certain area plays the part of the monopolist in that area. He can exploit the workers who have to accept whatever wage is offered. In other words, a big landowner is a monopolist of labour. This has resulted in a great decrease in the standard of living of the agricultural labourers in many areas of the country.

In agricultural societies, the best means of social stability is land ownership. We should encourage small land holdings to ensure economic stability in this country. This in turn will lead to social stability.

There is also a marked discrepancy between the different economic systems followed in the different parts of the country. Whereas in industrial areas we have "capitalism", in agricultural areas we have a system very much like feudalism with all its political, social and economic drawbacks. This is against the spirit of the age in which we live. In other words, we should ensure harmony between the different economic systems prevailing in the different parts of the country.

Some economists have compared the efficacy of enacting a law of agricultural land limitation with the system of progressive taxation. To begin with, I should say it is erroneous to compare the two systems, for they are not two alternatives. Progressive taxation is now a financial axiom. It should be applied all the

landowners owned more then one-half of the agricultural land ! If agriculture were not the main source of our national wealth and income, this result would not have been as important as it is now. So to redistribute our national wealth in favour of the poor farmers, is an economically justifiable step.

In the great majority of cases, the source of the great land holdings was not based upon sound economic and social grounds. They were mostly given as grants from the rulers of Egypt for services which did not justify them. On the other hand, if we study the development of these holdings, we find again that most of the wealth they represent is unearned. The fertility and the real value of the land have increased tremendously, as a result of the irrigation and other agricultural projects which have been carried out by the Egyptian Government. These projects were financed by the Government, but the great landowners have not contributed much to their financing as we shall see later. The Egyptian farmer had been working in these projects till recently almost without pay, according to the 'Corvée' system which had prevailed. Is it not justifiable then to allow the poor Egyptian farmers to own even a small part of what they have contributed ?

The nature of the agricultural rent in Egypt makes us come to the conclusion that, in most cases, it represents an unearned income [1]. Year after year the population of Egypt has increased in number, whereas the cultivated area is somewhat limited. So the demand for agricultural products has greatly increased. This has resulted in great earnings undeservedly received by the landowners. So a great part of the agricultural rent is unearned, for the rôle of the landowners has been a passive one of just owning the land.

---

(1) In some cases, landowners hove purchased their land at a price determined by capitalizing the actual or prospective annual rent. This consideration leads us to the argument that the Government should have applied the policy of discrimination, "buying" the 'earned' holding and confiscating the "unearned" one. It would have also decreased to a great extent the financial burden to be shouldered by the Government.

ECONOMIC PLANNING IN EGYPT

BY

Dr. ABDEL-MONEIM A. EL-BANNA

Egypt suffers from a very low standard of living. One of the main merits of our great national drive is that the Government has been concerned with improving this standard of living and securing economic welfare in this country. To realize this aim, we must have a comprehensive program of economic planning. In this paper, I shall deal with the main elements of such a program :

I.—THE REDISTRIBUTION OF WEALTH AND INCOME

The Government has to attack the very serious problem of the great maldistribution of our national wealth and income. As a matter of fact, Egypt has been the clear example of the maldistribution of wealth. Any writer of a book or report on undevelopment cannot think of a better example than Egypt, where this marked maldistribution of wealth and income is the main cause of economic and social undevelopment. A few are enjoying a very high standard of living, whereas the majority of the population suffer from poverty. One of the most important achievements of the present Government is the agricultural land limitation bill. In my opinion, this law was based on sound economic considerations, the most important of which I would like to deal with.

Egypt is an agricultural country. The main source of its wealth and national income is agriculture. Most of its population earn their living from agriculture. Our agricultural wealth should not be concentrated in the hands of the few. As a matter of fact, the maldistribution of wealth was very marked in land holdings, and suffice it to know that about 1·5 % of the

ECONOMICS

1.—Economic Planning in Egypt.	Dr. ABDEL-MONEIM A. EL-BANNA
2.—The Marshallian Outlook on the functions of the State and the rôle of Taxation (A Secio-Political Analysis).	Dr. ABDEL-RAZEK MOHAMED


REVIEW OF ECONOMICS
AND
BUSINESS STUDIES


FEBRUARY 1954

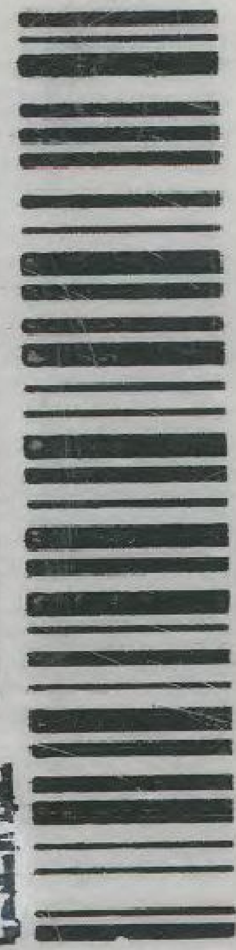
No. 1 **SECOND YEAR**

CONTENTS

CAIRO
CAIRO UNIVERSITY PRESS
1954






Bibliotheca Alexandrina
0535505